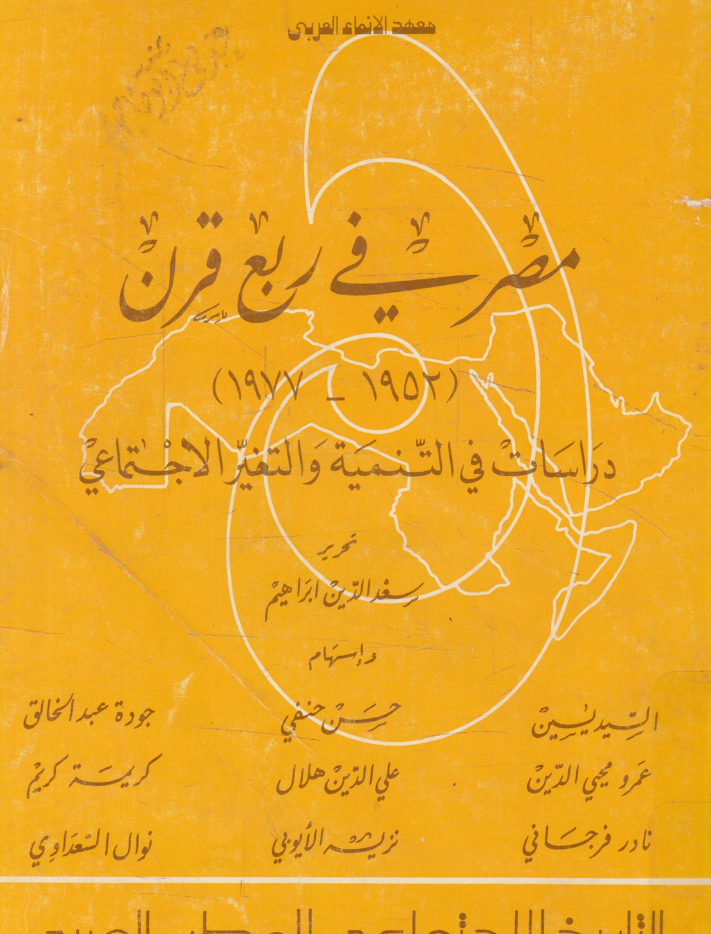
معهد الانماء العربي



مصر في ربع قرن

(١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)

دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي

تحرير

سعد الدين ابراهيم

واسهام

السيد يسين | حسن حنفي | جودة عبد الخالق

عمرو محيي الدين | علي الدين هلال | كريمة كريم

نادر فرجاني | نزيه الأيوبي | نوال السعداوي

التاريخ الاجتماعي للوطن العربي

مصر في ربع قرن

(١٩٥٢ - ١٩٧٧)

الطبعة الاولى — بيروت ١٩٨١

معهد الإنماء العربي

مصر في ربع قرن

(١٩٥٢ - ١٩٧٧)

دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي

تحرير

سعد الدين ابراهيم

وإسهام

السيد يسين — حسن حنفي — جودة عبد الخالق

عمرو محيي الدين — علي الدين هلال — كريمة كريم

نادر فرجاني — نزيه الأيوبي — نوال السعداوي

التاريخ الاجتماعي
للوطن العربي

مقدمة

د. سعد الدين ابراهيم

ظهرت مئات الكتب والمقالات عن الثورة المصرية والتجربة الناصرية، باللغة العربية ولغات اجنبية عديدة. وهذا التراث الضخم من الكتابات هو شهادة حية على عظمة ما حدث في مصر ابتداء من الساعات الاولى ليوم (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢). وما زال سيل الكتابة مستمراً لا يتوقف.

فما الذي يقدمه هذا الكتاب؟

او بالاحرى، ما هو الجديد الذي يضيفه هذا الكتاب؟ إن معظم ما كتب عن الثورة المصرية الى الآن كان إما دفاعا عنها وتمجيدا لمنجزاتها، او هجوما عليها وتجسيما لاخطائها. ولا نكاد نجد كتابا يعالج هذا الحدث الضخم في مسيرة مصر والامة العربية بطريقة موضوعية علمية. وربما يعود ذلك الى طبيعة الحدث نفسه. فقليلون هم الذين يستطيعون أن يأخذوا موقفا موضوعيا من الاحداث الكبرى التي تؤثر في حياتهم وحياة مجتمعاتهم، إما سلبا او ايجابا. ولكن المشتركين في إعداد هذا الكتاب قد قبلوا تحدي المحاولة الموضوعية العلمية في دراسة تجربة الثورة المصرية في التنمية والتغيير الاجتماعي.

إنّ معظم ما كتب عن الثورة المصرية إلى الآن كان يتناول جانبا واحدا من جوانبها المتعددة. كتب كثيرون عن التاريخ السياسي، ودور الاشخاص والجماعات التي مهدت او شاركت او عرقلت في ذلك الحدث الكبير. وكتب آخرون عن المعارك الداخلية التي خاضتها الثورة. وكتب غيرهم عن معاركها العربية، او علاقاتها الدولية. وكتب البعض عن منجزاتها او انتكاساتها الاقتصادية. ولكننا لا نكاد نجد في كتاب واحد معالجة شاملة مترابطة لكل هذه الجوانب معا. لذلك يحاول المشاركون في هذا الكتاب ان يقدموا مثل هذه المعالجة الشاملة المترابطة لما حدث في مصر من تنمية وتغير

اجتماعي خلال ربع القرن الذي مضى منذ قيام ثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢).

ومعظم ما كتب الى الآن يفتقر الى اطار نظري متماسك ولكنه يقبل التطويع والاختبار، او فرضت عليه نظريات قطعية مسبقة، مهما كانت قوتها الايديولوجية والتأملية، إلا انها صعبة ـ إن لم تكن مستحيلة ـ الاختبار. ولكن محرر هذا الكتاب يقدم اطارا نظريا، ذا مقولات محددة ومترابطة منطقيا، يمكن من خلالها تنظيم وتحليل واختبار ما نعرفه عما حدث في مصر في ربع القرن الماضي.

وقبل ان نعرض هذا الاطار التنظيري، تبقى كلمة قصيرة ومهمة الى القارئ العربي: إن المسهمين في هذا الكتاب ذوو انتماءات سياسية وطبقية مختلفة. ولكن ما يجمعهم كونهم من الجيل الذي نما وترعرع في سنوات الثورة المصرية، وعاشوا معظم احداثها، بانتصاراتها الحلوة وهزائمها المرة. وأتيحت لهم جميعا فرصة المعيشة والتعلم في الخارج عدة سنوات. ولم تعطهم تلك الخبرة قدرات ومهارات علمية ومنهجية هامة فقط، بل الاهم من ذلك انها اعطتهم قدراً هائلا من امكانية التغلب على « تمركزهم الحضاري » الذي يعيق النظرة الموضوعية المقارنة. ومن هنا كان قبولهم تحدي المعالجة الموضوعية العلمية لثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢). وهم يدركون جميعا أن المعالجة الموضوعية العلمية لأي حدث في العالم العربي لا تقابل عادة بترحيب كبير. فابرازهم لايجابيات ثورة يوليو لن يعجب اعداءها، وابرازهم لسلبياتها لن يعجب انصارها. ومع ذلك فهم يؤمنون أن مثل هذه الموضوعية العقلانية هي من اهم ما يحتاجه ابناء الامة العربية في هذا المنعطف التاريخي، وربما يحتاجه اكثر حكام هذه الامة من المحيط الى الخليج. قد يركز أحد المسهمين في هذا الكتاب على السلبيات، وقد يركز آخر بدرجة اكبر على الايجابيات. ولكن القارىء الواعي للكتاب ككل، لا بد وان يخرج بصورة متوازنة عما احدثته الثورة من تنمية وتغير اجتماعي في مصر خلال ربع القرن الاخير.

الاطار النظري لفهم التنمية والتغيير الاجتماعي:

لمحرر هذا الكتاب تحفظات منهجية وابستمولوجية وايديولوجية على نظريات التنمية التي وردت الينا من الغرب، وعلى الممارسات العملية التطبيقية المبنية على هذه النظريات في دول العالم الثالث، ومنها مصر. وقد لا نكون مبالغين اذا قررنا هنا أن احد العوائق الرئيسية للتنمية هو تلك النظريات وهذه الممارسات ذاتها. وقد تعرض بالتفصيل لهذه الامور في دراسة سابقة بعنوان: « نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في

العالم الثالث »[1]. ولا نود هنا ان نثقل على القارىء بتفاصيل نقدنا النظريات الغربية والممارسات اللاغربية وسنكتفي بغرض مختصر أهم مقولات نظرية بديلة، تكون اطارا يهتدي به القارىء في مطالعة فصول هذا الكتاب الذي يعرض مختلف اوجه التنمية والتغيير الاجتماعي في مصر. وفي الفصل الختامي من الكتاب نعود الى تقييم تجربة التنمية في مصر على ضوء مقولات النظرية المطروحة في هذه المقدمة.

١ - تحديد مفهوم التنمية:

من الاشياء التي تتعمد النظريات الغربية طمسها هو التحديد الاسمى والاجرائي لمفهوم التنمية. فهي تخلط بين مصطلحات كثيرة، وتستخدمها كمترادفات في معظم الاحيان - من ذلك، مثلا: « النمو » (Growth) و« التقدم » (Progress) و « التغريب » (Westernization) و« التحديث » (Modernization) و« التنمية » (Development). لذلك تصبح نقطة البداية المنطقية في صياغة اي نظرية سليمة هي أن نحدد بدقة المفاهيم الاساسية لهذه النظرية.

مفهوم التنمية (Development) الذي نقدمه هنا يعني:

« انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن - سواء أكان هذا الكيان فرداً او جماعة او مجتمعاً.

لهذا التعريف عناصر اساسية اهمها:

أ - ان التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الاصلية موجودة في داخل الكيان موضوع التنمية نفسه. وأن اي عوامل او قوى خارج هذا الكيان لا تعدو ان تكون عوامل مساعدة او ثانوية.

ب - إن التنمية عملية ديناميكية (حركية) مستمرة، وليست حالة ثابتة او جامدة او نهائية.

جـ - إن التنمية ليست ذات طريق او اتجاه واحد محدد مسبقا، وانما تتعدد طرقها

---

(١) سعد الدين ابراهيم: « نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث »، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس - آذار ١٩٧٧، ونشر في مجلة دراسات عربية، بيروت، يوليو - تموز ١٩٧٧.

واتجاهاتها وأشكالها، باختلاف الكيانات وباختلاف تنوع وتفاوت «الامكانيات الكامنة» (Potentials) في كل منها.

مع هذا التعريف المحدد يمكن أن نضيف أن هناك عدة شروط اهمها اثنان:

الشرط الاول: هو إزاحة كل العوائق التي تحول دون انبثاق الامكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين ـ سواء اكان فردا او جماعة او مجتمعا قوميا.

الشرط الثاني: هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الامكانيات الذاتية الى حدودها المثلى.

إن العائق الرئيسي في عملية التنمية في نظرنا هو الاستغلال بكل صوره وعلى كل مستوياته. استغلال مجتمع لمجتمع آخر، او استغلال جماعة لجماعة اخرى داخل المجتمع نفسه، مثل استغلال طبقة طبقات اخرى، او استغلال الحضر الريف، او استغلال الرجال النساء. إن معنى الاستغلال هنا هو سلب كيان كياناً آخر فرصته الطبيعية لتنمية امكانياته الذاتية الكامنة. فالكيان المستغل (بكسر الغين) ينمو سرطانيا او طفيلياً على حساب الكيان المستغل (بفتح الغين).

وإزالة هذا العائق يعتبر شرطا ضروريا (Necessary Condition) لعملية التنمية معنى تحقيق هذا الشرط هو تحقيق مزيد من المساواة في فرص الحياة. فحينما لا يتوقف تفاوت هذه الفرص على مصادفة ميلاد الفرد في مجتمع معين، او طبقة معينة، او جنس معين، او سلالة عنصرية معينة، او وسط ايكولوجي معين (ريف او حضر)، يكون هذا هو التعريف الاجرائي (Operational Definition) لمعنى المساواة كشرط ضروري من شروط التنمية. من الطبيعي أن يظل هناك تفاوت، ولكن هذا التفاوت يكون فقط بسبب تباين الامكانيات الذاتية في الكيان موضع المناقشة. وبالتالي يصبح ما نقصده ازالة العوائق البنائية او الهيكلية (Structural Impediments) لتساوي الفرص في الصحة وطول العمر والتعليم والانجاز المهني ومستوى الدخل والاشباع المادي والروحي.

الشرط الثاني: ينطوي على خلق الترتيبات الهيكلية التي تؤدي الى توسيع او تعظيم فرص الحياة. ويعنى هذا خلق المؤسسات، وارساء العلاقات، التي تساعد على تنمية الامكانيات الذاتية الى حدودها المثلى عند الافراد او الجماعات والمجتمعات على السواء. ويتم ذلك اجرائيا بالتحكم الأمثل للانسان في البيئة المادية والاجتماعية من حوله بواسطة العلم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي. مثل هذا التحكم لا يبغي النمو المادي في حد

ذاته كهدف، وانما ينشده فقط كوسيلة بالكمية والكيفية اللتين تؤديان الى توسيع فرص الحياة في الحصول على الطعام والشراب، والمسكن والصحة، والتعليم والعمل، وفي اشباع حاجاته الروحية.

إن هاتين الركيزتين، المساواة في فرص الحياة (Equalizing Life Opportunities) وتعظيم فرص الحياة (Maximizing life Opportunities) هما المضمون الاجرائي المحدد لمفهوم «التنمية» كما نستخدمه في هذا الكتاب. ان هاتين الركيزتين هما في الواقع ما ينطوي عليه مفهوم «التحرر الانساني» (Human Liberation). فالتنمية والتحرر - اذن - هما مصطلحان او مفهومان لنفس المضمون. كلاهما يعني الاخر. كلاهما يشترط وينطوي على ازاحة الاستغلال بكل صوره وعلى كل مستوياته. وكلاهما يشترط وينطوي على تفجير كل الامكانيات البشرية الكامنة للانتاج والخلق والاشباع.

والتنمية بهذا المعنى التحرري، او التحرر بهذا المعنى التنموي، يختلفان عن مفهوم «النمو»(Growth). فهذا الاخير يمكن ان يكون فقط كميا وتراكميا، لا يشترط المساواة، بل ويمكن ان ينطوي على الاستغلال. كما أن النمو بهذا المعنى يمكن ان يكون غير متوازن. ويمكن ان يكون سرطانيا طفيليا - يضر بالكيان الذي ينمو ويضر بالكيانات المحيطة التي ينمو على حسابها. بينما «التنمية» بمعناها التحرري تنطوي على التوازن والشمول والمساواة. فاذا كان هنالك تراكم، فان هذا التراكم يكون كيفياً وكمياً على السواء. وأهم من ذلك فهو لا ينطوي على استغلال كيان كيانات أخرى.

٣ - المقولات الرئيسية لنظرية جديدة:

أيّة نظرية علمية لا بد أن تكون قادرة على شرح الظاهرة التي تتصدى لها بمقولات منطقية تربط بين المقدمات والنتائج، وبطريقة يمكن معها اختبار صحة هذه المقولات في عالم التجربة والواقع. وفيما يلي نقدم نسقا مترابطا من عشر مقولات حول ظاهرة التنمية والتخلف:

٣ - ١ - في اي نظام او نسق انساني مترابط الوحدات (Systems)، إذا تفاوتت درجات او معدلات النمو بطريقة ثابتة وكبيرة بين وحداته المتفاعلة، فان ذلك يعني أن بعض هذه الوحدات ينمو على حساب الوحدات الاخرى في النظام أو النسق بالذات.

٣ - ٢ - في اي نسق انساني تتفاوت فيه معدلات النمو فان وحداته الأقل نمواً تحاول اللحاق بوحداته الاكثر نمواً بوسائل وطرق متعددة داخل اطار هذا النسق.

٣ ـ ٣ ـ في ظل علاقات طبيعية سوية داخل النسق، تتم عملية إلحاق الوحدات الأقل نمواً بالوحدات الأكثر نمواً في زمن قصير نسبيا، وبلا توترات عنيفة داخل النسق. ولكن في ظل علاقات غير سوية، فان عملية اللحاق هذه عادة ما تنتكس.

٣ ـ ٤ ـ انتكاس محاولات لحاق الوحدات الأقل نمواً لا يمكن أن يتم إلا باستعمال العنف المباشر او غير المباشر بواسطة الوحدات الأكثر نمواً ضد الوحدات الاقل نمواً.

٣ ـ ٥ ـ باستعمال العنف المباشر او غير المباشر تتسع الفجوة في معدلات النمو بين وحدات النسق الأكثر نمواً ووحداته الأقل نمواً.

٣ ـ ٦ ـ باستمرار استعمال العنف، وبتزايد اتساع الفجوة في معدلات النمو تتكرس علاقات «السيطرة» من جانب الوحدات الأكثر نموا، و«التبعية» من جانب الوحدات الأقل نمواً. وينعكس ذلك اقوى ما ينعكس في البداية على مزيد من الاستغلال الاقتصادي للوحدات الأقل نمواً.

٣ ـ ٧ ـ بمرور الوقت، وباستمرار نمط السيطرة والاستغلال الاقتصادي المبنيين على العنف، يتسع نمط السيطرة والاستغلال ليشمل جوانب الحياة الاخرى من سياسية وتعليمية وثقافية ونفسية. وينفذ هذا النمط الى كل مستويات النسق: المستوى الحضاري الثقافي (Culture)، والمستوى الاجتماعي (Social Order)، والمستوى الفردي او الشخصي (Personality).

٣ ـ ٨ ـ مع استمرار نمط السيطرة والاستغلال المبنيين على القهر، ومع اتساعهما ليشملا كل الجوانب والمستويات في الوحدات الأقل نمواً، يزداد التخلف وتتولد قيم السلبية واللامبالاة والقدرية والاحساس بالنقص والتبعية حيال الوحدات الأقوى والأكثر نمواً.

٣ ـ ٩ ـ لا تتوقف هذه العملية الحلزونية (Spiral process) إلا بقوة ذاتية مضادة من داخل الوحدات الأقل نمواً لكي تعكس اتجاه هذه العملية الحلزونية ـ بحيث يتخلخل نمط السيطرة والتبعية، وتتحول العلاقة تدريجيا في اتجاه المساواة والتكافؤ مع الوحدات الاكثر نمواً.

٣ ـ ١٠ ـ هذا التحول الجدلي في اتجاه العملية الحلزونية من علاقات سيطرة وتبعية الى علاقات مساواة وتكافؤ، يبدأ وجوديا (Existentially) على مستوى الوعي والحركة الرافضة والعنف الجماعي، ضد انماط الاستغلال التي تمارسه الوحدات الأقوى

في النسق، وينتهي بخلق هياكل مؤسسية جديدة تؤدي الى توسيع فرص تنمية الامكانيات الذاتية - التي انبثقت خلال الحركة الرافضة - الى حدودها المثلى.

إن هذه المقولات العشر تفترض ما يلي:

١ - الوحدات البشرية متقاربة في امكانياتها الذاتية الكامنة، وأن توزيع الملكات والقدرات يخضع لقانون الاحتمالات والتوزيع الطبيعي. وبالتالي فلا توجد جماعة بشرية متفوقة أو متميزة عرقياً أو بيولوجياً عن جماعة أخرى. فاذا ما ظهرت أية فروق وتفاوتيات كبيرة ومستمرة ومنتظمة، بين جماعتين متفاعلتين (أي توجد بينهما علاقة)، فلا بد أن تعزى هذه التفاوتيّات الى طبيعة ونمط العلاقات السائدة بينهما.

٢ - إن العلاقة الوحيدة التي تؤدي الى التفاوت في معدلات النمو لا بد وأن تكون علاقة استغلالية.

٣ - إن علاقات الاستغلال لا يمكن ان تتم بالحسنى او بواسطة التفاهم والاقناع. وبالتالي فالوسيلة الوحيدة لارساء علاقة استغلالية لا بد وأن تستند الى القهر والعنف المباشر او غير المباشر.

٤ - إن الذي يفرض الاستغلال بواسطة العنف يخلق مؤسسات وهياكل، ويرسي قيما ومفاهيم تساعده على استمرار هذه العلاقة الاستغلالية بحيث تغنيه عن استخدام العنف بشكل دائم.

٥ - وبمرور الوقت تتعمق مفاهيم ذاتية لدى طرفي العلاقة تؤمن بتفوق احدهما وبنقص الآخر بشكل تفاضلي - تكاملي (Superiority Inferiority Calculs).

٦ - إن خلخلة هذا البنيان النفسي - الاجتماعي - الاقتصادي، الذي يكرس التبعية والتخلف لا بد وأن يبدأ من حيث انتهت حلقات السلسلة الاخيرة (التي بدأت بالعنف وانتهت بمعادلة الذات المتفوقة - والذات الناقصة على المستوى النفسي للكيان الأكثر نمواً والكيان الأقل نمواً، على التوالي).

٧ - وحيث بدأت سلسلة العملية الإستغلالية وما ترتب عليها من هياكل وقيم ومفاهيم باستخدام العنف من جانب الوحدات الأقوى والأكثر نمواً، فلا بد ان تبدأ العملية المتكافئة باستخدام العنف الجماعي المضاد من جانب الوحدات الأقل نمواً.

٤ ـ علاقة مقولات النظرية الجديدة بالنظريات الغربية:

المقولات العشر التي نطرحها هنا تحتوي كل النظريات السوسيولوجية الغربية ولكنها تتخطاها في خمس نواح مهمة:

الناحية الاولى: هي تقديم تفسير لبداية التفاوت في الغنى والفقر بين مجتمعات العالم وفي داخل كل منها، وللأساليب التي كرست هذا التفاوت.

الناحية الثانية: هي الربط المنطقي للتخلف على مستوى المجتمع القومي وعلى مستوى الفرد.

الناحية الثالثة: هي تقديم تعريف اسمي واجرائي لمفهوم التنمية بتحديد صارم بعد أن جعلته الكتابات الغربية اما فضفاضا او مطموسا او ميتافيزيقيا او سطحيا.

الناحية الرابعة: هي في تحديد الشروط الضرورية للانتقال من حالة التخلف الى حالة التنمية.

الناحية الخامسة: هي الخروج من الدوائر المفرغة والتقسيمات الزائفة الى عوامل ومعيقات اقتصادية واخرى سياسية، وثالثة حضارية ورابعة نفسية، الخ.. دون وجود منطق داخلي يربط ويسلسل كل هذه العوامل والمعيقات. محصلة هذا كله أن هناك تخلفاً في بعض الكيانات لأن هناك نمواً استغلالياً طفيليا في بعضها الاخر. هناك تفاضل وتكامل بين التخلف والنمو.

نظريتنا في الواقع لا ترفض مقولات النظريات الاخرى ولكن تنطوي على نقد وتخطي تلك النظريات على اساس انها مبتورة في بدايتها وفي نهايتها. فليس هناك من عاقل، مثلا، يرفض مقولة ماكليلاند[٢] التي تذهب الى ان الانضباط والطموح والرغبة في الانجاز هي من مظاهر وعوامل التنمية. وليس هناك من عاقل يرفض مقولات

---

(٢) من اجل فكرة اكثر تفصيلا لنظريات دافيد ماكليلاند انظر:

David Me Clelland: **Studies in Motivation.** (New York: Apèpieton Century Croft, 1955).

The Acheiving Society (Princeton, N.J. Van Nostrand, 1961).

بارسونز[٣] من ان النظرة العلمية والعلاقات الموضوعية الكلية هي من شروط التنمية. كما لا يمكن رفض مقولات روستو[٤] في ضرورة وجود فائض من احد القطاعات الاقتصادية الرائدة يمكّن المجتمع من استثمار نسبة معينة من الناتج القومي ليحقق مرحلة « الانطلاق » (Take-off) . ولكن هذه وغيرها من المقولات ليست كافية لتفسير ظاهرة التفاوت. فكيف يمكن مثلا أن نغير من تنشئة الاطفال في مجتمع « متخلف »، ونجعلهم طموحين وراغبين في الإنجاز بواسطة قصص البطولة، كما يدعو ماكليلاند، ما لم تتواجد هذه البطولات في الواقع التاريخي لمجتمع معين؟ وكيف تتواجد البطولات في مجتمع تم قهره والسيطرة على مقدراته واستغلاله بواسطة مجتمع آخر ما لم يهب بعض افراد المجتمع المقهور بالرفض والمواجهة والثورة على قاهريه ومستغليه؟ وكيف نشيع النظرة العلمية التي تؤمن بخضوع الظواهر لقوانين معروفة يمكن تسخيرها لخدمة الانسان - كما يذهب بارسونز وروستو - والافراد في المجتمع « المتخلف » هم انفسهم محكومون بقوى تسخرهم لخدمتها، ما لم يثر هؤلاء، ويثبت لهم فعلا من خلال حركتهم الثورية ان في مقدورهم تغيير الواقع من حولهم؟

إن القيمة الحقيقية للنظريات الغربية في التنمية هي أنها تقدم اجابات لا بأس بها لأسئلة وصفية من نوع « ماذا » و« كيف ». ولكنها لا تقدم اجابات تفسيرية من نوع « لماذا » و« ما هو طريق الخلاص » من التخلف. وعلى هذا النوع الاخير من الاسئلة حاولت المقولات العشر التي طرحناها ان تقدم بعض الاجابات. وقد سقنا في بحث آخر مصادر التأييد الامبريقي لهذه المقولات[٥].

وسنرى من خلال عرضنا وتقييمنا التجربة المصرية كيف ستساعدنا هذه المقولات على فهم ما حدث، وما لم يحدث، وما كان ينبغي أن يحدث، في تاريخ طويل من محاولات التنمية والطرق المسدودة والدوائر المفرغة والاحباطات القومية.

---

(٣) افكار تالكوت بارسونز عن التنمية والتغير الاجتماعي عموما يمكن الاطلاع عليها في مؤلفاته التالية:
Talcott Parsons, **Structure and Process in Modern Society**, Glencoe, 111: The Free Press, 1960, **The Social SYstem**, Glencoe, 111: The Free Press, 1951.

(٤) انظر نظرية رستو عن مراحل التنمية في كتابه:
Walt W. Rostow **The Stages of Economic Growth, a Non Communist Manifesto** (London Cambridge University, Press, 1960).

(٥) سعد الدين ابراهيم: «نحو نظرية سوسيولوجية...» مرجع مشار اليه سابقاً.

الفصل الأوّل

مدخل إلى فهم مصر

د. سعد الدين ابراهيم

مقـــدّمة

إن الكتابة عن مصر ليست بالأمر السهل كما قد يتبادر الى الأذهان. فهي كيان معقد متشعب، يختلط فيه الماضي السحيق بالحاضر المتوتر، وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح، وتتصارع فيه اعتبارات الوطنية باعتبارات القومية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا تخضع فيه أنماط الحياة لأنظمة متسقة من القيم، ولا تستقيم فيه وفرة السكان مع قلة الموارد، ولا تتناسب فيه مقومات القوة مع مظاهر القوة. مصر مجتمع يطفح بالحركة ولكنه بطيء التحرك. حينما يتأكد للمراقبين ان أعراض تحلله تنذر بالموت، يهب مصحياً، وحينما يجمع العالم على عنفوان صحوته وقوته الكامنة، تدهمه فجأة أعراض المرض والضعف. والمجتمع المصري في كل هذا يعتبر صورة مصغرة عن محيطه العربي الأكبر.

اننا حقيقة بصدد موضوع يبدو غاية في الصعوبة والتعقيد. فكل تعميم يطلق على المجتمع المصري، يمكن ان يجد له الباحث الجاد عشرات الاستثناءات في تاريخ مصر الطويل. قال عنها **هيرودوتس**، المؤرخ اليوناني القديم: « في مصر من الأشياء العجيبة ما لا يوجد في بلد آخر... أشياء لا تستطيع الكلمات ان تصف مدى غرابتها ». ومما قاله هذا المؤرخ، وصار قولا مأثوراً، « ان مصر هبة النيل »*. ولكن المؤرخ المصري **محمد شفيق غربال**، بعد ان رأى ان النيل يمر في أراضي بلاد كثيرة ومع ذلك لم يهبها مثل ما لمصر من حضارة ومدنية عبر التاريخ، خرج بقول مأثور آخر وهو ان « **مصر هبة المصريين** »[1].

(*) ومما قاله هيرودوتس: « مصر مأخوذة بالنّين ».

(۱) محمد شفيق غربال: تكوين مصر. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ۱۹۷٥، ص۲ - ۹.

ويقول ادوارد ديسي، أحد مهندسي السياسة الاستعمارية البريطانية في القرن التاسع عشر: «لقد ظل المصريون في آماد طويلة خاضعين للعبودية. ولو أنهم كتبوا تاريخهم بأيديهم لما كتبوا أكثر من أسماء سلسلة من السادة المتسلطين. والفلاحون ليسوا سوى معاناة مستمرة، وعمل مرهق، وعقول ساذجة، واستمرأت نفوسهم العبودية التي استمرت عصوراً طويلة. تلك العبودية التي يظنون انها الاسلوب الطبيعي في هذا الكون»[٢]. ولكن القنصل الفرنسي يكتب الى حكومته عن مقاومة هؤلاء المصريين الحملة الفرنسية على مصر في أوائل القرن التاسع عشر: «هجم الفلاحون المصريون على السعاة العسكريين والدوريات المسلحة، واربكوا خطوط الاتصال الفرنسية، وقتلوا الضباط والموظفين وجباة الضرائب الفرنسيين. وقد أرسل نابليون حملات تنكيل الى الدلتا، وحرق ضباطه القرى المتمردة، غير ان ذلك لم يخمد اللهب الذي امتد الى القاهرة، حتى أصبحت تشبه باريس خلال الأيام الاولى من أيام الثورة الفرنسية»[٣]. وتحولت القاهرة الى مدينة ثائرة، انسحبت منها القوات الفرنسية، وهرب نابليون نفسه الى جزيرة من جزر النيل، واحتشد (١٥) ألف ثائر في الجامع الأزهر، واقاموا المتاريس والحواجز حول الطرق المؤدية اليه، وسارع الى القاهرة خمسة آلاف فلاح من القرى المجاورة، وبضعة آلاف من بدو الصحراء الغربية[٤]... وعندما حاول الانجليز احتلال الاسكندرية عام (١٨٨٢) بناء على توصيات ادوارد ديسي وغيره من غلاة الاستعماريين، واجهوا مقاومة باسلة اضطرتهم الى الانسحاب ومحاولة غزو مصر من جهة قناة السويس. وعن هذه المقاومة كتب الميجور تلك رئيس المخابرات المصاحب للحملة: «في اعتقادي انه لا يستطيع إلا القليل من الناس ان يؤدوا واجبهم بمثل ما أداه اولئك الجنود. وليس بمقدور الانسان ان يخفي دهشته واعجابه من بسالتهم وهم يقاومون تحت وابل القنابل، بل ويحاولون رفع المدافع التي سقطت من أماكنها»[٥].

وكتب المؤرخ دافيد لاندز أنه «عندما رسا نابليون عند مصب النيل لم يجد غير قشور مدينة، وشعب فقير، وبقايا ماضٍ طويل عفى عليه النسيان، الى حد أن البعض

(٢) Edward Dicey: **The Egypt of the Future.** London, William Heinmann, 1907, p. 63.

(٣) من كتاب لوتسكي عن تاريخ الأقطار العربية الحديث، نقلا عن احمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول (مصر والعسكريون). القاهرة - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص١٦.

(٤) نفس المرجع، ص١٦.

(٥) نقلاً عن رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية. القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٦٦، ص٢٠٦.

يزعمون ان نابليون عندما انزل عربته الى الشاطىء كان يدخل العجلة من جديد الى مصر »[٦]. ولكن هذا المجتمع تحت قيادة محمد علي انفجر كالبركان الهادر، بعد رحيل نابليون بعدة سنوات، وفاجأ العالم كأكبر قوة عسكرية صناعية في الشرق كله. ووقف الشاعر لامرتين في الجمعية الوطنية الفرنسية في أول يوليو ـ تموز (١٨٣٩) ليقول: «انظروا الى باشا مصر يبعث البلاد العربية، فهل هو ابن سلطان؟ ان هو إلا عبد متمرد. وهل في هذا ما يحط من شأنه او من قيمته؟ انه الرجل الذي تتجسم فيه الشرعية الوحيدة في الشرق الناهض. لقد حقق المعجزات. انه رسول الحضارة الى الشرق، وسيد مصر وبلاد العرب وسورية »[٧]. وكان لامرتين يحذر الدول الاوروبية التي فزعت من قوة مصر وفتوحاتها التي امتدت من السودان الى حدود الاناضول مروراً بالجزيرة العربية وفلسطين وسورية وجبل لبنان. وقد اتحدت الدول الاوروبية وتآمرت على ضرب قوة مصر النامية مرتين في عهد محمد علي: الاولى عام (١٨٢٧) حينما احتل اليونان في معركة نوارين البحرية. والثانية في عام (١٨٤٠) حينما تآزرت قوات بريطانيا وروسيا والنمسا والامبراطورية العثمانية وهزمت جيوش مصر في سورية ولبنان. واجبرت ابنه ابراهيم باشا على الانكماش الى حدود مصر وتخفيض الجيش وتحريم بناء السفن الحربية.

وكتب الفايسكونت ملنر، الانجليزي: «لقد ظلت مصر كما هي منذ رآها هيرودوت، بلد الغرائب والعجائب والمتناقضات. لقد توالى على أرضها الغزاة واحداً بعد الآخر، والحكام واحداً اثر الآخر، وعاشت قرونا طويلة في الفوضى. وتتابعت على أرضها الوثنية ثم المسيحية ثم الاسلام. لكنها بالرغم من كل هذه التحولات التي لا حصر لها ظلت كما هي بلداً سمته الأساسية انه لا يتغير»[٨]. ولكن علماء الاجتماع والانسان يؤكدون لنا ان المجتمع الذي لا يتغير محكوم عليه بالتكلس والفناء. وقد تحللت واختفت مجتمعات عديدة عبر التاريخ، لعدم القدرة أو عدم الرغبة، في التغير او التكيف مع البيئة الطبيعية والانسانية التي تحيط بها. والمجتمع المصري ـ في ضوء هذا التأكيد ـ لا بد

(٦) دافيد لاندز: بنوك وباشاوات. ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة: دار المعارف نقلا عن رفعت السعيد، مرجع مشار إليه سابقاً، ص٤٩.

(٧) اميل خوري وعادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الثاني، نقلاً عن احمد حروش، مرجع مشار إليه سابقاً، ص٣٨ ـ ٣٩.

(٨) Viscont Milner **England in Egypt,** London: Edward Arnold, 13th impression, 1907, p. 2.

وانه قد تغير، وإلا لما استمر في التواجد طيلة ستة آلاف سنة. بل ان عبارة ملنر، في بداية هذه الفقرة، تحتوي على تناقض. فهو يذكر ان مصر قد غيّرت ديانتها مرتين على الأقل. ونضيف الى هذه المعلومة ان مصر قد غيرت لغتها ثلاث مرات، وتغيرت فيها اشياء اخرى كثيرة عدة مرات. واللغة، كما نعرف، هي عربة الحضارة «ودينامو» الثقافة. والدين هو فلسفة المجتمع الروحية، والمحدد رؤية افراده الجماعية للكون ولمفهوم الذات وعلاقاتها بقوى ما وراء الطبيعة. واللغة والدين هما أعتى النظم الاجتماعية واكثرها صلابة، وأشدها مناعة ضد التغير. فاذا بدلت مصر دينها ولغتها ثلاث مرات، فان هذا ينطوي على قدرة هائلة على التغيّر.

وهكذا يمكن ان نمضي في رصد التعميمات التي أطلقها الكتاب عن مصر، وهي كثيرة. ولكننا بالسرعة نفسها يمكن ان نرصد الاستثناءات لكل تعميم، وهي كثيرة. ان المشكلة في أي تعميم او مجموعة من التعميمات عن مصر، هي انها تحاول ان تضغط واقعاً معقداً ،وغنياً بالتفصيلات الهامة، في مجموعة من المقولات الكلامية المقتضبة، وتحاول ان توجز خبرات تاريخية، تمتد في الزمان الى أكثر من ستة آلاف سنة، في مجموعة من السطور المحددة.

ومع ذلك فلا بد من الاستمرار في ايجاد التعميمات كنوع من الاقتصاد العقلي والنفسي والمعرفي - فالانسان لا يستطيع استيعاب الواقع بكل اتساعه وعمقه. إنّ المهم ان نطور ونحسن أية تعميمات جديدة، ونحاول قدر الامكان ان نجد لها سنداً علمياً من التاريخ وعالم التجربة الواقعية.

كيف يمكن فهم مصر؟ ما هي المفاتيح الحاكمة لتفسير ذلك الكيان المعقد؟ لنبدأ بالأساس المادي للمجتمع، ثم بالناس، وما أفرزوه من نظم وقيم لترتيب حياتهم الروحية وأمور السلطة والعمران البشري، وتفاعل هذا كله في علاقة مصر بالعالم الذي يحيط بها عبر الزمان. إن مشكلة التعميمات، التي ذكرنا أمثلتها في الصفحات السابقة، هو خلطها بين الثوابت والمتغيرات. فقصة مصر هي التفاعل الجدلي بين الاستمرارية والتغير. فمبادىء الثبات والاستمرارية ترتبط بعدة مفاتيح، أهمها: النسق الايكولوجي، ومركزية السلطة، وهيمنة البيروقراطية، وتغلغل الدين. أما مبادىء التغير والتحول فهي ترتبط - بدورها - بمفاتيح أهمها: استراتيجية الموقع، عمق وطول التاريخ، تراكم وتشابك انظمة القيم، والقدرة الجماعية على التكيف.

والتفاعل بين مبادىء الثبات والاستمرارية من ناحية، ومبادىء التغير والتحول

من ناحية اخرى هو الذي أنتج المجتمع المصري المعاصر بقيمه ومؤسساته، وهو الذي صاغ الطابع القومي للشخصية المصرية، وهو المسؤول عن مشكلات وهموم مصر الحاضرة.

ورغم ان موضوع هذا الكتاب هو مصر الثورة، أي مصر الربع الثالث من القرن العشرين، فانه ليس هناك بد من الغوص وراء الأصول. فبتتبع هذه الاصول وتفسيرها فقط، يمكننا ان نفهم ونقدّر مدى التحول الكيفي الذي احدثته ثورة يوليو في بنية المجتمع المصري وفي السياج العربي الأكبر الذي يحيط بمصر. لقد كسرت هذه الثورة هياكل اجتماعية - اقتصادية كانت قد تصلبت في شرايين المجتمع المصري في مئات - إن لم يكن - في آلاف السنين، وغيرت او مهدت لتغيير قيم وعلاقات كانت من طول استقرارها قد أصبحت بمثابة المسلمات الابدية. ولكن ثورة يوليو، كأية ثورة عملاقة، نجحت في إحلال هياكل وقيم وعلاقات جديدة، ولم تنجح في إحلال بعضها الآخر. وحيثما لم تنجح الثورة تواجد دائماً خطر عودة بعض الهياكل والقيم والعلاقات القديمة، حتى وان اخذت رموزاً واشكالا مختلفة. وهذا موضوع سيتعرض له الكتاب مراراً، ولن نستطرد فيه هنا. ولنبدأ بعرض مفاتيح فهم المجتمع المصري.

النسق الايكولوجي:
الأساس المادي للمجتمع المصري

مصر واحة كبيرة، تقع في وسط الحزام الصحراوي، الذي يمتد في نصف الكرة الشمالي من شواطىء المحيط الاطلنطي الى حدود الصين، مروراً بشبه الجزيرة العربية وايران. وباستثناء الشريط الساحلي لمصر على البحر الابيض المتوسط، فلا تسقط على مصر أية كمية تذكر من الامطار طوال السنة. ولولا نهر النيل، لكانت مصر صحراء قاحلة، مثل بقية الارض التي تحيط بها غرباً (ليبيا والصحراء الكبرى او بحر الرمال لاعظم) وشرقاً (صحراء الجزيرة العربية).

تبلغ مساحة مصر حوالي مليون كيلومتر مربع (٣٨٦٫٠٠٠ ميل مربع)، وتقع في الركن الشمالي الشرقي للقارة الافريقية، وتتصل عبر شبه جزيرة سيناء بالقارة الآسيوية. ويحد مصر البحر الابيض المتوسط شمالا، والبحر الاحمر شرقاً، والسودان جنوباً، وليبيا غرباً. وتكشف أية صورة لمصر بالأقمار الصناعية عن تضاريس بسيطة، ولكنها صارمة التحديد. فبامتداد حدودها الشرقية على البحر الاحمر، توجد سلسلة جبلية ذات قمم

متعددة، تتراوح بين خمسة وثمانية آلاف قدم في ارتفاعها، ثم تتدرج انخفاضاً باتجاه الجنوب (السودان) وغرباً، حيث تمتزج بالكثبان الرملية لصحراء مصر الشرقية، التي تفصلها عن الوادي. وغرب الوادي بامتداد مصر من الشمال الى الجنوب توجد صحراء واسعة منبسطة، تتخللها بعض المنخفضات والواحات، وهي جزء من الصحراء الكبرى المتصلة عبر ليبيا وجنوب تونس والجزائر والمغرب حتى المحيط الأطلسي.

ولكن أهم معالم مصر الجغرافية هو النيل بواديه ودلتاه. مصدر مياه النيل الأساسية طوال العام بحيرات وسط افريقيا، وأهمها بحيرة فيكتوريا، ومصدر مياهه الفرعية الامطار الغزيرة التي تسقط على مرتفعات الحبشة (اثيوبيا) في فصل الصيف. ويدخل النيل بعد رحلة آلاف الكيلومترات، الى مصر عند منطقة شلالات وادي حلفا، جنوبي أسوان. ويشق النيل مجراه من اسوان الى القاهرة بين سلسلتين متوازيتين من التلال الصخرية والرملية، تفصل بينهما في بعض المواقع مسافة لا تزيد عن مئات الامتار، وتزيد في مواقع اخرى الى عدة كيلومترات. وفي شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين (فرع دمياط وفرع رشيد)، تتسع المساحة بينهما تدريجياً ليكونا مع ساحل البحر المتوسط مثلثا هو الدلتا، التي تكونت عبر آلاف السنين من الطمى المتراكم الذي تحمله مياه النيل.

على ضفاف النيل ـ في الوادي والدلتا ـ ظهرت الزراعة على الأقل منذ سنة (٥١٠٠) قبل الميلاد، ونشأت احدى مدنيات التاريخ الاولى، وتواصلت حياة المجتمع المصري بلا انقطاع طيلة ما يزيد على سبعة آلاف سنة. ولكنها ظلت محصورة في الوادي الضيق والدلتا، التي لا تتجاوز مساحتها معاً أكثر من خمسة في المائة من حجم مصر الكلي ـ أي حوالي ٥٠٫٠٠٠ كيلو ـ متر مربع.

كما ذكرنا في موضع سابق، لولا مرور النيل في مصر لظلت ارضها صحراء قاحلة مثل ما يحيط بالوادي والدلتا شرقاً وغرباً. وربما كانت هذه الحقيقة هي التي أوحت لأبي المؤرخين هيرودوت اليوناني بقوله المأثور «مصر هبة النيل». ولكن اذا كان النيل شرطاً ضرورياً للحياة فهو ليس بالشرط الكافي لنشأة مدنية زاهرة وحضارة متكاملة. فالنيل يجتاز آلاف الاميال من خط الاستواء الى البحر الابيض، ويمر ببلدان عديدة، ومع ذلك لم تزدهر على ضفافه الا مدنية واحدة ومجتمع متكامل واحد ـ أي لا توجد على مجراه الا «مصر واحدة». في تفسير هذه المفارقة خرج علينا محمد شفيق غربال، المؤرخ

المصري الكبير، بنظرية « مصر هبة المصريين »[٩]. فهو يذهب الى أن هبة النيل، ككل هبات الطبيعة، هي مصادفة تاريخية عشوائية، قد يستفاد منها وقد تذهب هدراً، بل وقد تتسبب في اضرار بالغة. فلو لم يتم ضبط النيل والتحكم في مياهه، لكان قد دمر بفيضاناته المرتفعة الارض والزرع والحياة، وخلف وراءه مستنقعات الملاريا الوبيلة، كما حدث بالفعل في بلاد أخرى يمر بها النيل او انهار مشابهة. أي ان الانسان وحده هو الذي يجعل من هذه الهبة او غيرها نعمة لا نقمة. وقد كان ذلك ما فعله الانسان في تلك الرقعة التي نسميها مصر. فمصر ـ اذن ـ هي هبة الانسان المصري، وتكوين مصر ـ بداية ـ كان من خلق المصريين.

إن النيل، مثل قوى الطبيعة الاخرى، يمثل تحدياً ـ في فهمه والتعامل معه والتحكم فيه. ويقدم لنا ارنولد توينبي النظرية البسيطة التالية[١٠]: إن الاستجابة الخلاقة للتحدي هي فقط التي تنبت الحضارات والمدنيات. وقد كانت الاستجابة الجماعية الخلاقة لتحدي نهر عظيم مثل النيل، هي التي خلقت المجتمع، ومصر الحضارة. إن نوعية التفاعل بين البشر وقوى الطبيعة، وليس قوى الطبيعة وحدها، هي التي ينبثق عنها المجتمع والحضارة. اذا كان النيل هو المسؤول الوحيد عن صنع مصر وحضارتها، لكان قد صنع حضارات اخرى مشابهة على امتداده الطويل. ولكن هذا لم يحدث.

ويواصل توينبي كلامه عن البذور الاولى للمدنية المصرية في ضوء نظريته « التحدي والاستجابة ». يقول ان المصريين الأوائل ـ شأنهم شأن غيرهم من التجمعات البشرية ـ واجهوا بعد نهاية عصر الجليد، التحول الطبيعي العميق في مناخ جزء من افريقيا وآسيا نحو الجفاف. ذلك كان التحدي، فماذا كانت الاستجابة؟ منهم من لم ينتقل من موطنه الأصلي، ولم يغير من طرائق معيشته، فلقي جزاء اخفاقه في مواجهة تحدي الجفاف، الابادة والزوال. ومنهم من لم ينتقل ولكنه غير طريق معيشته من الصيد إلى الرعي والبداوة. ومنهم من رحل نحو الشمال ليجابه تحدياً آخر، هو البرد الموسمي القارس. ومنهم من رحل نحو المنطقة الاستوائية الحارة المطيرة، حيث أوهن قواه جو تلك المنطقة ذو الوتيرة الواحدة. وأخيراً، منهم من استجاب لتحدي الجفاف بتغيير

---

(٩) محمد شفيق غربال: تكوين مصر، مرجع مشار إليه سابقاً، ص٢ ـ ٩.

(١٠) انظر لأرنولد توينبي:
Arnold Toynbee: **Between Niger and Nile.** New York: Oxford University press, 1965.

موطنه، وتغيير طرائق معيشته معاً. وكان هذا الفعل المزدوج، الذي قل أن نجد له مثيلاً في التاريخ القديم، هو العمل الارادي الذي خلق مصر كما نعرفها منذ أزمنة سحيقة.

هبط هؤلاء الرواد الاوائل بدافع من الجرأة او اليأس، الى مستنقعات قاع الوادي، واخضعوا طيش الطبيعة لارادتهم، وحولوا المستنقعات الى حقول تجري فيها القنوات والجسور. وهكذا استخلصت أرض مصر من البوار المائي الذي خلفه النهر العظيم، وبدأ المجتمع المصري قصة مغامراته الخالدة. لقد كانت نوعية استجابة المصريين لذلك التحدي التاريخي المبكر هي التي جعلتهم منفردين عن جيرانهم في ليبيا، الذين آثروا حياة الرعي والبداوة، وعن جيرانهم في الجنوب، ممن يعرف احفادهم اليوم باسم الدنكا والشلوك في أعالي النيل.

إن التفاعل بين الطبيعة ومجموعة بشرية معينة، هو ما يسميه علماء الاجتماع **بالنسق الايكولوجي**، او الاساس المادي للمجتمع. وهو نسق - كما رأينا - يتسم في مصر بوجود نهر كبير، في بيئة صحراوية جافة، الأمر الذي يعني نشأة زراعة تعتمد على الري **الصناعي**. ولمثل هذا النسق مسميات اخرى في أدبيات العلوم الاجتماعية. **فكارل ماركس** يسميه **النسق الآسيوي للانتاج** (Asian Mode of Production). **ويسميه كارل ويتفوجل** (K. Wittfogel)، «**الطغيان الشرقي**» (Oriental Despotism)، ويسميه آخرون «بالنسق النهري أو المائي» (Hydraulic Systèm). ورغم اختلاف هذه المسميات والتفاوت في المنطلق الايديولوجي بين الكتاب فان هناك اتفاقاً على أن هذا النسق الايكولوجي يرتبط به، ويترتب عليه، مجموعة من المؤسسات والقيم الفوقية (Super-Structures) التي تجعل بنية المجتمع وتطوره مختلفين نوعياً عن المجتمعات الغربية التي اعتمدت الزراعة فيها على الامطار. وبالتحديد هناك اتفاق على ثلاث مقولات رئيسية بين مفكرين مثل ماركس، وويتفوجل، وتالكوت بارسونز وسمير أمين[١١].

المقولة الاولى تقنية او تكنولوجية. ومحتواها ان وجود نهر كبير في بيئة صحراوية جافة، يعني ان الزراعة لا بدّ ان تعتمد على الري الصناعي، وليس على الامطار.

---

(١١) لمزيد من التفاصيل انظر:

—K. Marx and F. Engels: **Selected Works of Marx and Engels,** Moscow: Foreign Language Publishing House. 1953.

-K. A. Wittfogel: Oriental Despotism. New Haven: Yale University press. 1957.

ويستتبع هذا بدوره حفر القنوات والمصارف، وانشاء السدود والخزانات، واستحداث وسائل مختلفة لضبط وتقنين وتوزيع المياه.

المقولة الثانية تنظيمية. ومحتواها ان الانشاءات العامة الضخمة التي يستلزمها التحكم في النهر، وادارة وصيانة هذه الانشاءات، ثم الاضطلاع بتوزيع المياه. كل هذا يحتاج بالضرورة الى ادارة كبيرة، وسجلات مفصلة، وروتين دوري محكم، وباختصار الى جهاز بيروقراطي.

المقولة الثالثة سياسية. وفحوى هذه المقولة هو ان العنصرين السابقين لا يمكن تحققها إلا بسلطة سياسية مركزية على جانب كبير من الحزم، وان من يخضعون لهذه السلطة لا بد أن يكونوا على جانب كبير من الانضباط والانصياع.

ورغم ان المقولات الثلاث ليست متلازمة تلازماً حديدياً وسببياً، إلا ان الشاهد هو ان تواجدها معاً يمثل احتالا تاريخياً كبيراً. فماركس يؤكد «ان عدم وجود ملكية فردية للأرض هو في الواقع مفتاح المسألة الشرقية كلها. ففي هذه المسألة يكمن كل التاريخ السياسي والاجتاعي للشرق... لكن كيف عجز الشرقيون عن ممارسة الملكية الفردية للأرض ولو في شكلها الاقطاعي؟ انني أعتقد ان السبب الرئيسي لذلك يرجع الى المناخ وطبيعة التربة، وخاصة بالنسبة الى تلك المساحات الواسعة من الاراضي الممتدة من الصحراء الكبرى الى الجزيرة العربية، فبلاد فارس والهند وتركستان والهضبة الآسيوية الوسطى. ففي كل هذه البلاد نجد ان الري الصناعي هو الشرط الاول للزراعة. وهو امر لا يمكن ان تقوم به إلا الجماعات المنظمة، وخاصة الحكومة المركزية»(١٢).

مصر هي تجسيم حي للمقولات السابقة. فالنيل، والأرض الزراعية التي خلقها الانسان المصري على جانبيه، وسط صحراء قاحلة، المفتاح الاول لفهم المجتمع المصري.

---

(١٢) أنظر:

—Talcott Parsons: **Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives.** Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1966.

—Samir Amin: **La Nation Arabe, nationalisme et luttes de classes,** Paris: Editions de Minuit, 1976, pp. 11–38. Translated into English as «**The Historical Foundations of Arab Nationalism**». in Saad Eddin Ibrahim and N. Hokinhs (eds): **Arab Society in Transition.** Cairo. American University Press. 1977 (p. 8, 28)

فهذا النسق الايكولوجي هو الاساس المادي وصلب البنية التحتية (Sub-Structure) للمجتمع المصري. على هذا الاساس انبثقت ونمت وتراكمت مؤسسات وهياكل وقيم وعلاقات انتاجية واجتماعية، اخرى متعددة. وتشكل هذه كلها في مجموعها ونتاجها المتشابك ما نسميه بالمجتمع المصري، وفي تطورها عبر الزمان صاغت ولونت الشخصية المصرية الاساسية وانماطها الفرعية.

الارض والحاكم والفلاح

إن الأرض الزراعية، التي خلقها التفاعل بين الانسان والنيل، هي التعبير المادي المباشر لنسق مصر الايكولوجي. وهي لذلك تلعب دوراً محورياً في حياة المجتمع المصري. ادرك هذه الحقيقة أول فراعنة مصر الموحدة سنة (٣١٠٠) قبل الميلاد، وادركها آخر زعمائها العمالقة (عبدالناصر) سنة (١٩٥٢) بعد الميلاد، مروراً بكل من حكم مصر عبر هذه الآلاف الخمسة من السنين.

ولكن الأرض بدون من يزرعها لا تساوي شيئاً. ومن هنا كان الفلاح مفتاحاً أساسياً آخر لفهم المجتمع المصري[١٣]. فاذا كانت الارض قد ظلت المصدر الوحيد للانتاج تقريباً على مر العصور، فان الفلاح قد ظل صانع «القيمة» بالمعنى الاقتصادي. واذا حدث تراكم في الثروة المصرية، فانه كان دائماً وأساساً من «فائض القيمة» (Surplus Value) الذي خلقه الفلاح بعمله المنتج. وهذه أيضاً حقيقة ادركها كل حكام مصر من مينا، أول فرعون لمصر الموحدة، الى عبدالناصر، قائد ثورة يوليو، ومروراً بغيرهما من مئات الحكام الوطنيين والاجانب الذين تربعوا على كرسي السلطة في مصر.

إن العلاقة الجدلية بين الارض والفلاح والحاكم تلخص الجزء الأكبر من تاريخ مصر. فمن يمتلك الارض يمتلك الثروة، ومن يتحكم فيها يمتلك السلطة، والعكس صحيح. فمن يصل الى السلطة ـ أية كانت وسيلته ـ لا بد ان يتحكم في الارض والفلاح بوسيلة أو بأخرى ـ اذا أراد لسلطته ان تستمر وتنمو.

وقد أكد عالم الاجتماع الاميركي تالكوت بارسونز[١٤] هذه الحقيقة وربطها بمجموعة

---

(١٣) ماركس وانجلز: المراسلات المختارة: موسكو: دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الانجليزية، ١٩٥٣، ص٩٩ ـ نقلاً عن رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، مرجع مشار إليه أعلاه، ص٢٣.

(١٤) من أجل مزيد من التفاصيل انظر:

متكاملة من المقولات الاخرى عن طبيعة المجتمع والسلطة في مصر. وتتلخص هذه المقولات فيما يلي:

١ ـ تتطابق حدود الدولة (الوحدة السياسية) مع حدود المجتمع (الوحدة الحضارية والثقافية) في مصر تطابقاً يكاد يكون تاماً مائة في المائة. وقد أدى ذلك الى درجة عالية من التجانس والتماسك الداخلي. حتى حينما كانت تدخل مصر عناصر بشرية وثقافية جديدة او أجنبية، فان تمثلها وصهرها وهضمها كان يتم بسرعة فائقة، بحيث تذوب في الجسم الجمعي المصري، او يتم لفظها ونسيانها بالسرعة نفسها. ولكن تطابق حدود الدولة وحدود المجتمع كان وما زال يعني شيئاً آخر، في الوقت نفسه، وهو صرامة الحدود السياسية والحضارية. فالذي يخرج من الوادي والدلتا، اي الارض الزراعية المحيطة بمجرى النيل وروافده، محكوم عليه بالعدم والهلاك، في صحراء قاحلة مكشوفة، محرقة نهاراً وقارسة البرد ليلا. لذلك لا يمكن اللجوء اليها او الاختفاء فيها بواسطة افراد او جماعات خارجة عن السلطة السياسية او متمردة على المجتمع. باستثناء الاسلام الذي دخل مصر وبه تمّ تعريبها، إذ وجد بعض المصريين فكاكا من هذا القانون الايكولوجي ـ السياسي الصارم. فالمصري اصبح يستطيع اللجوء الى البلاد العربية المحيطة به، دون احساس قاتل بالغربة الحضارية. ولكن ظل حتى هذا المخرج محدوداً نظراً الى المسافة الطويلة نسبياً التي كان لا بد ان يقطعها في الصحراء الى فلسطين والشام والحجاز والمغرب.

٢ ـ ان السلطة السياسية، لذلك، اصبحت سلطة وحدانية لا تقبل التجزؤ او اللامركزية. وفي الفترات القصيرة التي ضعفت فيها تلك السلطة المركزية (خلال حكم أسر الامبراطورية الوسطى في مصر الفرعونية، وخلال الحكم العثماني في القرن الثامن عشر)، ساءت أحوال المجتمع وانتشر الاضطراب والكساد والخراب والمجاعات. وربما كان هذا احد الاسباب الرئيسة لتفضيل استمرارية السلطة

= ـ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: **الأرض والفلاح في مصر على مر العصور.** القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤.

ـ رفعت السعيد: **الأساس الاجتماعي للثورة العرابية**، مرجع مشار إليه سابقاً.

—Henry Ayront: **The Egyptian Peasant** (Translated by John Alden Williams). **Boston:** Beacon Press. 1963.

المركزية مع كل تجاوزاتها. فالذاكرة التاريخية الجماعية للشعب المصري يرتبط فيها البديل بالكساد والخراب والفوضى. فوحدانية السلطة لم تعْنِ دائماً، ولا حتى في معظم الأحوال، انها كانت سلطة خيرة او مستنيرة. ومع ذلك فانها كانت تصر على الطاعة من ناحية المحكومين من جهة، وكان المحكومون يفضلون استمرارها حفاظاً على وحدة المجتمع وتماسكه من جهة أخرى.

٣ - ان وحدانية السلطة السياسية وما تستوجبه من طاعة كان يتم الى حد كبير بالقسر والقهر المباشر بواسطة أجهزة الحاكم من ناحية، او بواسطة الطبيعة (الهلاك في الصحراء) من ناحية ثانية. ولكن قهر الحاكم وعقاب الطبيعة لم يكونا وحدهما مصدر الطاعة الكاملة. المصدر الرئيسي المكمل كان الدين. لقد عرف الشعب المصري بالتدين الشديد. لقد جعل الدين من الحاكم إلهاً او ولياً او ظلا للإله على الأرض. في مصر بدأ مفهوم « الملك الاله » (God–King)، او « الفرعون الاله ». وكل من اراد ان يحكم مصر من خارجها قبل المسيحية والاسلام كان يحاول ان يتمصر كفرعون، او يتفرعن كإله، او يتأله كفرعون. هذا ما حاوله بعض ملوك الهكسوس، وما حاوله قمبيز ملك الفرس، والاسكندر الاكبر، وجوليوس قيصر الروماني. وبعد الاسلام والى وقتنا الحاضر، اذا كان يستعصي على الحكام ان يكونوا آلهة، فهم كانوا يحاولون ان يكونوا « خلفاء اولياء مؤمنين صالحين »، او ان يكون فيهم « شيء من الله » - او هكذا يتظاهرون ويوحون الى رعاياهم. وما استمرار الحكم العثماني مصر طيلة ما يزيد عن ثلاثة قرون إلا باستخدام « الخلافة » بكل ما تحمله من رموز الاسلام. حتى نابليون بونابرت، حينما حاول غزو مصر، قام بالبداية نفسها لأنه وعى تاريخ الشعب المصري جيداً. ففي أول منشور وزعه على المصريين ادعى اعتناقه الاسلام وتعهده بتخليص المصريين من « الخلافة » العثمانية الظالمة وتأسيس « خلافة » عادلة. والملك فؤاد، في عشرينات هذا القرن، اراد ان ينصب نفسه خليفة للمسلمين بعد الغاء الخلافة في تركيا. والملك فاروق أراد تزوير التاريخ لكي يثبت قرابته للرسول. ورئيس مصر الحالي أنور السادات، يلحق بلقبه الزمني (الرئيس) صفة دينية هي « المؤمن » فهو الرئيس المؤمن محمد أنور السادات. باختصار، حاول كل حكام مصر، من الفراعنة الى الوقت الحاضر، اضفاء القدسية او بعد من أبعادها على ذواتهم، وذلك لكي تكتمل لهم طاعة المحكومين.

٤ - كان يساعد على تعميق اعتقاد المحكومين بقدسية الحاكم، فئة الكهنة او رجال الدين. لذلك نجد هذه الفئة تلعب دوراً حاسماً، ليس في صياغة الجانب الروحي فقط، وانما أيضاً في تكريس الطاعة للسلطة السياسية في المجتمع المصري، منذ زمن الفراعنة الى الوقت الحاضر. لذلك حاول نابليون، وفشل، في استمالة شيوخ الازهر والحصول على تأييدهم. وبفشله فشلت حملته على مصر والشرق العربي. ولذلك أيضاً حاول محمد علي استمالة رجال الازهر في صراعه على السلطة مع والي الخليفة العثماني. وبنجاحه في الحصول على تأييدهم نال تأييد الشعب المصري وحسم الصراع لصالحه وتكرست سلطته وسلطة احفاده من بعده لمدة قرن ونصف. وما اجهاض ثورة عرابي إلا بتخلي رجال الدين عنه في منتصف الطريق في صراعه مع الخديوي توفيق والسلطان العثماني والانجليز. فقد نجح الانجليز في الايحاء الى السلطان باعلان عقوق احمد عرابي وخروجه عن «الطاعة»، وأغرى الخديوي عدداً من مشايخ الازهر لكي يعلنوا وينشروا الخبر بين أبناء الشعب اثناء اشتباك عرابي مع الانجليز في صحراء الشرقية والتل الكبير. هذا لا يعني ان رجال الدين كانوا دائماً متعاونين مع الحكام. ولكنه يعني ان تعاونهم كان في معظم الاحيان ضرورياً لتعميق طاعة المحكومين، وخاصة في اوقات التنافس والصراع على السلطة بين أكثر من طرف. وفي مقابل هذا الدور الحيوي، كانت فئة رجال الدين تتمتع بميزات عديدة تجعل قادة المؤسسة الدينية قرب قمة الهرم الطبقي.

٥ - وكان المظهر السلوكي لوحدانية الحاكم وطاعة المحكومين يتجسم في العمل الجماعي في مشاريع الحاكم او الدولة، وفي فلاحة الارض، ودفع الضرائب، والامتثال للقوانين. وقد تطلب هذا كله منذ بداية المجتمع السياسي في مصر الفرعونية جهازاً بيروقراطياً مركزياً كبيراً. وقد كان هذا الجهاز هو نفسه الذي يقوم بالتحكم في مياه النيل وضبطها وتقنينها. وبناء على ذلك يحدد الضرائب السنوية (طبقاً لمعدل الفيضان)، وكمية العمل الجماعي (السخرة) التي تتطلبها المشاريع العامة (سواء كانت بناء معابد او اهرامات او شق ترع) وحفظ النظام، وتجنيد الفلاحين وقت الحرب، وتخزين الغلال والاطعمة، والقيام بالتعدادات وحفظ سجلات عن مختلف نواحي الحياة المصرية التي تهم الحكام. باختصار، كانت فئة البيروقراطيين هي الركيزة الاخرى التي يستند اليها الحاكم. فاذا كان رجال

الدين يعمقون مشاعر التقديس والطاعة للحاكم، فان رجال البيروقراطية كانوا يترجمون هذه المشاعر الى سلوك اجتماعي ـ اقتصادي لتكريس سلطة الحاكم مادياً. ومقابل هذا الدور الهام كانوا يحظون بمكانة عالية اجتماعياً واقتصادياً في السلم الطبقي المصري.

٦ ـ كل هذه السمات خلقت نظاماً طبقياً واضح المعالم منذ بداية التاريخ المصري. وهو نظام اشبه ما يكون «بالهرم» الذي اتقن المصريون بناءه. على قمة هذا الهرم يتربع الحاكم الاله، او المؤله، او الخليفة، او السلطان، او الرئيس المؤمن. وتحته مباشرة يجلس بقية افراد الاسرة المالكة او أقارب الحاكم، الذين يستمدون مكانتهم التقديسية والطبقية بقدر قربهم منه برابطة القرابة الدموية. ويليهم في شريحة ثالثة فئتا كبار الكهنة أو رجال الدين وكبار البيروقراطيين. هذه الشرائح الثلاث معاً تكون الجزء الأعلى من الهرم الطبقي المصري. أما النصف الأسفل فيتكون بالتتالي من شرائح متوسطي رجال الدين والادارة، ثم التجار، والصناع الحرفيين، الى أن نصل الى قاعدة الهرم، وهي أكبر الطبقات حجماً وهم الفلاحون.

إن البناء التحتي الذي فرضته ايكولوجية المجتمع المصري هو ـ اذن ـ الأرض الزراعية، وعلاقات الانتاج التي كان طرفاها: الفلاح والحاكم. وقد أفرز هذا البناء التحتي هياكل وقيماً وعلاقات فوقية متعددة، سياسية ودينية وبيروقراطية. بعض هذه الهياكل، كما أشرنا، كان بمثابة الوسيط بين الحاكم والفلاح ـ بعضها يعمق شعور التقديس والطاعة لدى الفلاح تجاه الحكم، وبعضها يكرس ويضبط سلوكه الاجتماعي ـ الاقتصادي ويحوله الى ثروة مادية يذهب معظم فائضها الى الحاكم والفئات المساعدة له.

كانت ـ بالطبع ـ تأتي فترات تضعف فيها قوة الحاكم الحقيقية. وفي هذه الحالات الاستثنائية في التاريخ المصري، كانت تزيد سيطرة الفئات الوسيطة التي تتعامل مع الفلاح مباشرة. ويصبح بعضهم أشبه بالملاك الاقطاعيين. وفي حالات استثنائية اكثر ندرة، كانت حتى سيطرة الفئات الوسيطة تضعف، وهو الامر الذي كان يعطي الفلاح، حائز الارض، وضعاً اشبه ما يكون بالملكية الفردية[١٥]. ولكن القاعدة العامة الى القرن الثامن عشر ظلت هي غياب ملكية الفلاحين الفردية للارض، وغياب الاقطاع بمعناه

---

(١٥) مرجع مشار إليه سابقاً Talcott Parsons: **Societies**, op. cit, pp. 53–62

الكلاسيكي الذي عرف في اوروبا القرون الوسطى، وسيادة ملكية الحاكم لكل الارض الزراعية. كان الفلاح حائزاً للارض يفلحها، ولكنه لا يملكها ولا يحتفظ من نتاجها إلا بما يمسك رمقه، بينما يذهب معظم هذا النتاج الى الحاكم او الدولة.

كان الحاكم، كما رأينا، لا يتعامل مع الفلاح مباشرة، وانما من خلال أجهزة بيروقراطية او مندوبين يتولون جمع «فائض القيمة» من الارض. وقد سمي هذا الفائض الذي يجمع لحساب الحاكم او الدولة بمسميات مختلفة عبر العصور مثل «الضرائب» او «العشور» او «الخراج» او «الميريّ». ولكن طبيعته وجوهره لم يتغيرا، وكان يتراوح بين عشرة وخمسين بالمائة من المحصول السنوي[١٦].

وفي خلال القرن الثامن عشر، بدأت سلطة الدولة المركزية، ممثلة في الوالي العثماني، تضعف تدريجيا. وباكتمال تحول طرق التجارة بين اوروبا والشرق نتيجة اكتشاف طريق الرجاء الصالح حول افريقيا، بدأت موارد السلطة المركزية من المكوس وضرائب العبور تتقلص. وقد دفعها هذا التدهور المالي الى تكريس نظام «الالتزام»، الذي كان معمولا به منذ قرون، الى ما يشبه الملكية الاقطاعية. فالاصل في نظام الالتزام هو أن يعيّن الحاكم سنويا متعهدين لجمع الضرائب او «الميريّ» من الفلاحين الحائزين على الارض، كل في منطقة معينة. كان الملتزم لا يعدو أن يكون موظفا او مندوبا مؤقتا للسلطة المركزية ممثلة في الحاكم. وكان تحديد الضرائب يتم سنويا بواسطة السلطة المركزية طبقا لمعدل الفيضان من ناحية ولحاجتها الى المال من ناحية اخرى. ولكن مع نضوب موارد الدولة وضعفها في القرن الثامن عشر، اصبح الالتزام يعطى لمن يتعهد بجمع قدر اكبر من الضرائب المقطوعة سنويا، ثم لعدة سنوات متتالية. وتركت للملتزم حرية واسلوب جمع هذه الضرائب من الفلاحين مباشرة - طالما أنه سيسدد المبلغ المقطوع للدولة. هنا اصبح الالتزام شبه دائم، بل ويورث لابن الملتزم. وتأخذ فئة الملتزمين تدريجيا سمات الطبقة الاقطاعية. فلهم الحق في تسليح الجباة لجمع الضرائب بالقوة اذا

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:
- ابراهيم عامر: الأرض والفلاح، القاهرة، ١٩٦٤، أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، مرجع مشار إليه سابقاً رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، مرجع مشار إليه سابقاً.
وأيضاً
Charles Issawi: **Egypt in Revolution.** London: Oxford University press, 1963.

لزم الامر من الفلاحين، وتسخيرهم للعمل في مشاريعه الخاصة، وطردهم من الارض. وبما أن المبلغ الذي يدفعه كل ملتزم للدولة كان مقطوعا، فإن اي زيادة في الضرائب يفرضها هو على الفلاحين كانت تؤول اليه. ومما أعطى هذا النظام الصبغة شبه الاقطاعية هو أن معظم الملتزمين كانوا من المماليك الذين لم تستطع الدولة العثمانية التخلص منهم، والذين احتفظوا بجيوش خاصة صغيرة، وافتقدوا اي تعاطف بالمرة مع الفلاحين المصريين. ورغم ذلك لم يعترف احد رسميا بالملكية الخاصة للملتزمين او غيرهم، وظل الواقع اقل من أن يشكل نظاما اقطاعيا متكاملا.

وبتولي محمد علي الحكم في اوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٥)، بدأت العلاقة بين الحاكم والأرض والفلاح تعود الى القاعدة الأصلية. فقد تخلص محمد علي من المماليك، في مذبحة القلعة الشهيرة، وبذلك تخلص من معظم الملتزمين، وصادر التزاماتهم واراضيهم الخاصة (الوسايا). وبدلا من تعيين ملتزمين جدد، أصبح محمد علي المالك الفعلي لمعظم اراضي مصر، وفرض ضرائب مباشرة على الفلاحين، او اصبحوا يعملون كأجراء في الاراضي المملوكة للدولة[١٧]. وفي السنوات الاولى من حكمه نجح محمد علي في احداث تراكم «رأسمالي» ضخم وظفه في بناء المصانع والجيوش، ونجح في بناء «امبراطورية» امتدت من السودان الى حدود تركيا.

ولكن عوامل كثيرة تكالبت على محمد علي وجعلته يوزع جزءاً كبيراً من الاراضي الزراعية على افراد اسرته ورجال حاشيته (٢٠٠،٠٠٠ فدان)، وعلى قدامى الملتزمين الذين اثبتوا ولاءهم (١٠٠،٠٠٠ فدان)، ورؤساء او مشايخ القرى (١٥٤،٠٠٠ فدان)، وعلى فئة التكنوقراطيين والبيروقراطيين التي نمت نتيجة برامجه التحديثية (٦٠،٠٠٠ فدان). بل إنه في فترة تالية، ترك لكل فلاح حوالي اربعة افدنة ليزرعها على المشاع مع غيره من الفلاحين في زمام قريته.

واصبح من أقطعهم محمد علي تلك الاراضي نواة كبار الملاكين او «الاقطاعيين»، التي كان على ثورة يوليو أن تجابهها بعد ذلك بحوالي قرن ونصف. كان هؤلاء يمثلون عدديا اقل من نصف في المائة من مجموع الحائزين، ولكنهم كانوا يملكون اكثر من (٣٣) في المائة من مجموع ارض مصر الزراعية عشية قيام الثورة عام (١٩٥٢).

لقد استطردنا بعض الشيء في موضوع الارض والحاكم والفلاح حتى يتبين القارئ

---

(١٧) ابراهيم عامر: الأرض والفلاح، مرجع مشار إليه سابقاً، ص٥٧.

أهمية هذا المفتاح في فهم مصر المعاصرة من ناحية ومدى التغير الذي احدثته ثورة يوليو من تحول في هذه العلاقة « الازلية » المتمثلة على الاقل من الناحية الاقتصادية من جهة أخرى.

مصر والعالم والتحولات الداخلية الكبرى

موقع مصر في قلب العالم القديم عند ملتقى ثلاث قارات، وخصوبة ارض مصر الزراعية، جعلاها تلعب دوراً رئيساً عبر التاريخ، من اوله الى وقتنا الحاضر. ففي خلال الستة الاف سنة من التاريخ المسجل، كانت مصر إما مركزا للحضارة المهيمنة او جزءاً من الحضارة المهيمنة، وكانت إما مركزاً لامبراطورية تسيطر على ما حولها، او كانت تحت سيطرة امبراطورية اخرى ذات مركز خارج مصر. باختصارٍ، فإن مصر لم تعرف العزلة إلا لفترات قصيرة جداً بالمقارنة مع تاريخها الطويل. فمصر إما مسيطرة ومهيمنة حضارياً وسياسياً وعسكرياً على بلاد وشعوب اخرى من حولها، او تسيطر عليها قوة خارجية اخرى. في علاقاتها الدولية، إن صح التعبير، لم تعرف مصر وضعا وسطا بمقتضاه يتركها الآخرون في حالها او تتركهم هي في حالهم.

هنا يكمن مفتاح آخر لفهم مصر الدولة ومصر المجتمع. في الآلاف الثلاثة الاولى من التاريخ المكتوب كانت مصر هي المسيطرة حضاريا وعسكريا وسياسيا على ما يحيط بها من اقطار. ووصلت الامبراطورية المصرية في عهد الفراعنة الى قمة توسعها ابان حكم رمسيس الثاني وتحتمس الثالث، حيث وصلت حدودها الى السودان جنوباً وليبيا غربا وبلاد ما بين النهرين (العراق) شرقا. في خلال تلك الآلاف الثلاثة من السنين انبتت مصر حضارة رائدة حملت مشاعل العلوم والفنون والتنظيم والادارة، وتقدمت غيرها بمسافة شاسعة. وباستثناء المدنية الصينية، لم يكتب لغير الحضارة المصرية مثل تلك الريادة لتلك الفترة الطويلة.

ولكن مع منتصف الالف الاخير قبل الميلاد كان الوهن قد اصاب الحضارة والمجتمع في مصر. وزاد اعتمادها على الجنود المرتزقة ـ وخاصة من اليونانيين ـ للدفاع عنها. وكان عام (٥٢٥) قبل الميلاد سنة حاسمة في تاريخ مصر الطويل. في تلك السنة سقطت مصر في ايدي قوة اخرى صاعدة هي الامبراطورية الفارسية. وكانت تلك هي بداية حكم مصر بواسطة اجانب من خارج ارضها طوال الألفين وخمسمائة سنة التالية. ورغم كثرة الثورات الداخلية، إلا ان المصريين لم ينجحوا في استعادة السلطة كاملة،

وتولية واحد منهم حاكما عليهم الى أن قامت ثورة يوليو (١٩٥٢) إذ كان الذي يقتلع قوة اجنبية من مصر هو قوة اجنبية اخرى. فالمقدونيون بقيادة الاسكندر الاكبر هم الذين اقتلعوا الفرس (٣٣٣) قبل الميلاد، والرومان هم الذين اقتلعوا البطالسة خلفاء الاسكندر (٣٠ قبل الميلاد)، والعرب المسلمون هم الذين اقتلعوا خلفاء روما البيزنطيين من مصر عام (٦٤٠ بعد الميلاد). وخضعت مصر لحكم الامويين (٦٦٨ - ٧٥٩) ثم العباسيين فعليا او اسميا (٧٦٠ - ٩٦٩)، ثم الفاطميين (٩٦٩ - ١١٧١)، ليليهم الايوبيون (١١٧١ - ١٢٦٠)، ثم المماليك (١٢٦٠ - ١٥١٧). بعد ذلك ولمدة ثلاثة قرون تخضع مصر للسلطنة العثمانية فعليا (١٥١٧ - ١٨٠٥)، واسميا لقرن رابع (١٩١٤). ويتخلل فترة الخضوع للعثمانيين مدة احتلال قصيرة لمصر بواسطة فرنسا - نابليون (١٧٩٨ - ١٨٠١)، ثم احتلال انجليزي في سنة (١٨٨٢) ينهي الوجود العثماني الاسمي (١٩١٤) ويستمر بعد سقوط الخلافة الى (١٩٥٤).

الدرس الجيوبولتيكي الاول الذي نستخلصه من هذه القائمة الطويلة، هو ان مصر كانت دائما مطمعا ومطمحا لكل بناة الامبراطوريات القديمة والوسيطة والحديثة، من الاسكندر الاكبر الى نابليون، ومن الامبراطورية الفارسية الى الامبراطورية البريطانية. وحتى في النصف الثاني من القرن العشرين ما زالت مصر موضع تنافس هائل، وحلبة صراع، ظاهر ومستتر، بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. مصر - اذن - لم تستطع ان تقبع داخل حدودها. فهي إما قوية تمد نفوذها خارج هذه الحدود، او ضعيفة يقتحم عليها الآخرون حدودها. حتى وهي تحت سلطة حكام من غير اهلها كثيرا ما كانت قاعدة للهيمنة على من حولها - كما حدث في عهد الفاطميين والايوبيين والمماليك ومحمد عليّ.

مصر المجتمع - مع ذلك - لم تتأثر كثيراً بمعظم القوى الاجنبية التي حكمتها. فالقوة العسكرية وحدها لم تكن كافية للتأثير الكيفي الدائم في حضارة او ثقافة الشعب المصري. هناك فقط ثلاثة مؤثرات حضارية ضخمة تركت بصماتها العميقة على المجتمع المصري وهي الهيلينية، والمسيحية والاسلام. اثنان منها تلازم كل منهما في بدايته مع الغزو العسكري - وهما الهيلينية والاسلام. اما المؤثر الثالث - وهو المسيحية - فقد غزا مصر بقوته الروحية فقط.

الهيلينية هي مدنية القرون الثلاثة التي بدأت بفتوحات الاسكندر الاكبر (٣٣٣ الى ٣٠ قبل الميلاد) التي انتشرت فيها الثقافة الاغريقية بعيدا عن موطنها الاصلي،

وتفاعلت فيها ومعها الحضارتان المصرية والفينيقية مع الحضارة اليونانية(١٨). وأهمية الهيلينية لمصر هي انها اول المؤثرات الحضارية الواسعة النطاق التي تأتيها من خارج محيطها البري في آسيا وافريقيا، عبر المتوسط. ورغم ان اتصال مصر باليونان كان قد بدأ قبل فتوحات الاسكندر، إلا أن ذلك الاتصال ظل محدودا للغاية. ولكن فتح الاسكندر لمصر وما تلاه من حكم البطالسة ذوي الاصل الاغريقي، قد صاحبته هجرات بشرية مكثفة من اليونان الى مصر، وانتشر هؤلاء المهاجرون واستوطنوا قرى مصر ومدنها. ورغم التوترات الدورية بينهم وبين اهل البلاد، إلا أن الاختلاط والتفاعل والتزاوج ظلت تتزايد تدريجيا على مر ثلاثة قرون او اكثر الى أن تم انصهارهم بدماء جديدة، ودخول كلمات يونانية كثيرة الى اللغة المصرية القديمة ـ بحيث لم تعد الهيروغليفية وحدها لغة التعامل اليومية، وانما لغة مختلطة مؤلفة جديدة، هي الديموطيقية التي تطورت فيما بعد الى اللغة القبطية. ومع كل تأثير الهيلينية ظل المصريون على دياناتهم القديمة، التي كانت بالنسبة إليهم اكثر عمقا في تفسير الحياة والموت والبعث من الديانات الاغريقية بتجريداتها الفلسفية.

أما تأثير المسيحية فيعزى الى طبيعة رسالة الدين الجديد التي رأى فيها المصريون الرازحون تحت نير الاستعباد والاستغلال الروماني، خلاصا رمزيا من واقعهم المثقل بالآلام. فالوحدانية البعث واليوم الآخر والتسامح والحب ـ وكلها مبادئ للمسيحية ـ قد وجدت في مصر تربة خصبة، ولم يكن معظمها جديدا على المصريين. فهم لآلاف السنين كانوا يؤمنون بعقيدة الخلود ويقيمون من اجل ذلك الشعائر والطقوس لأوزيريس الذي بعث حيا بعد موته في الاساطير المصرية القديمة. وبفضل هذه الطقوس كان المصري يعتقد انه هو ايضا سيحصل على البعث بعد الموت بمساعدة اوزيريس. كما آمن المصريون القدامى بالحساب والميزان في اليوم الاخير لكل ما قدموه من اعمال الخير والشر في الدنيا(١٩). لذلك فمبدأ الوحدانية كان متأصلا في التراث الديني المصري منذ حكم اخناتون، احد فراعنة الاسرة العشرين (حوالي ١٠٨٠ قبل الميلاد). لهذا لم يقتصر اعتناق المسيحية على طبقة دون اخرى، وانما كان انتشارها بين كل طبقات المجتمع

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Gibriel Baer: **History of Landownership in Modern Egypt,** 1800–1950 London: Oxford University press, 1962.

(١٩) محمد شفيق غربال: تكوين مصر، مرجع مشار اليه سابقاً، ص٥٩.

المصري، وترجم الانجيل (العهد الجديد) الى اللهجات القبطية بعد سنوات قليلة من وصول يوحنا مرقص الى مصر مبشرا بالدين الجديد. ولاقت سيرة العذراء، وسيرة عذاب السيد المسيح، قبولا شعبيا ووجدانيا عميقا بين الطبقات الدنيا المقهورة على وجه الخصوص. ولم يأت القرن الرابع الميلادي إلا وكانت مصر بكاملها مسيحية الدين، قبطية الكنيسة. وهكذا بينما فشل الفرس والاغريق والرومان - وكانت لهم السلطة والغلبة العسكرية- ان يغيروا المصريين عن دينهم طيلة ستة قرون من حكمهم مصر، نجحت المسيحية بلا جيوش أو عسكر في احداث هذا التحول العميق. حقيقة، خلط المصريون بين عناصر من دينهم القديم ودينهم الجديد، واشتقوا لأنفسهم مذهباً مسيحياً متفرداً، وأنشأوا كنيسة قبطية مستقلة. ولكن ذلك كله لأن الدين في مصر يؤدي وظائف روحية واجتماعية فريدة، ولأن كنيستهم اصبحت رمزاً للاستقلال القومي في غياب استقلال سياسي حقيقي.

كان اعتناق مصر المسيحية هو المرة الاولى خلال اربعة الاف سنة التي تقبل فيها دينا ظهر خارج حدودها. أما المرة الثانية والاخيرة التي حدث فيها هذا التحول الهائل فقد كان اعتناق مصر الاسلام. وكان ذلك التحول اكثر عمقا، حتى من تبني المسيحية، حيث صاحبه تحول لغوي وثقافي وحضاري عام.

دخل العرب الى مصر فاتحين ومبشرين بالاسلام سنة (٦٤٠) ميلادية بقيادة عمرو ابن العاص. إلا ان العملية التي اصبح بها المصريون مسلمين يتكلمون العربية قد جاءت بالتدريج، واستغرقت حتى اكتمالها حوالي اربعة قرون. وقد ساعد على هذا التحول الشامل ليس اعتناق المصريين المسيحيين الاسلام فقط، وانما ايضا توافد هجرات متتالية من الجزيرة العربية واستيطانها وتزاوجها مع اهل البلاد، وخاصة في عهد الامويين. وقد سهل من اعتناق المصريين الاسلام شمولية ووحدانية الدين الجديد. فهو يعترف باليهودية والمسيحية وبرسلها وانبيائهاوبالتوحيد واليوم الآخر - وفي هذا لم يكن الاسلام متناقضا مع المسيحية وانما كان يمثل استمرارية وتكميلا للاديان السماوية السابقة. كذلك ترك ما يتمتع به الاسلام من تسامح وعدالة اثرا عميقا في المصريين. وكما رأينا، لم يستطع الغزو العسكري وسيطرة الفرس والاغريق والرومان قرونا طويلة أن يحول المصريين عن دينهم القديم، بينما نجحت في ذلك المسيحية بلا غزو ولا سيطرة سلطوية. هذا الامر يعني ببساطة أن عاملي: الاقتناع والملاءمة هما شرطان اساسيان لاعتناق المصريين ديناً جديداً. ويصدق ذلك على الاسلام في مصر بالدرجة نفسها التي يصدق بها على المسيحية.

باختصار، وجد المصريون في الاسلام قوة روحية وانسانية ودنيوية مقنعة وملائمة فتحولوا اليه تدريجيا وبلا ادنى قسر. بل يقال ان سرعة اعتناق المصريين الاسلام قد انطوت على نضوب موارد بيت المال التي كانت تتحصل من «الخراج» الذي كان يدفعه غير المسلمين كضريبة دفاع لعدم انخراطهم في الجندية. ولما حاول الوالي، لذلك، ثني المصريين عن اعتناق الاسلام، ارسل اليه الخليفة عمر غاضبا وزاجرا «لقد ارسلتك هاديا لا جابيا».

وقد ساعد اعتناق المصريين الاسلام انتشار اللغة العربية. ثم اصبح الازهر معقلا علميا منذ نهاية القرن العاشر الميلادي (٩٦٩) لكل من الاسلام واللغة العربية. ومن وقتها ظلت مصر مركزا اشعاعيا رئيساً في عالمي الاسلام والعروبة، حتى خلال عهود الاضمحلال والركود (من القرن الرابع الى القرن التاسع عشر). لقد كان الازهر من ناحية، والتجارة من ناحية اخرى، مصدرين دائمين لوفود افراد وجماعات من المشرق والمغرب الاسلاميين بصورة متصلة عبر الاربعة عشر قرنا التي اصبحت فيها مصر جزءاً من دار الاسلام. وكان الاختلاط والتفاعل والتزاوج بين هؤلاء وبين المصريين عملية مستمرة عمقت من عروبة مصر بشريا وثقافيا، وابقت على صلاتها ومعاملاتها مع العالم الخارجي.

وقد اضفت مصر على الثقافة العربية الاسلامية الشيء الكثير من صفاتها المميزة الثابتة، والتي ترجع اصلا الى طبيعتها الايكولوجية النهرية التي تحدثنا عنها من قبل كأساس مادي للمجتمع المصري. فما يتصف به هذا المجتمع من وحدة وتماسك وتجانس، قد انعكس على الثقافة العربية الاسلامية التي استقبلها وتمثلها، وواءم بينها وبين ثقافته المصرية الفرعونية ـ القبطية الاصلية، في صيغة متكاملة، تطورت عبر الأربعة عشر قرنا التالية. وربما كان هذا التماسك المتكامل الى جانب ثقلها البشري والاقتصادي، هو الذي جعل من مصر قاعدة صلبة للعروبة والاسلام. فلم يصبها ما اصاب المشرق من تخريب ودمار عمراني وحضاري على ايدي المغول والتتار والصليبيين، ولم تنكب كما نكب الاندلس، ولم تقاس كما قاسى المغرب على ايدي القبائل البدوية. بل ان مصر، بفضل هذا التماسك المتكامل، كانت قاعدة الانطلاق لصد جحافل المغول والتتار ووقف زحفهم على بقية العالم العربي ـ الاسلامي وذلك بهزيمتهم في معركة عين جالوت الشهيرة في فلسطين. كما كانت مصر القاعدة والمحرك لاقتلاع الصليبيين من المشرق على ايدي حكامها المتتاليين من صلاح الدين الايوبي (١١٧٤ ـ ١١٩٣)، الذي هزمهم في موقعة

حطين، الى عز الدين قطز والظاهر بيبرس اللذين انهيا الوجود الصليبي تماما في القرن الثالث عشر. باختصار، مع تدهور المراكز الاخرى للثقافة العربية الاسلامية في المشرق والمغرب، اصبحت مصر منذ القرن الحادي عشر المعقل الحصين لهذه الثقافة، وقاعدة الانطلاق للذّود عنها حتى اوائل القرن السادس عشر، ثم مرة اخرى منذ اواسط القرن التاسع عشر والى الوقت الحاضر.

استكمالا لتحليل مفتاح مصر والعالم، لا بد من التوقف عند بعض الفواصل التاريخية التي، وإن لم تكن بعمق الهيلينية والمسيحية والاسلام، فقد تركت اثارا ملموسة حتى يومنا هذا على تطور المجتمع والقيم في مصر.

الفاصل التاريخي الأول في هذا الصدد هو وقوع مصر تحت السيطرة العثمانية في أوائل القرن السادس عشر (١٥١٧)، ودوام هذه السيطرة بشكل منفرد أو مقتسم مع المماليك إلى أوائل القرن التاسع عشر. فرغم أن هذه السيطرة تمت خلال الغزو، واستمرت باسم الخلافة الاسلامية، إلا أنها كانت فريدة عما سبقها من حكم اسلامي خلال القرون الثمانية السابقة، من عدة وجوه هامة. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تؤول فيها الخلافة فعلياً أو رسمياً الى عنصر غير عربي - أي العنصر التركي - وينتقل مركز الخلافة الى خارج الوطن العربي أو الذي تم تعريبه. أهم من ذلك انه لأكثر من ثلاثة قرون عزلت مصر تدريجياً عن مجرى الحضارة العالمية لأول مرة في تاريخها الطويل. في خلال تلك القرون الثلاثة زاد تدهور كل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مصر، في الوقت نفسه كانت أوروبا تحقق قفزاتها الكبيرة الى الامام في كل تلك النواحي. غرقت مصر، ومعها بقية العالم العربي الذي وقع معظمه تحت السيطرة العثمانية أيضاً، في سبات عميق، ولم تدر شيئاً عما كان يدور على الجانب الآخر من البحر المتوسط.

الفاصل التاريخي الثاني كان في عام (١٧٩٨) حينما طرق نابليون بأسطوله ابواب مصر واقتحم حائط عزلتها السميك. لقد كان ذلك بمثابة عودة اكتشاف اوروبا مصر وعودة اكتشاف مصر اوروبة. وكان اللقاء الحضاري دراميا ومأساويا في الوقت نفسه. ويشبه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة »[٢٠] مصر بحالة رجل مريض،

(٢٠) المرجع السابق، ص٧٠ - ٧٦.

في غرفة مظلمة موصدة النوافذ والابواب، تفتك به الحمى ويكاد يختنق ويتصبب عرقا من قلة الضوء والهواء. واذا بالحملة الفرنسية تأتي كاعصار عاصف يقتلع النوافذ والابواب، ويقتحم على الرجل المريض غرفته بتيار بارد وضوء ساطع. فأصبح المريض فجأة يرتعش من البرد وهو ما يزال يتصبب عرقا، ويكاد يعميه الضوء الساطع وهو الذي كاد يصيبه العمى من قلة الضوء، وهكذا يفقد المريض توازنه وهو يهتز، ويظل مهتزاً لفترة طويلة. لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر تجسيماً للمفارقة الهائلة بين نموذج المجتمع الحديث بكل ما ينطوي عليه من تطور عصري دائم، ونموذج للمجتمع التقليدي بكل ما ينطوي عليه من ركود ودوران حول ذاته. أكثر من ذلك، فقد كانت تلك الحملة تجسم كل ما حققته أوروبا في القرون الثلاثة السابقة من قفزات: الثورة العلمية، الثورة الصناعية، والثورة الاجتماعية. ولذلك كانت شرارة اللقاء أو المواجهة بين النموذجين ذات مضاعفات لا حصر لها. فرغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصير الأمد ـ لم يتجاوز أربع سنوات ـ إلا أنه كان مؤشر البداية في عمليات «تحديث» مصر التي بدأت بمحمد علي، مروراً بالخديوي اسماعيل، وانتهاء بجمال عبد الناصر وأنور السادات، ولم تكتمل بعد.

الفاصل التاريخي الثالث كان احتلال بريطانيا لمصر عام (١٨٨٢) واستمراره أكثر من سبعين سنة. أهمية ذلك الحديث هو انه كان علامة بارزة في الحقبة الامبريالية الرأسمالية الغربية، التي شهدت اعلى نقاط مدها في القرن التاسع عشر. ورغم ان اطماع الغرب في مصر لم تتوقف منذ اعاد نابليون اكتشاف اهميتها كمفتاح للشرق والوطن العربي، إلا ان فترة قوتها النسبية في عهد محمد علي، وتوازنات القوى بين الدول الغربية، هي التي اجلت الاحتلال المباشر لمدة ثمانين سنة. وباحتلال بريطانيا مصر اكتملت عملية دمج مصر في النظام الاقتصادي الرأسمالي وفي النظام الدولي، وهي العملية التي كانت قد بدأت بالفعل، وسارت تدريجيا، منذ نابليون ومحمد علي.

وكما كان للمؤثرات العالمية الكبرى تأثير في بنية المجتمع المصري وحضارته عبر التاريخ من الهيلينية الى المسيحية الى الاسلام، كذلك كان لاتصاله بالغرب في العصر الحديث. فقد اضيف الى أنظمة القيم فيه نسق جديد ـ بالشكل الذي سنراه فيما بعد ـ وبدأت نظرة المصريين الى الحاكم والسلطة تتغير تدريجياً. بدأ المصريون ـ تحت تأثير الليبرالية الغربية ـ يدركون أن خضوعهم لسلطة مركزية ينبغي أن يلازمه خضوع هذه السلطة نفسها لسلطان القانون والمساءلة، ان لم يكن المراقبة الشعبية. وقد أعطى تجنيد

محمد علي المصريين في صفوف الجيش بشكل منتظم، لأول مرة منذ اكثر من عشرين قرناً، تعضيداً مادياً لهذا الادراك المتنامي. لذلك نجد الجيش المصري، بأغلبية الجندين فيه من أبناء الفلاحين، يصبح قوة متنامية للمعارضة والتعبير عن المطالب الشعبية - الى جانب الأزهر. واذا كان هذا الأخير قد اقتصرت وظيفته السياسية في هذا الصدد على تجسيم ردود الفعل الجماعية في شكل مظالم أو توسلات ترفع للحاكم لكي يخفف من شططه، فإن الجيش أصبح قادراً على الفعل المباشر وعلى محاسبة الحاكم، ونمت هذه القدرة الى درجة عزل الحاكم، كما حدث في يوليو - تموز (١٩٥٢).

كذلك كان لاتصال مصر بالغرب ودمجها في النظام الرأسمالي العالمي مضاعفات على ابراز ما كان منذ عدة قرون - وهو انها القلب النابض لمجال حيوي وحضاري وسياسي يمتد الى ما وراء حدودها وهو الأمة العربية. وأخذ هذا «الاكتشاف» صورا متعددة وتذبذباً بين صعود وهبوط، منذ وطأت اقدام نابليون مصر وأراد ان ينطلق منها الى المشرق العربي، ومنذ ان حاول محمد علي - وجيوش ابنه ابراهيم - الا يتوقف في توسعه الا عند حدود الناطقين بالعربية[٢١]. ثم طمس هذا الادراك القومي او هبط منحناه بعد ان اجبر الغرب والسلطان العثماني محمد علي على التراجع والانكماش داخل الحدود المصرية. ثم ارتفع مرة اخرى في اواخر القرن التاسع عشر بفعل الدعوة المتنامية للقومية العربية بمفهومها العلماني الحديث. وعبرت عنها الجماهير الشعبية في سورية ولبنان وفلسطين عندما هاجمت الجيش العثماني المتوجه الى مصر لاخضاع الثورة العرابية[٢٢]. وهبط منحنى الادراك المصري بمركزية مصر بعد هزيمة عرابي واحتلال الانجليز مصر، وانشغال المصريين بمقاومة الاحتلال. ثم ارتفع الادراك مرة اخرى في منتصف القرن العشرين حينما آل حكم مصر الى ابنائها في يوليو/تموز (١٩٥٢). وعمق من هذا الادراك العربي واعطاه تعبيره السياسي والعسكري، زرع الكيان الصهيوني في فلسطين على حدود مصر الشمالية الشرقية.

كذلك كان لدمج مصر في النظام العالمي منذ اوائل القرن التاسع عشر تأثيره في تقويض بعض الهياكل التقليدية للمجتمع المصري، وظهور تكوينات اجتماعية طبقية

---

(٢١) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٤، وعدة طبعات أخرى في السنوات التالية بالعربية ولغات أخرى.

(٢٢) لمناقشة هذا التعبير المبكر لتوحيد العالم العربي انظر:
- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مرجع مشار اليه سابقاً، الجزء الأول، الفصل الأول.

جديدة. فبفعل النهضة التي بدأها محمد علي بدأت تتكون طبقة وسطى جديدة عمادها التكنوقراطيون والمهنيون والعسكر المصريون، والتي انبثقت من احشاء طبقة الفلاحين في الريف. كما بدأت في الظهور طبقة عمالية وليدة (غير فئة الحرفيين التقليدية). هذا الى جانب طبقة كبار الملاكين الزراعيين المحلية، او ما يسمى تجاوزا «بالاقطاعيين». وقد تعرضت هذه التكونات الطبقية للنمو والضمور، وتذبذب حجم ودور كل منها خلال المائة وخمسين عاما التالية، ولكن لم يختف اي منها من المسرح الاجتماعي المصري.

احد الآثار الاخرى للاتصال المكثف بالغرب، هو دخول مصر المبكر مرحلة الاختلال او الانتقال الديموغرافي. فطوال ستة الاف سنة كان يحكم مصر «توازن تقليدي (Traditional Equalibrium) بين حجم السكان وحجم الارض الزراعية التي تنتج الغذاء. كان ارتفاع معدل المواليد يوازنه او يلغيه ارتفاع معدل الوفيات - دون زيادة أو نقصان يذكر في الحجم الكلي للسكان. فإذا زاد هذا الحجم عن نقطة معينة فإن المجاعات والاوبئة كانت كفيلة بإعادة التوازن التقليدي الى ما كان عليه. ولكن بدخول الطب الحديث والصحة العامة الى مصر اثناء الحملة الفرنسية، ثم انتشارهما في عهد محمد علي ومن خلفوه في الحكم، بدأت المعادلة السكانية تتغير. تناقص معدل الوفيات تدريجياً، وبقي معدل المواليد على حالته المرتفعة. وهو الامر الذي ادى الى زيادة الحجم الكلي للسكان عاما بعد عام. وقد قابل هذه الزيادة في عهد محمد علي ثم في فترات قصيرة متفرقة، زيادة في حجم الأرض الزراعية والتصنيع. ولكن اجهاض تجربة محمد علي التنموية، ثم وقوع مصر تحت الاستعمار وتحويلها الى منتج للمواد الأولية فقط (القطن)، وتصفية القطاع الصناعي المتنامي فيها، ادى الى اختلال بين تزايد السكان والثروة القومية. فبينما تضاعف حجم السكان عدة مرات خلال الفترة من (١٨٠٠) الى (١٩٥٠) [من أقل من ٥ ملايين الى أكثر من عشرين مليوناً]، تزايدت الأرض الزراعية حوالي ستين في المائة، وتضاعفت المساحة المحصولية مرة واحدة فقط. فالنمو السكاني والنمو الاقتصادي لم يسيرا جنبا الى جنب، وهو الامر الذي شوّه التطور العام للمجتمع المصري. وزاد من هذا التشويه النمو السريع للمدن بشكل طفيلي استهلاكي وغير انتاجي. واسهمت المدن، وخاصة الكبرى، في استنزاف سرطاني فائض القيمة من الريف، لحساب الرأسمالية العالمية في المقام الاول، ولحسابها في المقام الثاني.

موقع مصر - اذن - والعلاقة الجدلية التي نشأت من جراء ذلك بين مصر والعالم عبر التاريخ كانت المصدر الاساسي لكل التحولات الكبرى في المجتمع المصري. فالتغيرات

الجذرية في ديانة مصر ولغتها وثقافتها وتركيبها الطبقي والسكاني وادراكها الذاتي لدورها في المنطقة المحيطة بها كان نتاجاً لتفاعلها مع مؤثرات من خارج حدودها. فإذا كان النسق الايكولوجي او الأساس المادي هو المسؤول عن الثوابت في المجتمع المصري (وحدانية السلطة وتمركز الدين والبيروقراطية والعلاقة المثلثة بين الارض والفلاح والحاكم)، فإن موقع مصر في قلب العالم وفي قلب التاريخ هو المسؤول عن التغيرات او التحولات الكبرى في المجتمع المصري. هذه العلاقة الجدلية، بين الثوابت والمتغيرات، تصبح نعمة عندما تكون مصر قوية، وتتحول الى نقمة عندما تكون مصر ضعيفة. مصر القوية كانت تقود المنطقة المحيطة بها، وتشع عليها من حضارتها، وتقوى بها في مواجهة العالم. ومصر الضعيفة كانت تتحول الى تابع يدور في فلك الآخرين، ومن خلالها تسيطر على المنطقة كلها قوة اجنبية خارجية. مصر القوية، بسبب الثوابت والمتغيرات التي تحدثنا عنها ـ تضبط وتقنن ايقاع حركة النظام الاقليمي للمنطقة كلها. ومصر الضعيفة، من حيث لا تدري او تريد، تؤدي الى فوضى او «لا نظام» في المنطقة كلها.

انظمة القيم في المجتمع المصري

ما اصطلح عليه علماء الاجتماع «عن القيم» يجيء بمثابة معايير الحكم على الظواهر والسلوك، وتحديد اولويات الاهداف التي ينشدها مجتمع معين، وبالتالي يتوقع من افراده احترامها والسعي الدائب لتحقيقها. وتتراوح القيم في اهميتها، بحيث يمكن في معظم الحالات ترتيبها تنازليا او تصاعديا في مجتمع معين. والقيم تتواجد في أنساق مترابطة. فلكل مجتمع قيمه التي يحكمها اتساق داخلي يساعد افراده على النظرة المشتركة للامور، وعلى حد أدنى من وحدة السلوك والاستجابة النمطية للمنبهات نفسها. وهذا ما يسمى «بنظام القيم» (value – system) ولكل نظام قيم مصادره المادية والتاريخية التي تفرزها الخبرات الجماعية في مجتمع معين.

وفي مصر لا يوجد نظام قيم واحد، وانما أنظمة متعددة. كل نظام فيها قد يكون قيمة منسقة، وغير متناقضة مع بعضها البعض، ويحكمها منطق داخلي يضفي عليها الوحدة والتماسك. ولكن تعدد الانظمة وتعايشها في الوقت نفسه داخل المجتمع ككل، وفي داخل كل فرد من افراده، يخلق نوعا من التعقيد الهائل. فكل نظام قيمي قد نشأ في ظروف تاريخية معينة، وكان تلبية لاحتياجات جماعية خلقتها تلك الظروف. وظهور نظام قيمي آخر معناه ان الظروف التاريخية المجتمعية قد تغيرت وخلقت احتياجات

جماعية اخرى، نشأ نظام القيم التالي تلبية لها. في معظم الحالات يلفظ المجتمع تدريجيا نظام القيم السابق، ويحل مكانه نظام القيم الجديد. فحينما انتقلت اوروبا، مثلا، من مرحلة الاقطاع الى مرحلة الرأسمالية، واكب هذا الانتقال لفظ نظام القيم الاقطاعية، وحل محله نظام قيم برجوازي ملائم للمرحلة الجديدة. واذا حدث وانتقل مجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية، فإن نظاما جديدا من القيم يحل بالتدريج محل القيم البرجوازية، وهكذا. اي ان أنظمة القيم لا تتعايش في المجتمع نفسه إلا لفترة انتقالية قصيرة نسبيا في عمر الشعوب. ولكن هذه القاعدة العامة تجد احد استثناءاتها الرئيسية في المجتمع المصري، وبدرجة اقل في المجتمع العربي الكبير. هذا التعايش المستمر لانظمة القيم التي يفصل بين ظهور بعضها البعض آلاف السنين، يجعل السلوك المصري الفردي والجماعي معقداً، واحياناً غير مفهوم، من المراقب الاجنبي، بل من العرب الآخرين خارج مصر. والسؤال هو لماذا هذا التعايش بين عدة انظمة قيمية متعارضة في المجتمع المصري؟

ومرة اخرى نعود الى مقولة الثوابت والمتغيرات، او الاستمرارية والتحول، في المجتمع المصري. ونضيف إليها مقولة أخرى في غاية الأهمية وهي «التراكمية» في التراث المصري. فالثوابت فرزت نظاماً من القيم استمر كقاعدة وكخيط متصل طوال التاريخ المصري، اي فيما يزيد عن ستة آلاف سنة. والمتغيرات جلبت الى مصر انظمة متتالية من القيم، خدم كل منها بشكل اساسي مرحلة تاريخية معينة، ولكن بدل ان يلفظ بانتهاء المرحلة، حدث له «تخزين» او «حفظ ارشيفي» في الذاكرة الجماعية للشعب المصري. المصريون لا يرمون سيئاً سواء أكان صحفاً، أو احذية قديمة، او زجاجات فارغة، أو معايير وقيماً بعد أن تكون قد استنفد دورها، ووظيفتها، الاساسيان. فكل شيء قابل لإعادة الاستخدام «وقت اللزوم» بشكل او بآخر. وكما تتراكم الاشياء وتخزن في اي منزل مصري متوسط، تتراكم القيم وتخزن في الذاكرة الجماعية للشعب المصري، فربما سيأتي الوقت الذي يعاد استخدامها او توظيفها فيه. التراكمية قد تخلق ازدحاما او فوضى تبطئ من سرعة الحركة وانفساحها في المنزل المصري، او في العقل الجماعي المصري، او في الشارع المصري. ولعل هذا الاخير هو اصدق مثال على مقولة التراكمية بصفة عامة. فزائر القاهرة لأول مرة، مثلا، يفاجأ بتعايش وسائل نقل ومواصلات يتراوح تاريخ اختراع كل منها بين ستة آلاف وستين سنة. فمن حمالين يستخدمون ضهورهم الآدمية لنقل الاشياء، الى عربات يدفعها اشخاص، الى ظهور

حيوانات، الى عربات تجرها حيوانات، الى سيارات النقل والمواصلات الكهربائية والميكانيكية بكل أنواعها ـ بما في ذلك آخر ما انتجته مصانع ديترويت والمانيا واليابان. احياناً تسير كل هذه الوسائل مع بعضها البعض في تواؤم أو تجاهل متبادل، واحياناً تتنافس، وأحياناً تتصارع، وظيفياً ومكانياً. ولن يعدم المراقب أن يرى بين الحين والآخر وسيلة نقل حديثة تزن عدة أطنان ومزودة بقوة محركة تمكنها من المضي بسرعة مائتي كيلومتر في الساعة، وقد شلتها تقريباً عربة يجرها حيوان، وخفضت من سرعتها وقوتها المحركة الى بضعة كيلومترات في احد شوارع القاهرة الضيقة التي لا تتسع لكليهما معاً جنباً الى جنب. هذا التعايش السلمي أو غير السلمي بين وسائط النقل قد اختفى من معظم العواصم العالمية الكبرى، بل إننا لا نشاهده حتى في عواصم عربية مثل بيروت والرياض والكويت.

التراكمية التي نشاهدها في شوارع القاهرة، بكل ما تنطوي عليه من تعقيد، هي جه من الف وجه للتراكمية العامة للمجتمع المصري، بما في ذلك انظمة القيم المختلفة. ولكي يسهل فهمنا ما يخلقه تعدد وتعايش انظمة القيم من تعقيد في السلوك الجماعي والفردي، سنعرض بصورة موجزة مصدر وطبيعة كل نظام من انظمة القيم الرئيسية السائدة في المجتمع المصري.

النسق الايكولوجي النهري ـ كما رأينا ـ هو الاساس المادي للمجتمع المصري، وأحد الثوابت التي نسجت خيوطا متصلة عبر التاريخ المصري. لذلك نبدأ به كمصدر رئيسي قاعدي افرز من القيم التي ما تزال حاسمة في تحديد النظرة الكلية والسلوك الجماعي والفردي للمصريين احدى القيم هنا هي احترام، إن لم يكن تقديس رأس او رمز السلطة المركزية، والتوحد مع الحاكم في اوقات الدراما او الازمات القومية. قد يمقت المصريون أحد حكامهم، وقد يتمردون عليه ويتظاهرون ضده، ويتوجهون بالدعاء الى الله ان يطيح به (يا رب يا متولي داهية تاخد العثالي)، وقد يطلقون عليه ابشع النعوت او النكـــات الساخرة. ولكنهم في النهـــايـــة يفضلون «الاستمراريـــة» والشرعيـــة، والاستقرار، والنظام، وهي امور كلها ضرورية في مجتمع زراعي ترتبط حياته بالارض والري الصناعي الذي يتطلب سلطة مركزية لضمانه. لذلك يفكر المصريون عدة مرات قبل الاطاحة بحاكمهم، وفقط حين يكون بديل عدم الاطاحة به هو الهلاك الجماعي بسبب استمراره على رأس السلطة. وهم حتى حينما يفعلون ذلك فلا بد من توفر حاكم آخر ليحل محله على رأس السلطة، بسرعة متناهية، ضمانا للاستمرارية والاستقرار

والنظام. ولعل احد مظاهر هذه القيمة هو التوحد مع الحاكم في اوقات « الدراما القومية » سواء كانت افراحا او اتراحا، هزائم او انتصارات. فالحاكم في لحظة الدراما التاريخية يصبح رمزا للمجتمع كله. والذين عجبوا من تأييد بعض الفئات، مثلا، للرئيس انور السادات في مبادرته بزيارة اسرائيل، غاب عنهم أن ذلك هو احد الاسباب. فقد مثل الحدث لحظة درامية عصيبة، التقت فيها هذه الفئات وتوحدت مع الحاكم، بصرف النظر عن رأيها فيه قبل او بعد تلك اللحظة. وقد فعل المصريون الشيء نفسه مع الملك فاروق، وهم يمقتونه اشد المقت، حينما حاصره الانجليز في حادث (٤) فبراير - شباط (١٩٤٢) ليجبروه على تنصيب حكومة موالية لهم. وتوحد المصريون لحظة الغاء معاهدة (١٩٣٦) ولحظة قيام ثورة يوليو، ولحظة العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، ولحظة قيام الوحدة مع سورية (١٩٥٨)، ولحظة الانفصال (١٩٦١)، ولحظة هزيمة (١٩٦٧) واستقالة عبد الناصر، ولحظة موت عبد الناصر، ولحظة انتصار اكتوبر. قد يختلف المصريون حول تقييم الحدث أو الاجراء الذي يتخذه الحاكم قبل أو بعد لحظة الدراما القومية، ولكن ليس اثناءها. وقد ينقدون ويقيمون ويحاسبون ويقتصون من الحاكم بعد مرور الحدث، ولكنهم يتوحدون اثناء اللحظة الدرامية. قد يكون الحاكم فاروقا او نحاسا وقد يكون ناصرا او ساداتا، ولكن قيمة التماسك والتوحد تظل قيمة متأصلة[٢٣]. احدى القيم الاخرى التي افرزها النسق الايكولوجي لمصر هي الارتباط بالأرض واعتبارها « قيمة » في حد ذاتها هي ليست لا بالمعنى الاقتصادي المحدود فقط وانما بالمعنى الاجتماعي الاوسع. فالثراء من مصادر اخرى غير الارض ظل بالنسبة للمصريين اساسا واهياً، او غير مكتمل، في تحديد « المكانة » الاجتماعية. لذلك مثلا نجد الفلكلور الشعبي ينعي خيبة من يفرط في ارضه او يبيعها (عواد من خيبته، عواد باع ارضه). ونجد حرصا شديدا ممن يحقق ثراء من وظيفة او تجارة او صناعة او مهنة حضرية، فيسارع بترجمة هذا الثراء الى شراء او اقتناء ارض زراعية. ولعل هذه الحقيقة هي التي تجعل التحليل الماركسي الكلاسيكي للتناقض بين الاقطاع والبرجوازية صعب التطبيق في المجتمع المصري. فالبرجوازية المصرية، ان صح التعبير، التي كونت ثرواتها من الصناعة او التجارة في العصور الحديثة كانت تسارع الى امتلاك الاراضي (في شكل عزب او وسايا). لذلك كانت طبقة كبار الملاك في مصر عند قيام الثورة هي طبقة « البرجوازية الكبيرة »

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول موقف الشعب السوري من حملة تأديب أحمد عرابي، أنظر:
- رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، مرجع مشار إليه سابقاً، ص١٨٧.

نفسها، وكانت طبقة البرجوازية المتوسطة هي طبقة متوسطي ملاك الاراضي الزراعية نفسها. وكان وعي محمد علي، والضغط عليه، بسبب هذه القيمة، هو الذي دفعه في النهاية الى مكافأة كبار رجال الجيش والحكومة والتكنوقراطيين باقطاعهم اراضي زراعية. ومن القيم الاخرى في هذا النسق الزراعي الذي يتوقف صلاحه على صلاح الحـاكم من نـاحيـة وظروف الفيضـان والأحوال الجويـة من نـاحيـة أخرى، وهي قوى لا يتحكم فيها وخارجة عن ارادته، ظهور قيمة « القدرية » (Fatalism). فالايمان بالقضاء والقدر متأصل في معظم المصريين - كما هو في غيرهم من المجتمعات الفلاحية التقليدية - ومع ذلك خلق هذا النمط الزراعي قيمة اخرى متأصلة هي قيمة التعاون والجماعية في مجابهة الاخطار والازمات الاجتماعية والطبيعية، وقيمة الصبر والجلد في مواجهة المحن (الصبر طيب، شدة وتفوت، الصبر مفتاح الفرج)، وقيمة « المحافظة » على كل ما ثبت اختباره وصحته في الماضي، سواء كانت ادوات مادية او معتقدات او ممارسات[٢٤]. ورغم أن كل هذه القيم التي افرزها النسق الايكولوجي النهري الزراعي تتواجد بشكل اكثر عمقا في الريف المصري وبين الفلاحين، الا انها لا تتوقف عند حدوده بل يشترك في اعتناقها معظم سكان الحضر. بتعبير آخر، نشأت هذه القيم في ظل نمط وعلاقات انتاج معينة (تفاعل الارض والفلاح والحاكم والنهر) إلا أن الارتباط العضوي بين الريف والحضر (حيث الاخير اعتمد في رخائه تاريخيا على فائض القيمة من الريف) جعل الموظفين والتجار وغيرهم من سكان المدن يرتبطون بهذه القيم، إن لم يكن بالدرجة نفسها، فبدرجة أقل قليلا.

المصدر العربي افرز ثلاثة انظمة مختلفة من القيم تغرست جميعها بدرجات متفاوتة في المجتمع المصري منذ القرن السابع الميلادي. النظام الاول يحتوي على القيم الاصلية للاسلام، والتي اتى بها العرب الاوائل كحاملين ومبشرين بالدين الجديد. واساس هذه المجموعة من القيم ورد صراحة او ضمنا في القرآن والسنة. ومن امثلتها قيم الرحمة، والعدالة، والتعاطف والمساواة، والتسامح، واهمية « العمل » (كأساس للثواب والعقاب في الدنيا والآخرة)، والعلم (اطلبوا العلم ولو في الصين). وقد سادت هذه القيم في عصور الازدهار والمد العربي - الاسلامي في مصر والعالم العربي الاسلامي[٢٥]. وما زالت اهم

---

(٢٤) سعد الدين ابراهيم: « مبادرة السادات بين التعنت الاسرائيلي ومجموعة الرفض »، في مجلة السياسة الدولية، العدد ٢، ابريل، ١٩٧٨.

(٢٥) انظر مناقشة حول هذه القيم وانعكاسها على الهوية المصرية في: =

نظام للقيم في المجتمع المصري المعاصر. وهذا النظام القيمي هو الذي حاول بعض اليساريين ان يبرزوه في الستينات ـ رداً على تهمة « الالحاد » التي تعلق عادة بالاشتراكية في مصر والوطن العربي[٢٦]. وهناك مجموعة قيم اخرى معاكسة ولكنها ايضا ارتبطت بالاسلام وعلقت بتراثه وخاصة من عصور التدهور والانحطاط، ومع ذلك فقد حسبت على الاسلام، وتناقلتها اجيال عديدة الى يومنا هذا. من امثلة هذه القيم « التعصب » الديني، ومحاربة اي جديد على انه « بدعة » (وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار)، وتبرير الفروق الاجتماعية والطبقية وتكريسها (وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات)، والقيم التي تكرس كبت المرأة واستغلالها (على اساس انهن ناقصات عقل ودين)، « والتواكل »،(على اساس أن المشيئة الالهية تستطيع دائما التدخل بين السبب والنتيجة وأن تعفي من تشاء من آثار قانون السببية وحتميته الصارمة). وربما كان اخطر ما احدثه هذا التيار القيمي في تعويق التطور الاجتماعي لمصر هو اقفاله باب « الاجتهاد » في الاسلام عدة قرون. ففي مجتمع متدين مثل المجتمع المصري يمكن تصور ما يحدثه ذلك من جمود باسم المحافظة على التراث، والخوف من اي تجديد على انه استيراد للافكار والقيم.

على أن المصدر العربي للقيم في مصر اتى بنظام اضافي ثالث وهو مجموعة القيم القبلية والبدوية، والتي يعود معظمها الى جاهلية ما قبل الاسلام. فرغم القضاء على الجاهلية «رسميا» منذ اربعة عشر قرنا، فإن بعض موروثاتها لم تختف في الجزيرة العربية، مهدها الاصلي، لوجود النمط الايكولوجي الصحراوي الذي يغذيها من ناحية، ولضعف الروادع الايديولوجية الاسلامية التي كانت تكبح جماحها، بعد القرن الاول من الهجرة. فالقبائل العربية التي اتت الى مصر ابتداءً من منتصف عصر الامويين واستوطنت ريف الدلتا ومصر العليا نقلت معها تلك القيم وغزت بها أنظمة القيم الاخرى المتواجدة. ومن امثلة القيم البدوية ما هو ايجابي كالشجاعة والجسارة والاستهانة بالموت في سبيل الجماعة، والكرامة وحماية الضيف. ومنها قيم متخلفة ومضادة لحركة الانسانية والتاريخ مثل التعصب الاعمى والتحزّب القبلي او العشائري (اي على اساس

= L. S. El-Hamamsy, «The Assertion of Egyption Identity» in Saad Eddin Ibrahim and N. Hopkins (editors). **Arab Society in Transition.** Cairo American University Press, 1977, pp. 49-78.

(٢٦) من الكتب التي ظهرت في أوائل الستينات لابراز الوجه التقدمي للاسلام:
ـ مصطفى السباعي: اشتراكية الاسلام. دمشق، والقاهرة: ١٩٦١.

دموي)، والنظرة الى المرأة واعتبارها أدنى قيمة واقل شأناً من الرجل، والفردية المفرطة وعدم الانضباط او عدم الاعتراف او الانصياع لقوانين مدنية من اي مصدر خارج القبيلة ـ فعندحدودها يتوقف الولاء. وحتى القيم الايجابية من المصدر العربي القبلي رغم انها مقبولة بصفة عامة إلا أن صورتها الجاهلية او صيغها المتطرفة قد لا توائم العصر الحديث. فالكرم بالطريقة «الحاتمية» قد يعرقل الادخار ويؤثر سلبيا على عملية التنمية. وقيمة الشجاعة قد تأخذ صورا «عنترية» فردية، وقد تعرقل تنمية العمل بروح الفريق الذي تتطلبه الحرب الحديثة. واسوأ من ذلك قد تختلط الشجاعة السلوكية بالشجاعة اللفظية الخطابية ـ كما عهدنا في مصر وفي الوطن العربي خاصة قبل هزيمة (١٩٦٧) وانعكاس ذلك على الاستخفاف بالعدو، وعدم التوازن الموضوعي لقدراته وللقدرات الذاتية.

موروثات عهود الاحتلال والحكم الاجنبي تمثل مصدرا آخر للقيم في المجتمع المصري. لقد رأينا كيف ان الحكم في مصر آل الى حكام اجانب منذ عام (٥٢٥) قبل الميلاد، وتتالت قائمة طويلة بدأت بالفرس وانتهت بالانجليز طوال الفين وخمسمائة عام. وقد افرزت هذه التجربة التاريخية الطويلة مجموعة من القيم مثل «الهروبية» (Escapism)، و «التقوقع على الذات»، و«عدم المبالاة» خوفاً من الأذى والضرر المادي والمعنوي. ولعل طبيعة اقتلاع الحكم الاجنبي من مصر خلال تلك السنين، لا على يد الشعب رغم محاولاته المتعددة في التمرد، وانما على أيدي قوة اجنبية اخرى كان المسؤول عن قيم التجاهل وعدم المبالاة. وقد تكرس هذا النوع من القيم بصفة خاصة خلال عصر المماليك. فقد كان تغير الحكام يتم مرارا نتيجة حرب في الميادين العامة والشوارع بين امراء المماليك، والمنتصر يصبح سلطان مصر، الى ان يتحداه امير مملوكي آخر، وتقع المعركة ويحسم الامر بالصورة السابقة نفسها، وهكذا، فلقد كان متوسط بقاء السلطان المملوكي في الحكم لا يتجاوز ثلاث سنوات. وفي بعض الاحيان لم تكن مدة اعتلائه كرسي السلطة تتجاوز بضعة ايام قبل ان يتحداه مملوك آخر، ويواجهه او ينقض عليه، في ميدان او شارع من شوارع القاهرة. وعندئذ يهرع المصريون الى منازلهم ويقفلون ابوابهم، ويصعدون الى السطوح لكي يشهدوا نتيجة المعركة ومنها يعرفون اسم حاكمهم الجديد[٢٧]. كانت المعارك تدور ويتصرف المصريون إزاءها كأن «لا ناقة لهم فيها ولا جمل». ومن هنا تولدت قيمة عدم الاكتراث بالمسائل العامة. وارتبطت بذلك

(٢٧) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، مرجع مشار اليه سابقاً.

قيمة اخرى وهي ممالأة الحاكم والتظاهر بطاعته، إلى ان يقتل او يموت. ويصبح هم المصري الأكبر في تلك الحالة المحافظة على دائرة حياته الخاصة، وتجنب او تقليص تعامله مع السلطة او من يمثلها، والشك او عدم تصديق ما يقوله الحاكم(٢٨). ولا شك في ان عدم المشاركة في المسائل العامة نتج اما عن منع المصريين من المشاركة، والذي كان احد مظاهره تحريم حملهم السلاح او الانخراط في الجندية قروناً طويلة، واما لاحساس المصريين بان المشاركة لن تغير او تؤثر في الواقع كثيرا. وفي كلا الحالين، يبدو ان ذلك ولّد شعوراً بالنقص تجاه الاجانب، وتقدير كل ما يصدر عن الاجنبي، وهذا ما يطلق عليه احيانا «عقدة الخواجة». وكانت طبقة الحكام الاجانب تغذي وتعمق هذا الشعور يوميا ضمانا لبقائهم في السلطة. ويقول عبد الناصر في ذلك ان الطبقة الحاكمة الاجنبية لم تكتف بامتصاص دماء المصريين وانما حاولت ان تجتث من عروقهم اي احساس بالكرامة(٢٩). وربما كان هذا النوع من القيم هو الذي لمسه ادوارد ديسى(٣٠) وغيره من المراقبين الاجانب الذين وصفوا المصريين بالضعف والخضوع للعبودية. وهو فهم يتصف بالتسطح الشديد، حيث ان المصريين يتشقون ايضا انظمة من القيم (وخاصة من المصدر العربي) التي تحض على التمرد والشجاعة ـ الامر الذي كان يدهش هؤلاء المراقبين ويعجزون عن تفسيره.

الحضارة الغربية كانت وما تزال مصدراً مهماً لاحد أنظمة القيم السائدة في المجتمع المصري المعاصر. قد يكون من الصعب عمليا التفريق بين ما ورثه المجتمع المصري من الاستعمار الاوروبي (وهو ما عرضنا له في الفقرة السابقة كجزء من موروثات الاحتلال الاجنبي) وما اخذه عن الحضارة الغربية بمعناها الواسع الاعم. ولكن التمييز يظل ممكنا ومطلوبا من الناحية النظرية على الاقل. فالحضارة الغربية اصبحت حاملة مشعل المدنية في العالم ابتداء من القرن الثالث عشر حتى وقتنا الحاضر. ويقسم المؤرخون هذه القرون الستة إلى عصر «النهضة» (١٣٠٠ ـ ١٦٠٠) بعد الميلاد، وعصر «التنور» (١٦٠٠ ـ ١٨٠٠)، وعصر الثورة الصناعية الرأسمالية الاولى (١٨٠٠ ـ ١٩٠٠). وقد افرزت

---

(٢٨) حول هذا الموضوع انظر لمزيد من التفاصيل:
—Ali Dessouki, «The Mass Political Culture of Egypt; A case Study of the Persistence of Cultural Traits» in **The Muslim World,** Hartford Seminary Foundation, LXI, No. 1, 1971, pp. 13–20.

(٢٩) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، مرجع مشار إليه سابقاً.

(٣٠) راجع وصفه للمصريين في احدى الفقرات في صدر هذا الفصل، وانظر كتابه المشار إليه في هامش (٢) سابقاً.

الحضارة الغربية قيا هامة اثرت بدرجات متفاوتة في الانسانية جمعاء. واهم هذه القيم مما وصل الى المجتمع المصري «الحرية الفردية» والايمان بقدرات الانسان الخلاقة، والتفكير العلمي العقلاني في مواجهة الكون والطبيعة ومشكلات المجتمع، والمنهج التجريبي، وقيم الديموقراطية الليبرالية والمساواة السياسية في الحقوق والواجبات، بما في ذلك المساواة بين الرجل والمرأة، والقيم المادية. هذه وغيرها بدأت تتسرب الى المجتمع المصري منذ اوائل القرن التاسع عشر - تحت تأثير الحملة الفرنسية من ناحية، والطلاب المبعوثين إلى اوروبا بعد عودتهم، وحركة الترجمة الناشطة التي بدأها رفاعة الطهطاوي للعلوم والآداب الغربية من ناحية ثانية. ولكن هذه القيم لم تجد تربة ملائمة للنمو والازدهار إلا مع اواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن. وتبنتها اساسا قطاعات الطبقة المتوسطة من المتعلمين. وقد اعطى هذا النوع من القيم للانتفاضات الشعبية في اواخر القرن التاسع عشر وطوال هذا القرن صبغة علمانية وطنية قومية. ومع ذلك لا بد أن نقرر أن هذه المجموعة من القيم لم تخترق القطاعات الشعبية بعد، ولم تتعمق او تنفذ الى عقول الجماهير العريضة في الريف والحضر، وانما تظل محصورة في الفئات المثقفة. وهذه الاخيرة رغم نموها السريع المتزايد ما زالت تمثل اقلية عددية. وحتى بين هذه الفئات فإن القيم الغربية ما تزال عند معظمهم نصف مطبوخة ونصف مهضومة. هذا في حد ذاته يعقد من مشكلة القيم وتضاربها بين المثقفين انفسهم.

وهكذا نرى أن المجتمع المصري مليء بأنظمة مختلفة من القيم التي تراكمت عبر تاريخه الطويل. ويلمس القارئ، كما اشرنا، اختلاطا وتضاربا وتناقضا بين قيم كل نظام. ولكن تجدر الاشارة الى عدة اعتبارات. الاول هو ان القيم التي افرزها نظام مصر الايكولوجي هي قيم اكثر ثباتا طالما ظل مصدرها ثابتا. الاعتبار الثاني هو ان انظمة القيم التي عرضنا لمصادرها اعلاه ليست كلها بالدرجة نفسها من الاهمية او الحضور في الحياة اليومية للمصريين. فعدد كبير منها يظل كامنا الى ان تواجههم ظروف تستدعي اخراج هذه القيم من مخزنها الجماعي. الاعتبار الثالث هو ان التركيز على نظام او آخر من انظمة القيم في مرحلة معينة هو نتاج المعطيات السياسية والطبقية وتوجهات النخبة الحاكمة في تلك المرحلة. واخيراً، ينبغي ان ننظر الى الشخصية المصرية بنمطها الرئيسي وانماطها الفرعية كانعكاس لكل انظمة القيم المتقدم ذكرها. وهذه الحقيقة جديرة بالاهتمام لأنها تعني أن السلوك المصري الجماعي يصعب التنبؤ به. وكثيرا ما اخطأت

حسابات الحكام والقوى الاجنبية، لأنها نظرت الى المصريين من خلال نسق واحد من انساق القيم التي ذكرناها بطريقة ثبوتية تجريدية ميتافيزيقية.

ثورة يوليو والتغيُّر في المجتمع المصري

تعريف اية ثورة يتناول إحداثها تغيّرات نوعية وشاملة في مدة زمنية قصيرة. وهذا التعريف يميز الثورة عن التطور او التغير التدريجي. فهذا الاخير قد يكون كميا ومتراكما، وقد يحدث تغيرات نوعية ولكن على مدى زمني طويل، في جانب او آخر من حياة المجتمع، وبدرجة قد لا تشعر بها الاجيال المتعاقبة بشكل درامي مباشر. بينما التغير الثوري يتميّز بكثافته الكمية، وطبيعته النوعية، وتغطيته كلَّ مناحي الحياة الاجتماعية، وبعنصر الارادة الواعية في احداثه وتحديد اتجاهاته. لذلك يشعر بهذا التغير الجيل المعاصر للثورة بشكل مباشر ودرامي. فافراد الجيل المعاصر للثورة يرون ويلمسون ما يطرأ على حياتهم وقيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية والمؤسسية من تغير يومي. وبصرف النظر عن ترحيبهم او شجبهم هذا التغير ـ طبقا لتأثيره في مصالحهم ومواقعهم الطبقية ـ فإنهم ينفعلون بما يحدث من حولهم. لذلك تمثل الثورة، وما تحدثه من تغيرات نوعية وشاملة وسريعة، ليس نقطة تحول تاريخية في حياة المجتمع فقط، وانما ايضا تنطوي على دراما شخصية داخل كل فرد من افراد الجيل الذي يعاصرها.

من هذا المنطلق يمكن فهم ما احدثته ثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢) في هياكل المجتمع المصري وفي حياة افراد الجيل الذي عاصرها. الدراما الشخصية التي تحدث ابان التحولات الثورية، يرصدها ويعبر عنها الادب ـ من شعر ومسرح وقصة. اما الدراما المجتمعية فترصدها وتعبر عنها العلوم الاجتماعية والانسانية ـ من اجتماع وسياسة واقتصاد وتاريخ. وهذا النوع من الدراما المجتمعية هو ما نركز عليه في هذا الكتاب.

من عرضنا مفاتيح فهم المجتمع المصري، ومن تحليلنا للثوابت والمتغيرات، يمكن تقدير التحول الهائل الذي حدث في مصر خلال الربع الاخير، والذي بدا بيوم (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢). فحتى بعض «الثوابت»، او ما بدا كذلك طوال ستة الاف سنة، قد اصابه التحول. فالنظام الايكولوجي لمصر اساسه، كما رأينا، نهر النيل بمجراه الطبيعي الواحد في الوادي وفرعيه في الدلتا. هذا الاساس اصابه تعديل جذري نتيجة

بناء السد العالي، وتحويل مجرى النهر، وخلق بحيرة اصطناعية ضخمة (بحيرة ناصر)، وتحويل ري الحياض في مصر العليا الى ريّ دائم. مجمل هذه التغيرات لم تشهد لها مصر مثيلا في نسقها الايكولوجي عبر الآلاف الستة من تاريخها المكتوب. وبداية الاستيطان البشري خارج الوادي والدلتا، في الوادي الجديد، هو ايضا تغير نوعي لنمط الاستقرار السكاني طوال ذلك التاريخ الطويل.

لقد بدأنا بالمثلين السابقين للتدليل على أن الثورة لمست «ثوابت» لم يفكر فيها، او يجرؤ عليها، او ينجح في احداثها حاكم او نظام سياسي من قبل. وليس هنا المكان المناسب لرصد كل التحولات الجذرية التي احدثتها الثورة المصرية. فكتب التاريخ، اساسا، هي المنوطة بهذا الرصد، كما ان فصول الكتاب تحكي وتحلل الجوانب المختلفة لهذه التحولات. ويكفي هنا على سبيل التمثيل ان نذكر بعضا منها ـ بدءاً من قمة المجتمع وانتهاء بقاعدته.

تغير نظام الحكم السياسي من ملكي الى جمهوري. واسقط الشعب لاول مرة في تاريخه حاكما واختار بدلا منه حاكما من ابنائه. وتخلصت مصر الثورة من الاحتلال الاجنبي ـ الذي بدأت سلسلته منذ عام (٥٢٥) قبل الميلاد. اي أن مصر اصبحت «مستقلة» لأول مرة منذ (٢٥٠٠) سنة.

وصلت الى قمة السلطة في مصر، لأول مرة، عناصر من غير الطبقة العليا في المجتمع. فلم يحدث ابدا في تاريخ مصر المسجل ان نجحت غير الطبقة العليا في الوصول الى الحكم. وكان ذلك ايذانا بتغير كثيف في البناء الطبقي المصري. ولم تشهد ابدا مثل ما شهدته خلال سنوات الثورة من كمية ونوعية التحرك الاجتماعي. فقد انخفضت الطبقات العليا، وارتفعت الطبقات الدنيا، وأصبح البناء الطبقي كله مفتوحا، يتصف بدرجة هائلة من السيولة منذ (١٩٥٢) الى منتصف الستينات.

صاحب التغيرين السابقين تغير اكثر جذرية في «البناء التحتي» للمجتمع المصري. تغيرت علاقة الفلاح بالارض. اصبحت الارض ملكا لمعظم من يفلحونها. واختفت طبقة كبار الملاك، وتحرر الفلاح من نفوذهم السياسي وسطوتهم الاجتماعية واستغلالهم الاقتصادي. واختفت او ضعفت طبقة البرجوازية الكبيرة، بعد ان أممت ملكياتها وسائل الانتاج الصناعي والتجاري والمصرفي، وتحولت الى ملكية الشعب، تديرها الدولة من خلال القطاع العام.

بدا تصنيع مصر على نطاق واسع لم يسبق له مثيل. واتاح ذلك لمصر تحررا نسبيا من الدوران في عجلة النظام الرأسمالي العالمي. ونمت الطبقة العمالية الصناعية نموا فلكيا، جعل حجمها يصل الى اكثر من خمسة ملايين نسمة (عمادهم اكثر من مليون عامل صناعي).

حتى المؤسسة الدينية، التي كما رأينا تستعصي عادة على التغير، اصابها تحول ملموس. الغيت المحاكم الشرعية الاسلامية والمجالس الملية القبطية، واصبح المصريون يتقاضون (في الامور التي كانت تختص بها تلك المحاكم والمجالس) امام محاكم مدنية. والازهر، ذلك الحصن الذي سحق كل محاولة لتطويره سواء من داخله او من خارجه، طورته الثورة، وادخلت فيه كل العلوم والتخصصات الحديثة من طب وهندسة وزراعة، وجعلته اكثر إتساقا واستجابة لمتطلبات الحياة في القرن العشرين.

والنظام الأسري ووضع المرأة، اللذان لم يطرأ عليهما أي تغيير يذكر طوال أربعة عشر قرناً، أصابهما تحول عميق. فقد اعطيت المرأة كافة حقوقها السياسية، ومنها حق الانتخاب والترشيح والتعيين في الوظائف العامة. وشهدت مصر الثورة لأول مرة في التاريخ تعيين وزيرة، وانتخاب نائبات في مجلسها التشريعي (البرلمان)، وقفزت المرأة قفزات هائلة في دخول ميدان التعليم العالي، والعمل في المصانع وأجهزة الدولة.

ولم تكن الثورة تحدث كل هذه التغييرات الجذرية في الداخل دون أن تحدث مثلها خارج حدودها. فقد فجرت الثورة المصرية كوامن التغيير الهائلة في الوطن العربي - وهي الكوامن التي كانت تموج تحت السطح بانتظار الشرارة المفجرة. فشهدت الجزائر والعراق وسورية والسودان وليبيا واليمن تحولات لا تقل جذرية، في غضون سنوات من قيام الثورة المصرية. حتى اجزاء الامة التي لم تسقط انظمتها السياسية التقليدية، لم تستطع أن تقف في وجه اعصار الثورة. فالغي نظام الرق الذي كان ما يزال شائعا في بعضها، وفتحت المدارس ابوابها لابناء الطبقات الدنيا، وتصاعدت الضغوط لتأميم ثرواتها الطبيعية، وخاصة النفط، واستعادتها من ايدي الاجانب كرمز للاستقلال الوطني، وكأحد مقومات التنمية الاقتصادية، وكسلاح في المعارك القومية. ولم يتوقف تأثير الثورة المصرية على محيطها العربي، وانما تعداه الى افريقيا وآسيا وسائر ارجاء العالم الثالث.

لقد عرفنا الثورة بأنها تغيير نوعي وشامل وسريع. وما اعطيناه من امثلة، اعلاه،

لا يترك ذرة شك في نوعية وشمول وسرعة التحولات التي طرأت على المجتمع المصري نتيجة ثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢). فمن قمة السلطة الى الارض والفلاح، ومن الاقتصاد الى الدين والاسرة ووضع المرأة، ومن دور مصر العربي الى دورها العالمي، حدث تحول هائل في بضع سنوات، تمثل لحظة تاريخية قصيرة في عمر الشعوب. وكان لهذا التحول اثاره التنموية العديدة، بكل ايجابياتها وببعض سلبياتها. وهذا ما تحكي قصته الفصول التالية لهذا الكتاب.

الفصل الثاني

تطور النظام السياسي والإداري في مصر

(١٩٥٢-١٩٧٧)

د. نزيه نصيف الأيوبي

مقدّمة

مصر واحة كبيرة يرويها نهر النيل وتحيط بها الصحراء من كل جانب تقريبا مما يجعلها شِبْهَ معزولة ومنغلقة على نفسها. وهي بلد قلّما يجود عليها المطر بحيث ان مظاهر الحياة فيها، فضلا عن تنظيمها الاجتماعي والسياسي، انما تعتمد على ادارة نظام الريّ المعقّد، لديها، بكفاءة(١).

ومصر ايضا تقع في مكان استراتيجي على الطرق المتقاطعة التي تلتقي عندها قارات قديمة ثلاث، وهي لهذا «منفتحة» ومتعرضة للتأثيرات والضغوط الاجنبية، وهي بسبب هذا الموقع افريقية وعربية، بقدر ما هي بحر متوسطية واسلامية(٢).

وهكذا نرى أن مصير البلاد محكوم في اكثر من جانب بظروف «الموضع» و«الموقع»، كما ان تطورها السياسيّ يعتمد الى حد بعيد على التداخل بين آثار هذين العنصرين المتفاوتة(٣).

فاذا سادت اعتبارات الوضع، لعبت عوامل الجغرافيا الاقتصادية دورا اساسيا واصبحت مصر مركزة انظارها على الداخل، ترعى شؤون نظام الريّ والزراعة

---

(١) See for example: J. Besancon. **L'Homme et le Nil** (Paris: Gaklimard, 1967), pp. 211-330.

(٢) B. Butrus-Ghali, «The Foreign Policy of Egypt», in J.E.Black & K.W. Thompson (eds.), **Foreign Policies in a World of Change** (New York, & Row), p. 320 ff.

(٣) انظر المعالجة الممتازة التي يقدمها جمال حمدان في شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٧٠).

والاقتصاد. وهنا يكون الحكم جيدا وتكون القيادة قوية، ويسود التنظيم كما يعم الرخاء النسبي. فاذا اصبحت اعتبارات «الموقع» هي المسيطرة، لعبت عوامل الجغرافيا السياسية دورا اساسيا واصبحت مصر جزءا من «سوق عالمية» كبرى، وكثيرا ما سقطت في دائرة نفوذ قوة او دولة اخرى وهنا نجد ان نظام الري والاقتصاد كثيرا ما يهمل، في عهد حكومة ضعيفة ولكنها طاغية ليست لها كفاءة ويغلب ان يصطحب كل ذلك بصورة من صور الحكم او الوجود الاستعماري كما تسود اوضاع انعدام النظام وانتشار الاستغلال والفقر المقترن بالبذخ المفرط.

ويبدو ان التاريخ السياسي لمصر يتأرجح في معظم مراحله بين هذين الشكلين للنظام السياسي، اي بين الشكل الذي تسيطر عليه الاعتبارات «النهرية» و«التنظيمية» من ناحية، والشكل الذي تسيطر عليه الاعتبارات «التجارية» او «الفئوية» من ناحية اخرى، ويمكن تسمية النمط الاول بالنظام السياسي البيروقراطي وتسمية الثاني بالنظام السياسي الأوليغارشي (المالي).

وللفترة الناصرية في مصر دلالتها لأنها تمثل حالة تكاد تكون نموذجية «للنظام السياسي البيروقراطي» بكل ما يميز هذا النظام من خصائص هيكلية ووظيفية، ولهذه الفترة طرافتها ايضا من حيث الصورة التي تحوّل بها النظام تدريجيا الى النمط الاوليغارشي.

وليست مفاهيم «المجتمع النهري» او «الاستبداد الشرقي» او «النمط الاسيوي للانتاج» بالمفاهيم الجديدة، فقد اشار آدم سميث وكارل ماركس وماكس فيبر الى افكار مشابهة تحت اسماء مختلفة. على ان كارل فيتفوجل هو الذي قام بتطوير هذا المفهوم في كتابه الشهير «الاستبداد الشرقي»[٤]. ونرى أن نظرية فيتفوجل بالغة النفع في فهم الفترة الناصرية مع بعض التحفظات، واهمها وجوب التفرقة بين وجهين مختلفين للنظام البيروقراطي، قد يلتقيان معا وقد لا يلتقيان[٥]. اما الاول فهو وجه «فني» (تقني) يتمثل في وجود «اقتصاد» نهري ليس من الضروري دائما ان يكون راكدا. واما الثاني

---

(٤) K.A.Wittfogel, Oriental Despotism (New Haven: Yale U.P., 1957).

(٥) Compare: J.Chesneaux, «Le Mode de Production Asiatique: Quelques perspectives de Recherche», and M.Godelier, «La Notion de Mode de Productions Asiatiques», dans Centre d'Etude et de Recherches Marxistes, **Sur le mode de production asiatique** (Paris: Editions Sociales, 1969).

فهو وجه اجتماعي يتمثل في الاستبداد حيث لا ضمان لاستمرار الوظيفة ولا حرية في تكوين الجمعيات، وحيث تكاد تنعدم بالكامل المستويات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم[٦].

وليس الاستبداد بهذا المعنى مقترنا بالضرورة بنظم الري ولا هو مرتبط بالضرورة - كما ذهب كثير من الكتاب الاوربيين - بالمجتمعات الشرقية. ويرجع جانب من قصور التحليل الذي قدمه فيتفوجل الى انه خلط هاتين الفكرتين معا، وبهذا فهو يتضمن صعوبات منهجية مرجعها انه من الممكن مثلا - على خلاف ما ذهب فيتفوجل - ان يوجد الاستبداد دون طغيان، اذا كان المستبد ذا طبع كريم ولم تكن سلطته موضعا للتحدي (مثل ماركوس اورليوس او عمرو بن العاص) ولنتذكر هنا الفكرة العربية المتغلغلة عن «المستبد العادل». لقد حاول فيتفوجل في الواقع ان يدمج ثلاثة عناصر مختلفة في مفهومه عن الاستبداد الشرقي: عنصراً فنياً (يتمثل في اعمال الري الواسعة النطاق) وعنصراً تنظيمياً (يتمثل في البيروقراطية والمركزية) ثم عنصراً سلوكياً (يتمثل في الطغيان والرعب) ويمكن القول ان فكرة فيتفوجل يمكن أن تفيد - على الاقل باعتبارها «نمطا مثاليا» - في تحليل المجتمعات التي تقترن فيها هذه العناصر الثلاثة معا. اما في غير تلك الظروف فان مفهوم فيتفوجل لا يفيد كثيرا[٧]. ونحن نرى ان هذه العناصر قد اقترنت سويا في اكثر من حقبة في تاريخ مصر ومن ذلك على سبيل الخصوص الدولة الفرعونية القديمة وحكم عمرو بن العاص وعصر محمد علي وعهد جمال عبدالناصر[٨].

اما النقد الثاني الذي يمكن توجيهه لفيتفوجل فهو أنه قد اهمل موضوع الطبقات والنخب، وبخاصة موضوع «دوران النخبة». ذلك أن سرعة تداول النخبة الحاكمة يبدو كما لو أنه كان من الظروف المرتبطة بالاستبداد. وهو امر لم يتعمق فيه فيتفوجل بل انه لم يقدم شرحا كافيا للعلاقة بين «الدولة» و«المجتمع»، بين اهل الوظيفة واهل المال. وبين البيروقراطية والاوليغارشية. ذلك أن فهم الطريقة التي يتم بها الحراك

---

(٦) S. Andreski **Elements of Comparative Sociology** (London: Wiedenfild, & 1964), pp. 97, 172-3, 237-40.

(٧) E. Abrahamian, «Oriental Despitism: The Case of Quajar Iran», **International Journal of Middle East Studies** 5 (1974), pp. 8-9.

(٨) هناك دراسات قيمة لعدد من المصريين تقترب من مفهوم «المجتمع النهري» بشكل او بآخر، نشير من بينها بصفة خاصة الى كتابات احمد صادق سعد ووليم سليمان في «الطليعة» ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٤.

الرأسي في نظام ما يعد اساسيا لفهم النظام بأكمله. ففي مصر القديمة على سبيل المثال كان الحراك بيروقراطيّ الطابع، وفي العصر المملوكيّ العثماني كان «شخصانيا»، وفي عهدي محمد علي وجمال عبدالناصر كان الحراك يضم خليطا من العنصرين مع سيادة العنصر البيروقراطي.

والنقطة الاخرى التي يمكن اخذها على فيتفوجل هي: اهماله موضوع التغير. ذلك ان نظريته شأنها في ذلك شأن كافة التفسيرات الاخرى المبنية على فكرة «الحتمية الجغرافية»، انما تسبغ على البنيان الاجتماعي طابعا بالغ الجمود كما تتجه غالبا الى استبعاد فكرة الثورة (على الرغم من أن هذه الفكرة قد وردت في بعض اعماله المبكرة). ونحن نرى ان نظرية «الدورات السياسية» من قبيل نظرية ابن خلدون حول العصبية (التي ربما اوحت لبارتيو بفكرته عن دوران النخبة) يمكن ان تفيد في معالجة موضوع التغير في مثل هذه المجتمعات. وقد قام البرت حوراني بالفعل بتطبيق مشابه لفكرة الدورات السياسية شارحا بطريقة شيقة الفترة الكاملة التي تضم اربعة قرون من التاريخ المصري منذ الاصلاح العثماني وحتى الحكم البريطاني. ونرى أن هذا المدخل مفيد من حيث انه يشرح طبقا لفكرة «حركة البندول» كيف اتجهت مصر من كونها نظاما «بيروقراطيا» الى كونها نظاما «اوليغارشيا» وبالعكس[٩].

والفكرة الاساسية اذن في فهم التطور السياسي لمصر هي عدم النظر الى المجتمع بطريقة استاتيكية (ساكنة)، فعندما يمكن اعتبار مصر في اكثر من مرحلة نموذجا «خالصا» ليس فقط للمجتمع النهري وانما ايضا للاستبداد الشرقي، فإن المجتمع يضم بلا شك في داخله ضمن ما يضم عناصر النظام والتسيب، المركزية واللامركزية ، الوحدة والتعدد، البيروقراطية والأوليغارشية.

اما الحركة الانتقالية من النمط البيروقراطي الى النمط الأوليغارشي في التطور التاريخي للمجتمع السياسي المصري فيمكن أن تحلل فيضوءفكرة «حركة البندول» او مفهوم الدورات السياسية: ذلك أن فترة من الحكم «الجيد» تؤدّي الى تحسين نظام الري وتطوير الاقتصاد المبني عليه. وهنا نجد أن السلطة المركزية تمتلك الارض وتسير الاقتصاد بكفاءة كمشروع عام، مستخدمة اداريين وعمالا ذوي اجور، ومستقطعة

(٩) A. Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Netables», in W.R.Polk & R.L. Chambers (eds.), **Beginnings of Modernization in the Middle East** (Chicago: Chicago U.P., 1968), pp. 41-57.

الفائض الاقتصادي لاستخدامات الدولة. ولكن مع مرور الوقت تضعف الحكومة المركزية ويقترن هذا باهمال الري وتدهور التنظيم، وباثراء البيروقراطيين من خلال استقطاع الفائض لأنفسهم، ويؤدي كل ذلك الى اللامركزية والملكية الخاصة والمنافسة السياسية والاوليغارشية. وهكذا نرى انه في النموذج الاول تؤدي السلطة إلى الثروة، اما في الثاني فان الثروة هي التي تؤدي الى السلطة.

ولعل اهم « حركات البندول » في التاريخ المصري الحديث هي تلك التي تلت انهيار النظام السياسي البيروقراطي لمحمد علي، ويعتبر التحول الذي تحولت بمقتضاه الطبقة الرسمية في عصر محمد علي إلى طبقة اوليغارشية في ظل الحكم البريطاني من اهم التطورات في تاريخ البلاد. فالواقع أن هذه الطبقة الاخيرة هي التي انتجت الصفوة البيروقراطية الحديثة ذات المصالح التنظيمية الواضحة، والتي استمر وجودها بشكل او بآخر حتى الآن(١٠). ذلك انه في الفترة الممتدة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني كانت التربة قد مهّدت بالفعل لتحول هام في الاقتصاد والمجتمع تميز بالسيطرة الاوربية في المجال المالي والتجاري، وبظهور طبقة مصرية جديدة من ملاك الاراضي، وصفوة رسمية ذات مصالح بيروقراطية(١١).

وفي الفترة بين موت محمد علي وخلع الخديوي اسماعيل، كانت هذه الصفوة في طريقها الى التبلور من خلال عملية انطوت على اضمحلال مكانة الشريحة التركية الشركسية وارتقاء المصريين « الاصليين » داخل مؤسسات الدولة، فضلا عن توسع البيروقراطية وزيادة تخصصها ووضوح طابعها الرسمي. وهكذا كان نمو الملكية الفردية للارض، وتطور التسهيلات المادية والخدمات التجارية والمالية التي اضطلع بعدد منها الاوربيون. وقد شهدت هذه الفترة كذلك تشكيل الوزارة الاولى (بالمعنى الاوروبي الحديث) سنة (١٨٧٨) كصورة من صور استجابة الخديوي للضغوط الاوروبية لجعل حكومته اكثر كفاءة واقل تسلطية، وهكذا اتجه اسماعيل الى اصلاح جهازه الحكومي عن طريق تطبيق قواعد شبيهة بتلك المطبقة في « ممالك اوروبا ».

---

(١٠) Ibrahim AbuoLughod, «The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the Urabi Revolt», **The Middle East journal** Vol. XXI (1967). pp. 325–44.

(١١) R. Owen, «Egypt and Europe: from French Expedition to British Occupation», in R. Owen & B. Sutcliffe (eds.), **Studies in the Theory of Imperialism** (London: Longmans, 1972), pp. 195-209.

وقد نتج عن هذه التطورات نمو الصفوة البيروقراطية الجديدة وتسهيل ظهور المصالح التجارية والمالية الاوروبية كما اتاحت هذه التطورات لهاتين المجموعتين نوعا من حرية الحركة في مواجهة الحاكم. وقد اقترن هذان التغيّران كذلك بتطورات اجتماعية وثقافية بعيدة المدى ادت الى تغير وجهة الحركة الوطنية المصرية وايديولوجيتها، كما عدلت من حركة المسرح السياسي حتى قيام ثورة (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢). فمع ذوبان الشريحة التركية - الشركسية واستيعابها التدريجي في المجتمع، ظهر وضع جديد اقترن بتوسع الصفوة المصرية لكي تضم عناصر جديدة تمكنت من البزوغ في المجالات الاقتصادية او الثقافية او الادارية. وقد استطاعت هذه الصفوة خلال سبعينات القرن الماضي بعد أن توحدت لغويا واقتصاديا، أن تمارس الكثير من الضغوط على الخديوي اسماعيل للحصول على نصيب متزايد في تسيير الشؤون العامة وقد عاونتها في ذلك الى حد ما القوى الخارجية. وهكذا نرى مثلا ان اللورد كرومر - على الرغم من استنكاره الشفهي لحكم الباشوات - قد صاغ سياساته بالشكل الذي يتيح له الحصول على تعاون هؤلاء الباشوات أنفسهم، ذلك أنه قد اعتبر وجود ارستقراطية زراعية في البلاد اساسيا لوجود نظام يضمن للانجليز الاستمرار في استغلالهم.

ومع ذلك فيمكن القول بصفة اجمالية إن الاحتلال البريطاني لمصر لم يغير بصورة اساسية من اتجاهات التطور المصرية العامة، ذلك أن الادارة البريطانية قد دعمت الاتجاهات والانماط القائمة بأكثر مما غيرتها[١٢]. واما من حيث التطور السياسي بصفة خاصة فلم تكن اهمية مصر الاستراتيجية لبريطانيا تسمح لها بالتسامح مع الحركة الوطنية متمثلة في ثورة عرابي. والاكثر من هذا أن ذلك الاعتبار الاستراتيجي قد ظلّ مسيطرا على كافة البرامج الاقتصادية والادارية التي اتبعها البريطانيون. ومن هنا فقد اكتفت الادارة البريطانية بتطوير موارد البلاد الزراعية لكي يضمن البريطانيون لأنفسهم حداً ادنى من الدخل المالي، ولكنهم لم يهتموا كثيرا بادخال اية تعديلات هامة على الظروف التعليمية والاجتماعية والسياسية القائمة آنذاك.

ومع ذلك فسيظل من غير الدقيق القول بأن مصر بعد سنة (١٨٨٢) كانت بدرجة التوحيد المركزية نفسها التي كانت عليها مثلا في حقبة المملكة القديمة او عهد عمرو بن العاص او فترة محمد علي. ففي ظل دعوة الادارة البريطانية الى مبدأ حرية التجارة

(١٢) R. Tignor, **Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914** (Princeton: N.J.: Princeton U.P., 1966), pp. 375-395.

بدأت البلاد تدخل خطوة خطوة في احضان السوق الراسمالي العالمي لتصبح جزءا متكاملا منه.

وهكذا اتجهت مصر الى اوروبا ولكن اوروبا ايضا جاءت الى مصر متمثلة في الادارة البريطانية، والسلع الاجنبية، وكذا في الجالية الاوروبية والشامية التي انتعشت اقتصاديا واجتماعيا من خلال الامتيازات الاجنبية. كذلك فإن التشجيع الذي منحته الادارة البريطانية للملكية الخاصة للأرض ولتعدد الاحزاب السياسية قد بدأ يغير من الهيكل الطبقي والخريطة الاجتماعية في البلاد. وهكذا بدأت طبقة الملاك الزراعيين، فضلا عن طبقة جنينية من المهنيين ورجال الاعمال (انبثقت من داخل هذه الطبقة الاولى) في السيطرة على معظم الاحزاب السياسية، على حين تميّز الافق السياسي عموما بالتنافس بين هذه الاحزاب وبالنزاع بينها وبين الانجليز والقصر.

وقد ظهرت حركة وطنية علمانية في سنة (١٩١٩) تقودها البورجوازية الوسطى ولكنها تحظى بتأييد شعبي واسع، ولكن هذه الحركة سرعان ما فقدت عنفوانها واصبح حزب الوفد غير ذي اختلاف كبير عن بقية الاحزاب التقليدية. وقد اقترن كل ذلك بتزايد الاحساس بالاحباط بين معظم قطاعات السكان لاستمرار الاحتلال البريطاني وفساد القصر وسوء الادارة، مع عدم تحسن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية وعجز الاحزاب السياسية وكذا الجماعات الدينية والشيوعية وشبه الفاشية عن تقديم اي حل للأزمة. ثم جاءت هزيمة الجيش المصري المذلة في حرب فلسطين سنة (١٩٤٨) فأضافت الى هذا الشعور بالمرارة. وكانت جميع هذه الظروف من بين العوامل التي مهدت السبيل لنجاح حركة الضباط الاحرار في (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢).

تحليل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بدأت حركة الضباط الاحرار في (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢) كانقلاب سلمي «ابيض» لم يتميز بالتطرف او الجذرية في اي جانب من جوانبه، ولم تكن النية المعلنة لتخرج عن نطاق تطهير الجيش والتخلص من الخونة وضعاف النفوس.

وقد اشار جمال عبد الناصر في «فلسفة الثورة» الى أن هدف الحركة كان هو مجرد

تنحية الملك الفاسد ومراقبة التحول نحو نظام للحكم اكثر نزاهة وكفاية(١٣). وهكذا فقد كان لهذه الحركة بعض المبادىء ولكنها لم تكن تنظيما حزبيا او سياسيا له ايديولوجية واضحة او جهازٌ متطورٌ معدٌّ لاستلام الحكم وممارسة مهام السلطة. صحيح أن الحركة كان لها « جهاز اداري ثوري » ولكن كما قال انور السادات وقتئذٍ لم يكن هذا الجهاز قد بلغ من التطور ما توحي به تسميات بعض اقسامه(١٤).

والواقع أن جمال عبد الناصر، الزعيم الفعلي للحركة، لم يكن صاحب مواقف ايديولوجية واضحة في الفترة السابقة على (١٩٥٢)، وإن كانت مشاعره الوطنية دائما متقدة. ومن هنا نجد أنه على الرغم من أن عبد الناصر قد تعرف على معظم الاتجاهات والجماعات الموجودة كالاخوان والماركسيين والوفد، إلا انه لم ينضم إلاّ الى حزب مصر الفتاة بمبادئه الوطنية الصارخة التي لا بد وأنها قد الهبت الحس الوطني لهذا الشاب اليافع(*).

ولقد انحدر معظم الضباط الاحرار من الطبقة الوسطى بقطاعاتها المختلفة. كان بعضهم من « ابناء الذوات » ولكن المجموعة الكبرى بينهم كان شأنها شأن عبدالناصر، من ابناء صغار الموظفين وصغار الملاك والتجار. ولا بد أن الشبان الضباط كجماعة حضرية تنتمي الى الطبقة الوسطى، قد احست في الاربعينات ببعض مشاعر الاغتراب. ففي حالة عبد الناصر مثلا نجد أنه ينتمي الى اسرة من الصعيد عقر دار « المصرية » الاصلية. ولد وتربى في الاسكندرية حيث تأثيرات المجتمع الاوروبي واضحة، ثم تعلم وتوظف في القاهرة العاصمة و« ام الدنيا »، هذا « التعرض » لمؤثرات مختلفة (الذي قد يخلق بعض « الجدية ») لا بد ان يولد بعض الاحساس بالاغتراب، وهو احساس استثاره كذلك استمرار الوجود البريطاني في البلاد بالرغم من الاستقلال الشكلي، واستمرار معظم الثروة والاعمال في ايدي الاجانب بالرغم من ان البيروقراطية كانت قد تمصرت بالكامل تقريبا. بل لقد استمر في التفكير المصري رغم ذوبان سيطرة الشريحة التركية ـ الشركسية احساس بأن الانتماء الى الترك شيء يدعو الى الفخر.

وهكذا كان هناك احساس بضرورة السعي نحو هوية وطنية واضحة في مواجهة

---

(١٣) جمال عبد الناصر فلسفة الثورة (القاهرة: ١٩٥٤).

(١٤) Anwar el Sadat, **Revolt on the Nile** (London: A.Wingate, 1957), p. 71.

(*) حزب مصر الفتاة الذي قاده المحامي احمد حسين، وقعّد له فتحي رضوان. حزب صنع على غرار الاحزاب الفاشية في الغرب.

هذه التناقضات الحادة بين القديم والجديد، بين الريف والحضر، بين التعليم الاجنبي والتعليم الوطني، بين المصرية والاجنبية (سواء أكانت اوروبية ام تركية).

وقد ابرز عبد الناصر في « فلسفة الثورة » اعتقاده بأن كل ثورة تضم مرحلة وطنية ثم مرحلة اجتماعية. ومع ذلك فاننا نعتقد أن المفهوم الرئيسي في تفكير عبدالناصر على الأقل في البداية، كان مفهوم الحركة الوطنية وتأكيد الذات المصرية، وباستثناء هذه النقطة التي لا يثور حولها شك والتي لا يمكن التنازل عنها او التفريط فيها، فاننا نصل الى الاتفاق مع الرأي الذي يصف الناصرية بأنه قد غلب عليها طابع « التجريبية »، و« الذرائعية »(*) [١٥].

ومن الجدير بالملاحظة أنه عندما تحول انقلاب يوليو - تموز (١٩٥٢) الى حكومة، نجد أن من كانوا ذوي انحياز ايديولوجي واضح بين الضباط الاحرار، قد استبعدوا من الحكم او وضعوا على اطرافه، ولم يكن هناك مذهب معلن للنظام سوى المبادىء الستة الشهيرة: القضاء على الاستعمار وعملائه، وعلى الاقطاع، وسيطرة رأس المال على الحكم، واقامة عدالة اجتماعية، وجيش وطني قوي، ونظام ديمقراطي سليم. ومن الواضح أن ثلاث نقط من هذه المبادىء قد تعرضت بصورة مبهمة لسياسات المستقبل. ذلك أن اهداف الضباط الاحرار كانت تتركز في البداية حول « تطهير » الجيش والدولة ولم تتسع هذه الاهداف في الواقع إلا باستمرار الضباط الاحرار في الحكم. وحتى عندما اتسعت هذه الاهداف، ظل اهمها « وطنيا » في طابعه الاساسي يدور حول « تمصير » مصر واعادة كرامتها الوطنية وتدعيم استقلالها الشامل وتحسين مكانتها الدولية. وحتى عندما اتجه النظام نحو اساسيات مختلفة للتغيير الاجتماعي، فقد كان الدافع الرئيسي والطابع المسيطر على الدوام هو اهمية تحقيق التقدم الوطني بمصر، بحيث ان الكثير من الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية كانت تهدف في الاساس الى ازالة العراقيل والعقبات التي تقف في سبيل التجانس الوطني والى تشجيع امكانات التصنيع والانتاج من اجل تدعيم استقلال مصر ومكانتها الدولية[١٦].

(*) الذرائعية Pragmatisme مذهب المصلحة لدى شعوب الانجلو سكسون. يقابله لدى الفرنسيين مذهب النفعية: L'utialisme

(١٥) See for example: J. & S.Lacouture, **Egypt in Transition** trans (New York, Criterion, 1958).

(١٦) Compare A.Abdel- Malek, **Egypt: Military Society** Trans. (New York, Random, 1968), pp. 363 ff.

من هنا يصبح من غير الدقيق، وبرغم وقوع عدة احداث هامة بصورة تبدو مفاجئة، أن نفكر في تطور مصر السياسي منذ ثورة (١٩٥٢) كمجرد سلسلة من الاحداث المنعزلة عن بعضها البعض، ذلك أن هذا التطور انما يمثل تصاعدا وتبلورا مستمرين لمجموعة من الاتجاهات والابعاد القائمة بالفعل والتي سيطرت عليها وبخاصة في الخمسينات والستينات، استراتيجية التنمية القوية الشاملة، والسعي الى تأكيد الذات في المجالات الاقتصادية والسياسية، في الميادين الداخلية والخارجية، وهي الاستراتيجية التي نفضل أن نسميها «بالقومية التنموية».

القومية التنموية:

لقد تحول انقلاب (١٩٥٢) مع الزمن الى ثورة من نوع معين، ولكن اهداف الحركة ظلت في اساسها وطنية او سياسية أكثر مما كانت اجتماعية او اقتصادية. فعلى سبيل المثال اتفق جميع الضباط الاحرار تقريبا برغم اختلافاتهم المتعددة، على مشروع الاصلاح الزراعي. ولم يكن الهدف الاساسي من هذا القانون محاربة الظلم الذي ادت اليه الملكيات الكبيرة بقدر ما كان الهدف تحرير رأس المال من الارض لكي يستخدم في الصناعة، مما يؤدي الى انتعاش الدولة وقوتها، وكذا الى الحد من النفوذ السياسي لملاك الاراضي في الريف. والشيء نفسه ينطبق بالنسبة الى الرأسمالية، فحركة الضباط الاحرار لم تكن معادية للرأسمالية في حد ذاتها، بدليل انها في الخمسينات قد شجعت بمختلف الوسائل توسع استثمار رؤوس الاموال المحلية والاجنبية كما انها اقامت علاقات ودية مع الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاولى للثورة.

إن استراتيجية «القومية التنموية» تستهدف تنشيط الصناعة الوطنية وتخليص الاقتصاد القومي من السيطرة الاجنبية وتدعيم مكانة الدولة خارجيا. وتعتمد هذه الاستراتيجية الى حد بعيد على استخدام البيروقراطية والقوات المسلحة وغيرها من المؤسسات الرسمية في تحقيق اهدافها. وهكذا نرى تطبيقا لذلك في مصر الخمسينات، أن «التمصير» كان يسير جنباً الى جنب مع التصنيع. ذلك أن المصريين «الاصليين» لم يكونوا في هذا الوقت يمثلون إلا قلة قليلة من مديري الشركات المختلفة (٣٥٪ فقط في سنة (١٩٥١) وكانت البقية من الاجانب والمتمصرين)[١٧].

(١٧) Charies Issawi, **Egypt in Revolution: An Economic Analysis** (London: O.U.P., 1963), p. 189.

وهكذا كان من الضروري أن يصبح التمصير جزءا اساسيا من حركة الاستقلال والتنمية،وربما لم يكن النظام ليتجه بحسم نحو التأميم في نهاية الخمسينات وبداية الستينات لولا أن تأميم قناة السويس في سنة (١٩٥٦). قد فتح المجال لفكرة التأميم بصورة عامة، ولو لم يكن القطاع الخاص المصري قد شجع على ذلك بعزوفه عن المساهمة الفعالة في جهود التنمية. ومما لا شك فيه كذلك أن انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة واعتقاد القيادة المصرية ان الرأسمالية السورية كانت وراء الانفصال، قد اديا الى الاسراع بخطى التأميم في مصر بصورة واضحة.

وهكذا يمكن القول ان التأميمات الاولى قد تمت بطريقة عارضة أكثر مما كانت مخططة، ولأهداف وطنية أكثر مما كانت اشتراكية، بل يمكن القول انه حتى «الاجراءات الاشتراكية» التي تمت بين (١٩٦٠ - ١٩٦٤) كانت محكومة الى حد ما بالاعتبارات القومية، حيث ان نسبة كبيرة من اصحاب الثروة عندئذ (كما توضح كشوف المصادرة والحراسات) كانت ما تزال من الاجانب والمتمصرين.

المركزية:

تميز المناخ السياسي لحركة يوليو - تموز (١٩٥٢) باتجاه واضح الى تقوية الحكومة المركزية والى تركيز السلطة. والواقع أنه قد اتضح منذ مارس - آذار (١٩٥٤) ان انصار «النظام الدستوري» قد خسروا الحجة في مواجهة انصار «النظام الرشيد» او بعبارة اخرى، انصار المجتمع السياسي في مواجهة انصار التنظيم الفني. وهكذا حسم الامر واصبحت امور السياسة منذ هذا التاريخ مقتصرة على قضايا الادارة والتطبيق وحدها[١٨]. واصبح شغل الحكومة الشاغل هو الحصول على تأييد الشعب والموظفين للبرامج الحكومية. وهكذا لم يكن من الغريب أن يتجه الاختيار نحو صيغة التنظيم السياسي الواحد وليس صيغة تعدد الاحزاب. فشهدنا مجلس قيادة الثورة سنة (١٩٥٢) ثم هيئة التحرير سنة (١٩٥٣)، ثم الاتحاد القومي سنة (١٩٥٧)، واخيرا الاتحاد الاشتراكي العربي سنة (١٩٦٢)،ويمكن القول أنه في اطار هذه المنظمات (ولكن مع مزيد من التنظيم والضبط في حالة الاتحاد الاشتراكي) كانت هناك حرية نسبية في التعبير عن الاراء، ومع ذلك فمعظم هذا التعبير كان ينصرف الى نواحي التطبيق وحدها، كما ان

---

(١٨) M. Rodinson, «The Political System», in P.J. Vatikiotis (ed), **Egypt Since the Revolution** (London: Allen, 1968), pp. 100-104.

الانقسامات وجماعات الرأي لم يكن مسموحا بها.

وقد صدرت اعلانات دستورية عديدة بين (١٩٥٣) و(١٩٦٢) قامت على تقوية السلطة التنفيذية والقيادة السياسية للزعيم الكاريزمي في صورة من صور النظام الرأسي. ورغم أن الدستور المؤقت لسنة (١٩٦٤) قد سمح بالاعتراض على الحكومة او احد وزرائها فانه منح الرئيس حق حل مجلس الامة.

ولم يكن هناك مجال للصراع السياسي في عملية اتخاذ القرار إلا في اعلى قمة هرم السلطة. اما في غير هذا المستوى فقد سادت نظرة ترى أن السياسة ما هي في جوهرها إلا مجموعة من المشكلات الادارية وأن الخلاف يمكن أن يدور حول حل هذه المشكلات وحول رفع مستوى الاداء ولكن دون ان يتطرق الى الاختيارات والاولويات نفسها. وهكذا تبنى النظام مفهوما «اندماجيا» وليس مفهوما «تنافسيا» للمجتمع السياسي[١٩]. وفي هذا الاطار كان الزعيم السياسي الكاريزمي الذي توفرت له ايضا معظم السلطة التنفيذية، هو قمة هرم السلطة في المجتمع، وهو هرم تضخم وتشعب بصورة ابرزت بوضوح الطابع «النهري» البيروقراطي للنظام.

«اشتراكية عربية» ام «اشتراكية علمية»:

قلنا إن حركة الضباط الاحرار لم يكن لديها ايديولوجية متكاملة وإن كان لها مجموعة من المبادىء التحررية[٢٠].

والواقع أن قادة الحركة لم يبدأوا في تسمية سياساتها قبل عام (١٩٥٧) تقريبا عندما بدأ ذكر الاشتراكية يتكرر كشعار قومي بالاضافة الى «الديمقراطية» و«التعاونية». على أن ايديولوجية الثورة لم تتبلور بصورة نسبية قبل صدور «ميثاق

---

(١٩) L.Binder, «Egypt», the integrative Revolution», in L.W.Pye & S.Verba (eds.), **Political Culture and Political Development** (Princeton N.J.: Princeton U.P., 1965), p. 402 ff.

(٢٠) On the official ideology of Nasir's regime see: Fayez Sayegh, «The Theoretical Strucure of Nasser's Arab Socialism, **in Middle Eastern Affairs, No. 4 (St antony's Papers No. 17),** (London: Chatto, O.U.P., 1965). pp. 9-55. for a broader comparative analysis, see Malcolmkerr, Arab Radical Notions of Democracy», in **Middle Eastern Affairs No. 16 (St Antony's Papers No. 16),** (London: O.U.P., 1965.

العمل الوطني » سنة (١٩٦٢) الذي تضمن اوفى بيان بمجموعة المبادىء والأفكار الاساسية للثورة. لقد تحدث الميثاق عن « حتمية الحل الاشتراكي » لأسلوب التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك فعلى الرغم من تعبيراته الثورية احيانا نجد أن الميثاق كان اكثر ميلا الى الايحاء بأن الاتجاه نحو الاشتراكية كان ضرورة عملية أكثر مما كان اختيارا ايديولوجيا.

وقد كان من اهم التغييرات الاجتماعية التي تضمنتها « القوانين الاشتراكية » لسنة (١٩٦١) وكذلك « الميثاق الوطني » لسنة (١٩٦٢) النص على تمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين في المائة من المقاعد في جميع المنظمات السياسية.

وكانت هذه خطوة راديكالية جريئة ما زالت تستفز بعض المثقفين والمهنيين حتى اليوم، ومع ذلك فإنها لم تتضمن اعترافا كاملا بالتناقضات الطبقية، إذ تكرر القول اكثر من مرة بأن الجميع عمال ابتداء من الخفير حتى رئيس الجمهورية. وقد استطاع عدد لا بأس به من الملاك والمهنيين والتكنوقراطيين أن يتسللوا الى مقاعد العمال والفلاحين في المنظمات المختلفة بناء على مثل هذه المفاهيم المطاطة.

ومنذ صدور الميثاق اصبحت « الاشتراكية العلمية » هي المذهب الرسمي للنظام، ولكن ظل الاتجاه السائد هو تعريف هذه الاشتراكية بشكل « تكنولوجي » أكثر مما هو ايديولوجي: فهي تنصرف الى الوسائل والادوات الخاصة بتنظيم القطاع العام وتحقيق التخطيط الشامل أكثر مما تنصرف الى عالم الافكار والمسالك والحركة السياسية. وقد ذهب الرئيس جمال عبدالناصر نفسه في بعض المناسبات الى أن معنى الاشتراكية العلمية هو الاشتراكية غير القائمة على اساس من العاطفة او الخيال[٢١].

إن « العلمية » اذن في هذه الاشتراكية الرسمية تنصرف الى كونها اسلوبا فنياً (اي تكنيك) يستخدم في تحقيق اهداف معينة. والواقع أن الاشارة الى « العلم » في جميع الوثائق السياسية المصرية قد تزايدت منذ الستينات باعتباره الاداة الاساسية في حل المشكلات « حلا علميا سليما » كما يكرر الشعار. ومع ذلك فقد وجدت محاولات متعددة لاسباغ معان اخرى على هذه الاشتراكية « التكنولوجية ». فقد كان هناك اتجاه مهم يفضل تسمية هذا المبدأ « بالاشتراكية العربية » لكي يبعد عنها اية شبهة اتصال نظري

(٢١) من المصادر المهمة للايديولوجية الرسمية في هذه الفترة مناقشات اللجنة التحضيرية للقوى الشعبية: الطريق الى الديمقراطية (القاهرة: كتب قومية، ١٩٦٢). راجع ايضا خطب وتصريحات عبد الناصر المختلفة.

او عملي بالماركسية. كذلك وجد من السياسيين والكتاب من أضافوا عناصر دينية او قومية او روحية في مفهوم الاشتراكية. والواقع أن عبد الناصر نفسه قد اشار اكثر من مرة، الى الفرق بين مبادئه وبين افكار الشيوعيين، وإن كان قد اعترف ايضا بأن هناك «اشتراكية واحدة» وطرقاً مختلفة للتوصل اليها وتطبيقها.

ورغم كل هذه الاتجاهات فقد ظل الطابع الاساسي لهذه الاشتراكية الرسمية هو الطابع الفني وليس الفكري.

وربما كان من اسباب ذلك أن الافكار في التجربة المصرية كانت تلي التغيرات الفعلية في معظم الاحيان وليس العكس. وهكذا فقد كان الحديث عن الاشتراكية تالياً ظهور القطاع العام، وكان صدور الميثاق الوطني تاليا سنّ القوانين الاشتراكية، وكثير من التحولات الفكرية كانت تفرضها في الاساس الاعتبارات الواقعية (من قبيل التعامل المتزايد مع الاقتصاديات الاشتراكية المخططة مركزيا) او كانت مقتبسة من تجارب اشتراكية اخرى باعتبارها ادوات ووسائل فنية (كالمشروع العام والتخطيط الاقتصادي). وهكذا نجد أن الاشتراكية المصرية لم تكن مقترنة بحركة جماهيرية ثورية وانما كانت حلا حكوميا لمشكلات التخلف. ومن هنا جاءت مفروضة «من اعلى» بالتشريع والتنظيم فاضطلعت بتحقيقها في الاساس الاجهزة الادارية.

ومن العناصر الاخرى التي اثرت في تطور المفهوم الرسمي للاشتراكية، القرار الذي اتخذته الجماعات الماركسية في مصر بحل نفسها والتعاون مع الحكومة بعد حركة التأميمات الواسعة في اوائل الستينات. لقد ظهر الحديث في بعض الاوساط الاشتراكية بهذه المناسبة حول «الطريق غير الرأسمالي» للتنمية وظهرت فكرة ترى امكان التحول التدريجي الى الاشتراكية بدون قيادة شيوعية اذا اعتمد الزعماء الوطنيون على «النظام العالمي للاشتراكية»[٢٢]. وهكذا شارك عدد كبير من الماركسيين المصريين في اثراء التجربة الاشتراكية وبخاصة في المجال الفكري والاعلامي، على امل أن يؤدي ذلك الى مزيد من تحول الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤسسات الدولة نحو اليسار. على أن الاتحاد الاشتراكي ومؤسسات الدولة كانت اكثر اهتماما بالجوانب التطبيقية في التجارب الاشتراكية المختلفة، وبخاصة في الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك فقد وجد تيار مهم يتعاطف

---

(٢٢) J. Pennar, «The Arabs, Marxism and Moscow», **Middle East Journal XXII. 4** (Autumn 1968), pp. 439-46.

مع التجربة اليوغوسلافية وبخاصة في مجال التنظيم السياسي. كما قام البعض بدمج اهتماماته الاشتراكية ببعض عناصر القومية العربية.

الايديولوجية الرسمية:

اما «اشتراكية الميثاق» وخطب الرئيس عبدالناصر فكانت تركز اهتمامها على موضوع التذويب السلمي للفوارق بين الطبقات: فالطبقات نفسها لا تذوب وانما الفوارق بينها، وذلك بهدف خلق مجتمع «الكفاية» و«العدل» اي مجتمع الحرية السياسية متمثلة في الديمقراطية، وكذا الحرية الاقتصادية متمثلة في تكافؤ الفرص. ويتم التحول الاجتماعي نحو هذا الهدف لا عن طريق الصراع الطبقي وانما في اطار «تحالف لقوى الشعب العامل»، كما يعبر عنه الاتحاد الاشتراكي العربي، وتتمثل هذه القوى في العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية. ويفهم من هذا أن الاتحاد الاشتراكي تحالف وليس حزبا، ومن هنا تسميته «بالتنظيم السياسي» وهي تسمية توحي بمعنى «فني» يختلف عن المعنى الايديولوجي والسياسي الذي توحي به كلمة حزب. لقد اعترف الاتحاد الاشتراكي بوجود الصراع الطبقي ولكنه سعى الى تجنب المواجهة بين الطبقات. وهكذا يكون التحول الى الاشتراكية من خلال «الحوار» بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتشجيع الفهم المتبادل لوجهات نظر الآخرين والاعتراف بمصالحهم المختلفة. وعلى الرغم من أن احتمال قيام نظام تعدد الاحزاب لم يستبعد من حيث المبدأ. فان القيادة السياسية رأت أن ذلك لا يمكن أن يتم قبل توحيد الامة عن طريق تصفية النزاعات الطبقية سلميا حتى تكون الاحزاب الجديدة احزاب رأي لا احزاب مصالح.

وهكذا نرى أن هذه الايديولوجية الرسمية لم تكن تعترف بالرابطة التي لا تنفصم بين الاراء والمصالح، ومن هنا كان استبعادها لمفهوم «الطبقة» كمتغير هام في السياسة، ومن هنا ايضا كان غموض هذه الايديولوجية الذي قاد بدوره الى عدم الحسم في التطبيق في احيان كثيرة. لقد وصف جمال عبدالناصر نفسه في بعض المناسبات بأنه يساري، ومع ذلك فان اليمين «المتطرف» واليسار «المتطرف» كانا على السواء موضعا لنقد القيادة السياسية. وعلى العكس كان لفكرة الطريق الاوسط بين الرأسمالية والاشتراكية (او فكرة «الحياد الفلسفي» كما سميت مرة) جاذبيتها لدى كثير من السياسيين والمثقفين. وقد اعتبر البعض هذه الفكرة المقابل الداخلي لسياسة الحياد في المجال الخارجي. بل لقد اعترف عبدالناصر نفسه في احدى المناسبات بأن «الحلول

الوسطى » كانت تمثل بالنسبة إليه في كثير من الاحيان السبيل المأمون لتجنب المواجهات الضارة[٢٣].

اهمية البيروقراطية:

لقد كان افتقار حركة الضباط الاحرار بالصورة التي رأيناها، الى تنظيم سياسي جماهيري تحركه ايديولوجية سياسية واضحة، من اهم الاسباب التي ادت الى زيادة الاعتماد على البيروقراطية، ومن ثم الى تضخم دورها السياسي والاجتماعي.

إن افتقار الثورة الى تنظيم شعبي عريض خاص بها جعلها تكتشف بسرعة أن عليها أن تعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية القائمة في تحقيق كثير من اهدافها. ومن ناحية اخرى نجد ان افتقار النظام الى ايديولوجية واضحة واختبارات اجتماعية محددة قد جعل من الصعب بالنسبة اليه أن يحل بطريقة جذرية الكثير من مشكلات البيروقراطية الموروثة والجديدة.

والواقع أن حركة الضباط الاحرار كانت حريصة منذ البداية على طمأنة الموظفين على مصالحهم بأنها لن يلحقها من الثورة ضرر.

كذلك فإن قوانين « التطهير » لسنة (١٩٥٢) (التي ادت في بعض الاحيان الى طرد حوالي نصف القيادات الادارية العليا) لم تتناول بصورة واضحة سوى الاجهزة المتصلة بالامن والسياسة كالجيش والشرطة ووزارة الخارجية، واقتصرت الى حد بعيد على « التعيينات السياسية »[٢٤]. كذلك فإن هذا النظام لم يكن جديدا في مصر إذ كان من المألوف أن يؤدي تغير الحزب الحاكم الى تغييرات هامة في قيادات الموظفين. ولم تكن مثل هذه التغييرات من الجذرية والاتساع بحيث تؤدي الى تغيرات اساسية في التكوين البشري للجهاز الاداري الشيء الذي لم يكن يسمح بتحقيق برامج ثورية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

إن حركة يوليو كما سبق أن قلنا، لم يكن لها تنظيمها السياسي الذي يمكنها من تسلّم السلطة، ولكن الثورة عندما اتجهت الى ترجيح « اهل الثقة » في بعض الظروف على « اهل الخبرة »، كان مرجع هذه « الثقة » المعرفة الشخصية وليس الانتماء

(٢٣) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمجلس الامة، وارد في « الاهرام » (٢٥ نوفمبر ١٩٦٧).

(٢٤) عبد الكريم درويش البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة: الانجلو، ١٩٧٢)، صص ٢٠٧ - ٢١٢.

الايديولوجي والتنظيمي. ومن هنا نرى ان النظام عندما اعلن شعار الاشتراكية فقد كان تطبيقها يتم في معظم الاحيان عن غير طريق الاشتراكيين.

وقد نبه الميثاق الى خطورة مشكلة البيروقراطية وأهمية تغيير اتجاهها نحو مزيد من الديمقراطية والكفاءة ومحاربة الاهمال والفساد والقضاء على التعقيدات الروتينية وذلك في اطار دور اجتماعي متوسع للادارة. ومع ذلك فإن دور البيروقراطية ظل محل انتقاد القيادة وعدم ارتياحها، بل لقد زاد هذا وضوحا بعد التوسعات الهامة في القطاع العام في الفترة من (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤). وفي منتصف الستينات بدأت تظهر كذلك اشارات في خطب عبدالناصر الى ظهور ما يمكن تسميته «بالطبقة الجديدة» من المديرين وكبار المسؤولين التي اعتبرت نفسها فوق الجماهير ولم تسع بطريقة جادة الى محاربة التداخل والتعقيد والفساد في عمل الجهاز الاداري.

على انه بالرغم من هذا الاعتراف بخطورة مشكلة الادارة، بل وباحتياجها الى حلول جذرية وثورية، فقد كان المفهوم السائد لدى القيادة السياسية عن الادارة هو انها علم محايد ونشاط لا يتضمن ابعادا ايديولوجية او سياسية ذات قيمة، بل لقد ذهب عبد الناصر الى أنه ليست هناك ادارة رأسمالية وادارة اشتراكية بل ادارة ناجحة.

وقد كان من الاسباب التي دفعت الى مزيد من سيطرة هذا المفهوم «التكنولوجي» للامور هزيمة يونيو ـ حزيران (١٩٦٧) والتفسير الذي ساد فيما بعد، من أن سبب النكسة في جانب كبير منه كان تخلف مصر التكنولوجي لدى المقارنة باسرائيل. وأن على مصر لذلك أن تتبنى «العلم والتكنولوجيا» في جميع المجالات. وقد اتضح هذا الاتجاه جلياً في بيان (٣٠) مارس ـ آذار (١٩٦٨) الذي اتجه بالايديولوجية الرسمية نحو مزيد من «التقنية» واغفال الجوانب الفكرية والقيمية والطبقية في تكوين المنظمات وفي الحركة السياسية.

قضية الطبقة الجديدة:

ولعل الطريقة التي عولجت بها قضية «الطبقة الجديدة» تلقي بعض الضوء على الاسلوب التكنولوجي الذي عولجت به القضايا الاجتماعية والسياسية. لقد نوقشت هذه القضية بشيء من الاستفاضة في مؤتمر المبعوثين سنة (١٩٦٦) ولكن عبد الناصر وغيره من القادة السياسيين في ذلك الوقت لم يروا اية خطورة في تغيير الطبقة الجديدة من المديرين والتكنوقراط واحتمال أن يمثلوا فئة مستغلة تعيق امكانيات التنمية الاقتصادية

او التطور الديمقراطي. لقد كان الاتجاه النظر الى مثل هذه الحالات على أنها انحرافات فردية وليست جزءا من تطور عام يستبدل الطبقات القديمة بطبقات مستفيدة اخرى[٢٥].

وفي حين أن التنظيم السياسي من خلال جريدته الرسمية «الاشتراكي» قد تبنى منظورا اكثر سياسة لمشكلات البيروقراطية ومن بينها موضوع الطبقة الجديدة ودعا الى نوع من «الثورة الادارية» وليس مجرد الاصلاح الاداري، فانه كان اضعف سياسيا من أن يضطلع بالدور التوجيهي والتعبوي والرقابي الذي اراده لنفسه[٢٦].

وهكذا يمكن القول تلخيصا لما سبق، أن المذهب الرسمي للنظام خلال الفترة الناصرية كان يدور حول مجموعة مبادىء يمكن وصفها «بالقومية التنموية» حيث كان التمصير والتأميم اهم ابعادها. اما الاطار السياسي للنظام فتميز بطابع بيروقراطي ومركزي (هيدروليكي) واضح، كما تضمن الاستعانة احيانا ببعض الادوات الفنية التي تستخدمها النظم الاشتراكية.

وقد كانت استراتيجية التنمية التي اتبعها النظام اكثر ميلا على العموم الى الطابع الفني منها الى الطابع الايديولوجي واكثر ميلا الى الطابع التنظيمي منها الى الطابع السياسي الاجتماعي. وهكذا تم استبعاد بعض المفاهيم مثل «الايديولوجية» و«الطبقات» و«الاحزاب»، وكانت برامج التنمية (على اهميتها) مفروضة من اعلى كما كانت السياسات «الاشتراكية» تطبق في معظم الاحيان بدون اشتراكيين. وهكذا كان على القطاع العام العريض والخطة القومية الشاملة أن يعملا دون تدعيم من ايديولوجية سياسية متبلورة او حزب سياسي ناشط فعال.

ولا شك في أن فهم كثير من هذه الخصائص انما يصبح اكثر سهولة اذا حللنا طبيعة ثورة (١٩٥٢) نفسها وبخاصة من حيث افتقارنا الى التبلور الفكري والى الجذور الجماهيرية.ومن هنا نستطيع أن نفهم الاعتماد الواضح بل والمتزايد على الاجهزة الادارية والامنية في تحقيق اهداف الثورة بالرغم من عدم ارتياح القيادة السياسية الى اداء هذه الاجهزة، وعدم القدرة او عدم الرغبة في الوقت نفسه على تغيير تكوين هذه الاجهزة تغييرا جذريا.

---

(٢٥) مؤتمر المبعوثين (الاسكندرية، اغسطس ١٩٦٦).

(٢٦) انظر ايضا: حول موضوع الاصلاح الاداري نزيه نصيف الايوبي، الثورة الادارية وازمة الاصلاح في مصر (القاهرة: الاهرام، ١٩٧٧). ومن المناقشات الطريفة ايضا حول هذا الموضوع ما دار بين اكرام يوسف سعيد واحمد عبد الغفار على صفحات مجلة «الادارة» ٦٩، ١٩٧٠.

وهكذا استمر الحديث عن اوجه قصور البيروقراطية، ولكن ظلت البيروقراطية تفعل ما تشاء، بل إن البيروقراطية بدأت في توليد طبقة جديدة من المديرين والتكنوقراط لم تتنبه القيادة السياسية الى خطورتها كثيرا لعدة اسباب، من بينها تطور النظام نفسه نحو مزيد من التوجه الفني والتكنولوجي. والغريب أن هذه الطبقة الجديدة نفسها هي التي تنكرت بعد ذلك للسياسات الاشتراكية التي اعطت لها فرصة التميز الاجتماعي وهي التي ايدت سياسة الانفتاح الاقتصادي على امل أن تتحول بها نحو مزيد من التوجه الرأسمالي.

من الاشتراكية الى «الانفتاح»:

إن نظام الرئيس جمال عبد الناصر ونظام الرئيس انور السادات (الذي تولى الحكم بعده في خريف ١٩٧٠) مختلفان في وجوه كثيرة. ولكن ليس بصورة اساسية، ولعل ذلك التحول في التوجيهات والسياسات الذي حدث بشكل سهل نسبيا له دلالات هامة سواء بالنسبة الى ثورة (١٩٥٢) ام بالنسبة الى الرئيس السادات. إن سياسات جمال عبد الناصر ـ كما سبق ان اوضحنا ـ كانت تتميز بطابع «انتقائيّ» واضح كما انها كانت في احيان كثيرة بنت اللحظة ومحكومة باعتبارات الظروف الراهنة. من هنا فان فريق المعاونين الذي كان يساعد عبد الناصر كان دائم التغير وكثيرا ما كان غير متجانس التكوين، يضم اناسا ذوي اتجاهات تكنوقراطية او قومية او اشتراكية او ليبرالية او دينية او عربية، الخ. ويمكن القول من زاوية معينة أن الاختلاف بين نظام الرئيس محمد انور السادات ونظام الرئيس جمال عبدالناصر هو في بعض نواحيه مجرد خلاف في نقاط التشديد، ذلك ان النظام الجديد هو امتداد، ولكن بنسب مختلفة، لعناصر معينة من النظام السابق. ولا شك أن التأثير التراكمي سيكون من الاهمية بحيث يقود في النهاية الى تغييرات كيفية اساسية في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، ومع ذلك فليس في السياسات الحالية اي شيء لا نستطيع ان نتعقب اصوله بصورة او بأخرى في الفترة الناصرية. فاجراءات الليبرالية الاقتصادية قد بدأت قبل وفاة عبد الناصر، كما أن كثيراً من الوجوه التي عرفت في الفترة السابقة قد استمرت في العمل السياسي بعد وفاة جمال عبد الناصر.

ولكن هذه هي طبيعة التطور السياسي في مصر كما سبق أن اشرناوهذاهو الاساس الاقتصادي الاجتماعي للنظام السياسي يمر بمرحلة تحول اساسية، دون ثورة او انقلاب

وانما بالتدريج وبصورة سلمية بل وباسم ثورة (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢) نفسها. إن سياسات الاسترضاء السياسي تحل تدريجيا محل التغيير الاجتماعي الجذري كمبدأ موجه للنظام. والارجح أن النتيجة النهائية ستمثل تحولا من مجتمع ذي قطاع عام قائد الى شكل رأسمالي للمجتمع، وهو تحول يتم من «الداخل» اي عن طريق تغيير «نسب» النظام وليس عن طريق استبدال عناصره جميعاً.

وفي اثناء هذا التحول يستمر الجدل في المجتمع حول تقييم الميراث الناصري، ويصدر في منتصف السبعينات سيل من الكتابات السريعة المكتوبة في كثير من الاحيان من وجهة نظر ذاتية، لتقييم عبد الناصر وتجربته، كما يستمر «عبد الناصر» يمثل قضية سياسية في حد ذاتها في وسائل الاعلام. إن الكتابة حول هذا الرجل سواء بالمدح او بالقدح طريق مضمون للشعبية، ولعل هذا هو احد الاسباب في رواج كل من مجلة «روزاليوسف» وجريدة «اخبار اليوم» في منتصف السبعينات. على انه رغم اهمية العامل الشخصي والاعتبارات العاطفية التي تحيط بالقيادات المختلفة، فانه من غير الدقيق ارجاع التحولات التي تتم الان في المجتمع المصري الى تغير القيادة فحسب، ذلك أن حركة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية كانت تشير نحو هذا الاتجاه منذ نهاية الستينات. وليس معنى ذلك أنه ليس للاعتبار الشخصي اية اهمية، فلا شك أن «اسلوب» السادات يختلف عن اسلوب عبد الناصر في معالجة الامور، ولكن الأهم من الاسلوب هو تغير المناخ المحيط بتجربة التنمية في مصر. فمن الناحية الدولية تغير الموقف الدولي بسرعة، من الحرب الباردة المفتوحة الى وضع يشبه الوفاق، ومن الناحية الداخلية، هناك كما سبق ان رأينا نخبة قوية من المهنيين ورجال الاعمال (الطبقة الجديدة) بدأت تغير من مواقفها السياسية عندما لم يعد القطاع العام بالنسبة اليها يمثل المجال الوحيد الممكن للترقي الاجتماعي، وبخاصة بعد الازدهار المالي في الدول المصدرة للنفط والمحيطة بمصر. إن هذه التطورات وغيرها في تفاعلها مع الخصائص الذاتية لثورة يوليو نفسها، قد ادت الى تبلور توجه جديد للنظام، يدور حول سياسة «الانفتاح الاقتصادي» ومن هنا تعد الاحاطة بالاطار السياسي للانفتاح الاقتصادي ضرورية للالمام بطبيعة التحول الذي يتم في النظام السياسي المصري في السبعينات.

إن الانفتاح الاقتصادي سياسة، ولكنها سياسة شاملة، اي لا يمكن أن تتحقق الا اذا توسعت في عدد كبير من المجالات الاخرى كالحكم والادارة والعمالة والهجرة والعلاقات الخارجية، الخ.

وتتلامس هذه السياسة ـ إن لم تتطابق ـ مع فلسفة «المجتمع المفتوح» والتي هي في جوهرها احياء لمثاليات الفكر الليبرالي وتوسيع لنطاق مبدأ «دعه يعمل».. «دعه يمر».

التفسير السياسي للانفتاح الاقتصادي:

لا بد لمن يتعرض لهذا الموضوع أن يدرس المسببات (او الاسباب الموضوعية) فضلا عن «التصورات» و«التبريرات» التي سنشير اليها فيما بعد.

والسبب الموضوعي الرئيسي لهذا التحول الذي يشهده المجتمع المصري هو ما يمكن أن نصفه «بتعثر تجربة القطاع العام» كما يعكسها بصورة اساسية خسارة عدد كبير من شركاته، وظهور ازمة فعلية في التمويل مع النصف الثاني من الستينات.

ونسأل، في عجالة: لماذا تعثر القطاع العام؟ ونلخص الاجابة في النقاط التالية:

أ ـ كان القطاع العام، تنظيميا، امتداداً لمشروعات خاصة اغلبها لم يكن كافياً، وقد استمرت تسيطر عليه المفاهيم الرأسمالية في مجتمع كان يبغي التحول عن الرأسمالية مع عدم احكام التوجيه السياسي له والرقابة الفنية والسياسية عليه.

ب ـ وجد القطاع العام منفصلا عن اي حركة سياسية توجهه وتراقبه (مثال ذلك: حزب سياسي جماهيري او طليعي) ولم يرتبط بتصورات ايديولوجية واضحة عن دور المشروع الاقتصادي في المجتمع، كما قام على ادارته رأسماليون او خبراء ليس لديهم اهتمامات سياسية واسعة.

جـ ـ نشأ في غيبة عملية التخطيط القومي الشامل وَنَما منفصلا عنها.

د ـ تحمّل الكثير من نتائج الحروب والهزيمة العسكرية والتسليح.

هـ ـ تعرض لكثير من الضغوط نتيجة الالتزام بالعمالة الكاملة في الدولة.

و ـ استغل من جانب القطاع الخاص، سواء في مجال الارتباطات الامامية (مثال: المقاولات للقطاع الخاص) او الخلفية (من قبيل الشراء او التهريب للسلع من القطاع العام)، هذا بالاضافة الى تأثير عمليات الفساد الاداري، الخ.

ولعل هذه الارتباطات بين القطاع العام، والقطاع الخاص هي اهم الاسباب في تعثر القطاع العام، ويمكن هنا أن نقدم الافتراضين التاليين:

الاول: إن الرأسمالية المصرية الحقيقية قد ازدهرت بالفعل في الخمسينات والستينات، استكمالا لبدايات انتعاشها منذ الحرب العالمية الثانية بعد أن قامت الثورة بتخليصها من سيطرة الاقليات على الاقتصاد ومن منافسة الانتاج الخارجي.

وهكذا بدأت الرأسمالية المصرية منذ النصف الثاني من الستينات تسعى الى ممارسة سلطات اقتصادية واجتماعية اوسع، خصوصا بعد أن تدعم وضعها في مجال التجارة والمقاولات بصورة خاصة.

الثاني: إنه في الوقت نفسه كان عدد القيادات الادارية في مصر يتزايد نتيجة توسيع القطاع العام وتجنيد عدد كبير من الضباط والفنيين والاكاديميين لقيادته، وكان تدريب هؤلاء ينتمي برمته تقريبا الى مدارس ادارة الاعمال الرأسمالية والمدارس الاميركية بصفة خاصة.

ومن هنا كانت الدعوة المتصاعدة بين القيادات الادارية في القطاع العام الى ما سمي باستقلال المشروع وحرية المدير.

اما من الناحية السياسية فقد تزايد التعبير عن موقف النقد للقطاع العام من جانب الرأسماليين والقيادات الادارية، منتهزاً غالبا فرصة بعض الاحداث السياسية المؤاتية:

١) انتهز الرأسماليون والمديرون فرصة نكسة النظام سنة (١٩٦٧) للتشكيك في كل عناصره والضغط من اجل مزيد من التنازلات لصالحهم. وبالفعل حدثت بعض التنازلات، كما يتضح ـ فكريا ـ في بيان (٣٠) مارس ـ آذار (١٩٦٨) وعمليا في زيادة استيراد الاغذية وغيرها.

٢) انتهزت هذه العناصر فرصة حركة التصحيح في مايو ـ ايار (١٩٧١) لتدعو بمزيد من الالحاح الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص والعمل على حرية حركة رأس المال. وقد انعكس ذلك على عدة اشياء كان من بينها ظهور قرار رئيس الجمهورية بقانون (٦٥) لسنة (١٩٧١) (سبتمبر ـ ايلول) في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، كذلك انضمت مصر الى اتفاقيات ضمان الاستثمار الاجنبي واسهمت في انشاء المصرف العربي الاوروبي، الخ، وتزايد هذا الاتجاه حتى ظهر لأول مرة في ابريل ـ نيسان سنة (١٩٧٣) تعبير «الانفتاح الاقتصادي» في بيان الحكومة الجديدة امام

مجلس الشعب، على اساس تشجيع رأس المال العربي والاجنبي في مجال الاسكان وحده.

٣) انتهزت هذه الفئات مناسبة حرب اكتوبر ـ تشرين الاول (١٩٧٣) لتزيد من الحركة السياسية لصالحها، مبشرة بالرخاء الذي يعقب كثيراً من الانتصارات العسكرية، وراغبة في الاستفادة من فوائض الاموال النفطية المتزايدة بعد الحرب. وهكذا بدأت مطالبة الاستثمار العربي بالمشاركة في الانتاج المصري، بما في ذلك شركات القطاع العام، وخاصة في مجال التعمير وازالة آثار الحرب. ثم صدرت «ورقة اكتوبر» كتعبير سياسي عن بداية عصر الانفتاح الاقتصادي، وقد اقترن ذلك ايضا بعاملين هامين:

اولها: تزايد الاعتقاد، في مجال السياسة الخارجية بأن غالبية «اوراق اللعبة» انما تقع في ايدي الولايات المتحدة الاميركية، مما يفرض ضرورة تحقيق نوع من «التقارب» و«التنسيق» مع الولايات المتحدة الاميركية ومع المؤسسات الدولية التي تعكس افكارها ومصالحها بما يتضمن بالضرورة كثيرا من المجالات الاقتصادية والسياسية.

ثانيها: بداية تحول موقف قيادات القطاع العام من التأييد الضمني او المصلحي للقطاع العام (الذي كان يمثل لها المجال الوحيد للترقي المهني والاجتماعي) الى موقف النقد الشديد، بعد أن لاحت في الافق القريب بدائل التوظف في مجالات متوسعة للقطاع الخاص المصري والعربي والاجنبي.

التعريف القانوني والسياسي للانفتاح:

كانت كل هذه الحركة السياسية، تمهيدا لوصولنا الى «عصر الانفتاح الاقتصادي» نفسه والذي بدأ بالفعل من عام (١٩٧٤).

ومن الناحية القانونية يعبر عصر الانفتاح عن التشريعات التالية:

أ ـ القانون الرئيسي هو «قانون الاستثمار الاجنبي» (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) الذي صدرت لائحته التنفيذية في يناير ـ شباط (١٩٧٥)[٢٧]. وقد فتح هذا

(٢٧) See: General Authority for investment and Free Zones, Egypt: **An Investment Guide** (Cairo, 1975): also **Legal Guide to Investement in Egypt** Cairo, 1977).

القانون جميع المجالات امام الاستثمار الاجنبي، بما في ذلك المجالات التي كان قد منعها «الميثاق الوطني» لسنة (١٩٦٢).

وقد تم عمليا حتى نهاية (١٩٧٦) الموافقة (والموافقة غير التنفيذية) على ٣٢٩ مشروعا مجموع رؤوس اموالها (٧٠٣) مليون جنيه، منها (٤٦٧) مليوناً بالعملة الاجنبية، (٢٣٦) بالعملة المحلية، وذلك في مجال المناطق الحرة والصناعات الكيميائية والغزل والنسيج والصناعات المعدنية والمصارف والاسكان والسياحة والثروة الحيوانية وغيرها. ولكن لوحظ - على الأقل في البداية - تركز عدد كبير من الاستثمارات في مجال السياحة والاسكان وفي بعض الصناعات غير الاساسية (كصناعة البلاستيك)[٢٨].

وقد اعطيت هذه المشروعات مجموعة ضخمة من الضمانات والامتيازات تضمنت عدم جواز تأميمها او مصادرتها او حراستها. وعدم سريان التشريعات واللوائح الخاصة بالقطاع العام عليها، بما في ذلك ما يتعلق بشؤون العاملين وتمثيل العمال في مجالس الادارة، وتوزيع الارباح. كذلك ابيح للمشروعات الاستيراد والتحويل في حدود معينة، واعطيت لها اعفاءات وامتيازات مالية وضريبية وادارية متعددة.

ب - تدعم هذا القانون وما زال يتدعم بعدد كبير من القوانين والقرارات التي تضع هذه السياسة موضع التطبيق، بما في ذلك قانون الغاء المؤسسات العامة وقد اعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء غداة تشكيل وزارته الاولى، أن «سياسة الانفتاح الاقتصادية اصطدمت بمعيقين خطرين: التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية المكتبية» وقد كان هدف الحكومة الاساسي نسف هذه العقبات.

ويقال أنه قد تم اعداد اكثر من مائة مشروع قانون لإزالة العقبات امام الانفتاح الاقتصادي (حسب تصريح وزير التجارة) منها قوانين وقرارات «لاطلاق حرية وحدات القطاع العام» خاصة الشركات والغاء تخصص المصارف، واباحة بيع بعض

(٢٨) حتى نهاية ١٩٧٧ تمت الموافقة على ٧٤٤ مشروعا تتضمن استثمارات مقدارها ٣،٠٠٣،٥٤١،٠٠٠ جنيه، منها ١٨٤ مشروعا فقط قيمة استثماراتها مبلغ ٣٧٩،٣٤٠،٠٠٠ جنيه دخلت مرحلة التشغيل حتى نهاية ذلك العام. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، المشروعات الداخلية والمناطق الحرة (القاهرة ١٩٧٨)، بالانجليزية.

اسهم شركات القطاع العام للافراد الاجانب، وقرارات اخرى في الريف والمجال الزراعي من قبيل قانون تعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للاراضي الزراعية، فضلا عن مجموعة كبيرة من القوانين والتعديلات المالية والضرائبية والجمركية والنقدية والادارية وتلك الخاصة بالاستيراد والتصدير، الخ.

وقد اقترنت هذه التعديلات التشريعية من الناحية العملية بزيادة حركة الاستيراد وبخاصة في مجال السلع الترفيهية(*) مستفيدة بصفة خاصة من القوانين الخاصة بالاستيراد بدون تحويل عملة، كما تم اغراق السوق بكثير من السلع الكمالية او السلع المنافسة للانتاج الوطني (**). وقد تدعم هذا الوجه «الخارجي» لسياسة الانفتاح بتشريعات تستهدف اطلاق حرية رأس المال الداخلي في الاستثمار ايضا وتمثل هذا بصفة خاصة في القانون رقم (٨٦) لسنة (١٩٧٤) الذي يمنح المستثمرين المصريين الذين يستثمرون اموالهم بالعملة المحلية مزايا الاستثمار الاجنبي نفسها. على انه من الملاحظ من الناحية العملية انه لم توجد اية مشروعات محلية مستفيدة من ذلك القانون حتى اوائل عام (١٩٧٧)، هذا من الناحية القانونية، اما من الناحية السياسية فان الشرح المقدم للانفتاح الاقتصادي يعوزه الكثير من الوضوح والتناسق. فحتى اذا تغاضينا عن الاعتبارات النظرية بخصوص ما اذا كان الانفتاح الاقتصادي «اسلوبا» ام «سياسة» ام «فلسفة» فان اهداف هذا الانفتاح ما زال يكتنفها بعض الغموض[٢٩]. فورقة اكتوبر تصنف هدف هذا الانفتاح بصفة عامة بأنه «توفير الضمانات للاموال التي تستثمر في التنمية»، والرئيس انور السادات يقول في تحديد مقصد الانفتاح ان «الهدف منه هو حقن شرايين الاقتصاد القومي بمزيد من الانتاج»، ويقول السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ان «الانفتاح الاقتصادي هو سياسة اقتصادية تستهدف في النهاية تنمية المجتمع عن طريق اطلاق طاقاته الانتاجية» ويؤكد أن هذه السياسة لا تمثل خروجا على الفلسفة العامة للنظام او عن مبادىء عدالة التوزيع، ولا تمثل إضعافا لدور القطاع العام أو أهمية التخطيط القومي الشامل، كما انها لا تعني الفوضى او التضارب واطلاق التناقضات.

(*) هل يوافق خبراء الاقتصاد على تنشيط الاستيراد الجائع سلعاً ترفيهية بدلاً من أدوات تصنيعية يمكنها أن تضع مصر في عصر التكنولوجيا؟

(**) أليس في ذلك خطر على مصر من الفقر؟ فقر الذات الى قشرة الرخاء الخادعة؟

(٢٩) اكثر المعالجات شمولا لهذه القضية ولغيرها مما يتصل بسياسة الانفتاح الاقتصادي هو كتاب فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي (القاهرة: دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦).

على أن السيد رئيس الوزراء يقول كذلك إنّ « الاصل هو اباحةالاستثمار ،وكل شرط هو قيد، وكل قيد هوانغلاق »،كما انه يلقي الضوء على غاية الانفتاح بقوله إنّه «لا يمكن أن نصل الى الاقتصاد الحر إلا بعد فترة زمنية يصلح فيها مسارنا الاقتصادي ». هناك إذن بعض الغموض في الشرح السياسي المقدم للانفتاح الاقتصادي، وفي صياغة اهداف هذه السياسة وغاياتها، وفي تحديد اساليب التوفيق والتنسيق بين اعتبارات حرية رأس المال من ناحية، واعتبارات العدالة الاجتماعية بل واعتبارات التنمية القومية من ناحية اخرى.

التبريرات السياسية للانفتاح الاقتصادي

واذا كان « الشرح » السياسي المقدم للانفتاح الاقتصادي يفتقر الى بعض التحديد والتوضيح فان «التبرير» السياسي للانفتاح قد بلغ قدرا لا بأس به من التبلور والوضوح، ومن اهم المبررات والتصورات التي تقوم في مجال تحبيذ سياسة الانفتاح ما يلي:

أ ـ وجود ازمة اقتصادية من مظاهرها العجز المتزايد في الميزانية وفي ميزان المدفوعات،مع القول بعدم امكانية مواجهتها عن طريق سياسة «اقتصاديات الحرب » او العون الذاتي او الاعتماد على النفس.

ب ـ تعثر القطاع العام مع الاعتقاد بأنه خاسر او فاشل بطبيعته وليس لمجرد خطأ في التطبيق او لظروف غير عادية قد يكون مر بها.

جـ ـ وجود فوائض مالية ضخمة في المنطقة تزيد عن القدرة الاستيعابية للبلاد العربية المنتجة للنفط، مع الاعتقاد بامكانية الاستفادة من هذه الاموال قبل غيرها، بل ودون غيرها على اساس من مبادىء او مشاعر الاخوة العربية والقومية العربية والتضامن الاسلامي، الخ.

د ـ القول بأن التركيز على الدول الاشتراكية في التعامل الاقتصادي والتكنولوجي يضر بمصر، نظرا لعيوب التبادل عن طريق نظام الاتفاقيات (وصول سلع غير مرغوبة... الخ) ونظرا لما يسمى بالتخلف التكنولوجي لهذه الدول بالمقارنة مع الغرب الرأسمالي (وهنا يثار السؤال عما اذا كنا حقيقة في حاجة الى ارقى انواع التكنولوجيا واكثرها تعقيدا او تقدما؟).

هـ - القول بأن المنافسة سوف تسمح بالحصول دائما على الارخص والأفضل ايا كان مصدره، (وهنا يأتي السؤال: ولكن لماذا يصدر قرار من وزير التجارة بمنع استيراد الاغذية من دول الاتفاقيات عن طريق القطاع الخاص؟).

و - القول بأن حركة التصحيح والتطور نحو الديمقراطية لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مقابلها الاقتصادي، الذي يقوم على التقليل من تدخل الدولة في مجال علاقات الانتاج، ويسمح بسيادة «العقد» كأساس للنشاط الاقتصادي ويطلق قوانين السوق والعرض والطلب في مجالات التوزيع والتشغيل... الخ. (على ان الواقع العملي يشير الى وجود دول توفرت فيها الحرية الاقتصادية دون الحريات السياسية وبالعكس).

ز - القول بأن سياسة الانفتاح الاقتصادي لا يخشى منها على الاستقلال الوطني او على اعتبارات العدالة الاجتماعية، ويتم في هذا الصدد الاقلال من شأن الطبيعة الاستغلالية والاستعمارية للاستثمارات الاجنبية، واستبعاد احتمالات اضعاف الصناعة الوطنية الناشئة، مع التهوين من اثر هذه السياسة على زيادة الفروق الطبقية داخل المجتمع.

ويتم التشديد فيما يتعلق بالنقطة الاخيرة على امكانية تحقيق العدالة فضلا عن ضمان دخل متزايد للدولة عن طريق السياسة الضريبية، (ولكن يلاحظ ان النظام الضريبي المصري غير كفؤ في تعبئة الفائض الاقتصادي بصفة عامة، فضلا عن انه قاس على الاجور والمرتبات، حليم او ضعيف مع اصحاب الارباح التجارية والصناعية ومع الرأسمالية الزراعية، نشيط فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة التي يزيد وقعها على الطبقات المحدودة الدخل، خامل فيما يتعلق بالضرائب المباشرة باستثناء دخل العمل).

العقبات السياسية للانفتاح الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوائق والمحاذير التي تعترض سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحد من فعاليتها[٣٠]، ويمكن تلخيص اهم هذه العقبات فيما يلي:

---

(٣٠) انظر حول بعض القضايا والمشكلات الفنية التي ترتبط بالانفتاح الاقتصادي، الاهرام الاقتصادي ١٥ اكتوبر ١٩٧٧ واول ابريل ١٩٧٨، ١٥ ابريل١٩٧٨، وانظر بخصوص تحليل الابعاد والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسة، اعمال المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين (مارس ١٩٧٨) وبخاصة الاوراق - المقدمة من خلال امين وجودة عبد الخالق.

أ ـ هناك مجموعة من العوائق تكمن في عدم الرغبة السياسية من جانب بعض الاوساط الخارجية في تدفق المعونات والاستثمارات على مصر بالقدر الكافي، فهناك مخاوف لدى بعض الاوساط الاجنبية والعربية يعزونها الى عدم كفاءة الادارة في مصر والى اعتبارات «القلق السياسي» والى الاحساس بأن مصر «بالوعة» لا قاع لها بالنسبة إلى رأس المال. كذلك يتساءل البعض: الى اي حد يهتم الآخرون بالفعل برخاء مصر وقوتها، بل الى اي حد يستطيعون أن يسمحوا بهذا الرخاء وهذه القوة وان يتسامحوا معها؟

ب ـ مجموعة من العقبات الادارية والتنظيمية، وتلك الخاصة بالمرافق والخدمات والنقل والاتصال... الخ. فالمستثمرون لا يعرفون على وجه الدقة تفاصيل قوانين الانفتاح واجراءاته ولا يعرفون بمن يتصلون وكيف يتصرفون فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والموافقات... الخ. يضاف الى هذا أن البيروقراطية المصرية كبيرة الحجم معقدة البنيان. والموظف المصري يميل الى البطء والشكلية والجمود. فاذا اضفنا الى ذلك مشكلات الاسكان والهاتف والبريد وما شابهها ثم الفساد الاداري وما يفرضه من تعقيدات ومن نفقات (رشاوى، عمولات، اتاوات... الخ). لتخيلنا جانبا من الصورة التي يرى المستثمر نفسه ضائعا فيها.

جـ ـ وجود معارضة من جانب البعض لسياسة الانفتاح سواء من حيث المبدأ او لما اسفر عنه التطبيق في هذا الخصوص ومن اهم النقاط التي تثيرها هذه المعارضة ما يلي: «سياسة الانفتاح تضر بالاقتصاد المتخلف والصناعة الناشئة، لأن ظروف (المنافسة) الدولية لن تسمح بالحماية والدعم اللازمين للتنمية الوطنية في دولة بدأت نهضتها الاقتصادية متأخرة».

د ـ الاستثمارات الاجنبية كثيرا ما تأتي لدواعي السيطرة السياسية او الاستغلال الاقتصادي وغالبا ما تؤدي الى التدخل في الشؤون الداخلية بصورة مباشرة او غير مباشرة (مثال: توصيات صندوق النقد الدولي).

هـ ـ رأس المال الاجنبي لم يتدفق ـ من الناحية العملية ـ بالحجم او بالشكل المطلوب لأسباب بعضها اقتصادي وفني وبعضها سياسي ومن غير المتوقع زيادة معدل هذا التدفق كلما ابتعدنا عن اكتوبر ـ تشرين الاول (١٩٧٣) الذي حرك الدفعة الاساسية لهذا التدفق.

و - الانفتاح قد يتعارض مع متطلبات التخطيط القومي الشامل بما من شأنه ان يؤثر لا على معدلات التنمية فقط، وانما كذلك في مجموعة من الظواهر الاقتصادية الاخرى كمستوى الاسعار (مثلا: لانه على خلاف التعامل المنظم لاقتصاديات اخرى مخططة يؤدي الى اطلاق التعامل والى زيادة معدل «استيراد» التضخم من الاسواق الرأسمالية).

ز - الانفتاح يؤدي الى مضاعفة الفروق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق السماح بثراء بعض الفئات السريع في الوقت الذي لا ترتفع فيه كثيرا المداخيل الحقيقية للفئات الاخرى. ويزيد من حدة المشكلة ازدهار الفئات الطفيلية والمنحرفة التي تحول الانفتاح الى عمليات سمسرة وتهريب وسوق سوداء، والتي يؤدي نشاطها الى نشر انماط استهلاكية وسلوكية، تمثل استفزازاً للجماهير المعانية مما قد ينشر قيم التسيب والانحلال والاستهانة بالعمل المخلص ومما قد يزيد من احتمالات انتشار العنف الاجتماعي والسياسي.

واذا كان لنا في نهاية هذا القسم أن نلقي بنظرة فاننا نلاحظ أن معظم تجارب النمو الاقتصادي المعروفة وبخاصة في مجال التصنيع، قد تمت دون اعتماد ملحوظ على تدفق رأس المال الاجنبي، ويمكن أن تذكر في هذا الصدد بريطانيا والصين في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، واليابان في القرن التاسع عشر والاتحاد السوفياتي والصين في القرن العشرين. وقد تمت التنمية في هذه التجارب في ظل سياسة الانفتاح وتسمى احيانا «بالقومية الاقتصادية»، وربما كان من الاصوب تسميتها بسياسة الاعتماد على النفس.

على انه من الملاحظ ان عددا من الدول المخططة مركزياً قد تبنت بعض عناصر من سياسة الانفتاح في السنوات الاخيرة، سواء في ذلك دولة صغيرة كرومانيا او كبيرة كالاتحاد السوفياتي، وقد برزت في هذا المجال بصفة خاصة تجربة يوغوسلافيا التي توسعت في مجال الانفتاح الاقتصادي، ولكن يجب ألا يفوتنا أن هذه الدول جميعا قد وصلت الى مستوى من التصنيع والتخطيط يسمح لها بتحمل نتائج الانفتاح بصورة تزيد عن مصر، حيث أنّ مستوى التصنيع ما زال اوليا واداة التخطيط ما تزال هشّة غير محكمة.

ثم هناك بعد ذلك بعض دول كاستراليا ونيوزيلندا، يمكن القول «بنجاح»

تجربة الانفتاح الاقتصادي فيها على الأقل من الناحية الاقتصادية، ولكن هذه جميعا من دول «الكومنولث الابيض»، وسكانها في الاصل مهاجرون بريطانيون وتقدمها من قبيل علاقة «منه واليه»، وقد ينجح الانفتاح جزئيا فيعطي بريقا ولمعانا في دويلة صغيرة تتخصص في اعمال السمسرة والوكالة والترانزيت مثل لبنان او هونغ كونغ، ولكن هذه الدول صغيرة (على عكس مصر) وذات مهارات تجارية وبحرية تقليدية، كما أن نمو طبقة من رجال الاعمال الاثرياء فيها قد اقترن بتزايد الحرمان النسبي للجماهير وبزيادة العنف الاجتماعي والسياسي. ثم هناك اخيرا بعض الدول التي تحظى لأسباب سياسية واستراتيجية بعمليات حقن رأسمالي ضخمة قد تساعد اذا توافرت الظروف المؤاتية على الاسراع بالنموالاقتصادي، وكوريا الجنوبية (بمعدل نمو ٢ ،٩٪ في السنة) هي ابرز الامثلة في هذا الصدد، ولكن ذلك يتم عادة على حساب الاستقلال السياسي والعسكري للدولة التابعة. ومن هنا يظهر أن «المعادلة الصعبة» في مجال سياسة الانفتاح الاقتصادي، انما تتمثل في كيفية التوفيق بين اعتبارات تنشيط الاستثمار الاقتصادي من ناحية، واعتبارات الحفاظ على الاستقلال الوطني من ناحية اخرى.

وهكذا نكون قد عرضنا للتطورات المختلفة التي مرت بها ثورة (١٩٥٢)، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمبادىء الرئيسية وبالاطار السياسي وباستراتيجية التنمية. وننتقل في القسم التالي لنرى كيف تطورت الاجهزة الادارية من حيث تنظيماتها وقياداتها في ظل هذه الاوضاع السياسية.

الأجهزة الإدارية وقياداتها

لا نبالغ كثيرا اذا قلنا ان من اهم النتائج الاساسية التي اسفر عنها تطور ثورة يوليو خلق بيروقراطية عامة ضخمة لكي تضطلع بجهود حفظ القانون والنظام، وكذا بكثير من الجهود الاقتصادية والاجتماعية، ثم حشد هذه البيروقراطية العامة بجيش كبير من الاداريين والتكنوقراط (المدنيين والعسكريين)، ما لبث ان تحول - في ظل الظروف السياسية والاجتماعية السائدة - الى صفوة متميزة نسبياً، تمتعت بمكانة مرموقة وتأثير واضح في المجتمع وبخاصة في الستينات.

وسوف نعالج كلاً من هاتين النتيجتين بشيء من التفصيل، ونعني بذلك نمو البيروقراطية العامة، وظهور صفوة بيروقراطية - تكنوقراطية.

تضخم البيروقراطية العامة

لا يستطيع اي مراقب للشؤون المصرية أن يغفل عن ملاحظة ظاهرة التضخم البيروقراطي في مصر وبخاصة في الخمسينات والستينات. لقد نما في مصر في هذه الفترة جهاز اداري كبير ومعقّد بل ومرتبك، يضم هياكل تنظيمية من انواع مختلفة. فهناك الوزارات بمصالحها وادارتها واقسامها، وهناك الهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات العامة، ثم هناك الأجهزة المركزية واللجان العليا والمجالس العليا، هذا فضلا - بالطبع - عن هيئات الحكم المحلي واجهزة التخطيط المركزية والقطاعية، الخ[٣١].

وقد تميزت هذه البيروقراطية الضخمة بثقل قمتها، واختناقها عند الوسط وبوضع يشبه الشلل الكامل على مستوى القاعدة، وذلك فضلا عن سيطرة الروح المصلحية الضيقة عليها.

ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات اصبح الوضع يتميز كذلك بتداخل واضح في المسؤوليات وفي مدى النشاط بالرغم من وجود عدد لا حصر له من اجهزة التنسيق والرقابة. والواقع ان مثل هذه الاجهزة واللجان والمجالس لم تكن تؤدي في احيان كثيرة الا الى مزيد من التأجيل والتعطيل والتخلص من المسؤولية، خصوصا مع ثقل الجهاز الاداري وانتشار المنافسات المصلحية وضعف الروح التعاونية، وإنْ تعددتْ اجهزة الرقابة وتداخلت اختصاصاتها. لنقدم احد الامثلة فقط في هذا الصدد[٣٢]. فلدينا من اجهزة الرقابة ما هو سياسي كمجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي العربي، ثم هناك عدد من اجهزة الرقابة الادارية، من

---

(٣١) بخصوص التطور التنظيمي للجهاز الحكومي راجع المقالات الواردة بمجلة «الادارة» في اعدادها المختلفة، واما بخصوص تطور القطاع العام فافضل الدراسات هي: اسماعيل صبري عبد الله، **تنظيم القطاع العام** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩).

(٣٢) W.R.Sharp, «Bureaucracy and Politics – Egyptian Model», in W.J.Siffin (ed.), **Towards the Comparative Study of Public Administration** (Bloomington: Indiana U.P., 1959).

اهمها الجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز المركزي للتنمية الادارية (للتنظيم والادارة)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وهناك عدد من الاجهزة القانونية وشبه القانونية، ومن اهمها مجلس الدولة والرقابة الادارية والنيابة الادارية، ثم هناك بعض الوزارات التي تقوم بدور ذي طبيعة رقابية كوزارة المالية ووزارة التخطيط، وهناك بعض المناصب التي يتزايد او يتناقص دورها الرقابيّ من مرحلة الى مرحلة من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمتابعة ومن قبيل المدعي العام الاشتراكي، ثم هناك الاجهزة الرقابية ذات الطابع الامني من قبيل المخابرات العامة والمباحث العامة. والقائمة طويلة لا تكاد تنتهي،ولا شك أن اجهزة الادارة والانتاج التي تجد انها مطالبة بتقديم المعلومات والتقارير الى كل هذه الاجهزة او حتى بعضها سينتهي بها الامر الى اضاعة الكثير من الوقت والجهد والمال في هذا النشاط غير المثمر دائما، فضلا - بالطبع - عما يؤدي اليه هذا الفحص المتكرر الى نشر جو من الشك والريبة وعدم الامان.

ولكن اذا كان الجهاز الاداري في ظل ثورة يوليو قد تعقد وتشابك الى هذه الدرجة فالى اي حد نما هذا الجهاز وتضخم من حيث الحجم؟

التطور في الخمسينات والستينات:

لقد تضخمت البيروقراطية المصرية بصورة كبيرة خلال الخمسينات والستينات وذلك بالنسبة الى أيّة معايير كانت مستخدمة لقياس هذا التضخم[٣٣]، ولننظر الى بعض هذه المعايير:

أ - من حيث عدد الوحدات: كانت البيروقراطية المصرية تضم بضع عشرات من الوحدات عند قيام الثورة، فاصبحت مع بداية السبعينات تضم حوالي (١٦٠٠) وحدة منها (٢٩) وزارة، (٥٠) هيئة عامة، (٤٦) مؤسسة عامة، (٣٨١) شركة عامة، ستة اجهزة مستقلة، (١٢٠) مجلس حضري، (١٠٠٠) مجلس قروي.

ب - من حيث عدد العاملين: زاد العاملون بالبيروقراطية العامة (الخدمة المدنية

(٣٣) For further detalils, as well as possible sources of data, see our forthcoming: **Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt** (London: Ithaca, 1978).

والهيئات والمؤسسات مع استبعاد الشركات) من (٣٥٠) الف موظف عند قيام الثورة الى (١،٢٠٠،٠٠٠) مع انتهاء الستينات. كذلك اصبحت البيروقراطية العامة مجال التوظف لأكثر من (٦٠٪) من جميع الخريجين، ومثلت مجال العمل بالنسبة الى حوالي (٢٣٪) من العمالة في القطاعات السلعية، وحوالي (٤٢٪) من العمالة في قطاعات الخدمات، وتعتبر هذه الارقام قياسية من أي منظور مقارن، حتى لم يعد يختلف أحد على وجود اكتظاظ وظيفي حاد بالبيروقراطية المصرية يصل بالانتاجية في بعض المجالات والحالات الى مستوى الصفر وربما السلب.

وليس معنى هذا أن جميع الاحتياجات الى العاملين ملباة، ذلك أن هناك عجزاً قطاعياً في اكثر من مجال كما أن هناك فوائض قطاعية في معظم المجالات. ومعنى ذلك أن مشكلة سوء التخصيص والتوزيع تزيد في بعض الاحيان من حدة مشكلة تضخم العمالة الحكومية.

جـ - الاجور والمرتبات: زادت الاجور والمرتبات المدفوعة للموظفين العموميين من (٩٦،١٥٩) ألف جنيه سنة (١٩٥٢/١٩٥١) الى (٤٠٤،٢٣٥) ألفاً سنة (١٩٧٠/١٩٦٩) وقد كانت نسبة الزيادة في الاجور والمرتبات الحكومية في الستينات (١٠٢٪) اعلى من نسبة الزيادة في الاجور على مستوى المجتمع بأكمله (٦٧٪) مما يوضح الوضع المتميز نسبيا للبيروقراطية العامة بقطاعها الاداري وقطاعها الانتاجي.

د - النفقات العامة: زاد الانفاق العام على الايجارات والنقل والصيانة والنشر والعلاقات العامة، الخ، من (١٤٩،٤٢٢) الف جنيه سنة (٥٢/١٩٥١) الى (١،٦٥٨،٣٧٨) ألفاً سنة (٧٠/١٩٦٩) اي بمعدل ضعف الزيادة التي تحققت في الدخل القومي في هذه الفترة تقريبا.

ومما يذكر أن التضخم الاساسي في البيروقراطية قد تم في سنوات «التحول الاشتراكي» (٦٣/١٩٦٢ الى٦٧/١٩٦٦)[٣٤]، ففي هذه الفترة زادت الوظائف داخل البيروقراطية العامة بنسبة(١٣٤٪)،وزادت الاجور والمرتبات بنسبة (١٦٨٪)، وزادت المصروفات الجارية (باستثناء الاجور والمرتبات) بنسبة(١١٠٪)،فاذا نظرنا الى

(٣٤) انظر: محمد صبحي الاتربي «التضخم البيروقراطي خلال عشر سنوات»، «الطليعة» (اكتوبر ١٩٧٢) ص ٧٤ وما بعدها.

التطورات التي حدثت في فترة الستينات بأكملها لوجدنا ما يلي:

زاد الدخل القومي بحوالي (٦٨٪) استنادا الى زيادة في العمالة الانتاجية لا تزيد عن (٢٠٪)، ومع ذلك فقد زادت الوظائف في البيروقراطية العامة بحوالي (٧٠٪)، وزادت المرتبات بحوالي (١٢٣٪)، وهكذا يتضح أن التضخم البيروقراطي قد جاوز معدل النمو في السكان، وفي العمالة، وفي الانتاج في نفس الفترة موضع المقارنة.

التطور في السبعينات:

استمرت البيروقراطية في النمو، بقوة الدفع الذاتي، على الرغم من تقلص دور الحكومة ونطاق القطاع العام في السبعينات. وتوضح ميزانية سنة (١٩٧٥) مثلا ان المصروفات والاستخدامات الجارية قد ارتفعت الى حوالي (٤٧٤٧،٦) مليون جنيه، منها (٦٥٢،٨) مليون جنيه للاجور والمرتبات. وقد مثلت النفقات العامة (٦٦،٢) بالمائة من استخدامات الميزانية على حين مثلت الاجور والمرتبات حوالي (١٠،٥) بالمائة منها[٣٥].

وقد انطوى مشروع الميزانية لسنة (١٩٧٨) على تخصيص مبلغ (٥٤٧٠) مليون جنيه للمصروفات والاستخدامات العامة، من بينها (١٠٩٧) مليوناً للاجور والمرتبات[٣٦]، وقد تم توزيع استخدامات المصروفات العامة (باستبعاد الاجور والمرتبات) على النحو التالي:

---

(٣٥) وزارة المالية، الملحق الاحصائي لميزانية ١٩٧٥.

(٣٦) وزارة المالية، مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٨ وانظر ايضا: الجمهورية (٧ مارس ١٩٧٨)، الاهرام (١١ مارس ١٩٧٨)، (اول ابريل ١٩٧٨).

المصروفات العامة (١٩٧٨) بملايين الجنيهات

البند	القيمة
الحكومة المركزية	٥٨٢،٠
الحكم المحلي	١٠٨،٣
اجمالي الادارة العامة	٦٩٠،٣
الهيئات العامة (الخدمات)	١٣٥٥،١
اجمالي ميزانية الخدمات	٢٠٤٥،٤
الهيئات العامة الاقتصادية	٢٣٢٨،٤
الاجمالي العام	٤٣٧٣،٨

كذلك ما زال التضخم في التوظيف العام مستمرا. ويبلغ عدد العاملين بالبيروقراطية الآن (الخدمة المدنية والقطاع العام باستثناء عمال المصانع) اكثر من مليون و(٩٠٠) الف. فاذا اضفنا الشركات لوجدنا ان «الجهاز العام» في مصر يوظف في اوائل عام (١٩٧٨) حوالي (٣،٢٠٠،٠٠٠) موظف وعامل. كذلك ما زالت البيروقراطية العامة مستمرة في تشغيل النسبة الكبرى من خريجي الجامعات والمعاهد كل عام (ولنتذكر انها تضم الان قرابة نصف مليون طالب) وهو الامر الذي يتضمن تعيين حوالي مئة الف موظف جديد بتكاليف اضافية تزيد عن (٣٣) مليون جنيه كل سنة. ومع ذلك فقد كان هناك بعض النقاش في اوائل عام (١٩٧٨) حول اعادة النظر في سياسة التعيين الشامل للخريجين الذي يتم الآن في احيان كثيرة بصرف النظر عن احتياج العمل اليهم.

وربما كان الشيء الوحيد الذي تقلص بعض الشيء في السبعينات هو عدد بعض انواع الوحدات الادارية، فقد تقرر في سنة (١٩٧٥) الغاء المؤسسات العامة، مع بعض استثناءات محدودة، وفي سنة (١٩٧٨) كانت الحكومة تنظر في امر الغاء (٩٥) هيئة عامة او تحويلها الى شركات. اما فيما عدا ذلك وبرغم من تغير دور الحكومة فما زالت البيروقراطية العامة في مصر بالغة الضخامة والاتساع.

نمو النخبة التكنوقراطية:

في ربع القرن الذي مر على مصر منذ ثورة (١٩٥٢)، شهدت البلاد تحولات طبقية لها اهميتها، ارتبط جانب كبير منها بالتطورات الادارية والسياسية: ففي ظل الثورة فقدت الطبقة القديمة التي تملك الارض وكذا فئات المهنيين ورجال الاعمال والقانون والثقافة المتحالفين معها، معظم مظاهر تفوقهم الاجتماعي ونفوذهم السياسي بشكل او بآخر، وذلك لمصلحة نخبة «رسمية» انحدرت اساسا عن الطبقة الوسطى بقطاعاتها المتوسطة والعليا، وضمت بصفة رئيسية مجموعات من المديرين والضباط والتكنوقراط. لقد اصبحت هذه الفئات الضالعة بقيادة القطاع العام الجديد والمتسع الذي سيطر على الجانب الاكبر من الحياة الاقتصادية في البلاد، ومع ذلك فلم يكن القطاع الخاص مجرد متفرج على التطورات خلال هذه الفترة بل كان ناشطا في اكثر من مجال وبخاصة في البناء والتجارة والسياحة والخدمات، فضلا عن الزراعة بالطبع. ومع حلول السبعينات بدأت النخبة البيروقراطية وطبقة رجال الاعمال تضمان الصفوف من جديد، وبدأ التوجه العام يتحول من جديد نحو صورة من صور المجتمع الرأسمالي، ولكن كيف حدثت كل هذه التطورات؟

إن تطور النظام الطبقي بصفة عامة يخرج عن نطاق اهتمامنا في هذا المقام، ولكن لا شك في أن الاحاطة بتطور النظام السياسي والاداري انما يقتضي القاء بعض الضوء على القيادات الادارية والتكنوقراطية التي قامت بدور اساسي في الخمسينات والستينات واوائل السبعينات(٣٧). ولا شك في أن اكثر الفترات ايضاحا لدور هذه الصفوة هي فترة نهاية الستينات.

كانت البيروقراطية العامة في مصر في نهاية الستينات توظف ما يقرب من ثلثي الخريجين في البلاد، وكان معظم المتبقين من ربات البيوت او المهاجرين او المتوفين بالاضافة الى العاملين بالقطاع الخاص. ولكن الاهم من ذلك أن الغالبية العظمى من التكنوقراطيين في البلاد كانت موظفة في البيروقراطية العامة. ففي عام (١٩٦٨) مثلا كان جميع المهندسين تقريبا من اصحاب التوظف الحكومي والعام وكان توزيعهم كالتالي: (٣٤٪) بالشركات العامة، (٢٢٪) بالوزارات، (١٩٪) بالهيئات العامة، (١٠٪) بالمؤسسات العامة، (٨٪) بالجامعات والمعاهد (٧٠٪) بالمحافظات. كذلك كان (٨،٩٩٪)

(٣٧) See for further analysis and details our **Bureaucracy and Politics**

من جميع العلميين وحوالي (٩٥٪) من جميع الزراعيين و(٨٧،٦٪) من جميع الاطباء، يعملون في القطاع العام. وبالمقارنة بذلك لم يكن يعمل في الوظائف الحكومية والعامة سوى ثلثي خريجي الحقوق (وكانت لهم اهميتهم التقليدية في الادارة قبل الثورة) ولم تكن نسبتهم تزيد عن (١٤،٥٪) من مجموع الموظفين[٣٨].

على أن المستوى الوظيفي الاكثر اهمية لدراستنا هنا هو مستوى «القيادة الادارية». وتوضح الارقام حتى وقت قريب سيطرة الاقتصاديين (بما فيهم التجاريون) والمهندسين (بما فيهم التطبيقيون) على هذا المستوى[٣٩].

ويوضح الجدول التالي على سبيل المثال توزيع القيادات الادارية سنة (١٩٦٧) ابتداء من قمة البيروقراطية العامة وحتى الدرجة الثالثة بحسب المجموعات التخصيصية المتجانسة.

النخبة الادارية بحسب المؤهلات الدراسية (١٩٦٧)

مجموعة المؤهلات	العدد والنسبة	الجهاز الحكومي	القطاع العام	المجموع
التجارة والاقتصاد	عدد	١٥٨٦	٢٦٩٥	٤٣٨١
	٪	١٧	٣١	٢٤
الهندسة والتكنولوجيا	عدد	١٥٨٣	٢٤٠٨	٣٩٩١
	٪	١٧	٢٨	٢٢
التعليم	عدد	١٧٠٧	١٢	١٧١٩
	٪	١٩	-	١٠

(٣٨) انظر مجلة «التعبئة العامة والاحصاء» التي يصدرها الجهاز المركزي وبخاصة اعداد مايو ويوليو ونوفمبر ١٩٦٨ ويوليو ١٩٧٠ ومايو ١٩٧١ وغيرها. انظر ايضا اعداد «الاهرام الاقتصادي» خلال هذه الفترة.

(٣٩) الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، العاملون بالمستويات القيادية، ١٩٦٧، ومنشورات اخرى للجهاز.

مجموعة المؤهلات	العدد والنسبة	الجهاز الحكومي	القطاع العام	المجموع
الزراعة	عدد	١٠٢٢	٥٠٩	١٠٣١
	٪	١١	٦	٩
الطب	عدد	٧٣٢	٢٠٨	٩٤٠
	٪	٨	٣	٥
الازهر	عدد	٤٥٤	٢٠	٤٧٤
	٪	٥	-	٣
الدراسات العسكرية	عدد	٩١	٢٨٤	٣٧٥
	٪	١	٣	٢
مؤهلات عليا اخرى	عدد	١٧٨٥	١٢٧٨	٣٠٦٣
	٪	١٩	١٥	
مؤهلات متوسطة	عدد	٢٩٢	١١٦٢	١٤٥٤
	٪	٣	١٤	٨
الاجمالي	عدد	٩٢٥٢	٨٥٧٦	١٧٨٢٨
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن سيطرة الاقتصاديين والمهندسين واضحة، إذ هم يمثلون قرابة نصف (٤٦٪) القيادة الادارية. اما العسكريون فلا يحتلون سوى المكانة السابعة ويمثلون (٢٪) من القيادات، ولكن نسبتهم تزيد قليلا لو أننا اضفنا اليهم ضباط الشرطة. واما الحقوقيون الذين كانت لهم اهميتهم التقليدية فلا يظهرون في هذا الجدول، وان كانت بيانات اخرى

للجهاز المركزي للتنظيم والادارة عن سنة (١٩٦٨) توضح انه من بين رجال الادارة العليا (الدرجة الاولى فما اعلى بما في ذلك الكادرات الخاصة)، كان الحقوقيون يمثلون المكانة الاولى (٢٦٪)، ثم تليهم المجموعة الهندسية والفنية (٢٣،٨ ٪)، ثم المجموعة التجارية الاقتصادية (٢١،١ ٪)، وتحتل المجموعة العسكرية المركز السابع أيضاً ولكن بنسبة أعلى (٤،٥). على انه لما كان الحقوقيون يحتلون (٦٧،٥ ٪) من الوظائف العليا بالكادرات الخاصة (وخصوصاً بالقضاء والخارجية)، فان المجموعة الهندسية والمجموعة الاقتصادية أيضاً هما المجموعتان المسيطرتان على هذا المستوى الاعلى لقيادة الجهاز الاداري بفرعيه الحكومي والانتاجي.

وتوضح احصاءات جهاز التنظيم والادارة في اواخر الستينات أن ما لا يقل عن نصف اعضاء مجالس الادارات في القطاع العام وربع شاغلي الدرجة الاولى في الجهاز الحكومي، كانوا من خريجي الكليات الهندسية التقنية، مما يوضح تفوق المهندسين عدديا على الاقتصاديين من حيث نسبتهم في قمة الادارة العليا، وخاصة في القطاع العام.

وفي اوائل السبعينات توضح الارقام استمرار هذه الظواهر: فالمهندسون يمثلون (٤٩،٦ ٪) من شاغلي الدرجة «الممتازة» و(٤٠،٤ ٪) من شاغلي الدرجة «العليا» في القطاع العام. والاكثر من هذا أن المهندسين ممثلون في مجالس ادارة معظم المنظمات. ففي دليل صدر سنة (١٩٧٣) نجد انه من بين حوالي (٢٧٥) هيئة ومؤسسة وشركة عامة قائمة في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والانشاءات كان المهندسون ممثلين بدرجة او بأخرى في (٨٨٪) من مجالس الادارات.

التغير في النخبة البيروقراطية:

نستطيع ان نستشف من اللمحة السابقة معالم تطورين هامين في تكوين النخبة الادارية، اولها دخول العسكريين الى مجال الادارة المدنية، وثانيهما تزايد نسبة تمثيل التكنوقراط في النخبة. ولكن هل طرأ على تكوين النخبة البيروقراطية اية تغيرات اخرى تستحق الملاحظة سواء من حيث الخلفية الاجتماعية الاقتصادية ام من حيث الخصائص والتوجهات المهنية؟ لقد قيل في اكثر من مناسبة أن النخبة التكنوقراطية كانت جديدة من حيث اصولها ومن حيث تطلعاتها واساليبها، ولكن الى اي حد يعد هذا الاعتقاد صحيحا؟

لكي نجيب على هذا التساؤل يجب أن نوضح اولا صعوبة الحصول على ارقام دقيقة عن الخلفية الاجتماعية للقيادات الادارية، ومن هنا فاننا نعتمد على بعض الدراسات المتاحة مدعمة بعدد من الاحصاءات الجزئية والملاحظات الشخصيـة. وربما كانت إحدى الوسائل الممكنة لاستيضاح التطورات التي جدت بالنسبة الى النخبة، هي مقارنة القيادة الادارية للمنظمات «القديمة» التي ورثتها الثورة في بداية الخمسينات بالقيادة الادارية للمنظمات «الحديثة» (كالقطاع العام) التي عرفتها مصر في منتصف الستينات. ولدينا في هذا الصدد دراستان: الاولى لمورو بيرجر عن القيادة في الادارة الحكومية سنة (١٩٥٣/٥٤) والثانية لمحمود سامي قاسم عن القيادة في القطاع العام سنة (١٩٦٦/٦٧)[٤٠]. ولا بد - بالطبع - من اجراء هذه المقارنة بشيء من التحفظ حيث أن المجموعتين غير متناظرتين بالكامل، ولكن تصحيح وتدعيم نتائجها بالمعلومات الاخرى يمكن أن يجعل فيها مصدرا ذا نفع كبير.

وسوف نكتفي في هذا المقام بملمحين فقط من ملامح الصفوة الجديدة «في الستينات»،اولها يتصل بالخلفية الطبقية، والثاني يتصل بالمسار الوظيفي[٤١]. فاذا بدأنا بالخلفية الطبقية ونظرنا اولا الى مهن آباء القادة الجدد لوجدنا أن هؤلاء القادة قد جاؤوا من اصول شبيهة الى حد بعيد بالاصول التي جاء منها القادة القدامى.

صحيح ان معدل «التكاثر الداخلي» داخل فئة الموظفين قد انخفض بعض الشيء ولكنه ما زال مرتفعا على كل حال. إذ أن ثلث اعضاء الصفوة الادارية في الستينات

---

(٤٠) Morroe Berger, **Bureuacracy and Society in Modern Egypt** (Princeton N.J.: Princeton U.P., 1957); M. Sami Qaseem, **The New Managerial Elite in Egypt** (Ann Arbor, Michigen: Univ. Microfilms, 1967).

(٤١) Among the writings on this topic are the following: M. Halpern, **The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa** (Princeton N.J.: Princeton U.P, 1963) and his «Egypt and the New Middle Class», **Comparative Studies in Society and History** vol. 12 no. 1 (January 1969); A. Perlmutter, «Egypt and the Myth of the New Middle Class», **Middle Eastern Series** Reprint no. 284 (University of California, 1967); Adil Ghunaim, «Hawi qadiyyat al-tabaqa al-jadida fi misr» (On the Issue of the New Class in Egypt), **Al-Talia** vol. 4 no. 2 (February 1968): J.A. Bill, «Class Analysis and the Dialictics of Modernization in the Middle East» **Journal of Middle East Studies vol.** 3 (1972).

قد كان آباؤهم من كبار الموظفين،وهي نسبة مرتفعة سواء بالمقارنة بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ام بالمجتمعات النامية الاخرى ذات الظروف المقاربة. ومع ذلك فقد طرأ تغيران لا بد من الاحاطة بها، اولهما انخفاض في نسبة ابناء ملاك الأراضي،وثانيهما ارتفاع نسبة ابناء رجال الاعمال والمهنيين والاداريين من غير العاملين في الحكومة.

فاذا نظرنا بطريقة اكثر تحديدا الى الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للصفوة، فسنجد أن غالبيتهم ينحدرون عن القطاعات الدّخلية الوسطى والعليا في المجتمع. ففي سن العشرين كان (٨٠٪) من المديرين ابناء لرجال ينتمون الى القطاعات الدّخلية العليا والوسطى في المجتمع. وقد كان الخمس منهم ينتمون إلى آباء ينضوون ضمن قطاعات الدخل العليا (التي كانت تمثل نسبة ١٪ فقط من متلقي المداخيل في البلاد). ومع ذلك فيمكن القول ان (٧٩٪) من القادة كانوا من «الرجال الجدد» اذا كان المعنى المقصود هو تجاوزهم للمستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي كان عليه آباؤهم. على اننا نلاحظ ايضا أن نسبة من صعدوا سلم الحراك الاجتماعي من ادناه الى اعلاه في جيل واحد، لم تتجاوز العشرة بالمائة. ومن هذا يظهر أن المجتمع المصري وبرغم الخطابة الاشتراكية حول تكافؤ الفرص، ما زال اكثر تحجرا وجمودا من الناحية الاجتماعية من المجتمع الاميركي نفسه. فعلى حين جاء خمس المديرين المصريين من القطاعات الدّخلية العليا، جاء عشر المديرين الاميركيين فقط من هذه القطاعات، وعلى حين جاء حوالي ربع المديرين الاميركيين من قطاعات الدخل الدنيا، جاء عشر مديرين مصريين فقط من هذه القطاعات، وكان اغلبهم من ابناء المؤجرين الزراعيين واصحاب المحلات التجارية الصغيرة.

أما من حيث المسار الوظيفي، فلعل من أهم ما يمكن ملاحظته على النخبة الجديدة أن النسبة الكبرى من مديري القطاع العام في الستينات لم يبدأوا حياتهم كرجال اعمال ذلك ان (٨٪) منهم فقط قد بدأوا حياتهم العملية في هذا المجال، ولم يبدأ اي من هؤلاء حياته في الواقع من «البداية الصعبة» اي متدرجا من القطاع الى القمة او من المستوى العمالي المباشر الى القيادة الادارية العليا. ومن ناحية اخرى تجد أن اكثر من ثلاثة ارباع المديرين قد بدأوا حياتهم العملية «كبيروقراطيين» من نوع او آخر، اي انهم قد حصلوا على شهادة دراسية ثم عملوا بوظيفة ادارية او عسكرية قبل انضمامهم الى القطاع العام وقد بدأ حوالي (٣٢٪) من هؤلاء حياتهم كموظفين بالشركات المصرية الكبرى التابعة لمجموعة بنك مصر وغيرها، بدأ (١٧٪) منهم كموظفين حكوميين. وقد توصل سامي قاسم

في دراسته الى أن (٢٧٪) من المديرين قد بدأوا حياتهم كضباط بالقوات المسلحة. وهي نسبة اعلى بكثير مما تقدمه الاحصاءات الرسمية، وربما يرجع ذلك الى استخدام معايير مختلفة في القياس (اهمها أن الاحصاءات الاخرى تركز على المستوى الاعلى من الشركة بينما قاسم يركز على مستوى الشركة).

ويرتبط بالحقائق السابقة استخلاص آخر وهو أن معظم المديرين بالقطاع العام المصري قد بدأوا عملهم الاقتصادي في سن متأخرة نسبيا (حوالي ٣٧ سنة في المتوسط) لأنهم كانوا قبل ذلك عادة يعملون بالخدمة المدنية او العسكرية. وهم قد وصلوا الى مستوى الصفوة في حدود سن الثانية والاربعين (في المتوسط) وهي سن ليست بالمتقدمة كثيرا ولا بالمتأخرة كثيرا. وفي المتوسط يستغرق المدير المصري لكي يصل الى الادارة فترة تقل عن المتوسطات المتعارف عليها عالميا، فهو يصل الى هذا المستوى خلال سبع سنوات بالمقارنة بستة عشر سنة في الهند وتسعة وعشرين سنة في الولايات المتحدة الاميركية مثلا.

ولو قارنا هذه الخصائص بتلك التي توصل اليها مورو برجر عن القيادة في الخمسينات، لوجدنا أن الصفوة الادارية الجديدة ليست مختلفة كثيرا عن القيادة القديمة من حيث الخلفية الاجتماعية او الخبرة الوظيفية. ذلك أن القادة الجدد هم ابناء اسر ذات مستوى اقتصادي واجتماعي لا يختلف كثيراً عن مستوى اسر القيادات السابقة، كما انهم مروا بخط وظيفي مشابه. ولعل الفرق الوحيد بين القيادة الجديدة والقيادة القديمة هو في كون «الرجال الجدد» ذوي مستوى اعلى من حيث تعليمهم الرسمي، وان التخصصات الواضحة بينهم هي التخصصات الفنية (كالهندسة والتجارة)، وليست التخصصات القانونية والانسانية كما كان الامر في السابق.

السلطة والمكانة:

هل تمثل الصفوة البيروقراطية ـ التكنوقراطية جماعة متجانسة قادرة على الدفاع عن مصالحها والتأثير على السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية؟ هذا هو السؤال الذي نسعى للاجابة عنه الان في ايجاز. ونبدأ فنقول: انه منذ الخمسينات لاحظ المراقبون خنوع واستكانة فئة كبار الموظفين في مصر اللهم إلا فيما تعلق بحماية مصالحهم الوظيفية والمالية المباشرة. والطريف أن هذا الوضع قد استمر حتى في الستينات

والسبعينات حين اصبح للمديرين والتكنوقراط دور اكبر يضطلعون به في المنظمات الادارية والاقتصادية.

ولعل احد اسباب محدودية دور النخبة البيروقراطية نسبيا هو عدم تجانسها ووجود تنافس بين قطاعاتها المختلفة: ولعل قصص الخلاف بين فئات الاداريين والعسكريين والفنيين معروفة من معظم مراقبي الحياة العامة المصرية في الخمسينات والستينات. ولا شك في أن اهم هذه الصراعات، الصراع الذي حدث بين العسكريين والتكنوقراط. فالعسكريون قد سيطروا على الكثير من مواقع القيادة الادارية الاقتصادية بدعوى التطهير والتنظيم والانجاز، وقد انتقد الخبراء هذا قائلين بعدم تخصص العسكريين وعدم خبرتهم، ملمحين الى أن الضباط لم يكونوا دائما مثالا للنجاح والنزاهة في العمل التنظيمي والفني.

وقد سجل التكنوقراط انتصارا نسبيا بعد نكسة(١٩٦٧)، إذ كان من التفسيرات السائدة لها أنها حدثت بسبب تخلف مصر العلمي والتكنولوجي عند المقارنة باسرائيل، وكذا بسبب عدم تركيز العسكريين اهتمامهم على مجالات النشاط العسكرية، وهكذا نجد «بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨» يدعو الى «الدولة العصرية» الآخذة «بالعلم والتكنولوجيا»، وحيث يوضع «الرجل المناسب في المكان المناسب».

وهكذا تقدم التكنوقراط الى مكان الصدارة بلا منازع داخل الصفوة البيروقراطية، وقد كان من بين الاسباب التي ادت الى تزايد تأثير التكنوقراط ايضا زيادة اعدادهم داخل البيروقراطية. فقد حدث تضخم كبير في عدد خريجي الكليات والمعاهد العلمية والعملية (الذين تضاعفوا اربع مرات تقريبا منذ قيام الثورة وحتى نهاية الستينات)، وتضخم اكبر في عدد خريجي المعاهد العليا الفنية (الذي تضاعف حوالي تسع مرات في نفس الفترة)، ومن الجدير بالذكر أن التخصصات التقنية هي التي حظيت بأبرز الزيادات في الخريجين: ففي مجال الدراسات العلمية زاد خريجو الهندسة بأعلى النسب (اكثر من ٥٠٠٪)، وفي مجال الدراسات الاجتماعية زاد خريجو التجارة باعلى النسب (قرابة ٥٠٠٪)[٤٢].

وتوضح هذه الارقام تضخم اعداد تكنوقراط المستقبل بصورة صاروخية في الستينات، وكان معظمهم كما سبق أن رأينا، يوظفون في البيروقراطية. وقد استمر هذا

---

(٤٢) أ ـ «قياس الكفايات والبحوث العلمية» مجلة «التعبئة العامة والاحصاء» (يناير ١٩٧١).

الاتجاه التضخمي مستمرا في السبعينات. كذلك بالرغم من تغير الاحتياجات الوظيفية والاقتصادية[٤٣]. فما هو اذن ـ بالنظر الى هذه التغيرات ـ المصير الذي ينتظر النخبة البيروقراطية التكنوقراطية في المستقبل؟

التوجهات الطبقية في السبعينات:

إن مستقبل النخبة التكنوقراطية في مصر ـ شأنه شأن الكثير من الظواهر الاخرى ـ مرتهن بالاتجاهات العامة للتطور السياسي والاقتصادي في المجتمع ككل. ويمكن القول أنه في بداية السبعينات كانت النخبة الرسمية تواجه معضلة ايديولوجية وطبقية. فباعتبارها قيادة القطاع العام المتمتعة بكثير من امتيازاته المباشرة وغير المباشرة، الرسمية وغير الرسمية، كان من الطبيعي أن تكون هذه القيادات في صف النظام، وأن تكون مؤيدة دَوْرَ الحكومة النشط في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذا الدور هو الذي اتاح لأفرادها فرصة الترقي الاجتماعي والمالي. ومع ذلك فإن هذه النخبة كانت تخشى تطوير القطاع العام بصورة راديكالية تقربه من الطابع الاشتراكي او تخلصه من عيوبه، لأن كثيرا من هذه العيوب (والثغرات والفجوات) هي التي كانت تسمح لافراد هذه النخبة بتنظيم استفادتهم المشروعة او غير المشروعة من وظائفهم العامة، او على الأقل، هي التي كانت تسمح بعدم وضعهم في موقف المساءلة الجادة حول انجازاتهم وانتاجيتهم وكفاءتهم.

وهكذا كانت النخبة في مفترق الطرق: فالاتجاه السائد بين القيادات الادارية والتكنوقراطية كان في صف المحافظة على القطاع العام الذي يسمح لهم بفرص للترقي لم تكن لتتاح لهم في ظل النظام الرأسمالي. ثم كانت هناك قلة من المديرين والتكنوقراط اعلنت بوضوح عدم تعاطفها مع القطاع العام، ثم كانت هناك اخيرا جماعة وسطى ارادت افضل ما في العالمين: فهي ترغب في الاستمرار في وظائفها بالقطاع العام، ولكنها تنظر الى هذه الوظائف كقنطرة لحو الوصول الى القطاع الخاص. وعن طريق استغلال المال المتراكم من خلال مرتباتهم وامتيازاتهم (وعن طريق الفساد أحياناً)، وباستخدام الاتصالات التي كونوها خلال عملهم بالحكومة والقطاع العام، يتجه هؤلاء «القادة» الى

---

(٤٣) Edward Feit, «Pen, Swerd and People», **World Politics** vol. XXV no. 2 January 1973), p. 251 f f.

الالتحاق بالقطاع الرأسمالي المحلي او الاجنبي عندما تسنح الفرصة المناسبة.

ومع ذلك فيمكن القول ان النتائج الاقتصادية والسياسية التي اسفرت عنها حرب اكتوبر ـ تشرين الاول (١٩٧٣) قد جاءت فرجحت كفة من دعوا للعودة الى نظام يستند بصورة اساسية الى القطاع الخاص، بل لقد سمعنا اكثر من مرة في الصحافة وغيرها عن « بيع » بعض شركات القطاع العام او نسبة كبيرة من اسهمها. ويبدو أن تدفق الاموال في الدول المجاورة المنتجة للبترول،وتوقع ارتفاع الاستثمارات الاجنبية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، لعل هذه العوامل وغيرها قد قللت من تأييد عدد كبير من القيادات الادارية لقيام القطاع العام بدور قيادي،لاعتقادهم بأن فرصا افضل للتوظف والترقي ستكون متاحة لهم في الدول العربية بل في مصر نفسها في ظل هذه الظروف الجديدة. إن القطاع العام المصري اذن لم يعد المجال الوحيد المفتوح امام العناصر التكنوقراطية، وانما اصبح اغراء البديل «الرأسمالي » اقوى من أن يقاوم. ولما كان التكنوقراط ينحدرون اساسا من الطبقة الوسطى (المعروف عنها طابع التأرجح في مواقفها الايديولوجية والاجتماعية)،فقد تحول الموقف الغالب بينهم من تأييد « الاشتراكية » الى تأييد قطاع عام خلو من أي بعد اشتراكي (شبيه بالقطاع العام في تركيامثلا)،ثم الى انتقاد عنيف للقطاع العام ومطالبة بما يكاد يصل الى حد حله لمصلحة الرأسمالية الجديدة المحلية ـ العربية ـ العالمية.

وهكذا يبدو أن التاريخ يكرر نفسه واننا نمر « بدورة » جديدة او « حركة بندول » جديدة تشبه تلك التي حدثت في اعقاب انهيار نظام محمد علي الاحتكاري التنموي. ولكن في حين تحول القادة الاداريون والعسكريون في حالة محمد علي الى ملاك اراض، فإن ما يحدث الآن هو ظهور طبقة من رجال الاعمال من داخل النخبة البيروقراطية او الصفوة الرسمية.

وهكذا فلا خوف في مصر السبعينات من سيطرة التكنوقراط على الادارة السياسية (وهو تخوف كان مطروحا في الستينات)،خصوصا مع اهمية دور القائد السياسي وفي ظل الدور الجوهري الذي تلعبه القوات المسلحة. ويظل الاحتمال الأرجح هو ظهور طبقة رأسمالية جديدة من داخل الطبقة الرسمية الوظيفية. وفي الوقت نفسه ما تزال الطبقة التكنوقراطية الرسمية تمثل فئة متميزة نسبيا ولكنها ليست طبقة حاكمة، بل ليست طبقة من اي نوع:

ولعل اطرف الظواهر في الفترة الراهنة هو أن النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية (التي استفادت من الجانب الاكبر من السياسات «الحكومية» (Estatisme) في الفترة الناصرية)، قد بدأت تنضم الى بقية عناصر الطبقة الوسطى في التمرد على الافكار الاشتراكية والمؤسسات العامة التي ادت بهذه الفئات الى التميز والترقي. ولا شك في أن هذه الفئات، وبخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، انما تقوم الآن بتحويل مصر نحو نظام اقتصادي وسياسي من نوع مختلف.

ولكن كيف يعمل النظام السياسي في مصر؟ وما هي اهم المنظمات والقوى السياسية الناشطة في داخله منذ قيام ثورة (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢)؟ ذلك هو موضوع الجزء التالي من دراستنا.

المنظمات والقوى السياسية

إن ظهور واستتباب النخبة التكنوقراطية ليس إلا مظهراً واحداً من مظاهر التطور السياسي، الذي حدث في الفترة الناصرية والذي اتخذ بصفة اساسية صورة «التبرقط» الشامل للمنظمات السياسية ومجالات النشاط السياسي في مصر. فالتكنوقراطية ليست سوى تعبير عن تبرقط المثقفين والمهنيين، ولكن عملية «التبرقط» هذه قد تجاوزت هذه الفئات الى معظم اجزاء النظام السياسي وعناصره. فكيف كان ذلك؟

فلنتذكر بادىء ذي بدء ان الجيوش هي من اهم المنظمات البيروقراطية واكثرها «هيراركية». وعندما يتولى الضباط الحكم في اعقاب انقلاب او حركة ثورية، فانهم قد يكونون اكثر نزاهة او اكثر راديكالية في بعض الاحيان، ولكنهم يظلون دائما متشككين في جدوى «السياسة» بكل ما تتضمنه من اختلافات وصراعات فكرية ومصلحية ويظلون متخوفين بصفة خاصة من الديمقراطية والليبرالية التي لا يعرفون الى اين ستقود. ومن هنا فإنه حتى اذا قام العسكريون بادخال تغيرات اجتماعية واقتصادية راديكالية، مثلما فعل الضباط في مصر في الخمسينات والستينات، فإنهم يقومون بهذه العمليات دائما بأسلوب يقوم على اعطاء الاوامر وتنفيذها، وعلى التوجيه من اعلى الى اسفل وعلى المبالغة في اهمية الامن والنظام، وباختصار على كل ما يمكن أن يميز «النظام السياسي البيروقراطي» من خصائص.

برقطة السياسة:

إن البيروقراطيين (مدنيين كانوا ام عسكريين) يفهمون السياسة فهما بيروقراطيا. فهي عندهم عملية تنظيمية يجب أن تقوم على اعتبارات الترّشيد، ويحسن - بل ويجب - أن تُدار وتُراقب بصورة تمنع من تضييع الوقت والجهد حول اختلافات الفكر وتباينات المصالح[٤٤]. والعسكريون في مصر لم يشذوا عن غيرهم، ومن هنا فقد قاموا في فترة حكمهم بتحويل النظام السياسي الى «دولة ادارية»، اكتسبت مع الزمن المزيد من ملامح «الدولة التكنوقراطية». ولكن المشكلة تبدأ دائما عندما يجد العسكريون أن «التنظيم» واعطاء الاوامر الصحيحة لا يكفيان للتعامل مع ما يواجهه المجتمع من مشكلات، إذ أن رضاء الناس وتأييدهم ومشاركتهم وليس مجرد سكوتهم وقبولهم، تصبح ضرورية لاستمرار وتطوير الجهود التنموية للنظام. وهكذا يجد العسكريون وحلفاؤهم من الاداريين والتكنوقراط أن «التنظيم والادارة» لا يكفيان، وأنّ عليهم الدخول الى المجال المعقد للمشاركة و«الديمقراطية»، اي عليهم أن يتجاوزوا مجال الادارة الى مجال السياسة الأكثر تعقيدا وصعوبة.

ولكن لنلق نظرة قبل أن نتطرق الى هذه القضية على الطريقة التي تمت بها برقطة بعض المنظمات السياسية والاجتماعية في النظام المصري، ونخص هنا بالذكر الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم الحركة النقابية قبل أن نلقي بنظرة سريعة على بعض التجمعات الاخرى.

الاتحاد الاشتراكي العربي:

سبق أن ألمحنا الى أن النظام في الخمسينات والستينات لم يؤمم الصناعة وحدها وانما «أمم» معها كذلك الصراع الاجتماعي والسياسي. فلقد تمّ استبعاد مفاهيم «الايديولوجية» و«الطبقية» او سمح باستخدامها في مجالات محدودة للغاية، على حين أُلغيت الاحزاب السياسية القائمة كما استبعدت فكرة انشاء احزاب جديدة. وبدلا من ذلك قام «تنظيم سياسي» (لاحظ كلمة «تنظيم» ذات الابعاد الادارية الفنية) يتم كل الحوار والصراعُ السياسي في داخله بين «قوى الشعب العاملة» المعترف بها وهي العمال

---

(٤٤) ب: انظر في تفصيل ذلك كتابنا: سياسة التعليم في مصر (القاهرة: دار الاهرام ١٩٧٨).

والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية.

صحيح أنه في السنوات الخمس التالية لصدور الميثاق كان هناك اتجاه نحو مزيد من التغيير الاجتماعي والاقتصادي ،وصفه البعض بأنه كان يمثل « تحولا نحو اليسار »(٤٥)،وهو اتجاه اقترن بكثير من الخطابة الاشتراكية وبترديد المصطلحات التي تتحدث عن الشعب والجماهير والقواعد العريضة. كما أنه اقترن كذلك ببعض النشاط الجماهيري المحدود والمتناثر على المستوى القاعدي، ومع ذلك فقد ظل الطابع الرئيسي للاتحاد الاشتراكي « بيروقراطيا » اكثر مما هو سياسي. ولسنا ننكر أن كل الاحزاب لها بعض الملامح البيروقراطية، ولكن الاتحاد الاشتراكي كان بيروقراطيا بصورة تزيد كثيراً عن المألوف.

لقد ظهر هذا الطابع البيروقراطي منذ اللحظة التي أنشىء فيها الاتحاد. فالخبرة السياسية تشير الى أن المعتاد في نظم الحزب الواحد هو انها تنشأ حول حزب طليعي او حركة شعبية او وطنية تتكون من القاع الى القمة اثناء وجودها خارج الحكم، ثم تتطلع نحو الوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات او عن طريق القوة. فاذا كان هذا الحزب ينوي التغير الراديكالي وليس مجرد قبول الامر الواقع، فان الاغلب ان يتم بناء مثل هذا الحزب في خضم «كفاح » معين يمكن ان يتخذ كمعيار لقياس الاخلاص والحماس والقيادية، ويمكن من خلاله اختيار وتصعيد القيادات(٤٦). فاذا نظرنا الى الاتحاد الاشتراكي نجد انه على خلاف كل ذلك، قد نشأ اثناء وجود منشئيه في الحكم، وبدون اية نواة سياسية سابقة، وانما عن طريق القرارات «السلطوية » الصادرة من اعلى. وعلى الرغم من أن معظم الضباط الاحرار قد انتظموا بالكلية الحربية في الوقت نفسه تقريبا ، فان هذه كانت نواة دراسية ووظيفية بأكثر مما كانت نواة سياسية، كما انها قد كانت دائرة مغلقة غير مفتوحة للمدنيين او للقطاعات والتيارات الاخرى. وهكذا نجد أنه عندما تطورت الامور بالضباط في الحكم رأينا الحكومة في مصر تحاول أن تبث الحياة في حزب سياسي بدلا من ان نجد الحزب السياسي في مصر يسيّر الحكومة، وهو الوضع المعتاد.

---

(٤٥) Edward Feit, «Pen, Sword and People», **World Politics** Vol. XXV. No.2 (January 1973), p. 251 ff.

(٤٦) The extent of the move to the left was, however, exaggerated by most Western commentators. See for example: C. Leiden, «Egypt: The Drift to the left», **Middle Eastern Affairs** Vol. XIV. (January 1963), p. 7.

لقد أُنشئت هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، ثم اخيرا في سبتمبر ـ ايلول (١٩٦٢) الاتحاد الاشتراكي العربي الأكثر نموا وتعقدا والذي عرف اكثر من غيره باسم «التنظيم السياسي»،وكانت جميع هذه المحاولات بلا استثناء تتم دائما عن طريق «الحكومة». ومما يوضح ايضا أن الاتحاد الاشتراكي لم يكن حزبا بالمعنى المتعارف عليه، كون العضوية فيه كانت مفتوحة للكل تقريبا، باستثناء قلة ممن حرموا من حقوقهم السياسية. وقد وصلت العضوية الرسمية او الشكلية في الواقع الى حوالي ستة ملايين في منتصف الستينات[٤٧]. ومع ذلك فقد ظلت السلطة الحقيقية في الاتحاد الاشتراكي مركزة دائما في عدد محدود من الشخصيات التي تنتقل بين الاتحاد الاشتراكي وبين الحكومة، وان كان الاتجاه من الحكومة الى الاتحاد اكثر شيوعا من الاتجاه العكسيّ. ففي دراسة قام بها هرير ديكمجيان ظهر انه من بين (١٣١) وزيرا تولوا وظائفهم فيما بين (١٩٥٢/١٩٦٨)، لم يكن هناك سوى وزيرين فقط توليا وظائف في «التنظيم السياسي» قبل ان يصبحا وزيرين، في حين كان هناك ما لا يقل عن (٨٣) شخصا شغلوا مناصب بالاتحاد الاشتراكي اثناء عملهم الوزاري او بعده[٤٨].

وهكذا لم تساعد هذه التقاليد البيروقراطية التي تولي الاهتمام الاكبر للعمل التنفيذي لا للعمل السياسي، على تحقيق الهدف المعلن، وهو بناء الكادر السياسي بأسلوب ديمقراطي من القاعدة الى القمة، خصوصا وان هذه التقاليد قد اقترنت كذلك بشيوع الاعتقاد بين الناس بأن الاتحاد الاشتراكي هو «حزب الحكومة»،والواقع انه حتى نهاية الستينات بل وحتى في السبعينات الى حد ما استمر «التجنيد» والترقي داخل الاتحاد الاشتراكي (وبخاصة في المراكز القيادية) يتمان بالتعيين او بالتوجيه وليس بالانتخاب الحر. وعادة ما كانت المعايير «البيروقراطية» هي المعايير الاساسية وراء اختيار الافراد للعمل بالاتحاد الاشتراكي (من قبيل الكفاءة في العمل الاداري). كذلك كان الاسلوب البيروقراطي يحكم عمليات الانتداب وصرف المرتبات والبدلات... الخ. ويمكن القول ان عدداً كبيراً ممن التحقوا بوظائف الاتحاد الاشتراكي،قد اتجهوا اليها بدافع زيادة الدخل او مضاعفة النفوذ، وليس نتيجة التزام ايديولوجي او احساس بالرغبة في الخدمة العامة. وكثيرا ما كان القادة المنتدبون الى الاتحاد الاشتراكي من

---

(٤٧) الاتحاد الاشتراكي العربي ـ الكتاب السنوي ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦.

(٤٨) See on the organization and personnel of the ASU: R. H. Dekmejian, **Egypt Under Nasir** (Albany: State Univ. of N.Y. Press, 1971), esp. p. 269 ff.

القوات المسلحة او الحكومة يصطحبون معهم مساعديهم الاداريين « الطاقم » وكأنهم قد انتقلوا الى ادارة حكومية اخرى وليس الى حزب سياسي او تنظيم جماهيري. كذلك فقد اعتمد الاتحاد الاشتراكي على الحكومة في الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته التي بلغت حوالي ستة ملايين جنيه سنويا، وكل ذلك يوضح الطابع البيروقراطي الذي تميز به الاتحاد.

والواقع أن عمل الاتحاد الاشتراكي ونشاطه كانا مرتبطين بصورة وثيقة بالعمل الاداري. فمن ناحية كان الموظفون يعطون استمارات التقدم لعضوية الاتحاد بطريقة ادارية في وحداتهم الحكومية او بالقطاع العام، وغالبا ما كانت اشتراكاتهم تحسم من مرتباتهم بطريقة تلقائية عند المنبع. ومن هنا نجد أنه عندما كان دفع الاشتراكات اختياريا تنخفض الحصيلة بشكل واضح: ففي حين كان معدل تحصيل الاشتراكات في الوحدات الادارية حوالي (٧٥٪) كان المعدل بالنسبة للوحدات السكنية هو (١٥٪) فقط[٤٩]. ومن ناحية اخرى كان هناك اختلاط واضح في الاختصاصات لدى المنتدبين من الادارة للعمل « السياسي » الذين كثيرا ما كان اختيارهم للعمل بالاتحاد الاشتراكي نتيجة « لأهميتهم » الادارية او الفنية وليس لوعيهم السياسي او وضوح التزامهم او تأكد ولائهم. اضف الى كل ذلك أنه لم يكن ثمة في المقر الرئيسي للاتحاد الاشتراكي ما يعطيك الاحساس بأنك في حزب سياسي، بل كل ما يوحي اليك بأنك في ادارة حكومية عريقة التقسيمات الهيراركية المعقدة، والاعداد الكبيرة من الموظفين، والروتين والبطء والرسمية وسيادة نظم الاقدمية والاعتبارات الشكلية والمكتبية، بل وانتشار السعاة الحاملين للقهوة والكوكاكولا لوفود لا تنتهي من الزوار. وقد ادت كل هذه الاعتبارات وغيرها الى تدعيم الطابع البيروقراطي للاتحاد الاشتراكي العربي.

إن الطابع البيروقراطي للاتحاد الاشتراكي لم ينطبق فقط على الجانب البياني مثلما هو الحال في معظم الاحزاب والمنظمات الكبيرة، بل انطبق على الجانب الوظيفي ايضا، حتى وجدنا أن الجانب الأكبر من نشاط الاتحاد الاشتراكي كان « اداريا » و« فنيا » في طابعه الاساسي، بحيث ظل الاتحاد الاشتراكي دائما مفتقرا الى الاتصال الثنائي المتبادل بين القاعدة والقمة، كما ظل مفتقدا الكوادر ذات الوعي السياسي والاستعداد للالتزام والنضال والتضحية.

---

(٤٩) الاشتراكي (١٣ نوفمبر ١٩٦٥)، ص ٧.

ولم تكن محاولة خلق « تنظيم طليعي » (اي حزب صغير داخل الحزب الكبير) لتنقذ الاتحاد الاشتراكي من ازمته الاساسية، بل لقد زادت في الواقع من تعقيد بنائه البيروقراطي الثقيل. لقد الح عبد الناصر في منتصف الستينات الى اهمية تكوين حزب طليعي اشتراكي ملتزم داخل التنظيم « الجماهيري » الواسع، وقد بدأ بالفعل تكوين هذا الحزب، ولكن التجنيد له كان يتم كذلك بأسلوب بيروقراطي تحكمه اعتبارات الامن والضبط والرقابة (فضلا عن الولاء الشخصي) بأكثر مما تحكمه الاعتبارات الايديولوجية والسياسية الواضحة، وهكذا كان القسم الشائع عن هذا الحزب، وهو « التنظيم السري » يعكس جانبا كبيرا من حقيقته. وقد استمر الاتحاد الاشتراكي في الوقت نفسه ببنيانه الضخم، وجيش الموظفين فيه يزداد ومنهم نسبة كبرى من الحاصلين على ما سمي « بالتفرغ »، وتوسعت اجهزة الاتحاد واقسامه واصبح الاتحاد الاشتراكي من قبيل « الامبراطوريات » البيروقراطية في البلاد، او ما عرف فيما بعد باسم « مراكز القوى ». بل لقد تزايد نطاق الازدواجية بين الاتحاد الاشتراكي والجهاز الحكومي في اكثر من مجال، وهو امر فكر عبدالناصر في حله عند منتصف الستينات، بأن يتولى بنفسه الاتحاد تاركاً الحكومة لشخص آخر، ولكنه لم يفعل ذلك لأسباب متعددة، ولو كان قد فعل فلربما كان مصير ثورة يوليو قد تغير الى حد بعيد.

ومن ناحية اخرى نجد أن اجهزة الاتحاد الاشتراكي قد اصبحت باطراد موضع سيطرة فعلية من جانب النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية الصاعدة في المجتمع. ومن اهم مظاهر ذلك تحايل المديرين والتكنوقراط وغيرهم على نسبة الخمسين في المائة المخصصة للعمال والفلاحين بأجهزة الاتحاد[٥٠]. إن الارقام تشير الى أن العمال والفلاحين قد نجحوا في سنة (١٩٦٤) مثلا في الحصول على حوالى (٧٠٪) من مقاعد اللجان الاساسية للاتحاد وحوالى (٥٣٪) من مقاعد الامناء ونواب الامناء. ومع ذلك فلم يكن كل هؤلاء عمالا حقيقيين او فلاحين حقيقيين، بل كان منهم كثيرون من ذوي « الهوية الطبقية المزدوجة » وبعض الذين شغلوا وظائف الضباط ومديري الشركات والاساتذة الجامعيين والصحفيين والتجار وملاك الأراضي، الخ[٥١]. وقد تم تضييق تعريف العامل والفلاح في سنة (١٩٦٨)، مما ادى الى الحد من كثير من هذه الامثلة الصارخة ولكنه لم يتغلب على المشكلة بالكامل (انظر صحف الثاني من مايو - ايار ١٩٦٨).

---

(٥٠) القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، المقدمة والاهداف والمادة ١٩.

(٥١) رفعت السعيد « نظرية التحالف بين الفكر والتطبيق »، « الطليعة » انظر: (فبراير ١٩٧١) ص ٨ - ٢٣.

وفي الوقت نفسه استمرت صيغة الخمسين بالمائة هذه موضع انتقاد عنيف من كثير من المهنيين والتكنوقراط والمثقفين، الذين رفضوا تخصيص نسبة من المقاعد لهذه الفئات برغم ضخامة عددها وتميز مصالحها. اما بحجة «اننا جميعا عمال» او «فلاحون» (اي من اصول ريفية) او بحجة أن هذه الفئات ينقصها التعليم والوعي(٥٢). وقد نسي هؤلاء الناقدون ـ او تناسوا ـ أن الاجهزة السياسية ليست لجانا فنية للخبراء وانما منظمات للتعبير عن المصالح، وبهذا فان التعليم الراقي والتخصصي الدقيق ليسا مطلوبين فيها بالمقام الاول. ولكن لا شك من ناحية اخرى في انه بدون السعي الى تحقيق مستويات اعلى للتثقيف الادبي والسياسي في البلاد (بادئين في الواقع بمحو الامية) فانه لا يمكن لمثل هذا الانجاز الاجتماعي البارز إلا أن يستمر «حلية» شكلية بأكثر مما هو واقع سياسي فعال. ويظل من الضروري على اية حال ألا ننسى أنه من الناحية العملية كانت جميع مقاعد القمة القيادية للاتحاد (كاللجنة المركزية العليا او اللجنة التنفيذية العليا، الخ) تشغل دائما عن طريق التعيين ودون احترام قاعدة الخمسين في المائة. وهي القاعدة التي لم تحترم ايضا في المنظمات التابعة للاتحاد الاشتراكي، كمنظمة الشباب مثلا، التي لم تزد نسبة العمال والفلاحين فيها عن (٣٥٪) من الاعضاء(٥٣).

وهكذا نجد أنه مع انتهاء الستينات كان الاتحاد الاشتراكي العربي اقرب ما يكون الى مصلحة حكومية ضخمة يديرها جيش من الموظفين والاداريين ويحكمها الجمود والبطء(٥٤).

وهكذا لم تتأكد للاتحاد الاشتراكي اهمية سياسية حقيقية بخلاف دوره في التوجيه السياسي،وفي الحصول على التأييد الشعبي، وعلى قبول الجماهير والقوى السياسية كل ما يتخذ من خطوات(٥٥). اما فيا عدا ذلك فقد ظل الاتحاد الاشتراكي وبخاصة في المدينة، منظمة تابعة للحكومة وخاضعة لها وذات دور ثانوي جدا بالنسبة الى النظام السياسي في

---

(٥٢) انظر: الاتحاد الاشتراكي العربي، تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي: ورقة مقدمة لرئيس الاتحاد (القاهرة: اغسطس ١٩٧٤).

(٥٣) منظمة الشباب الاشتراكي، مشروع الاطار العام لخطة الشباب الاشتراكي ـ (القاهرة، ١٩٦٨).

(٥٤) I. William Zartman, **Government and Politics in Northern Africa** (London: Methuen, 1964), p. 113.

(٥٥) See «Ilya F. Harik, «Mobilization Policy and Political Change in Rural Egypt», in R. Antoun & L. Harik (eds), **Rural Political and Social Change in the Middle East** (Bloomington: Indiana U.P., 1972).

مجموعه، وذلك على الرغم من ظهور بعض المبادآت التلقائية على المستوى المحلي من بعض العناصر التي «صدقت» الشعارات واخذت التجربة مأخذ الجد والتي لم يكن يقدر لجهودها عادة أن تستمر طويلا[٥٦].

ولعل هذا الاخفاق في التعامل مع الناس وفي تربية القيادات الحركية هو السر في مأساة الاتحاد الاشتراكي. ففي حين كانت الامال متصاعدة والحماس متقداً على مستوى الجماهير، كانت قيادات الاتحاد الاشتراكي في اغلبها ذات مسحة بيروقراطية تقربها خطوة خطوة من النخبة البيروقراطية ـ التكنوقراطية الصاعدة. وهكذا لم يقدّر للاتحاد الاشتراكي ان يصبح حزبا جماهيريا او طليعيا ذا حياة سياسية ناشطة وضاربة بجذورها في انحاء المجتمع المصري. ولعل هذا هو السبب في سهولة القضاء على الجهاز القيادي للاتحاد ضمن «حركة التصحيح» في مايو ـ ايار (١٩٧١) دون أن يحرك التنظيم اية ساكنة، وهكذا بقي الاتحاد الاشتراكي منذ هذا التاريخ بلا قيمة سياسية او تنظيمية تذكر، وبخاصة حين تزايد الاتجاه نحو الاخذ بما يشبه نظام تعدد الاحزاب في منتصف السبعينات، فلم يبق من الاتحاد الاشتراكي بعد كل هذه التطورات الكثير باستثناء اسمه وبعض الاختصاصات الرقابية.

إن قصة الاتحاد الاشتراكي توضح الكثير من خصائص النظام السياسي المصري في الحقبة الناصرية: فالنظام يصر على أن يحقق للناس اهدافهم ولكن دون مشاركة تذكر من جانبهم. لقد استطاع جهاز الدولة أن يستجيب للكثير من تطلعات الجماهير الوطنية والاجتماعية، ولكنه قام ايضا عن طريق الاتحاد الاشتراكي وغيره من الاجهزة بقهر حقهم في الحركة السياسية وفي الابداع الفكري. لقد صور لهم الامر كما لو كان فقدانهم حريتهم هو الثمن الذي لا بد من دفعه لكي يستردوا كرامتهم الوطنية. وهكذا كان على الناس أن «يقبلوا اغترابهم الايديولوجي والسياسي باعتباره ضرورة قومية»[٥٧].

الحركة النقابية:

استهدفت ثورة (١٩٥٢) منذ قيامها توثيق قبضتها على التنظيمات العمالية

---

(٥٦) I.F.Harik, «The Single Party as a Subordinate Movement». The Case of Egypt», **World Politics** Vol. XXV. No. 5 (October 1973), pp. 97, 102–5.

(٥٧) Compare: M.Hussein, «Nasserism in Perspective», **Monthly Review** Vol. 23 No. 6 (November 1971), pp. 41-42.

والنقابية. وكان من بين دواعي هذا الاهتمام تخوف الضباط الاحرار بما لهم من عقلية بورجوازية وتشديد على اعتبارات الامن، من اتجاهات الطبقة العاملة وتحركاتها. وقد ظهر هذا التخوف بوضوح في احداث كفر الدوار والعقاب الصارم (الذي تضمّن الشنق) حين فرض على عمال المصانع هناك، ساعة قادهم حماسهم الى القيام بما لم يرض النظام.

ويمكن تلخيص سياسة النظام نحو العمال ونقاباتهم في خطين متوازيين: الاول يتضمن «منح» العمال مجموعة من الحقوق الوظيفية والاقتصادية الهامة، والثاني يتضمن «سحب» مزيد من الحقوق التنظيمية من الحركة النقابية واخضاعها للسيطرة الحكومية والوصاية الادارية. ومن اهم الحقوق التي منحت للعمال، تلك التي تضمنتها «القرارات الاشتراكية» (١٩٦١ - ٦٣)، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الادارة والاستفادة من الارباح[٥٨]. وفي مقابل ذلك تزايد تدخل الحكومة في التنظيم النقابي من حيث عدد النقابات «والنقابات العامة» المسموح بها، ومن حيث ضرورة خضوعها جميعها «للاتحاد العام لنقابات عمال مصر».

وعلى الرغم من أن هذا الهرم البيروقراطي الجديد لم يتمكن في الستينات من ان يضم اكثر من مليون ونصف من القوى العاملة المصرية (البالغة حوالي سبعة ملايين ونصف)، فانه مثل اداة مهمة لتحقيق سيطرة الحكومة - وبخاصة من خلال وزارة العمل - على كثير من الوظائف النقابية. كذلك تأكدت «الوصاية الادارية» على الحركة النقابية عن طريق استبعاد القيادات العمالية الحقيقية، واستبدالها بفئات انتهازية، او في احسن الاحوال «تكنوقراطية»[٥٩]. ومن ناحية اخرى سيطرت الحكومة على مؤسسات الثقافة العمالية (من خلال الاتحاد الاشتراكي) احيانا، فأصبح لها دور اساسي في التنشئة والتوجيه بالنسبة الى الطبقة العاملة، خصوصا وان هذه المؤسسات قد تضخمت كثيرا من حيث الحجم والعدد.

وقد اقترن كل ذلك بتبرقط الحركة النقابية نفسها، نتيجة لحصر جهودها في مجالات فنية وانتاجية محدودة[٦٠]. فقد رأى النظام انه لم يعد هناك مجال لقيام النقابات بالدفاع عن مصالح العمال (لأن النظام «قد حقق» هذه المصالح)، وانما اصبح دورها في

---

(٥٨) عبد المغنى سعيد، نضال العمال وثورة يوليو (القاهرة: دار التعاون، ١٩٦٨) ص ٦٤ - ٦٩.

(٥٩) عبد الرؤوف ابو علم «الوصاية الادارية على الحركة النقابية» الطليعة (يناير ١٩٦٨) ص ٧١ - ٧٤.

(٦٠) See on this issue: Loan Davies, **African Trade Unions** (London: Penguin, 1966), pp. 154-58.

العمل على رفع الانتاجية. وقد تأكد تبرقط النقابات كذلك عن طريق تدخل الادارة بحسم الاشتراكات النقابية مباشرة عند المنبع وعن طريق ازدياد الطابع المركزي للنقابات العامة والاتحاد العام للعمال (الذي اتّجه اليه حوالي (٧٠٪) من رسوم الاشتراك)، مما ادى الى ظهور «ارستقراطية عمالية» ذات دور مهم في ترشيح العمال واختيارهم للتعيين والترقية والسفر، الخ[٦١]. وقد تمكنت هذه الارستقراطية من الاستمرار في السيطرة، لأن مدة بقائها في القيادة قد طالت بسبب التأجيل المتتابع للانتخابات النقابية. كما تمكنت من استغلال بعض الموارد النقابية في سبيل رفاهيتها الوظيفية والخاصة، منعزلة عن القواعد العمالية ومرتبطة اوثق الارتباط بالجهاز الاداري للدولة.

الجماعات الاخرى:

انطبقت ظاهرة البرقطة على معظم الجماعات الاختيارية او التجمعات الوظيفية الاخرى في المجتمع. فالجمعيات الاختيارية مثلاً اصبحت خاضعة لمزيد من السيطرة الحكومية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية المتمثلة - على سبيل المثال - في الاشراف والرقابة على شؤونها الداخلية وتعيين المجالس المؤقتة وضم وحل الجمعيات، والموافقة على الاتحادات بينها[٦٢]. والشؤون الدينية كذلك اخضعت للسيطرة الحكومية.

وهكذا اصبح للنظام «العلماني» الجديد في الخمسينات والستينات حقوق مختلفة سحبت الكثير من مجالات النفوذ من فئة «العلماء» لمصلحة الادارة الحكومية، التي لم يكن لها دورها الاساسي في النشاط الاسلامي الخارجي فقط، بل كذلك في الجوانب التعليمية والتنظيمية المتصلة بالدين[٦٣]. ومن ناحية اخرى وجد المثقفون بصفة عامة أن من الصعب عليهم الحفاظ على استقلالهم الفكري والسياسي، واضطر عدد كبير منهم الى التبرقط، اي التحول من «مثقف» يمارس النقد الاجتماعي والتوجيه الفكري الى «تكنوقراط» يقوم بالترجمة او جمع المعلومات او كتابة المنشورات «التبريرية»[٦٤].

---

(٦١) عبد المنعم الغزالي «بناء النقابات ديمقراطيا»، «الطليعة» (يوليو ١٩٧١)، ص ٢٠ - ٢٣.

(٦٢) شفيق زكي «الجمعيات: نظرة الى مركزها»، الادارة (اكتوبر ١٩٦٩) ص٢٩ - ٣٩.

(٦٣) Of. Morroe Berger, **Islam in Egypt Today** (Cambridge U.P., 1970), esp. pp. 3, 128-29; P.J. Vatikiotis, «Islam and the Foreign Policy of Egypt», Conference on Islam and International Relations **(Duke Univ., Durham, N.C., June 1963).**

(٦٤) P.J. Vatikiotis, «Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt», in =

ولقد كان المهنيون اسهل امرا الى حد ما، لأن النظام حاول «استيعابهم»، فأصحاب المهن في اغلبهم اكثر استعدادا للتبرقط واقل اهتماما بالقضايا الايديولوجية والسياسية من المثقفين، وهكذا نجد أن النظام كان ناجحا بصفة عامة في احتواء النقابات المهنية دون أن يحتاج الى السيطرة عليها سيطرة كاملة(٦٥). ومن الطريف هنا ان النظام كان اكثر حزماً كلما زاد الطابع الثقافي او السياسي لنقابة ما عن طابعها الفني او التكنوقراطي. وهكذا نجد أن نقابتي المحامين والصحفيين مثلا كانتا مجالا للتحرك الحكومي في الستينات والسبعينات بأكثر مما كانت نقابة المهندسين او نقابة الاطباء مثلا، خصوصا وأن مثل هؤلاء التكنوقراط كانوا شركاء في مجالات كثيرة للسلطة والادارة في المجتمع ولم يكونوا في معظم الاحيان مصدرا للنقد الاجتماعي او «الشغب» السياسي، لأن اهتمام هؤلاء بالاستفادة من النظام كان يفوق كثيرا اهتمامهم بتطويره او تغييره.

التعبئة البيروقراطية:

لعله من الواضح بناءً على العرض السابق، ان مصر، وبخاصة في الستينات، قد اصبحت نظاما سياسيا ذا طابع اداري واضح، فهو نظام يستهدف الترتيب والتوحيد والتجميع ولا يستريح للاختلاف والتمايز والتناقض (فكريا كان ام طبقيا او مؤسسيا)، وهكذا فقد تبنت مصر نموذجا «غير سياسي» للتنمية او استراتيجية «تنظيمية» تستأنس بالهياكل الادارية أكثر من أن تطمئن للافراد والجماعات(٦٦). إنها ترفض القلق وعدم الوضوح وتسعى نحو احكام قاطعة فيها يقين التفرقة التي لا تتردد بين الابيض والاسود، الطيب والشرير، المقبول و«المعيب». إن النظام المصري في الستينات بل وفي السبعينات الى حد ما، لا يريد أن يقبل مشكلات الصراع حول تخصيص القيم وتوزيع الموارد وانما يسعى الى حل «تنظيمي» فني يقوم على التضامن والتكامل.

على أن القول بأن النظام السياسي في الحقبة الناصرية كان بيروقراطيا في طابعه

= P. M.Holt (ed)., **Political and Social Change inModern Egypt**, (London: O.U.P., 1968), pp. 373-74.

(٦٥) C.Henry Moore, «Professional Syndicates in Contemporary Egypt: The Containment of the New Middle Class», **American Journal of Arabic Studies** 3 (1974).

(٦٦) J. Heaphy,«The Organization of Egypt: Inadequacies of a Non–Political Model for Nation-Building» **World Politics** Vol. 18 No. 2 (January 1966), pp. 187–88.

العام لا ينفي أن هذا النظام كان (تعبويا) الى حد ما. غاية الامر أن التعبئة نفسها كانت ذات طابع بيروقراطي كذلك. ونقصد بالتعبئة هنا تجميع وتركيز الموارد المادية والبشرية استهدافا لمعدلات غير عادية للانجاز. واذا كان البعض يشكك بان مصر قد شهدت تجربة في التعبئة السياسية، فلا شك في انها قد شهدت تجربة في التعبئة البيروقراطية غير المكتملة(٦٧).

ومع ذلك، وعلى الرغم من سيطرة الطابع البيروقراطي على النظام السياسي المصري، وبخاصة في الخمسينات والستينات، فليس كل شيء في السياسة المصرية بيروقراطيا على اطلاقه، بل إن هناك عناصر اخرى ذات اهمية في تكوين الثقافة السياسية المصرية والمجتمع السياسي المصري، ولها تأثيرها الواضح على العملية السياسية في هذا البلد.

الاعتبارات الشخصية و« التآمرية »:

أجل، ما اشبه النظام السياسي المصري بنيانيا ببيروقراطية كبرى. ولكن ماذا عن الجانب الوظيفي؟ وهل يمكن القول بأن العلاقات السائدة داخل هذا الهيكل الضخم هي دائما علاقات « قانونية » و« رشيدة » بحسب تعبير ماكس فيبر؟

إن الاجابة تجيء بالنفي طبعا. ولكن فلنبدأ اولا باستبعاد اتجاه ينتشر بين المستشرقين ويتأثر بأقاصيص « الف ليلة وليلة »، فيرى في النظام السياسي المصري تعبيراً عن غموض الشرق وغرابته وقيام حياته على المغامرات والمؤامرات، كما يرى في مصر جزءا من الشرق العربي الذي يتميز في عمومه « بعدم الاستقرار السياسي ». ونقول في عجالة إنه على الرغم من اشتراك مصر مع غيرها في كثير من المواريث فانها بحكم حقائق تكوينها النهري، كما سبق ان رأينا، تتميز عن غيرها وتختلف. فاذا كانت الانقلابات العسكرية مثلا من الامثلة المعاصرة على عدم الاستقرار السياسي، فان مصر لا تعبر عن النمط السائد في هذا الصدد بين الدول العربية او الافريقية. فعلى سبيل المثال شهد العراق وشهدت سورية منذ فترة ما بين الحربين حتى الان، ما لا يقل عن « دستة » انقلابات في كل منها، كما شهد السودان في الفترة نفسها حوالي « نصف دستة » انقلابات، اما في مصر فلم نشهد خلال الفترة نفسها سوى انقلاب عسكري واحد ناجح.

---

(٦٧) J.P. Nettl, **Political Mobilization** (London: Faber, 1967), pp. 339-40.

من هنا فإن الاقتصار في تحليل السياسة المصرية على الاعتبارات « التآمرية » وما تتضمنه من امور النزاع بين الافراد والمجموعات لا يعد منهجا موفقا في تصورنا. إن الثقافة السياسية المصرية ذات تقاليد دستورية ومؤسسية واضحة وإن كانت الهياكل التنظيمية الحديثة لهذه التقاليد لم تتدعم بعد بالكامل. ومع ذلك فمن غير الصواب استبعاد العناصر التآمرية والشخصية والفئوية على اطلاقها عند دراسة الديناميكيات السياسية في مصر. ذلك أن فترة الحكم العثماني المملوكي الطويلة قد ارست بصفة خاصة جذور تقاليد تآمرية واضحة في ثقافتنا السياسية تظهر على السطح من وقت لآخر(٦٨). ومن هنا تعتمد السياسة في احيان كثيرة على الاعتبارات « الشخصية » باكثر مما تلتزم بالحدود القانونية او بالمؤسسات الرسمية.

هذا المدخل في فهم العملية السياسية المصرية تناوله بدرجة او بأخرى من التفصيل بي جي فاتيكيوتس(٦٩) وكليمنت هنري مور(٧٠) وروبرت سبرنجبورج(٧١) وغيرهم. ولقد اوضح هنري مور بصفة خاصة اهمية كيانات اجتماعية من قبيل الاسرة والشلة والدفعة وغيرها في الحياة السياسية المصرية. ولسنا نريد أن نقلل من اهمية هذه العوامل غير المؤسسية في ثقافتنا السياسية، بل ان تجربة السنوات الاخيرة تؤكد اهميتها. « فمراكز القوى » التي تحدث عنها صاحب « حركة التصحيح » سنة (١٩٧١) كانت تربطها علاقات اسرية متعددة. والحديث عن الدور السياسي والاقتصادي لعلاقات الدم والمصاهرة والنسب، الخ، يعد جزءاً مهما من « الفولكلور » السياسي المصري المعاصر(٧٢).

---

(٦٨) P.J.Vatikiotis, **The Modern History of Egypt** (London: Allen & Unwin, 1969), p. 452.

(٦٩) P.J.Vatikiotis, «Egypt's Politics of Conspiracy», **Survey** Vol. 18 No.2 (Spring, 1972), pp. 83-99.

(٧٠) C.Henry Moore, «Authoritarian Politics in Unincorporated Society – The Case of Nasser's Egypt», **Comparative Politics** Vol. 6 No. 2 (Jan. 1974),

(٧١) R.D. Springborg, **The Ties that Bind: Political Association and Policy-Making in** Egypt, Unpublished PHD Dissertation (Stanford Univ., 1974). esp. pp. 29–36.

(٧٢) ما يزال الحوار حول ميراث عبد الناصر وآثار فترة حكمه على الحرية والديمقراطية مستمرا منذ فجر توفيق الحكيم القضية في « عودة الوعي » ومنذ ذلك الوقت وهناك عدد كبير من الكتب يعالج هذا الموضوع. ومن امثلة الكتب غير المتعاطفة مع تلك الحقبة: سامي جوهر، الصامتون يتكلمون (القاهرة: المكتب المصري، ١٩٧٥)، ومن الكتابات المتعاطفة مجموعة الكتب التي اصدرها عبد الله امام عن « ناصر الناصرية » =

إن هذه العلاقات غير الرسمية تشكل بلا ريب جانبا بالغ الاهمية من مجموعة العلاقات السياسية في المجتمع المصري، وهي تتراوح من ادنى المستويات الادارية حتى اعلى المستويات السياسية. ويصف التعبير الشعبي الساخر بعض مظاهرها في السنوات الاخيرة بلفظ «الكوسة». ومع ذلك فانه من المبالغة المخلة أن ننظر الى الثقافة السياسية المصرية بأكملها او النظام السياسي المصري بأكمله كمجموعة من العلاقات غير الرسمية ذات الطابع الشخصي او التآمري. وينطبق هذا بصفة خاصة على الحقبة الناصرية حيث كان الطابع البيروقراطي للنظام الطابع المسيطر على ما عداه.

من التكنوقراطية الى الاوليغارشية:

بدأ طابع النظام البيروقراطي في الضعف منذ بداية السبعينات وبخاصة مع اعلان سياسة الانفتاح والاجراءات الاخرى المرتبطة بها، وهو الأمر الذي ادى ويؤدي الى ظهور تجمعات وتحالفات جديدة تتكون او تتضخم خارج البيروقراطية العامة وتتطور بالنظام بأكمله نحو مزيد من الطابع الاوليغارشي.

وفي رأينا أن من اهم المداخل الى فهم هذا التحول، النظر مرة اخرى الى قصة النخبة التكنوقراطية في مصر. ذلك أن هذه النخبة متزعمة معظم قطاعات الطبقة الوسطى الاخرى، هي التي ايدت الاشتراكية في الستينات وهي التي تدعم الانفتاح في السبعينات، فكيف كان ذلك؟

من المعروف أنه في النظم السياسية ذات القطاع العام الكبير تتحدد مواقف الادارة العليا والفئات التكنوقراطية الى حد بعيد، بناء على الفرص التي يمكن أن يقدمها لهم القطاع الخاص. وعندما تصبح امكانية تبادل القيادات بين القطاعين كبيرة، فإن هذا يخلق فئة من الناس الذين ينتمون الى العالمين: عالم القطاع الحكومي والعام، وعالم القطاع الخاص ورأس المال، بحيث يكاد يصعب عليهم او على الناس، التفرقة بين ادوارهم في الحالتين، ومن ثم بين مصالح و «اموال» القطاع العام من ناحية، ومصالح و «اموال» القطاع الخاص من ناحية اخرى.

= وآخرها ملف عبد الناصر (القاهرة: المركز الثقافي، ١٩٧٨) ومن الكتابات الملفتة ايضا حول هذا الموضوع: محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، (الكويت: دار السياسة، ١٩٧٦).

إن وجود تداخل بين القطاعين العام والقطاع الخاص في مصر، امر معروف منذ الستينات، ولكن فترة السبعينات شهدت توسع هذه الظاهرة، ولعل ابرز الامثلة هنا هو المهندس عثمان احمد عثمان وشركة «المقاولين العرب» بكل ما تثيره هذه الحالة من روايات متناقضة. على أن هناك الكثير والكثير من الحالات الاخرى، ولعل ضابط الجيش السابق او المدير او التكنوقراطي السابق الذي افتتح لنفسه توكيلا تجاريا او شركة تصدير واستيراد او بيت خبرة واستشارات.... لعل هذا النمط اصبح مألوفا لدى الكثيرين الآن(٧٣). وهكذا تدير النخبة البيروقراطية ـ التكنوقراطية ظهرها للشعارات الاشتراكية ولأنظمة الحكم التي حققت تميزها الوظيفي واتصالاتها النافعة في ظله، لكي تتجه الى الاستثمار الرأسمالي ذي الطابع الميركانيتلي الواضح، مستغلة اتصالاتها وارتباطاتها التي تكونت من خلال الوظيفة العامة. وهكذا بدلا من أن يكون التكنوقراط قادة التحديث التكنولوجي والاجتماعي، فإنهم يعملون على اعادة الطابع التقليدي والرأسمالي الى المجتمع. بل يسعون الى التضييق من «انفتاحية» النظام (في مجالات التعليم والتعيين مثلا)، وهي الانفتاحية التي سمحت للكثير منهم في الخمسينات والستينات بالترقي الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي الذي لم يكن ليتاح لها عن اي طريق آخر. وهكذا نجد أن هذه النخبة التكنوقراطية المتحولة غير معنية كثيرا بمجالات التطوير الديمقراطي وتوسيع مجالات الحرية بقدر اهتمامها بتعظيم الربح والترقي الاجتماعي السريع في ظل مجموعة القيم التقليدية التي تبناها القطاع البورجوازي التقليدي. ولا شك أن ازدياد ثروة البلدان العربية المحافظة المصدرة للبترول في السنوات الاخيرة (والعلاقات الاقتصادية والثقافية المتزايدة مع هذه البلدان)، قد اضيف الى الجو العام المتجه نحو التقليدية بدلا من التحديث، ونحو مجتمع التمايز الطبقي بدلا من مجتمع «الكفاية والعدل». وهكذا نسمع ونقرأ كثيرا عن الاراء المنادية بضرورة الحد من نشاط القطاع العام، وتشجيع الاستثمار الخاص ورفع القيود على الدخل والثروة والغاء نسبة الخمسين في المائة المخصصة للفلاحين والعمال، وتضييق نطاق التعليم وعدم التزام الدولة بالتشغيل الكامل... الى غير ذلك من دعاوي ومطالب توضح أن النخب التكنوقراطية هي اقرب بمصالحها وعواطفها من الرأسمالية منها الى الطبقات العاملة والقوى الشعبية.

(٧٣) On the «Interchangeability» between the public sector and the private sector see, for a comparative perspective : J.Meynaud, **Technocracy** (London: Faber, 1968); R. MIliband, **The State in Capitalist Society** (London: Quartet, 1973), **Passim.**

ولسوف يعتمد جانب كبير من التطور السياسي في مصر في السنوات القليلة القادمة على نوع العلاقات القانونية والسياسية و« الشخصية » التي ستقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص ،وعلى طبيعة الصلات التي سترتبط بين هذين « العالمين »،وهو امر تتزايد اهميته مع اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والحرية النسبية في تحرك القيادات بين القطاعين،مع قيام قدر لا يستهان به من الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والاجنبية. ولسوف تؤدي جميع هذه التطورات في تصور ما الى مزيد من التبلور في المصالح الاقتصادية والاجتماعية وفي التكوينات الطبقية والتجمعات المصلحية. واغلب الظن أن هذه القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة سوف تسعى الى التعبير عن آرائها ومصالحها محاولة تحويل التعددية الرسمية التي سمحت بها الحكومة، الى نظام حقيقي لتعدد الاحزاب. فما هي احتمالات المستقبل اذن في هذا المجال،وما هي الآفاق المحتملة للتطوير الديمقراطي في مصر؟

تعدد الاحزاب وآفاق الديمقراطية:

من بين مظاهر الحياة السياسية المصرية المعاصرة بروز اتجاه بين عدد من الكتاب والسياسيين نحو المطابقة بين التجربة التنموية في الفترة الناصرية وبين الحراسة... ضبط المراقبة بصفة عامة. ويقال احيانا أن جميع هذه المظاهر انما ارتبطت بأن التجربة كانت ذات طابع اشتراكي، ومن هنا فلا بد اذا اردنا الحرية أن نصرف النظر عن الاشتراكية.

ولسنا ننكر أن النظام الثوري قد اصبح في منتصف الستينات يحمل بعض ملامح « الدولة البوليسية »، ولكن التجربة الناصرية لم تكن مجرد دولة بوليسية، كما ان اجراءات القمع البوليسي لم تكن تقتصر على التجارب الاشتراكية وحدها، (فالحكم العسكري البوليسي في اندونيسيا واليونان والبرازيل وغيرها لم يكن اشتراكيا في اتجاهه).

واذا تذكرنا ان النظام الناصري قد كان حرا من الناحية الدولية وآمنا من الناحية الداخلية على مدى فترة لا تتعدى عشر سنوات من (١٩٥٦ - ١٩٦٧)،فاننا لا نستطيع بأي مقياس أن نقلل من شأن الانجازات التي تحققت في هذه الفترة في مجال الاستقلال القومي والتصنيع والعمالة والتعليم والخدمات، بل والثقافة ايضا. والاكثر من ذلك أن الكثير من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية قد ارسيت دعائمها في هذه الفترة: تكافؤ الفرص، حق التعليم والعمل للجميع، اشتراك العمال في الادارة،

الابداع الفكري والفني، التحرير الرسمي للمرأة، واهم من هذا كله ذلك الاحساس بالكرامة والمساواة «وحق الامل» الذي شعر به الرجل العادي.

وقد بدأ في السبعينات وفي ظل الرئيس محمد انور السادات اتجاه الديمقراطية بمعنى الليبرالية وتعدد الاحزاب، وهو الاتجاه الذي نشط بصفة خاصة بعد حركة التصحيح في (١٥) مايو ـ ايار سنة (١٩٧١) وصدور الدستور المصري الدائم في العام نفسه. وهكذا تم بالتدريج اقرار صيغة معينة لنظام شبه تعددي. بدأ داخل الاتحاد الاشتراكي، ثم خرج خارجه. لقد بدأت هذه العملية بإعادة النظر في تنظيم الاتحاد الاشتراكي سنة (١٩٧٤)، ثم سمح بتعدد الاتجاهات السياسية داخل التنظيم سنة (١٩٧٥)، مما مهد لظهور ما سمي «بالمنابر». وسرعان ما تقدم قرابة الاربعين مجموعة طالبين حق تكوين منابر لهم، مما عكس حالة التعطش الى ممارسة العمل السياسي. وبعد مناقشات ومداولات تقرر السماح لثلاث مجموعات فقط بتنظيم نفسها قانونيا داخل الاتحاد الاشتراكي، لتعبر عن «اليمين» و«الوسط» و«اليسار». وكان من بين شروط التصريح لهذه المنظمات بالتكوين، قبولها مجموعة من المبادىء العامة: «الاشتراكية» و«السلام الاجتماعي» و«الوحدة الوطنية».

ومن الطريف أن تنظيم اليمين وتنظيم الوسط قد وضعا «الاشتركية» ضمن تسميات منظمتيهما (كما فعلت معظم المنظمات الاخرى التي تقدمت لتشكيل نفسها ولكن طلباتها لم تقبل)، ولعل في هذا ما يوضح ان الاشتراكية ما زالت هدفاً له شعبيته بين الجماهير. وقد سمح لهذه المنظمات بأن تعلن برامجها وأن تقدم قوائمها لانتخابات مجلس الشعب سنة (١٩٧٦)، وقد اسفرت هذه الانتخابات عن نصر ساحق لتنظيم «الوسط» الحكومي. ولا شك في أن الانتخابات قد دارت في ظل اوضاع كان لهذا التنظيم فيها ظروف متميزة كثيرة وضعته في موقف متفوق على التنظيمات الاخرى من ناحية الامكانيات والتسهيلات المالية والمكانية والاتصالية.

وفي نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٧٦) سمح لهذه التنظيمات الثلاثة بأن تتحول الى احزاب سياسية شرعية. ومع ذلك فقد كان هذا السماح مبنيا على حق «النظام» في اختيار الاحزاب التي يسمح بها وللاسباب التي تراها الحكومة. ولكن اذا كان هناك بعض المنطق في انكار حق التنظيم السياسي على الجماعات الدينية، بحجة ان توجهها الديني قد يضر «بالوحدة الوطنية»، فانه ليس هناك كثير من المنطق مثلا في انكار حق التنظيم على من يسمون انفسهم بـ «الناصريين»، على اساس ان اي ناصري «حقيقي»

لا بد وان ينضم الى حزب الوسط. ومن ناحية اخرى فقد سمح لحزب الوفد (الذي نشط سياسيا قبل الثورة)، بأن يعيد تشكيل نفسه في اوائل (١٩٧٨)، والواقع ان استمرار الصعوبات على الجبهة الاقتصادية وعلى الجبهة «الوطنية» يجعل من غير الحكيم في حقيقة الامر التراجع كذلك عن وعود الديمقراطية.

ومع ذلك فليست الديمقراطية مجرد تعدد الاحزاب. إن التناقضات الاقتصادية والمعاناة الاجتماعية قد وصلت الى مستوى لا يمكن التغافل عنه، كما ان قوانين الطوارىء نافذة من احداث (١٨، ١٩) يناير - كانون الثاني (١٩٧٨) التي توضح في حد ذاتها، ان الناس يحتاجون الى اكثر من طقوس الديمقراطية الاجرائية ومظاهرها. وفي حين تستمر السلطات الحكومية في القاء تبعة هذه الاحداث وغيرها على اليسار، نجد اليمين الديني المتطرف متحفزاً للمواجهة، ونجد المواطن العادي محبطاً، ضائعاً، مغلوباً. ترى ماذا يخبىء المستقبل للمصري من تطورات؟

الفصل الثالث

تطوّر الأيديولوجيّة الرسميّة في مصر، الدّيمقراطيّة والاشتراكيّة

د. علي الدّين هلال

يتناول هذا الفصل دراسة تطور أيديولوجية النخبة الحاكمة في مصر منذ عام (١٩٥٢). ويقصد بالايديولوجية في هذا المقام تلك المجموعة المتسقة من الأفكار التي تتعلق بشكل النظام الاجتماعي وغايته، ومن ثم فانها تشمل عنصرين: الغاية أو الهدف الذي ينبغي للمجتمع التطلع اليه، والوسائل والأدوات التي تمكن من الوصول الى هذا الهدف. الأيديولوجية اذن تتضمن الهدف والوسيلة، الغاية والأسلوب.

وينبغي - بادىء ذي بدء - تبيان حدود هذه الدراسة والتي تتمثّل في اربعة موضوعات:

أولاً: إن الدراسة تركز فقط على موضوعي الديمقراطية والاشتراكية باعتبار أنهما يتعلقان بشكل التنظيم الاقتصادي والسياسي ونوعية العلاقات السائدة في المجتمع، وهكذا فانها لا تتناول قضايا هامة أخرى مثل القومية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز.

ثانياً: إن التحليل ينصرف الى الأيديولوجية الرسمية أو مجموعة الأفكار التي طرحتها النخبة الحاكمة كتبرير لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وكتعبير عن تصورها لشكل النظام الذي تسعى لايجاده، وليس الى التطور الفكري العام في البلاد أو التيارات الفكرية المختلفة التي طرحها المثقفون المصريون بالقدر الذي ارتبطت فيه بتطور الفكر الرسمي[١].

---

١) سبق للمؤلف ان تناول بعض جوانب التطور الفكري العام للمثقفين العرب وخصوصاً المصريين في عدد من البحوث. انظر التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث (القاهرة، ١٩٧٥)، نكبة فلسطين في الفكر =

ثالثاً: مع أن الدراسة تستخدم تعبير النخبة الحاكمة للدلالة على مجموعة القيادات التي تولت الحكم والتي كان مصدرها حركة الضباط الأحرار، فإن التطور الفكري للنظام عبر عنه أساساً رئيس الدولة الذي تمثل في شخص جمال عبدالناصر، ولا يوجد لدينا دليل حاسم على أن هذا التطور الذي سوف تعرض له الدراسة عبر عن اقتناع النخبة الحاكمة ككل، بل على العكس ان هناك ما يشير الى أن هذا التطور الفكري لم تقبله جميع العناصر التي شاركت في الحكم، وبرز ذلك بالذات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، والمواقف التي اتخذها بعض من شاركوه في الحكم مُدداً تطول أو تقصر.

رابعاً: إن التطور الفكري والأيديولوجي لأي مجتمع بصفة عامة ولأي قيادة سياسية بصفة خاصة، لا يحدث في فراغ وهو ليس عملية عقلية أو رياضة ذهنية مجردة وحسب، بل إنه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. يؤثر فيه ويتأثر به. ولا يمكن فهم التطور الفكري فهماً متكاملاً إلا في الاطار العام لمسار المجتمع من حيث علاقاته ونظمه ومؤسساته.

في اطار هذه الملاحظات السابقة تتفق معظم البحوث التي أجريت عن مصر ما بعد (١٩٥٢) أن مجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة في (٢٣) يوليو - تموز لم يكونوا ملتزمين بأيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعي بعينه، وأنهم قد اتبعوا في المقام الأول منهجاً ذرائعياً وتجريبياً. وكان الرئيس عبد الناصر يشير من آن لآخر الى الصفة التجريبية لسياساته وعدم رغبته في الالتزام بعقيدة جامدة[٢]. لذلك بلور حكام مصر الجدد ما أسموه بالتجربة والخطأ، وتطورت أفكارهم نتيجة خبرتهم وممارساتهم العملية في الحكم، واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة في مقاعد السلطة[٣].

= السياسي العربي، السياسة الدولية، عدد ٢٣ (يناير - كانون الثاني ١٩٧١) ص٤٠ - ٤٩ وباللغة الانجليزية.
«Arab Intellectuals and al Nakba»: The search for fundamentalism, Middle Eastern Studies, vol. IX, no. 2 (May 1973), pp. 187-190.

٢) Malcolm H.KERR., «The Emergence of a Socialist Ideology in Egypt», **Middle East Journal,** vol. XVI, No.2 (November 1962), p.127. See also **«Anwar Sadat, Revolt on nile»** (London: Allen Wingate Publishers, 1958), p.53.

٣) حول تصور عبد الناصر لدور الضباط الأحرار كتب في فلسفة الثورة «لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة وأنها لا تنتظر الا طليعة تقتحم أمامها السور.. وكنت أتصور دورنا على أنه دور =

أضف الى ذلك أن النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير أيديولوجي موحد ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد، بل لقد تراوح الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه الماركسي. وتكفي الاشارة في هذا الصدد الى أن الخلية الأولى في حركة الضباط الأحرار ضمت أسماء مثل السيد حسن التهامي والسيد كمال رفعت وعبد الناصر رغم تباين اتجاهاتهم الفكرية،مما يوضح أن حركة الضباط الأحرار لم تكن تمثل كياناً أيديولوجياً موحداً، بل عرفت في داخلها أكثر من اتجاه وأكثر من تيار، وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الأخير في المجالين التشريعي والتنفيذي في مصر خلال المرحلةالانتقالية،من يناير ـ كانون الثاني (١٩٥٣) الى يناير ـ كانون الثاني(١٩٥٦)،والذي ضم بدوره عدة تيارات أيديولوجية أدت الى بروز خلافات بين أعضائه والى تصفيات داخلية.

لقد تطورت «الأيديولوجية الجديدة» للثورة بشكل تدرجي وعلى مراحل، وارتبط هذا التطور بالتغير في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخلياً وخارجياً. ويمكن بصفة عامة التمييز بين أربعة مراحل في هذا الصدد.

أولها: مرحلة اقرار القانون والنظام (Etatistic stage)، والتي استمرت منذ (١٩٥٢) حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وكان هدف النظام الرئيسي خلالها تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات.

وثانيها : المرحلة الشعبية(*) (Populist stage) والتي استمرت منذ عام (١٩٥٦) حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق (١٩٦١ -١٩٦٢)،وخلال هذه الفترة ساد ما سمي بفلسفة الاتحاد القومي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية.

وثالثها: المرحلة التي تمتد ما بين (١٩٦٢) الى حوالي (١٩٧٣) وهي المرحلة التي يطلق عليها أكثر من اسم، مثل اشتراكية الدولة ورأسمالية الدولة والاشتراكية العربية

= طليعة الفدائيين،وكنت أظن ان دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات..» وكرر هذا المعنى في عديد من خطبه وأحاديثه. على سبيل المثال خطابه في ٢٠ ديسمبر ـ كانون الاول (١٩٥٣)، (٥) سبتمبر (١٩٥٤) وتصريحه لصحيفة الأهرام في (٢) يوليو ـ تموز (١٩٥٩).

أنظر ايضاً في نفس المعنى اللواء محمد نجيب:

M.Naguib, «Egypt's Destin» (New York: Boubleday; 1955). p.171.

(*) تستخدم كلمة الشعبية في هذا المقام للدلالة على نمط معين من الفكر السياسي سوف يتضح من الدراسة.

والتطبيق العربي للاشتراكية، والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل.

وأخيراً، فبوفاة الرئيس عبد الناصر في عام (١٩٧٠) وبروز نمط جديد من الأفضليات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية في عهد الرئيس أنور السادات، فإن مرحلة جديدة قد بدأت وهي ما تسمى عموماً بسياسة الانفتاح.

ينبغي التأكيد على ما هو معروف منهجياً بأنّ من الصعب وضع حد زمني فاصل بين مرحلة وأخرى عندما يتعلق الأمر بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالذات على ضوء أن كل مرحلة قد تنمو من أحشاء المرحلة التي سبقتها، فهي لا تأتي من فراغ أو بلا مقدمات، ويثار هذا مثلاً بالنسبة الى المرحلة الرابعة ومتى بدأت، وهناك أكثر من اجتهاد في هذا الصدد، فيرى البعض أن التغيير قد بدأ بعد (١٩٦٧)، ويضع آخرون عام (١٩٧٠) وهو تاريخ وفاة الرئيس عبد الناصر، كنقطة تحول، بينما يضعها آخرون في مايو - أيار (١٩٧١)، ويرى فريق رابع أن عام (١٩٧٣) هو التاريخ الأدق باعتبار أن معركة أكتوبر قد أعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مستقلة مكنته من احداث تغييرات في المجالين السياسي والاقتصادي[٤].

مرحلة اقرار القانون والنظام:

هذه المرحلة هي التي أعقبت قيام حركة الجيش واتسمت بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له وتصفية المعارضة الموجهة ضده، وفي هذا الاطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التي صدرت من اليمين أو اليسار، كما قامت بعملية تطهير في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية وفرضت الرقابة على الصحافة وحل مجلس نقابة الصحفيين. أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية فقد طلب منها أولاً أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة، وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد انتهت في (١٦) يناير - كانون الثاني (١٩٥٣) بقانون حل الأحزاب السياسية، وذلك حماية للوحدة الوطنية. وبانتهاء أزمة مارس وسقوط اللواء محمد نجيب وحل جماعة الاخوان المسلمين، نجح النظام الجديد في تصفية معارضيه وبرز جمال عبدالناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع.

---

٤) حول هذه المراحل من وجهة نظر بناء المؤسسات السياسية انظر دراسة للمؤلف «The Transformation of party System in Egypt 1952-1977» in Ali E. Hillal Dessouki, ed., Democracy in Egypt (Cairo, 1978),pp. 7-24.

وَسطَ هذه الصراعات التي تضمنت صراعاً بين النظام الجديد ومعارضيه وصراعاً بين اللواء نجيب من ناحية وعبد الناصر ورفاقه من ناحية أخرى، وصراعاً ثالثاً داخلَ مجلس قيادة الثورة حول اتجاه وشكل النظام الجديد (رشاد مهنا ويوسف صديق وخالد محيي الدين)، في وسط هذه الصراعات لم يكن هناك ثمة فسحة أو مجال لنمو أيديولوجية جديدة ذات معالم واضحة، واكتفى النظام خلال هذه الفترة بالمبادىء الستة المعروفة وهي:القضاء على الاستعمار، والقضاء على الاقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، واقامة عدالة اجتماعية، واقامة جيش وطني قوي، واقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وفي كتابه عن « فلسفة الثورة » الذي مثل خطوة متقدمة في بلورة أهداف النظام الجديد، أوضح عبدالناصر ادراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منهما؛ الثورة السياسية التي تهدف الى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية، والثورة الاجتماعية التي تسعى الى تحقيق العدل الاجتماعي. كما كان عبد الناصر مدركاً التناقض بين مستلزمات وشروط كل من هاتين الثورتين.

وخلال هذه الفترة تحدث عبد الناصر كثيراً في خطبه عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، وعلى سبيل المثال ففي (٩) أبريل ـ نيسان (١٩٥٣) وفي خطاب له في المنصورة، ذكر أن هيئة التحرير وهي الهيئة التي أنشئت في يناير ـ كانون الثاني (١٩٥٣) عقب حل الأحزاب السياسية: «إن هيئة التحرير ليست حزباً سياسياً يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانما هي أداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة، أساسها الفرد »[٥]. وفي خطاب آخر شبه عبدالناصر هيئة التحرير بالمدرسة التي سوف يمارس فيها الشعب ويتعلم كيف ينتخب ممثليه.

كما برز في تفكير عبدالناصر أهمية وضرورة الوحدة الوطنية وكان يردد دائماً أن أحد الأسباب الرئيسية لحل الأحزاب السياسية هو أن مصر تحتاج الى كل طاقات أبنائها، وأنه ليس من الحكمة أن تتشتت هذه الطاقات أو تتفرق في مناقشات جوفاء ،أو معارضة سياسية لا جدوى منها، وأن أهم ما تحتاج اليه مصر هو الاتحاد والتضامن. ومن ثم فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن حل الأحزاب السياسية إن هو إلاّ إجراء مؤقت،وأنه

---

٥) خطاب عبد الناصر في المنصورة بتاريخ ٩ أبريل ـ نيسان (١٩٥٣).

بعد مدة سوف يسمح للأحزاب بممارسة نشاطها من جديد. وفي مقالة له بعنوان « الثورة المصرية » نشرتها مجلة « الشؤون الخارجية » الأميركية في يناير - كانون الثاني (١٩٥٥) كتب عبدالناصر: « إن هدفنا النهائي هو أن نزود مصر بحكومة ديمقراطية ونيابية حقيقية... اننا نريد أن نكون على ثقة بأن أعضاء البرلمان سوف يخدمون مصالح كل الشعب وليس مصالح القلة »[٦].

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكام الجدد في مصر بأن الشعب ليس مهيئاً بعد للحياة الديمقراطية، وأنه لا بد من اعداده لذلك وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة. وفي كتاب أصدرته القوات المسلحة المصرية عام (١٩٥٤) لمناسبة مرور عام على اعلان الجمهورية، حدد الكتاب هدف هيئة التحرير بتعليم المواطنين وتدريبهم سياسياً[٧].

وانعكست هذه الأفكار في برنامج هيئة التحرير، فقد كان شعارها « الاتحاد. النظام. العمل » ويعبر عبد الناصر عن الحقيقة ذاتها بقوله: « إن الجماهير التي أتت كانت ممزقة، مجموعات متمزقة. إن الصورة التي انبعثت في هذا اليوم بدت مظلمة وسوداء، لقد كنا نحتاج الى النظام ولكن لم نجد وراءنا سوى الفوضى. لقد كنا نحتاج الى العمل ولكن وجدنا فقط التسيب، ومن هذه الحقائق فإن الثورة صاغت شعاراتها »[٨].

وهكذا فقد كان هدف هيئة التحرير تبعاً لتصور قادة النظام الجديد أن تعلم الشعب معنى الديمقراطية وأن تدربه على ممارساتها.

وخلال الفترة نفسها بدأ عبدالناصر يربط بين قضيتي الديمقراطية والعدل الاجتماعي، وعبر عن ذلك في خطاب له في (٣٠) أبريل - نيسان (١٩٥٤) فقال: « اذا كنا نريد حرية أكيدة، فيجب أن نتحرر من الاستغلال.. نتحرر من استغلال العمل والإقطاع.. »[٩] هذه العلاقة قدر لها أن تتبلور وأن تأخذ مكاناً أكثر أهمية في فكر عبدالناصر مع مرور السنين.

---

٦) Gamal Abdel Nasser, «**The Egyptian Revolution**», Foreign Affairs, Vol. XXXIII, No. 1 (January 1955), p. 208.

٧) Hassan Khedr and Amin Hassouna, «**Egypt's Republic in its First Year**», published in English by the Department of public Relations of the Egyptian Armed Forces (Cairo, 1975), pp. 174-175.

٨) فلسفة الثورة ونفس الفكرة لدى نجيب: المرجع السابق ص١٨٧ - ١٨٨.

٩) خطاب عبد الناصر في (٣٠ ابريل - شباط (١٩٥٤).

المرحلة الشعبية:

في (١٦) يناير - كانون الثاني (١٩٥٦) أعلن عبد الناصر نهاية مرحلة الانتقال وطرح للاستفتاء الدستور الجديد[١٠]. وتبعاً لهذا الدستور فقد ظلت الأحزاب السياسية غير مصرح لها، وبدلاً من هيئة التحرير، نص الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون هو البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكل طبقاته، فنصت المادة (١٩٢) منه على: «يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ولحثّ الجهود، ولبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...».

وكان صدور دستور (١٩٥٦) واعلان قيام الاتحاد القومي بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمل مسؤوليتها مجلس قيادة الثورة، فقد اعتقد عبد الناصر أنه لا ينبغي للجيش أن يتحول الى مؤسسة سياسية وأنه لا بد من اقلمة تنظيم شعبي لتحقيق أهداف الثورة[١١]، ومن هنا فان تكوين الاتحاد القومي كان أول مواجهة جادة للنظام الجديد مع قضية بناء تنظيم سياسي شعبي[١٢].

وعبرت تصريحات عبد الناصر بخصوص الاتحاد القومي عن محاولة أكثر نضجاً وعمقاً لمفهوم السياسة والعمل السياسي عن أي من تلك التي بدرت منه خلال مرحلة هيئة التحرير. فبالنسبة إليه لم يكن الاتحاد القومي مجرد هيئة سياسية لملء الفراغ الذي أوجده حل الأحزاب، وأكد هو ورفاقه باستمرار على خصوصية وأصالة وجدة تجربة الاتحاد القومي، فهذه التجربة لا تندرج - وفقاً لتصورهم - تحت نظام الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب. وكلا النظامين غير مناسب لاحتياجات الوطن، فمن ناحية لا تستطيع

---

١٠) انظر تحليلا لدستور (١٩٥٦) في عدد من مؤلفات أساتذة القانون المصريين مثل د. سليمان الطماوي، د. طعيمة الجرف، د. ثروت بدوي، د. محمد كامل ليلة، د. فؤاد العطار.

١١) حول تصور عبد الناصر لدور الجيش في السياسة انظر محمد حسنين هيكل «ما الذي جرى في سورية» (القاهرة، ١٩٦٢) ص٢٧ - ٨١.

١٢) انظر في هذا التقييم:

P. J. Vatikiotis, «**The Egyptian Army in Politics**» (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 383.

وكذا د. سليمان الطماوي: «ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم» (القاهرة، ب. د. ت) ص٩٦ - ١٠١.

مصر أن تطبق نظام تعدد الأحزاب، فالأحزاب مصدر للتمزق والتفكك وخلق الفرقة بين المواطنين، كما أنها، كما قال عبدالناصر، تعاونت مع الاستعمار ومثلث الرجعية والانتهازية[١٣]. وأكد عبدالناصر أن الأحزاب عادة ما تكون أدوات في يد قوى خارجية واحدى قنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين في العالم، فيقول: «ولو اني سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور، فماذا تكون النتيجة؟.. أغلب الظن أنني سأجد هنا ثلاثة أحزاب، أحدها يدعو الى التحالف مع الغرب.. وثانيها يدعو الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي، أما الحزب الثالث فسيكون الحزب الذي ينادي بانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي»[١٤]. وأعتقد أن العودة الى السياسة الحزبية قبل تعليم الجماهير وتدريبها سوف يكون عودة الى فوضى وفساد عهد ما قبل الثورة، وأنه لا يريد «أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبي أو ذاك، وانما أريد صيانة وحدة هذا البلد، حتى تثبت الفكرة الوطنية المنبثقة من أعماقه وتترسخ»[١٥].

ومن ناحية أخرى، فان الاتحاد القومي لم ينظر اليه على أنه تنظيم نخبة أو تنظيم طليعي ممثلاً طبقة واحدة من طبقات المجتمع بل على العكس فانه ـ في فكر عبد الناصر وصحبه ـ يمثل الشعب بأسره[١٦].

وتبارى الكتاب في ابراز الفارق بين نظام الحزب الواحد ونظام الاتحاد القومي، فذكر أحدهم أنه بينما في الأول يقوم الحزب باختيار مرشح واحد في الانتخابات البرلمانية، فان الاتحاد القومي لا يزكي أحداً، وانما يكتفي بالاعتراض على العناصر الانتهازية والرجعية[١٧].

وطرح عبدالناصر منطق تجربة الاتحاد القومي بقوله: «من هذه التجربة من حياتنا وفي المعارك التي قابلناها كان نظام الحزب الواحد لا يناسبنا لأنه عبارة عن احتكار السياسة، ولأن نظام الأحزاب المتعددة أيضاً لا يناسبنا لأنه سيكون وسيلة

---

١٣) خطاب عبد الناصر بتاريخ أول يونيو ـ حزيران (١٩٥٦).

١٤) مقابلة عبد الناصر مع مندوبي التليفزيون الاميركي بتاريخ (٧) أبريل ـ شباط (١٩٥٨).

١٥) المرجع السابق.

١٦) د. عثمان خليل عثمان: «الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد»، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مجلد رقم (١)، عدد (٥) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٥٨).

١٧) د. محمد عبد الله العربي: «الاتحاد القومي والأحزاب»، المرجع السابق ص٢١.

لتغلغل النفوذ الأجنبي في الوقت الحاضر الى داخل بلدنا ليهدم هذه القاعدة التي نبنيها، والتي نعبىء عليها الشعب، وكان لا بد لنا أن ندخل التجربة الجديدة، تجربة تقينا عيوب الحزب الواحد وتقينا في الوقت نفسه عيوب تعدد الأحزاب، تجربة عبارة عن نظام يشترك فيه جميع أبناء الوطن ،بحيث لا نعطي الفرصة للتسلل وبحيث نحافظ على وحدتنا ولا نمكن الأجنبي من أن يفرق بيننا ويعمل على ضمّنا داخل مناطق النفوذ، وكانت هذه التجربة هي الاتحاد القومي »[١٨].

وفي مناسبة أخرى قال: « إن الاتحاد القومي » بمثابة اطار وطني يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وأثبتوا خيانتهم له. ويذكر فتحي رضوان وزير الارشاد القومي الأسبق أنه « اتحاد يشمل كل الشعب المصري، وأنه النظام الذي تسعى اليه كل الشعوب الناهضة في المراحل الهامة من تاريخها »[١٩]. وحدد عبدالناصر دور الاتحاد بأنه « ملء الفراغ الذي خلق من جراء حل الأحزاب السياسية وتعبئة جهود الشعبْ من أجل تحقيق أهداف الثورة ،وتدريب القيادات على المستويات المختلفة لدراسة المشاكل المحلية وحلها »[٢٠].

ويبدو أن بعض الدراسين الأجانب لم يشاطروا عبد الناصر والنظام تلك الرؤية لدور الاتحاد القومي وقتذاك، فكتب باحث فرنسي - سيمون جارجي - في عام (١٩٥٦) أنه من الصعب ألا نعتبر الاتحاد القومي مؤسسة تعمل في خدمة النظام السياسي[٢١]. وأشار الأستاذ فاتيكيوتز الذي قضى شطراً من حياته في مصر الى أن هدف الاتحاد القومي هو تطوير ثقافة سياسية متماثلة، ووعي سياسي موحد بين المواطنين من خلال السيطرة على كل جوانب النشاط الشعبية[٢٢]. الفكرة نفسها أشار اليها جان وسيمون لاكوتير في كتابها عن مصر، ووصفا الاتحاد القومي بأنه ليس حزباً واحداً بقدر ما هو

---

١٨) خطاب عبد الناصر بتاريخ (٢٧) نوفمبر ١٩٥٩.

١٩) Keith Wheelock, «**Nasser's New Egypt**» (New York: Frederick A. Praeger 1960), p. 54.

٢٠) خطاب عبد الناصر بمناسبة الذكرى السابعة لقيام الثورة في (٢٢) يوليو - تموز (١٩٥٩) وكذا خطبه في سورية (١٦) و(٢٠) فبراير - شباط (١٩٦٠).

٢١) Simon Jargy, «**La Syrie a la Veille D'une Nouvelle Expérience**», orient No. 10 (1959), pp. 28-29.

٢٢) Vatikiotis, op. cit., p. 105.

رقيب أو « ضابط عام » للنشاط السياسي في المجتمع، ونوع من البوتقة التي ينبغي أن تنصهر فيها الحياة العامة لمصر ويعاد تشكيلها وفقاً لتصورات النظام الجديد[٢٣].

ومن دراسة خطب وتصريحات النخبة السياسية وكتاباتها خلال هذه المرحلة يبدو أن فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم على ركيزتين، **الديمقراطية الاجتماعية، والوحدة الوطنية**. أما بالنسبة للأولى، فقد اعتقد عبد الناصر أنه لا يمكن للديمقراطية السياسية أن تتحقق دون توافر عدة شروط ومتطلبات اجتماعية واقتصادية، مثل ازالة الحواجز الطبقية وضمان درجة أكبر من الحراك الاجتماعي بين الأفراد، وعبر عن ذلك بقوله: « .. ان الفرد اذا تحرر فلن يستطيع أي فرد آخر أن يملي عليه ارادته، اذا أردت أن أحرره فيجب أن أحرره أولاً اقتصادياً واجتماعياً حتى يستطيع أن يكون قادراً على أن يباشر الحرية السياسية »[٢٤]. وعبر عن الفكرة نفسها بقوله: « .. الاتحاد القومي مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي والاستغلال السياسي، وهو تنظيم قومي وطني.. كل الشعب يحمي وحدته.. »[٢٥].

أما بالنسبة الى الإشتراكية، فقد أشار عبد الناصر الى هذا التعبير لأول مرة في خطاب عام في فبراير ـ شباط (١٩٥٥) في حديث له في الكلية الحربية، وتكررت الاشارة بالذات بعد عودته من باندونغ ولقائه مع كل من نهرو وشو آن لاي، وفي (٥) ديسمبر ـ كانون الأول (١٩٥٧) طور عبدالناصر أفكاره بشكل أكثر تحديداً فيما أسماه بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني، وإن كان مفهوم الاشتراكية في هذه المرحلة قد اتسم بالعمومية والغموض، فعلى سبيل المثال وصف عبد الناصر المجتمع المنشود ذات مرة بأنه اقتصاد رأسمالي موجه[٢٦].

أما الركيزة الثانية في فكر عبد الناصر، فقد تمثلت في مفهوم الاتحاد أو الوحدة الوطنية. لقد تصور ان اقامة المجتمع المنشود يتطلب أعلى درجات الوحدة الوطنية وتقليل الخلافات الطبقية والفئوية الى أقل درجة ممكنة، والتأكيد على مشاعر التضامن

---

٢٣) Jean and Simonne Lacouture, «**Egypt in Transition**» (New York: Criterion Books, 1958), p. 273.

٢٤) خطاب عبد الناصر في (٢٣) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٥٩).

٢٥) خطاب عبد الناصر في (٢٧) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٥٩).

٢٦) لاكوتير: مرجع سابق ص٢٢١ ـ ٢٣٠ ومقابلة عبد الناصر مع عدد من المحررين الاميركيين في (٢٧) يناير ـ كانون الثاني (١٩٥٨).

والوحدة والاتحاد بين المواطنين. وعبر عن ذلك بقوله: « الاتحاد القومي.. هو اطار يصون الوحدة الوطنية. إن مجرد قيامه لا يحل المتناقضات في مجتمعنا، إنه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء، انما هو مجرد اطار من الوحدة القومية يسمح للمتناقضات أن توازن نفسها ،ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة أن تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا.. ولقد كان ايماننا أنه يمكن في اطار الوحدة الوطنية أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها ،وأن يقل التناقض بطريقة سلمية لا مصادرة فيها ولا سفك دماء ،وأن يتم الاتجاه الى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي »[٢٧].

وهكذا فإن الهدف ينبغي أن يكون تحقيق رضاء أو اتفاق قومي عام يتسامى على الخلافات الفئوية والطبقية، فالمصريون كما يقول عبدالناصر « .. كلنا نعمل من أجل هذا الوطن، وكلنا نعمل من أجل رفعة هذا الوطن، لا عمل للجماعات ولا عمل للأحزاب.. وكلنا نعمل من أجل أمتنا »[٢٨].

وجاء دستور (١٩٥٦) مؤكداً على ضرورة التوفيق بين الطبقات، وأكد على التضامن الاجتماعي باعتباره أساس المجتمع، ونظرت الحكومة الى دورها باعتبارها عاملاً محايداً بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، وأن دورها هو ضبط هذه الصراعات، وغرس مشاعر التضامن بين المواطنين، وفي الحقيقة ان هذه الفكرة لها جذور عند عبدالناصر عبَّر عنها عام (١٩٥٤) بقوله: « الحقيقة أن حكومة الثورة هي حكومة الأمة بطبقاتها جميعاً، حكومة العمال والفلاحين، وحكومة الموظفين والطلاب، وحكومة الأموال وأصحاب الأعمال، وحكومة الفقراء والضعفاء وحكومة الأقوياء والأغنياء، وحكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين، هي حكومة تنظر الى مصر كأسرة كبيرة، يعمل كل من فيها لصالحها الأكبر وخيرها المشترك »[٢٩].

واعتقد عبد الناصر أن كل تجارب الاخفاق التي واجهها المجتمع المصري تعود الى الخلافات وعدم الوحدة بين صفوف الشعب، ويقول: « لقد اتبع الاستعمار البريطاني

---

٢٧) تصريح عبد الناصر لجريدة « الأهرام » في (٢) يوليو - تموز (١٩٥٩) - انظر أيضاً خطابه في (١٥) ديسمبر - كانون الاول (١٩٥٧) وتصريحه لجريدة « النيويورك تايمز » في (٣) نوفمبر - تشرين الثاني (١٩٥٩) وخطابه في (٩) يوليو - تموز (١٩٦٠).

٢٨) خطاب عبد الناصر في (١٤) نوفمبر - تشرين الثاني (١٩٥٨).

٢٩) خطاب عبد الناصر في (١٩) يوليو - تموز (١٩٥٤).

سياسته التقليدية، فرق تسد، ولقد فرق فعلاً وساد فعلاً، عمل على انقسام البلاد الى شيع وأحزاب، كان يضرب حزباً بحزب وشيعة بأخرى حتى ثبت نفوذه، واستطاع بعد أن كان يحكم البلاد حكماً مباشراً عن طريق القسر والاكراه أن يحكمها بواسطة صنائعه من مختلف البيئات والأحزاب. انني أؤمن بأن الاتحاد القومي هو الوسيلة لتكتيل جهود الشعب، والسير به في الطريق المؤدي لتحقيق أهداف الثورة»[٣٠].

لقد أطلقنا على هذه المجموعة من الأفكار تعبير «الشعبية» وهو تعبير علمي لا يقصد به المعنى الدارج في قاموسنا السياسي عندما نصف زعيماً ما بأنه شعبي أو قراراً سياسياً ما بهذه الصفة، بل إن التعبير يستخدم في الأدب السياسي والاجتماعي على أكثر من نحو[٣١]. فهناك الاستخدام النابع من التجربة الأميركية في الجنوب، والتي يشير فيها الى اتجاه يتسم بمعاداة الحضر ومعاداة الصناعة ومعاداة المثقفين ومعاداة الأجانب، وهناك استخدام آخر في التاريخ الروسي والصيني خلال القرن التاسع عشر عندما أطلق هذا التعبير على الحركات الثورية الفلاحية، وأخيراً هناك من يستخدم تعبير الشعبية للدلالة على اتجاه فكري ينظر الى المجتمع كوحدة ذات مصالح متسقة تعلو مصالح الطبقات والجماعات المكونة لها.

وعندما نطلق هذا التعبير على تفكير عبد الناصر خلال هذه المرحلة فاننا نشير الى اتجاه عقلي وثقافي يتسم بثلاث سمات مترابطة، أولها، رفض مفهوم الصراع الطبقي، وثانيها، النظر الى المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة، وثالثها، أن تطور المجتمع هو رهين وحدة وتناسق جهود المواطنين.

---

٣٠) تصريح عبد الناصر لجريدة «الجمهورية» بتاريخ (٣٠) مايو - ايار (١٩٥٦).

٣١) See S. N. Eisentadt, «**Modernization, Protest and Change**» (Englewood-Cliffs: Prentice Hall, Inc. 1966), pp. 34-55; Encyclopedia of hte Social Sciences under Agrarian Movement, Vol. I-II, pp. 289-315 and under Russian Revolution, Vol. XIII-XIV, pp. 474-493; Peter Worsely «**The Third World**» (London: Seidenfeld and Nicolson, 1964), pp. 127-128, 165-174 and Seymour M. Lipset, «**Political Man**», (New York: Doubleday, 1963), pp. 169-173, On populism in Middle Eastern Countries. See Manfred Halpren, **Politics of Social Change in the Middle East and North Africa**» (New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 290-291 and in Turkey Niyazi Berkes, «**The Development of Secularism in Turkey**». (Montreal: Mcgill University Press, 1964), pp. 461-463.

وجدير بالذكر أن هذه السمات ليست قاصرة على عبدالناصر، بل إن العديد من الزعماء في أفريقيا وآسيا عبروا عن تفكيرهم في عبارات مماثلة تؤكد على تضامن مجتمعاتهم وخلوها من الصراع، ويشيرون الى أن هذه المجتمعات لا تعرف تلك الانقسامات الطبقية الحادة التي خبرتها المجتمعات الغربية الصناعية، ومن ثم، فإنها لا تحتاج الى نظام تعدد الأحزاب، لذلك نجد في عديد من هذه البلاد، المفاهيم الناصرية نفسها، قد تختلف العبارات أو المسميات ولكن الجوهر يظل واحداً، فالأحزاب السياسية ينظر لها كعنصر انقسام في المجتمع يؤدي الى اضعافه، وعلى العكس من ذلك، فان الحزب الواحد أو التنظيم الواحد الذي يضم غالبية الشعب هو رمز لوحدته وتضامنه[٣٢].

وصدرت عشرات الكتب والمقالات والأبحاث باللغة العربية حول فكرة وأهداف الاتحاد القومي، وإن كانت احدى السمات الرئيسة التي تتصف بها هذه الكتابات هي غموض المفهوم ذاته الذي يصادفه القارىء في عديد منها، والعبارات العامة الفضفاضة التي لا يكون لها دلالة محددة. فأحد المؤلفين على سبيل المثال كتب يقول ان نظام الاتحاد القومي يعكس إرادة الشعب التي هي من ارادة الله[٣٣]. وأكد آخر أن فكرة الاتحاد القومي هي قمة الديمقراطية، وأنها تجربة جديدة في الحياة السياسية المعاصرة[٣٤]. وتبعاً للمؤلف نفسه، فإن رفض وجود الطبقات هو أساس نظام الاتحاد القومي، لأن الطبقات هي فكرة غريبة نقلت الى المجتمع العربي بواسطة الاستعمار الأجنبي والملكية. ووصف ثروت عكاشة، وزير الثقافة والارشاد القومي وقتذاك، الاتحاد القومي بأنه فلسفة خلقية وتعبير عن روح الجماعة[٣٥].

وكتب الرئيس أنور السادات الذي كان سكرتيراً عاماً للاتحاد القومي في عام (١٩٥٧)، ان الاتحاد القومي ليس حزباً أو جبهة ولكنه أداة واطار لحماية الوطن أملته الظروف، وأن كل الفئات والطبقات قد وافقت على عدد من الأهداف هي الاستقلال والقومية العربية والحياد الايجابي والحرية والسلام، كما وافقت على شخص واحد لكي

---

٣٢) حول مفهوم الشعبية في دول العالم الثالث انظر دراسة موسعة في وورسلي مرجع سابق ص١٢٢ - ١٧٤.
٣٣) محمد حامد الجمل: «اضواء على الديمقراطية العربية» (القاهرة، ١٩٦٠) ص١٥٩.
٣٤) عبد المنعم شميس: «ديمقراطية الاتحاد القومي» (القاهرة، ١٩٦٠) ص٩.
٣٥) ثروت عكاشة: اتحادنا فلسفة خلقية.(القاهرة: د. ت) ص٤.

يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف وهو جمال عبد الناصر[٣٦].

وذكر كمال الدين حسين الذي خلف أنور السادات كسكرتير عام للاتحاد القومي في سنة (١٩٥٨) أن الاتحاد القومي هو منظمة تؤمن بالقومية العربية وتسعى الى تحقيق وحدة الشعب العربي وتأييد القيم الاخلاقية والروحية للمجتمع الاشتراكي العربي[٣٧]. وقال محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الأهرام » وأحد المقربين من الرئيس عبد الناصر أن الاتحاد القومي هو « تنظيم شعبي على مستوى الأمة كلها يجمع جهودها على أساس من الدعوة والمشاركة الواعية.. انه بهذا الشكل تنظيم يوفر الاطار والمجال للعمل الاقتصادي.. تنظيم الاطار والمجال للتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية، تنظيم يوفر الاطار والمجال للأمن القومي »[٣٨].

وبصفة عامة، فقد كان هناك تركيز واضح والحاح على تأكيد تفرد تجربة الاتحاد القومي، وأن هذا النظام وفلسفته نَبَعَا من « تجاربنا وظروفنا »[٣٩] وفي مجال التعليق على هذه الفكرة يجوز القول أنها كانت أقرب الى جان جاك روسو منها الى لينين، فقد لبس الاتحاد القومي رداء الديمقراطية لا باعتباره تنظيماً طليعياً يقود الجماهير، ولكن لأنه ضم بين ظهرانيه كل الشعب تقريباً، وكان من المتصور أن الحوار بين الحاكم والمحكوم سوف يتم في هذا الاطار، وأن ذلك سوف يسفر عن بروز ارادة عامة، ورضاء عام يقلل من امكانية الصراعات بين الأفراد والجماعات والطبقات.

وفي أعقاب سبتمبر ـ ايلول (١٩٦٢) وفي مناخ عام من النقد الذاتي بعد الانفصال السوري، قدم عبد الناصر أول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه، وطور أفكاره فيما بعد في يوليو ـ تموز (١٩٦٢) خلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، ثم في اجتماعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، وتبعاً له، فإن أحد مثالب هذا النظام هو غياب الأيديولوجية التي تقود العمل الثوري، فقد كان غياب الأيديولوجية يعني غياب الالتزام الفكري للتنظيم، حيث أنه في نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٦١)، اشتكى عبد الناصر صراحة من أن المثقفين لم يتعاونوا بحماس مع النظام، وأن أمله قد خاب لقلة

---

٣٦) أنور السادات: « معنى الاتحاد القومي » (القاهرة: د. ت) ص٤٩، ٥١ ـ ٥٤، القاعدة الشعبية (القاهرة: ١٩٥٩) ص٤٥.

٣٧) المجلة المصرية للعلوم السياسية: مرجع سابق ص١٢١ ـ ١٢٢.

٣٨) محمد حسنين هيكل: « أزمة المثقفين » (القاهرة، ١٩٦١) ص١٥٢ ـ ١٥٣.

٣٩) محمد كامل حته: « الاتحاد القومي » القاهرة، ١٩٦٠) ص٢٤.

الكتابات الأكاديمية حول النظام الاقتصادي والسياسي الجديد للبلاد، وانتقد، على وجه التحديد، كليات الحقوق التي أشار الى أنها ما زالت تكتفي بتدريس نظريات آدم سميث الاقتصادية، ووصل الى القول أن مصر تمر في تجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية[٤٠].

وفي الحقيقة أن ملاحظات عبدالناصر هذه جاءت في أعقاب حوار قومي كبير استمر خلال عام (١٩٦٠)، وهو الذي عرف باسم «أزمة المثقفين» فقد بدأه محمد حسنين هيكل ساعة كتب ـ ربما كان معبراً عن أفكار عبدالناصر ـ أن المثقفين مارسوا نوعاً من السلبية تجاه القيادة الثورية وأن الكثرة البالغة منهم قدموا الولاء السياسي وليس المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع، وذكر بالذات أنهم لم ينجحوا في أن يقدموا للنظام الأيديولوجية التي كان يسعى اليها[٤١].

ولكي توضع الأمور في نصابها من الناحية التاريخية ينبغي الاشارة الى أن المثقفين لم يكن لهم دور في احداث يوليو ـ تموز (١٩٥٢)، وبالتالي، فلم يحصلوا على شطر من مسؤولية الحكم في الفترة التي تلت ذلك، ونما عدم رضائهم مع غياب المناخ الملائم لحرية الاجتماع وحرية الرأي، وشعروا بأن ليس لهم دور في عملية تطوير البلاد، أكثر من كونهم خبراء فنيين (تكنوقراط) أو موظفين،وأن عملية رسم السياسة واتخاذ القرار يحتكرها العسكريّون، الأمر الذي أدى الى نوع من الاغتراب السياسي بينهم.

ومكنت الطبيعة البراجماتية(*) للنظام وعبدالناصر الاستفادة من تجربة الاتحاد القومي والتعلم من أخطائه. وتتالت الأحداث في أعقاب الانفصال السوري، واعلان الميثاق، وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي تعبيراً عن مرحلة جديدة في تطور النظام وأفكاره السياسية التي هي بالتأكيد أكثر نضجاً مما سبقها.

المرحلة الاشتراكية:

لقد أدى الانفصال السوري في سبتمبر ـ ايلول (١٩٦١) واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولوا مناصب أساسية في الاتحاد القومي الى طرح آثار هامة على تفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه، وقاده الى اعادة النظر في عدد من الأفكار والمؤسسات السياسية.

---

٤٠) خطاب عبد الناصر في (٢٥) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٦١).

٤١) هيكل: مرجع سابق.

(*) الذرائعية.

ذلك ففي (٤) نوفمبر - تشرين الثاني سنة (١٩٦١) أعلن عبد الناصر عن خطة لاعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر على مرحلتين:

الأولى: تعيين لجنة باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لحث وتحديد معايير انتخاب ممثلين عن الشعب لهذا المؤتمر.

الثانية: انتخاب المؤتمر الوطني الذي سوف يناقش مشروعاً لميثاق العمل الوطني الذي سوف يقدمه الرئيس.

وعقدت اللجنة التحضيرية ثمانية عشر اجتماعاً ما بين (٢٥) نوفمبر - تشرين الثاني، و (٣١) ديسمبر - كانون الأول (١٩٦١)[٤٢]. ونقلت أجهزة الاعلام المختلفة من اذاعة وصحافة وتليفزيون مناقشات اللجنة. وشاهد المصريون رئيسهم لأول مرة في حوار مفتوح مع أعضاء اللجنة حول التجربة المصرية.

وأثارت هذه المناقشات روحاً ديمقراطية عامة لم تشهدها البلاد منذ (١٩٥٤)، وكان يمكن لأي مصري أن يرى المفكر الاسلامي الحر خالد محمد خالد وهو يتحدث عن الديمقراطية مطالباً الرئيس ببرلمان ودستور ومعارضة، وأجاب عبد الناصر بأن المطلبين الأولين سوف يتحققان، أما بالنسبة الى المعارضة، فانه لا يمكن أن تكون بلا حدود ولا يجب السماح بها الا في اطار أهداف الشعب[٤٣].

وبدأ المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي تكون من (١٧٥٠) عضواً (١٥٠٠ منتخبين، بالاضافة الى ٢٥٠ وهم أعضاء اللجنة التحضيرية) اجتماعاته في (٢١) مايو - ايار سنة (١٩٦٢). وفي أول اجتماع قدّم عبدالناصر مشروعاً للميثاق الذي تمَّ قبوله بعد مناقشة بدون تعديل في المتن. ويبدو واضحاً أن عبدالناصر كان مهتماً بقضية وجود وثيقة ايديولوجية تحدد أهداف وأساليب الثورة المصرية، واعتقد أن غياب مثل هذه الوثيقة كان أحد جوانب النقص الرئيسة في نظام الاتحاد القومي، ومن هنا، فان الميثاق، وهو وثيقة تتكون من عشرة فصول، جاء لكي يملأ هذا الفراغ. ويمثل الميثاق وثيقة ايديولوجية هامة من زاوية التطور السياسي والاجتماعي المصري، فقد حددت مفهوم التنمية وأساليبها وعكست تفكير عبدالناصر بعد عشر سنوات من حكم مصر، وأوضحت

---

٤٢) من بين ٢٥٠ عضواً تحدث ١٠٩، من بينهم ٢٠ تحدثوا ثلاث مرات أو اكثر معظمهم من المثقفين وأساتذة الجامعات. انظر نص المناقشات في «الطريق الى الديمقراطية» (القاهرة، ١٩٦٣).

٤٣) المرجع السابق: ص٢٠٨ - ٢٠٩.

رؤيته للمجتمع المنشود وللمرحلة القادمة من الثورة. وركز الميثاق على مفهوم الاشتراكية. وكما هو معتاد في كثير من الدول النامية، فقد كانت الاشتراكية تعني اقامة مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي لا على الربح الفردي، على التخطيط لا على قوى السوق، على التصنيع لا على انتاج المواد الخام للتصدير الى الخارج. لقد كانت الاشتراكية وفقاً للميثاق أداة لتعبئة موارد المجتمع وحث الجماهير على زيادة الانتاج، ولخصت أهدافها في كلمتين: الكفاية والعدل، أي زيادة الانتاج وعدالة التوزيع، ومن هنا فإن على الحكومة أن تتدخل لضمان توزيع الثروات العادل والمداخيل، وهدف ذلك حل الصراع الطبقي، وذلك من خلال إزالة الاستغلال، وتضييق الهوة بين الطبقات ونشر الخدمات الاجتماعية، والفرص التعليمية للجميع. وكان عبد الناصر حريصاً على التمييز بين مفهومه للاشتراكية والماركسية، وأقام هذا التمييز على ثلاثة أسس: أولها، رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة. وثانيها، احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة، وثالثها، الايمان بالدين. وكان عبد الناصر يشير باستمرار الى التوافق بين الاسلام والاشتراكية، وأن مبادىء الاشتراكية نابعة من الاسلام، وفي هذا الاطار قام المفتي باصدار فتوى أوضح فيها أن القوانين الاشتراكية لعام (١٩٦١) تتفق مع قواعد الفقه الاسلامي.

أما عن مفهوم الديمقراطية، فقد تناولها الميثاق بطريقتين: سلبية وايجابية، فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة، باعتبارها ديمقراطية مزيفة كانت تحمي مصالح أقلية من الأثرياء وكبار ملاك الأرض. وعلى الجانب الآخر، فقد ألحّ الميثاق على تلك العملية التي تقود الى اقامة ديمقراطية حقيقية، والتعديلات التي يجب ادخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية.

لقد انطلق الميثاق من تأكيد أن الديمقراطية الاقتصادية أو الاجتماعية لا تقل أهمية عن الديمقراطية السياسية، بل إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن اقامتها إلا على أساس من الديمقراطية الاجتماعية، فيذكر الميثاق «أن من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الاقتصادية».

ووصل الميثاق الى خلاصة مؤداها أن المؤسسات البرلمانيّة لا يمكن أن تعمل بنجاح في ظل هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فالديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، وينبغي ادخال تعديلات أساسية على الهيكل الاقتصادي

الاجتماعي، قبل أن تصبح المؤسسات النيابية تعبيراً حقيقياً عن الديمقراطية السياسية. وتتضمن هذه التعديلات أموراً عدة مثل سيطرة الشعب على أدوات الانتاج، وتكافؤ الفرص بين المواطنين وشعورهم بالأمان بالنسبة لحاضرهم ومستقبلهم، وتبعاً للميثاق فإن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن توجد أيضاً في ظل هيمنة طبقة واحدة. « إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات... إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب.. سلطة مجموع الشعب وسيادته ». « .. لا بد أن ينقسم المجال ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية.. إن تحالف هذه القوى التي تمثل الشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية رجعية ».

الاتحاد الاشتراكي اذن كان يمثل مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية والديمقراطية الحقيقية، وهو تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة فيذكر الميثاق « أن الوحدة الوطنية التي يحققها تحالف هذه القوى التي تمثل الشعب، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة التي تمثل الشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة.

« إن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم أغلبية الشعب ».

ويمكن في هذا الصدد اثارة عدة نقاط حول مفهوم الديمقراطية من الميثاق، أولها، أن الديمقراطية ارتبطت بشكل مباشر بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية، وظهر تأثير الافكار الاشتراكية على عبد الناصر والميثاق كما لم يبد في أية مرحلة سابقة، ولأول مرة اعترف عبد الناصر ونظامه بوجود الصراع الطبقي بشكل واضح وصريح، فيذكر الميثاق: « والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره، وانما ينبغي أن يكون حله سلمياً في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » كما اعتقد بأن هذا الحل السلمي للصراع الطبقي لا يمكن أن يتم دون تجريد الطبقات الرجعية من أسلحتها، لذلك تخلى عبد الناصر عن أفكاره بخصوص التوفيق بين الطبقات، وتحدث بصراحة عن أعداء الشعب الذين يجب عزلهم سياسياً ومنعهم من ممارسة

التأثير على المواطنين[٤٤].

وهكذا دخل القاموس السياسيّ المصري مفهوم « جديد، وهو «أعداء الشعب »، وتبعاً له، فإن القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التطور الثوري والاشتراكي هي فقط التي يكون لها حق الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي والمشاركة في النشاط السياسي، وعبر عبد الناصر عن هذه الفكرة بقوله في (٢٥) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٦١): «لا بد من أن نحدد من هو الشعب.. الشعب هو عبارة عن جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية.. وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي.. »

وكتب الكثيرون في شرح وتبرير هذا المفهوم، فذكر البعض أنه يجب ازاحة أعداء الشعب، حتى يمكن للجماهير أن تمارس حريتها الكاملة بعد ذلك، وميّز كاتب آخر بين التناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية، وأنه من حق الشعب اللجوء الى اجراءات استثنائية أو عنيفة لتحطيم قوة أعدائه.

ووصف عبد الناصر وعديد من المثقفين مفهوم الديموقراطية هذا، باسم الديمقراطية الاشتراكية، التي تنبع من علاقات الانتاج الاشتراكية، فيذكر عبد الناصر أن هذا المفهوم يتضمن مشاركة الشعب في الأمور السياسية واللامركزية ونقل السلطة الى المستويات الشعبية[٤٥].

ومن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يتضح أنه تضمن ثلاثة أفكار رئيسة، **أولها**، رفض الديمقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للأحزاب، وهكذا فلأول مرة في مصر، رفض التعدد الحزبي، ليس بناء على اعتبارات الضرورة العملية أو مقتضيات الوحدة الوطنية، ولكن انطلاقاً من نظرة عامة الى مفهوم الطبقات والديمقراطية، **وثانيها**، أن المجتمع المصري يمر بمرحلة انتقال من هيكل اقطاعي رأسمالي الى الاشتراكية، يترتب على ذلك أن مصر تحتاج الى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية، **وثالثها**، أن الديمقراطية الاشتراكية تتحقق خلال إشراف الشعب المستمرّ على أجهزة الدولة[٤٦].

---

٤٤) نفس المرجع ص٧٠ ـ ٨٢.

٤٥) خطاب عبد الناصر في (٢٦) يوليو ـ تموز (١٩٦٢)، (١٢) نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٦٤).

٤٦) انظر مقالات بأقلام كمال رفعت في «الاقتصادي» عدد (١٥) فبراير ـ شباط (١٩٦٣)، د. محمد أنيس في «الأهرام» (١٨) ديسمبر ـ كانون الاول (١٩٦٤)، ابراهيم أبو عوف في «الأهرام» (٢٨) ديسمبر ـ كانون =

ويعلق الأستاذ « مالكولم كير » على هذا المفهوم الراديكالي للديمقراطية ويربط بينه وبين ما أسماه « تالمون » الديمقراطية الشمولية التي تعود في أصولها الفكرية الى « روسو » و« ماركس » أكثر من « مونتسكيو » و« لوك » و« بنتام »، ويرى أن هذه الفكرة ارتبطت بتفضيل أخلاقي لأعلى درجة من الوحدة في الهدف والسلوك على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، وبتأكيد على فضائل التضامن الاجتماعي وشرور النزعات الفردية وبعدم الاعتقاد، بل والشك في مفاهيم المنافسة والمساومة، وأخيراً، بالتأكيد على وجود حكومة قوية ينظر اليها كمحقق للعدالة والحرية، وليس كحظر على الحريات الفردية[٤٧].

وبالرغم من هذه الأفكار والتطورات الجديدة، فإن عدداً من المفاهيم السابقة قد استمر على تفرد وخصوصية التجربة السياسية المصرية التي لاحظناها أيام الاتحاد القومي، نجدها أيضاً، في هذه المرحلة، والاتحاد الاشتراكي العربي وصف دائماً بأنه ليس حزباً أو جبهة. ليس حزباً لأنه لا يمثل أية طبقة بمفردها، وأن هدفه هو منع سيطرة أية طبقة[٤٨]. وليس جبهة لأنه لا يضم أحزاباً سياسية أو تنظيمات مختلفة. ماذا هو اذن؟ يقال لنا هو تحالف الشعب الذي يهدف الى تحقيق التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أستاذ للقانون أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو سلطة سياسية تعلو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات باعتباره ممثلاً لتحالف قوى الشعب العاملة[٤٩].

لقد تصور عبد الناصر أن اصدار الميثاق سوف يحل المشكلة الأيديولوجية لنظامه ولكن سرعان ما خاب أمله، فقد برزت تفسيرات مختلفة للميثاق، ونظر اليه كل اتجاه أيديولوجي بشكل مختلف[٥٠]، ويمكن على الأقل التمييز في هذا المجال بين مدرستين:

= الاول (١٩٦٤)، ابراهيم أبو عوف في « الأهرام » (١١) فبراير - شباط (١٩٦٥)، عادل غنيم في « الطليعة » عدد (١٠) أكتوبر - تشرين الاول (١٩٦٦) ص٤٤ - ٥٥ - انظر ايضاً خطاب عبد الناصر في (١٦) مايو - ايار (١٩٦٥).

٤٧) Cited in Malcolm H.Kerr, **Arab Radical Nations of Democracy,** in Albert Hourani, ed., St. Antony Papers, no. 16 (London: Chatto and Windus, 1963), pp. 10-11.

٤٨) د. محمد طلعت عيسى: « قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي ». « المجلة المصرية للعلوم السياسية »، عدد (٢٤)، مارس - آذار (١٩٦٣) ص٧٢.

٤٩) د. محمد حافظ غانم: « **الاتحاد الاشتراكي العربي: دراسة مقارنة** » المرجع السابق ص٥٦.

٥٠) انظر مقالاً لاحسان عبد القدوس حول أزمة المثقفين في مجلة « روز اليوسف » عدد ١٩٠٦ بتاريخ (٢١) ديسمبر - كانون الاول (١٩٦٤).

الأولى، نظرت الى الميثاق باعتباره الكلمة الأخيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري، وأسمته بالنظرية، وكانت هذه الجماعة ضمنا تعارض المزيد من التحولات الاشتراكية، أما المدرسة الثانية، الأكثر يسارية فقد ركزت على كون الميثاق مرشداً للعمل، وخطوة تليها خطوات أخرى على طريق التحول الاشتراكي، وكان لكل من الاتجاهين أنصاره في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي على كافة المستويات ووقف عبد الناصر بين التيارين دون أن يربط نفسه بشكل نهائي بأي منهما.

وبصفة عامة، فقد عبَّر الميثاق عن جهد توفيقي بين أفكار لينين ولاسكي وبعض مفاهيم الديمقراطية الليبرالية، لذلك وصف أحد المعلقين الماركسيين الاشتراكية المصرية بأنها « خليط من الاشتراكية العلمية والخيالية وأفكار البرجوازية الصغيرة والقومية الضيقة والانحيازات الدينية والمثالية الذاتية »(٥١).

الأيديولوجية الثورية من منظور تاريخي:

لقد كانت افكار عبد الناصر السياسية تقوم على اعتقاد عميق في الوحدة الوطنية واتسم تفكيره، وكذا عدد من رفاقه، برؤية وطنية واضحة هدفها اقامة الدولة الوطنية المستقلة، وفي هذا الاطار لم يكن من الممكن الترحيب بالصراعات الاجتماعية أو الطبقية التي بدت بالنسبة إليهم كعامل إضعاف وتهديد للوحدة الوطنية وللتضامن الاجتماعي(٥٢)، وكان تبرير رفض التعدد الحزبي والمنافسة السياسية هو تلك الحاجة الملحة الى الوحدة، وكما هو حادث في عديد من بلدان العالم الثالث، فإن التنظيم السياسي الواحد في مصر اعتبر نفسه تنظيماً (Gemeinschaft) وحركة جماهيرية تدعم التضامن الاجتماعي والوحدة المعنوية للشعب. لقد اعتبر التنظيم الواحد نفسه انه ينبع من (Volksgeist) ويمثل (Le vouloir general) الارادة العامة للشعب.

وخلف التنظيمات السياسية الثلاثة (هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي) التي أقامتها ثورة (٢٣) يوليو - تموز كان يكمن ايمان عميق في مفهوم الشعبية، في وحدة وتضامن الشعب، وقد أصبحت هذه الوحدة هدفاً في حد ذاته أقرب ما يكون الى المعتقد الديني، وتضمن مفهوم الوحدة كما فهمه النظام، رفض المعارضة

---

٥١) **«Peace, Freedom and Socialism»**, Vol. 7, no. 9 (September 1964), p. 52.

٥٢) Maxim Rodinson **«The Political System»**, in P.J. Vatikiotis, ed., **«Egypt Since the Revolution»** (London: George Allen and Unwin Ltd., 1968), p. 87.

المنظمة، ونظروا الى الخلافات القائمة بين قطاعات المجتمع المختلفة باعتبارها هامشية واعتبروا التنظيم السياسي الواحد بمثابة الرمز الحيّ لوحدة الشعب. هذا المفهوم الذي لم يقتصر على النخبة المصرية يقوم من الناحية النظرية والتحليلية على افتراضين: أولها، ادعاء ضمني من جانب النخبة الحاكمة امتلاكها الحقيقة السياسية المطلقة. هناك ادعاء بأن النخبة فهمت مشاكل المجتمع وتمتلك الحلول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل ولا تقبل أن تطرح هذه الحلول على بساط البحث أو المقارنة مع حلول أخرى ممكنة. لقد نظر عبدالناصر ورفاقه الى أنفسهم باعتبارهم مجددين وحماة للمصلحة الوطنية والنظام في المجتمع، واعتبروا أنفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الاصلاحات اللازمة التي سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة للمصريين، ومن ثم فإن أية معارضة منظمة للنظام وسياساته لا يكون من المتصور السماح بها(٥٣). وثانيهما: الاعتقاد بأن التعدد السياسي يؤدي الى الضعف وعدم الوحدة، لقد أنكرت النخبة الحاكمة وبشدة أن التعدد يمكن أن يؤدي الى اطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاقة، أو أن التعدد في المجتمع الحديث كما يقترح «دوركهايم» مصدر للتضامن الاجتماعي(٥٤). على العكس من ذلك، فإن النخبة الحاكمة سعت الى الوحدة والتماثل، وبدلاً من الاعتراف بوجود الصراع في المجتمع ومشكلة توزيع الموارد النادرة بين الطبقات والجماعات والفئات المختلفة، الحّت على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل(٥٥).

واتسم منهج النخبة المصرية ازاء قضية التنمية الاقتصادية بالتركيز نفسه والالحاح على موضوع الوحدة. فبالنسبة اليهم فإن الاشتراكية لم تكن قضية التزام فكري أو أيديولوجي بقدر ما مثلت حلاً عملياً لمشاكل التنمية. فقد قدمت الاشتراكية طريقاً للتقليل من الصراع الطبقي وإزالة مسبباته من خلال التخطيط(٥٦). وكان كل من السياسة والاقتصاد يمثلان بالنسبة الى عبد الناصر كياناً موحداً. فالسياسة في المقام الأول

---

٥٣) Hisham Sharabi, «**Nationalism and Revolution in the Arab World**» (New Jersey: D. Van Nostrand Company Inc., 1966) p. 89

٥٤) Douglas E. Ashford, «**The Challenge of Diversity to the Single Party States**», Paper delivered at the 1963 Meeting of the American Political Science Associations, p. 22.

٥٥) James Heaphy, «**The Organization of Egypt**», World Politics, vol. XV, no. 111 (January 1966), p. 187.

٥٦) وورسلي: مرجع سابق ص ١٧٢.

هي أداة لخدمة التطور الاقتصادي وهدف العمل السياسي هو زيادة الانتاج. وكما هو حادث في الاقتصاد فإن السياسة يمكن أن تخطط وتدار، وفي كلا المجالين أنكر مبدأ التعددية، وهكذا فإن الاقتصاد المخطط كان هو الوجه الآخر لمفهوم التنظيم السياسي الواحد، فاذا كانت الاشتراكية هي أيديولوجية التنمية الاقتصادية وكان التنظيم الواحد هو أيديولوجية التنمية السياسية فإن كليهما يمثل استراتيجية التنمية القومية.

لقد رفض النظام في مصر مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارهما جزءاً من العملية السياسية، وتضمن ذلك رفض مفهومي المعارضة المنظمة والمنافسة السياسية وكان التركيز دوماً هو على الوحدة الوطنية والتماثل والتأكيد على عناصر الاتفاق السياسي.

ويثير هذا الاتجاه لدى عديد من النخبات الحاكمة في الدول المختلفة التساؤل عن مصادره وبواعثه. ويقترح «كارل مانهايم» في هذا المجال أن هذا السعي نحو الوحدة والتماثل يمكن تفسيره على ضوء عاملين: الأول، أن التماثل يكون مطلوباً لأنه من الأسهل حكم شعب خضع لتأثيرات نمطية موحدة، والثاني، أن النخبات الحاكمة التي تسعى الى تحقيق هذا الهدف عادة ما تنتمي الى شرائح البرجوازية الصغيرة التي تتميز بضيق الأفق والبدائية التي تعكس ذاتها في عدم التسامح عن أي انحراف أو خروج عن الوحدة[٥٧]. ويقول «فرانز فانون» إن الإلحاح على مفهوم الوحدة وإقامة نظم الحزب الواحد ليست بالضرورة أهدافاً تقدمية أو لخدمة الجماهير، بل انها يمكن أن تعبر عن ديكتاتورية البرجوازية[٥٨]. وفي الحقيقة أن تقييم مسألة السعي الى الوحدة على المستوى الفكري واقامة التنظيم السياسي الواحد على المستوى الواقعي، أمر لا يمكن اطلاق حكم شامل بخصوصه في غياب معرفة هوية الطبقة الحاكمة وطبيعة التزاماتها الأيديولوجية ونوعية المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها وتدافع عنها.

بالاضافة إلى التركيز على قضية الوحدة فقد اتسم تفكير عبد الناصر ورفاقه بنزعة «انتقائية» واضحة[٥٩]. وفي الحقيقة أنه يمكن طرح هذه الملاحظة بالنسبة الى عديد من

---

٥٧) K.Manhiem, «**Essays on Sociology and Social Psychology**» (London, 1953), p. 257.

٥٨) F.Fanon, «**The Wretched of the Earth**» (New York, 1966), pp. 145-148.

٥٩) حول النزعة الانتقائية عند المفكرين العرب انظر: =

التكوينات الأيديولوجية في الوطن العربي والتي تتسم بالانتقائية و« التلفيق » بين مدارس واتجاهات وتيارات فكرية جد متباينة ،والرغبة أحياناً في الجمع بين آراء غير متناسقة في منطلقاتها أو فيما تقود اليه من نتائج، والجمع بين هذه الآراء بطريقة ميكانيكية دون محاولة الوصول الى صيغة تلخيصية أو تركيبية تعلو هذه الآراء وتتسامى عليها. ومن ثم فقد اتسم التيار الفكري لأيديولوجية النخبة الحاكمة في مصر بعدم الاتساق الداخلي، الأمر الذي قاد الى عدم القدرة على الحسم الفكري والاتجاه نحو « الحلول الوسط ». هذه القدرة على عدم الحسم والغموض انعكست على الهوة بين التوقّعات والإنجازات وبين النظرية والتطبيق[٦٠].

وفي الحقيقة أن عبد الناصر برغم شكواه المتكررة بخصوص غياب الأيديولوجية وحديثه المتكرر عن أهمية الوضوح الفكري، قد رغب في الاحتفاظ بحرية الحركة السياسية دون أن يقيد نفسه بقوالب نظريّة، وتكفي الاشارة في هذا الصدد الى أنه عام (١٩٦٥)،وفي ذروة الحديث عن الاشتراكية والتطور الثوري تم اعلان بور سعيد « مدينة حرة »،ولم يجد عبدالناصر حرجاً في ذلك أو عدم اتساق مع المناخ العام على أساس أنه « لابابوية في الاشتراكية ».

ويمكن ارجاع الانتقائية لدى عبد الناصر ورفاقه الى خلفيتهم العسكرية، فقد أوضحت الدراسات المتعلقة بالعسكريين الى أنهم لا يكونون عادة ممن ينصرفون الى العمل النظري، وأنهم يميلون الى الانجاز والعمل. أضف الى ذلك التفسير المحبب لدى الكثير من المثقفين العرب وهو خصائص البورجوازية الصغيرة وما يتسم به سلوكها من تذبذب وعدم قدرة على الحسم[٦١].

لقد مثلت وفاة عبد الناصر نقطة تحول وبداية مرحلة جديدة من حياة مصر، وعندما تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية بدأ يطور منهجه في الحكم والأفضليات

= Abdallah Laroui, «**The Crisis of Arab Intellectuals**» (Berkely: University of California Press, 1976), p. 153-155.

٦٠) George N. Atiyeh, «**Middle Eastern Ideologies**», in William E. Hazem and M. Mughisuddin, «**Middle Eastern Subcultures**» (Lexington: Lexington Books, 1975), pp. 49-50.

٦١) Laroui, op.cit., pp. 102-103 and Ali E. Hillal Dessouki, «**Arab Intellectuals and al Nakba**», MiddleEastern Studies, Vol. IX, no.2 (May 1973), pp. 192-193.

الاجتماعية، وأبرز حنكة سياسية واضحة في التخلص من خصومه السياسيين في مايو ـ ايار (١٩٧١). وخلال الفترة ما بين (١٥) مايو ـ ايار (١٩٧١) و(٦) أكتوبر ـ تشرين اول (١٩٧٣) بدأ الرئيس السادات في طرح أفكاره وسياساته بشكل تدرجي وتمثلت هذه الآراء في عدد من الوثائق مثل دستور (١٩٧١)، وبرنامج العمل الوطني سنة (١٩٧١)، وورقة أكتوبر سنة (١٩٧٤) علاوة على عشرات الخطب والتصريحات الصحفية. وعبر سلسلة من التغيرات الجزئية هنا وهناك بدأ وجه مصر يتغير بما في ذلك مجموعة الأفكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام الحاكم، ومست هذه التغيرات التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع وكذلك السياسة الخارجية.

ولا يمكن ابداء حكم علمي على هذه المرحلة ليس فقط لاقترابها الزمني، ولكن ـ وهذا هو الأهم ـ لأنها لم تكتمل بعد ونحن لا نعرف على وجه اليقين مدى استمرارية بعض المؤشرات والسياسات الحكومية الحالية ومدى التزام المسؤولين بها. إن هذا الاحساس بأن «الشكل الجديد» للمجتمع لم تبرز ملامحه النهائية بعد، هو الذي يجعل الباحث غير قادر على التفصيل بخصوص هذه المرحلة. الأمر اليقيني ان «التركيبة» الناصرية قد تم حلها سواء من الناحية الفكرية أم التنظيمية، ولكن لا توجد «تركيبة» أخرى تحل محلها وإن كان هناك عدد من المؤشرات التي يمكن التعرض لها باختصار.

فمن ناحية البناء السياسي والديمقراطي شن السادات هجوماً على مفهومي «الحزب الواحد» و«الرأي الواحد» في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي، وكذا في ورقة أكتوبر،وأدى ذلك الى سلسلة من التطورات انتهت باصدار قانون الأحزاب في مايو ـ ايار (١٩٧٧) الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في اطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي (١٩٧٦ ـ ١٩٨١).

وأكد السادات على عدد من الأفكار الليبرالية مثل: سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين. وانتقد اللجوء غير المبرر قبل (١٩٧٠) الى الاجراءات الاستثنائية والاعتقال السياسي، وشهدت أعوام (١٩٧٦) و(١٩٧٧) و(١٩٧٨) صدور صحف الأحزاب المعارضة، وشبه معارضة برلمانية. وقد أدى ذلك الى مواجهات عديدة بين الحكومة والمعارضة وقاد في النهاية الى خطاب الرئيس السادات في (١٥) مايو ـ ايار (١٩٧٨) الذي انتقد فيه عدداً من هذه المؤسسات ودعا الى استفتاء شعبي لا يمكن التكهن بما قد يقود إليه. ان هذه التطورات تطرح أكثر من تساؤل، مثل ما هي الأسباب التي أدت بالرئيس السادات الى رفع شعارات الديمقراطية وقبول التعدد

الحزبي؟ ما مدى قبول العناصر الأخرى من النخبة الحاكمة بهذه التطورات؟ ومدى استعداد النخبة الحاكمة لتحمل أعباء غطاء ديمقراطي، كوجود صحافة معارضة وشبه معارضة برلمانية؟

وفي المجال الاقتصادي كان الرئيس السادات أكثر انتقاداً للسياسات الاشتراكية التي اتبعت في الستينات والتي اتهمها بالوقوع تحت تأثير الأفكار الشيوعية والسوفياتية. وزعم ان هذه السياسات قادت البلاد الى الافلاس وقتلت المبادرات الفردية وروح الابداع. ودعا الى اطلاق المجال أمام القطاع الخاص، وكذا تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مصر، والتزم النظام بعدم اللجوء الى التأميم أو المصادرة. وفي هذا الإطار تم التركيز على مفهوم «العائلة الواحدة» التي تخلو من الصراع، والتي تسعى الى حل خلافاتها بالأسلوب السلمي. ويمكن القول في هذا الصدد ان هذه الأفكار تماثل ما أسميناه بالمرحلة الشعبية من تطور ثورة (١٩٥٢)، وان كان ذلك تحت اسم جديد هو الاشتراكية الديمقراطية.

إن النموذج المصري يطرح مشكلة تكوين الايديولوجية في عديد من الدول النامية وهي الاشكالية التي تطرح مجموعة معقدة من المشاكل والقضايا مثل:

أ - الثنائية الثقافية والهوة بين المثقفين التقليديين والمثقفين المجددين أو التمويثيين.

ب - الهوة بين الجماهير والنخبة.

جـ - تراكم المشاكل المختلفة التي تتطلب حلولا مثل القضية الوطنية، وقضية توزيع الدخل، وقضية المرأة، ودور الدين، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية... الخ.

د - ضغوط الدول الكبرى وسياساتها لقبول نموذج فكري ما دون غيره.

هـ - وفوق ذلك كله غياب المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية التي تسمح للمثقفين بمناقشة هذه القضايا والوصول الى صياغات وحلول لها.

إن التجربة المصرية تشير الى ضرورة «النظرية» التي تتجسد في شكل مؤسسات وأبنية، فهذا هو ضمان الاستمرار وإن أي قيادة كارزمية (تاريخية) لا يمكن أن تضمن استمرار أفكارها ما لم تنشأ مؤسسات قادرة وفعالة تتبنى هذه الأفكار وتلتزم بها وتعبر عن قوى اجتماعية ذات وزن وتأثير. كذلك فإنها تشير الى أهمية مفهوم الصراع باعتباره جوهر العلاقة السياسية. الخلاف والصراع بين الآراء والجماعات والمصالح والقوميات والطوائف هو أمر طبيعي، والسياسة هي عملية التوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة،

وهي عملية توزيع القيم النادرة في المجتمع. من هنا أهمية قبول مفهوم الصراع بكافة أشكاله كحقيقة انسانية واجتماعية ـ ثم حله بعد ذلك بطرق شتى ـ وأهمية ادراك دور المشاركة الشعبية. ففي غياب وجود نوع من « الاتفاق العام »، فان الدعوة الى الوحدة أو التماثل ورفض التعدد، تكون ممارسات قاتلة لنمو أي جماعة سياسية، وبالذات عندما لا يوجد لدى النخبة الحاكمة التي تدعو الى هذه الوحدة والتماثل أيديولوجية واضحة، وعندما لا تسمح بالمشاركة الشعبية التي تسمح بتطوير المؤسسات السياسية الفعالة وتضمن التزام القوى المستفيدة بالنظام وأهدافه بشكل منظم ومستمر.

الفصل الرابع

التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة

السيد يسين

مقـــدّمَة

اصبح من المتفق عليه اليوم بين علماء السياسة والاجتماع ان ادراك النخبة السياسية الحاكمة الواقع الاجتماعي في بلد ما، واختياراتها الايديولوجية مدخل ضروري لفهم ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واذا صحّ ذلك على وجه الاجمال، فإنه يصح على وجه التحديد بالنسبة الى بلاد العالم الثالث. فهذه البلاد التي استقل اغلبها سياسيا في الخمسينات، كانت تفتقر - في غالبيتها العظمى - الى تقاليد راسخة ومؤسسات عريقة، مما جعل دور الزعيم او القائد او الحاكم او الرئيس، حاسما في تحديد مسيرة البلاد. غير ان هذا الزعيم او القائد او الحاكم او الرئيس، لا يعبر في العادة عن نفسه، بقدر ما يعبر عن جماعة طبقية ما، لها مصالحها واهدافها وغاياتها، ولها ايضا ايديولوجيتها في المجتمع والسياسة والاقتصاد.

وقد تحدد موضوع هذا الفصل بناء على اهتمامي منذ سنوات طويلة بمشكلة المنهج الملائم لدراسة تجربة التنمية المصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠). وفي بحثي عن هذا المنهج الشامل عنيت بوضع مشكلات المجتمع المصري في اطار مشكلات مجتمعات العالم الثالث. نظرا الى التشابه الشديد في المشكلات التي تجابهها الأقطار المختلفة التي تنتمي الى هذا العالم. ومن خلال البحث تبينت لي اهمية دراسة فكر النخبة السياسية الحاكمة، والذي ظهر انه - في كثير من بلاد العالم الثالث - ينطلق من ايديولوجية التوازن الاجتماعي، التي ترفض ظاهرة الصراع الطبقي، ولا تؤمن بأن نظرية الصراع جديرة بالاتباع والتطبيق. وقد ترتب على تطبيق هذه الايديولوجية نتائج سياسية واقتصادية، واجتماعية بعيدة المدى، ادت الى تعثر تجربة التنمية نتيجة عوامل شتى، اهمها ان النخبات السياسية الحاكمة لم تكن قادرة بحكم اتجاهها التوازني الوسطي على حل مشكلة الاستقلال الطبقي

في المجتمع لصالح الجماهير العريقة.

ونظرا الى ان هذه الايديولوجية التوازنية تعد مفتاحا هاما لفهم مسيرة التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث، كان لا بد لنا ان نعمق البحث في نظرية التوازن ومعارضتها بنظرية الصراع في الفكر الاجتماعي، للكشف عن مسلمات كل نظرية من هاتين النظريتين ومعرفة فروضها وتطبيقاتها وحدودها.

ومن خلال البحث عن المنهج، وبعد التأصيل النظري لنظريات التوازن والصراع، انتقلت لتحليل فكرة النخبة السياسية في مصر من (١٩٥٢) حتى (١٩٧٠)، للكشف عن تطور ادراك هذه النخبة للتوازن الطبقي في المجتمع المصري وممارساتها التي تمت في ضوء هذا الإدراك الذي تغير عبر المراحل المتتالية التي مرت بها مسيرة التنمية المصرية. وتقوم هذه الدراسة على أساس أن جمال عبدالناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية، ولذلك قامت الدراسة منهجياً على أساس تحليل دقيق لمضمون خطبه وتصريحاته كلها من (١٩٥٢) حتى (١٩٧٠).

ومن هنا يمكن القول أن هذا الفصل محاولة ترتيبية للنتائج التي توصلت اليها من بحوثي السابقة في الموضوع[1]، اخلص منها باثارة عدد من التساؤلات الجوهرية حول مشكلة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

---

١ - انظر: - السيد يسين، «الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية» الفكر المعاصر، عدد ٨٠، اكتوبر ١٩٧١.
- السيد يسين «ايديولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية»، الآداب، العدد السابع، يوليو - تموز، ١٩٧٢.
- السيد يسين، «السلطة بين الصفوة والجماهير»، الكاتب، عدد يوليو - تموز، واغسطس - آب ١٩٧٢.

أولاً: نحو منهج لدراسة التنمية في البلاد النامية

اول ما تنبغي الإشارة اليه ان نحذر من التعميم على المجتمعات التي تندرج تحت ما يسمى البلاد النامية او العالم الثالث، ذلك ان هذا المصطلح تندرج تحته بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري، ودرجة تقدمها الاجتماعي، ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها. غير ان هذا لا يمنع - في مستوى اولي من مستويات الدراسة - ان نحاول وضع ايدينا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد، وان كان التجريد هنا لا يغني اطلاقا عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي اشرنا اليها.

واذا تركنا جانبا قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث، تبقى امامنا قضية الابعاد الاساسية التي نستطيع على ضوئها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد. ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف «جونار ميردال» في كتابه الجامع «الدراما الآسيوية بحث في فقر الأمم»[٢]، والذي يعد موسوعة كبرى عن مشكلات العالم الثالث. وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الأول من كتابه لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث.

واول ما يثيره ميردال، انه لا بد من الاعتماد على نهج علم اجتماع المعرفة (سوسيولوجيا المعرفة)،وذلك اذا ما اردنا ان نكشف عن تحيز النظريات الاجتماعية والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث. ومن ناحية ثانية،

٢ - Myrdal, G., The **Asian Drama, an inquiry in the poverty of nations.** London: Pelican Books, 1968.

يرى ميردال ان المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث. ذلك انه اذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية، فذلك مطلب يبدو مستحيلا بالنسبة الى دول العالم الثالث. ففي هذه المجتمعات تختلط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فض عراها، وتفتيتها الى جوانب مستقلة واخضاع كل منها الى دراسة خاصة. ولذلك يدعو «ميردال» الى تطبيق ما يطلق عليه النهج المؤسسي (The Institutional approach) ويعني ضرورة دراسة كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية، اذا ما اردنا ان نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث. فالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد: نجاحها او فشلها لا يمكن فصلها عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة، ولا عن القيم الحضارية السائدة، ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلا، نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة، التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية، نتيجة لتطورات سياسية معينة.

وبغير ان نلتزم بحرفية المنهج الذي يقترحه «ميردال»، يمكن ان ندرس مشكلات العالم الثالث ـ وبالتالي مشكلات المجتمع المصري ـ في ضوء ثلاثة ابعاد اساسية: البعد الايديولوجي، والبعد السياسي، والبعد الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ونقصد بالبعد الايديولوجي تحديد الاختيار الايديولوجي الغالب في بلاد العالم الثالث، والبحث وراء هذا الاختيار، وتقدير النتائج الفعلية التي ترتبت عليه.

أما البعد السياسي، فنقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي أخذت مجراها فعلاً في هذه البلاد، تطبيقا للمسلمات السياسية السائدة فيها، التي تعد في واقع الامر، ترجمة فعلية لبعد اساسي من ابعاد الايديولوجية المختارة، مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية، وتكوين واصول النخبة السياسية الطبقية، والاتجاهات السياسية السائدة. ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي، وهو يكاد ان يكون اهم هذه الابعاد جميعا، ذلك لأنه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، بما يتضمنه ذلك من تقدير الموارد الاقتصادية الموجودة، وتحديد نوعية الطبقات الاجتماعية السائدة، وتحليل انساق القيم الموجودة، والصراع بينها، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلة في هذا الصراع، واثر ذلك كله في مشكلات التخلف والتقدم.

ان هذه الابعاد الثلاثة تقتضي اجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة الكفيلة بتغطية جميع جوانبها. ونحن نقتصر هنا على الاشارة الى اهم المشكلات التي يثيرها البعد الايديولوجي وهو ما يعنينا اساسا في هذا الفصل.

تتسم دول العالم الثالث ـ على وجه الاجمال ـ بأنها دول فقيرة، متخلفة اقتصاديا واجتماعيا، تحررت حديثا من نير الاستعمار الاجنبي. وهي بعد هذا التحرر جابهت المشكلة الكبرى: كيف يمكن تحقيق التطور الاجتماعي، خصوصا بعد ان سقطت ايديولوجيات الطبقات الرأسمالية والبورجوازية المستغلة، ولم تعد صالحة لتكون اساسا للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي؟.

يمكن القول ان هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات، وخصوصا بعد الخمسينات، قدِّر لها ان تولد في عالم يسيطر عليه ما سمي «بالحرب الباردة» بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي. فقد كان من نتائج الحرب ان حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية، وبين مجموعة الدول التي تدين بالرأسمالية، والدول الاخرى التي تدور في فلكها باعتبارها دولا تابعة. وكان هناك صراع ايديولوجي عنيف بين المعسكرين عبر عن نفسه على اكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي.

ولدت دول العالم الثالث اذن يحوطها هذا المناخ الفكري الملتهب، وكان عليها ان تختار، وما اصعب الاختيار الايديولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الأمم!

وبغير محاولة منا ان ندعي الحصر الشامل والتعميم الذي على اساسه، يمكننا القول ان قلة من دول العالم الثالث اختارت الماركسية كإيديولوجية متكاملة، وقد تصلح «كوبا» مثالا بارزا على هذه المجموعة من الدول. غير ان الكثرة الغالبة حاولت ـ من خلال اجتهادات متعددة ـ ان تتبنى الاشتراكية. وهذه الاشتراكية وصفت بأوصاف شتى، فهي تارة اشتراكية افريقية، وهي تارة اشتراكية آسيوية، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية. ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم، فدبجوا المقالات العديدة والفوا الكتب الضخمة لإبراز اصالة وتفرد هذه الاشتراكيات، والفروق الكبيرة او الصغيرة ـ حسب الاحوال ـ التي تميزها عن الماركسية.

وبالرغم من ان القول في هذه الدول يروج بالانتماء ـ ايديولوجيا ـ الى الإشتراكية، غير ان هذا المصطلح لم يتح له ان يحدد على وجه الدقة ابدا. فالخلط يحيط بهذا

المصطلح من كل جانب، خصوصا حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية، والماركسية من ناحية اخرى.

وحقيقة الامر ان الاختيار الايديولوجي الغالب في دول العالم الثالث والذي يتمثل في التشبث الشديد بنظرية التوازن، ومحاولة اقامة الشواهد على ضرورة تقدير العديد من الاعتبارات التي اصطنعت اصطناعا، كان في حقيقته تعلّة استندت اليها بعض الطبقات الاجتماعية في البلاد النامية عن طريق ممثليها في السلطة، لعدم تطبيق الحلول الاشتراكية الجذرية الكامل للقضاء على التخلف والانطلاق في مجال التنمية الشاملة.

وعن طريق تجريبية عقيمة ومتخبطة اخذت النخبة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل الوانه، والتجريب الاقتصادي بكل صوره. ولقد كان هذا في الواقع نتيجة منطقية لتبني نظرية التوازن كأساس للايديولوجيات الوسطية التيتبنتها النخبات السياسية في البلاد النامية. ويلمس «د. جمال مجدي حسنين» هذه النقطة الجوهرية في كتابه «ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي»[٣]،حين يقرر في الفصل الثالث وموضوعه «الثورة والتوازن الطبقي»، ان نظرية التوازن «هي نظرية الوسط سواء على المستوى الفردي ام على المستوى الاجتماعي، بما يعنيه ذلك من توازن في السلوك والمفاهيم والقيم بالنسبة الى الفرد، ومن توسط في العلاقات الاجتماعية وتجنب الجموح والاندفاع مع عدم الالتزام باوضاع او معايير مطلقة ثابتة في جميع الاحوال»[٤].

ويرى المؤلف نفسه أن ثورة يوليو (١٩٥٢)، استخدمت نظرية التوازن لتحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية التي لم تستطع القوى الاجتماعية الاخرى في ظل سياسة التحالف مع الرأسمالية العالمية ان تحققها.

ولكن كيف طبقت ثورة يوليو هذه النظرية؟

يرى «جمال مجدي حسنين»[٥] انه على **المستوى السياسي الداخلي** كان رفض مجموعة الضباط الاحرار نظام تعدد الاحزاب ونظام الحزب الواحد الصيغة السياسية لنظرية التوازن. وانه على **المستوى الاجتماعي** كان رفض الثورة سيطرة الطبقة

٣ - جمال مجدي حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨.

٤ - المرجع السابق، ص٩٥.

٥ - المرجع السابق ص٩٦.

البورجوازية الكبيرة او الطبقة العمالية على عملية التطور الاجتماعي هو الصيغة الاجتماعية لنظرية التوازن على مستوى الطبقات الاجتماعية. وكان اتجاه الثورة - على المستوى الاقتصادي - للتدخل في مجالات العمل الاقتصادي بإنشاء قطاع عام قوي الى جانب القطاع الخاص اساس الصيغة الاقتصادية لنظرية التوازن.

واخيرا على المستوى الفكري، كان انفتاح الثورة على جميع التيارات الفكرية ورفضها الالتزام بتيار معين، الصيغة الفكرية للتوازن بين النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية.

واذا كانت نظرية التوازن هي اساس تفسير كثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المجتمع المصري خاصة، كما يرى عدد كبير من الباحثين، فإنها تستحق ان نقف عندها وقفة طويلة، لكي نتعقب جذورها في النظرية الاجتماعية، ونرصد تطبيقاتها الاجتماعية والسياسية، قبل ان ننتقل الى دراسة تحليلية شاملة للتجربة المصرية.

ثانيًا: الصّـراع وَالتوازن
في النظريَـة الاجتماعيّة

يمكن القول ان الدراسة العلمية الاجتاعية للمجتمعات الانسانية بدأت في القرن التاسع عشر، حيث اتيح لها ان تستقل بمبحث خاص من مباحث المعرفة، هو علم الاجتاع[٦].

وقد صاحبت نشأة علم الاجتاع في اوروبا على يدي « اوغست كونت » معركة فكرية كبرى بين الوضعية باعتبارها ايديولوجية الطبقات البورجوازية المحتكرة للسلطة في المجتمعات الاوروبية، وبين الاشتراكية باعتبارها ايديولوجية الطبقة العاملة التي كانت قد اخذت تتزايد في حجمها، ويثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية، وتحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية. فقد اخذت هذه الطبقة تعي نفسها شيئـا فشيئـا، الى ان تبلور وعيهـا الطبقي نتيجـة ازديـاد عمليـة الفكر الاشتراكي وابتكاره ادوات تحليل متقنة، وخصوصا نتيجة لاسهامات « كارل ماركس » الذي استطاع ان يكشف بعمق وجلاء عن الميكانزم الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي متمثلا في فائض القيمة. ولم يقف جهد « ماركس » عند حد التحليل العلمي للاقتصاد الرأسمالي السائد، وانما قدم للطبقة العاملة النظرية الثورية التي تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقي ان تفك اغلالها، وان تثور على النظام الرأسمالي الذي يقوم على استغلال الانسان للإنسان.

نشأ علم الاجتاع اذن وسط معركة ضارية. وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه

---

٦ - Foucault M., Les mots et les choses une archéologie des sciences humaines, Paris: Gallimard, 1966.

وعلى التطورات اللاحقة في ميدانه، حتى يمكن القول انه لا يمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع، بغير الاستعانة بالمنهج التاريخي لاعادة تكوين صورة المجتمع الاوروبي طوال القرن التاسع عشر بكل مكوناتها من صراع القوى السياسية، واحتدام الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة(٧). كما انه لا بد من الاستعانة بمناهج علم اجتماع المعرفة لكي تربط الافكار والنظريات الاجتماعية لاقطاب الفكر الاجتماعي في هذا العصر باتجاهاتهم السياسية واوضاعهم الطبقية من ناحية، وبنية المجتمع من ناحية اخرى(٨).

وبغير ان نخوض في غمار هذه الدراسة التي تحتاج الى بحث مستقل، يمكننا ان نجمل الاتجاهات الرئيسية حول نظرية المجتمع في القرن التاسع عشر باتجاهين رئيسين:

اتجاه التوازن، واتجاه الصراع

ويمكن القول ان البذور الاولى لاتجاه التوازن نجدها اساسا لدى اقطاب الثورة المضادة في الفكر الاوروبي التي نشأت نتيجة للثورة الفرنسية، وعلى وجه الخصوص عند «لويس دي بونالد» (١٧٥٤ - ١٨٥٠) وجوزيف دي ميستير (١٧٥٤ - ١٨٢١). ولم يقنع دي بونالد ودي ميستير بمجرد شجب الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تصدع في المجتمع الفرنسي، ولكنهما ذهبا الى ابعد من ذلك، فناديا بضرورة العودة الى الأوضاع السابقة على الثورة، اي بعبارة مختصرة احياء النظام القديم (ancient regime) الذي قضت عليه الثورة. لقد كان كل منهما مثلا بارزا على الرجعية الفكرية في ابشع صورها. فقد كان المثل الأعلى عندهما النظام الاقطاعي الذي اندثر، فهو - في نظرهما - النظام الاجتماعي الأمثل الذي يحقق الانسجام والتوافق للانسان. والعقل الانساني الذي مجده فلاسفة عصر التنوير وارادوا الاعتماد عليه أساساً في تحليل وفهم مشكلات الانسان والمجتمع، لم يشأ بونالد وميستير الاعتماد عليه، وانما ركزا على كون الانسان ينشأ في مجتمع، وتحت وطأة تقاليد معينة، ولذلك كان عليه ان يطيع هذه التقاليد، وان يعتمد عليها في حل مشكلاته(٩).

---

٧ - Baumont, M., **L'essor industriel et L'impérialisme colonial,** Paris: P.U.F., 1949.

٨ - انظر: السيد يسين، «علم اجتماع المعرفة: تعريفه ومنهجه ومجالات بحثه»، المجلة الاجتماعية القومية - مجلد ١٠، عدد ١.

٩ - Zeitlin. L., **Ideology and the development of Sociological theory,** New Delhi; =

وجاء بعد بونالد وميستير، سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) الذي ركز على الصناعة والصناعيين باعتبار هذه الفئة هي التي ستقود المجتمع الاوروبي، ثم اوغست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذي ينسب اليه اعطاء علم الاجتماع شهادة ميلاده. واوغست كونت هو صاحب الفلسفة الوضعية التي كانت تدعو - بين ما دعت اليه - الى الاهتمام بكيفية حدوث الظاهرة وعدم الاهتمام بأسباب حدوثها. اي ان مهمة الباحث هي ان يسأل نفسه كيف حدثت الظاهرة، وليس لماذا حدثت؟ والهدف هنا ببساطة هو عدم التوصل الى دراسة اسباب مظاهر الخلل الاجتماعي في المجتمع. وكان من بين مبادئها ايضا الفصل بين عالم القيم وعالم الوقائع، بمعنى انه لا ينبغي على الباحث الاجتماعي اصدار حكم تقييمي على الظواهر الاجتماعية (ومن هنا نشأت خرافة «الموضوعية» و«الحياد» في البحث العلمي الاجتماعي)، ودعت الوضعية اخيرا الى نقد التفكير الميتافيزيقي وتقديس المنهج العلمي[١٠].

غير ان هذه الدعوة كانت في حقيقتها تغطية للمصالح الطبقية الرأسمالية التي جهدت الوضعية لحمايتها. ولعل ما يكشف عن ذلك بوضوح ان كونت نفسه حول مذهبه الاجتماعي العلمي في نهاية ايامه الى دين اطلق عليه «دين الانسانية» وحدد له طقوسا خاصة لممارسته. ومن ناحية اخرى امتنع دعاة الوضعية - باسم المنهج العلمي - عن الحكم على النظام القائم، دفاعا عنه.

وورث عالم الاجتماع الفرنسي الشهير «اميل دوركايم» (١٨٥٨ - ١٩١٧) تراث نظريات التوازن المحملة بفكر «بونالد وميستير واوغست كونت»، غير انه حاول ان يتقدم خطوات نحو صبغها بالسمة العلمية «الموضوعية». كان دوركايم تلميذا لكونت، وبالرغم من موقفه غير المحدد من الاشتراكية العلمية الذي تعمد ان يحيطه بقدر من الغموض، يمكن القول انه كان معاديا لهذا الفكر، ويبدو ذلك من نظريته الاجتماعية، التي يمكن اعتبارها مشروعا ايديولوجيا متكاملا، الغرض منه تفنيد الفكر الاشتراكي العلمي[١١]. وتقوم نظرية دوركايم على ثلاثة افكار اساسية:

= Pren tice-Hall Of India, 1969.

١٠ - — Aron, T., **Les étapes de la pensée sociologique,** Paris; Gallimard, 1967.

١١ - — Durkheim, E., **De la division du travail social,** Paris; F. Alcan, 5 éme éd., 1926.
Durkheim, E., **Socialism, edited by Gouldner,** A.W., N.Y.: Collier Books, 1962.

الوعي الجمعي

وهذه الفكرة الجوهرية عند « دوركايم » تلتف بستائر كثيفة من الغموض، وقد ظل « دوركايم » يغير ويطور فيها حتى تحولت الى فكرة ميتافيزيقية خالصة. حتى لقد ذهب « جورج جيريفتش »، وهو أحد المتحمسين لدوركايم، الى القول بأنه يريد أن يدافع عن فكرة الوعي الجمعي ضد دوركايم نفسه الذي افسدها! والوعي الجمعي كما يعرفه دوركايم « هو مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الأعضاء الذين ينتمون الى مجتمع معين، وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقاً محدداً من ضروب التشابه، بحيث تصبح لهذا النسق حياته الخاصة »[١٢].

ويريد « دوركايم » بفكرة الوعي الجمعي في الواقع الايحاء بأن ما يجمع اعضاء المجتمع اكثر كثيرا مما يفرقهم، وانه ليس هناك سوى نمط واحد فيما نسي من المعتقدات والمشاعر يسود في المجتمع. والغاية من كل هذا ضرب فكرة « الوعي الطبقي » في الفكر الماركسي باعتبارها احدى ادوات التحليل الاجتماعي الاساسية. ذلك ان فكرة « الوعي الطبقي »، تقوم على اساس التحليل الطبقي للمجتمع، بما يتضمنه من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة، ورصد لعلاقات الصراع بينها، وتحديد لنوعية الوعي الطبقي لدى كل منها والذي يرتكز على الايديولوجية الخاصة بكل طبقة.

التضامن

والفكرة الجوهرية الثانية لدى « دور كايم » هي فكرة التضامن. ولدوركايم نظرية شهيرة في التضامن، حيث يفرق بين ما يسميه التضامن الآلي الذي يسود في المجتمعات القديمة والذي يقوم على اساس التماثل بين اعضاء المجتمع، والتضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات المتطورة والذي يقوم على أساس التباين. وهدف « دوركايم » من التركيز على فكرة التضامن هو ضرب فكرة الصراع، وهي من بين الأفكار الأساسية في التحليل الاشتراكي العلمي.

---

١٢ _ Gurvitch, G., **Le Problème de la conscience collective dans la Sociologie de Durkheim,** ch. VIII, in: La vocation actuelle de la socialogie, T.2, Paris: P.U.F., 1963

الجماعات المهنية

ونصل اخيرا الى الفكرة الجوهرية الثالثة في نظرية «دور كايم» وهي فكرة الجماعات المهنية، ويقصد بها ضرورة ان تقوم الحكومة بجهود لجمع العمال وارباب الاعمال في تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه بالأنانية والشرور. وواضح ان المقصود بهذه الفكرة ضرب فكرة وتطبيق الاحزاب العمالية التي تمثل الطبقة العاملة، والتي تقود نضالها القوى الرأسمالية، كما يؤكد ذلك الفكر الاشتراكي العلمي.

هذه لمحة سريعة عن نشأة وتطور الفكر الرجعي في نظرية المجتمع، الذي خاض معركته ضد الفكر التقدمي تحت الوية متعددة، كانت تتعدد الوانها في كل مرحلة تاريخية، غير انه مهما بلغ هذا التعدد، فان الخيط الجوهري المجدول من افكار الفلسفات المثالية يحتفظ بطابعه بالرغم من تعاقب العصور. ويشهد على ذلك تطور مراحل نظريات التوازن من الرجعية الفكرية لبونالد وميستير الى وضعية اوغست كونت ودور كايم، واخيرا الى الصيغة المعاصرة من الوضعية، ونعني بها المدرسة الوظيفية التي يعد تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون من اعلامها البارزين في علم الاجتماع الاميركي.

ومن ناحية اخرى نجد القطب المضاد لاتجاه التوازن وهو اتجاه الصراع. وهذا الاتجاه مثله اساسا فكر الاشتراكية العلمية، كما ظهر على وجه الخصوص في مؤلفات «ماركس» و«انجلز» ومن بعدهما الطابور الطويل من المفكرين الاشتراكيين العالميين.

ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه في علم الاجتماع الاميركي س. رايت ميلز، ومن بعده، ممثلو حركة اليسار الجديد، امثال بول جودمان، وهورفيتز، وتيودور روزاك، وروبرت انجلر، وكريستيان پاي وغيرهم[١٣].

ويمكن القول ان كلا من هذين الاتجاهين له إطاره النظري الخاص به، والذي يتكون من نسق مترابط من المفاهيم المحددة، بالإضافة الى نهج خاص متميز في دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها[١٤].

---

١٣ - انظر المرجع التالي الذي يضم مجموعة من دراساتهم:

— Rosak, T., **The dissenting academy,** U.S.A.: Vintage Books, 1968.

١٤ - انظر بهذا الصدد الدراسة الموضوعية لعالم الاقتصاد السويدي الشهير جونار ميردال: Myrdal, G., **Asian Drama, An inquiry into the Poverty of nations,** 3 vol., Pinguin Books, 1968.

اتجاه التوازن

تصدر نظريات التوازن (order theories) ـ بوجه عام ـ عن فكرة محددة ،تصور المجتمع باعتباره نسقا من الا فعال تعمل تحت مظلة ثقافةمشتركة ،تتسم بالاتفاق حول القيم الأساسية التي تقوم عليها[١٥]. وتقوم هذه النظريات على اساس تحليل خاص للأنساق الاجتماعية ،يطلق عليه « التحليل البنائي الوظيفي » وهذا التحليل يتم على مستويين: استاتيكي وديناميكي. على المستوى الاستاتيكي يتم تصنيف السمات البنائية المنتظمة في العلاقات الاجتماعية مثل الادوار (roles) السائدة في المجتمع وضروب المكانات الشائعة (status) والنظم الاجتماعية الموجودة. اما المستوى الديناميكي من التحليل فيعني بدراسة عمليات التداخل والتشابك بين الانساق الموجودة فعلا، واستراتيجيات تحديد الاهداف الاجتماعية المختلفة، وعملية التنشئة الاجتماعية (socialization) ، وكذلك الوظائف (functions) الاخرى التي تحافظ على توازن الانساق والنظم الاجتماعية.

والمفهوم الاساسي الذي يرتكز عليه تحليل المشكلات الخاصة بالانساق الاجتماعية ـ مثل المشكلات الاجتماعية، والانحراف، والصراع الاجتماعي ـ هو « تصدع القيم » (anomy) ، وهو مصطلح ابتدعه عالم الاجتماع الفرنسي « اميل دوركايم » ،ثم نقل عنه بعد ذلك وذاع استخدامه، وهو يعني ـ من بين ما يعني ـ الافتقار الى قيم خلقية لتوجيه السلوك في لحظة معينة من حياة المجتمع، او في قطاع محدد من قطاعاته[١٦].

و« تصدع القيم » ـ في نظر اصحاب هذه النظريات ـ يعني عدم التوازن الذي يصيب احيانا الانساق الاجتماعية، او ما يطلق عليه بحسب مصطلحاتهم « التفكك الاجتماعي » (Social disorganization)، الذي يعني ثغرة في التنظيم الاجتماعي يكشف عنها ضعف اجهزة الضبط الاجتماعي (Social Control) ، (ويعنون بها القانون والدين والاسرة)، ويبرزها ايضا القصور في بلورة الاهداف، واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف التي تقوم عليها الانساق الاجتماعية، واخيرا وضوح السلبيات التي تحيط بعملية التنشئة الاجتماعية.

---

١٥ ـ سنعتمد في هذا العرض اساسا على الدراسة التالية:
Horton, J., **Order and conflict theories of social problems as competing ideologies,** in: Amer. J. of Soc.

١٦ ـ Lemert, E., **Social Pathology,** N.Y., 1951.

وينجم عن « تصدع القيم » فشل الافراد في تحقيق الاهداف التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

ونظريات التوازن تتضمن عدة تعريفات اساسية خاصة بالصحة والمرض من وجهة النظر الاجتماعية، وكذلك تتعلق بالمسايرة (Conformity) والانحراف. فالسلوك الذي يكشف عن الصحة من وجهة النظر الاجتماعية؛ لا بد ان يتطابق مع القيم المشروعة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ومتطلباتها فيما يتعلق بتحقيق الاهداف التي يقوم عليها.

اما الانحراف فهو عكس المسايرة الاجتماعية، ومعناه فشل الافراد في القيام بأدوارهم الاجتماعية المشروعة التي حددها النظام الاجتماعي، والمنحرفون يكشفون بذلك عن فشلهم في التكيف مع الاهداف والقيم السائدة.

فالزنوج في الولايات المتحدة الاميركية يعدون ـ على سبيل المثال ـ منحرفين، لانهم عجزوا عن مسايرة القيم السائدة في المجتمع الاميركي. وكذلك الطلبة والشبان بوجه عام الذين ثاروا على تدخل بلادهم الاجرامي في ڤيتنام، وتظاهروا لاسقاط اصحاب المصالح الرأسمالية الاحتكارية الذين يلقون بالالاف من الشبان الاميركيين في اتون الحرب، لكي يسكبوا من وراء دوران عجلة المصانع الحربية وتجارة الاسلحة الملايين من الدولارات، يعدون ايضا ـ في ضوء نظريات التوازن ـ منحرفين خرجوا على القيم السائدة في مجتمعهم.

ويكشف عن اتجاه التوازن في نظرته الى المجتمع، وما يتضمنه من تعريفات خاصة للصحة والمرض والمسايرة والانحراف، التعريف الذي وضعه عالم الاجتماع الاميركي البارز « تالكوت بارسونز » للصحة العقلية وللمرض يذهب الى ان: « الصحة يمكن تعريفها بأنها حالة القدرة (Capacity) القصوى لفرد ما على القيام الفعال بالادوار والمهام التي نشّىء اجتماعيا لكي يقوم بها. وهي بذلك تعرف على اساس اسهام الفرد في النظام الاجتماعي. وهي تعرف ايضا باعتبارها امرا نسبيا يتعلق بمكانته (Status) في المجتمع، التي يحددها جنسه وسنه ومستوى تعليمه الى غير ذلك ».

وهذا التعريف يؤدي تطبيقه الى القاء مسؤولية المسايرة والانحراف على عاتق الافراد، والى الاخفاء المتعمد لمسئولية المجتمع، اذ يزعم ان المجتمع ينشيء الافراد تنشئة اجتماعية سليمة لكي يقوموا بالادوار المقدر لهم ـ حسب مواصفات النظام الاجتماعي السائد ـ ان يقوموا بها. فاذا فشلوا او انحرفوا او حادوا عن الطريق او خاب مسعاهم

لسبب أو لآخر، فهم المسؤولون اولا واخيرا.

فالمجرمون - والمنحرفون بوجه عام - ينحرفون لكونهم فشلوا في تمثيل القيم السائدة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، او لكونهم لم ينجحوا في اختبار القدرات القصوى التي يتحدث عنها بارسونز! ويصل المنطق الذي يقوم عليه هذا التعريف الى حد وصم جماعة سلالية كاملة كالزنوج بانهم جنس منحط يتسمون بانخفاض مستوى الذكاء اذا ما قورنوا بالبيض، ويشهد على هذا في زعمهم اختبارات الذكاء الموضوعية التي يطبقها علماء النفس الاميركيون، ويقارنون نتائجها بمجموعات «ضابطة» من البيض، حيث يظهر الفرق الشاسع بين مستويات ذكاء هؤلاء واولئك.

والحقيقة ان هذه التعريفات وما تؤدي اليه من نتائج مضللة، ليست مجموعة متناثرة من المبادىء، بل ان خطورتها تكمن في انها تعكس «نظرة اجمالية للحياة» (Vision du Monde) تتسم بالتماسك والتناسق الداخلي لمجموعة مترابطة ومتشابكة من الأفكار.

وهذه «النظرة الاجمالية للحياة» او «رؤية العالم» - بحسب تعريف جورج لوكاتش - لها وجهات نظر محددة في المنظور الاجتماعي، وفي طريقتها في التحليل «العلمي»، وفي نظرتها الى المشكلات الاجتماعية وللانحراف، وفي حكمها اخيرا على الجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع. وقد يكون من المناسب عرض مكونات «النظرة الاجمالية الى الحياة» الكامنة في نظريات التوازن، حتى يتاح لنا بعد ذلك مقارنتها بمكونات «النظرة الاجمالية للحياة» الكامنة في نظريات الصراع.

النظرة الاجمالية للحياة في نظريات التوازن

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم:

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بالمنظور الاجتماعي الكامن فيها واتجاهها ازاء القيم. ففيما يتعلق بصورة الانسان والمجتمع لديها نجد انها تصور المجتمع باعتباره وحدة

متفردة مستقلة بذاتها (Sui generis)، وهو بهذا الوصف اكبر من مجموع اجزائه ويختلف عنها في الوقف نفسه. وقصور الضبط الاجتماعي في المجتمع عن اداء وظائفه يعني حدوث تصدع في القيم.

ولهذه النظرة ايضا اتجاه ايجابي فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على النظم الاجتماعية القائمة وحمايتها.

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي نظرة مختلطة فالانسان خليط من عنصرين اناني وايثاري (Homoplex)، وهو لذلك يحتاج الى الضوابط والقيود حتى يحقق الخير الجماعي. واحياناً تنظر للبشر على أساس قسمتهم - من وجهة النظر الاخلاقية - الى فريق من البشر سام خلقيا وفريق آخر منحط خلقياً.

واذا نظرنا الى عالم القيم نجدها تعتبر ان ما يحقق الصالح الاجتماعي العام هو: التوازن والاستقرار، واحترام السلطة القائمة، وعدم المساس بالنظام القائم، والنظر الى النمو والتطور باعتبار انه من الافضل ان يتم نتيجة تراكمات كمية في صورة « التوازن المتحرك »،باعتبار ان التوازن هو الهدف النهائي الذي تحرص على تحقيقه.

طريقتها في التحليل العلمي:

النموذج الأمثل لهذه النظرة الاجمالية في الحياة هو نموذج العلم الطبيعي، وهي لذلك تحرص على نقله بمسلماته ومفاهيمه ومصطلحاته الى المجال الاجتماعي. وهي تسعى نحو صياغة قوانين عامة شاملة من خلال ممارسة البحث الامبيريقي، ويغلب عليها اللجوء الى التحليل البنائي - الوظيفي.

وفيما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على تعدد الاسباب، هروبا من تحديد عامل وحيد يعد مسؤولا عن التغير الذي يلحق ببنية المجتمع. وتنزع نحو صياغة نظريات تتسم بانها مغرقة فيالتجريد، في حين ان البحوث الامبيريقية التي تجري في ظلها تتسم بانخفاض مستوى التعميمات فيها، بالاضافة الى الانفصال الواضح بين النظرية والتطبيق.

وهي تضع شروطا للموضوعية العلمية اهمها ، التطابق الدقيق بين المفاهيم والحقائق، الفصل التعسفي الجامد بين الباحث وما يلاحظه من ظواهر وحقائق ،وتبني نظرية في المعرفة تتسم بالسلبية.

وتحليلاتها تركز على الثقافة (Culture) باعتبارها المحدد الاساسي للنظام وللبناء الاجتماعي، ثم تنتقل منها الى الشخصية والتنظيم الاجتماعي.

وفيما يتعلق بمفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها مفاهيم لا تاريخية، بمعنى انها تستبعد البعد التاريخي اللازم لفهم الظواهر الاجتماعية، وتتصف بمستوى عال من العمومية، وتتركز تركيزا شديدا على الجوانب الفردية.

والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها تثبيت عدد من الاحكام الاساسية، اما بطريقة تتسم بالتعميم، كالحكم الخاص بأن « لكل نظام اجتماعي وظائفه التي يقوم بها » (بما في ذلك الجريمة والانحراف الاجتماعي بوجه عام). او بطريقة نسبية كتأكيد ضرورة الحفاظ على نظام اجتماعي محدد في مرحلة تاريخية محددة.

نظرتها للمشكلات الاجتماعية وللانحراف:

تنطلق هذه النظرة اولا من معايير محددة تحدد تعريف الصحة والمرض. فالصحة تتساوى مع القيم الموجودة في مجتمع معين، او مع تلك التي تعتنقها جماعة مسيطرة في المجتمع، ولذلك يمكن القول انه تعريف ايديولوجي، بمعنى انه يعمد الى تزييف الواقع الاجتماعي خدمة لمصالح طبقة اجتماعية معينة.

وهي تنظر الى السلوك المنحرف باعتباره مرضيا ويؤثر في قيام النظام الاجتماعي بوظائفه. اما تفسيرها للانحراف وللمشكلات الاجتماعية فهو يعتمد على مفهوم « تصدع القيم » (Anomy)، وترده الى الافتقار الى الضبط (Control) الفعال لسلوك الجماعات المتصارعة في النظام الاجتماعي، وهي لذلك تعتبر كل هذه الظواهر ضربا من ضروب عدم الاتزان او الاهتزاز المؤقت للمجتمع الموجود.

ولكن ما هي الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظواهر وتحسين الاوضاع؟

الاجراء الأساسي لدى هذه النظرة هو بسط نطاق الضبط الاجتماعي، بمعنى محاولة صياغة القيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي بصورة اكثر تحديداً، وضمان قيام المؤسسات المختلفة في المجتمع بحمايتها، ومن ناحية اخرى بذل الجهود نحو تكييف الافراد مع احتياجات النظام الاجتماعي، بما يتضمنه ذلك من ضرورة العمل والسلوك داخل اطار النظام الاجتماعي بمواصفاته السائدة وبمفترضاته التي يقوم عليها وعدم الخروج عن حدوده، وتلجأ اخيرا الى اتباع وسائل ادارية لمحاولة حل المشكلات

الاجتماعية. ويتسم انصار نظريات التوازن بكونهم محافظين من وجهة النظر السياسية، ويتركز جهدهم في الحفاظ على المراكز التي تحتلها الجماعات المسيطرة، والتي يرمز اليها احيانا « بالمؤسسة » (The Establishment)، وهم لذلك غالبا ما يعملون في تنسيق واضح مع المسؤولين عن هذه المؤسسة.

اتجاه الصراع

تتفق نظريات الصراع على رفضها نموذج التوازن باعتباره اساسا لفهم المجتمع المعاصر. وهي تكيف التحليل الذي تقدمه نظريات التوازن باعتباره يمثل استراتيجية جماعة حاكمة ما، ويقوم بدور التأييد لقيمها ودوافعها، ويلعب دور التبرير لكل الاجراءات التابعة التي تلجأ اليها هذه الجماعة الحاكمة، في اطار ما تطلق عليه زيادة فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي.

والمجتمع - بالنسبة الى نظريات التوازن - عبارة عن نسق طبيعي، غير انه بالنسبة الى منظري الصراع عبارة عن صراع سياسي محتدم بين جماعات متصارعة فيا يتعلق بأهدافها او بنظراتها الاجمالية للحياة. ومنظر الصراع - اذا ما كان فوضويا - قد يعارض اية فكرة تتعلق بثبات السلطة او باستقرار النظام.

اما اذا كان ماركسيا ملتزما، فانه لا يعارض فكرة النظام في ذاتها، ولكنه يتطلع الى تطبيقها في المستقبل بعد تحطيم المجتمع الطبقي، واقامة المجتمع الاشتراكي على انقاضه. وعلى ذلك فالنظام يمكن تحقيقه، ولكن لا باصطناع وسائل الضبط الاجتماعي كما تدعو لذلك نظريات التوازن، ولكن عن طريق اعادة التنظيم الاجتماعي بصورة جذرية للحياة الاجتماعية كلها. وعلى ذلك فالنظام ينجم عن شروط التنظيم الاجتماعي، وليس مجرد ناتج من نواتج التكامل الثقافي في المجتمع.

والتحليل الصراعي (Conflict Analysis) مرادف للتحليل التاريخي، فتفسير العمليات المتداخلة بين الانساق الاجتماعية يعتمد على رصد التحولات التي تصيب العلاقات الاجتماعية.

ويعتمد هذا التحليل على مفهوم اساسي لوصف التغير التاريخي والاجتماعي الذي يتضمن نشأة ضروب « جديدة » من السلوك، لا ضروباً « منحرفة »، كما تذهب الى ذلك

نظريات التوازن، وهو مفهوم «الاغتراب». والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب.

ولا تولي نظريات الصراع أهمية لمصطلحات التفكك الاجتماعي والانحراف، فهي مصطلحات تركز عليها نظريات التوازن، التي تبدي اهتماما بما تعتبره اتجاهات سلبية بالنظر الى النظام والاستقرار الذي تدعو للحفاظ عليه.

وفي نطاق اطار الصراع، نجد ان مشكلة السواء والانحراف هما اساسا مشكلة عملية يتوقف حلها على نتيجة المعركة التي ستشن للقضاء على الاغتراب.

ومع ذلك يمكن القول ان نظرية الصراع تتضمن تعريفا خاصا للصحة او السواء، غير أن القيم الكامنة وراءه تشير الى متطلبات النمو والتغير أكثر من اشارتها الى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة، أو مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم. فالصحة والمرض يعرفان على ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردي والاجتماعي.

والمشكلات الاجتماعية تنجم اساسا عن ضروب التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة. وعلى ذلك فالمشكلات الاجتماعية - في نظرية الصراع - لا تعكس المشكلات الادارية للنظام الاجتماعي القائم، ولا فشل الافراد في القيام بالادوار التي اعدوا ونشئوا اجتماعيا للقيام بها، ولكنها تعكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الافراد واحتياجاتهم المشروعة.

ويكشف عن هذا النهج في تفسير المشكلات الاجتماعية تعريف السواء المتضمن في تحليل عالم الاجتماع الاميركي «بول جودمان» - الذي ينتمي الى حركة اليسار الجديد - مشكلة الجناح في المجتمع الاميركي. فهو على عكس «تالكوت بارسونز»، لا يعرف الانحراف باعتباره ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قيم النظام الاجتماعي، وذلك لانه يذهب الى أن الجناح ليس رد الفعل على استبعاد بعض الأفراد من اطار هذه القيم، وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية تنشئة اجتماعية خاطئة. فالقيم والتطبيقات السائدة في المجتمع محكات، من العبث الاعتماد عليها، لأنها لا تقدم للشبان ما يحتاجونه لكي ينموا وينضجوا ويتطوروا. ولعل عبارات «جودمان» نفسها تكشف عن نهجه في التحليل بصورة أعمق.

يقرر « جودمان » انه «كما كان متوقعا، فان غالبية السلطات وجميع المتحدثين الرسميين يفسرون الجناح بقولهم انه نتيجة عملية تنشئة اجتماعية خاطئة. وهم يقولون ان العوامل المتعلقة بالخلفية الاجتماعية قد احدثت الاضطراب في عملية التنشئة الاجتماعية، ولذلك لا بد من تحسينها. ولكن قد لا يكون قد حدث خطأ ما في عملية التواصل. لعل الرسالة الاجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال بالشبان غير انها رفضت.

ولذلك سأتخذ.. الموقف المضاد لأسأل: تنشئة اجتماعية لاي شيء؟ لأي مجتمع مسيطر واية ثقافة متاحة؟[١٧].

وعلى ضوء العرض السابق نستطيع ان نخلص الى ان انصار الصراع يتساءلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة، وعن نوعية القيم السائدة، هذه التطبيقات وتلك القيم التي يقبلها انصار نظرية التوازن باعتبارها هي ذاتها معايير الصحة والسواء.

غير ان عرضنا اتجاه الصراع لا بد له لكي يكتمل من استعراض المكونات الاساسية للنظرة الاجمالية للحياة التي يصدر عنها ،وسنرى ان هذه النظرة هي القطب المضاد تماما لكل مكونات النظرة الاجمالية للحياة لنظريات التوازن التي عرضنا لها فيما سبق.

النظرة الاجمالية للحياة في نظريات الصراع

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم:

تبدو هذه النظرة اولا فيما يتعلق بصورة المجتمع لديها التي تتمثل في الصراع بين الجماعات الاجتماعية المتصارعة في اهدافها وفي نظراتها الى الحياة. والناس بالنسبة اليها هم المجتمع، فليس عندها هذا الفصل المصطنع الذي رأيناه عند نظريات التوازن بين اعضاء المجتمع والمجتمع ذاته. فالمجتمع لديها هو امتداد للانسان.

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي تركز على عنصر العمل. وتنظر الى الانسان باعتباره الخالق الايجابي لنفسه وللمجتمع من خلال الفعل

١٧ - Goodman, P., **Growing up Assurd**, N.Y.: Random House, 1960

الاجتماعي العملي والمستقبلي.

واذا نظرنا الى عالم القيم، نجدها تركز على الحرية والتغيير والعمل، وتهدف الى تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التغيير الاجتماعي الجذري.

طريقتها في التحليل العلمي:

النموذج الأمثل لهذه النظرة الاجمالية للحياة هو النموذج التاريخي، وهي تهدف اساساً الى تحقيق الفهم من خلال التحليل التاريخي للحوادث المتغيرة. وقد تلجأ الى صياغة قوالب نموذجية (Ideal Types) للتعميمات المقامة على اساس انماط تاريخية محددة.

وفيما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على العامل الواحد، وقد تصوغ تعميمات نظرية واسعة او محدودة حسب الاحوال، غير ان اهم ما يميزها هو الوحدة الكاملة بين النظرية والتطبيق في مجالات البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي.

ونظرتها الى الموضوعية العلمية نظرة واقعية. فهي تنظر اليها على ضوء المصالح التي يهدف الباحث الى تحقيقها، ولذلك فهي تناقش الموضوعية في اطار الذاتية، وتتبنى نظرية في المعرفة تتسم بالايجابية.

وتبدأ تحليلاتها بالتركيز على تنظيم النشاط الاجتماعي او بحاجات الانسان المتنامية او بضرورة الحفاظ عليها، ثم تنتقل منها الى بحث الثقافة.

اما مفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها تاريخية ودينامية، ولا تميل الى التعميم الواسع المدى بقدر ما تركز على التحدد التاريخي. والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها هو التركيز على حاجات الانسان منظورا اليها نظرة عامة، اي من حيث انها لصيقة بالطبيعة الانسانية او نظرة نسبية، كمطالب جماعة معينة من اجل الحصول على القوة والسلطة. وتتسم هذه المفاهيم بكونها مستقبلية، فهي لا تقنع بالواقع القائم، وانما تتخطاه لاستشراف المستقبل.

نظرتها للمشكلات الاجتماعية وللانحراف:

تنطلق هذه النظرية من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققة فعلا. بمعنى انها تركز على مطامح الجماعات الاجتماعية الخاضعة وان كانت صاعدة من خلال نضالها. ولذلك يمكن القول ان تعريفها للسواء تعريف طوباوي، لانه يريد تحقيق اقصى

درجات الازدهار للشخصية الانسانية.

وهذه النظرية تنظر بشك الى ما تعتبره المجتمعات الطبقية سلوكا منحرفا. فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل معارضي النظام سياسيا والخارجين عليه. وهي لذلك تنظر في بعض الاحيان الى هذا السلوك الذي يعتبر منحرفا باعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة.

ويتمثل تفسيرها الانحراف في كونه يقوم اساسا على الاغتراب الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الاجتماعي، ولسيادة الاستغلال.

وترى ان الاجراءات الكفيلة بالتغيير تتمثل في القضاء على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية، والتعديل الجذري لأنماط التفاعل الموجودة والتغيير الثوري للنظام الاجتماعي.

ويتميز انصار نظريات الصراع باتجاهاتهم السياسية التقدمية، وهم لذلك لصيقون باليسار سواء منه القديم او الجديد.

محاولة التوفيق الفاشلة بين الاتجاهين:

يتبين مما سبق بجلاء ووضوح ان اتجاهي التوازن والصراع اتجاهان يقفان على طرفي نقيض، سواء في منطلقاتها النظرية او في النتائج العملية التي يمكن ان تترتب على تبني ايها كنظرة اجمالية للحياة تحدد سلوك اعضاء المجتمع في حقبة تاريخية معينة.

وقد وجهت انتقادات عديدة الى نظريات التوازن، ولذلك حاول عدد من انصارها ان يثبتوا ان نظريات التوازن - على عكس ما يقوله خصومها - قديرة على تفسير التغير الاجتماعي[١٨]، وعلى فهم الجوانب المتعددة في الصراع الاجتماعي.

ولعل مقال فاندنبرج: (P. Vanden Berghe) «الجدل والوظيفية: نحو تركيب نظري»، الذي ظهر في المجلة السوسيولوجية في اكتوبر عام (١٩٦٣) من ابرز هذه المحاولات.

وقد زعم «فاندنبرج» انه وجد اربعة جوانب التقاء بين الجدلية او نظريات

---

١٨ - انظر على سبيل المثال: Cancian, F., **Functional analysis of change**, Amer. Soc. Rew Vol. 25, No, 6, 1960, 818-827.

التوازن وهي كما يلي:

ان كلا النهجين (Approaches) يتسمان بأنهما ينزعان نحو الشمول في الوصف وفي التفسير.

انها يتفقان في الدور الذي ينسبانه الى الصراع والى الرضا، او الى الاتفاق الاجتماعي والى التكامل والى التفكك.

انها يصدران عن مفهوم تطوري للتغير الاجتماعي.

ان كلتا النظريتين تنهضان اساسا على نموذج واحد للتوازن الاجتماعي.

ولا يتسع المقام امامنا لكي نناقش محاولة فاندنبرج بالتفصيل، ونعتقد ان عرضنا المفصل الفروض النظرية لكل من نظريات التوازن والصراع يكفي للرد على محاولات التقريب الفاشلة بينهما[١٩].

ونستطيع على ضوء العرض السابق ان نربط بين النظرية والتطبيق، ونعني بين اتجاهات التوازن والصراع في النظرية الاجتماعية المعاصرة على المستوى النظري، وبين التطبيق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى العملي في البلاد النامية، التي تخوض معركة التغيير الاجتماعي في ظروف بالغة الصعوبة. فاغلبها لم يضع نفسه بعد على بداية طريق الثورة الصناعية[٢٠]، في حين ان بعض الدول المتقدمة ودعت عهد الثورة الصناعية، ودخلت فعلا عهد الثورة العلمية والتكنولوجية، كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. وتحاول باقي الدول الصناعية اللحاق بهذين العملاقين من خلال التكتل السياسي والاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة الى السوق الاوروبية المشتركة.

وكان على البلاد النامية ان تختار بين اتجاه التوازن واتجاه الصراع، وذلك لفهم مجتمعاتها اولا وللانطلاق ثانيا نحو التنمية الاجتماعية والانسانية الشاملة.

ترى كيف اختارت مصر بعد ثورتها عام (١٩٥٢) طريقها؟ هذا ما سنعرضه في الفقرة التالية.

---

١٩ - انظر مناقشة نقدية عميقة لآراء فاندنبرج في:

Frank, A.G., **Fonctionalisme et dialectique,** in : L'Homme et la Société, No. 12, 1969, 139-150.

٢٠ - Stavenhagen R., **Les classes sociales dans les sociétés agraires,** Paris: Anthropos, 1969.

ثالثاً: إدراك النّخبة السّياسيّة التّوازن الطبقي

تحليل مضمون كيفي
لخطب وأحاديث عبد النّاصر

اذا استعرضنا الثورات العالمية عبر عهود التاريخ الانساني، وجدنا ظاهرة عامة تتكرر في كل ثورة، تلك هي انه لا يمكن فصل الثورة عن شخصية الزعيم الذي قام بها وفجرها. وليس معنى هذا اننا من انصار الرأي الذي يزعم بأن التاريخ الإنساني هو سلسلة من تواريخ شخصيات القادة والزعماء الذين شكلوا سماته، واثروا في مجرياته، بل اننا نرى ان دور الشعوب في التاريخ دور اساسي، لا يمكن ان ينكره كل من تفحص مستندات الحضارة الإنسانية ووثائقها بروح موضوعية. غير انه من ناحية اخرى، لا يمكن لنا ان ننكر ان اللقاء الذي يتم بين الشعب والزعيم تحكمه ظروف موضوعية وذاتية في الوقت نفسه. ولعل الجانب الذاتي يكشف عن نفسه بوضوح ـ في هذه العلاقة المركبة ـ في ما يتعلق بشخصية الزعيم واتجاهاته الفكرية، وقدرته على تغيير بنية المجتمع، من خلال نضاله السياسي.

ان يوم (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢) يكتسب اهميته القصوى في تاريخنا المعاصر اساسا باعتباره التاريخ الفاصل بين «النظام القديم» في مصر وبين النظام الجديد. ولكن التاريخ لا يعرف الوقفة عند يوم محدد ليقيم حدا فاصلا بين عهدين. فالتاريخ الإنساني عملية مستمرة، تحكمها قوانين الجدل، التي تبرز المتناقضات السياسية والاجتماعية، ومن هنا يمكن القول ان رؤية عبد الناصر ـ باعتباره ممثلا فكر مجموعة الضباط الاحرار ـ للصراع الاجتماعي تمثل استيعابا واعيا كل الافكار الاجتماعية النقدية التي انطلقت قبل (١٩٥٢) لتحليل فساد النظام الاجتماعي في مصر، والدعوة الى تغيير دعائمه. وهذه الأفكار تصاعدت في جسارتها وثوريتها من مجرد الدعوة للإصلاح الى الجهر علانية بضرورة الثورة الاجتماعية الشاملة.

وقد اثبتت الاحداث ان عبد الناصر كان مهندس الثورة ومنظمها، وهو من بعد كان الزعيم البارز الموجه لسير الاحداث. ولذلك من المنطقي ان نعتبره ممثلا النخبة السياسية الثورية، وان نركز عليه دراستنا بالرغم من ادراكنا ومعرفتنا ان اعضاء من مجلس قيادة الثورة قد اختلفوا معه اختلافات صغيرة او كبيرة. وكلهم في غالبيتهم شاركوا في المسيرة الناصرية وتولوا مناصب تنفيذية متعددة، مما يبرر اعتبارهم من ضمن النخبة السياسية التي اثر فكرها في المجتمع المصري عبر سنوات طويلة تأثيرا بالغا، ومما يسمح لنا بأن نعتبر عبد الناصر الممثل البارز لهذه النخبة.

عبد الناصر في مرحلة التشكل الفكري والسياسي:

تصاعدت الانتقادات الثورية ضد النظام الاجتماعي في مصر بوجه خاص عقب الحرب العالمية الثانية، مواكبة نضال الجماهير المصرية المستغلة في الريف والمدن، للحصول على حقوقها التي سلبها الإقطاعيون والرأسماليون. كان قد بدأ يوضح الاساس الاقتصادي للاستعمار. وانطلاقا من ذلك الفهم، بدأ التركيز على ضرورة ربط الحركة الوطنية المعادية للاستعمار بالحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال، على اساس ان الكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي. في هذه المرحلة كانت الرأسمالية المصرية قد حققت خلال الحرب تطورا ملموسا، واعد الرأسماليون انفسهم لتوسعات عريضة، على اساس تصريف الانتاج في السوق المحلي وفي اسواق البلاد العربية. ومن ناحية اخرى زاد نمو الطبقة العاملة في العدد، وارتفع مستوى النضج السياسي بين صفوفها، وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي، واصبحت احد الروافد الثورية في الكفاح السياسي وفي النضال من اجل التحرر الاجتماعي.

ولقد احست العناصر الواعية بين ممثلي البورجوازية بخطورة المعركة التي اخذت تتضح معالمها بين العمل ورأس المال، فدعوا الى تحقيق الإصلاح الذي من شأنه ان يحقق « العدالة الاجتماعية ». وفي اطار الاحزاب السياسية، غيّر حزب « مصر الفتاة » اسمه الى « الحزب الاشتراكي » عام (١٩٤٩)، وقدم برنامجا جديدا، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا، وتوزيع الارض في حدود خمسة افدنة لمن يرغب في شرائها ممن يملك اقل من خمسة افدنة، ومن اعتادوا على العمل فيها او استئجارها، وذلك مقابل اقساط صغيرة طويلة الاجل. كما طالب بان يحل الانتاج الجماعي محل الانتاج الفردي،

لكي يمكن ان يتم الانتاج وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لعدة سنوات متتالية.

اما التنظيمات الشيوعية المختلفة، فقد كانت تدعو الى الثورة الشاملة، التي تتمثل في القضاء على الاقطاع والاحتكار، والى مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة، واعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، والى تأميم الاحتكارات والمصارف والمرافق العامة.

غير انه لا يمكن القول ان ايا من التنظيمات والاحزاب السياسية التقدمية في مصر قبل (١٩٥٢) كان يملك صورة محددة، تتمثل في برنامج مفصل ينهض على اساس تحليل علمي متكامل للواقع الاجتماعي المصري، يصلح اساسا للثورة الاجتماعية الشاملة.

لقد كان فكر هذه الاحزاب والتنظيمات محاصرا، ذلك ان قوى السلطة التي كانت تحمي الطبقات المستقلة كانت تقيد انتشار الفكر الثوري وتقمع دعاته وانصاره. وكان هذا الفكر الثوري يعاني في نموه من افتقاره الى العمق، نظرا الى ان الفكر الإنساني الثوري كان ممنوعا دخوله الى مصر، مما ادى الى افتقار تحليلات الاحزاب والتنظيمات الثورية الى النضج الفكري، والى قناعتها في كثير من الاحيان بترديد بعض المبادىء النظرية، بدون تطبيق خلاق على واقع المجتمع المصري.

اتصل عبد الناصر- كما صرح في جلسته الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في (٣) ديسمبر- كانون الأول (١٩٦١)- بكل هذه التنظيمات والأحزاب. اتصل بحزب الوفد، وبحزب مصر الفتاة، وبالاخوان المسلمين، وبالشيوعيين، ولكنه لم يقتنع باتجاه اي منها. وهذا ما يؤكد انه - في مرحلة تشكله الفكري والسياسي - كان ملما الماما كافيا بكل التيارات الفكرية الثورية التي كانت تموج بها مصر في ذلك الحين.

غير ان ذلك لا يعني ان عبد الناصر- في هذه المرحلة- استطاع ان يتعمق اصول ومناهج التحليل الفكري التي كانت هذه التيارات الثورية تصدر عنها. واغلب الظن ان تأثره بها وقف عند حدود الالتقاء بأهدافها العامة،التي تتمثل في التحرر الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحطيم سلطة الإقطاعيين والرأسماليين، وضرورة توزيع الارض على الفلاحين وتطوير الاقتصاد القومي[٢١].

---

٢١ - انظر: د. فوزي منصور، «دور الممارسة في فكر عبد الناصر» الفكر المعاصر، العدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠، ٧٠ - ٧٩.

الرؤية الاصلاحية: القضاء على الظلم الاجتماعي

اذا تتبعنا خطب عبد الناصر بعد ثورة (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢)، نستطيع ان نخلص الى انه في السنوات الأولى (من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ تقريبا) كانت رؤيته الصراع الاجتماعي امتدادا لرؤية بعض التنظيمات والاحزاب قبل الثورة. ونعني بذلك التركيز على عدد من الاجراءات الاجتماعية التي من شأنها ان تحقق قدرا من العدالة الاجتماعية ـ مثل تحديد الملكية الزراعية ـ ولكن بدون ان تصدر هذه الاجراءات عند نظرية متكاملة، تحلل الصراع الاجتماعي وترده الى اصوله الحقيقية، وترسم الخطوات الثورية لصالح الطبقات العاملة بصورة جذرية وشاملة. في هذه الفترة ساد شعار تحقيق العدالة الاجتماعية، احد المبادىء الستة المشهورة للثورة. ويكشف عن هذه الحقيقة ان عبد الناصر تتبعها منذ خطبه الاولى.

في (٩) ابريل ـ نيسان (١٩٥٣) يقرر: « ان اعدى اعدائنا كان يتمثل في ثالوث كريه: هو الظلم الاجتماعي، والاستعباد السياسي، والاحتلال البريطاني ». وفي احتفال العمال بدمياط يقرر في (١٠) ابريل ـ نيسان (١٩٥٣) « قامت الثورة تدافع عن حقوق الفلاح والعامل، قامت لتوزع ثروة الارض في مصر على اهل مصر بالعدالة ».

ثم ما يلبث ان يتعمق التحليل الطبقي الذي يقدمه عبد الناصر للمجتمع المصري شيئا فشيئا، فلا يقنع بمجرد الحديث عن « الظلم الاجتماعي »، او تحقيق « العدالة »، وانما يكيف التناقض الاجتماعي تكييفا حاسما وصريحا، فيقرر في (١٤) يونيو ـ حزيران (١٩٥٣) في خطاب له بالاسكندرية: « عندما قامت ثورة (٢٣) يوليو ـ تموز واجهت طبقتين: طبقة الشعب المحروم، وطبقة اصحاب المصالح، اولئك الذين توارثونا عن آبائهم وأجدادهم ».

وبعد هذه الإشارة الواضحة الى الصراع الطبقي بين المستغلين ـ بكسر اللام ـ والمستغلين ـ بفتح اللام ـ والخاضعين للاستغلال، يكشف في (١٥) ابريل ـ نيسان (١٩٥٤) عن ارتباط قوة الطبقات المستغلة الاقتصادية بالقوة السياسية فيقرر: « ان اهم شيء في تحديد الملكية انه يعبر عن معنيين أساسيين: الاول هو الحرية السياسية، والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي ». اي الحرية للشعب، للفلاحين الذين حررهم قانون تحديد الملكية، ونسف قواعد الاستبداد السياسي الذي كان يمارسه الاقطاعيون وكبار الملاك.

ومنذ وقت مبكر حقا، وبالتحديد في (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٤) بدأ عبد الناصر تحليل

الواقع الاجتماعي المصري مستخدما لغة الارقام، التي اصبحت من بعد سمة من سمات احاديثه السياسية والاجتماعية، حين عرضه تطورات التجربة المصرية. فيقرر محللا الوضع الطبقي في الريف المصري قبل الثورة قائلا: «يجب ان تذكروا ان الفين من الملاك كانوا يملكون من الارض الزراعية اكثر من مليون و(٢٠٠,٠٠٠) الف فدان. بينما يملك (٣١٪) من الملاك الزراعيين ما لا يزيد عن (١٣٪) من الاراضي الزراعية، بمعنى ان الفين من الملاك كان يملك كل واحد منهم في المتوسط نحو الف فدان وثلاثة ملايين من الفلاحين لا يبلغ ما يملكه الواحد منهم فدانا واحدا».

وهكذا يمكن القول ان رؤية عبدالناصر الصراع الاجتماعي في هذه المرحلة الاولى كانت رؤية اصلاحية لا تتسم بالشمول، وتقنع برفع شعار العدالة الاجتماعية، في قطاع خاص هو القطاع الريفي، دون ان يمتد ذلك الى القطاع الصناعي والعمالي بشكل واضح.

الرؤية الثورية: القضاء على الاستغلال بكل صوره:

حوالي عام (١٩٥٧) بدأت مرحلة جديدة من تطور عبدالناصر الفكري ،اذ يلخص نفسه بمنتهى الدقة في خطابه الذي القاه في المؤتمر التعاوني الذي عقد بجامعة القاهرة في (٥) ديسمبر ـ كانون الأول (١٩٥٧):

«في اول الثورة من سنة (١٩٥٢)، كنا نقول بالقضاء على الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، وبعد ذلك تطورنا، وابتدأنا نقول بالقضاء على الاستغلال. كنا نقول بالقضاء على السيطرة المعتدية من الخارج، ابتداء من اليوم نقول بالقضاء على السيطرة من الداخل. ابتدأنا نحقق هدفا رئيسا من اهداف الثورة، وهو القضاء على الإقطاع. القضاء على الاحتكار.. القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. ابتدأنا اليوم ننتقل الى مرحلة جديدة.. اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني، متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي».

مع بداية هذه المرحلة الجديدة، يظهر بوضوح تصاعد الخط الثوري في رؤية عبد الناصر الصراع الاجتماعي، وتبرز شيئا فشيئا زيادة دقة التحليل الطبقي الذي يقدمه للواقع المصري، وعميق فهمه حدة التناقضات الاجتماعية.

هنا نلمس البذور الاولى لنظريته المتكاملة في الصراع الاجتماعي التي شهد الميثاق لمساتها النهائية. اذ نجده في الخطبة نفسها يتحدث عن اهمية وجود قيادة اقتصادية الى جانب القيادة السياسية. وهنا تظهر ـ ربما لأول مرة ـ وجهة نظره في السلطة الثورية التي

يمثلها، والتي تتجسد في الدولة، وموقعها المحدد ازاء الطبقات الاجتماعية المتصارعة. هذه السلطة الثورية ممثلة في الدولة ـ لا تعبر عن اي طبقة من الطبقات المتصارعة. ان هذا التحديد لطبيعة السلطة الثورية بالغ الاهمية في نظرنا، لأنه مفتاح اساسي يسمح لنا بفهم بعض الملامح البارزة في ايديولوجية عبد الناصر من ناحية، ولتحليل عديد من المواقف الاجتماعية للثورة ازاء ظواهر الصراع الطبقي التي عبرت عن نفسها في عهد الثورة من ناحية ثانية. ونقصد بذلك على وجه الدقة ان هذا التكييف للسلطة الثورية يجد ترجمته في تأكيد عبد الناصر المستمر على رفض صيغة ديكتاتورية البروليتاريا التي طرحها الفكر الماركسي، وعدم قبول سيطرة طبقة اجتماعية ـ ايا كانت ـ على طبقة اخرى، على اساس ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة هي اساس التجربة المصرية. ومن ناحية اخرى ضبط المبادرات الجماهيرية العمالية او الفلاحية التي كانت بين الحين والحين ـ تحاول التعبير عن نفسها تحت مظلة الصراع الطبقي المحكوم. وفي هذا الصدد يقرر عبد الناصر: «لازم تكون فيه قيادة اقتصادية تنظم وتنسق النشاط في الميادين المختلفة العامة والخاصة. القيادة الاقتصادية هذه يلزم ان تكون موجودة للدولة التي هي لها الولاية، والتي تحمي كل طبقة من الاخرى، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الاخرى، والحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح، وبين جميع الطبقات في الوقت نفسه».

غير ان هذا الاتجاه نحو اختفاء طابع «الحياد» على السلطة الثورية متمثلة في الدولة، وتحديد وضعها باعتبارها «حكما» بين كافة الطبقات الاجتماعية، اخذ يتغير ببطء نتيجة لانكشاف مواقف طبقات الرجعية الرأسمالية التي حاولت بعد تأميم القناة اثارة الشك والريبة في مدى صحة القرار، والتي حاولت ان ترث الشركات والمؤسسات الأجنبية التي مصرت عقب عدوان (١٩٥٦)، والتي نادت بحرية رأس المال الأجنبي والمحلي لطمأنة رأس المال «الكاشش والجبان». لقد ادت الرغبة في تحقيق التعايش السلمي بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة للرجعية ان تؤقلم نفسها، وان ترفع شعارات الاشتراكية، عاملة في الوقت نفسه على نسفها من قواعدها. وحاولت الطبقات الرأسمالية من مواقع اعضائها في التنظيم السياسي القائم آنذاك (الاتحاد القومي)، ومن مواقعهم في اجهزة السلطة، ومن مواقعهم في المنشآت الاقتصادية، احتواء الثورة. ويوضح عبدالناصر معالم هذا الزحف الرجعي امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، مقررا «ان العمليات التي لمستها في آخر سنة (١٩٦٠) كانت تدل على ان الرجعية

والرأسمالية تدفعان بكل قوتها لتقضيا على كل معنى من المعاني التي ننادي بها ».

ولم تقنع الطبقة الرأسمالية بهذا، وانما ظهر بوضوح دورها التخريبي في احجامها عن المشاركة في معركة التنمية، وفي الحرب التي اعلنتها على محاولات توجيهها وما لجأت اليه من تهريب للأموال، وتوزيع مغال فيه للارباح، ولذلك اتخذت السلطة الثورية عدداً من الخطوات الاقتصادية الهامة التي انتهت بتوجيه ضربة حاسمة الى مراكز الرأسمالية. متمثلة في قرارات يوليو الاشتراكية عام (١٩٦١). وهكذا اقلعت السلطة الثورية عن دور « الحكم » بين الطبقات، واعلنت بوضوح عن انحيازها الى جانب الطبقات العاملة ضد الطبقات المستغلة.

ظهور النظرية المتكاملة:

ادى نشوء القطاع العام وظهور دوره في التنمية، وقرارات يوليو الاشتراكية عام (١٩٦١)، الى بروز الملامح الأساسية للتطبيق العربي للاشتراكية، ومن خلال الممارسة الفعلية ظهرت الحاجة الى التنظير، ومن هنا جاء الميثاق ليكون دليلاً للعمل في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية.

يمثل الميثاق في حقيقته اكتمال ملامح الايديولوجية الناصرية. وهو يزخر بعديد من الافكار والتحليلات والمبادىء، يعنينا منها تحديده النهائي لرؤية الصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي. وهو في هذا الصدد يستند الى عدد من الموجهات النظرية الهامة التي يلتقي فيها تماما مع الفكر الاشتراكي العالمي[٢٢]، ولعل اهمها ما يلي:

١ - الايمان بالتطور وانه ليس هناك نظام اجتماعي ثابت لا يتغير بتغير الظروف الموضوعية التي ادت الى نشوء هذا النظام.

٢ - ان هذا التطور يحدث لأن النظام الاجتماعي القائم يصبح غير قادر على حل التناقضات التي تنشأ بين قوى الانتاج من جانب والعلاقات الانتاجية من جانب آخر.

٣ - ان التناقضات تبدو في المجتمع الطبقي في شكل صراع اجتماعي بين الطبقات، وان

---

٢٢ - انظر: د. ابراهيم سعد الدين، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية »، الفكر المعاصر، العدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠، ٧٧ - ٧٩.

التقدم الاجتماعي يحدث خلال حركة الطبقات الصاعدة صاحبة المصلحة في التغيير ضد الطبقات المسيطرة التي تعمل على حماية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة رغم التناقض بينها وبين تطور قوى الانتاج.

٤ - ان حل تناقضات المجتمع الرأسمالي لا تتم إلا على أساس من سيطرة الشعب على ادوات الانتاج وتوزيع العائد على اساس من المشاركة في الانتاج، والتخطيط الشامل للاقتصاد وتحقيق السيطرة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير.

٥ - ان المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي ينتفي فيه كل استغلال من الإنسان للإنسان، وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات.

٦ - ان اتمام التحول الاشتراكي يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تتميز باشتداد الصراع بين النظام الاشتراكي الناشىء وبقايا النظام الرأسمالي المنهار، وتتضمن بالتالي زيادة في حدة الصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة.

على هدي هذه الموجهات النظرية يمكن تلخيص ملامح الرؤية الناصرية الصراع الاجتماعي في عدة عناصر اساسية هي: الغاء الاستغلال، وتصفية الفوارق بين الطبقات، وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل. غير ان اهم عنصر في هذه الرؤية هو ضرورة التحكم في حركة الصراع الطبقي، وعدم تركه يحدث آثاره في المجتمع، او كما عبر عنه مرة «تأميم الصراع الطبقي». ولكن من يشرف على هذه العملية البالغة المشقة، وخصوصا في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية؟ هنا يأتي دور التنظيم السياسي العريض ممثلا في الاتحاد الاشتراكي، ويبرز بوجه خاص دور «التنظيم الطليعي» الذي نظر اليه باعتباره «الحزب الاشتراكي».

حصاد التجربة:

هذه هي بوجه عام رؤية عبد الناصر الصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي، وتطور هذه الرؤية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها التجربة المصرية. ترى هل نحن في موقف يسمح لنا بتأمل حصاد التجربة؟ بغير ادعاء الدراسة التفصيلية لكل هذه المراحل، دون تحليل كل الوقائع التي تزخر بها، اذ يمكن لنا ان نصوغ عددا من الملاحظات العامة التي تتعلق بتقدير آثار هذه الرؤية في مجالات التطبيق.

لا شك في ان عبد الناصر استطاع ان يتجاوز الافكار النقدية التي كانت تتبناها

التنظيات السياسية المختلفة قبل ثورة (١٩٥٢)، وان يقدم بناء فكرياً يجمع بين الاهداف الاشتراكية وبين الطريق الى تحقيقها في ضوء الواقع المصري.

ومن المؤكد حدوث اخطاء متعددة في التطبيق حاولت الطبقات الرجعية الصاقها بالتجربة «الاشتراكية» ذاتها. ولعل مردها الى ان عملية التنمية التي بدأت، اخذت مجراها في مجتمع كان منذ سنوات قليلة مجتمعاً شبه اقطاعي، بالإضافة الى ضعف الخبرة بالتخطيط القومي الشامل، وعدم تحديد العلاقة بوضوح بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم مضي الوقت الكافي لنمو علاقات انتاجية جديدة تتفق مع مرحلة التحول الاجتماعي. غير ان سبباً اهم من ذلك كله - في نظرنا - هو الصيغة الأساسية التي اختارها عبدالناصر في ممارسة التجربة. **هذه الصيغة التي تتمثل في تحقيق التوازن الطبقي من خلال السيطرة على الصراع الطبقي عن طريق جهاز الدولة.**

غير ان جهاز الدولة، كان بذاته جهاز الدولة القديم، ولم تكن كل عناصره مشبعة بالثورية الضرورية. بل واكثر من ذلك كان يضم عددا من الرجعيين واليمينيين، ومن هنا حاولوا افراغ بعض القوانين الثورية من مضامينها عن طريق تشويه عمليات التنفيذ. كما ان بعض عناصر الطبقة الحاكمة - في صراعها مع القيادة الثورية - قامت في مراحل متعددة بدور الثورة المضادة، حيثما اخذ زحف التطبيق الاشتراكي يهدد مكاسبها وامتيازاتها الطبقية. كل ذلك بالإضافة الى ان تحقيق التطور الاشتراكي عن طريق التشريعات التي اصدرتها القيادة الثورية، وفي غيبة تنظيم سياسي فعال شارك في صنعها، ادى الى كف مبادرات الجماهير الخلاقة، وقناعتها بالعلاقة العاطفية العفوية وغير المنظمة التي كانت تربطها بعبد الناصر، مما ادى في النهاية الى سلبيتها وعجزها عن مقاومة الاجهزة المنظمة للسلطة المنحرفة ولمراكز القوى، التي حاولت بدأب تقييد خطاها، ومحاصرة حركتها الاجتماعية الايجابية[٢٣].

خاتمة:

ما هي النتائج الاساسية التي يمكن ان نخلص اليها في خاتمة هذا البحث؟
وضعا في الاعتبار مشكلة البحث كما ابرزناها في المقدمة، يمكن القول ان النخبة

---

٢٣ - انظر: — Moore, C.H., **Authoritarian Politics in unicorporated Society, The case of Nasser's Egypt** (Memo), 1973.

السياسية المصرية - ممثلة في عبد الناصر - طورت ادراكها الصراع الاجتماعي من خلال الممارسة. فبعد ان كانت نظرية التوازن تسيطر عليها في المرحلة الاولى التي اطلقنا عليها اسم « المرحلة الاصلاحية »، انتقلت الى « المرحلة الثورية » التي سيطرت عليها الى حد ما نظرية الصراع. غير ان النخبة السياسية المصرية لم تستطع - نتيجة عوامل شتى - ان تطلق عنان نظرية الصراع حتى النهاية، ويبدو ذلك اوضح ما يكون في حرصها على التقييد الصارم لظواهر الصراع الطبقي في المجتمع المصري، مما ادى بها في النهاية الى ان تقع في هوة الفكر التوازني الوسطي من جديد، نتيجة ضرورية لكف مبادرات الجماهير الشعبية وحصار حركتها الصراعية الطبقية.

ما هي الاسباب التي ادت الى ان تقف النخبة السياسية المصرية في تطبيقها نظرية الصراع غير مستطيعة ان تتجاوزها وان تتعداها؟ هناك عديد من التغيرات، غير ان من ابرزها ما يقدمه عدد من الباحثين من أن السبب يرد الى أزمة الطبقة الوسطى المصرية التي كانت النخبة السياسية الثورية الممثل البارز لها. والحقيقة ان موضوع الطبقة الوسطى ودورها الحاسم في البلاد النامية في احداث التغييرات الاجتماعية، وفي رسم مساراتها، من الموضوعات التي ثار بشأنها الجدل بحدة بين الباحثين.

ويكفي ان نشير الى الجدل المعروف الذي دار بين « ماتفريد هالبرن » و« آموس بير لموتر » عن ظهور الطبقة الوسطى الجديدة. ففي الوقت الذي ركز فيه « هالبرن » على ظهور ما سماه طبقة وسطى جديدة في البلاد النامية تقود عملية التغيير الاجتماعي، اعتبر « بير لموتر » ان هذا ضرب من الاساطير العلمية(٢٤).

ومن ناحية اخرى درس الباحثون العرب بعض جوانب الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري على وجه الخصوص، او في البلاد النامية على وجه العموم(٢٥). ولا

---

٢٤ - انظر: — Halpern, M., **The Politics of social change in the middle East and North Africa,** U.S.A.: Princton, 1963.

Perlmutter, A., **EGYPT AND THE MYTH OF THE New middle Class: A Comparative Analysis,** Comparative Studies in Society and History, Vol X, No. 1, October.

٢٥ - انظر:

- عادل غنيم، « ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقية في الريف » مجلة الطليعة القاهرية.
- عادل غنيم، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر »، مجلة الطليعة القاهرية.
- د. رفعت السعيد، « الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري » مجلة الطليعة القاهرية. =

يمكن لنا في هذه العجالة ان نلخص ابرز نتائج هذه الدراسات، غير اننا يمكننا القول ان حصاد التجربة الناصرية، الذي يتعرض في الوقت الراهن، للتبديد يدعو الى الدراسة المتعمقة لايديولوجية الطبقة الوسطى المصرية والعربية. فهذه الطبقة هي التي تسلمت تقاليد الامور في عديد من المجتمعات العربية منذ الخمسينات. وقد آن الاوان لوقفة نقدية ترصد انجازاتها وتحدد سلبياتها وانعكاس هذه السلبيات على مسيرة التنمية العربية.

= - شريف حتاته، «تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية، مجلة الكاتب القاهرية.

- د. عبد الباسط عبد المعطي، «التدرج الاجتماعي في المجتمع المصري» (١٩٤٥ - ١٩٥٢) دراسة غير منشورة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحياتية، القاهرة (بدون تاريخ).

— EL-Saaty, H., **The New Aristocracized and Bourgeoisized classes in the Egyptian Application of Socialism** (Memo), 1976.

الفصل الخامس

الدين والتنمية في مصر

د. حسن حنفي

مقدمة

كان الدين في مصر دائماً من صلب تاريخها. فمنذ الفراعنة القدماء حتى العصور الحديثة كان الدين محوراً في الحياة المصرية. كان فرعون ابن الله، وكانت روحه إلٰهية. وكان الكهنة طبقة قوية تملي قوانينها وتقاليدها على الدولة. وكان الشعب يطيع قوانين الدولة باعتبارها قوانين إلٰهية. يبني الشعب الاهرامات تعبيراً عن عواطفه الدينية. كانت الطبيعة أيضاً إلٰهية. فالنيل والشمس، والعجل، والحيوانات الاليفة آلهة. وكان للعمل والفن وظائف دينية. وكان للاستقرار السياسي والاجتماعي أو عدمه أسس دينية. ولم يتغير الوضع عما هو عليه على طول تاريخ مصر.

وفي مصر الحديثة، ظهر نمط مثالي للعلاقة بين القيادة السياسية وبين علماء الدين. فقد فصل محمد علي اولا بعض العلماء الذين عارضوه، راسماً بذلك حق الدولة في تعيين رجال الدين أو فصلهم وفي القضاء على كل أنواع المعارضة الدينية. ثم طلب ثانياً من العلماء تأييد برنامجه عن طريق اصدار فتاوى وتسويغ القرارات السياسية للدولة باستخدام الدين. ثم استبدل ثالثاً بالصفوة الدينية صفوة عسكرية جاعلاً الأولى في خدمة الثانية، ومؤسساً بذلك الدين في خدمة الدولة. ولكن في الوقت نفسه فإن السيد عمر مكرم هو الذي ترأس حركة تنصيب محمد علي والياً على مصر باسم شعبها، أي أن الحاكم يأتي ببيعة أهل الحل والعقد. ولكن هذا النموذج لم يستمر في تاريخ مصر الحديثة وظل نموذجاً شرعياً خالصاً في تراثنا القديم[1].

(١ Bayyoumi, Religion and Modenism in Egypte Manuscript, Dissertation, temple Univ. 1976 ch.I

ويقتصر مفهوم الدين هنا على تصور القيادة السياسية للدين وكيف استخدمته من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، سواء أكان ذلك مباشرة أم من خلال أجهزة الاعلام والمؤسسات. ولما كان نمط القيادة السياسية في مصر منذ (١٩٥٢) حتى (١٩٧٧) وما زال على مستويات مختلفة نمطاً «زعامياً» (Charismatic)، فقدكان تصور القيادة السياسية الدين قوة حركية فعلية في استخدام الدين عاملاً للتنمية. ولهذا السبب تم استبعاد تحليل «ثقافة الجماهير» «والوقائع» الدينية لأنها هي الحوامل والأوعية لتصور الزعامة للدين. لقد فرض المنهج الوصفي نفسه ليبيّن أولا القرارات الدينية الرئيسة، وليبين ثانياً العامل الديني وأثره في التنمية. الأول وصف ثابت (Static) والثاني وصف حراكي (Dynamic).

ولما كنا نتعامل مع التصور ووعي الجماهير، كان التحليل الفينومينولوجي ضرورياً ليبين الدين باعتباره «قصداً» لدى القيادة السياسية. الدين هو صورة الشعور (Noesis) والتنمية مادته (Noema). وبتعبير آخر فإن الدين هو الوجه الذاتي للتصور، والتنمية وجهه الموضوعي. وفي المعارك الست التي استخدمت فيها القيادة السياسية الدين عاملاً في التغيير الاجتماعي والسياسي، يظهر بناء دائم: الفعل ورد الفعل، الهجوم والدفاع. يظهر الدين كآليات دفاع ضد هجمات من الداخل ومن الخارج على النظام السياسي. وباختصار فانه سيتم تطبيق منهج مشترك يقوم على التحليل الفينومينولوجي والبنائي لوصف الدين وأثره في التنمية.

ولسنا في حاجة الى تحديد مسبق لمفهومي «الدين» «والتنمية»، إذ يستعمل «الدين» هنا في معناه الواسع الذي يشمل العقيدة والشعائر والنظم والقوانين والقيم، الخ. وتستخدم «التنمية» أيضاً في معناها الواسع الذي يشمل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

اولاً: التطوّر الدّيني في مصر الحديثة

إن أثر الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر الحديثة يمتد الى ما قبل (١٩٥٢)،ويكفي ـ من غير الرجوع الى محمد علي، وبداية مصر الحديثة ـ وصف الاتجاهات الدينية الأساسية التي ظهرت مباشرة قبل عام (١٩٥٢).

أ ـ الاتجاهات الدينية قبل عام ١٩٥٢

إن من السهل وصف الاتجاهات الدينية في مصر قبل (١٩٥٢)، إذ يحكم هذه الاتجاهات بناء ثلاثي يضم طرفين متعارضين وطرفاً أوسط. الأول الاتجاه المحافظ أو التقليدي الذي تمثله المؤسسة الدينية أو الجماعات الدينية، مثل (الاخوان المسلمين). والثاني الاتجاه العلماني أو الليبرالي الذي تمثله الجماعات المناهضة للمؤسسة الدينية، مثل الليبراليين والعلمانيين والماركسيين والغربيين بوجه عام. والثالث الاتجاه الاصلاحي أو التجديدي الذي يراوح بين الاتجاهين المتعارضين السابقين[٢].

١ - يمثل (الاخوان المسلمين) أقوى الاتجاهات الدينية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وكانت ايديولوجيتهم الاسلامية الجذرية كلية في جوهرها من غير أن تكون بالضرورة يسارية. فالاسلام يؤخذ كله أو يترك كله. وعلى الواقع أن يكيّف نفسه طبقاً للاسلام لا أن يكيف الاسلام نفسه طبقاً للواقع. وكانت ايديولوجية حركية قادرة على تجميع اعضائها من كل الطبقات الاجتماعية في خلايا يطيع افرادها رؤساءهم ويخضعون لأنظمة شبه عسكرية. وكانت ايديولوجية تقوم على

---

٢) تتبنى معظم الدراسات في تاريخ الحركات الحديثة هذا التقسيم الثلاثي.

التعصب، ترفض أي شكل من أشكال الحوار مع الجماعات والايديولوجيات السياسية الأخرى. وكانت معادية للماركسية، تربط الماركسية بالالحاد والمادية، وإن لم تكن معادية للاشتراكية بالضرورة. فالاسلام له رؤيته الخاصة للعدالة الاجتماعية وله نظمه الاقتصادية الخاصة به. ومن ناحية أخرى كان (الاخوان المسلمون) معادين للاستعمار. شاركوا في حرب فلسطين في عام(١٩٤٨)،وكانوا قوة اساسية في الصراع ضد الاحتلال البريطاني لقناة السويس في عام (١٩٥١) وكانوا يعادون الملكية التي كلفتهم اغتيال زعيمهم عام (١٩٤٩)[٣].

وقد تبدو المؤسسة الدينية احياناً واحداً من الأشكال الهابطة والفاسدة للاتجاه المحافظ. وبهذه الصفة كانت دائماً وحتى بعد عام (١٩٥٢)، المسوّغ العادي للمواقف الرسمية التي تقفها الأنظمة السياسية.وكانت تستخدم دائماً ضد الخصوم السياسيين،ويطلق عليهم أوصاف الخوارج والملحدين. كما كان كبار رجال الدين بصفتهم موظفين في الدولة مجرد مسوّغين للقرارات السياسية لأي نظام، وقد أفتوا مرة بأن الملك من نسل النبي، وبالتالي فمن حقه أن يُنصب خليفة للمسلمين! لكن ذلك لم يمنع بعضهم من الحفاظ على التراث الديني الصحيح. فقد رفضوا كل أنواع الضغط من النظام السياسي لتسويفه أو لتأييده. بل إنهم على العكس، اصدروا بيانات مضادة تعارض القرارات السياسية. وقد تم فصلهم أو استبعادهم[٤].

٢ - ويمثل الغربيون اتجاهين أساسيين: الماركسية والليبرالية. فقد اعتبر الماركسيون الدين طبقاً للتصور الناقص الذي ينقل عادة عن ماركس أنه أفيون الشعوب. وأنه مظهر من مظاهر التخلف. وعامل من عوامل الاستغلال، ومضاد للعلم. ولكن بعض الماركسيين الآخرين اعتبر الدين «صيحة المضطهدين» وهي نصف العبارة التي قالها ماركس ونسيها الناس، ورأوا فيه عاملاً ممكناً للتغيير الاجتماعي والسياسي[٥].

أما الليبراليون فمنهم من نظر الى الدين من وجهة نظر وضعية فاعتبره وسيلة غير علمية للمعرفة، ومرحلة تاريخية في تطور الانسانية. ومنهم من نظر

---

٣) طارق البشري: «الحركة السياسية في مصر» ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص٣٦٧ - ٣٨٨.

٤) واشهر مثل على ذلك فتوى الشيخ المراغي ضد نظام الحكم السابق على الثورة.

٥) Karl Marx, F. Engels: «On Religion», New York, 1957.

اليه ـ وهم المستنيرون ـ على أسس عقلية وإن لم تكن عقلية خالصة. ورأى فريق ثالث في الدين تعبيراً وجدانياً خالصاً أقرب الى الوجودية ومقولاتها في السرد والتناقض واللامعقول. وهي كلها اتجاهات غربية امتدت داخل الفكر العربي المعاصر[٦].

٣ ـ أما الاتجاه الاصلاحي أو التجديدي فقد أصابهوهن ،وعاد الى الاتجاه السلفي عند رشيد رضا،والى الاتجاه المحافظ عند حسن البنا[٧]. كما انتهى الىَ الليبرالية تقليداً للغرب عند عليّ عبدالرازق وخالد محمد خالد. وقد أصبح الاتجاه التقدمي التلقائي بعد عام (١٩٥٢) التطور الطبيعي للاتجاه الاصلاحي المتوقف،ويؤيد ذلك ما يذكر الميثاق في باب « جذور النضال المصري »،والتأكيد على دور الفتح الاسلامي في تأهيل الثورة المصرية،وكيف أن الاسلام كشف لها هذه الحقيقة وأعطاها ثوباً جديداً من الفكر والوجدان الروحي في اطار التاريخ الاسلامي. وعلى هدي رسالة محمد (ص) قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعاً عن الحضارة الانسانية. ثم أتى الغزو العثماني فدخلت مصر عصور الظلام وظهرت عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية استعماراً ورهبة باسم الدين،والدين منها براء. ثم ارتفع صوت محمد عبده في الفترة الأخيرة ينادي بالإصلاح الديني، وارتفع صوت لطفي السيد ينادي بأن تكون مصر للمصريين، وارتفع صوت قاسم أمين ينادي بتحرير المرأة[٨]. بل إن الاشتراكية الديمقراطية تنتسب أيضاً حسب رأي جامعة طنطا الى محمد عبده ولطفي السيد وأحمد أمين وطه حسين والعقاد ومن اليهم من هذا الرعيل العظيم[٩].

ب ـ التكوين الديني للضباط الأحرار

يعكس التكوين الديني للضباط الأحرار الاتجاهات الدينية الرئيسية نفسها التي

---

٦) يتمثل التيار الوضعي عند ممثلي المدرسة الاجتماعية والوضعية في مصر. مثل علي عبد الواحد وافي، عبد العزيز عزت وزكي نجيب محمود. ويمثل التيار العقلي محمود قاسم كما يمثل التيار الوجودي د. عبد الرحمن بدوي على سبيل المثال لا الحصر.

٧) تتلمذ حسن البنا على رشيد رضا في دار العلوم، وحاول اصدار مجلة « المنار » عام ١٩٣٥ بعد توقفها، واصدر بالفعل خمسة اعداد في عام ١٩٣٦. انظر « مذكرات الدعوة الداعية » ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ دار الشهاب.

٨) قاسم امين: « المرأة الجديدة »، « تحرير المرأة ».

٩) المجلس الاعلى للجامعات الاشتراكية الديمقراطية ـ ص٩٧ ـ ١٠٨ يوليو ـ تموز ٧٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كانت موجودة قبل عام (١٩٥٢). فقد كانت الثورة مجرد انقلاب في النظام السياسي، استمرت الاتجاهات الدينية الرئيسة قبل الثورة وبعدها مع اشتداد حدة الصراع بينها. فقد حاول كل اتجاه الحصول على أكبر قدر ممكن من التأثير في النظام الجديد.

كان عبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين الممثلين الأكثر إظهاراً للاتجاه المحافظ عند «الاخوان المسلمين».

وكان يمثل التيار الماركسي الديني خالد محيي الدين. وكان الدين لديه ينحو نحواً صوفياً موروثاً عن طريق العائلة. فقد كان جده أحد مشايخ الطرق الصوفية.

وكان أحمد حمروش أحد أعضاء «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) ومن الضباط الأحرار في الوقت نفسه. أما سائر الضباط الأحرار فكانوا يدورون في فلك ناصر، وكان ناصر يجمع في شخصه عديداً من الاتجاهات. فقد كان في وقت ما على اتصال «بالاخوان المسلمين». عرف حسن البنّا ولكنه لم يكن عضواً في جماعته. وقد اتهم في الجيش بأنه على اتصال بالبنّا يعمل في حركته السرية، ويدرب الفدائيين التابعين له. واتّهم ايضاً بالعنف والقاء القنابل. وقد اعترف ناصر بأنه عرف الامام وأنه لم يكن لديه أي اعتراضات على تدريب الفدائيين «الاخوان» لتحرير فلسطين[١٠]. وكان ناصر بالفعل ذا علاقة وطيدة بالبنّا وقد تعود أن يخطر زملاءه بالمناقشات التي عقدها معه. وظل على علاقة بالاخوان بعد وفاة البنا. ولكن هذه الاتصالات لا تجعل ناصر ضابطاً حراً ذا اتجاه ديني. فقد اتصل ناصر «بالاخوان» باعتبارهم جماعة سياسية اكثر من كونها جماعة دينية، مثل اتصالاته بالجماعات السياسية الأخرى. وقد اعترف ناصر أيضاً فيما بعد انه قد تأثر بالنبي محمد (ص) وبالمسيح، ولكنه كان يعني بذلك أنه متديّن دون حماس ديني خاص[١١].

وكان ناصر أيضاً على اتصال بالدوائر الماركسية. كما كان عضواً في حزب مصر الفتاة. وبالرغم من عدم وضوح انتمائه الايديولوجي أو غياب أية ايديولوجية له على الاطلاق، فانه يمكن تحديد التكوين الديني لناصر على نحو سلبي. لم يكن محافظاً مثل «الاخوان»، ولا راديكاليا علمانياً أو ماركسياً أو ليبرالياً.

---

١٠) مجموعة خطب جمال عبد الناصر، وزارة الارشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، الجزء الاول ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ص٣٧ - ٣٨ «قصة الثورة» نشرت في احدى الصحف الصباحية ١٩٥٣/٧/٢ (ناصر).

١١) المصدر السابق، ص٢١٧.

ولكن بعضاً من الضباط الاحرار كانوا أعضاء عاملين في « الاخوان المسلمين » ،كما كان البعض الآخر من المتعاطفين معهم. كان هناك تعاون وثيق بين الثورة « والاخوان » قبل اندلاع الثورة ، وتشابه بين منشورات الضباط الأحرار وبرامج « الاخوان » ، وبخاصة ما تعلّق باستقلال البلاد والتحرر من الاستعمار الانجليزي ، والقضاء على الاقطاع والفساد ونقد الحزبية. ولما قامت الثورة ظن الناس أنها ثورة « الاخوان ». فقد أفرجت الثورة عن المعتقلين السياسيين من « الاخوان » لأنهم مواطنون كافحوا الظلم ، واتجهت اليهم الثورة لأنهم قوة رُبِّيَتْ على الحق ، وكان يُرْجَى منهم خير كثير[12]. اعتمدت الثورة على شعبية « الاخوان » وعلى اتصالهم بالجماهير فوجدت فيهم معبراً نحوها. وبالرغم من بقاء الصلة بين الثورة « والاخوان » في بدايتها ، إلا انها سببت غضب القوى الكبرى على الثورة. وبالإضافة الى اشتراك الضباط الأحرار من « الاخوان » مثل عبدالمنعم عبدالرؤوف ليلة الثورة. فقد أرسل « الاخوان » آلافاً من انصارهم في الشوارع لحراسة السفارات والقنصليات والأحياء الأجنبية،وللتعبير عن التأييد الشعبي للثورة. كان الاخوان عيون الثورة على الداخل والخارج في البداية.

جـ - القرارات الدينية الرئيسية أو أثر التنمية في الدين

يبين هذا العرض التاريخي للقرارات الدينية الرئيسية في مصر (بين ١٩٥٢ و١٩٧٧) كيف أن الدين لم يكن خارج التنمية ،وكيف كانت التنمية شاملة تضم الدين ايضاً. كما يبين أثر التنمية في الدين اكثر مما تبين أثر الدين في التنمية. ومعظم هذه القرارات جمهورية مثل قانون الاحوال الشخصية وقانون تطوير الازهر ، والبعض منها قرارات وزارية بناء على توجيهات من الرئيس ، مثل البرامج الدينية في أجهزة الاعلام. ولم تنشأ هذه القرارات في معظمها بناء على معارك سياسية بل بناء على رغبة في الاصلاح ، وغالباً لم تحدث لها معارضة في الداخل أو في الخارج.

١ - **الغاء المحاكم الشرعية:** صدر القانون رقم (٤٦١) لسنة (١٩٥٥) بشأن الغاء المحاكم الشرعية ،كما تنص على ذلك المادة الأولى ،« تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه وجميع

---

١٢) المصدر السابق، ص٢١٧ في المقر الرئيسي لهيئة التحرير ١٩٥٤/٨/٢١.

الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص. كما صدر القانون رقم (٤٦٢) لسنة (١٩٥٥) بشأن الغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المحلية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية. وتبين المذكرة الايضاحية السبب في هذا الالغاء وهو أن قواعد القانون العام تقضي بأن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها، كما تقضي بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليها. وقد كان الحال في مصر قبل اصدار هذا القانون عكس ذلك، فتعددت الجهات القضائية دون صلة أو رابطة بينها؛ محاكم شرعية، وقضاء مالي، ثم أصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص، فنشأ تنازع بين المحاكم. وبعد الغاء الامتيازات كان من الطبيعي خضوع الرعايا الأجانب للقوانين الوطنية. وتحقيقاً للسيادة القومية كان للطوائف غير الاسلامية أربعة عشر مجلساً لا تنعقد إلا في فترات متباعدة، وقوانينها باليونانية والعبرية أو السريانية أو الأرمنية أو القبطية التي لا يفهمها غالبية المتقاضين». ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق اهداف البلاد في الاصلاح والقضاء على الفساد في شتى نواحيه، فإن العقبات المتقدمة ما كانت لترد الحكومة عن أداء واجبها في إقامة صرح القضاء، وهي مطالبة بتوفير سبل التقاضي لجميع رعاياها دون تحيز والاضطلاع بما يقتضيه الاصلاح، ولو لم يصادف ذلك هوى في نفوس البعض. وليس لحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملي عليها ارادتها أو تناهض سياسة الاصلاح فيها، أو تتحكم في طريق الاصلاح[١٣]. ولم تظهر أية معارضة من جانب رجال الدين. بل على العكس قام شيخ الأزهر مع بعض المشايخ بتهنئة ناصر على أخذه هذه «الخطوة التحررية» نحو اصلاح النظام القانوني في مصر.

ولقد تم الغاء المحاكم الشرعية لا تنكراً للدين بل بهدف القضاء على مآسي المحاكم الشرعية ومضارها للناس. ومع ذلك ظلت المآسي قائمة في قانون الاحوال الشخصية.

٢ ـ **قانون الاحوال الشخصية:** صدر القانون رقم (٦٢٨) لسنة (١٩٥٥) ببعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف الذي تختص به المحاكم بمقتضى القانون السابق، فهو قانون مكمل له. فبعد إلغاء المحاكم الشرعية اقتصرت القوانين الشرعية على قانون الأحوال الشخصية. وينص قانون الالغاء على أن الأحكام في المنازعات التي

---

١٣) Bayyoumi, p. 558–61.

كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تصدر طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة[١٤]. وتنص المادة الاولى على أنه يجوز للنيابة العامة ان تتدخل في قضايا الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الجزائية ،وفي كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف، وإلا كان الحكم باطلاً. وما زال النقاش دائراً حول قانون الأحوال الشخصية. وقد رفعت السلطة السياسية يدها عنه حتى تبين مقدار ما يتمتع به الناس من حرية وديمقراطية. تركت الجدل لرجال الدين لتكون لهم اليد العليا في مثل هذا الموضوع اللاسياسي، فقانون الأحوال الشخصية قانون خاص لا شأن له بالحياة الاجتماعية أو السياسية. فالخير والشر والتقدم والتأخر كلها مسائل تقليدية لا شأن لها بالسياسة.

وبناء على استفسار من أحد أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية لشرح الميثاق عن المقصود بمساواة المرأة بالرجل وما مداه وحدوده، وهل ستكون مقيدة بالقيود الشرعية،وبخاصة في الميراث، وهل يتعارض ذلك مع الأديان؟ اجاب ناصر بأن هذا لا يدخل في الشرائع السماوية وعلاقتها بالأحوال الشخصية، ولكن يجب مساواة المرأة بالرجل، ويجب أن تأخذ فرصة كي تحافظ على نفسها وتعمل. فالمرأة التي تعول أولاداً أو المرأة المحتاجة الى عمل أو غير المتزوجة قد تنحرف، ولكن فرصة العمل للمرأة حماية لنفسها وللمجتمع. والمرأة هي أساس المجتمع لأنها تمثل الأم والأخت والزوجة. ولا تعني المساواة أن تتزوج المرأة بأربعة كما أثار بعضهم في الصحف، لأن ذلك ضد الأسس الاجتماعية والأديان. قد تكون المرأة في الوزارات، وقد تكون عضواً في مجلس الأمة، وهي موجودة في مؤتمر القوى الشعبية. المرأة تتعلم وتبني، وبالتالي يعني ذلك نصف المجتمع. أما في النواحي الدفاعية فلها بحث آخر. وهنا تبدو النظرة النسبية للمرأة من جديد.

أما فيما يتعلق بالنواحي الشرعية فإن تعدد الزوجات تتم ممارسته بطريقة خاطئة، إذ يكذب الرجل على زوجته الثانية ويخبرها بأنه غير متزوج، فهذا ليس من الشرع أو الدين، وهذه أشياء يمكن اصلاحها بعد بحثها. فليتزوج وليكن صادقاً فيقول إنه متزوج وأنه طلق أو تزوج اثنتين أو ثلاثاً ،حتى لا يغرر بفتاة بريئة مسكينة قد تكون أخت كل مواطن أو ابنته. هذه هي الشريعة. فالفتاة التي تتزوج ثم تكتشف أن زوجها متزوج من

---

١٤) قانون الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين.

قبل تكون حياتها قد انتهت تماماً. الممارسة الحقيقية للشريعة هي سبيل الاصلاح دون مساس بها.

وفي مناقشات المؤتمر القومي العام ذكرت د. «زينب السبكي» أن المرأة شاركت الرجل في الحروب منذ أيام الرسول (ص)، ولكن الرئيس لم يرد ولم يعقب، مما يدل على أن الدين لم يكن لديه سلاحاً في معركة مساواة الرجل بالمرأة بل لم تكن معركة على الاطلاق، كانت مجرد تعبير عام واقرار بواقع بديهي خالص[١٥]. وبعد عام (١٩٧٠) لم يعد موضوع المرأة حقوقها بل ايمانها، فقد نشأت المرأة العربية على الأرض التي كانت مهبط الرسالات السماوية جميعاً، فأخذت عنها الايمان العميق بالله. كانت خديجة أول من تلقى نبأ الوحي والرسالة. وهناك أسماء بنت أبي بكر وغيرهما في التاريخ العربي الاسلامي القديم والحديث، وطريق المرأة يجب ان يكون طريق الحرية والحق والفضيلة والايمان. إن المرأة المثقفة المؤمنة أغلى جوهرة تهدى لأمتها لما تضيفه على بيتها وأبنائها من هدى الايمان الذي يشع في الأسرة كلها نوراً. وشهدت مصر الاسلامية من فاضلات النساء الكثيرات[١٦].

ولكن في موضوعات اخرى لم تحدث معارك قبل تحديد النسل. صحيح انه انشىء مركز السكان وتنظيم الاسرة، ولكنه لم يتجاوز اجراء بعض البحوث عن توزيع السكان في مصر. ولم تنشأ توعية دينية من اجل تحديد النسل ولم تعد أية فتوى رسمية في صفه. ولكن ذلك لم يمنع من تقلبات المنظرين فيه، تؤيده، وتورد فيه الحجج النقلية والعقلية، وترد على الحجج المضادة، ولكن لم تشتعل المعركة وذلك لأن القيادة السياسية تركت الأمر مفتوحا على الخيار ولم تأخذ فيه جانبا دون جانب، مما يدل على ان الدين كعامل في التنمية لم يكن حاسما أو مقصودا[١٧].

٣ ـ الغاء الوقف:

لقد صدر قانون الغاء الوقف من اجل استثمار قطع كبيرة من الاراضي، ومبالغ

---

١٥) المصدر السابق ـ سادات ج٢ ص١٣٥ جـ٤ ص٣٤١ ـ ٣٤٥ جـ٥ ص٣ ـ ٤، مجموعة خطب واحاديث الرئيس محمد انور السادات ـ وزارة الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات (سادات).

١٦) ناصر جـ ٥ ص٤٤٣ خطاب ومناقشات مع الشباب في معسكر منظمة الشباب الاشتراكي العربي بحلوان ١٩٦٥/١١/١٨.

(١٧) المصدر السابق. جـ ٤ ص٦٨، ص٥٥٨ جـ ٢ ص٦٦٩.

كبيرة من المال ،بدلا من ابقائها بلا استثار او زيادة خدمة للناس وانتفاعا بها وحرصا على بقائها وزيادتها، وبالتالي شيدت ابنية عديدة، واستثمرت الاموال في المصارف، فزادت الاعمال الخيرية واصبحت اكثر نفعا ،وبخاصة في مشاريع الاسكان. ولم يصبح الوقف موضوعا للاستهلاك فقط بل ايضا موضوعا للاستثار. ولم تحدث معارك حول هذا الموضوع بل انه بعد (١٩٧٠) ظهر تسيب في أموال الوقف وممتلكاته، وحدثت سرقات ومبايعات صورية وعمولات فيا يسمى بقضية المغربي ،والتي يحتمل أن يكون قد ضحى الشيخ الذهبي بحياته بسببها ،فقد كان أول من نبه على هذه الاختلاسات.

٤ ـ قانون تطوير الأزهر:

صدر قانون تطوير الأزهر في (٥) يوليو ـ تموز عام (١٩٦١) رقم (٦٠٣) بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها معترفا بالازهر وبهيئاته، والغيت القوانين السابقة سنة (١٩٣٦) رقم (٢٦)، فالأزهر « هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته ونشره. وتحمل امانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب، وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام واثره في تقدم البشر ورقي الحضارة ،وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة. كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية، واظهار اثر العرب في تطور الانسانية وتقدمها، وتعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والانسانية والقيم الروحية، وتزويد العالم الاسلامي والوطن العربي بالمختصين واصحاب الرأي فيا يتصل بالشريعة الاسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن، وتخريج علماء عاملين متفقهين في الدين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل اسباب النشاط والانتاج والزيادة والقدوة الطيبة، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ،كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والاجنبية[١٨].

الهدف اذن من التطوير هو حفظ التراث وتنقيته ونشره، ونشر الدعوة الاسلامية

---

١٨) مجلة «الازهر» العدد العاشر، ملحق العدد.

واظهار الدور التقدمي للاسلام في رقي الشعوب، وبيان حضارة العرب والاعتزاز القومي بها. والأهم من ذلك كله اعداد جيل جديد من العلماء يجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا او كما يقال بلغة القدماء بين علوم النقل وعلوم العقل. ولكن يظل الأزهر تابعا لرئاسة الجمهورية ويعين وزير لشؤون الأزهر بقرار جمهوري، وبالتالي فهو ليس هيئة مستقلة. ومن ثم يسهل على الدولة اعطاء توجيهاتها الى شيخ الأزهر وهو ايضا معين بقرار جمهوري. تتجمع السلطات كلها في يدي شيخ الازهر، فهو الامام الاكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام، وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئاته. ويرأس المجلس الاعلى للأزهر. وان لم يكن شيخ الأزهر قبل تعيينه عضوا بمجمع البحوث الاسلامية، وهو الشرط الوحيد لتعيينه، فإن لرئيس الجمهورية الحق في تعيين شيخ ازهر من خارج المجمع، ويصبح بقوة الذميين عضوا في المجمع، اي ان هذا الشرط الوحيد وهو شرط العلم، ليس ملزما رئيس الجمهورية. ولشيخ الأزهر حق مقاضاة نظار الاوقاف، كما يعين وكيل الأزهر ايضا بقرار جمهوري، ويشترط ان يكون عضوا بالمجمع، ولكن رئيس الجمهورية له الحق في تعيين الوكيل من خارجه، وبالتالي يصبح عضواً في المجمع بقوة القرار الجمهوري. لذلك يثار هذه الأيام سؤال: لماذا لا يتم انتخاب شيخ الأزهر من المجلس الأعلى للأزهر أو من مجمع البحوث الاسلامية أو من هيئة كبار العلماء اسوة بانتخاب بابا روما؟

ويشمل الازهر الهيئات الآتية:

أ - المجلس الأعلى للازهر ويتكون من شيخ الأزهر وله رئاسة المجلس، ووكيل الأزهر ومدير جامعة الأزهر وعمداء الكليات بجامعة الأزهر واربعة من اعضاء مجمع البحوث الاسلامية يختارهم المجمع، ويصدر بتعيينهم قرار جمهوري بناء على ترشيح شيخ الأزهر لمدة سنتين، واحد وكلاء الوزارات او الوكلاء المساعدين من وزارات الأوقاف والتربية والتعليم والعدل والخزانة بقرار من الوزير المختص، ومدير الثقافة والبحوث الاسلامية، ومدير المعاهد الأزهرية؛ وثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة في شؤون التعليم الجامعي يكون احدهم على الأقل من اعضاء المجلس الاعلى للجامعات، ويعين بقرار من الوزير المختص بناء على اخذ رأي المجلس وترشيح الأزهر لمدة سنتين. ويختص المجلس الأعلى للأزهر بالتخطيط ورسم السياسة العامة للأزهر، ورسم السياسة التعليمية،

والنظر في الميزانية واقتراح انشاء الكليات والمعاهد وقبول الاوقاف والوصايا والهبات،والنظر في كل مشروع قانوني او قرار جمهوري يتعلق بالأزهر، والنظر في منح العالمية الفخرية، وتشكيل اللجان الفنية الدائمة وتدبير اموال الازهر والنظر في كل ما يعرضه عليه شيخ الأزهر.

ب/ج - مجمع البحوث الاسلامية وادارة الثقافة والبعوث الاسلامية. وهي الهيئة التي تقوم بالبحث والدراسة وتحقيق اهداف الأزهر العلمية،«وتعمل على تجديد الثقافة الاسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الاصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية او اجتماعية تتعلق بالعقيدة وحمل تبعة الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة[١٩].

ويتألف المجمع مما لا يزيد على خمسين عضوا من كبار علماء الاسلام يمثلون جميع المذاهب الاسلامية، منهم عشرون من خارج الجمهورية العربية المتحدة. يعينون بقرار من رئيس الجمهورية، يرأسه شيخ الأزهر ونصف الاعضاء متفرغون.

د - جامعة الأزهر: وتختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي وبالبحوث وتحقق رسالة الأزهر المنصوص عليها في الباب الاول،وتتكون من كليات للدراسات الاسلامية وكلية للدراسات العربية، وكلية المعاملات والادارة، وكلية الهندسة والصناعات، وكلية الزراعة، وكلية الطب، ويجوز انشاء كليات او معاهد اخرى بقرار من رئيس الجمهورية وتتكون كل كلية من عدة اقسام. اللغة العربية هي لغة التعليم الا بقرار من مجلس الجامعة على لغة اخرى، والتعليم بالمجان للطلاب المسلمين بصرف النظر عن جنسياتهم. ويجوز توقيع العقوبات التأديبية على اعضاء هيئة التدريس ابتداء من الانذار واللوم حتى العزل والحرمان، وكل فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس او لا يلائم صفته عالما مسلما او يتعارض مع حقائق الاسلام او يمس دينه ونزاهته يكون جزاؤه العزل. وكل من يخلون بواجباتهم او يتصرفون تصرفا لا يلائم صفتهم علماء مسلمين يطلب نقلهم الى وظائف اخرى خارج نطاق الازهر.

هـ - المعاهد الأزهرية، وتشمل الاقسام الابتدائية وتسمى المعاهد الاعدادية،

---

١٩) المصدر السابق، ملحق العدد.

والاقسام الثانوية وتسمى المعاهد الثانوية. وتقوم مدرسة تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الاولى. والغرض من المعاهد الازهرية «تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الاسلامية، والى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الاخرى المماثلة،ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها. واعدادهم الاعداد الكامل لدخول كليات جامعة الأزهر، ولتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة في مجال العمل والانتاج كما تهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول في كليات الجامعات الأخرى،وتذكر القيادة السياسية هذه الانجازات في خطبها السياسية تأكيدا على دورها في التنمية الدينية. فبعد خمس سنوات من قيام الثورة بتطوير التعليم الديني، كانت ميزانية الأزهر (١٫٣٩١٫٥٥٠) جنيها اصبحت (٢٫١٥٣٫٦٠٠) وكان في الأزهر (٢٥) معهدا فاصبح فيه الآن (٣٧) وكان فيه (٢٢٫١٣٥) طالبا فاصبح فيه (٣١٫٥٥٦). ولمصر الآن في البلاد العربية والاسلامية (٢٠٠) عالم ومبعوث. وبنى الأزهر مدينة للبحوث الاسلامية بتكاليف مليوني جنيه[٢٠].

وقد تم رصد خمسة ملايين جنيه لمشروعات الأزهر الجديدة في السنوات الخمس القادمة،وأنشاء معاهد زراعية وتجارية وصناعية تابعة للأزهر للمرة الاولى[٢١].

وفي (١٤) مايو ـ ايار (١٩٧٥) تم بحث تعديل قانون تطوير الازهر، وذلك بتقديم المجلس الاعلى للأزهر مشروعا بتعديل بعض مواد قانون التطوير (١٩٦١)،ويستهدف التعديل دعم المركز الديني العالمي للأزهر وتمكينه من اداء رسالته في الداخل والخارج.

وقد حدثت عدة شروح وهوامش على القانون من بعض المسؤولين. فقد اعلن د. البهي وزير الأوقاف عن تخرج ائمة متخصصين للمصانع والمؤسسات العمالية،بعد ادخال الدراسات الجديدة في جامعة الأزهر لتخريج ازهريين مؤهلين متخصصين للعمل ائمة ومصلحين وروادا عماليين في المصانع والمؤسسات والنوادي العمالية. كما تقرر انشاء شعبة جديدة للدعوى العمالية لهذا الغرض من الخريجين الممتازين في كليتي اصول الدين والشريعة الاسلامية،وسيدرس هؤلاء الخريجون جميع النظريات الاقتصادية العالمية دراسات مقارنة مع المبادىء الاسلامية، كما سيدرسون الخدمة الاجتماعية العمالية ونظم

---

٢٠) موسوعة ناصر للفقه الاسلامي، جـ ١

٢١) التربية الدينية، وزارة التربية والتعليم، المراحل الاولى والثانية والثالثة وايضاً ورقة اكتوبر.

العمل والانتاج والقانون العمالي واللغات والمواد التعاونية.

وكان السيد حسين الشافعي قد اعلن من قبل بعد حجر الاساس لجامعةالأزهر ،انها مقر جديد لجعل الفكر الاسلامي ايجابيا وفعالا يتصدى لكل تحديات المستعمرين ضد الاسلام والمسلمين في شجاعة وحزم لا يعرفان الهزيمة ولا التردد. ان تطور الأزهر يعتبر عملا ثوريا ،تقضي به الثورة على آثار المستعمر. فقد اعادت الثورة العقيدة الى المجتمع، ولا بـد للقوة من عقيدة تدفعها كما لا بد للعقيدة من قوة تحميها، وسوف يعطي هذا التطوير الطالب الأزهري مزيدا من الطاقات العلمية والاسلامية[٢٢].

٥ - المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية:

نشأ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية في (١٩٦٠)،وامتد نشاطه الى جميع ارجاء العالم الاسلامي والوطن العربي وجميع القارات للتعريف بالاسلام واحياء التراث الاسلامي،وقد نشر المجلس موسوعة جمال عبد الناصر للفقه الاسلامي التي ملأت فراغا كان موجودا، ويصدر شهريا سلسلتين،الاولى: «دراسات في الاسلام» والثانية: «كتب اسلامية». كما يصدر كل اول شهر مجلة «منبر الاسلام»،وبجانب طبعتها العربية تصدر طبعات اخرى بالانجليزية والفرنسية والاسبانية. وقد جمع المجلس القرآن الكريم جمعا صوفيا (المصحف المرتل)،واوفد بعثات الوعظ والارشاد وتعليم اللغة العربية، وانشأ المراكز الاسلامية في ارجاء العالم.

وابتداء من يونيو - حزيران (١٩٦٠) حتى يوليو - تموز (١٩٦٠) تم توزيع اربعة ملايين نسخة من المطبوعات على العالم الاسلامي، وثمانية آلاف نسخة من القرآن المرتل وسبعمائة الف اسطوانة صلاة، فضلا عما تم توزيعه داخل الجمهورية العربية المتحدة.

وينقسم المجلس الى عدة لجان هي: لجنة التعريف بالاسلام، لجنة احياء التراث الاسلامي لجنة الخبراء، لجنة احياء مصادر كتب السنة، اللجنة العامة للقرآن والسنة، لجنة تجديد مبادىء الشريعة الاسلامية.

وقد انشىء هذا المجلس نظريا جزءا من وزارة الاوقاف ولكنه عمليا يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة ،مثل المجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ،« ولجنة الطاقة

---

٢٢) «الاهرام» مايو - آيار ١٩٧٧.

الذرية » و« اكاديمية البحث العلمي »،وكان الغرض من انشائه البحث عن الاحلاف في اول الثورة المصرية ومحاولتها الخروج عن حدود مصر، وفي وقت لم تكن قد برزت فيه القومية العربية بعد،وكانت الوحدة الافريقية مجرد افتراض. ونظرا الى ان الدول الافريقية المستقلة كانت معدودة على اصابع اليد الواحدة، فإنه لم يعد امام الثورة المصرية الا الدائرة الثالثة، دائرة العالم الاسلامي. ولم يتجاوز نشاط المجلس عن مبنى جميل في حي راق، وهو حي الزمالك، ومركز مرموق ومؤسسة غنية، لا تخضع للرقابة واسم واسع الشهرة في العالم الاسلامي أو المسيحي الغربي. كان السادات أول رئيس له، وعويضة آخر رئيس، اتهم بمخالفات مالية وفساد اداري وقدم للمحاكمة. لم يتعد نشاط المجلس بعض الرحلات والزيارات للبلاد الاسلامية وتبادل البعثات الدينية مع بعض المؤسسات الدينية الأخرى، مثل « السكرتارية لغير المسيحيين » في روما التي تمت اقامتها بعد المجمع المسكوني الواحد والعشرين الأخير. وعلى احسن الفروض اعطى المجلس مئات من نسخ القرآن والكتب الاسلامية وبخاصة، للبلاد الاسلامية غير الناطقة بالعربية. ومجلة « منبر الاسلام » وهي مجلة تقليدية لا أثر لها في الحياة الدينية أو السياسية في مصر. وسلسلة الكتب الاسلامية سواء من التراث القديم أم من المؤلفات المعاصرة، باللغة العربية أو باللغات الأوروبية من أجل عرض الاسلام، عقيدة وشريعة على المسلمين غير الناطقين بالعربية أو على غير المسلمين في الغرب بوجه عام، وهي ذات طابع تقليدي. أما موسوعة « ناصر » للفقه الاسلامي فإنها دائرة معارف تقليدية للفقه الاسلامي ولا صلة لها بالثورة إلا من خلال اسم ناصر[٢٣].

ومن اسماء الكتب القومية التي نشرها المجلس مثل « الميثاق الوطني »، « شريعة العدل »، « شريعة الله »، « وحدة الهدف قبل وحدة الصف »، « المرحلة الجديدة »، « دراسات في الميثاق »، « رسالة الى اليمن »، « اخوان الشيطان »، الحلف الاسلامي »، « وثيقة للتاريخ ».. الخ.. يبدو الهدف السياسي منه وملاحقته للأحداث السياسية، وتبعيته للنظام السياسي الذي يوجه نشاطه. ودخول المجلس معركة الاسلام والاشتراكية لم يكن بالضرورة بتوجيه من السلطة، ولكن لأن معظم المفكرين موظفون عموميون ينفذون رغبات رؤسائهم. فقد صدرت في سلسلة الرسائل والدراسات الاسلامية: « دراسات في الاسلام »، « الاسلام والمذاهب الاقتصادية »، « اشتراكية الاسلام » « اشتراكية

---

٢٣) امانة الدعوة والفكر، مكتب الشؤون الدينية، ص٣١.

الغرب »، « الربا بين الاقتصاد والدين »، « مجتمعنا الجديد والشريعة الاسلامية » « الفرد في المجتمع الانساني »، « الملكية الخاصة وحدودها في الاسلام »، « المساواة في الاسلام والمدينة الغربية »،« دعوة الميثاق الوطني من دعوة الاسلام »، « النظام الاقتصادي والاسلام »، « الاسلام والتحرر من الجوع »، « الاسلام ومنهجه في الاقتصاد والادخار »، ومن سلسلة كتب اسلامية صدر: « الاشتراكية العربية في حدود الاسلام والواقع العربي »، « التكامل والضمان الاجتماعي في الاسلام »، « فلسفة الحرية في الاسلام »، « اثر التشريع الاسلامي في الوحدة العربية »، « الحرية عند العرب »، « العمل في الميثاق ». وكلها صدرت في وقت المد الاشتراكي العربي.

٦ - التربية الدينية:

لقد نص الدستور المصري لسنة (١٩٥٦) ولسنة (١٩٦٤) الصادر في (٢٥) مارس - آذار على ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة. وتقول المادة السابقة: الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق والوطنية، لذلك اصبحت التربية الدينية اجبارية في كل المدارس للمسلمين والاقباط على السواء. ويعلل الرئيس ذلك بأن مصر من اكثر البلاد تمسكا بالدين باعتراف كل الناس، فان القانون الجديد للتعليم جعل تعليم الدين بالنسبة الى الديانات المختلفة مادة اساسية، لأن الدين هو الوازع. لقد تعلم الناس الدين من الاسرة، وتعلموا الفرق بين الحلال والحرام وقد توارثوا هذا ابا عن جد. فالمسلم لا يكون مسلما بالبطاقة ولكن بالتعليم وحفظ القرآن. ويظهر الموضوع نفسه بعد (١٩٧٠). فرداً على سؤال طالبة: لماذا لا يدرس الدين في الجامعات نظرا الى احتياج الشبان للناحيةالدينية ،ولماذا لا يتحسن مستوى اللغة العربية التي هي في انهيار مستمر الى درجة امتلاء الكتب الجامعية بأخطاء لغوية، وبالرغم من وجود مجمع اللغة العربية وهو مجرد برج عاجي يعيش بعيدا عن مشاكل اللغة، استحسن الرئيس السؤال واثنى على صاحبته وكلف د. شمس بتولي تنفيذه بالنسبة الى الدين واللغة العربية والتربية القومية قبل السنة الدراسية القادمة. والسؤال والجواب امران بديهيان لا يختلف عليهما اثنان. وتزداد حمى التربية الدينية بعد عام (١٩٧٠) فقد انشئت لجنة التربية الاسلامية لبحث التربية الاسلامية ومناهج تعليمها ومراجعة شاملة لكتبها. اصبحت التربية والاخلاق مادة اساسية للتعليم في المدارس بقرار آخر من المجلس القومي للتعلم والبحث العلمي والتكنولوجيا. ووعى الأزهر تطوير التعليم الديني بالجامعات، واقترح جعل مادة

التربية الدينية من مقررات الجامعة على كل المستويات وفي كل الكليات، وتم تكليف الأزهر بتولي التوجيه الديني بالجامعات لتصحيح المفاهيم وتعبئة الشبان دينيا والقضاء على الفراغ الديني لديهم وعلى الانحرافات الاخلاقية البارزة. كما اصبح من واجباته التصدي لمحاولات الغزو الفكري والالحاد، وادانة الشغب، وتشكيل لجنة لمواجهة حوادث (١٨/١٩) يناير ـ كانون الثاني (١٩٧٧) دفاعاً عن الحكومة وتأييداً لقرارات زيادة الاسعار التي تخلت عنها الحكومة فيما بعد. وقد بلغ الامر الذروة بموافقة مجلس الدولة بتاريخ (٧٧/٨/٦) على مشروع قانون باقامة حد الردة القاضي باعدام المرتد عن الاسلام عمدا بقول صريح وبفعل قطعي وبعشر سنوات لمن ارتد اكثر من مرة، وبعقوبات رادعة اذا وقعت الردة من قاصر. وتثبت الردة بالاقرار مرة واحدة او بشهادة رجلين ومنع المرتد من التصرف في امواله.

وفي الحجة الدينية الاخيرة اصبحت عبارة تطبيق احكام الشريعة تجلب التصفيق والمزايدة واستجداء الشعبية الرخيصة. ففي ابريل ـ نيسان (١٩٧٦) اعطيت وزارة الثقافة والاعلام توجيهات بصدد تطبيق احكام الشريعة الاسلامية. وفي اغسطس ـ آب من العام نفسه ظهرت برامج في اجهزة الاعلام للتعريف بالشريعة الاسلامية تمهيدا لجعلها مصدرا للتشريع. وناقش مجلس الشعب قانون تحريم الخمر وقطع يد السارق تمهيدا لاصدار قانون يستثنى منه العرب والاجانب خدمة للسياحة.

وتشمل مقررات الدين في المرحلة الابتدائية القرآن والعقائد والعبادات والسيرة والتهذيب. ويشمل التهذيب في السنة الأولى محبة الوالدين والرفق بالحيوان، وفي السنة الثانية محبة الاسلام والنظام والآداب، وفي الثالثة النظام وآداب الطريق والمدرسة وحب الأصدقاء والجيران والصدق، وفي الرابعة يبرز موضوع الادخار. وفي المرحلة الاعدادية تقوم التربية الدينية في الأقسام الخمسة نفسها، ويضم التهذيب موضوعات المحافظة على المرافق العامة وأدوات الانتاج والاعتدال في الانفاق والحد من الاستهلاك وآداب الصحبة والأخوة والتضامن الاسلامي. وفي الصف الثالث الاعدادي يتسع التهذيب أكثر فأكثر ،ويشمل احترام العمل والاخلاص فيه والمحافظة على ادوات الانتاج وصيانتها والمحافظة على الأموال العامة واعزاز الدين كواجب للمسلم، ورعاية الآداب الاجتماعية مثل حسن المعاملة ورعاية الآخرين والبعد عن الايذاء، وآداب المعاملة في البيع والشراء، وحفظ الودائع ورد الأمانات. يتضح من موضوعات التهذيب الموضوعات الاجتماعية التي ابرزتها الثورة. وبالاضافة الى التربية الدينية هناك ايضاً

التربيةالقومية ،ويشمل منهج الصف الخامس الابتدائي تعريفا بالجمهورية العربية المتحدة ونظام الحكم في الدولة، ثم تتحدث عن المقومات الأساسية للمجتمع وعلى رأسها التمسك بالدين والأخلاق، ولكن تظل سائر المواد مثل ثروة الوطن والمشكلات القومية والوطنية والقوات المسلحة والثورة، لها الأغلبية على المواد الدينية. ولا يشمل القرار في المرحلة الاعدادية شيئاً من القيم الدينية، بل كلها مقومات الثورة وتاريخ الثورات المصرية والتنمية المصرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقومية العربية. ثم تظهر بعض القيم الدينية في المرحلة الثانية المستحدثة من ورقة اكتوبر، مثل «دولة العلم والايمان» والتمسك بالقيم الروحية والدينية[٢٤].

ويدل هذا التمييز بين التربية الدينية والتربية القومية بالرغم من تداخلهما على النزعة الاصلاحية النسبية التي تدخل بعض الجوانب الاجتماعية في التربية الدينية. وتدخل بعض القيم الدينية في المقررات القومية دون التوحيد الشامل بينهما كما هو الحال في الثورات الاكثر جذرية.

٧ ـ الموضوعات والبرامج الدينية في ميادين الثقافة واجهزة الاعلام:

لقد امتد نشاط القطاع العام الى ميدان الثقافة والاعلام. فقد انشئت «الدار القومية للطباعة والنشر» والتي تسمى الآن «الهيئة العامة للكتاب»، وزادت كمية نشر الكتب الدينية. واصبحت سلسلة «تراثنا» من اشد الكتب رواجا، مما يدل على ان المثقفين لم يجدوا شيئا يقرأونه افضل من تراثهم القديم. كانت التنمية في الاقتصاد موازية لسلفية الثقافة. كما انشئت عدة سلاسل اسلامية لعرض وجهات النظر الاسلامية في الموضوعات السياسية والاجتماعية التي تثيرها القيادة السياسية مثل التحرر من الاستعمار، العدالة الاجتماعية، المساواة.. وقد راجت هذه الكتب مما يدل على ان التنمية في المجتمع من الداخل ذات اثر فعال، كما ظهرت عدة مجلات اسلامية جديدة، وبالرغم من طابعها التقليدي، الا انها تعبر عن الحماسة الدينية للمثقفين. وقد خصصت الصحف اليومية صفحات خاصة للدين يوم الجمعة من كل اسبوع. وبالرغم من طابعها التقليدي ايضاً الا انها تعبر عن الرغبة في التغيير من خلال الاستمرارية.

٢٤) أمانة الدعوة والفكر، مكتب الشؤون الدينية وأيضاً الاتحاد الاشتراكي العربي ـ العدد الثالث.

وفي اجهزة الاعلام انشئت محطة خاصة للقرآن الكريم. (ففي ١٩٦٤/٣/٢١) بدأت اذاعة القرآن ارسالها لكافة المسلمين، وهي متخصصة في اذاعة القراءات مع الشرح والتفسير للقرآن الكريم. واستمر معدل ارسالها من (٦٥/٦٤) حتى (١٩٦٧/٦٦) بمعدل (١٤) ساعة يوميا. كما اذيعت برامج دينية خاصة مثل «نور على نور»، واخيرا «العلم والايمان». ويؤذن للصلوات الخمس اليومية في الاذاعة والتلفزيون. وتذاع صلاة الجمعة والاعياد وايضا في الاذاعة والتليفزيون بحضور القيادة السياسية على رأس الاحتفالات والمواكب الرسمية، وكان الهدف من هذه الحملات الدينية هو اضفاء الشرعية على القيادة السياسية بمشاركتها الجماهير في شعائرها الدينية. وفي مناقشات المؤتمر القومي العام، يؤكد الرئيس على اعمال الثورة بالنسبة الى الدين والاكثار من المواد الدينية في الاذاعة والتلفزيون، وعلى انشاء محطة خاصة لاذاعة القرآن والتفسير. وفي (١٤) مايو - ايار (١٩٧٧) فتح اكتتاب لصالح اذاعة القرآن الكريم لتطوير اذاعة القرآن على مدى (٢٤) ساعة يومية بدون توقف. ووضع حسين الشافعي في (١٩٦٤/٣/١٤) الحجر الأساسي لانشاء دارالقرآن، وخصصت له ميزانية (١٥٠) الف جنيه لنشر التراث القرآني[٢٥].

وقد قام مكتب الشؤون الدينية بالاتحاد الاشتراكي العربي بمهمة مماثلة. والهدف من انشائه اعداد البحوث المختلفة فيما يختص بالعلاقة بين الدين والاشتراكية اجتماعيا وسياسيا واقتصادياً، حتى يؤمن كل فرد بأن اشتراكيتنا علمية لا تتنافى مع تعاليم الاسلام. وكذلك التصدي للفئات الضالة المعرقلة من الرجعيين ممن يستغلون الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم، وان يكشف خروجهم على الدين مفاهيمه. وكذلك القضاء على الاسرائيليات التي يراد بها الاضرار بالاسلام وصيانة الدين من دعايات المستشرقين.

ويعقد المكتب عدة اجتماعات اسبوعية مع علماء الاسلام من مفتشي المساجد وائمتها ورجال الوعظ والارشاد ومشايخ اروقة البعوث الاسلامية والمهتمين بالمسائل الدينية من اساتذة الجامعات وغيرهم من العلماء والمثقفين ورجال الدين المسيحي، وذلك لشرح المفاهيم الاشتراكية والرد على معارضيها. كما يعقد المكتب اجتماعات عامة بأكبر عدد ممكن من علماء المسلمين ورجال الدين المسيحي. بالإضافة الى عدة اتصالات فردية عن طريق زيارات الكبار من رجال الأزهر والأوقاف والبطريركية القبطية وبعض الجمعيات الاسلامية.

---

٢٥) نماذج عديدة من مكتبة الامام، وزارة الاوقاف ١٩٦٨ - ١٩٧٠ تقديم حسين الشافعي للعدد الاول من السلسلة ص٩ - ١٢.

وخطة المكتب تنظيم محاضرات خاصة وعامة للربط بين الحقائق الدينية والمقاصد الاشتراكية، اعداد ندوات لها صبغة اشتراكية روحية، اعداد منشورات وتوزيعها تربط بين الاشتراكية والدين، الاستعانة بالاعياد الدينية كشهر رمضان وعيد رأس السنة الهجرية والمولد النبوي لالقاء محاضرات او عمل ندوات لربط المناسبة الدينية بخير المجتمع، اعداد مناهج دراسية لعلماء الاسلام بالاتفاق مع المسؤولين بالأوقاف لربط الخطب والمواعظ بالتعاليم الاسلامية الصحيحة التي تتضمن كل ما يحتاج اليه البشر في حياتهم الاجتماعية والسياسية، العمل على تقوية فعالية الهيئات الاسلامية وربطها مع مكتب الشؤون الدينية واستعمال نشاطها لايصال الفكر الاشتراكي الى الشعب، الاتصال بالشعوب الاسلامية في افريقيا وآسيا واوروبا والأميركيتين، وتوثيق الصلة بقيادة الهيئات الشعبية فيها لنشر الوعي الديني والمناهج الصحيحة.

وقد انشئت جرائد جديدة ومجلات شهرية من اجل الدعوة الجديدة، فنشرت مجلة «الاشتراكي» عدة مقالات عن الدين لخدمة المعركة مثل مناهج التاريخ الاسلامي، وهي الجريدة التي تصدرها امانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي، امانة التنظيم السياسي وتوجيه الدين.

٨ - تنظيم الطرق الصوفية:

على الرغم من ان القيادة السياسية لم تمنع الطرق الصوفية من الاشتراك في الاحتفالات الدينية العامة فانها حاولت اعادة تنظيمها بتنقيتها من مظاهر الشعوذة والفساد التي انتشرت فيها. وقد كانت هناك عدة محاولات. واخيرا صدر القانون رقم (١١٨) لسنة (١٩٧٦) بشأن نظام الطرق الصوفية باسم رئيس الجمهورية محدداً اهداف الطرق الصوفية وتنظيماتها بأنها التربية الدينية والروحية بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية والدعوة الى العمل بها بالوعظ والارشاد وتنظيم الذكر الصوفي. كما تحدد المادة الثانية بأنه «لا يجوز لأعضاء الطرق الصوفية القول بعقائد او اتيان افعال او اقامة موالد او احتفالات او اذكار تخالف احكام الشريعة الاسلامية او النظام العام او الآداب[٢٦]. ويلتزم رجال الطرق الصوفية بممارسة نشاطهم في ما يتفق مع الكتاب والسنة والمبادىء الصوفية الصحيحة. والسلطة العليا هي «المجلس الأعلى للطرق

٢٦) قانون تنظيم الطرق الصوفية المطابع الاميرية ١٩٧٦.

الصوفية » ، وهي هيئة لها شخصيتها المعنوية المستقلة ، واغراضها « دينية وروحية واجتماعية وثقافية ووطنية وتلتزم في كل نشاطها بكتاب الله وسنة رسوله » . ويتم تشكيل هذا المجلس من شيخ مشايخ الطرق الصوفية وعشرة أعضاء من مشايخ الطرق الصوفية المنتمين الى عضوية المجلس ،وممثل الأزهر وممثل لوزارة الأوقاف وممثل لوزارة الداخلية وممثل لوزارة الثقافة وممثل الأمانة العامة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية. ويعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار من رئيس الجمهورية من بين مشايخ الطرق الصوفية المنتمين الى عضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية.

ويجب ان يبلغ الرئيس هذه المحاضر الى الوزراء الممثلة وزاراتهم في المجلس وذلك خلال خمسة ايام من تاريخ الجلسة. ولا يجوز انشاء اية طريقة صوفية جديدة او تنظيمها الا اذا كانت لا تشابه طريقة من الطرق الموجودة في اسمها أو اصطلاحها. ويصدر لذلك قرار من وزير الاوقاف وشؤون الازهر بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية.. وعند خلو منصب الشيخ يعين الابن الاكبر ثم اخوه ثم ذوو القربى ثم كبار رجال الطريقة. ويعين شيخ الطريقة نوابه وخلفاءه وخلفاء الخلفاء بسائر المحافظات ، ويعد في مقر كل طريقة سجلات بأسماء اعضاء الطريقة والنواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء ، ويجب تقديم هذه السجلات الى مشيخة الطرق الصوفية وغيرها من السلطات المختصة للاطلاع عليها عند طلبها.. وينظم القانون حركات النشاط الصوفية والموالد والمواكب ومجالس الذكر والاحتفالات الدينية والمعاهد والمؤتمرات الصوفية الاسلامية.

وتتجلى في هذا القانون الرغبة في جعل نشاط الطرق الصوفية مطابقا لأحكام الشريعة وتخليصها من الانحرافات ومظاهر الشعوذة والفساد. ولكن يلاحظ ايضا رغبة القيادة السياسية في السيطرة عليها وذلك بتعيين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار جمهوري ، وبوجود ممثل للسلطة السياسية سواء من وزارة الاوقاف او من وزارة الثقافة او من وزارة الحكم المحلي او من وزارة الداخلية ، وهو الاهم ، من اجل الحفاظ على الأمن العام. كما ان تبليغ الوزراء محاضر جلسات المجلس الأعلى للطرق الصوفية وتسجيل اسماء الاعضاء والخلفاء لتقديمها الى السلطات يجعل الطرق الصوفية تحت سمع السلطة السياسية وبصرها. لكن نظام الخلافة على مشيخة الطرق بقي نظاما وراثيا خالصا يقضي بخلافة الابن ، فالاخ ، فذوي القربى.. وكأن اصلاح الطرق الصوفية لم يمس طابعها الاوتوقراطي. وما كان هدف السلطة السياسية إذن الا وضعها تحت المراقبة حتى

لا يستغلها احد لأغراض سياسية.

٩ ـ حركة بناء المساجد وتوجيه الأئمة:

وقد وصل الاكثار من بناء المساجد الى درجة التنافس بين الحكومة والهيئات الوطنية، وبين رجال الحكومة انفسهم وبين المواطنين. فبناء مسجد جميل وعظيم في ميدان عام علامة على الوجود الفعلي للقيادة السياسية ودليل على انجازاتها. يتنافس فيه مسؤول مع مسؤولين آخرين للإسهام في بناء المساجد قرارا او تبرعا او رعاية. وحملة التبرعات في حقيقة امرها حملة حكومية لأنها تتم بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. واكثر المساهمين في بناء المساجد هم الفنانون ورجال الأعمال لأسباب عديدة. إذ يريد الفنانون، بصدق او عن سوء نية، ان يبينوا ان الفن قد ارجعهم الى الله. اما رجال الأعمال فانهم يريدون مباركة الله لأعمالهم والاكثار منها ووقايتهم من الحسد، او يغطون بها اعمالهم اللاشرعية وتلاعبهم في الاسواق. وقد يهدف بعضهم من ذلك الى الغاء الضريبة العقارية اذا ما جعل احد دوار عقاره مصلى. وتوضع الميكروفونات على رؤوس المآذن او حول اسطح المساجد. ويقول الناس ساخرين من كثرة المساجد: « بين مسجد ومسجد يوجد مسجد ». ولا تبنى المدارس والمستشفيات بالكثرة نفسها. يعني الدين هنا فقط دور العبادة وليس عاملا للتنمية، مع ان عديدا من الامثلة العامية تجعل خدمة المجتمع اولى من بناء المساجد مثل « اللي محتاجه البيت يحرم على الجامع ». وقد شيدت وزارة الأوقاف منذ الثورة (١٥٠٠) مسجد جديد وأسست كثيراً من المساجد القديمة وأمدتها بمكتبات ومقرئين كما وضعت حوالي (١٦٠٠) مسجد تحت الادارة المالية للوزارة. وبالرغم من ان هذا النشاط الزائد في بناء المساجد لا يصدر بقرار جمهوري، الا انه يعبر عن تيار اساسي للقيادة السياسية وهو الحرص على الاسلام الشعائري الذي يبتعد عن الاسلام السياسي ويكون بديلا عنه.

وقد استعملت الخطب في صلاة الجمعة من اجل التوجيه السياسي. واصبحت وزارة الاوقاف ترسل نماذج من الخطب الدينية الى ائمة المساجد من اجل اشراف مركزي على دور العبادة نظرا الى اتصالها بالناس وخطورتها في توجيه الرأي العام ايجابا ام سلبا. والغالب على الخطب المرسلة، الموضوعات التقليدية مثل الطهارة، والصلاة، والايمان، وقليل منها في السياسة باستثناء المعارك السياسية التي تخوضها القيادة السياسية. ولكن الموضوعات التقليدية التي توزعها وزارة الأوقاف على خطباء المساجد

هي في حد ذاتها قرار سياسي بضبط اثر الخطباء السلبي في توجيه الرأي العام والاشراف على اختيار الموضوعات وطريقة تناولها.

بدأت وزارة الأوقاف اصدار سلسلة دينية باسم « مكتبة الامام » عن الادارة العامة للدعوة، تتضمن خطب الجمعة المذاعة ونشرات التوعية الدينية. « ولقد حرصت على تقديم هذه السلسلة في مجموعتها الاولى تأكيدا لأهمية الرسالة التي يضطلع بها المسجد في مجال الربط بين الدين والحياة، وإبراز الدور الكبير الذي يقع على عاتق الامام في هذه المرحلة الحاسمة من حياة شعبنا المؤمن بربه ووطنه وعروبته، المتمسك بقيمه الروحية والاخلاقية، المتفاني في سبيل مبادئه واهدافه، الصامد في معركته المقدسة، معركة الحق والشرف والكرامة، حتى يتحقق له النصر بإذن الله. الغرض من هذه السلسلة تجنيد الأئمة والوعاظ ليكونوا بمثابة المدافعين عن المبادىء والقيم والعقيدة نفسها التي يدافع عنها الجيش، فبعد الهزيمة في (١٩٦٧) تحولت المعركة من جيش يقاتل الى دولة تدعم المعركة بعنصر مهم من عناصر تكوينها وهو الدين والايمان. ولكي تؤثر في هذه الجماهير العريضة تم اللجوء الى الحماسة الدينية من خلال رجال الدين وأئمة المساجد ». « إن الامام جندي في جيش الدعوة لا يقل اثره عن اخيه الجندي الرابض على ارض الميدان. هذا يجاهد بالسلاح وذلك بتدعيم العقيدة والايمان، وكلاهما يجاهد في سبيل وطن واحد ومبادىء واحدة، فلا جرم ان يكون رجال الدعوة وأئمتها بمثابة الجيش الروحي الذي يشارك في صنع النصر وصنع المستقبل بالعقيدة والايمان ». وفي هذه الفترة التي يقف فيها الوطن ممثلا قوة الحق والسلام صامدا امام قوى الظلم والطغيان يكون احوج ما يكون الى التعبئة الروحية الرشيدة التي كرست لها كل وسائل الاعلام وكل اجهزة الدعاية، وقد وصلت الحمية الدينية الى درجة القول بان الملائكة قد حاربت معنا في معركة النصر، معركة رمضان، ولم تمر مناسبة دينية الا واقيمت الاحتفالات، وذكرت العبر والمواعظ التي يتوقع انها افادت. لقد مرت بنا خلال الشهور الماضية نفحات من هذا الفيض الغامر، استلهمنا منها عظمة الاسلام وروعة القرآن وسمو تعاليمه حين احتفلنا بمواسم كريمة مباركة كذكرى الهجرة النبوية الكريمة. لقد كان الاحتفال يتم على المستوى الشعبي ولكنه الآن على المستوى الشعبي والرسمي وبكل اجهزة الدعاية واستحداث احتفالات اخرى مثل ذكرى مرور اربعة عشر قرنا على بدء نزول القرآن. هذه الاحتفالات والمناسبات الدينية ترتبط بالمناسبات القومية المصيرية كما ترتبط بمعركة التحرير والنصر. فمن توفيق الطالع ان الاحتفال بهذه المناسبة الدينية قد تم في الوقت نفسه بمناسبة قومية

سيكون لها ابعد الأثر في حياة الشعب الصامد وتقرير مصيره،وهي صدور بيان (٣٠) مارس الذي قرر فيه الرئيس ان لا صوت اعلى من صوت المعركة. واذا كان الرئيس قد حدد خطة العمل في كافة المجالات القومية ،لحشد جميع الطاقات الجماهيرية على طريق العمل الديمقراطي لكسب معركة التحرير والنصر بما يحقق للمجتمع العربي دعم المكاسب الاشتراكية ودفعه الى مزيد من الصلابة والقدرة والصمود ،فان الدين يأتي بعد ذلك ليقوم بدور مهم في هذه الفترة الصعبة التي يمر بهاالشعب، وليس اولى من بيوت الله ان تكون اول مكان لتزويد دعوة القائد الى الإعداد للمعركة والاستجابة لندائها ،وليس اولى من خطب الجمعة والدروس الدينية التي تلقى في بيوت الله في جميع انحاء الجمهورية ان تكون مجالات لإبراز هذه القيم والمعاني السامية التي تنطوي عليها رسالة الاسلام الخالدة. إن رسالة الامام في المقام الاول هي التعريف بالأصول الصحيحة للدين الحنيف،وتعبئة القوى الروحية والمعنوية حول الغاية الشريفة التي يجاهد في سبيلها وتمت المعركة من اجلها ، ولكي يقوم رجال الدين بهذه المهمة ولكي يكونوا تعبيراً عن طبيعة هذه المرحلة ، تمت صياغة هذه النماذج من خطب الجمعة والنشرات الدينية لكي تكون اصداء قوية تعبر عن طبيعة المرحلة التي يجتازها الشعب في هذه الفترة ،على اساس فهم مشكلات المجتمع المعاصر والربط بينها وبين مصادر الاسلام وتوجيهاته. وتتولى الوزارة اصدار مجموعة الخطب والنشرات وتقوم بطبع مختارات من الخطب التي اعدها السادة الأئمة في مختلف المحافظات ،حتى تكون هذه السلسلة مجالا لإبراز الكفاءات الممتازة من بين الائمة الشبان.

ويعرض د. عبد العزيز كامل نائب وزير الاوقاف لموضوع «الهجرة والتغير»، فيتناول شخصيات الهجرة وتوزيع الاعمال والتنظيم العملي وصورة الهجرة واهدافها، مستخدما هذه العناصر في الاستعداد الايجابي لبناء الفرد المسلم الذي ظهرت الحاجة اليه بعدالهزيمة ،وهو ما نحتاج اليه في المرحلة التي تجتازها البلاد الآن صعودا فوق النكسة وتجمعا من اجل الهدف الكبير واستنقاذ الارض السليبة واستعادة الحق الاصيل. ويقوم الشيخ علي الرفاعي بالشيء نفسه في خطبة القاها بمسجد عمر مكرم في (١٩٦٨/٣/٢٩) بعنوان «الهجرة منطق المسلمين الى النصر»، ويربط الخطيب بين تعامل النبي (ص) مع اليهود وغدرهم في زمنه، وبين غدر اليهود والصهيونية الحالي. «إن الصهيونية الباغية ما زالت تدبر الفتن، وتمكر بالمسلمين، وتحاول ان تجد لها مكانا في ارض العروبة، وها هي ذي آخر محاولاتهم الدنيئة حيث اعتدوا على العرب الآمنين، وشنوا عدوانهم بتأييد من الاستعمار ، فالقتال الذي بيننا وبين اليهود لم يكن من اجل وطن

سلب فقط، وانما هو قتال مقدس يجب ان يشارك فيه كل مسلم بنفسه وماله. ففي انتصار الامة العربية على اليهود انتصار للاسلام ». وفي خطبة للشيخ ابراهيم جلهوم بمسجد السيدة زينب في (١٩٦٨/٤/١٥) عن تعبئة القوى المادية والمعنوية لمواجهة المعركة يقول: « ان الواقع الذي تحيا فيه أمتنا هذه الأيام يحتم عليها أن تكون في تعبئة كاملة مادية ومعنوية لمواجهة هذا العدو الغادر الذي يحاول بكل سبيل ان يسلبها حقها ويغتصب مقدراتها.. ان المعركة كما تخدم بالمال والسلاح فانها تخدم اصدق خدمة بالعمل الجاد المخلص ». وهناك خطب كثيرة عن الثبات والصبر طريقا الى النصر، وكلها شحذ للهمة وتعبئة للجماهير، ولكنها لم تتجاوز الوعظ الديني السياسي الذي سرعان ما يتبخر بمجرد مغادرة المصلين للمساجد، شأنه شأن الوعظ الديني التقليدي تماماً، لأن الواقع ذاته لا يعد للمعركة ورجل الشارع يقف متفرجاً. اذ لم يطلب منه شيء فعلي إلا ما كان من وضع ستائر سود على زجاج النوافذ في منزله، أو طلاء زجاج الأضواء في سيارته باللون الازرق أو وضع أشرطة لاصقة على زجاج النوافذ لتخفيف اضرارها عند التحطُّم.

وتهدف خطب عديدة الى التركيز على الصلة الوثيقة بين الايمان والعمل، بين العقيدة والسلوك. ففي خطبة الشيخ عبدالرحمن النجار في مسجد كفر الدوار في (١٩٦٨/٥/٣) بعنوان « تكافل العقيدة والعمل » يقول: « العقيدة لا بد لها من ان تتجسد في عمل ايجابي. وكما ان العمل من مظاهر تكريم الانسان فالثورة كذلك صورة راقصة من صور رفع مستوى الجماهير الى مستوى المسؤوليات العامة. والواجب علينا مقابلة هذا التكريم بكلمة الحق، نقولها في برنامج (٣٠) مارس وفي من يمثلنا، واجمل واجبات التحرير والنصر وآمال ما بعد التحرير والنصر، ويطبق الايمان في المجتمع في صور متنوعة، في صورة دعوة الى مواجهة الاعداء والتصدي للمعتدين والكفاح من اجل ازالة آثار العدوان واستخلاص الحق السليب، وفي صورة كفاح ضد طغيان رأس المال واستغلال الكادحين الذين يبذلون عرقهم وجهدهم ويذهب ناتج عملهم الى غيرهم ».

كما اصدرت وزارة الاوقاف عدة نشرات عن العدالة والمساواة فيالاسلام، وتعبئة جميع القوى لاحراز النصر، وقداسة العمل في الاسلام وتأمين حقوق العاملين، ومناسبة عيد الفلاحين (الارضوالزراعة)،وابنائنا في دور العلم (عن الاسلاموالعلم)،وتوجيه ائمة المساجد نحو الموضوعات الثورية الجديدة واكتشافها في الاسلام[٢٧]. كما صدرت نشرات

٢٧) نشرات وزارة الاوقاف، العدل في الاسلام، المساواة في الاسلام ،العمل في الاسلام الخ.

عدة عن الثورة في الاسلام من اجل ربط الدين بالحياة. كما جمعت عدة نماذج من الخطب في «زاد الخطيب» مركزة على القيم الاجتماعية الجديدة مثل الجهاد، والنصر، والانفاق، والعلم والعمل، والتحذير من الاسراف والحد من الاستهلاك، والعدل الاجتماعي والثورة على الظلم والاستغلال، وتنظيم الأسرة، والأماكن المقدسة... الخ.

ومن الخطب الدينية ما تناول موضوع الشورى، والشورى تربية على المشاركة في العمل وتوثيق الروابط بين قوى المجتمع المؤمن وقياداته على أساس مستوى اخلاقي رفيع. ومبدأ الشورى مطلوب في كل الأوقات، واذا كان لازما في الأوقات العادية فهو في اوقات الشدة والحروب الزم. الشورى تأكيد لمسؤولية المجتمع ومشاركة للقيادة في التغلب على النكسة ومواجهة المرحلة القادمة في برنامج يحدد انطلاق الطاقات الى العمل في طريق واضحة. فقد القى الشيخ عبدالرحمن شمس الدين محمود في مسجد الامام الشافعي في (١٩٦٨/٤/١٢) خطبة عن «الشورى في خلال الاسلام» قائلا: «الديمقراطية الاسلامية هي النظام المطبق لحصانة الفرد وصلابة الجماعة، وليس هناك بين يدي الله فرق بين الراعي والرعية، وبين الكبير والصغير الا بدعوة العقيدة والايمان بها ايمانا لا يرقى اليه الشك والعمل الصالح. فالمسلمون في شتى بقاع الارض امة واحدة يشد بعضهم ازر بعض فيما يعود عليهم بالخير، ولكل منهم رأيه في سياسة آمرة وفيما يساس به، وليس من الاسلام الاستئثار بالرأي ولكنه شورى بين العاملين. ان المشورة بين الراعي والرعية اصل من اصول الحياة الصالحة في الاسلام وان نصيحة الرعية ومعاونتها ولي الامر واجب فرضه الله على جميع افراد الامة. تعني الشورى ان امرة الشعب بيده فعليه ان يرتفع الى هذه المسؤولية ويقول رأيه بصدق واخلاص، فلو غير انسان رأيه واختار من لا يصلح كان شاهدا للزور[٢٨].

٢٨) الشورى في الاسلام، خطبة عبد الرحمن شمس في مسجد الامام الشافعي ١٩٦٨/٤/١٢.

ثانياً: دَوْر الدّين في معارك التّنمية

بين العرض التاريخي السابق ان الدين كموضوع مستقل كان موضع الاهتمام ودخل كافة مظاهر البناء الاجتماعي في عملية التنمية. ولكن ظل محدود الأثر، يتم التعامل معه على نحو سطحي وكأنه موضوع اقتصادي او اجتماعي او سياسي في حاجة الى اصلاح واعادة بناء عن طريق القرارات الجمهورية او الوزارية. كان الدين غاية والتنمية وسيلة. ولكن، دخل الدين ايضا عاملا مؤثرا في عمليات التنمية، وبخاصة في المعارك السياسية، فأصبح الدين وسيلة والتنمية غاية. ولم تعد القرارات الجمهورية تجدي، بل حلت محلها نوعية الناس واستعمال الدين اساسا ايديولوجيا لتسويغ الانظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة.

ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل في دخول الدين معارك التنمية:

أ ـ المرحلة الاولى: من عام (١٩٥٢) الى عام (١٩٦٠) وهي المرحلة التي تم فيها استخدام الدين من اجل تحويل الانقلاب العسكري او الحركة المباركة في يوليو ـ تموز عام (١٩٥٢) الى ثورة شرعية ،تقوم على التضحية والجهاد وتناهض الاستعمار وتقضي على الارهاب والتعصب وتعمل للوحدة العربية وتحارب الطائفية وتقف امام الماركسية والالحاد. وقد استخدم الدين في تأييد هذه القيم الجديدة الثورية من اجل سد النقص النظري عند الضباط الاحرار ،ومن اجل الارتباط بالجماهير التي ايدت الثورة في بدايتها عن طريق صياغة عدة شعارات ظلت مع الثورة منذ بدايتها حتى الان.

ب ـ المرحلة الثانية: من عام (١٩٦١) الى عام(١٩٦٦)، وهي المرحلة التي بلغ فيها استخدام الدين في معارك التنمية الذروة، سواء في البناء الاشتراكي بعد قرارات

يوليو ـ تموز في عام(١٩٦١)، ومعارك الاسلام والاشتراكية او في مقاومة الحلف الاسلامي والرجعية العربية العاملين على محاصرة القوى الثورية العربية. وهنا يظهر الدين اسلوبا للدفاع عن النظام الاشتراكي ضد تهم الكفروالالحاد ،وهجوما على الحلف الاسلامي باعتباره صورة اخرى لحلف بغداد الاستعماري القديم.

ج ـ المرحلة الثالثة: من عام (١٩٦٧) الى عام (١٩٧٧) وهي المرحلة التي ابتدأت بهزيمة (١٩٦٧) وانتهت فيها كل المعارك وظهرت قيم جديدة مثل الايمان والصبر والقضاء والقدر، تحول بها الدين من معركة خارجية الى انفعالات وعواطف داخلية، فانتهى المد الثوري على ما يبدو وسادت الاتجاهات المحافظة على الجانب الداخلي من ذات المؤمن والامل في نصر يأتي من وراء الحجب. على ان هذا الموقف الذي وصل اليه المد الثوري يلزمنا بالتفاتة الى الخطوات الاولى التي تحركت فيها اقدام الثورة باعلان الجمهورية واشاعة مبادئها وقيمها، فما هي تلك القيم التي اعلنت عنها الثورة منذ ولادتها؟.

اولا: القيم الثورية

يتضح الاتجاه الاسلامي عند محمد نجيب قائد الثورة. فبالرغم من انه رفع شعار «الاتحاد والنظام والعمل» إلا انه بين ان هذه القيم قيم اسلامية خالصة مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وتاريخ الصحابة والتابعين ونظم الخلفاء الراشدين وسلوك حكام المسلمين الاوائل، ولا بد ان يكون الجميع يدا واحدة لا فرق بين مسلم ومسيحي. لذلك الغيت الالقاب التي ما انزل الله بها من سلطان والمستمدة من الارستقراطية الكاذبة التي هي لازمة من لوازم عهود الطغيان. فلا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى. لقد اراد العهد البائد تفريق الامة شيعا واحزابا، تناحرا على المغانم، ولكن العهد الجديد يدعو الى الوحدة حرصا على الصالح العام وعملا بقول الرسول «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى». لقد علمنا الرسول التسامح والاخوة، وشاء الله ان يؤلف بين القلوب ويحفزهم على العمل وينظم الصفوف. تريد الثورة التطهير والخلاص وتعمل من اجل الاصلاح والتعمير، كما تريد خلق المواطن الصالح، ولكن الوحدة هي السبيل الى ذلك «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم، اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم

بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم اياته لعلكم تهتدون[٢٩].

ولكن لما كانت الزعامة الفعلية لعبد الناصر فقد ظهرت القيم الثورية مثل الثورة والتحرر والتضحية والجهاد منذ بداية الثورة في اقواله واحاديثه، واعتمد في الدعوة لها على تراث الشعب الديني الذي لا يحتاج الى اقناع احد به. وكان اللجوء الى الدين وسيلة كل زعيم جديد يريد ان يحصل على شرعية من الشعب:

أ - الثورة ضد الفساد والتحرر من الاستعمار:

ان ثورة الضباط الاحرار ليست بالجديد فقد سبقتها ثورة رجال الدين على طول تاريخ مصر. كان رجال الدين يقودون مصر ويحملون شعلة الحرية وينادون بالجهاد دائما. وقفوا في وجه نابليون، وكانوا اسبق الناس للاستشهاد. كافح الازهر ايام الحملة الفرنسية وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا واقتحم المحتلون الازهر، ولم يتأخر الازهر في الدفاع عن العروبة والاسلام واستمر يحمل الرسالة حتى سلمها الى الجيش في ثورة عرابي الذي قام متسلحا بروح الازهر يطالب بحقوق الوطن. ثم اشترك رجال الدين في ثورة (١٩١٩) واستشهد رجال الأزهر. وقد كان غرض الاستعمار دائماً القضاء على قوة الجيش والقضاء على قوة رجال الدين.

في مصر اذن قوتان: قوة الجيش وقوة العلماء، قضى الاستعمار بعد ثورة عرابي على قوة الجيش ثم اتجه للقضاء على قوة العلماء لأن الازهر كان مشعل الحرية في الدول الاسلامية كلها. ثم ان ثورة الجيش موجهة ضد الاستعمار لتحرير البلاد ولإعادة رجال الدين الى قوتهم الاولى. لذلك يجب ان يتفق الجيش مع الازهر ويتوحد الضباط الاحرار مع العلماء من اجل استئناف الجهاد حتى تعود لمصر حريتها واستقلالها، وحتى تتحرر مصر من كل فساد داخلي او طغيان خارجي.

إن أمام الأزهر عمل كبير. فرسالته ليست في مصر وحدها بل في العالم الاسلامي كله، ورسالته ليست في العاصمة وحدها بل في القرى والملحقات من اجل النصح والارشاد بدلاً من الشكوى من الاستعمار او القاء العبء على الحكومة وحدها،وحتى لا تصبح صلة

---

٢٩) محمد نجيب، في وفود المديريات ١٩٥٢/٨/١٥، ١٩٥٣/٣/٢٣ في اسوان ١٩٥٣/٣/٢٢، حديث في راديو صوت اميركا ١٩٥٣/٢/٢٢، ١٩٥٣/٦/١٤، ١٩٥٣/٧/١٠، كمال الدين حسين، خطاب ببلدة الخانكة ١٩٥٣/٤/٥.

الشعب بالقادة كما قال قوم موسى له « فاذهب انت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون ».

اراد الضباط الاحرار البحث عن سابقة لهم فوجدوها في علماء الازهر فعملوا على اخذ شرعيتهم من شرعية رجال الدين، فالثورة واحدة سواء قام بها الجيش ام الازهر. وبالتالي اصبح الدين ممثلا في علماء الازهر وسيلة لتسويغ الثورة واضفاء الشرعية عليها.

لقد حافظت مصر على رسالة الاسلام عبر القرون وعبر كل هجمات المستعمرين على الاسلام،وبدأت المجلات الدينية تنشر مقالات عدة عن نهاية الاستعمار[٣٠]. فإذا كان في الازهر رجال قاموا بالثورة وكان الدين لديهم مقاومة للاستعمار، فقد كانت الخلافة العثمانية من ناحية اخرى نموذجا لاستغلال الدين ضد الجماهير والتستر وراءه من اجل الإبقاء على الظلم والطغيان. قام الاستعمار التركي تحت اسم الدين والخلافة، نظرا لتدين الشعب، وتلاعب به باسم الدين، وكانت أسوأ فترة في تاريخ مصر. عمل الخليفة العثماني باسم الدين على بث الرشوة وافساد الضمائر واستخدام فئة صغيرة ضد عامة الشعب. استبد وتحكم في الرقاب فقاسى المصريون ذل الفقر، تحت اسم الخلافة وبريقها. ثم خداع الشعب باسم الدين، وهو امضى سلاح حتى اصبحت مصر مزرعة للخليفة. فلما ثار الشعب اصطفى الخليفة بعض المصريين لتفتيت قوى الشعب وبقي الاستعمار التركي في مصر حوالي (٤٠٠) سنة ذاق فيها المصريون العذاب باسم الدين ولم يكن اسم الدين إلا المخدر الذي خدروا به هذا الشعب الأمين. ثم دخل الانجليز فوجدوا الخديوي يحكم باسم الخليفة، فاغرقوا اسماعيل، ممثل أمير المؤمنين بالدين. ثم ثار عرابي واعتبره الخديوي والانجليز خارجاً علىالدين ،«اذ كان كل فرد في هذا الشعب يتمسك بدينه فكانوا دائما يخدعونه باسم الدين ». ثم بدأ الشعب ينسى القيم الروحية، وبدأت مرحلة الخداع والتضليل. وكان السلطان يستمد قوته من الانجليز. خدع العثمانيون الأمة العربية تحت اسم الدين وتحت اسم الخلافة وتحت اسم أمير المؤمنين،وسيطروا عليها مدة (٥٠٠) سنة وعاثوا في أرجائها فساداً بالتحكم والسيطرة.

وقد صاغ الميثاق هذا الدافع الثوري في الدين لتأكيد ان رسالات الانبياء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته، وان من واجب

---

٣٠) كلمة في معهد الاسكندرية الديني ١٩٥٣/٤/١٨ جـ ١ ص٢٤، في احتفال الازهر بتوقيع اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/١٠/٢٥ جـ ١ ص٢٣٤، كلمة في افتتاح المعهد الديني بالفيوم ١٩٥٥/٧/٦ جـ ١ ص٣٣٣، في ضباط الشرطة ١٩٧١/٥/١٧ ج١ ص٣٠٩، حديث لفضيلة الامام الأكبر: الاستعمار يقترب من نهايته ـ مجلة «الازهر» يونيو ـ حزيران ٥٣.

المفكرين الدينيين الاكبر الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته.ولكن بعد (١٩٧٠) اصبح رجال الازهر حفظة الايمان دون اي مضمون ثوري. فرجال الازهر هم الذين حافظوا على رسالة محمد «صلى الله عليه وسلم». كما ان ضباط الشرطة حفظة على الايمان،وكانت جامعة الازهر طوال الف عام منارة للهدى وللمعرفة والبحث[٣١]. إن حمل امانة النضال واحدة سواء كانت من اصل رسالات علوية مقدسة او كانت آمالا انسانية، فالرسالات السماوية سواء الاسلام او غيره من الرسالات والثورات التي غيرت وجه الانسانية واحدة. لقد حافظ شعب مصر على الدعوة الاسلامية عبر التاريخ، وناضل الازهر للحفاظ على رسالة الاسلام حية وقوة الاسلام ومقوماته. كان الاسلام مستهدفا عبر التاريخ من الاستعمار والغزاة، واليوم تواجه الامة الاسلامية اخطر معاركها، اذ يستهدف الغزو القيم التي أرادها الله في رسالته السماوية وهي غزوة صليبية تحت اسم الصليب لا بد من مواجهتها وهي غزوة الصهيونية مع الاستعمار[٣٢].

ب ـ الجهاد والتضحية.

لما كانت الثورة في حاجة الى تجنيد الجماهير، وفي حاجة الى البذل والعطاء ،فان القيادة السياسية ابرزت بعض القيم الدينية مثل الجهاد والتضحية في المناسبات الدينية المختلفة، وفتحت الطريق أمام الوعظ الديني السياسي. فعيد الأضحى مثلاً يعني الطاعة والتضحية في سبيل الله، كما أن عيد الفطر هو عيد الصوم والصبر والجهاد. فقد ضحى ابراهيم بابنه طاعة لله: «قال يا بني اني أرى في المنام اني اذبحك فانظر ماذا ترى، قال يا ابت افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين. فلما أسلما وتله للجبين، وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا، انا كذلك نجزي المحسنين، ان هذا لهو البلاء المبين وفديناه بذبح عظيم» كما تدل القصة على الامتحان الذي يضع الله فيه المؤمنين والاختبار الذي يمكنهم اجتيازه لمعرفة مدى ايمانهم «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم.

---

٣١) في المقر الرئيسي لهيئة التحرير مساء ١٩٥٤/٩/٥ في الاجتماع الكبير الذي انعقد لمناقشة اتفاقية الجلاء، القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ١٩٥٨/٣/٣٠ جـ ٢ ص٧٩، مشروع الميثاق ص٨٨، في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧١/٥/٦ س١ ص٢٥٧ ـ ٢٥٩، في ضباط الشرطة ١٩٧١/٥/٢٧ س١ ص٣٠٩، في مؤتمر المجتمعات العربية ١٩٧٣/٢/٧ س٣ ص٥٢.

٣٢) في عيد العمال ١٩٧٢/٥/١ س٢ ص١٨١، في اللقاء بوفد المؤتمر الاسلامي المنعقد بالقاهرة ١٩٧٢/٩/٢٤ س١ ص٣٥٩ ـ ٣٦٢.

الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » كذلك الأمة في السياسة، عندما تجتاز الأمة محنة قاسية ومعركة عنيفة في سبيل تحرير البلاد من بطش الاستعمار وقسوته وظلم الاستبداد وهوانه، تهيب القيادة السياسية اذن بالناس وتدعوهم الى العمل والتضحية والجهاد، فطريق الله وطريق التضحية واحد « واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداعي اذا دعاني فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون »[٣٣].

وحياة الرسول (ص) نفسها حياة تضحية وجهاد فقد اتى الاسلام برسالة تحرر للانسانية جمعاء من الذل والعبودية والمادية لتعتنق روحانية السماء. وكان الرسول (ص) وحيدا في غار حراء يعبد الله تاركاً قومه حتى جاءته الرسالة « اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الانسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم ». ثم جاءه الوحي « يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر » ثم يقول الرسول (ص) لزوجه « انقضى يا خديجة عهد النوم والراحة فقد امرني جبريل ان انذر الناس وان ادعوهم الى الله والى عبادته فمن ذا ادعو؟ ومن ذا يستجيب لي؟ ثم امتدت يد الغدر الى الرسول (ص) وأعلن الباطل الحرب عليه ولكن الرسول (ص) جاهد وجعل الحرب شرعة، وقاتل المشركين ثم فتح الله عليه مكة وعفا عن اهله ولكنه انتقم ممن ضللوا الناس. وحال المسلمين اليوم كحالهم بالامس؟ تحكمت فيهم يد الاستعمار « ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق، ولا يكونوا كالذين اوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثيرون منهم فاسقون ». لقد آن للأمة ان تحطم قيود الاستعمار وتدك حصون الظلم والطغيان. والله اكبر والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وهنا يبدو التوجيه الديني السياسي خطابي النزعة لا يفترق عن التوجيه الديني التقليدي في سماته، مجرد معاني عامة وعواطف شعبية مألوفة. وقد بدأت شعارات دينية تأخذ مضمونا سياسيا من « الله اكبر والعزة لله » الى « الله اكبر وتحيا مصر »، وهو ما سيسبب النزاع بين الثورة « والاخوان » فيما بعد وحتى الان.

وقد ظهرت هذه القيم في فلسفة الثورة في تنبيه عبدالناصر زميله كمال الدين حسين وهما في فلسطين، من ان ميدان الجهاد الاكبر هو مصر، والتذكير بأيات القرآن مثل

---

٣٣) كلمة القيت بمناسبة عيد الأضحى المبارك في ١٩٥٣/٨/١٩ جـ ١ ص٥٠، انظر ايضاً الرباط في سبيل الله، لماذا نقاتل، الازهر. مجمع البحوث الاسلامية، الادارة العامة للوعظ والارشاد، المكتب الفني، النشرة التوجيهية ١٩٦٩.

« واعدوا لهم ما استطعتم من قوة » والدعاء الشعبي الذي يوكل امر الجهاد الى الله مثل « يا رب يا متجلي، اهلك العثمللي » وان الجهاد هو قدر هؤلاء الضباط الاحرار[٣٤].

لقد جاء الاسلام وحرر النفوس من الذل والعبودية، ومنح الانسانية الحرية والعدالة والمساواة، ووطد بذلك دعائم السلم نظاما للمجتمع العالمي الذي طالما نادت به الثورات في جميع بقاع العالم حتى اليوم، « يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم »، ان الامانة التي عرضها الله على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان، هي الحرية والعدالة والعزة والكرامة والسلام. لقد عقد المؤمنون تجارة مع الله « يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون »، وهي تجارة لن تبور « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن اوفى بعهده من الله ». الاسلام صبر وجهاد وما فرضت العبادات على المسلم الا لاعداده لخوض المعارك دفاعا عن دينه ووطنه وحريته وعزته. ولكن المسلمين لم يحافظوا على هذا التراث العظيم واستذلتهم الشهوات ونسوا الله. تفرق المسلمون وتفكك العرب فتسرب اليهم الضعف، واستسلموا للذل والطغيان واصبحوا رحماء على العدو اشداء على انفسهم وتركوا طريق الحق والتعاون، طريق الصبر والجهاد والتضحية. راح الاستعمار يضرب في كل مكان معتمداً على الخونة والمنافقين من ابناء البلاد، « بشِّر المنافقين بأنّ لهم عذابا أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين. ايبتغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا ». ان العالمين العربي والاسلامي يقفان امام عدو واحد هو الاستعمار ويتهاويان امام مرض واحد هو الفرقة والتخلي عن الجهاد، « يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّاقلتم الى الارض، أرضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة، فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل، ألا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوما غيركم ولا تضرّوه شيئا، والله على كل شيء قدير ». طريق الاستعمار الذل والعبودية وطريق التحرر طريق العزة والحرية. ان الكلام لغو أمّا الايمان فعمل « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنّهم

٣٤) القيت في هيئة التحرير العامة بمقرها في ميدان الجمهورية احتفالا بذكرى المولد النبوي الشريف في مساء يوم ١٩٥٣/١١/٢٨ جـ ١ ص٦٧ - ٧٠، فلسفة الثورة ص١٢، ص١٥، ص٣٩ - ٤٠.

من بعد خوفهم أمنا ». وجب اذن تطهير القلوب وتطهير الصفوف من الخونة « لئن لم ينتبه المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيه الا قليلا، ملعونين اينما ثقفوا اخذوا وقتلوا تقتيلا، سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا ». والتاريخ يشهد على توحد العرب لا فرق بين مسلمين ومسيحيين من اجل مقاومة الاستعمار الذي اتى تحت شعار الحروب الصليبية. فطريق الأمس هو طريق اليوم « الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل ولم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم ». ويختم ناصر كلمته بدعوة الى الاحرار في كل دولة عربية وفي كل الشعب العربي وفي كل مكان « هبوا وجاهدوا في الله حق جهاده واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة[٣٥].

ويتضح من ذلك ان الاسلام كان مجرد وعظ عام تتداخل فيه موضوعات الحرية والمساواة والعدالة والكرامة والوطنية دون معانٍ محددة ودون تحديد لمواقف معينة أو لنظم اجتماعية محددة، كما يفعل خطباء المساجد، كما تظهر موضوعات الوحدة بين المسلمين والعرب قبل ان تبدأ معارك الوحدة العربية في عام(١٩٥٨)، كما يكثر الاستشهاد بالآيات القرآنية مما يدل على نقص في التأصيل النظري لاستخدام الدين، بل يكتفى بالاعتماد على سلطة الكتاب. وكان من الطبيعي ان يعتمد اصحاب السلطة السياسية على حجج السلطة الدينية. كما تظهر بعد قيم عامة مثل الايمان والصبر وهي التي ستتحول فيما بعد الى قيم للدفاع عن الافكار السياسية في فترة الانحسار الثوري بعد الهزية في عام (١٩٦٧).

تتحقق اماني الشعوب بالجهاد وليس بالأحلام والمنى، وقد اعطيت المسيحية درسا في الجهاد. بجهاد المسيح واضطهاده وتصدي الحواريين والمؤمنين به للامبراطورية الرومانية في عنفوانها وانتصارهم عليها. طريق الجهاد هو طريق العمل والفداء. كما كافح النبي ثلاثة وعشرين عاما بالرغم من ان الله كان باستطاعته نصر الاسلام في الحال دون تعذيب النبيّ ودون اضطهاد المسلمين، ولكن الحكمة الالهية ارادت جعل طريق الجهاد وحده هو الطريق والعمل وحده هو الامان والفداء وحده هو الخلاص.

---

٣٥) كلمة القيت في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناسبة افتتاح المؤتمر العربي الاسلامي يوم ١٩٥٣/٨/٢٦ جـ ١ ص٥٥ - ٥٩.

ويستعمل ناصر التفرقة المشهورة بين الجهاد الاصغر والجهاد الاكبر من اجل استمرار الثورة ، واعتبار ما تحقق منها جهادا اصغر وما لم يتحقق بعد جهادا اكبر ، ليحثّ الناس على العمل بصرف النظر عن الصدق التاريخي للحديث او الصدق النظري للأولويات ، فقد اخبر ناصر الجزائريين في اجتماع الدار البيضاء ان الجهاد الأصغر قد انتهى وهو مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال ، وان الجهاد الاكبر قد بدأ وهو جهاد النفس. الجهاد الاصغر هو ما قام به الجزائريون في الماضي على ارض المعركة ، والجهاد الأكبر هو ما سيقومون به في المستقبل من اجل اعادة بناء البلاد وبدء عملية التنمية.

ولمناسبة عيد العمال الذي اتفق ايضا مع عيد رأس السنة الهجرية يضع ناصر مضمون الاول في صورة الثاني ويصبح العيد حاملا معاني الايمان والعمل في سبيل المبدأ والعقيدة. وبعد عام (١٩٧٠) كادت ان تختفي هذه القيم باستثناء بعض المناسبات مثل المولد النبوي والكلمات العامة بلا موقف سياسي محدد. فاحتفال المسلمين بذكرى مولد النبي عظات من حياة النبي وكتاب الله والشجاعة في الذود عن العقيدة والدفاع عن الوطن بالروح والمال والدم. كان المسلمون الاوائل يتهافتون على الجهاد فامّا النصر او الاستشهاد[٣٦].

ان كل هذه القيم الدينية الجديدة التي برزت في الخطب السياسية كانت نوعا من ملء الفراغ الايديولوجي لدى الضباط الاحرار ، من غير ان تكون معارك فعلية يستخدم فيها الدين. كانت نوعا من الكلام والتعبير من اجل الاتصال بالجماهير ، وما اسهل ان يتم ذلك عن طريق الدين قالباً ، ثم آمال الشعوب في التحرر من الاستعمار مضموناً. ولم تكن هناك حاجة الى جدال نظري لأن هذه القيم واضحة بذاتها تعبر عن اماني الجماهير ببساطة ووضوح ومن ثم اختفت التأويلات المضادة. ثم يختفي هذا المضمون الثوري للاسلام بعد (١٩٧٠) الا من بعض الاشارات العامة مثل ، « كان الاسلام وما يزال ثورة » كما يأمر الدين. وكما قاسى المسلمون طوال القرون الماضية[٣٧].

---

٣٦) خطاب في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في اسيوط ١٩٦٥/٣/٨ ص١٣٨ ، خطاب الى اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بشأن الجزائر ١٩٦٢/٧/٢ جـ ٣ ، خطاب في عيد العمال ١٩٦٥/٥/١ - ٢٩ ذي الحجة ١٣٨٤ جـ ٥ - المؤتمر الاسلامي في لاغوس ١٩٧٥/٣/٢٣ - س٥ ص١٣٣ - ١٣٤.

٣٧) خطاب في مؤتمر البحوث الاسلامية ١٩٧١/٤/٤ -.س١ ص٢١١ - ٢١٣.

ويستجيب رجال الدين لدعوة الضباط الاحرار ويتبادلون معهم التراشق بالزهور ، فمثلا اصدر الامام الاكبر الشيخ حسن مأمون في العيد الرابع عشر للثورة بيانا يبين فيه ان الثورة اعادت الى مصر وجهها العربيّ الاسلامي ،ويستعرض حال مصر قبل الثورة وبعدها وبين التغيير الجذري الذي شمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ويسوّغ الثورة بأنها من مظاهر رحمة الله بعباده، فكلما اشتد الكرب جاء الفرج من عند الله وقد احس الجيش بذلك يوم عبر عن ارادة التغيير في هذا الشعب فقام يدك معاقل الظلم وتقويض اركان الفساد ،فكان الله معه والشعب من ورائه وعاد الى مصر وجهها العربي المسلم تعلو جبينها عزة وكرامة وسيادة على ارضها. ملكت مصر نفسها وقاد زمامها ابر ابنائها واخلص قادتها. اقاموا الحكم على نظام جمهوري اساسه قول الله « وامرهم شورى بينهم ». لقد امتدت يد الثورة الاصلاحية وردت للبلاد وجهها العربي المسلم وشملت الحياة كلها بالخير والصلاح[٣٨].

وتصدر ادارة التوجيه المعنوي (قسم التوعية الدينية) بوزارة الحربية عدة كتيبات عن الدين والجهاد (طبقا للآية « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم »)، يتصدرها قول الرئيس « ايمان كل جندي بالدين وبالمبادىء والقيم هو أساس نوعية الجندي » . كما تضع على الغلاف آية قرآنية توحي بالموضوع مثل « وامرهم شورى بينهم » وتضم السلسلة القرآن والحديث والسيرة. كما تتحدث عن الموضوعات السياسية مثل الحرية وتأصيلها في التاريخ الاسلامي ،كما تتحدث عن الدستور والاخلاق وتعطي نماذج مشرقة من التاريخ الاسلامي،وتمد الجنود بنماذج من خطب الجمعة[٣٩].

كما اصدرت امانة الفكر والدعوة والشؤون الدينية في الاتحاد الاشتراكي العربي عدة دراسات عن الدين والثورة. فكتب الاستاذ احمد حسن الباقوري « الدين والتقدم » مبيّنا دعوة الاسلام الى العلم النظري والتجريبي، وقدرة الاسلام على الوفاء بحاجات الامة، والوحدة الوطنية من وحدة العقيدة والاسلام والاشتراكية،واخيرا الاسلام والمرأة ولم يصدر كتاب واحد من هذه الامانة في اي موضوع وذلك الحديث عن الدور التقدمي للاسلام في التاريخ فيذكر د. طعيمة الجرف في « ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة » أن بلاد الشرق الاسلامي قد عاشت مع الاسلام وعلى اساسه تجربة ديمقراطية خصبة،فهو

---

٣٨) « الاهرام » ١٩٦٦/٧/٢٢.

٣٩) رسالة التوعية الدينية ٤٨، ٤٩.

دين «له في اطار مبادىء العدل والمساواة والشورى والتعاون واصلاح المجتمع. السيادة في الاسلام للامة، والامة تمارس سيادتها من خلال مؤسسات شرعية الخليفة على رأسها، والبيعة الصحيحة هي السند الشرعي الوحيد لسلطته». وفي محاضرات المرحلة الاولى لمنظمة الشباب الاشتراكي العربي يشار الى «منهج الاسلام في تربية الفردوبناء الجماعة»، من اجل تصحيح فهم التصور الاسلامي وتخليصه من الشبهات وتحديد خصائص المنهج الاسلامي، وهي التكامل والواقعية والايجابية بالالتقاء مع الحياة والمنهج العلمي والاعتماد على العقل والتكامل الاجتماعي كأساس للعلاقات الاجتماعية[٤٠]. وقد قام مكتب الشؤون الدينية بامانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي بهذه المهمة.

ثانيا ـ التعصب والارهاب:

كانت المعركة الحقيقية التي استخدم فيها جمال عبد الناصر الدين معركته مع «الاخوان المسلمين»، التي بلغت ذروتها في عام (١٩٥٤) ثم عادت من جديد في عام (١٩٦٥) اي في بداية المدّ الثوري ثم نهايته وبداية الانحسار. وبالرغم من وجود علاقة وطيدة بين «الاخوان» والثورة من خلال اتصالات ناصر بحسن البنا ووجود بعض الضباط الاحرار من «الاخوان» مثل عبد المنعم عبد الرؤوف واسهام «الاخوان» ليلة الثورة وبعدها في تأييد الثورة والدفاع عنها، إلا ان الصراع ظهر بين الطرفين جليا حادّاً حتى وصل الى درجة القطيعة في عام (١٩٥٤)، ولم يكن صراعا على مبادىء او نظم بل كان صراعا من اجل السّلطة. وقد بدأ ذلك قبل الثورة عندما طلب عبد المنعم عبد الرؤوف انضمام حركة الضباط الأحرار الى «الاخوان المسلمين»، حتى تؤمن الجماعة حياة الضباط الاحرار ومستقبلهم في حال فشل الثورة. ولما رفض ناصر ذلك، لأن المسائل الوطنية لا ترهن بموضوعات شخصية. استقال عبد المنعم عبد الرؤوف قبل الثورة بستة اشهر، وكان الضابط ابو المكارم عبد الحي رئيس التنظيم الاخواني بالجيش، وفي اول يوم للثورة طلب عبدالمنعم عبدالرؤوف وابو المكارم اسلحة لتوزيعها على «الاخوان» تأييداً للثورة، ولكن عبد الناصر رفض ذلك بالرغم من ابدائه استعدادا للتعاون معهم وعرض عليهم الاشتراك في الوزارة، ولكنّ التصادم حدث بعد ذلك.

---

٤٠) احمد حسن الباقوري: الدين والتقدم ص٧ ـ ١٠، دكتور طعيمه الجرف: ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة ص٥ ـ ٦، الاتحاد الاشتراكي العربي، منظمة الشباب الاشتراكي: محاضرات المرحلة الاولى ص١٦١ ـ ١٩٠.

ولم تحل الجماعة بالرغم من صدور قانون حل الاحزاب، اذ تقدم «الاخوان» بثلاثة شروط، الاول: ان لا يصدر قانون الا اذا اقره «الاخوان»، والثاني: الا يصدر قرار الا اذا اقره «الاخوان». وهذا يعني ان يحكم «الاخوان» من وراء الستار وان يفرضوا وصايتهم على الثورة. فالصراع بين الثورة «والاخوان» كان صراعا على السلطة ولم يكن صراعا على المبادىء. اراد «الاخوان» فرض وصايتهم على الثورة، والثورة لا تقبل الوصاية بل تقبل التعاون. وثمة فرق بين الوصاية والتعاون[٤١].

اما الشرط الثالث: فقد كان في ظاهره تطبيق الاسلام ولكنه في حقيقته كان ايضا فرض الوصاية على الثورة. فقد طلب حسن الهضيبي ان يفرض ناصر الحجاب في البلد وان يغلق المسارح ودور السينما. وهذا معناه أن يصبح ناصر الحاكم بأمر الله من جديد. كان الطلب من «الاخوان» يقسو في تطبيق الشريعة الاسلامية على نحو جزئي، وكأن تغيير المجتمع لا يأتي الا بقرار من السلطة، وكان رجال الثورة وقادة «الاخوان» يشاركون في العقلية نفسها، وهي البداية بالسلطة، فرجال الثورة هم أصحاب السلطة الجديدة، ولكن «الاخوان» أعلنوا أن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن[٤٢].

ومن هنا جاء اتهام «الاخوان» بالاطماع الشخصية. وبأنهم كانوا ضحية الحزبية وحاولوا هدم الثورة من اجل السلطة، والثورة هي التي اخرجتهم من السجون وحققت العزة القومية. واستغل «الاخوان» الدين وارادوا محاربة الثورة في كل مكان. اعتقد الهضيبي ان الثورة قد انتهت واخذ «الاخوان» يعملون وكأنهم إحتكروا الدين، والدين لم يكن احتكارا بل هو تآلف ومحبة وتسامح وتعليم. ان «الاخوان» يمثلون قسماً من شعب مصر، ولكن الثورة هي التي تمثل شعب مصر بكامله. ان الثورة لا يمكن ان تترك الاسلام نهبا لتصورات جانبية. فذاك ضد صالح الدعوة الاسلامية وان دور اهل الرأي والعلم انقاذ الاسلام من الجانبيين وألا يترك الاسلام لفئة من منتهزي الفرص. وفي

---

٤١) في الاجتماع الكبير في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناقشة اتفاقية الجلاء في ٥٤/٩/٥ جـ ١ ص٢١٧، في المقر الرئيسي لهيئة التحرير امام جميع اعضاء مجلس ادارات الهيئة في اقسام القاهرة ١٩٥٤/٨/٢١ جـ ١ ص٢٠٤ ولمزيد من التفصيلات عن الصراع بين الثورة «والاخوان» انظر احمد حمروش: قصة ثورة يوليو جـ ١ «مصر والعسكريون» الفصل الرابع ـ «حل الاخوان» ص٢٩٧ ـ ٣٠٥ وايضا عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وازمة مارس. خطاب ومناقشات مع الشباب في معسكر اعداد القادة في منظمة الشباب الاشتراكي العربي في حلوان في ١٩٦٥/١١/١٨ جـ ٥ ص٤٤٢.

٤٢) خطاب ومناقشات مع الشباب في معسكر اعداد قادة منظمة الشباب الاشتراكي العربي في حلوان في ١٩٦٥/١١/١٨ جـ ٥ ص٤٤٢ ـ ٤٤٣.

مؤامرة عام (١٩٦٥) بلغ احد المواطنين عنهم ،والثورة لا تهتم بالمؤامرات والاغتيالات، بل ببناء الجيل الجديد والقيادات الشابة التي لا تخشى الارهاب[٤٣].

ومن اجل السلطة كوَّن «الاخوان المسلمون» جهازا سريا مسلحا من أجل الانقضاض على الحكم بالرغم مما يرفعونه من شغار الديمقراطية. لقد عمل «حسن البنّا» هذا النظام السري ليحارب الملك فاروق وابرهيم عبدالهادي.

وبهذا يقضي «الاخوان» على خط الاعتدال في سياستهم، وستقف الثورة ضد الجمعيات السرية والاستعباد والاستغلال. ثم خرج «الاخوان» من المعتقلات،وبعد ذلك ظهر التنظيم السري من جديد بأسلحة ومتفجرات ،والثورة لا تعامل ذلك باللين ولا تستطيع ان تعفو مرة اخرى[٤٤].

وينتهز عبد الناصر مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف فيأخذ من سيرة محمد عليه السلام ما يناسبه في الهجوم على «الاخوان». فقد كان الرسول نقي السر والعلن ظاهره كباطنه لا فرق بين حياته الخاصة وحياته العامة. فسيرته في نفسه وفي بيته كسيرته بين الناس. ولم يكن هناك تناقض بين سلوكه العام وسلوكه الخاص،ومثل ذلك لا يطبقه أصحاب المآرب والمطامح. كان الرسول صادقاً صريحاً، فعندما ظنَّ الناس ان الشمس كسفت لوفاة ابنه قال: «ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت احد او حياته». كان الرسول معلما حكيما ومربيا فاضلا، «لقد منَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من انفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة»، وكان يفيض رحمة واحسانا[٤٥].

ويقوم الجهاز السري بعمليات الارهاب، فتحت اسم الدين يبيح «الاخوان» دم

---

٤٣) في الاجتماع الكبير في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناقشة اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/٩/١٥ جـ ١ ص٢١٧، القيت في وفد من اهالي العزيزية بمديرية الشرقية في دار الرياسة حيث توجهوا اليها لتهنئة الرئيس باتفاقية الجلاء يوم ١٩٥٤/٩/٢٠ جـ ١ ص٢٢٢، القيت صباح ١٩٥٤/١١/٩ في اعضاء المؤتمر الذي عقده ائمة المساجد في انحاء الجمهورية وزاروا الرياسة لاعلان تأييدهم لبطل الجلاء وتهنئته بهذه المناسبة جـ ١ ص٣٥٢، خطاب ومناقشات مع الشباب في معسكر الشباب في حلوان ٦٥/١١/١٨ جـ٥.

٤٤) في الاجتماع الكبير في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناقشة اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/٩/٥ جـ ١ ص٢١٨، في وفد من اهالي العزيزية بمديرية الشرقية في دار الرياسة حيث توجهوا الى التهنئة باتفاقية الجلاء يوم ١٩٥٤/٩/٢٠ جـ ١ ص٢٢٢ - ٢٢٣، خطاب في الطلبة العرب في موسكو ١٩٦٥/٨/٢٩ جـ ٥ ص٤٠٣.

٤٥) القيت يوم الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف بتاريخ ١٩٥٤/١١/٨ ١ جـ ١ ص٢٥١.

الكفار، أي الذين هم من غير «الاخوان المسلمين». أخذ رجال الثورة حذرهم، ولم يحضر ناصر واخوانه الاجتماعات العامة لأنه يعلم ما يدبره «الاخوان» لهم من اغتيالات. لم يكن هذا ضعفا او حبا في الحياة، ولكن لانجاز الاتفاقية التي تحقق للشعب الجلاء وتخليص الوطن من الاستعمار. بعدئذ خرج رجال الثورة، ليأخذها الهضيبي ورجاله بعد ان اعطاها رجال الثورة في (٢٣) يوليو- تموز (١٩٥٢)، بعث الهضيبي بمحمود عبد اللطيف وغرر به باسم الدين والاسلام من اجل اغتيال ناصر الذي يعمل من اجل ازاحة الفقر عن امثال محمود عبد اللطيف. وقد اقيمت محاكم الشعب لمحاكمة الجهاز السري والتنظيمات المسلحة، لخطرها على الشعب وتهديدها حرّية المواطنين وليس فقط قادة النظام. وقد حكمت محاكم الشعب على (٨٦٧) عضوا من الجهاز السري البالغ عددهم حوالي اربعة او خمسة آلاف، منضوين في شُعَب وفي خلايا مسلحة يمثلون فصائل وجماعات ومناطق، اي جيشاً حراً داخل البلد. وقد اعتقل (٢٩٤٣) افرج عن معظمهم في (٢٣) يوليو- تموز (١٩٥٦)، وحكم على البعض منهم مع ايقاف التنفيذ. وقد حكمت المحاكم العسكرية على (٢٥٤) وهو عدد ضئيل بالنسبة الى ثورات العالم. ولكن تم اكتشاف مؤامرة ثانية في قضيتين: قضية المؤامرة وقضية التنظيم السري المسلح، وهناك تنظيم آخر غير مسلح، وكلهم معتقلون وتصرف ماهيات اعضاء التنظيم غير المسلح (١٠٠٪) وللمسلح (٥٠٪)[٤٦]. وقد كان من المزمع الافراج عن «الاخوان» المعتقلين، ولكن نكسة عام (١٩٦٧) أجَّلت ذلك الاجراء. ثم بدأ الافراج عنهم وارجاعهم الى وظائفهم، ولكن ظل منهم حوالي (١٠٠٠) في السجون هم اعضاء التنظيم المسلح الذين قاموا بعمليات ارهابية ضد مجلس الشعب. وفي كل مرة تكتشف مؤامرة يعتقل اعضاء التنظيم السري القديم كله، في حين ان الكشوف القديمة لم تكن تعبر عن وضع التنظيم الحالي الذي ضم عناصر جديدة من الشبان بالرغم من سريته[٤٧].

وكما هادن «الاخوان» القصر، هادنوا الانجليز واتصلوا بهم وحادثوهم في شؤون البلاد من وراء الثورة. لقد ظل التعاون بين «الاخوان» والثورة حتى وزارة نجيب الهلالي في (١٩٥٢/١٢/٩) قبل المفاوضات... ثم فاوض «الاخوان» الانجليز بين

---

٤٦) المؤتمر التعاوني الثاني في ١٩٥٦/٦/١ جـ ١ ص٤٩٠، خطاب ومناقشات مع الشباب في معسكر اعداد قادة منظمة الشباب الاشتراكي العربي في حلوان يوم ١٩٦٥/١١/١٨ جـ ٥ ص٤٤٧.

٤٧) في افتتاح الدورة الخامسة لمجلس الامة في ١٩٦٧/١١/٢٣ جـ ٦ ص٢٨١ - ٢٨٢ في مؤتمر الاتحاد العام للعمال بحلوان ١٩٦٨/٣/٣ جـ ٦.

الهضيبي والمستشار الشرقي «ايفانز»، وهي ما عرفت باسم مفاوضات الهضيبي ايفانز. وقد قابل ناصر الهضيبي، بعد ان علم بأمر المفاوضات، في بيت منير الدلة في الدقي، وبحضور خميس حميدة وكيل «الاخوان» وصالح ابو رقيق وفريد عبد الخالق وحسن عشماوي. وكان مع ناصر كمال الدين حسين وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر. وطالب رجال الثورة ان يعرف «الاخوان» رأيهم، حتى لا يتنازلوا عن شيء ولكنهم في النهاية قبلوا ما رفضه رجال الثورة. لقد قبل الهضيبي في ابريل ـ نيسان ما لم يقبله ناصر. وبالتالي فان معارضة «الاخوان» للثورة ليست بسبب اتفاقية الجلاء والمبادىء الوطنية، بل معارضة تقوم على مقاصد خاصة ومن اجل الصراع على السلطة. فقد كان «الاخوان» يمثلون السلطة الشعبية ولم يكونوا في الحكم، وكان رجال الثورة في الحكم ولكن دون سند شعبي. اختفى الهضيبي ليعلن الجهاد ضد الثورة ورجالها وليس ضد اسرائيل اأو الانجليز. من اول الثورة في عام (١٩٥٤) تكتل «الاخوان» عندما كانت الثورة تتفاوض مع الانجليز، وقالوا للانجليز انهم مستعدون ان يتفاوضوا معهم، وكانوا في ذلك الوقت يمثلون الثورة المضادة والحزب الرجعي في البلاد[٤٨].

ولهذا السبب تمّ تجريح «الاخوان» مثل تجريح الوفد، وكل الاتجاهات الوطنية قبل الثورة، بأنها كانت موالية للقصر، وهادنت الملك. فقد ذهب الهضيبي الى عابدين وهو مرشد عام «للاخوان المسلمين» ليقبل يد الملك، كما فعل النحاس، ويقول: زيارة كريمة لملك كريم، ودون اسمه في سجل التشريفات مرات عديدة في جميع المناسبات، لأن فاروقاً قال قولهم. لقد خضع «الاخوان» للقصر وهادنوا الحاشية، في حين أن الثورة عارضت الملك وقضت على الحاشية. ولكن «الاخوان» يقومون بحملة ضد الثورة باسم الدين والقرآن ويقومون بحملة تشكيك ومنشورات باسم الدين. على الرغم من أن مصر الناصرية تظفر للمرة الأولى في تاريخها بحكم مصري نقيّ. لقد طالبت الثورة بألا يدخل الملاهي من كان عمره أقل من (٢١) سنة، وطالب «الاخوان» ألا يدخلها أيضاً من تجاوز (٢١) سنة، فلماذا لم يعارضوا الاباحة المطلقة أيام الملك فاروق، ويقولون أن الأمر لوليّ الأمر. زايد «الاخوان» على الثورة وساروا في ركاب الملك[٤٩]. ولكن يبدو أن ناصراً

---

٤٨) في المقر الرئيسي لهيئة التحرير امام جميع اعضاء مجلس ادارات فروع الهيئة في اقسام القاهرة ١٩٥٤/٨/٢١ جـ ١ ص٢٠٤ ـ ٢٠٥ خطاب في الاحتفال بمناسبة عيد العمال في شبرا الخيمة ٦٧/٥/٢ جـ ٦ ص١٥٢.

٤٩) في الاجتماع الكبير في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناقشة اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/٩/٥ جـ ١ ص٢١٧، ص٢١٩.

كان حريصاً على ألا يطلق هذا الاتهام إلا في عهد الهضيبي ، أما في عهد البنا فكان « للاخوان » مواقفهم ضد القصر والملك ، الأمر الذي كلفهم حياة مرشدهم العام ، فكان اغتياله هدية عيد ميلاد الملك.

ويتهم ناصر « الاخوان » بأنهم يوالون الامبريالية.والدليل على ذلك اذاعة اسرائيل وباريس ومكة التي تذيع حجج « الاخوان » ضد الثورة المصرية. فلما فشل الهضيبي في معارضة الثورة والقضاء عليها في مصر توجه الى سوريا.

لم يتجاوز « الاخوان » حدود الشعارات الدينية ولم يملأوها بمضمون اجتماعي او سياسي ، في حين ان الثورة حققت المضمون ، وبالتالي تحققت الشعارات. يقول « الاخوان »: القرآن دستورنا ، والثورة تخلع الملك وتقضي على الفساد والظلم الاجتماعي وتحقق الجلاء ، وهذا كله تحقيق لشعار « الاخوان »[٥٠].

ولكن الثورة نفسها اطلقت شعارات اجتماعية وسياسية من غير ان تحقق مضامينها، فالتجربة المصرية في نهاية الامر كانت اقرب الى شعارات الحرية والديمقراطية المتمثلة في « ارفع راسك يا اخي ، فقد مضى عهد الاستعباد ». في حين ان النظم والمؤسسات الدستورية لم تكن تحمل تحقيقا لهذه الشعارات،كما ان شعارات العدالة الاجتماعية والمساواة ، وتكافؤ الفرص والاشتراكية كانت في جانب،والنظم الاجتماعية والاقتصادية في جانب آخر ، فلم تكن تطبيقا جادا وحاسما لهذه الشعارات ، فما تنقد به الثورة « الاخوان » هو ايضا نقد ذاتي للثورة ، قامت به في اوقات انحسارها وقام به نقاد التجربة المصرية ومحللوها السياسيون.

---

٥٠) في الاجتماع الكبير في المقر الرئيسي لهيئة التحرير لمناقشة اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤/٩/٥ جـ ١ ص٢١٩.

ثالثاً: الوحْدة العَرَبيَّة وَالوحْدة الوَطنيَّة

أ ـ الوحدة العربية

كان البدء باستخدام الاسلام في معارك الوحدة العربية في عام (١٩٥٨) بعد اتحاد مصر وسورية وتكوين الجمهورية العربية المتحدة. كان موضوع وحدة المسلمين والعرب، على انقاض التفكك والفرقة من الموضوعات العامة التي ظهرت بعد قيام الثورة نوعاً من التوجيه الديني السياسي من غير ان يكون له واقع سياسي معين. فلما قامت اول مظاهر الوحدة العربية بالفعل، دخل الاسلام في المعركة على نحو تاريخي عن طريق استرجاع ذكرى الحروب الصليبية، احد مظاهر الاستعمار في صورته القديمة، وتوحيد المسلمين تحت قيادة صلاح الدين الايوبي الذي وحد مصر وسورية امام الهتافات ،مثل «وحدة مصر وسوريا باب الوحدة العربية» وقورن ناصر بصلاح الدين، وقد زادت ثورة العراق في (١٤) يوليو ـ تموز (١٩٥٨) من عواطف الوحدة العربية، كما زادت الحرب اللبنانية بين القوى الوطنية والقوى اليمينية الحماس للعروبة ،حتى ظن العرب جميعاً أنهم على أبواب الوحدة العربية الشاملة.

لقد انتهز الاستعمار الاوروبي في العصور الوسطى التفكك الذي أَلَمّ بالامة العربية، واستطاع تحت اسم الحملات الصليبية التي لم تكن تعني الا الاستعمار، ان ينفذ الى داخل الوطن العربي. ورغم ضعف الامة العربية وتفككها في ذلك الوقت فقد هب العرب في كل مكان للدفاع عن قوميتهم واراضيهم. اتحدت الامة العربية واتحد قادتها ليواجهوا الخطر وليواجهوا الاستعمار الغربي الذي غزا اراضيهم تحت اسم الصليبية، وكان النصر حليف القومية العربية ضد ملوك اوروبا فرنسا وانجلترا وسائر الدول الاوروبية. واستمرت الحرب ثمانين سنة، غزواً مستمراً وحملات باسم الدين وهي في

الحقيقة لم تكن تهدف الا إلى السيطرة. استطاع الصليبيون في اول الامر ان يحتلوا فلسطين ويستولوا عليها ويحتلوا بيت المقدس ،وان يفرقوا الامة العربية في مصر والامة العربية في الشرق العربي. وبعد ان استتب لهم الامر في فلسطين ومكنوا لأنفسهم فيها، ارادوا ان يتقدموا نحو مصر واستطاعوا ان يصلوا الى الشرقية وبلبيس والى ابواب القاهرة، وكانت الجيوش المصرية تحارب وحدها، ولم يكن بد من انقاذ الامة العربية والوطن العربي من الغزو الاستعماري الذي حمل اسم الصليبية، فاتحدت الامة العربية مرة اخرى لتنتصر. وكان التضامن والاتحاد بين سورية ومصر هما السبيل الوحيد للقضاء على هذه الحملات الصليبية، وهي السبيل الوحيد لانقاذ القومية العربية، فأرسل السلطان « نور الدين محمد » ، السلطان السوري في ذلك الوقت ،جيوشه الى مصر لتعاونها في صد الغزاة الصليبيين ،واستطاعت جيوش مصر وسورية التي اتحدت ان تهزم الصليبيين وان تردهم عن ابواب القاهرة وان تعيدهم الى حدود فلسطين[٥١].

بعد تلك الحملة الصليبية، اي بعد عشرين سنة من طرد الصليبيين من القاهرة، هاجم الصليبيون من فلسطين ايضاً سورية. فاتحدت سورية ومصر مرة اخرى تحت قيادة صلاح الدين ، خرجت الجيوش المصرية لنجدة الشعب العربي في سورية وانتصر صلاح الدين في معركة حطين. ولم تكن هذه النجدة لسورية وحدها، ولكن استطاعت الجيوش المصرية السورية ان تحرر فلسطين وتحرر القدس وتخرج الصليبيين من فلسطين. كانت الوحدة الدرع نفسها التي كسرت موجات الغزاة، وكان التفكك والانقسام الوسيلتين اللتين نفذ بهما المستعمر الى الدول العربية كي يخضعها . ولكن بعد اتحادها لم تستطع الحملات الصليبية ان تخضعها .وبعد عام (١٩٧٠) لا يظهر هذا الموضوع إلا مرة او مرتين مما يدل على غياب الطابع الوحدوي لهذه المرحلة. ولقد استمر الغزو الصليبي ثمانين سنة،ولكنّ اتّحاد مصر وسورية تحت قيادة صلاح الدين هو الذي خلص المنطقة من الغزو الصليبي، كما خلصها قبل ذلك من التتار ،ورغم قيام المستعمرات على شواطيء فلسطين ثمانين عاما فقد تحررت بالارادة العربية بفضل صلاح الدين، ويمكن ان يتم الشيء نفسه لتحرير الارض من الصهيونية العالمية. في تاريخ الامة العربية هجمتان ارادتا القضاء عليها،

---

٥١) كلمة القيت عقب عودة الرئيس جمال عبد الناصر من دمشق في ١٩٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٧٧ ،خطاب في حفل وضع حجر الاساس للمدينة السكنية لضباط الصف في دمشق يوم ١٩٥٩/٣/١٤ ج٢ ص٣٧١ ، خطاب في رشيد في الاحتفال بمرور ١٥٠ عاما على طرد الانجليز من رشيد يوم ١٩٥٩/٧/٢٨ جـ ٢ ص٥٦٨ ، بيان الى الامة ١٩٧١/٥/٢٤ - س١ ص٢٦٨ في افتتاح الدورة الاولى للمؤتمر القومي الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧١/٧/٢٣ س١ ص٤٠٨ ، بيان الى الامة ١٩٧١/٨/٣٠ س ١ ص٤٣٥.

التتار والصليبيون. ولم يستطع العرب مواجهتهم إلا بالاتحاد. وما كان ممكنا ان يخرج الاستعمار الصليبي الاستيطاني بعد ثمانين عاماً إلا بفضل تعاون (الشام ومصر تحت قيادة واحدة)، والماضي مثل اليوم والصهيونية مثل الصليبية جاءت لتدمير الشخصية العربية[٥٢].

فليس غريباً بعد ذلك ان نرى أحد الاسرائيليين يكتب في المجلة العسكرية الاسرائيلية بعنوان «الى دمشق»: «اننا اذا اردنا ان نهزم العرب فليس أمامنا إلا ان نتجه الى دمشق. ان الغلطة الكبرى التي ارتكبها الصليبيون حينما احتلوا البلاد العربية هي عدم احتلال سورية كلها واخضاعها بواسطة الصليبيين. تلك كانت الغلطة الكبرى التي مكّنت العرب من ان يتحدوا وان يتخلصوا من الاستعمار الصليبي. ان الشعب السوري شعب خطر. وفي الوقت الذي كانت فيه الحروب الصليبية ناشبة، هاجمت هذه المنطقة من العالم جيوش من اواسط آسيا، انها جيوش التتار الذين وصلوا الى بغداد فسقطت بغداد في ايديهم واستولى هولاكو قائدهم عليها، وانهى حكم العباسيين. ثم دخلت جيوش التتار سورية لتستمر في الفتح والغزو مكلّلة بالنصر. وكانت سورية مشغولة بحروب الصليبيين. ومع ذلك قامت سورية لتحارب وتصد التتار. فهبت جيوش مصر لتحارب مع سورية في هذه المعركة ضد المعتدين الذين لم ينهزموا في معركة واحدة منذ قيامهم للغزو. وقد استطاعت جيوش مصر وسوريا ان تهزم التتار في معركة عين جالوت سنة (١٢٦٠). ففي كل مرة كانت تتحد فيها سورية مع مصر كانتا تهزمان معاً أعتى الجيوش، كالصليبية التي تمثل الاستعمار الاوروبي، والتتار. ولم يقتصر الامر على هزيمة التتار بل انسحبوا من الاراضي العربية حتى عبروا الفرات، وتبعتهم الجيوش المصرية والسورية حتى عبرت خلفهم الفرات. وهذا هو معنى الجمهورية العربية المتحدة[٥٣].

والتاريخ القديم يعيد نفسه في التاريخ الحديث. فلم تكن مصادفة حينما وصل الجنرال اللّنبي، قائد الجيوش البريطانية الى القدس وقال: اليوم انتهت الحروب الصليبية. ولم تكن مصادفة حينما أتى القائد الفرنسي الجنرال غورو الى دمشق وقال عندما وصل الى قبر صلاح الدين: ها قد عدنا يا صلاح الدين. لقد دخل العرب حرب

---

٥٢) كلمة القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٧٦ - ٧٨، حديث الى مجلة «روز اليوسف» ١٩٧٥/٣/٢٣ س ٥ ص١٢١ خطاب في يوم الجزائر ١٩٦٠/١١/١ جـ ٢ ص٣٠٤.

٥٣) كلمة القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ١٩٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٧٨ - ٧٩.

فلسطين سنة (١٩٤٨) في سبعة جيوش عربية،ولو كانت جيشا واحدا مثل الجيش الذي قام بقيادة صلاح الدين، الجيش الذي قام من سورية ليعاون المصريين ضد غزو الصليبيين، والجيش الذي قام لصد التتار بعد ان عبروا الفرات لكانت قد انتصرت. فالصليبية الجديدة هي الانتداب. فوضعت فلسطين تحت الانتداب من اجل القضاء على القومية العربية بطريقة جديدة. لم تنته الحملات الصليبية للقضاء على القومية العربية، وقامت اساطيل بريطانيا في عام (١٨٠١) وفي عام (١٨٠٧) ثم فشلت،ثم عادت الجيوش البريطانية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في اواخر الحرب العالمية الاولى، ولم يخرج الاستعمار البريطاني الا في عام (١٩٤٨) قبل ان يسلم الجزء الاكبر منها الى الصهيونية، العميل الاول للاستعمار في الشرق الاوسط، حتى جاءت سنة(١٩٦٧) ،فاذا بالامبريالية الاميركية تمكن الصهيونية من الجزء الباقي من القدس، وتساعد اسرائيل على تنفيذ مؤامرة خطيرة ليست اول خطر تعرضت له الامة العربية. فاذا كان الاستعمار الصليبي مكث في القدس (٨٠) عاما ،فان ذلك لا يعني انتظار الاستعمار الصهيوني ثمانين عاما مماثلة، بل يعني التصميم والارادة والاصرار على التحرر[٥٤]

يثبت التاريخ القديم ان التفكك يسبب غزو البلاد وان الوحدة هي سبب النصر. التفرق تهزمه الجيوش الصغيرة، والاتحاد يهزم الجيوش الكبيرة، جيوش فرنسا وانكلترا من سنة (١١٨٠) الى سنة (١٩٥٧). فقيام الجمهورية العربية المتحدة هو طريق الانتصار - كما يثبت التاريخ القديم - فما من مرة تتحد فيها فيها سورية ومصر الا وتثبت دعائم القومية العربية. ان أي عربي ينظر في تاريخه ينادي بالوحدة ،ويشعر ان في الوحدة تحقيق الآمال ودرء الأخطار وتثبيت دعائم القومية العربية والتغلب على دسائس الاستعمار. يعيد التاريخ نفسه عندما يلتقي الشعب العربي في مصر بالشعب العربي في سورية ،وتجمع الجيش العربي في مصر وتجمع الجيش العربي في سورية ،وتعقد الأمة ارادتها على ان تعيد التاريخ فتحرر ارضها. هذا هو درس الماضي ودرس الحاضر ودرس المستقبل ايضاً[٥٥].

---

٥٤) كلمة القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ١٩٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٨٠ - ٨١، خطاب في رشيد في الاحتفال بمرور (١٥٠) عاما على طرد الانجليز من رشيد في ١٩٥٩/٧/٢٨ جـ ٢ ص٥٦٨، خطاب في يوم انتصار العمال العرب ١٩٦٠/٥/٧ جـ ٣ ص١٧٤ - ١٧٥، خطاب في المؤتمر الشعبي في دمياط ١٩٦١/٥/٨ جـ ٣ ص٤٣٧، خطاب في يوم الجزائر ١٩٦٠/١١/١ جـ ٢ ص٣٠٤، في المؤتمر الشعبي بالمنصورة لشرح بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٣/١٨ جـ ٦، خطاب في اعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ١٩٦٧/٣/٢٦ جـ ٦.

٥٥) كلمة القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ١٩٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٧٧، خطاب في يوم انتصار العمال =

لقد كشف ناصر عن تستر الحملات الصليبية تحت اسم الدين من اجل الاستعمار والسيطرة واستغلال شعار الصليب الذي كان في حقيقة الأمر وسيلة لاخفاء الاستعمار. وبيّن ان الحملات الصليبية هي في الأصل استعمار اتخذ شعار الصليب. لقد هاجم الاستعمار تحت اسم الحروب الصليبية وكان يلاقي بعض النجاح. كان الاستعمار الصليبي يتستر تحت اسم الدين ويقول انه يريد ان يؤمن بيت المقدس. وتعرضت سورية للعدوان واحتل الاستعمار الصليبي اجزاء منها، ولكن لم يكتف باحتلال القدس بل اتجه الى مصر واستمر الغزاة في القدس (٨٨) سنة. إنّ هذه الغزوات لم تكن تهدف ابداً الى رفع شأن الدين ولكنها استعمار تحت اسم الدين،وكان من الواضح ان اسم الدين عندهم اسم مزيف. وكان من الواضح ايضاً من الحملة الصليبية التي وجهت الى المنصورة ان لويس التاسع الذي تستر تحت اسم الحروب الصليبية لا يمت بأي حال من الأحوال الى الدين، ولكنه يتجه الى السيطرة على هذا البلد وخيراته. ففي رد لويس التاسع الذي بعث به الى الملك الصالح الذي كان يحكم البلاد، قال لويس بالحرف الواحد «الى الملك الصالح. انه غير خاف عنك ان اهل جزائر الأندلس يحملون الينا الأموالوالهدايا ،ونحن نسوقهم سوق البعير ونقتل منهم الرجال ونرمل النساء ونأسر البنات والصبيان، ونخلي منهم الديار، وقد ابديت لك النصح ؛ فلو حلفت بكل الايمان وحملت قدامي الشمع ساعة للصلبان ،ما ردني ذلك عن الوصول اليك وقتالك في اعز البقاع لك». وقال لويس ايضاً «فاذا اصبحت هذه البلاد لي - أي مصر - فتكون هدية في يدي» أي انه كان يريد مصر. ولقد رفع الصليبيون راية الصليب وكانت نيتهم الحقيقية هي الاستعمار والتعصب. ارادوا احتلال البلاد والسيطرة على مقدراتها واخضاعها للسيطرة المعتدية من الخارج. هاجموا دمياط واحتلوها، وكانت قواتهم واساطيلهم تعبر عن التعبئة الاستعمارية الصليبية في هذا الوقت لاخضاع هذه المنطقة من العالم. كان الصليبيون يضمرون في انفسهم امراً ،هو القضاء على القومية العربية والسيطرة على بلاد العرب جميعاً،واخضاع هذه البلاد لتكون لهم مزرعة يتمتعون بخيراتها[٥٦].

منذ (٧٠٠) سنة دارت في المنصورة معركة فاصلة كانت نقطة تحول في الغارة

= العرب ١٩٦٠/٥/٧ جـ ٣ ص١٧٦.

٥٦) خطاب في يوم انتصار العمال العرب ٦٠/٥/٧ جـ ٣ ص١٧٢، نفس الخطاب ص١٧٣، خطاب في رشيد في الاحتفال بمرور (١٥٠) عاماً على طرد الانجليز في ١٩٥٩/٧/٢٨ جـ ٣ ص٥٦٦، خطاب في المؤتمر الشعبي في دمياط ١٩٦١/٢/٨ جـ ٣ ص٤٣٧.

الاستعمارية الأولى ضد المشرق العربي ، وهي الغارة التي تسترت وراء الصليبية وحاولت ان تستخدم رسالة السماء التي حملها عيسى اخاءً وسلاماً بين البشر الى سيطرة وعدوان واغتصاب واحتلال(٥٧).

ولكن في مقابل ذلك لم يستعمل ناصر الدين والاسلام مثلاً، في مواجهة الدين والمسيحية،ولم يدعُ الى الجهاد الاسلامي في مواجهة الحملات الصليبية الجديدة،ولكنه دعا الى الوحدة العربية وتوحيد مصر وسورية، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة لا قبلها، تسويغاً سياسياً لقيامها. لم يفسر الاسلام تفسيراً ثورياً بقدر ما واجه التستر الديني الصليبي بقيم علمانية خالصة، مثل القومية العربية. ولم يجعل تاريخ الوحدة العربية بين مصر وسورية وسيلة لتحقيق الجمهورية العربية المتحدة، بل لتفسير قيامها بعد ان قامت بالفعل.

ب ـ الوحدة الوطنية.

وقد برزت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين خلال الحروب الصليبية، فلم ينخدع المسيحيون العرب باسم الحملات الصليبية ،لأنهم كانوا يؤمنون بالقومية العربية وكانوا يؤمنون بأراضيهم وبسمائهم وبالبلاد التي ترعرعوا فيها. وقفوا جنباً الى جنب مع اخوانهم المسلمين يدافعون عن فكرة القومية العربية. كانت الحملات الصليبية في الأصل استعماراً تحت اسم الحملات الصليبية تهدف الى السيطرة، والتحكم، وقد فطن الى ذلك العرب الذين تظلهم فكرة القومية العربية، فقام المسلمون والمسيحيون في جميع ارجاء الأمة العربية يحاربون ويقاتلون، وهم بهذا يدافعون عن فكرة واحدة معروفة؛ فكرة القومية العربية. منذ اكثر من سبعمائة عام هاجمت الحملات التعصبية سورية وفلسطين ومصر، وقامت الأمة العربية التي اكتشفت نفسها، قام المسلم فيها والمسيحي جنباً الى جنب للدفاع عن وطنهما المقدس ضد السيطرة المعتدية المستعمرة المتعصبة من الخارج، فكانت الوحدة سبيل النجاة والحرية وطرد العدوان. لقد كان من الواضح للأمة العربية كلها من مسلمين ومسيحيين ان هذه الغزوات لا تهدف ابداً الى رفع شأن الدين ،ولكنها استعمار تحت اسم الدين. فهب الشعب العربي واستطاع ان يقضي على الغزاة. كان من الواضح ان اسم الدين لديهم اسم مزيف ،فان احدى الحملات الصليبية التي وجهت الى

٥٧) في المؤتمر الشعبي في المنصورة لشرح بيان ٣٠ مارس ـ آذار ١٩٦٨/٣/١٨ جـ٦.

الأمة العربية غيرت طريقها ، فسارت الى القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية ، وكانت في هذا الوقت تحمي المسيحية في الشرق ، فهاجموا القسطنطينية ودمروها ونهبوا اموالها واحتلوها ،وهي في ذلك الوقت عاصمة المسيحية في الشرق. فكان من الواضح لكل فرد مسلم ومسيحي ان هذه الحملات انما هي حملات عدوانية استعمارية[٥٨]. كانت تريد اثارة فتنة طائفية في البلاد العربية، وقالوا انهم يحاربون الاسلام والمسلمين ،فهبَّ الشعب المسلم للدفاع عن وطنه ،وهب معه الشعب العربي المسيحي ليدافع عن وطنه، ولم تنجح محاولات التفرقة بين ابناء الأمة. فالشعب المسلم يعيش في الوقت نفسه مع اشقائه في العروبة من جميع الأديان في محبة واخاء. لم يستطع الاستعمار ان يفرق بين افراد الشعب في الماضي ، فالشعب يرفع راية الاسلام ويرفع راية القومية العربية التي تجمع المسلم والمسيحي تحت راية الوطن الواحد.

ولكن يظهر موضوع الوحدة الوطنية اكثر فأكثر موضوعاً مستقلاً عن وحدة المسلمين والمسيحيين ضد الصليبيين لاحداث معاصرة سواء داخل مصر ام خارجها في لبنان. وبالرغم من قلة هذه الأحداث في العهد الناصري الا انها جعلت موضوع الوحدة الوطنية من الموضوعات البارزة في الفكر السياسي عند القادة.

الطائفية في مصر ليس لها أي اعتبار، فكل فرد في هذا المجتمع مواطن له حقوق وعليه واجبات ،وعلى قدر جهده له فرصة في العمل ،لا توزع الأعمال على اساس طائفي. ويدخل الطلاب في الجامعات على اساس المجموع وليس على اساس الدين ، فأبناء الوطن جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات والعمل. وان الأبواق الأجنبية تزعم ان الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة لا تراعي المساواة بين الطوائف ، في حين أنها تقوم على الكفاءة والعمل، وبالتالي امكن القضاء على الطائفية قضاء تاماً. فاذا فاز مائة مسيحي في مباراة للدخول في الوظائف الكثيرة ،فانهم يوظفون بصرف النظر عن الدين أو الطائفية. لقد حاول بعضهم تعديل هذا النظام ولكن الثورة لم تقبل ، فلا فرق بين مصري ومصري ومواطن ومواطن. وفي الوظائف الأخيرة التي استحدثت، عدد ضخم من المسيحيين الذي يبلغ اكثر من (٧٥٪) في بعض الأحيان. تطلق الثورة مبادىء الدرس

٥٨) القيت عقب عودة الرئيس من دمشق في ٥٨/٣/٢٠ جـ ٢ ص٧٦ - ٧٧ ، خطاب في رشيد في الاحتفال بمرور (١٥٠) عاماً على طرد الانجليز من رشيد في ١٩٥٨/٧/٢٨ جـ ٢ ص٥٦٨ ، خطاب في يوم انتصار العمال العرب ١٩٦٠/٥/٧ جـ ٣ ص١٧٢ ، خطاب في المؤتمر الشعبي للاتحاد القومي بجامعة القاهرة ترحيباً بالرئيس ايوب خان ١٩٦٠/١١/٨ جـ ٢ ص٣١٣.

والجهد والعلم، وليس من المعقول استبعاد مصري مسيحي واستبدال مصري مسلم به تحت وطأة تفكير طائفي سخيف، إنّ التعيينات في الحكومة وفي القضاء تتمّ بالأقدمية. وفي كل الوظائف تجيء الترقيات بالأقدمية لغاية الدرجة الأولى، وبالتالي فإن منع التعصب والتلاعب، والتعيين يسري في القضاء على المجموع وليس بتفرقة دين عن دين. الدولة لا تنظر الى الدين، والمجتمع لا ينظر الى الدين، ولكن ينظر الى العمل، والى الجهد، والى الانتاج، والى الاخلاق، وبهذا نبني فعلاً المجتمع الذي نادت به الأديان السماوية التي نصّ الميثاق على احترامها. والمادة الرابعة والعشرون من الدستور تنص على ان المصريين في نظر القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة[٥٩].

وقد تعني الوحدة الوطنية أحياناً وحدة قوى الشعب العاملة او وحدة التيارات الفكرية أو وحدة الأحزاب السياسية . وذلك بعد حل الأحزاب في مصر أولاً ثم في سورية ثانياً بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة. فالثورة السياسية قضاء على الطائفية ونهاية لتجار الطائفية. ارادت فرنسا وهي تحتل سورية ان تتاجر بالطائفية وان تشجع تجار الطائفية، ولكن الشعب الحر الواعي رفض ان ينقاد وراء تجارة الطائفية، فحارب المسلم والمسيحي الاستعمار وأجليا فرنسا، واستشهد المسلم والمسيحي وسفك دم المسلم والمسيحي. والذي سُفك هو الدم العربي. لقد حاولت فرنسا تقسيم الشعب بالطائفية، ولكن الثورة السياسية قضت على اساليب فرنسا وعملائها ووحدت الشعب تحت راية الوحدة الوطنية. لم يستطع الاستعمار بذر بذور الطائفية لأن هناك أمة عربية واحدة تعمل من اجل تحقيق الأهداف العربية، وتقوم على الوحدة الوطنية.

وفي مصر حاول الاستعمار ان يستخدم الطائفية ليقسم الطبقة العاملة لتكون في خدمة الرجعية، لأن الطبقة العاملة اذا انقسمت على اساس الدين او على اساس طائفي وتصارعت على أسس طائفية ونسيت اهدافها الاجتماعية في اقامة العدالة والمساواة والرفاهية فسدت وضاع العمل. وقد وعى الشعب المصري ذلك ولم يمكن الاستعمار

---

٥٩) خطاب في شباب الاقليم السوري وعماله في الاسكندرية ٦١/٨/١٧ جـ ٣ ص٤٩ حديث مع صاحب مجلة «كل شيء» اللبنانية ٦٢/٥/١٣ جـ ٤ ص٣٤ - ٣٥، كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال بارساء الحجر الأساسي لكاتدرائية الكنيسة المرقصية ٦٥/٧/٢٢ جـ ٥ ص٣٥١ - ٣٥٢، الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ٦٤/٣/٢٥ ص١٢.

والرجعية من ان تستغل الطائفية لتقسيمه. لقد حاولت بعض العناصر منذ سنة ونصف السنة استخدام الطائفية. حاولت استخدام بعض رجال الدين، وكانت في خدمة الرجعية، ولكن الشعب الواعي استطاع ان يكشف عن هذه الحركة ويقضي عليها تماماً[٦٠].

لم يعتمد ناصر كثيراً على الوعظ الديني السياسي باللجوء الى المحبة والاخاء، بل لجأ الى تاريخ الوحدة الوطنية ومقاومة الاستعمار من لدن المسلمين والمسيحيين على السواء، كما لجأ الى القومية العربية التي تضم المسلمين والمسيحيين.

وتقوم الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين على مبادىء الثورة، فالاسلام والمسيحية كلاهما ثورة. فالثورة قامت على المحبة ولم تقم على الكراهية والتعصب، قامت تدعو الى المساواة وتكافؤ الفرص. وهي المبادىء التي نادت بها الأديان، كما نادت الأديان بالعمل من اجل الفقراء والمساكين والعاملين. واستنكرت الاستغلال والاستعباد بكل معانيه. كان المسيح ضحية للاستعباد والاحتلال الروماني، وتقبل المسيحيون العذاب بصبر وايمان، وكانوا بالرغم من ذلك يدعون الى المحبة والاخاء. وكفاح النبي مثل كفاح المسيح. وعلى مر العصور كان المسيحيون والمسلمون اخوة دائماً منذ عهد الرسول. وقد اشار القرآن الى تلك الأخوة، اذ عرضها الله على الشعب وحرم عليه التعصب. وحين دخل الاسلام مصر استمرت المحبة بين الأقباط والمسلمين، ولم يتحول الأقباط عن دينهم قسراً ولا عنفاً لأن الاسلام لم يعترف بالقسر والعنف بل اعترف بأهل الكتاب وبالمسيحيين اخوة في الدين واخوة في الله. هذا هو مفهوم الثورة للدين؛ بالمحبة والاخاء والمساواة وتكافؤ الفرص يخلق الوطن القوي الذي لا يعرف الطائفية ولا يحس بها، بل يشعر بالوطنية التي يشعر بها الجندي في ميدان القتال. في فلسطين في عام (١٩٤٨) كان المسلم يسير جنباً الى جنب مع المسيحي، ولم تكن رصاصة الأعداء تفرق بين المسلم والمسيحي. وحينما تعرضت مصر للعدوان في عام (١٩٥٦) وضربت بور سعيد لم تفرق القنابل بين المسلم والمسيحي فكلاهما من ابناء مصر[٦١]. غير ان أيّ مجتمع لا بد أن

---

٦٠) خطاب في دمشق ٦٠/١٠/١٧ جـ ٢ ص٢٨٣، خطاب في شباب الاقليم السوري وعماله في الاسكندرية ٦١/٨/٢٧ جـ ٣ ص٤٩٢.

٦١) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال بارساء حجر الأساس لكاتدرائية الكنيسة المرقصية ٦٥/٧/٢٢ جـ ٥ ص٣٥٠ - ٣٥٢.

يضم الطيب والخبيث، السليم وغير السليم. فتنشأ المشاكل والعقبات من فئة المتعصبين سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين، فتحدث المشادات في بعض القرى، فيتعصب مسلم فيثير الناس أو يتعصب مسيحي فيثير الناس، فيتعاون الاخوان على درء كل فتنة لأن تلك الحوادث قليلة لا يقاس عليها، والدين الاسلامي بخصوصه بعيد عن التعصب منفتح على السماء والأرض. هذه الحوادث القليلة ليست ظاهرة عامة انما الواجب هو دعوة المتعصبين الى الاعتدال سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين كي يثوبوا الى رشدهم. فإذا تعصب المسلمون وشذوا فلا يتعصب المسيحيون، واذا تعصب المسيحيون وشذوا فلا يتعصب المسلمون. فالمتعصب المسلم لا يمثل اتجاه المسلمين والمتعصب المسيحي لا يمثل اتجاه المسيحيين. انما هي حوادث فردية من شواذ غير مقيسة. وقد عرفت مصر بخلوها من الطائفية والتعصب والانقسام. هذه قضية وطنية، وقضية بناء المجتمع، ويستطيع العقلاء حل هذه المشاكل الصغيرة التي تظهر بين الحين والآخر في مكان ناء أو قرية صغيرة. لقد خلق الله العالم وخلق معه التعصب والمتعصبين، وسينتهي العالم ويقل التعصب والمتعصبون،ولكن مهمة العقلاء التخفيف من التعصب والمتعصبين. لقد بنيت الوحدة الوطنية بالدم سنة (١٩١٩) وقبلها، وكان على كل مواطن ان يشعر بأن هذا البلد بلد المسلم والمسيحي على السواء.

ويبدو ان عيوب التوجيه السياسي الديني انه تغيب عنه التحليلات الاجتماعية. يلجأ ناصر الى الطبيعة البشرية، فيجد فيها الخبيث والطيب، ويلجأ الى المجتمع البشري فيجد فيه المتعصب والمتسامح، وكأن الطبيعة البشرية ثابتة لا تتغير بها صفات أزلية ابدية،في حين ان التعصب ينشأ من ظروف نفسية واجتماعية معينة، مثل وجود الأقليات وسط الأغلبية، والجهل الديني للأغلبية وايذاء شعور الأقليات بمظاهر النفاق الديني والسيطرة الاقتصادية للأقليات تعويضاً عن النقص. كما يعالج ناصر المشكلة عن طريق حكمة العقلاء في مقابل جنون المتعصبين دون تغيير للأوضاع الاجتماعية ذاتها التي نشأ فيها التعصب. لذلك لم تنته مظاهر التعصب حتى الآن،وفي كل مرة تتم مواجهة المظاهر بالوعظ الديني السياسي،لأن الواقع الاجتماعي نفسه لم يتغير.

ويظهر موضوع الوحدة الوطنية بعد عام (١٩٧٠) بصورة متكررة دون معالجته بطريقة موضوعية ومعرفة اسباب نشوب هذه الحوادث الطائفية بين الحين والآخر،وذلك لضعف النظام السياسي واحتكاره القضية الوطنية وتلهية الشعب عنها. ولكن تذكر مبادىء عامة عن السماحة والحرية في العقيدة والمساواة والتعاون والمحبة، والانفتاح

العاطفي، فيجتمع المسلمون على دينهم من غير عدوان على احد لدراسة الاسلام دون التعريض بالديانات الأخرى،لأن الاسلام قائم على السماحة وعلى حرية العقل والقلب ولأنه يعترف بالأديان السماوية التي سبقته وبكتبها المنزلة،ولا يكمل ايمان المسلم الا بايمانه بما بعث الله من رسل وأنزل من شرائع: جاء الاسلام ليوحد البشر لا ليفرقهم،وليؤاخي بين الناس لا ليعادي بعضهم بعضاً،وليرفع لواء الحرية في العقيدة لا ليكره الناس على عقيدة. وقد سوى الاسلام في الحقوق والمعاملات بين المسلمين ومخالطيهم من النصارى واليهود،حتى ان بعضهم تولى الحكم ونهض باعباء الوزارة في فترات شتى من التاريخ. لا يمكن السماح بتمزيق الوحدة المقدسة تحت أي شعار أو ضغوط طائفية أو هزات،فهي تمثل الحفاظ على الوحدة الوطنية واقعاً فعلياً في العلاقات القائمة بين الجمعيات الاسلامية والمسيحية، وهذه الوحدة الوطنية سمة اصيلة من سمات المجتمع المصري وهي التي استطاعت ان تقضي على الفتن على مرّ العصور. ان تعاليم الاسلام السامية ومثله العالية وتاريخه المجيد وسماحته العظمى هي التي افاءت بظلالها على المسلمين وغير المسلمين. ان الطائفية غريبة على بلد كان دوره الاسلامي القيادي حقيقة لا تنازع،وكان الوجود المسيحي فيه من قبل الاسلام ومن بعده اخاء ووطنية غير قابلة للاستغلال والتحريض. كان الأزهر منارة الاسلام، والبطريركية القبطية قلعة المسيحية العتيدة في الشرق. يظل هذا الوطن مؤمناً برسالات السماء مخلصاً مؤمناً عارفاً بالحق متوسطاً بالهدى متوجهاً الى الله حاملاً كتبه المقدسة. كان الوطن دائماً من القلاع الحصينة في الدفاع عن الدين قبل الاسلام وبعده، بل ان الدين كان لديه في عصور طويلة دُعاء الوطنية ذاتها. فكل طائفية ردة وشكوك والوحدانية رباط مقدس[٦٢].

وتفسر حوادث الشغب الطائفية خطأ بعد (١٩٧٠) على أنها من فعل المندسين والعملاء، من اجل تفتيت الوحدة الوطنية. يقوم هؤلاء بالتشكيك في الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ويوزعون منشورات تسيء الى المسلمين، ومنشورات تسيء الى الاقباط قادمة من خارج البلاد، وبالتحديد من الولايات المتحدة، وهو جزء من الحرب النفسية باستغلال الغطاء السطحي للتوتر الطائفي العام واثارته من خارج البلاد. ورداً

---

٦٢) رسالة الى مؤتمر الجمعيات الاسلامية في الولايات المتحدة وكندا المنعقد في لوس انجلوس بالولايات المتحدة ٧١/٧/٤ س١ ص٣٩٤، في جامعة الاسكندرية ٧٢/٧/٢٧ س٢ ص٣٤٣، رسالة الى المؤتمر الاسلامي بداكار ٧٢/١٢/٧ س٢ ص٤١١ - ٤١٢، وايضاً في يوم العمل الاجتماعي ٧٢/١١/٣٠ س٢ ص٤٠٦ - ٤٠٧، بيان الى الامة ٧٢/١٢/٢٨ س٢ ص٤١٨ - ٤١٩.

على سؤال: هل تكون لأثيوبيا والسودان والجهات اللبنانية غلاقة بالفتنة الطائفية في مصر؟ اجاب الرئيس بأنها حتماً من خارج البلاد،وهناك وثائق شاهدها شيخ الأزهر وبابا الأقباط تؤكد ان مخططها وضع في اميركا وكندا بالذات ،وان الطائفية في مصر دائماً امر مفتعل لأنها ليست من اصالة الشعب في شيء[٦٣].

ويكاد الاستشهاد بالحروب الصليبية يقضي على التستر بالدين من جانب الغزاة وعلى الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة. فقد شهدت المنطقة ثلاث غزوات عنصرية تعتبر الدين ستاراً وواجهة للتمويه والتغطية : التتار ، والصليبيين واسرائيل . وفي مصر لا يستطيع احد ان يعرف ضريح المسلم من ضريح المسيحي لأنها متعانقان في القبور نتيجة شعورهم بوحدة وطنية كاملة. وقد واجه الشعب الغزوتين اللتين ليس فيهما شيء من الدين لمناعة وسلامة التفكير والصفوف المرصوصة. وعندما انتصر الشعب على المستعمرين الذين استغلوا اسم الصليب لأهداف توسعية وتجارية واقتصادية ،منع الصليبيون اقباط مصر من زيارة القدس لأنهم لم ينصروهم ضد وطنهم، وقد كتب احد المؤرخين المسلمين وقتذاك ما نصه «ولم يكن حزن الأقباط في مصر بأقل من حزن المسلمين ،لهذا فرض الحجز مسيحيو اوروبا على اقباط مصر بحرمانهم من الحج الى القدس ». وهذا يبين عمق الوحدة الوطنية والترفع عن التفرقة الدينية في مصر. وسيواجه الشعب الغزوة العنصرية الاسرائيلية الشرسة كما واجه الغزوتين السابقتين[٦٤].

ليس هذا هو الوقت المناسب لاثارة الطائفية . لقد دعا النبي محمد ﷺ كما دعا المسيح ومن سبقهما من الأنبياء عليهم السلام الى الايمان بالله وباليوم الآخر والعمل الصالح. واذا كان لأهل كل دين عقائدهم واساليبهم في الايمان في ظل من الحرية الدينية ، فان واجب الشعب كمجتمع انساني كبير ان يكون له اسلوبه المتقارب والموحد في العمل الصالح من اجل الانسان ومستقبله. وفي مصر والعالم العربي سماحة واخوة بأمر الدين ،حيث تتعانق قباب المآذن وابراج الكنائس، ويتعانق الشيخ والقس، ويتعاون الأساتذة المسلمون

---

٦٣) في افتتاح الدورة الجديدة للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي س٢ ص٣٢٥ - ٣٢٦ ، بيان الى الأمة ٧٢/١٢/٢٨ س٦ ص٤٢٣ ، حديث الى نقيب الصحافيين اللبنانيين ٧٣/١/١٩ س٣ ص١٢ - ١٣ .

٦٤) حديث الى نقيب الصحافيين اللبنانيين ٧٣/١/١٩ س٣ ص١٢ - ١٣ ،رسالة الى المؤتمر الاسلامي المسيحي ٧٤/٩/١١ س٤ ص٥٨٥ - ٥٨٦ ، في السويس ٧٤/١٠/٢٤ س٤ ص٧٠٤ - ٧٠٥ ، رسالة الى المؤتمر الاسلامي في ٧٥/٣/٢٣ س٥ ص١٣٣ - ١٣٤ .

والمسيحيون في وحدة وطنية ومحبة، ويشاركون في مؤتمرات دولية اسلامية ومسيحية. بالرغم مما عانت بعض اجزاء العالم المسيحي والاسلامي قروناً من بعض سوء الفهم. ان العدو لا يفرق بين المساجد والكنائس في الهدم، ولكن الأمة بعنصريها قادرة على رد الغزوة الاستعمارية المتسترة بالصليب. وقد كانت سنة النبي عدم التعرض للعابدين من اليهود والنصارى في صوامعهم وكنائسهم. يقوم الاسلام على السماحة والمودة والعلاقات الطيبة والصلات الانسانية بين المسلمين وغير المسلمين، فلا تعصب في الاسلام على مخالف في الدين، ولا بغضاء في الاسلام لمغاير في العقيدة، ولا اكراه في الاسلام على اعتناق الاسلام بل الجميع أحرار في عقائدهم وفي عبادتهم، لأن الاسلام دين الحرية والعقل والعلم. ان الحوادث الطائفية مثل بعض الحوادث الطلابية ليست ظواهر شعبية عامة(٦٥). فاذا كان الشعب المصري متديناً بطبيعته فانه ايضاً متسامح بطبيعته، آمن دائماً بأن الدين لله والوطن للجميع، وآمن دائماً بوحدة عنصري الأمة، ولكنه كان دائماً يرفض التعصب والشعوذة او استخدام الدين لأغراض سياسية. كانت مصر دائماً حصناً للاسلام، سواء بالمعنى العسكري دفاعاً عن بلاد المسلمين أو بالمعنى الثقافي باقامتها المنابر للدين وحفظها تراثه وتدريسها كل مذاهبه واتجاهاته. فهي ليست في حاجة الى من يعلمها شيئاً في هذا المجال، وهي تلفظ كل دعاة التعصب والشعوذة التي هي ضد جوهر الدين. وسوف تحطّم وحدة الشعب المصري دائماً أقوى حصونه وامضى اسلحته. وعلى الأمة العربية هبطت الأديان السماوية جميعها ومنها خرج كل الرسل والأنبياء. ان أول ما يتصف به المجتمع المصري هو التسامح والبعد عن التعصب في شتى صوره سواء أكان دينياً أم مذهبياً، وتلك خاصة تتجلى بأقوى مظاهرها في المجتمع المصري حيث تعايشت الأجناس والثقافات والعقائد المتنوعة جنباً الى جنب.

يفتتح الرئيس مسجداً ثم يمر على كنيسة على بعد خطوات ليثبت وحدة الأمة وقوتها بدون تمييز عنصري أو ديني.

وفي الفن المصري القديم ثم الفن القبطي ثم الفن الاسلامي تظهر روح الشعب الواحد. وقد اعتنق الاسلام كل العرب في مصر وسورية والعراق وصقلية والأندلس

---

٦٥) في المؤتمر العاشر للطلاب بجامعة الاسكندرية ٧٤/٤/٣ س٤ ص١٦٢ للمؤتمر الاسلامي في الهند ٧٥/٤/١٩ جـ ٥ ص٢١٩ ـ ٢٢٠، حديث لجريدة «الأنوار» اللبنانية ٧٥/٦/٢٢ جـ ٥ ص٣٤٣، في الجلسة الخاصة لمجلس الشعب ٧٦/٣/١٤ ص٥٣، الى مواطني الاسماعيلية في مسجد الشفاء مارس ١٩٧٦ ص٣ وايضاً في عيد العمال ١٩٧٦/٥/١ ص٣٠، في العيد الثاني للفن ١٩٧٧/١٠/٨ ص٤.

والمغرب والجزائر وتونس وايران وتركيا وشعوب اخرى كثيرة ،لأن الاسلام يوحد بين الشعوب[٦٦].

وتبلغ الفتنة الطائفية الذروة في لحظات الضعف وعدم قدرة النظام السياسي على حل المشاكل المصيرية التي تمر بها البلاد في الداخل والخارج. فقد عقد الرئيس اجتماعاً في (١٩٧٧/٢/٨) مع القيادات الدينية من اجل تغطية الموقف السياسي، والخطابة في خطورة الفتنة الطائفية دون اللجوء الى اسبابها الاجتماعية والسياسية بل والحديث عن التاريخ القديم، ويحيل الموضوع الى رجال الدين باعتبارهم المسؤولين عن الشرائع على هذه الأرض ،شرائع السماء المسيحية السمحة والاسلام السمح. تعرض الوطن الى فتنة طائفية وهو لم يعرف ابداً الا الايمان، فكان الايمان زاده في مواجهة مواقف كثيرة عبر تاريخه. ثم ان هنالك مستعمرين كثيرين اعتدوا عليه فكان الايمان أول اسلحة الشعب. ان محاولة الوقيعة بين عنصري الأمة ستصطدم بالسماحة الدينية للمسيحية والاسلام. لم تظهر في مصر ابداً طائفية كالتي تظهر احياناً في بعض البلاد العربية. ان الايمان الديني اصيل في الشعب المصري، بينما الصراع الديني والتوتر ليسا اصيلين ابداً، ذلك لأن الوطن من قديم الزمان وطن السماحة والاخاء، وفي ابنائه هذا الحس العميق الذي يستطيعون به ان يميزوا بدقة بين جوهر الدين في صفائه وبين التعصب في جموحه. وهناك نماذج كثيرة على ذلك منذ دخلت المسيحية مصر على الصعيد الشعبي ثم عن طريق الانتشار الهادىء، بينما كان العنف سائداً الحكم الروماني. وقد دخل الاسلام مصر بالصورة نفسها، انتشاراً هادئاً وبقيت المسيحية. والى هذا اليوم لا يعرف الريف في مصر الا التقويين، القبطي والهجري فنضبط عليهما امور الزراعة وامور الدين مثل الصيام والحج. أما التقويم الميلادي فلا تعرفه الا المدن. هذه هي صورة التعاون الاسلامي المسيحي الذي يبدو عندما يتعرض الوطن لامتحان رهيب كما حدث في عهد الحروب الصليبية. فقد اتى الصليبيون تحت ستار الصليب. ولكن اقباط مصر ومسيحيي مصر وقفوا امام مسيحيي اوروبا يصدون الغزو عن مصر التي تتكون من مسلمين واقباط. وقد ذكر د. ولیم سليمان في كتابه «الكنيسة المصرية في وجه الاستعمار والصهيونية» ان الصليبيين كانوا صورة جديدة للارتباط بين الدين والسياسة، والاستعمار هو التجسيد المادي للنظرة الغربية

---

٦٦) في افتتاح دورة الانعقاد الأولى للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧٥/٧/٢٢ س٥ ص٤١ - ٤٢.

السائدة في استغلالهم الدين. لقد اندفع امراء غرب اوروبا وفرسانها في هذه الحروب طمعاً في تحقيق جاه دنيوي أو نفوذ سياسي لا يجدونه في بلادهم لعجزهم عن مواصلة حكم الامارات في بلدانهم. وفي كتاب ايزيس حبيب عن قصة الكنيسة القبطية مقدمة لأستاذ جامعي مسلم، كما اعتمد د. وليم سليمان على كتب اسلامية: هذه هي مصر السمحة التي يتعاون فيها عنصرا الأمة والأرض التي تتعانق فيها مآذن الجوامع وقباب الكنائس، ارض السماحة والحب والاخاء. لم ينس ابناء مصر قط الدرس الذي تلقّوه في الدين والسياسة عن الامبراطورية المسيحية ابتداء من القرن الرابع الميلادي. ولهذا اعرض الاقباط تماماً عن النظر الى الغزاة على انهم مسيحيون يربطهم بهم رباط واحد. وقد روى الاقباط انفسهم في تاريخ الكنيسة المصرية ان الصليبيين حاولوا اخذ مصر، ولكنهم فشلوا، ولشدة غيظهم لامتناع الاقباط عن مساعدتهم اصدروا قانوناً يمنع اقباط مصر من زيارة القبر المقدس. هذه هي مصر في الأزمات والغزوات والهجمات، وقد ذكر د. محمد عبد العزيز مرزوق في كتابه «الناصر قلاوون» وكما يروي د. وليم سليمان ان مسيحيي اوروبا اتخذوا من المسيح ومن الدين المسيحي ستاراً في اندفاعهم نحو الشرق لتخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين في هذه الحرب التي كان ظاهرها الدين وباطنها الدنيا والرغبة في السيطرة. لم يتحرك اقباط مصر، فقد وقف المسلمون مع المسيحيين على طول تاريخ مصر صفاً واحداً، اختلطت دماؤهم ورفاتهم وتجاورت قبورهم في هذا الوادي الطيب الأخضر. هناك ثقة متبادلة ووحدة وطنية. جذور الايمان والسماحة والمحبة تروي النفوس كما يرويها ماء النيل دون تفرقة بين مسلم ومسيحي. ونجد صورة الوحدة في الانجيل والقرآن، فقد قال المسيح مخاطباً تلاميذه «هذه هي وصيتي ليحب بعضكم بعضاً كما أنا أحببتكم» (يوحنا). ويعرض المسيح الأولوية للرسالة والحب على تقديم القربان ويقول: «ان قدمت لله قرباناً وذكرت ان لأخيك عليك شيئاً، فضع قربانك عند المذبح وامض وصالح أخاك ثم ائت وقدم قربانك» (متى). وفي القرآن «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» وقوله أيضاً «واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها»[٦٧]. وهكذا نجد ما اعتبره عبد الناصر دليلاً على القومية العربية وهي في حالة المد، اعتبره

---

٦٧) لقاء مع القيادات الدينية ٧٧/٢/٨ ص٢٣ - ٢٥، الذكرى السابعة لوفاة ناصر ١٩٧٧/٩/٢٨ ص١١ - ١٥.

السادات دليلاً على الوحدة الوطنية وهي في حالة الجزر.

ويحيل الرئيس الموضوع الى رجال الدين، وهي الجهة المسؤولة عن الفتنة الطائفية، وينصحها أن تعنى بالتربية الدينية وجعلها مادة اجبارية في المدارس للسقوط والنجاح بدءاً من العام المقبل، والاستعداد لذلك بالمدرّسين والكتب المكتوبة باسلوب عصري، فالطريقة القديمة بالية ولا بد من مواجهة مشاكل العصر لادخال القيم والدين والايمان في نفوس الأطفال من بدء حياتهم حتى الجامعة. وعلى مجلس الوزراء بحث هذا الموضوع والاستعانة بالمدرسين المسلمين والمسيحيين لتدريس الدين باسلوب جديد نواجه به مشاكل العصر. على رجال الدين الواجب الأساسي وهو اعادة الايمان والسماحة والحب والقضاء على الحقد الذي سيسري في بعض النفوس. ان هذه الحوادث المتفرقة التي حدثت في الفيّوم وأسيوط تنادي رجال الدين الاسلامي والمسيحي لمواجهتها على مستوى المسؤولية الوطنية، وهي حوادث قليلة في ارض الرسالات والأنبياء. وقد اجتمع الرئيس انور السادات بأعضاء مجمع البحوث الاسلامية برئاسة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، واجتمع في اليوم نفسه بأعضاء المجمع المقدس للاقباط الأرثوذكس برئاسة بابا الأقباط، واعلن: ان واجب كل فرد ان يتعصب من اجل الدين وليس في ظل الدين. التعصب من اجل الدين هو الايمان والعبادة والالتزام بفضائل السماء، والتعصب في ظل الدين هو النقيض كما تدعو اليه كل الأديان من مبادىء وقيم وفضائل. التعصب من اجل الدين هو المزيد من الحب والاخاء والتعاطف والتماسك، والتعصب في ظل الدين هو الاثارة للحقد والبغضاء واشاعة روح الانقسام. لقد لعبت الأصابع الخفية السوداء دورها للتفرقة والوقيعة في المنطقة العربية كلها وتعرضت لبوادر فتنة طائفية منذ عام (١٩٧٢)، وكان من الممكن اتباعاً لنصيحة دعاة الفردية الاكتفاء بالتدخل الشخصي من الرئيس السادات مع قيادات الدين الاسلامي والمسيحي للتنبيه والكشف لما يدبر في الخفاء من اعداء الدين، ولكن عرض الموضوع كله امام الشعب المؤمن مسلمين واقباط في سماحة وصفاء فيه قضاء على الفتنة قبل ان تولد. وبعد حوادث (١٨/١٩) يناير - كانون الثاني، تمت دعوة قيادات الدين الاسلامي والمسيحي لأول مرة في تاريخ مصر معاً لتأكيد الوحدة الوطنية[٦٨].

---

٦٨) لقاء مع القيادات الدينية ١٩٧٧/٢/٨ ص٢٣ - ٢٥، الى الشعب المصري والأمة العربية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب ١٩٧٥/١٠/١٨ ص١٠، الى نائب رئيس مؤسسة «روز اليوسف» ٧٦/٧/٢ ص٤، ص٥ مؤتمر صحفي في دمشق ١٩٧٧/١١/١٧.

ويرجع الرئيس السادات الطائفية الدينية الى ظهور النعرة الدينية والتعصب والمغالات في المظاهر، وهذه هي رد فعل على سيطرة المادية والالحاد على أجهزة الاعلام. وبالتالي يكون السبب الأساسي والأول لكل المآسي والشرور المادية والالحاد التي تسبب التعصب الديني كما ظهر في جماعة «التكفير والهجرة» فيما بعد والذي يسبب بدوره تعصب كل طائفة لدينها فتظهر الطائفية.

وقد بلغت ذروة الفتنة الطائفية في لبنان في الحرب الأهلية التي اندلعت في عام (١٩٧٥)،وقد وجه الرئيس السادات نداء الى بيار الجميل كي لا تتحول المعركة في لبنان الى معركة طائفية،فلم تعرف المنطقة العربية وفيها لبنان الا التسامح الديني، وقد كانت مهبطاً لكل الأديان. والاقتتال في لبنان اذا كان قد بدا احياناً ذا لون طائفي،الا انه لا يمكن ان يكون في جوهره كذلك. فقد عرف لبنان تعايش الطوائف وتداخلها وامتزاجها قرناً بعد قرن نموذجاً للتعايش بين الطوائف والمذاهب. ورداً على سؤال عما اذا كانت الخلافات الدينية هي السبب الأساسي في الصراع الحالي في لبنان وعن احتمال انفصال المسيحيين في بلدة مثل جونيه واقامتهم دولة مستقلة مثل امارة موناكو، اجاب الرئيس بأن ما حدث في لبنان لم يكن على الاطلاق صراعاً بين المسلمين والمسيحيين بل هو صراع بين بعض اللبنانيين وبعضهم الآخر، ثم بين بعض الفئات اللبنانية وبين الفلسطينيين، لكن للأسف نرى دعاة التفرقة يصورون الصراع على انه بين المسيحيين والمسلمين[٦٩]. ويستخدم الوحدة الوطنية بمعنى الغاء الصراع الطبقي وليس بمعنى القضاء على الطائفية، أي استغلال مفهوم شرعي من اجل القضاء على وضع لا شرعي[٧٠].

٦٩) حديث الى مجلة الحوادث اللبنانية ٧٥/٨/٢١ ص٢٠.

٧٠) حديث الى الأمة ١٩٧٢/١/١٣ س٢ ص٢٢.

رابعاً: الاشتراكية والإسلام

ان معركة الاشتراكية والدين هي أهم المعارك على الاطلاق في سنوات الثورة المصرية التي أظهر فيها الدين هجومه على الاشتراكية أو الدفاع عنها. وقد ظهرت المعركة بعد قوانين يوليو - تموز الاشتراكية في عام(١٩٦١)،واستمرت حتى بداية معركة اخرى في سنة (١٩٦٥) هي معركة الحلف الاسلامي، وبعد استتباب النظام الاشتراكي في مصر.

أ - الاسلام أوّل دين اشتراكي

ولقد بدأت المشكلة من خارج مصر، بدأت من العقلية الغربية التي ترى في كل ثورة تقدمية خطراً شيوعياً حتى ولو لم تتبن الثورة بعد النظام الاشتراكي. فبعد انتصار الثورة على العدوان الثلاثي عام (١٩٥٦) سأل مراسل صحيفة « تمبو » الايطالية الرئيس عبد الناصر: هل هناك تشابه في المبادىء بين الدين الاسلامي الذي تقوم عليه سياسة الدولة العربية وبين المذهب الماركسي؟ وهل التهجم على الدين هو السبب في ان العرب لا يعتنقون الشيوعية؟ ورد ناصر قائلا إنّ الدين الاسلامي دين غالبية العرب قد بيّن بوضوح القواعد التي يقوم عليها التعاون بين البشر، فلا حاجة اذن الى مبادىء جديدة سواء أكانت شيوعية أم من أي نوع آخر يعتنقها المسلمون. لقد شرع الدين الاسلامي لمجتمع ممتد ولا يرغب المسلمون في استبدال مبادىء هذا الدين أو تشريعاته بأية مبادىء أو تشريعات اخرى. كان السؤال اذن يدور حول موضوع الانحياز الى الشرق أو الى الغرب،خشية ان تكون الثورة المصرية بطابعها التقدمي ثورة شيوعية او متجهة نحو المعسكر الشرقي. وتدل الاجابة على بذور موضوع الأفكار المستوردة الذي استعمل فيما

بعد للهجوم على الماركسية، وموضوع الحياد الايجابي بين الكتلتين الذي سيصبح عصب السياسة الخارجية في الثورة المصرية[٧١]. ثم يظهر الموضوع من جديد بمناسبة الخلاف بين مصر والعراق في عهد عبد الكريم قاسم واتجاه نظام الحكم في عهده اتجاهاً شيوعياً. ففي حديث مع الصحفيّ الهندي «كرانجيا» سأل الصحفي الرئيس عبد الناصر عن خطر الشيوعية على الاسلام والفتاوى الصادرة ضد الملحدين التي ضايقت الرأي العام في الهند والتي قد تسيء الى حلفاء مصر في الهندويوغوسلافيا، كما قد يسيء الى القومية العربية التي يتحتم عليها ان تراعي وجود اقليات كثيرة غير اسلامية، فأجاب ناصر بأن هذا الاتهام لا اساس له من الصحة وبأنه لم يستغل الاسلام لأغراض الدعاية. ومع ذلك فبناء على كتبهم فان لهم نظرة الحادية غير اسلامية غريبة على كل مسلم، ثم حورت هذه الملاحظة لتتمشى مع الدعاية حول الاسلام والإلحاد. وليس للقيادة السياسية أية علاقة بما يصدر من فتاوى، كل انسان يعبر عن وجهة نظره، الاسلامية أو المسيحية، وبالتالي تم الهجوم على الالحاد الشيوعي. ليست مهمة الحكومة الدعاية، ولكن كل فرد حر في ان يعبر عن وجهة نظره من الناحية الدينية. وقد لاحظ نهرو أن الشيوعيين يقومون بما يشبه الحرب الدينية فيسببون رد فعل قوياً لدى الشعب ذي المعتقدات الصحيحة. وهناك انباء من العراق تفيد بأن القرآن قد مزق وقطع وقد تركت هذه الأنباء اثراً سيئاً في القاهرة ودمشق. ناصر نفسه رجل متدين يرفض الالحاد، والتدين ليس مقصوراً على اداء الصلاة وزيارة المساجد بل يمتد الى السلوك في الحياة ومبادىء الاخلاق والعلاقات مع الناس[٧٢].

تنكر القيادة السياسية انها استعملت الدين لأغراض الدعاية. وهذا صحيح من

---

٧١) حديث سياسي الى مراسل صحيفة «تمبو» الايطالية ٥٦/١٢/١١ جـ ١ ص٦٣٦.

٧٢) حديث الرئيس عبد الناصر مع الصحافي الهندي كرانجيا ٥٩/٤/١٧/ جـ ٢ ص٤٢١ ـ ٤٢٢، بيان في افتتاح مجلس الأمة في دورة الانعقاد الثاني ٦٤/١١/١٢ جـ ٥ ص٨٢، كلمة في الاجتماع الذي عقده الرئيس ناصر، مع اعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥/٢/٢٥ ج٥ ص١٦٦. خطاب في عيد الثورة الثالث عشر ١٩٦٥/٧/٢٢ ج٥ ص٣٥٦، الى الامة ١٩٧٧/٢/٣ ص١٠، الى مجلس الشعب ٧٧/١١/٩ ص١١ ـ ١٢، لمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالي، خطاب الرئيس عبد الناصر في كبار علماء الدين في اليمن وصنعاء بتاريخ ٦٤/٤/٢٥ ج٤ ص٥٧١، خطاب في المؤتمر الشعبي في اسوان لمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالي ٦٣/١/٩، كلمة الرئيس عبد الناصر في الوفد اليمني لحضور احتفالات العيد الحادي عشر للثورة بتاريخ ٦٣/٧/٢٨ ج٤ ص٤١٩، خطاب الرئيس ناصر لمناسبة الاحتفال بالعيد القومي للسويس ج٥ ص٣٣ في ٦٦/٣/٢٢. حديث الى د. كرانجيا رئيس تحرير مجلة «بليتز» الهندية ٦٦/٥/٨ ج٥ ص٥٦٣.

حيث « الفعل وليس من حيث رد الفعل ». فقد هوجمت الثورة من الناحية الدينية وبخاصة من الرجعية العربية فاضطرت لاستعمال السلاح نفسه، فكان استعمال الثورة الدين نوعاً من آليات الدفاع أو الهجوم من حيث ان الهجوم خير وسيلة للدفاع، ولكن تعيين كبار رجال الدين، ووضعهم موظفين في الدولة يجعلهم يسارعون في تسويغ مواقف السلطة السياسية، حتى ولو لم يطلب منهم ذلك مستخدمين الدين ايضاً في الدفاع عن مواقف السلطة وقراراتها ومهاجمة أعدائها وخصومها. لذلك اطمأنت السلطة السياسية وتظاهرت بأنها ليست وراء الفتاوى، واتهام الشيوعية بالكفر والالحاد، وانها لا تمنع أي انسان من التعبير عن وجهة نظره من الناحية الدينية، لأنها بالفعل تطلق العنان في حرية تامة لرجال الدين لتأييد مواقفها السياسية. ويظهر موضوع الاسلام والماركسية بعد قرارات يوليو ـ تموز الاشتراكية بعام واحد، وذلك في المناقشات الخاصة باقرار الميثاق الوطني، وذلك لتوضيح خصوصية الاشتراكية العربية والفرق بينها وبين الماركسية اللينينية، وأول هذه الفروق هو ان الاشتراكية العربية تؤمن بالدين والرسل في حين ان الماركسية تنكر الدين والرسل. الاشتراكية العربية تؤمن بالله ايماناً لا يتزعزع في حين أن الشيوعية تتنكر للأديان وتعتبرها افيون الشعب. والاشتراكية هي الاشتراكية العلمية أي التي تقوم على العلم لا على الفوضى أو المادية أو الماركسية. لأنها اشتراكية تقوم على الدين فالدين الاسلامي دين اشتراكيّ، وان الاسلام في القرون الوسطى حقق أول تجربة اشتراكية في العالم. الخلاف المبدئي اذن على الشيوعية انها لا تؤمن بالدين، أما الاشتراكية في مصر فانها تؤمن بالدين وبحرية الأديان، وحين تحدثت الثورة عن الكفاية لم تتجه الى الأساس المادي ونسيت الأساس الروحي الديني والفكري بل احترمت الانسان وحقه في الحياة انساناً. وبعد عام (١٩٧٠) يركز النظام على هذا الفرق الجوهري وهو الدين. فالماركسية ترفض الدين بالرغم من ادعائها بأن هذا الكلام قد تغير وتطور الا انه لم يصدر شيء رسمي عن اصحاب النظرية المعنيين.

ولكن المعركة الحقيقية عن الدين والاشتراكية بوجه عام وعن الاسلام والاشتراكية بوجه خاص بدأت بعد قرارات يوليو ـ تموز الاشتراكية في سنة (١٩٦١)، وبصرف النظر عن دوافع هذه القرارات مثل: الانفصال الذي وقع في فبراير ـ شباط عام (١٩٦١)، فإن دخول الاسلام أساساً للاشتراكية كان أولاً محاولة لسد النقص النظري عند السلطة السياسية لأنه لم تكن لديها نظرية اشتراكية متكاملة واضحة المعالم لتطبيقها. صدرت قرارات يوليو ـ تموز الاشتراكية رد فعل على الانفصال وكان لا بد من تأجيل هذه

القرارات نظرياً. لا تكفي حجة المصلحة العامة وحقوق الجماهير، ولكن لا بد من سند نظري وجدته السلطة السياسية في الدين وهو البديل التقليدي عند الجماهير عن النظرية السياسية. ففي هذه المرحلة بدأ الحديث عن الاسلام دين الاشتراكية قبل هجوم الرجعية العربية على الاشتراكية، وكانت الاشتراكيُة تعني التأميم، تأميم الشركات الأجنبية وتكوين النواة الأولى للقطاع العام.

وقد بدأ هجوم الرجعية العربية بعد الحركة الانفصالية، وشنت هجومها على الثورة المصرية تحت غطاء الاسلام.

فالاسلام في أول ايامه كان أول دولة اشتراكية، وكان النبي (صلعم) زعيم أول دولة اشتراكية وأول من طبق سياسة التأميم في حديث « ان الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأوالنار »،وقد أضاف البعض الآخر الملح، وهي المقومات الأساسية للمجتمع في ذلك الوقت الذي لا يجوز أن يحتكرها شخص بمفرده، وهذا لا يختلف عن التأميم. وبلغة العصر تكون المقومات الأساسية للمجتمع هي الصناعة والزراعة. وعندما مات النبي (صلعم) لم يكن يملك شيئاً ولم يترك أموالاً في سويسرا ولا في فرنسا ولا في الحجاز... مات وهو مدين يحاول سداد دينه كي يؤدي رسالته كاملة. ويقول شوقي في شعره « الاشتراكيون انت امامهم » يعني أن النبي محمداً (صلعم) هو أول من طبق الاشتراكية في العالم. فالاسلام أول من نادى بالاشتراكية وأول من نادى بالعدالة الاجتماعية. أول دين نادى بالاشتراكية هو دين الاسلام. والرسالة التي نادت بها الثورة هي الاشتراكية، والاشتراكية هي أساس المساواة، والاشتراكية هي ألا يتحكم فرد بفرد. دين الاسلام أول دين يدعو الى الاشتراكية والمساواة والقضاء على التحكم والسيطرة. كان الرسول (ﷺ) إمام الاشتراكيين، لم يجمع ثروة ولا مالاً، ولم يكن يعمل إلا لإرساء قواعد الاسلام، والاسلام لم يكن ديناً فقط ولكنه كان ديناً، كان ينظم العدالة على الارض وينظم المساواة، ويثير تكافؤ الفرص، وهذا كله يمكن التعبير عنه في كلمة واحدة « الاشتراكية »، اذا نظرنا الى الاسلام في أول ايام النبي (ﷺ) ماذا كان يملك وننظر الى ملوك الرجعية ماذا يملكون: انهم بهذا خرجوا عن دين الله يدافعون عن انفسهم الدفاع الأخير، لأن الاشتراكية شريعة العمال شريعة الله، تمنع الاستعباد والاستغلال والاستبداد، لم يجعل محمد نفسه ملكاً. لم يأخذ أموالاً من المسلمين. اعطانا محمد (ﷺ) المثل، كان قائداً للمسلمين ورسولاً للمسلمين، ولكنه لما توفي لم يكن لديه شيء الا ثوبه باعه وتصدق به.

واستمرت الدولة الاسلامية الاشتراكية الأولى ايام ابي بكر وعمر. فقد أمم عمر الأرض ووزعها على الفلاحين. والاسلام عندما ذهب الى العراق اخذ الأرض من الاقطاع واعطاها للشعب. الشعب كان مجموعة عبيد ولم يكونوا شركاء، هذه هي الاشتراكية. اذا نظرنا الى الاسلام في عهده الأول، في عهد عمر، كان عمر يعمل على ألا تكون هناك طبقية ولا يكون هناك فقر. ماذا كان يملك عمر؟ وماذا كان يملك أبو بكر؟ أما ملوك الرجعية وزعماؤها فانهم يملكون كل شيء. يملكون أموال المسلمين لا أموالهم. تنهب الرجعية اموال المسلمين ثم تتمسح بالدين(٧٣).

وقد حارب ابو بكر مانعي الزكاة، وهي حروب الردة في الاسلام، فالردة عن الزكاة ردة عن الاسلام، ردة عن النظام الاسلامي كله وعن الدعوة الاسلامية كلها. وهذا نموذج للثورة الاجتماعية، لا بد ان تسير في طريقها ويتم تأمينها حتى تنتصر وحتى تزيل الفوارق بين الطبقات، حتى تقام العدالة الاجتماعية وحتى تقام الفرص المتكافئة بين الناس. لقد انتصر النبي (صلعم) أولاً ورجع الى مكة منتصراً وحدث خلاف في ذلك الوقت حول العفو، هل يتم العفو عن الذين ناهضوا الدعوة وقاوموها ووقفوا ضدها أم لا؟ فقال الرسول (صلعم) « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وقال ايضاً « من دخل بيت أبي سفيان فهوآمن »، وكان هذا سبيل الثورة في بدايتها، وهو سبيل الرسول (صلعم) عندما رجع من احدى المعارك التي أصيب فيها « معركة أحد » وقال: « اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون » ولكنه قال أيضاً « ان المنافقين يقتلون ولو كانوا متعلقين باستار الكعبة »، فلكل دعوة مؤيدون ومعارضون، والمعارضون يتم العفو عنهم اذا ما تحولوا إلى الإسلام كما فعل عمر بن الخطاب عندما تحول من العداوة الى التأييد، أو قتالهم كقتال ابي بكر مانعي الزكاة. وهنا يبدو أن السلطة السياسية تقيم حجة لتأييد العنف الثوري فيما يتعلق بحقوق الفقراء في أموال الأغنياء، بدليل حروب الردة وقتال مانعي الزكاة(٧٤). هذا في الوقت الذي كانت تريد فيه الثورة تأمين القرارات الاشتراكية والتنظير لها وإضفاء الشرعية على التأميم. ولكن اذا ما ارادت اتجاهات أكثر تقدمية، مزيداً من التحول

---

٧٣) خطاب في عيد الثورة التاسع ١٩٦١/٧/٢٢ جـ ٣ ص٤٦١، الكلمات والتعقيبات التي القاها في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني القومي للقوى الشعبية. الجلسة الثانية ١٩٦١/١١/٢٧ جـ ٣ ص٦٠٧، كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الرابعة بتاريخ ٦١/١١/٢٩ جـ ٣ ص٦٢١ - ٦٢٢.

٧٤) خطاب في عيد الثورة التاسع ١٩٦١/٧/٢٢ جـ ٣ ص٤٦١ - ٤٦٢، خطاب في المؤتمر الشعبي في اسوان بمناسبة العيد الثالث لبدء بناء السد العالي ١٩٦٣/١/٩ جـ ٤ ص٣١٢.

الاشتراكي بعد التحقق من المسافة بين القرارات المعلنة والنظم الفعلية، بين الأهداف المنصوبة وبين الواقع العملي، بين الشعارات الثورية وبين تطبيقاتها، اتهمت بالعنف الثوري وبأنها ضد السلام الاجتماعي. فالسلطة السياسية تستعمل العنف الثوري ضد الاقطاع والرجعية، وتستعمله ايضاً ضد المتقدمين عليها ممن يطالبون المتخلفين عنها بمزيد من التحول الاشتراكي. وتنص جميع الديانات على العدالة الاجتماعية كما تنصّ جميع الديانات على الزكاة. ففي الاسلام تمثل الزكاة ربع العشر من المال الموجود في آخر كل سنة، وفي عمر الانسان أربعين أو خمسين سنة تمثل الزكاة ثروة طائلة يمكن استخدامها في صالح الجماعة. الزكاة اساس من أسس الاشتراكية، لذلك لم يكن في الدولة الاسلامية في تلك الأيام فقراء أو عجزة بل كان هناك تكافل اجتماعي. وقد نصت اليهودية والمسيحية ايضاً على الزكاة التي هي تطبيق الأساس الاشتراكي السليم الصحيح. والدين الذي يأمر بتوزيع ربع العشر من رأس المال هو الدين الاشتراكي الحقيقي. الاسلام دين العدالة الاجتماعية، لأن الاسلام حين نادى بالزكاة فمعنى هذا أن الانسان أو الفرد الذي يدفع (٢ر٥٪) من امواله يعطي امواله في خمسين سنة للشعب وللدولة. هذه هي العدالة الاجتماعية، وهذه هي الاشتراكية. الدين فرض الزكاة ربع العشر على رأس المال. الدين الاسلامي يمكن تفسيره اشتراكياً لأنه بالفعل دين اشتراكي مائة بالمائة[٧٥].

ان الاشتراكية التي تنادي بها العدالة الاجتماعية هي ألا يتحكم فرد في رقاب الناس، ألا يتحكم فرد بالربا في اعطاء الناس امواله. وحينما طبقت الاشتراكية كان أول شيء تم عمله هو القضاء على الربا في السلفيات الزراعية. هذه هي الاشتراكية، أول دولة تمنع الربا وفقاً لقواعد الاسلام بالنسبة الى قطاع معين وهو السلفيات الزراعية، تعطي الفلاح سلفيات بدون فوائد وهذه هي الاشتراكية[٧٦].

شريعة العدل هي شريعة الله التي نص عليها الدين الاسلامي. وحين ارادت الثورة تطبيق العدل لم تتنكر بأي حال من الأحوال لشريعة الله، لأن الثورة تؤمن ايماناً قلبياً بأن شريعة العدل هي شريعة الله[٧٧].

---

٧٥) خطاب في عيد الثورة التاسع ١٩٦١/٧/٢٢ جـ ٣ ص٤٦١.

٧٦) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الوفد اليمني لحضور احتفالات العيد الحادي عشر للثورة بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٨ ج٤ ص٤١٩، كلمة في الاجتماع الذي عقده مع اعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥/٢/٢٥ ج٥ ص٢٦٧.

٧٧) خطاب في عيد الثورة الثالث عشر ١٩٦٥/٧/٢٢ ج٥ ص٣٥٥ - ٣٥٦. خطاب في عيد الثورة التاسع =

ويتم تطبيق النظام الاشتراكي بالتدريج، وذلك يسمى مرحلة التحول الاشتراكي وقد ارشد القرآن الى حكمة التدريج، وذلك لأنه لم يعط احكاماً قاطعة محددة من المرة الأولى، مع ان الله قادر على ذلك، ولكنه اراد التعليم والدراية والاسترشاد. لم يحرم الخمر من أول مرة بل قال أولاً «يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما» ثم اشفعها بآية «ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى» واخيراً نزلت آية «انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه». هذا هو دليل العمل، وعندما يحكي القرآن القصص التاريخي عائداً الى الماضي فانه يعطي عظة وعبرة ويذكر لنا درس التاريخ كما فعل في قصة عاد وثمود وقوم لوط. لمعرفة اسباب الطغيان ومصير الطغاة(٧٨).

وفي خضم معركة الاسلام والاشتراكية قامت ثورة اليمن في عام (١٩٦٢) وأصبحت الاشتراكية تعني التعاون والتضامن، وهو ما يحدث بالفعل بين القبائل اليمنية لأن كل قبيلة مشترك بعضها مع بعض ومتضامنة في كل شيء. فلا يوجد فرد يتحكم في كل شيء ويحرم الآخرين. القبيلة هي مجموعة تشترك في السراء والضراء وتشترك في الحرب وفي السلم وفي العمل. هذه هي الاشتراكية التي تعني ان يكون الجميع سواء(٧٩).

ليست الاشتراكية جوهر الاسلام وحده بل هي جوهر الأديان جميعاً، فالدين الاسلامي ينادي بالعدالة الاجتماعية والدين المسيحي ينادي ايضاً بالعدالةالاجتماعية(٨٠). وقد كثر المنظرون للاشتراكيةوالاسلام، وانهمرت الكتب بالعشرات تبين اشتراكية الاسلام، والاشتراكية الروحية. وتشير الاشتراكية الديموقراطية ايضاً الى قول المسيح «لا ينفعك ان تخسر نفسك وتكسب العالم كله». وقد قام المعهد الاشتراكي بجهد كبير في التعريف باشتراكية الاسلام في صورة محاضرات وندوات وحلقات بحث ونشرات. كما خرجت معظم المجلات الدينية الشهرية بمقالات عن اشتراكية الاسلام(٨١).

= ١٩٦١/٧/٢٢ ج٣ ص٤٦١.

٧٨) حديث مع صاحب مجلة «كل شيء» اللبنانية ١٩٦٢/٥/١٣ جـ ٤ ص٣٦.

٧٩) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في الوفد اليمني لحضور احتفالات العيد الحادي عشر للثورة بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص٤١٩.

٨٠) كلمة في الاجتماع الذي عقده مع اعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥/٢/٢٥ جـ ٥ ص١٦٦، المجلس الأعلى للجامعات: الاشتراكية الديمقراطية، رأي جامعة طنطا ص١٠٥، الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٦/٧/٢٣ الكتاب السنوي الثالث ص٧٧.

٨١) د. نظير حسان سعداوي: الاشتراكية العربية والتطور الاشتراكي، الفصل الثاني: الاشتراكية الاسلامية =

واختفت المعركة كلياً بعد عام (١٩٧٠) ولم تعد هناك الا كلمات عامة عن حق وليّ الأمر في اخذ اموال الأغنياء وردها الى الفقراء بالحسنى، حتى يقضي على حجة الاشتراكيين ومعارضتهم النظام، وكي يهاجم العنف والحقد. تعطي الشريعة لولي الأمر ان يطلب المال الزائد للدولة بلا حقد أو كراهية أو اذلال ودون امتهان لكرامة الناس، كما كان الحال في لجنة تصفية الاقطاع وفي العهد الناصري[٨٢].

وفي البحث الذي قدمه المجلس الأعلى للجامعات عن « الاشتراكية الديمقراطية »، يظهر الدين ركناً اساسياً فيها، سواء في رأي الجامعات ككل، أو في رأي كل جامعة على حدة، بل وتتبارى الجامعات ويزايد بعضها على بعض بتملق الحس الديني عند القادة والجماهير طمعاً في منصب، ما دام صاحب الرأي عميق الايمان يوثق به في تربية الجماهير وقيادتها، كما يهوى النظام السياسي. وقد كتبت الورقة بحجة الاجتهاد، في حين انها كتبت بناء على طلب السلطة السياسية[٨٣].

ب ـ الرد على الرجعية العربية

ويبدو ان الهجوم على الاشتراكية من النظم الرجعية العربية قد بدأ بعد الانفصال، فوجدت هذه الأنظمة الفرصة مواتية للهجوم على الثورة الاجتماعية في مصر،

= ص٢١ ـ ٣٩، د. يحيى هويدي: الفلسفة في الميثاق ص١١٩، ص١٣٠، الدومي: المنهاج الاشتراكي على ضوء الاسلام، الخانكي ١٩٦٣، أ. فراج: الاسلام دين الاشتراكية، الدار القومية ١٩٦١، عبد المغنى سعيد: الاسلام والأصول الفكرية للاشتراكية العربية، الأنجلو المصرية ٦٢، احمد الشرباصي: مبادىء الاشتراكية في الاسلام، الدار القومية، محسن محمد المدني: اشتراكية الاسلام، مجلة « الأزهر » نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦١، احمد الشرباصي: الضرائب في الاسلام، مجلة « الأزهر » ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٦٢، يناير ـ كانون الثاني ١٩٦٣، احمد الشرباصي: الاسلام دين المساواة، « لواء الاسلام » نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٢، علي الرفاعي: اشتراكية الاسلام، نور الاسلام، ديسمبر ـ كانون الأول يناير ـ كانون الثاني ١٩٦٢، عبد السميع المصري: اقتصاديات الاسلام، « نور الاسلام » مارس ـ آذار ١٩٦٩، حسن كامل الملطاوي: الاشتراكية في الاسلام، « منبر الاسلام » ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٦٣، محمد علي ابو ريان: الاسلام والمذاهب الاشتراكية، « منبر الاسلام » ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٦٣.

٨٢) الى مواطني الاسماعيلية في مسجد الشفاء، مارس ـ آذار ١٩٧٦ س٥ ص١٨.

٨٣) المجلس الأعلى للجامعات: الاشتراكية الديمقراطية، رأي جامعة طنطا ص١٠٠، كلمة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية في الوفد اليمني لحضور احتفالات العيد الحادي عشر للثورة بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص٤١٩، تصريحات للوفد الصحفي العراقي في القاهرة ١٩٦٦/٢/٢٠ جـ ٥ ص٤٩٤، مشروع الميثاق ص٨٨.

وهي مطعونة في الظهر، فشنت حملة على مصر وعلى الاشتراكية، بعد تطبيق النظام الاشتراكي في مصر؛

واتخذت من الدين ذريعة لتقول ان الاشتراكية ضد الدين. اذا كانت الاشتراكية هي المساواة بين الناس فقد نادى الدين بالمساواة. واذا كانت الاشتراكية هي تكافؤ الفرص فقد نادى الدين بتكافؤ الفرص. واذا كانت الاشتراكية هي رفع مستوى المعيشة فقد نادى الدين برفع مستوى المعيشة. واذا كانت الاشتراكية تذويب الفوارق بين الطبقات فقد نادى الاسلام بتذويب الفوارق بين الطبقات. من الطبيعي ان تدافع الرجعية عن نفسها وتدافع عما سلبته من الشعب. في مصر قبل الثورة كان النصف في المائة يستولي على (٥٠٪) من الدخل القومي. فجاءت الثورة وقضت على هذا التوزيع الطبقي غير العادل واصبح الدخل القومي يوزع على الشعب كلّه. وقضت على الطبقة الرأسمالية والطبقة الاقطاعية. بهذا تطبق الثورة مبادىء الاسلام. أما الذين يستغلون الناس، ويختزنون اموال الشعب تحت أي اسم من الأسماء ويقولون إن هذا هو العدل، فان هذا استغلال طاغ، والاسلام لا يقر الاستغلال. وقد عبر الميثاق عن هذه الحقيقة في عبارتيه: «الأولى» ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية، بل ان اساس الثواب والعقاب في الدين فرصة متكافئة لكل انسان. ان كل انسان يبدأ حياته امام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها اعماله باختياره الحرّ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض غالبية الناس وتحتكر الخير لقلة منهم، «والثانية» ان الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة امام البشر اساساً للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة[٨٤].

وتهاجم الرجعية العربية على نسق آخر، وذلك باعتبار الاشتراكية ضد الاسلام. يقول احدهم (جالساً يعبث بشعيرات ذقنه بعصبية): «إن الإشتراكية ضد الاسلام، والدافع على ذلك ان الرجعية نهبت اموال الشعب وترفض اعطاء الشعب حقوقه، وذلك لأن اقامة العدالة الاجتماعية، وشريعة العدل هي شريعة الله، تمنع من اكتناز الأموال وصرفها على الجواري. تكنز الرجعية اموال الناس نهباً، ولا يكون هذا ضد الدين وضد الاسلام في

٨٤) خطاب في يوم الوحدة العربية ١٩٦٢/٢/٢٢ جـ ٤ ص، خطاب في المؤتمر الشعبي في اسوان لمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالي ٦٣/١/٩، خطاب في الاحتفال الشعبي الذي اقيم بمناسبة العيد الخامس للوحدة ٦٣/٢/٢١ جـ ٤ ص٣٣١.

حين ان الاسلام ينهى عن اكتناز الأموال واخذ أموال الناس، فالاشتراكية عدالة والاشتراكية مساواة وقضاء على الظلم الاجتماعي، واعطاء الحق لأصحاب الحق الذين هم الشعب، فهل الاشتراكية ضد الدين؟ وشريعة الله والقرآن لم تقل بأن الانسان يكون سيداً، بالوراثة أو عاملاً أو فلاحاً بالوراثة. لم يقل الدين بذلك ابداً بل قال إن الناس احرار متساوون. الدين لا يسمح بالاستغلال. والدين لا يسمح بوجود فقراء في مجتمع غنيّ. فالمليونير الذي يمتلك الأموال الضخمة لا يمكن ان تكون ثروته عن طريق العمل بل نتيجة الاستغلال وسرقة مال الناس. استخدم الرجعيّ الاسلام وقال ان مبادىء الاشتراكية ضد الاسلام، وابتدأ يعلن حرباً عنيفة على الاشتراكية، ولكنه يحارب معركة يائسة لأن ايماننا بالله قد زاد، وايمان الأمة العربية قد زاد، لانها أمة واعية تعرف من هم الذين يعملون من أجل اهدافها ومن هم الانتهازيون والمرتدون.

خامساً: الحلف الاسلامي

أ - الدوائر الثلاث:

ان وجود مصر في دائرة اسلامية هو من السياسات الثابتة للثورة المصرية. فالدائرة الاسلامية هي أمن الدوائر الثلاث في فلسفة الثورة[٨٥]، وهو أكبر جزء نظري فيه. فلا يمكن تجاهل عالم اسلامي تربط مصر به العقيدة الدينية وحقائق التاريخ. فليس عبثاً أن الحضارة الاسلامية والتراث الاسلامي اللذين أغار عليهما المغول حين اكتسحوا عواصم الاسلام القديمة حفظا في مصر، وردت مصر الغزو على أعقابه في عين جالوت. بل ان الدائرة العربية نفسها قد امتزجت بالدين فنقلت مراكز الاشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة.

تشمل الدائرة الثالثة التي تمتد عبر قارات ومحيطات، اخوان العقيدة الذين يتجهون أينما كانوا الى قبلة واحدة ويصلون بصلاة واحدة. ويزيد من هذا الايمان، الحج ومقدار ما يحققه من ترابط بين جميع المسلمين. فالذهاب الى الكعبة ليس تذكرة دخول الى الجنة بعد عمر مديد، أو محاولة ساذجة لشراء الغفران بعد حياة حافلة، بل قوة سياسية ضخمة. يجب أن تهرع صحافة العالم لمتابعة انبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد وصوراً طريفة في الصحف، بل بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية، ورجال الرأي فيها وعلماؤها في شتى ميادين المعرفة وكتابها ورجال الصناعة فيها وتجارها وشبانها ليصنعوا في هذا البرلمان الاسلامي العالمي ضغوطاً عريضة لسياسة

٨٥) « فلسفة الثورة » ص٦٩ - ٧٠.

بلادهم، وتعاوناً عاماً حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام.

يجتمعون خاشعين لكن أقوياء، متجردين مؤمنين أن لهم مكاناً يتعين عليهم احتلاله في هذه الحياة. هذه هي الحكمة الحقيقية من الحجّ. هناك ثمانون مليون مسلم في أندونيسيا وخمسون مليوناً في الصين وبضعة ملايين في الملايو وسيام وبورما، وما يقرب من مائة مليون في الباكستان واكثر من مائة مليون في الشرق الأوسط وأربعون مليوناً داخل الاتحاد السوفياتي، وملايين غيرهم في أرجاء الأرض المتباعدة، والتعاون بين هؤلاء جميعاً دون أن يخرجوا عن حدود الولاء لأوطانهم الأصلية بالطبع يكفل لهم قوة غير محددة[٨٦]. فهو اذن ترابط روحي وليس وحدة سياسية، وتظل الوطنية أو القومية هي النظرة السياسية للدول الاسلامية وهو ما ترفضه الاتجاهات الاسلامية الأصيلة مثل «الاخوان المسلمين»، ويظل التصور قائماً على تجربة شخصية وخواطر سانحة اكثر منها تصوراً نظرياً لأيديولوجية اسلامية. وفي سؤال «لروبرت ستيفن» المحرر السياسي لجريدة «الأوبزرفر» البريطانية عن مصر مركز الدوائر الثلاث، العالم العربي والاسلام وافريقيا، وهل تغير هذا التصور بعد أن زاد عدد دول عدم الانحياز، وبعد أن تغير الوضع في أفريقيا كثيراً، وهل ما زال الاعتقاد بأن الاسلام يؤدي دوراً هاماً في الربط بين شعوب آسيا وافريقيا، أجاب الرئيس عبد الناصر بأن الدور الذي يؤديه الاسلام دور قائم وفعال، واذا كانت علاقة مصر مع الهند تبدو أقوى من علاقتها مع ايران المسلمة فإن الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الايرانية لا يمكن أن يعوق أو يحجب العلاقة بين الشعب المسلم في مصر والشعب المسلم في ايران. ان العلاقات الدولية بظروفها الموضوعية لها أحكامها لكن ذلك لا يتناقض ولا يتعارض مع تعاطف الشعوب التي تعتنق الدين نفسه. فلا يوجد تصادم أو احتكاك دور مصر الافريقيّ ودورها الافريقي الآسيوي ودورها في العالم الاسلامي. صحيح أن الدائرة الثالثة التي مركزها مصر تمتد عبر قارات ومحيطات، وهي دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معاً أينما كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة وتهمس شفاههم الخاشعة بالصلوات نفسها، كما ان تغيير النظرة الى الحج وضرورة تحويله الى قوة سياسية ضخمة صحيح، وذلك في مؤتمر سياسي وأن يجتمع دورياً كل قادة الدول الاسلامية خاشعين أقوياء متجردين عن المطامع عاملين

---

٨٦) الجلسة الخامسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ج٣ ص٨٥، خطاب في عيد الوحدة ١٩٦٦/٢/٢٢ ج٥ ص٥١٣، حديث مع س. ل سولزبرجر رئيس تحرير «نيويورك تايز» ١٩٦٩/٢/٢٦ جـ ٧ ص٦٩ ـ ٧٠.

مستضعفين لله، لكن أشداء على مشاكلهم وأعدائهم حالمين بحياة أخرى، ولكن مؤمنين أن لهم مكاناً تحت الشمس يتعين عليهم احتلاله في هذه الحياة. لقد دعت الثورة بعد عام (١٩٥٢) الى هذه الفكرة على أساس سياسي واستمرت في عام (١٩٥٣).

ورداً على سؤال عما اذا كان حدث أي تقدم في تصور الحلقات الثلاث المتشابكة: العروبة والاسلام وأفريقيا، أجاب الرئيس بأن هناك تقدماً مستمراً، فالعلاقات أفضل مع الدول العربية وترسل مصر بعثات الى الدول الاسلامية، وينظر المسلمون الى القدس كمدينة مقدسة.

ولمصر صلات مع كل الدول الافريقية التي أيدت العرب عندما احتلت اسرائيل الأرض العربية، مضافاً اليها الدول الآسيوية. عندما نشر كتاب « فلسفة الثورة » لم تكن هناك غير ثلاث دول أفريقية مستقلة، والآن هناك اكثر من ثلاثين دولة. وهناك منظمة الوحدة الافريقية. وهناك المؤتمرات الاسلامية، والجامعة العربية أقوى مما كانت عليه وتعقد مؤتمرات القمة[٨٧]. وتقل بعد عام (١٩٧٠) الاشارة الى الدوائر الثلاث. فرداً على سؤال عن تقييم المؤتمر الاسلامي المنعقد في بنغازي والمجتمع الاسلامي عموماً، أجاب الرئيس عبد الناصر بأن التجمع الاسلامي دائرة من الدوائر الثلاث التي تتحرك فيها مصر منذ الثورة. وكما ورد في « فلسفة الثورة » تتحرك مصر في هذه الدوائر الثلاث. وقد تم انتخاب حسن التهامي من مصر سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي الأخير ببنغازي، وهو وزير ومستشار في رئاسة الجمهورية. وترجو مصر أن ينجح التجمع الاسلامي أو المؤتمر على نبذ فكرة التعصب أو الفكرة العنيفة، كما هو الحال في بعض التجمعات الأخرى أو كما هو الحال في دولة محاورة تقوم على تعصب ديني وعنصري رهيب. التجمع الاسلاميّ خال من التعصب الديني والعنصري لأنه يجمع شعوباً من كل انحاء الأرض ومن كل الجنسيات. انه اجتماعٌ على مستوى الملوك والرؤساء ودعم للتضامن الاسلامي ومسعى الى رخاء العالم الاسلامي. وهو جزء من رخاء الانسانية. كما أن وقفة العالم الاسلامي العظيمة وقادته الحكماء مع اخوانهم العرب في كفاحهم جديرة بالتقدير والاحترام. فالتضامن على مستوى الرؤساء وعلى المستوى الرسمي. ولم تنقطع سلسلة

---

٨٧) حديث الى روبرت ستيفن المحرر السياسي لجريدة « الأوبزرفر » ١٩٦٤/٧/٢٥ جـ ٥ ص١١، حديث مع الصحافية اليوغوسلافية العالمية « ماريا نكوفتش » ١٩٧٣/٥/٢٧ س٣ ص١٨٦ الى المؤتمر الاسلامي بكوالا لامبور ١٩٧٤/٦/٢٣. ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

المؤتمرات الاسلامية من أول الثورة حتى الآن، وقد كان السادات سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي وسافر في عديد من المرات على رأس وفود الى البلاد الاسلامية[٨٨]. وهو منصب غير سياسي ولا أهمية له ولو أنه ظل احد شواهد الرئيس عبد الناصر على ايمانه العميق منذ بداية الثورة. وقد كانت هناك أحاديث باستمرار عن الروابط الاسلامية التي تربط مصر بالعالم الاسلامي. فقد جمعت مصر وباكستان مثلاً روابط الدين منذ زمن طويل، منذ أول يوم قامت فيه باكستان. ومهما كانت هناك من محاولات مصطنعة لاقامة الفجوة بين البلدين، ولكن الصداقة والأخوة يربطان بينهما خاصة في وقت تعرض مصر للعدوان. فلا يمكن لأية فجوة مصطنعة أن تقضي على الروابط الروحية والدينية والعقلية بين الشعبين. وكذلك يربط الاسلام بين مصر وموريتانيا، وبينهما صلات تاريخية واسلامية عريقة ووثيقة جمعت ما بين الأمة العربية في المشرق، وما بين الأرض التي وصل اليها نور الاسلام في المغرب، وهي صلات انتجت طاقات حضارية هائلة وحققت تجانساً فكرياً له اثاره البعيدة المدى.

فضلاً عن ذلك كله فإن البعوث الموريتانية الى الأزهر الشريف ـ وقد كانت من أكبر البعوث الاسلامية في التاريخ القريب ـ صنعت خطاً مباشراً للاتصال بين التيارات المؤثرة في اتجاه التطور في البلدين.

والدولة الاسلامية، ومن نماذجها المشرفة باكستان وموريتانيا، لها مواقفها الواضحة الطيبة، وبعد عام (١٩٧٠) إذ يظهر الاسلام كايمان، كرابطة بين العلماء والشعوب الاسلامية. فالعلماء اخوة في الاسلام وفي الدين على طول تاريخ الأمة الاسلامية وهم الحفظة على التاريخ الاسلامي. يعلمونه النشء ويفقهونه فيه، من أجل الدفاع عن الاسلام ومقدساته وتراثه . ان الملتقى الاسلامي لعلماء المسلمين يحملون أقدس رسالة هي رسالة العلم والدين والحياة بكل ما تحمل للحياة الاسلامية من مسؤوليات، خلق كريم، يقظة فكرية، جهاد وهدف، خدمة العقيدة والمجتمع. وقد عقد كثير من المؤتمرات لتأييد

---

٨٨) خطاب امام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي في دور الانعقاد الخامس ١٩٧٣/٢/١٦ س٢ ص٨٨، في الجلسة الخاصة لمجلس الشعب ١٩٧٦/٣/١٤ ص٢٠، كلمة في حفل تكريم رئيس جمهورية موريتانيا ١٩٦٧/٣/٢٧ جـ ٦ ص١٣٠.

الشعوب العربية في معركة تحرير الأرض والمقدسات الاسلامية[٨٩]. المسلمون اخوة في الاسلام والمؤتمر الاسلامي صوت (٦٠٠) مليون مسلم وفيصل يعمل للاسلام وأيد كل قضية اسلامية. ويتم الاستشهاد ببعض الآراء التي تجعل المسلمين أمة واحدة مثل «وان هذه امتكم أمة واحدة فاعبدون» أو «وان هذه أمتكم أمةواحدة وأنا ربكم فاتقون» دون أي برنامج عملي لتحقيق هذه الوحدة. كما تذكر آية «كنتم خير أمة أخرجت للناس» دون ذكر شرطها وهو «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر». كما يدعى المسلمون إلى عدم الحزن في: «ولا تحزنوا وأنتم الأعلون» دون أن يدعو إلى القوة في بداية الآية «ولا تهنوا».

وكانت الدعوة للتعاون بين المسلمين من اوائل دعوات الثورة تنفيذاً لقول الله «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان»[٩٠].

ويظهر الطابع التقدمي للاسلام كرابطة بين الشعوب. فرسالة الاسلام دعوة قدسية الى الحرية نزلت تطلب الى البشر في كل زمان ومكان أن يرفضوا استغلال شعب لشعب واستغلال طريقة لطريقة، واستغلال انسان لإنسان، وتنادي بالمساواة والعدل بين الناس. وذلك معناه ان رسالة الاسلام بالطبيعة معادية للاستعمار، وانها بالطبيعة معادية للامتيازات الاقطاعية، وانها بالطبيعة معادية للاستغلال الرأسمالي. ان الأمة العربية تعتز بتراثها الاسلامي وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية. وهي في تطلعها الى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الاسلام على انها قيد يشد الى الماضي. وهي ترى أن روح الاسلام حافز يدفع الى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية.

وفوق ذلك فهي لا ترى أي تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها القلبي والأخوي مع الأمم الاسلامية. ان الأمة العربية بقواها الثورية التقدمية لا ترى

---

٨٩) خطاب في افتتاح مجلس الأمة الجديد ١٩٦٩/١/٢٠ ج٧ ص٢٧، خطاب في مؤتمر البحوث الاسلامية ١٩٧١/٤/٤ س١ ص٢١١ - ٢١٣، رسالة الى الملتقى السابع للتعارف على الفكر الاسلامي في الجزائر ١٩٧٣/٧/١٠ س٣ ص٣١٤، رسالة المؤتمر الاسلامي في اندونيسيا ١٩٧٣/١٢/١٠ س٣ ص٣٦٩ - ٣٧٢، حديث الى الأمة ١٩٧٧/٢/٢٣ ص٥٣.

(٩٠) حديث في الرباط ١٩٧٤/١/٢٣ س٤ ص١٧ س٤ ص٤٣ - ٤٤ كلمة في مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور ١٩٧٤/٢/٢٣ مؤتمر صحافي بنيودلهي٧٤/٢/٢٥، كلمة سطرت في سجل زيارات نقابة عمال ومستخدمي النقل المشترك لمناسبة افتتاح المستشفى التعاوني ١٩٥٤/٤/٢٩ جـ ١ ص١٢٧.

في الاسلام عائقاً عن التطور بل تراه بحق وايمان دافعاً الى هذا التطور. كما ان الأمة العربية بقواها الثورية والتقدمية لا ترى في القومية العربية عازلاً عن تضامن الأمم الاسلامية بقدر ما ترى ان مواقع النضال من أجل الحرية السياسية والاجتماعية في كل القارات تعزز بعضها بعضاً وتؤازرها وتدعمها[٩١].

ولم يؤكد « الميثاق » على الروابط الاسلامية كثيراً، وذلك لأن القصد منه كان بناء المجتمع الاشتراكي داخل مصر. ومع ذلك يذكر الميثاق الدوائر الثلاث في عبارة مقتضبة أقل بكثير من اسهاب « فلسفة الثورة ». فمصر دولة عربية في افريقيا تؤمن برباط روحي وثيق يشدها الى العالم الاسلامي. وقد أنشىء المؤتمر الاسلامي في عام (١٩٥٥) وعين السادات سكرتيراً عاماً له. ثم يظهر بعض التاريخ الاسلامي كعامل ربط بين الدول الاسلامية. فقد أراد البطل الصحابي عقبة بن نافع أن تكون القيروان أول دعامة للاسلام في المغرب العربي بل في الشمال الافريقي. تذكر القيروان بالورود الزاهرة المنيرة للاسلام وما انجبته من أئمة وقادة وفكر وثقافة. لقد كان عقبة بن نافع صادقاً حين قال: أريد مدينة تكون عزاً للاسلام الى آخر الدهر. ثم أتى الرئيس بورقيبة ليكمل لتونس عزتها وشتان ما بين رأي عبد الناصر في بورقيبة ورأي خلفه. كما أن فيصل مات شهيداً « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون »[٩٢].

أما طريق الروابط الروحية فان مصر تدعو اليها بكل الوسائل وفي جميع المجتمعات ومع كل الدول الاسلامية. ترسل مصر البعثات، بعثات ومدرسين من الأزهر وتنفق في هذا السبيل مبالغ طائلة، وهذه الروابط الروحية من أجل الاسلام ومن أجل المنفعة الاسلامية[٩٣]. ان التعاون الاسلامي مقبول بل وواجب ولكنه يجب ان يكون فعلاً لوجه الله ولوجه الاسلام، وليس نتيجة لسياسة أميركية انجليزية[٩٤]. ولكن بعض الدول الاسلامية دخلت في مواثيق وانحازت الى الغرب، وبدأ الحديث عن الحلف الاسلامي، وعن تحويل حلف بغداد الى حلف إسلامي بعدما دخلت تركيا وباكستان

---

٩١) كلمة في حفل تكريم رئيس جمهورية موريتانيا ١٩٦٧/٣/٢٧ جـ ٦ ص١٣٠.

٩٢) الجلسة الخامسة ١٩٦٢/٥/٢٨ جـ ٤ ص٨٥، مشروع الميثاق ص١٢٣، في مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس التونسي تكريماً للرئيس السادات ١٩٧٢/٥/٦ س٢ ص٢٠٩، لمناسبة وفاة الملك فيصل ١٩٧٥/٣/٢٥.

٩٣) الجلسة الخامسة ١٩٦٢/٥/٢٨ جـ ٤ ص٦٥.

٩٤) خطاب في عيد الوحدة ١٩٦٦/٢/٢٢ ج٥ ص٥١٢. خطاب في عيد الوحدة ٦٦/٢/٢٢ ج٥ ص٥١٠، خطاب في المؤتمر الشعبي في مدينة دمنهور ٦٦/٦/١٥ ج٥ ص٥٩٨ ص٦٠٠.

وايران والعراق في حلف بغداد، ثم خرجت العراق من حلف بغداد وبقيت تركيا وايران وباكستان. وبدأت هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامي من أجل سياسة الانحياز التي تتنافى مع سياسة عدم الانحياز وهي سياسة الثورة المصرية. بدأ الحديث عن حلف اسلامي غير منحاز مباشرة الى الغرب ولكنه منحاز بطريقة غير مباشرة. وقد بدأ ذلك قبل سنة (١٩٥٥) ولم ينقطع. وهناك خطورة كبيرة أن تنضوي مصر تحت اسم الاسلام في انحياز للغرب أو للدخول تحت سيطرة الدول الغربية، لأن ذلك يتنافى مع الاسلام، فالاسلام ينادي بالحرية وبأن يكون الشعب حراً وسيد نفسه.

ب - الرد على الحلف

كيف يكون هناك حلف اسلامي ويأخذ أوامر من لندن أو واشنطن أو أية دولة أخرى؟ فالحلف الاسلامي في هذه الحالة يتنافى مع كلمة الاسلام ويكون حلفاً غربياً. ترفض الثورة اذن أن يكون العمل تحت اسم الاسلام جاراً الى الأحلاف أو الى الانحياز للغرب بطريق الخديعة تحت اسم الحلف الاسلامي أو تحت اسم الرابطة الاسلامية أو تحت أي اسم من الأسماء، لأن سياسة مصر هي سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز. سواء كان الحلف الاسلامي أو المؤتمر الاسلامي أو التجمع الاسلامي أو التكتل الاسلامي أو مؤتمر ذروة اسلامي، فإن هذا الحلف مثل حلف بغداد ومصيره مثل مصير حلف بغداد. أخذوا الاسلام حجة ووسيلة ليخدعوا به بسطاء الناس، وليس الحلف الاسلامي الا استكمالاً لحلف بغداد لوضع الأمة العربية داخل مناطق النفوذ. وكما تصدت الثورة للرجعية العربية وللحلف الاسلامي وكشف نواياه، فإن الخديعة لا تنطلي على أحد. ومن لم يستطع الدخول في حلف بغداد قبل اليوم حاول ذلك اليوم عن طريق الاسلام، ولكن الشعب العربي يعلم أن طريق الاسلام هو اسلام حلف بغداد الجديد.

ويرى كثير من الزعماء المسلمين أن الحلف الاسلامي يمكن أن يكون أقوى نفوذاً من القومية العربية في الشؤون العالمية في الموالاة للغرب، لأن الحلف الاسلامي سيكون موالياً للغرب. وقالت «التايمز» في (١٩٦٦/٢/١٥) ان فكرة عقد مؤتمر إسلامي ليست جديدة، وعلى الرغم مما يقال من أن المؤتمر الجديد سيبحث في مسائل اجتماعية واقتصادية؛ فإنّ من المسلّم به أن اهداف هذا المؤتمر سياسية أساساً. إذ ستحضره دول عربية مما

يساعد على تخفيف ثقل الدول العربية المتحررة. وقال «أنطوني ناتنغ» وزير الدولة البريطاني السابق بعد فشل حملة السويس ان الوسيلة الوحيدة للتفاهم مع القومية العربية يجب أن يكون عن طريق تأسيس جماعة اسلامية من الممالك الاسلامية في المنطقة، وحينئذ تخرج البلاد العربية من حيز القوميّة العربيّة الضعيف الذي لا يمكن التفاهم فيه، الى حيز العقيدة الاسلامية الواسع الذي يجمع العربي والتركي والايراني والباكستاني في مجال واسع، إذ ينسون جنسياتهم ولا يفكرون إلا في الاسلام، وحينئذ يمكن للبلاد العربية التفاهم مع الغرب، حتى إسرائيل يمكن التفاهم معها حيث ان العرب لا يقبلون وجود اسرائيل بينهم، ولكن الدولة المسلمة تقبل وجود اسرائيل بدليل اعتراف ايران وتركيا باسرائيل.

وقد قال ناتنغ ذلك عن الحلف الاسلامي أو الجماعة الاسلامية أو التكتل الاسلامي في عام (١٩٥٧). لقد ظنت الدول الاستعمارية والرجعية أن القوى التقدمية في العالم العربي مختلف بعضها مع بعض، وأنها قد تعبت من النضال، وبهذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام الاستعمار القديم والجديد لوضع البلاد العربية في حلف جديد يتخذ من الدين ستاراً لحلف بغداد. والعجيب انهم وجدوا له اسماً عربياً وسموه حلف بغداد، «والبسوه عقالاً وعباءة» حتى تختفي انجلترا وأميركا وراءهما. والحلف الجديد «ألبسوه عمة» ليسموه الحلف أو المؤتمر أو التجمع الاسلامي. أي شيء اسمه اسلامي لخداع المسلمين باسم الدين، ولكن الأهداف واحدة وهي القضاء على القومية العربية التي سيطرت على أفكار واتجاهات الشعوب العربية باعتبار أن القومية العربية هي الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاستعمار ومناطق النفوذ وتحقيق الوحدة العربية[٩٥]. والخطير هو تحالف الرجعية مع الاستعمار خشية من المد الثوري العربي الذي يمثل خطراً على مصالحها وعلى احتكارات البترول، وخشية من الاشتراكية التي تهدد كيانها وأنظمتها ووجودها، فيبدآن معاً فكرة جديدة: إنّ استغلال الدين كسلاح حتى تتحقق أهداف الرجعية والاستعمار في المحافظة على نفوذها ودورها في سلب ناتج عمل الشعب العربي، وبهذا يمكن التخلص من الحركات التحررية والشعبية في العالم العربي. والحلف الاسلامي كذلك حلف استعماري هدفه أن يقاتل حركات التحرر وأن يتصدى للتقدم الاجتماعي. لذلك فهو حلف للتآمر ضد الشعوب العربية ووضعها في مناطق النفوذ الغربي. وهو حلف

---

٩٥) خطاب في عيد الوحدة ١٩٦٦/٢/٢٢ جـ ٥ ص٥١٠ - ٥١١.

للتآمر على البلاد الاسلامية الأخرى غير العربية التي تتبع سياسة عدم الانحياز.

الحلف الاسلامي عملية تجميع لكل القوى الرجعية المتعاونة مع الاستعمار في خط دفاعي أخير مع المد الثوري العربي التقدمي في البلاد العربية. ان وصف الحلف الاسلامي بالرجعية والتعاون مع الاستعمار ضد العروبة وضد المسلمين وضد فلسطين يسانده أصحاب الدعوة الأصليون في صحفهم في لندن وواشنطن. فقد قيل في صحف لندن أن الحلف الاسلامي حلف سياسي وليس حلفاً اجتماعياً. وتحدث ايزنهاور الى سعود في سنة (١٩٥٧) عن فكرة الحلف الاسلامي، وتحدث سعود في هذا الأمر في القاهرة.

والعاصمتان الداعيتان الى الحلف الاسلامي هما الرياض وطهران. ووجود طهران يؤكد أن الحلف ضد العرب وضد المسلمين، ولحماية الرجعية، لذلك لم يؤيد الحلف الاسلامي إلا ايران والسعودية في العالم العربي. ثم إن صحف «بورقيبة» أيدت الحلف، وكذلك أعداء العروبة والاسلام في لبنان أيضاً أيدوا الحلف، وكل من هلل لحلف بغداد في عام (١٩٥٥) ينادي اليوم بالحلف الاسلامي. تقول لندن وواشنطن المخططتان للحلف، إنّ الحلف كَسْبٌ وتأييدٌ لقضية فلسطين، وهو ما قاله نوري السعيد في عام (١٩٥٥). وماذا ستكسب فلسطين من حلف تشرف عليه أميركا وبريطانيا ويشترك فيه حكام ايران الذين دعوا الى الصلح مع اسرائيل؟ الحلف الاسلامي موجه ضد قوى الثورة في العالم العربي. صحيح أن الاسلام ثورة، والتضامن الاسلامي تحتاجه الشعوب، ولكن الحلف يجب أن يعمل للاسلام وليس للاستغلال السياسي والاجتماعي، وأن يعمل علماء الاسلام من مراكز الفكر الديني وليس من السماسرة والارهابيين[٩٦].

لقد ازعجت القيادة العربية الموحدة الصهيونية والاستعمار، فبدأت الحركات الرجعية في الحديث عن الحلف الاسلامي، ثم بدأت الاتصالات بشاه ايران. والكلام عن الحلف الاسلامي ليس بالسياسة الجديدة، فقد كانت أميركا تريد حلفاً اسلامياً في المنطقة منذ عام (١٩٥٧) كما ذكر ايزنهاور في مذكراته، ثم دُعي الملك سعود الى أميركا وعاد، ولكن لم ينجح في اقامة الحلف الذي طلبه ايزنهاور من أجل ضرب القوى الثورية التي كانت تتزعمها مصر في ذلك الوقت. كان الهدف الأساسي من الحلف الهجوم على القوى الثورية العربية. فعندما دعت مصر الى مؤتمرات القمة، فإنها تصورت أنها بذلك تصل الى

---

٩٦) خطاب في عيد الوحدة ١٩٦٦/٢/٢٢ جـ ٥ ص٥١٢ - ٥١٣، خطاب ١٩٦٦/٧/٢٣ ص١٣.

تعايش سلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة. وأعلن فيصل والشاه عن الحلف ودعيا بقية الدول الاسلامية لتنضم اليه. والحقيقة أن الولايات المتحدة وراء الملك فيصل في سياسته، وهي تحاول تحقيق الأهداف نفسها وعلى رأسها الدفاع عن الشرق الأوسط بجمع كل الدول العربية في صف واحد تحت السيطرة الغربية. وكانت هناك في الوقت نفسه مؤامرات ضد سورية والعراق. وكان الأردن مسؤولاً عن التنظيم والسعودية عن التمويل.

لم تكمل الثورة فكرتها الأولى عن المؤتمر السياسي من خلال الحج، فقد قام حلف بغداد في أوائل سنة (١٩٥٥)، وأصبح من المستحيل أن يجتمع المؤتمر الاسلامي مؤتمراً سياسياً غير مرتبط بالاستعمار، يعمل لصالح الاسلام والمسلمين، ويعمل للتخلص من الاستعمار والاحلاف، ولإقامة عدالة اجتماعية، يعمل لانصاف المسلم في كل بلد مسلم. ولكن بعد قيام حلف بغداد، وانضمام تركيا وايران وباكستان الى هذا الحلف، أصبح من العسير أن يجتمع المؤتمر الاسلامي على أساس سياسي. ولذلك سارت الثورة في الفكرة على أساس شعبي، فكل تقارب اسلامي على أساس الذروة يجب ان يبدأ من الذين استطاعوا تحرير بلادهم من الاستعمار والاحلاف ومناطق النفوذ. وكانت اتصالات هؤلاء بعضهم ببعض مستمرة. اذا لم تكن دعوة التقارب الاسلامي على هذا الأساس، بل على أساس سياسي وعلى اجتماع قادة الدول، تكون غايتها بالرغم من رفع اسم الاسلام ضرب المسلمين وتشتيتهم باسم الدين، وتفتيت العرب لحساب الاستعمار، أي تزييف الدين من أجل خدمة المبادىء والأهداف الاستعمارية. لم يأخذ مؤتمر القمة الأخير قرارات بشأن التعاون الاسلامي والتضامن الاسلامي، فعلى كل دولة أن تعمل ما في مقدورها حتى تسير الدول الاسلامية مع مصر من أجل قضايا الحرية ومن أجل قضية فلسطين.

لقد صرح الملك فيصل لاحدى صحف الكويت معلقاً على الحلف الاسلامي، بأن تعاوناً قام بين الطوائف المسيحية، وكان هناك اجتماع المجمع المسكوني، ولم يقل عنه أحد أنه تحالف. والحقيقة أن اجتماع المجمع المسكوني ليس اجتماعاً سياسياً أو عسكرياً، بل هو اجتماع ضم رجال الدين المسيحيين ولم يضم رؤساء الدول المسيحية. فاذا ضم رؤساء الدول المسيحية فانه ينقلب الى اجتماع ومؤتمر سياسي. ان التضامن الاسلامي الحقيقي هو تضامن الشعوب الاسلامية المناضلة ضد الاستعمار، لا تضامن الحكومات الرجعية العميلة للاستعمار.

والجماهير العربية قادرة على معرفة من يخدم الدين ومن يستغل الدين. فالرجعية

العربية المتحالفة مع الاستعمار لا تجد من خط دفاعي سوى تزييف الدين، وستكشف الجماهير العربية هذا التزييف واستخدام الدين لوضع البلاد العربية داخل مناطق النفوذ. والشعوب العربية قادرة على اسقاط الحلف الاسلامي المزعوم، كما أسقطت حلف بغداد.

ولكن بعد عام (١٩٧٠) يصبح الملك فيصل من أخلص الزعماء للقضية العربية والعالم الاسلامي، ورمزاً للأخوة الاسلامية والتضامن العربي والاخاء الاسلامي. فقد تغير الموقف وأصبح النظام السياسي في مصر موالياً للنظام السعودي فظهرت الأخوة في الله[٩٧].

٩٧) خطاب في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية ١٩٦٧/٥/٢٢ جـ ٦ ص١٤٣، في وفاة الملك فيصل س٥ ص١٣٧، الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٦/٧/٢٣ الكتاب السنوي الثالث ص٧٥.

سادساً: العودة إلى الإيمان

كانت المعركة الأخيرة التي ظهر فيها الدين سلاحاً دفاعياً هي معركة الايمان والعودة اليه التي ظهرت بوضوح بعد هزيمة (١٩٦٧) حتى الآن، وكأن السنوات الثلاث الأخيرة في حكم ناصر كانت مؤشراً للحكم الحالي. صحيح ان الميثاق قد ذكر ضمانات خمسة للعمل الثوري: ارادة التغيير، والطليعة الثورية، والوعي العميق، والفكر المفتوح، والضمان الخامس هو ايمان لا يتزعزع بالله ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى الى الانسان في كل زمان ومكان، ولكن هذا الضمان الخامس تحوّل بعد الهزيمة أولا وبعد وفاة عبد الناصر ثانياً، الى الضمان الوحيد. وتظهر ايضاً عبارة في خاتمة «الميثاق» ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه، ولكن يبدو ان هذه العبارة الأخيرة هي التي اصبحت فيا بعد في المرحلة الثالثة والأخيرة، الميثاق كله، ثم تمتد المرحلة حتى الآن[٩٨]. وليس سببها التربية الدينية العميقة للرئيس «المؤمن» بل عجز النظام السياسي عن ان يحل القضيتين الأساسيتين: القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، ومحاولة البحث عن مقومات للنصر فيما لا يختلف عليه اثنان.

---

٩٨) الميثاق ص١٠، ص١٢٤، تحرص مصلحة الاستعلامات في وضع التاريخ الهجري قبل التاريخ الميلادي في طبع خطب السادات واحاديثه، الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٤/٣/٢٥ ص١٤.

وبعد عام (١٩٧٠) يسود موضوعان اثنان: الفتنة الطائفية والايمان، وهما من موضوعـات الضعـف والدفاع، وليسا من موضوعـات القوة والهجوم، مثـل الاشتراكيـة والتحرر، كما كان الحال في بداية الثورة.

أ ـ تهمة الكفر والالحاد

وقد بدأت بوادر هذه الردة عن القيم الثورية الأولى في عنفوان الثورة وشبابها، بالسؤال عن مدى حرية العقيدة الدينية، وهل تشمل الردة عن الاسلام. وما هي الوسائل العلمية لبناء الجيل الصاعد على أسس دينية واخلاقية، وهل ستمنع الشعوذة الاتجار بالدين، وتبرير خطة دعاة الالحاد والكفر؟ وهي اسئلة توحي بالردة، وذلك ان التساؤل عن الاعتقاد الداخلي تفتيش في ضمائر الناس. وطرح موضوع الردة حكم على ايمان الناس، وتأسيس المجتمع على أساس اخلاقي ديني ردة عن بناء المجتمع على القيم الثورية الأولى.

كانت الاجابة على هذه التساؤلات مؤشراً على بداية الردة، وذلك ان حرية الفكر لا تتمشى مع الاثارة الجنسية، والا منعت الجرائد والمجلات من الصدور. وانه لا بد من تربية الابناء وان تكون الصحافة متقدمة ومتطورة. هناك قيود على حرية الفكر تأتي من تصور متخلف للأخلاق وهو التصور الجنسي المثير لها. وبالرغم من تأكيد الدساتير على حرية الأديان، وهي من المبادىء الأساسية، الا ان موضوع الردة ما زال مطروحاً دون ان يتم التوفيق بينه وبين المبدأ، وقد نص الميثاق صراحة في عبارتين على حرية العقيدة الدينية الأولى كذلك فإن هذه القيم لا بد وان تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد الحر. ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة، والثانية ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان، والايمان بغير الحرية هو التعصب، والتعصب هو الحاجز الذي يعيد كل فكر جديد، ومع ذلك فلم يكن لهاتين العبارتين أي مضمون، وانتهى بها الحال الى قانون الردة والحكم على المواطنين بالايمان او الالحاد. في حين ان المادة (٣٤) من الدستور تنص على ان حرية الاعتقاد مكفولة، والدولة تحمي حرمة القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية، على الا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب[٩٩].

---

٩٩) مشروع الميثاق ص٨٨، كلمات في الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٩٦٨/٢/١٣ جـ ٦ ص٥٨٢.

والوعي الديني يمنع الشعوذة والاتجار بالدين والالحاد والكفر، وكأن هناك طريقاً واحداً مرسوماً وما سواه انحراف وضلال. ومهمة رجال الدين في ذلك ليست الخطابة في المساجد فقط، بل الخروج الى القرى والدعوة في المدن وارجاع الخراف الضالة الى حظائرها، فعلى رجال الدين والوعاظ والمشايخ مسؤولية كبيرة في الخروج من المساجد والنزول الى الأحياء. وان مهمة رجال الدين، هي الوعظ بالارشاد الى الطريق السليم الجاد.

ثم يظهر التأكيد على تمسك هذا الشعب بالدين كردّ فعل على هجوم سورية على النظام في مصر، ومدافعة النظام عن نفسه بأنه نظام متدين. فالشعب في مصر شعب دين متمسك بالدين، وهو شعب طيب. وشعب مصر يفخر بأنه يتمسك بالدين، المسلم والمسيحي على حد سواء، لأن الدين يمثّل الطريق الصحيح والطريق السليم، فالشعب والقادة كلهم يتمسكون بالدين منذ اليوم الأول للثورة، وهذا سر نجاح الثورة، التمسك بالدين، والعودة الى الدين، الأمة العربية كلها متمسكة بالدين، وطوال تاريخها تمسكت بالدين ودافعت عنه ولم تمكن أي خارج على الدين من ان يكون صاحب سلطة فيها. والشعب السوري متمسك بالدين واذا ما خرج القادة عن طريق الدين تكتل الشعب وازاحهم من اماكنهم وفرض ارادته ومشيئته عليهم واجبر القادة على العودة الى الدين. فالافكار المبنية على الدين هي التي تعبر عن ارادة الشعب، وهي التي تنمو وتترعرع. لقد قابلت الثورة ازمات عدة ولكنها استطاعت التغلب عليها لسبب أساسي، سبب اخلاقي، سبب ديني. وقد سارت الجامعات في طريق العمل وفي طريق الاخلاق المبنية على الدين وعلى التمسك بالدين. لا بد من التمسك بقيم الدين والاعتصام بها، مثل التمسك بالتكافؤ في التضحيات وبالنقاء الثوري وبالطهارة الثورية. الدين بخير في هذا البلد، والأمة كلها تقوم بتدعيمه. الايمان في الجيش، في الفلاحين، في العمال، ولدى الجميع[100].

ان الافكار الملحدة هي الأفكار العفنة، ولا يمكن بأي حال ان يتجاوب شعب يتمسك بالدين مع قادة ملحدين يتهمون الأفكار الدينية بأنها افكار عفنة.

---

١٠٠) خطاب في جامعة الاسكندرية لمناسبة العيد الحادي عشر للثورة ٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص٤١٣ - ٤١٥، كلمات في الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٩٦٨/١٢/١٣ جـ ٦ ص٥٨٢ - ٥٨٣، في ابطال الجيش الثاني مارس ١٩٧٦ ص١٢، ص١٤، الى مجلس الشعب ١٩٧٧/١١/٩ ص١٥، في الاتحاد الاشتراكي العربي مارس ١٩٧٦ ص٧٩، حديث الى جريدة «السياسة» الكويتية ١٩٧٥/٩/٨ ص٣٠، في الجلسة الخامسة لمجلس الشعب ١٩٧٦/٣/١٤ ص٤٤، المجلس الأعلى للجامعات: الاشتراكية الديموقراطية، رأي جامعة طنطا ص١٠٤، ١٢٦.

ولكن بعد عام (١٩٧٠) يصبح الالحاد التهمة الأساسية ضد الخصوم السياسيين. فهذا الشعب المؤمن والذي يكون الايمان فيه جزءاً من دمائه ومن تكوينه لن يفرض عليه الالحاد، فمن لا ايمان له لا امان له. الايمان جزء من كيان وتكوين الشعب، ولن يسمح لأية قوة مهما كانت ان تزلزل هذا الايمان أو أن تسلك طرقاً ملتوية لمحاولة تضليل الأجيال المقبلة. كما حدث في بلاد اخرى. وظلت لعبة الايمان والالحاد لعبة النظم السياسية عندما تكون في مأزق مع خصومها، تتهمهم بالالحاد ولدرء الأخطار عنها. كما انها ظلت لعبة الأنظمة العربية. وكانت محاربة الأنظمة الرجعية لناصر تستهدف تشويه سمعته كرجل مؤمن، فتجند هذه الأنظمة من يكتب عنه بهذا الأسلوب ويروج عنه هذه التهم، فيتصدى لها مفكرو النظام ويدافعون عن ناصر ضد اتهامه بالالحاد. فالكاتب يكسب بعض المال من كتاب يشوه به عبد الناصر وينتهي فيه الى انه رجل ملحد في بلد لا يُحب الالحاد. وقد فرضت الاشتراكية الديموقراطية قول الرئيس «لا مكان للملحد في دور الصحف ووسائل الاعلام»، فالاشتراكية الديموقراطية ليست فلسفة الحادية تنكر الأديان وتجحد دورها في توجيه البشرية لأن التدين جزء من تكويننا الثقافي في كل العصور، فهي فلسفة تدعم الدين والتدين في النفوس كما رسمته الكتب السماوية[١٠١]. كل معارضة سياسية تصبح لأسباب اجتماعية خالصة متهمة بالالحاد كما حدث في (١٨) يناير ـ كانون الثاني عام (١٩٧١)، وتلحق بمراكز القوى وبانقلاب مايو ـ ايار (١٩٧١) وازاحة اليسار الناصري.

ب ـ القدرية والتسليم

والايمان ليس صفة في الشعب وحده بل ايضاً صفة للقادة، اذا مات زعيم خرج غيره زعماء بالعشرات يؤمنون بالله، فمن يحمل امانة الايمان فانه يستطيع أن يغير مجرى التاريخ[١٠٢].

والدين هو المرشد الصحيح لكل انسان ولكل شخص، لأنه يعطي الانسان القدرة على التفريق بين الحلال والحرام. وكان الشعب ايضاً يشعر بهذا الشعور مثل قادة الثورة

---

(١٠١) خطاب في جامعة الاسكندرية لمناسبة العيد الحادي عشر للثورة ٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص٤١٤.

(١٠٢) في عيد العمال ١٩٧٢/٥/١ س٢ ص١٩٨، بيان الى الأمة لمناسبة مرور عام على اعلان دولة الاتحاد ومرور ثلاثة اعوام على الثورة الليبية ١٩٧٢/٩/١ س٢ ص٣٥١.

وهم من هذا الشعب. الدين يحدد عمل كل انسان يعمل الحلال ولا يعمل الحرام، الدين هو الذي يضع المقاييس السليمة، ما يقره الدين يُعْمَل وما لا يقره لا يُعْمَل. الدين هو الميزان، وعدم التمسك بالدين ضياع للميزان واستحالة للتفرقة بين الحلال والحرام بأي حال من الأحوال. الدين هو الذي يهدي الى القيم السليمة والى القيم الحقيقية(١٠٣). من هنا تتضح وجهة النظر التقليدية في الحلال والحرام، وهي انها يَنْبُعَانِ من الدين ولا يستطيع العقل ان يستقل بادراكها.

وقد بلغت الردة الدينية مرتبة القدرية والايمان بقدر الله في الهزائم العسكرية. فلو اننا نظرنا الى التاريخ القديم والحديث، لطالعتنا صفحته بنماذج عديدة لما يمكن أن تتردى اليه أحوال الأمم عندما تصيبها الهزيمة العسكرية، وذلك قدر لا تتفرد به الثورة المصرية وحدها، وانما هو قدر جاز قبلها على امم اكبر منها واقوى. وما حدث لكثير غيرها لم يحدث لها. ورداً على سؤال عن الموهبة غير العادية التي يتمتع بها الرئيس في تحويل الهزائم الى انتصارات وفي تخطي المآزق. يجيب الرئيس بأنه يؤمن بالله وبقضائه وقدره. وتغيير الواقع يحتاج الى العمل والصبر والطاقة التي لا يملكها غير المؤمنين بقضاء الله والواثقين في عدالته، يقبل الرئيس مشيئة الله وما هو فيه من امتحان وآلام، ويثق بمشيئة العدل الالهي، ويؤمن ايماناً لا يتزعزع بأنه سيكون يد هذه المشيئة في العدل الالهي حينما تجيء اللحظة المناسبة، ويرد بيقين الصادقين «وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى»، ان الأقوياء القادرين على حمل امانة مشيئة العدل الالهي هم المجاهدون الصابرون الذين يتحملون مسؤولياتهم بلا خوف ولا جزع ودون تردد أو وهن. ويظهر التسليم نفسه ايضاً في بيان (٣٠) مارس، «ولتعمل ارادة الحق فوق كل ارادة لأنها جزء من ارادة الله». لقد توفي عبد الناصر بقضاء الله وقدره، ولا يمكن رد مشيئة الله، ترتفع الأمة بالايمان وتهبط بدونه. كانت الأمة في ذروة الايمان وبالتالي في ذروة الارتفاع الى مستوى اقدارها، وعندما شاءت ارادة الله أن تمتحن عزمها فما وهنت ولا ترددت(١٠٤). فالايمان

---

١٠٣) خطاب في جامعة الاسكندرية لمناسبة العيد الحادي عشر للثورة ٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص٤١٣ ـ ٤١٤، كلمات في الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٩٦٨/١٢/١٣ جـ ٦ ص٥٨٢ ـ ٥٨٣، حديث مع س. ل. سولزبرجر رئيس تحرير «النيويورك تايمز» ١٩٦٩/٢/٢٦ نشر في ٦٩/٣/٢ ثم في «الأهرام» في ١٩٦٩/٣/٣ جـ ٧ ص٧٠ ـ ٧١.

١٠٤) خطاب في افتتاح الدورة الخاصة لمجلس الأمة ٦٧/١١/٢٣ جـ ٦ ص٢٧ خطاب في افتتاح مجلس الأمة الجديد ١٩٦٩/١/٢٠ جـ ٧ ص، خطاب في جلسة العمل الأولى للجنة العاملين للمواطنين من اجل المعركة =

يعني التسليم بالقضاء والقدر، وقبول المصائب والهزائم كامتحان واختبار من الله للمؤمنين. وكل ارادة من ارادة الله، وتعلو إرادة الله على كل ارادة لأنها منبع كل خلق وحدوث، وكل هزيمة أو نصر بارادة الله، النصر من عند الله والاعتماد والتوكل عليه والعهد له. وتسديد الخطى من الله، والله وحده هو الذي يعلم، وان العمل ليس امام الناس بل امام الرب، والشعب هو الشاهد، تقبل الأمة على امتحان يريد الله به ان يختبر شجاعتها بعد ان اختبر ثباتها، ويتم الاستشهاد بآيات توصي بالمعنى نفسه مثل، « قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا » أو « وكتبت عليهم الذلة والمسكنة » وايضاً « وما كان لنفس ان تموت إلا باذن الله كتاباً مؤجلاً »[١٠٥]. أرواح شهداء المقاومة الذين سقطوا في ميدان المعركة حسابهم على الله. ان ارادة الشعب وارادة الأمة هي ارادة الله[١٠٦].

وقد ظهر البعد الرأسي في الدين واختفى البعد الأفقي، وأصبحت المسؤولية امام الله، والعمل لله، والعلم لله، والعبادة لله، والعصمة لله، يفعل الله ما يشاء.

ويستعمل القائد كثيراً من الآيات سواء في داخل الخطاب أم في آخره توحي أيضاً بهذا التسليم المطلق بارادة الله، وأن الأمر بيده تعبيراً عن ايمان البسطاء وسيراً في التقاليد الأشعرية عند رجال الدين مثل، « تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير، الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور ». أو مثل « ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير ». أو الدعاء الى الله وطلب الرحمة والهداية مثل، « ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيّء لنا من أمرنا رشدا ». بل ترد ايضاً كل آيات النصر التي تجعل النصر من عند الله مثل « وما النصر إلا من عند الله »، كما أن آيات النصر التي تجعل الانسان طرفاً في الحصول عليه، قد ارتكزت على الطرف الذي

= ٧٠/٤/١١ جـ ٧ ص٣٣٧، بيان ٣٠ مارس ص٣١، بيان الى الأمة ٧٠/٩/٢٨ بيان الى الأمة ٧٠/١٠/٧، خطاب في افتتاح الدورة الخاصة للمؤتمر القومي العام ٧٠/١١/١٣ س١ ص٤٩.

١٠٥) حديث للأمة يشرح فيه الرئيس عبد الناصر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ جـ ٦ ص٣٨٠.

١٠٦) في الذكرى الثالثة لجلاء آخر جندي اميركي عن ليبيا ٧٣/٦/١١ س٣ص١٩٤، امام المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز في الجزائر ٧٣/٩/٦ س٣ ص٢٩٦، خطاب في افتتاح الدورة الخامسة للمؤتمر القومي العام ٧٠/١١/١٣ س١ ص٥١، ندوة الأدب والأجيال ٧٥/١/٣١ س٥ ص٧٥، في مجلس الشعب ٧٥/٣/١٩ س٥ ص١٤٨ لرئيس تحرير « السياسة » الكويتية ٧٥/٤/١٢ س٥ ص١٨، في علماء الأزهر ٧١/٥/١٦ س١ ص٣٠٣، لمناسبة وفاة فيصل ٧٥/٣/٢٥، في الذكرى الثالثة لوفاة الزعيم عبد الناصر ١٩٧٣/٩/٢٨ س٣ ص٣٢٣.

يجعل الله الوسيلة للحصول عليه مثل، « ولينصرن الله من ينصره » أو « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » أو « ان ينصركم الله فلا غالب لكم ». وأحياناً تأتي الآية كلها طويلة حتى تضفي الجو الديني العام على الخطبة السياسية مثل، « يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم والذين كفروا تعساً لهم وأضلّ أعمالهم ذلك بأنهم كرهوا ما انزل الله فأحبط أعمالهم. أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم وللكافرين أمثالها وذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم ». الله هو الذي يجزي « وليجزي الله الصادقين بصدقهم »، « والله هو الرامي وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى »[١٠٧].

وبتحليل فواتح الخطب السياسية وخواتيمها بعد عام (١٩٧٠) نجد أيضاً فيها العبارات نفسها التي توحي باسناد كل شيء الى الله، مثل الله الموفق، وفقكم الله، الحمد لله، بمشيئة الله، الله المعبود، الموفّق، المريد، بارادة الله، باختيار الله، تكريم الله، سؤال الله، دعاء الله، رجاء الله، رعاية الله، نصر الله، رضي الله، هدى الله، الحمد لله وباذن الله... الخ، ويفتتح الخطاب باسم الله وينتهي بآية قرآنية.

لم يكن يغلب على الخطب السياسية في فترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) أية فواتح أو خواتيم دينية كما حدث بعد عام (١٩٧٠). كانت البداية دعوة الى المواطنين « أيها الاخوة المواطنون » من غير ذكر « باسم الله » أو « بسم الله الرحمن الرحيم » إلا فيما ندر[١٠٨]. ولم يكن هناك اكثار وتركيز على اسناد كل شيء الى الله، مثل الحمد لله وان شاء الله، وعون الله. وكان الختام دائماً السلام عليكم والدعوة بالتوفيق دون الاستشهاد بآية قرآنية.

والعجيب أن آيات أخرى تدعو الى العمل وتحمل الأمانة تظهر أيضاً ،ولكن جانب العمل الانساني يختفي أمام التوفيق الالهي. فمثلاً ترد آية « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » حوالي سبع مرات من أجل رؤية الله عمل المؤمنين أكثر من الدعوة الى العمل. كما أن آية الأمانة التي رضي الانسان أن يحملها ترد لا كدعوة للعمل بقدر ما هي دليل على الايمان، وهي « أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال

---

١٠٧) في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب ١٩٧٤/١٠/٢٣ للضباط والجنود.

١٠٨) خطب عبد الناصر جـ ١ ص١٣٦ ص٥٠٥ ص٥٣٣ ص٥٤٦ جـ ٢ ص٧٥ ص٤٧١ ص٥٠٣.

فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان ».

والدعوة الى العلم والقراءة، وهو الجانب المعرفي في الرسالة أيضاً، يتحول الى مصدر المعرفة وهو الخالق، أكثر من المعرفة وهو العلم، مثل « إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الانسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم ». وقد كانت الدعوة الى العمل ظاهرة في أول الثورة « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »[١٠٩].

وسبب تقبل الهزيمة قضاءً من الله، هو ايمان الشعب وصلابته وسلامة خطه في النضال وثقته في مبادئه وفي الله. وقد كان موقف جماهير الشعب في (٩ و١٠) يونيو حزيران هو التعبير الحي عن هذا الايمان بالنفس وبخط النضال وبالمبادىء وبالله. قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا. رسالة الايمان فوق كل شيء، وهو جزء من التقاليد المبينة عبر آلاف السنين. لو اراد البشر كلهم أن يصيبوا أي أحد بشيء لا يريده له الله ما أصابوه أبداً. هذه هي رسالة الايمان في الدين.. الله مالك الملك يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك عمن يشاء ويعز من يشاء بيده الخير وهو على كل شيء قدير. فالايمان قوة. قوة الفرد، قوة الايمان بالرسالة بالعقيدة وبالمبدأ، قوة الفرد وقوة المجتمع ومع ذلك فقوة الايمان نابعة من ذات العقيدة وليس من مضمونها المادي الاجتماعي[١١٠]. الايمان اقوى عاطفة في الانسان، والعاطفة أغلى شيء في الانسان وهي ما يستطيع الانسان أن يضحي بنفسه في سبيله[١١١].

---

١٠٩) في افتتاح الدورة العادية لمجلس الشعب ١٩٧٢/١٠/١٥ س٢ ص٤٠١، بيان الى الأمة ١٩٧٤/٤/٢٩ س٤ ص٢٧٦ في الذكرى ٢٢ يوليو جامعة الاسكندرية ١٩٧٤/٧/٢٧، في عيد المعلم ١٩٧٤/١٠/٦، بيان الى الأمة ١٩٧٥/٤/١٤ س٥ ص٢٠٠، الى مجلس الشعب ١٩٧٥/٥/١٤، في علماء الأزهر ١٩٧١/٥/١٦ س١ ص٣٠٣، خطاب لتحديد أهداف الوزارة الجديدة ١٩٧٤/٩/٢٦ س٤ ص٦٠٤، في عيد العلم ١٩٧٣/١٠/١ س٣ ص٣٢٩، رسالة الى بعثات الشباب المصري في الخارج ١٩٥٤/٢/١٩ جـ ١ ص٩٨.

١١٠) خطاب في افتتاح الدورة الخامسة لمجلس الامة ١٩٦٧/١١/٢٣ جـ ٦ ص. ٢٧ في عيد العمال ١٩٧١/٥/١ س ١ ص٢٤٩ - ٢٥٠، خطاب امام مجلس الشعب ١٩٧١/٥/٢٠ س ١ ص ٣٢٤، في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧٢/٤/١٥ س ٢ ص ١٧٣ - ١٧٦.

١١١) كلمة في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥/٢/٢٥ جـ ٥ ص ١٦٣ كلمة في القوات الفلسطينية والجزائرية في أحد المواقع الامامية على خط النار ١٩٦٨/٣/١١ جـ ٦ ص ٣٥٥ ص٣٥٨، خطاب الى ضباط وجنود القوات المسلحة في أحد القواعد العسكرية لشرح بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٤/٢٥ جـ ٦ ص ٤٥٠.

والايمان هو ايمان بالأجل وبالكتاب، ولن يتوفى الله أحدا لم يأت أجله، ومن ثم وجب الفداء والتضحية وبذل الجهد. الايمان اذن هو الطريق الى النصر، وذلك لان الارادة وحدها هي القادرة على تغيير الموقف وتحويل الهزيمة الى انتصار. ولا بد أن يتعمق هذا الايمان في قلب الجنود ،أن يؤمن كل جندي بالدين والمبادىء والقيم، وهذا دور التوجيه المعنوي لتعميق هذه المعاني وجعل عامل الايمان بالله أساس توعية الجندي. هذا الايمان القوي يمنع من الشك والتردد في المعركة،ويزيد الانسان صلابة وقوة، قوة المبادىء وصلابة الايمان. ولا بد أن يؤمن الجندي بعد ايمانه بالله بقضية بلاده وتحرير الارض المحتلة. ولذلك يقترن الايمان بالله باستمرار بالارادة والثقة بالنفس وبالتدريب وبالجهد وبالعلم..وعلى هذا النحو تستطيع القوات المسلحة في الوقت المناسب تحويل الهزيمة الى انتصار. الايمان بالله وقوة العقيدة يذهبان بالخوف ويجعلانه شيئا وقتيا لحظيا. لا بد من توجيه الجندي توجيها سليما وأن عليه رسالة كبيرة نحو ربه ونحو وطنه. لا بد من بث روح الايمان فيه، فبدون الايمان وبدون العقيدة لا يستطيع الانسان أن يحارب ولا يرى سبباً لموته.

يموت الانسان لانه مؤمن بشيء ويبذل نفسه من أجله، والشعب هنا يؤمن بالله وبوطنه وبحريته وبحق أمته العربية في الحرية. يموت الانسان من أجل المثل الاعلى الذي اعطاه الله، ومن أجل البلاد والارض والامة العربية.

تحمل القوات المسلحة المسؤولية الكبرى. يثق كل جندي بنفسه وبوطنه. بهذا الايمان وهذه الثقة لن يخذل الله الشعب في معركته من أجل تحرير البلاد والدفاع عن الشرف واثبات الذات. وكل جندي في القوات المسلحة مستعد للتضحية في سبيل الله والعروبة والوطن. ان العمل الانساني قادر بحقيقة الايمان والصبر والجهد المستمر وبالامل في نصر الله[112]. كان شعار القوات المسلحة النصر او الشهادة. ونادراً ما يقرن الايمان بالعمل[113].

---

(١١٢) كلمة في القوات المرابطة في احد المواقع الامامية على خط النار ١٩٦٨/٣/١٠ جـ ٦ ص ٣٤٨، خطاب الرئيس في عيد العمال بحلوان ١٩٦٩/٥/١ جـ ٧ ص ١٢٧، في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧٢/٤/٢٥ س ٢ ص ١٧٣ - ١٧٦.

(١١٣) ورقة اكتوبر ص ٥، خطاب امام مجلس الشعب ١٩٧١/٥/٢٠ س ١ ص ٣٣٥، للمؤتمر الاسلامي في لوجومي ١٩٧٥/٣/٢٣ س ٥ ص ١٣٣ - ١٣٤، في ابطال الجيش الثالث، مارس ١٩٧٦ س ١٣، في السويس ١٩٥٣/١١/٣ جـ ١ ص ٦٢، حديث الى جريدة «السياسة» الكويتية ١٩٧٥/٩/٨ س ٥ ص ٢٧.

ويقترن الايمان بالصبر، فبالصبر والايمان بالله وبالنفس يمكن تحقيق الهدف وتحويل الهزيمة الى نصر. ومع أن الصبر هو صبر المؤمن القوي وليس المؤمن الضعيف، الا ان ظهور القيمة نفسها يجعل الصبر غير مشروط، كما يدل الواقع الاجتماعي والسياسي، أيضا أنه تبرير للعجز عن الحركة وحل القضية الوطنية أساساً. الصبر صبر المؤمن وهو الصمت، صمت الواثق حتى تأتي الساعة، وقد لا تكون بعيدة باذن الله، الصبر والصمت في عزم واصرار. ومع أن الصبر يكون مقرونا بالحذر الا أن الغالب على هذا النوع من القيم هو السلب مثل سماحة النفس، الرحمة التي تسود الوفاء بالمودة اليقظة. فالامة صابرة مؤمنة. صبرها من ايمانها، وايمانها يزيد صبرها.

جـ ـ القيم الروحية

ويتم الاستشهاد ببعض ايات الصبر مثل «وما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها الا ذو حظ عظيم». وقد كانت الدعوة الى الصبر في بداية الثورة مجرد دعوة عامة بدعوة المواطنين الى الصبر كي يتحقق الاتحاد من أجل القضاء على الماضي «يا أيها الذين آمنوا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تعلمون».

ولكن قد تخفي هذه القيم السلبية نزعة فاشية وميلا الى البطش والعدوانية، فاذا قيل لا يكلف الله نفسا الا وسعها فان ذلك تواضع في الظاهر وبطش في الباطن[١١٤]. والرحمة هي أساس الدين[١١٥].

ليس هناك تناقض بين القيم الفكرية أو الروحية والقيم المادية، والتناقض بينهما مفتعل من الذين يريدون تغليب العنصر المادي على كل شيء، ومن الذين يريدون الهاء الناس عن الحقوق التي تكفلها لهم الحياة. وقد جمع القرآن وما جاء فيه من تفصيلات مادية عن الحياة والتنظيم والاقتصاد والعمل بين الناحيتين الفكرية والمادية. ومن بين اهداف كل الثورات التقدمية الطريقة التي بها يمكن تحقق الوحدة والتناسق بين القيم الروحية التي تعتز بها الشعوب، وبين ادوات الانتاج المادية والتي لا بد منها للسيطرة عليها من اجل عملية التغيير الضرورية الواجبة في المجتمع. وقد ظهر موضوع القيم

---

١١٤) كلمة في موقع مشترك للقوات المصرية والسودانية في الجبهة ١٩٦٨/٣/١٠ جـ ٦ ص ٣٥١.

١١٥) خطاب في جامعة الاسكندرية لمناسبة العيد الحادي عشر للثورة ١٩٦٣/٧/٢٨ جـ ٤ ص ٤١٣، كلمة في حفل العشاء الذي اقيم تكريما للرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور لمناسبة زيارته للجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٧/٢/٢٢ جـ ١ ص، مشروع الميثاق ص ٨٨، بيان ٣٠ مارس ص ٢٥.

الروحية من قبل في احدى عبارات الميثاق ،وهي « ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ،وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة ».

كما يظهر الموضوع من جديد في بيان (٣٠) مارس ضمن المهام الرئيسية للمرحلة القادمة والعمل على تقديم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب واتاحة الفرصة للتجربة. ثم إنّ القوة المادية لا يمكن ان تطغى على شعب أعزل من سلطان الروح. ان موضوع « الاسلام والعصر الحديث » وهو موضوع المؤتمر الاسلامي بداكار يكشف عن عبقرية الاسلام وآثاره. فقد دعا الاسلام الى العلم والعمل وحث على التفكير والتدبير منذ خمسة عشر قرنا،كما يتضح من مئات الآيات القرآنية والاحاديث النبوية وجهود العلماء المسلمين الاولين في فروع العلم والمعرفة والثقافة والابتكار، وان الحق الواضح والفضل الراجح للعلماء المسلمين على نهضة أوروبا وانتشالها من ظلمات العصور. لذا لا بد من التمسك بالقيم الروحية في مواجهة موجة الاستمتاع المادي التي تعرفها مجتمعات الاستهلاك الغنية ، لأن تلك القيم من السمات الاصيلة لحضارتنا ولان المجتمعات التي تجاهلتها تعرف الشقاء النفسي وسط الوفرة المادية (١١٦). ويبرز موضوع القيم الروحية دفاعاً عن الذات ضد النقيض، وهي القيم المادية المقرونة في ذهن الناس بالإلحاد المقرون أيضا بالماركسية والشيوعية. ففي بيان (٣٠) مارس توحي احدى نقاطه بالعمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب واتاحة الفرصة أمامه للتجربة.

ويستمر الموضوع نفسه ابتداء من عام (١٩٧١) والحث على التمسك بالقيم الروحية والاخلاقية في مواجهة الاستمتاع المادي الذي تعرفه مجتمعات الاستهلاك الغنية. وقد كثرت كتابات المنظرين في أهمية القيم الروحية وأصبحت مجالاً يتبارى فيه كل المتطلعين الى السلطة والساعين وراء المناصب. فالاشتراكية الديمقراطية تهدف الى اعادة بناء الانسان المصري على أسس سليمة قوامها القيم والروح والوعي وفي ضوء منجزات العصر الذي نعيشه. بل ان أول مَعْلَم من معالم الاشتراكية الديمقراطية هو التأكيد على القيم الروحية المستمدة من الاديان السماوية من غير انحراف بها عن مضمونها الحقيقي. وتزايد جامعة الاسكندرية بالتأكيد على ارتباط الانسان المصري بالقيم الخلقية المستمدة

---

١١٦) خطاب في عيد العمال لشرح بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨/٥/١ جـ ٦ ص ٥١٣ ، رسالة الى المؤتمر الاسلامي بداكار ١٩٧٢/١٢/٧ س ٢ ص ٤١١ - ٤١٣ ، في عيد العمال ١٩٧٥/٥/١ س ٥ ص ٢٤٣.

من العقيدة الدينية والروحية وعلى رأسها الطيبة والصبر[١١٧].

ويوضع السؤال نفسه بطريقة أخرى وهي: كيف تستطيع الشعوب أن تنطلق الى آفاق التكنولوجيا الحديثة، وفي الوقت نفسه لا تدوس على التراث الجيد، وهو ما أصبح فيما بعد في العهد الحالي موضوع العلم والايمان؟. لهذا يجب الانفتاح على التجارب الانسانية المعاصرة والعلوم الحديثة والتمسك من جهة أخرى بالقيم الروحية والمعنوية. والأخذ بأسباب التقدم المادي والاعتصام في الوقت نفسه بالقيم التي تحمي من أمراض المجتمعات المادية الخالية من الروح. ان من علامات البناء الديمقراطيّ السليم التأكيد على القيم الدينية (بالاضافة الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع والوطنية والسلام الاجتماعيّ، والوحدة العربية[١١٨].

وتظهر كذلك قيم الطمأنينة الداخلية وشكر الله التي تجعل ايمان القائد السياسي أقرب الى الايمان الصوفي منه الى الايمان العلمي. كما تظهر المعرفة الصوفية الاشتراكية التي يقذفها الله في القلب. واستقبال الانسان لهذا الضوء عقلا وقلبا. وقد تحدث بيان (٣٠) مارس من قبل عن النصر العزيز من الله، وان أهم ما حبا الله به مصر من نعم لهو شعبها. وتنصب القيم الروحية وتتركز في الدعوات الصوفية والابتهالات الدينية. فالله هو الوهاب وتكثر الدعوات الصوفية مثل «رب اجعل النصر حليفهم والهمنا يا رب الحكمة والشجاعة كما نؤدي لك الامانة عزة لأرضنا، وانتصارا لحقنا وانت رب العزة، ورب الحق القاهر فوق عبادك. كما ينتهي بالدعوات المباركة مثل «بارك الله في ثورتكم وفي قادتكم، بارك الله في سودانكم عزيزا منيعا قويا شامخاً». أو بالدعاء الديني مثل «والله سبحانه وتعالى أسألُ أن يجعل من هذا الاتحاد بلدا آمنا مطمئنا وأن يلهمنا الحكمة والرشاد، انه نعم المولى ونعم النصير. سيكون الوطن عائلة واحدة بعون الله

---

١١٧) حديث الى الامة يشرح فيه الرئيس بيان ٣٠ مارس ٣٠ مارس ١٩٦٨ جـ ٦ ص٣٧٢، ورقة اكتوبر ص ٦٢ د. سليمان محمد الطحاوي: الديمقراطية والدستور الجديد رابعا ـ دور القيم الروحية في المجتمع الجديد ص ٨١ ـ ٨٣، المجلس الاعلى للجامعات: الاشتراكية الديمقراطية خطاب انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية في ١٩٧٧/٥/٢٦ ص ١٠ ـ ١١ ص ١٩، في افتتاح دورة الانعقاد الاولى للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧٥/٧/٢٢ س ٥ ص ٤١ ـ ٤٢.

١١٨) كلمة في الجلسة الافتتاحية للندوة الدولية عن ألفية القاهرة ٦٩/٣/٢٩ جـ ٧ ص ٩٧، الى مجلس الشعب ١٩٧٧/١١/٩ ص ٧ ص ١١، في اللقاء بوفد المؤتمر الاسلامي المنعقد في القاهرة ١٩٧٢/٩/١٤ س٢ ص ٣٥٩ ـ ٣٦٢، خطاب الرئيس في عيد العمال بحلوان ١٩٦٩/٥/١ جـ ٧ ص ١٢٧، خطاب في افتتاح دورة الانعقاد العادي الثاني لمجلس الامة ٦٩/١١/٦ جـ ٧ ص ٢٠٠، بيان ٣٠ مارس ص ١٢.

وبارادة الله وبنصر الله وبعون الله . النصر من عند الله » . وتكثر الدعوات الصوفية في المناسبات الدينية أو في مناسبات الوفاء مثل « ولننتصر بالشهادة والبطولة معا أطهر الارض وأغلى المقدسات، فأضيء عقولنا يا رب بالهدى واملأ قلوبنا بالأمل واجعل يقيننا يا رب أفضل اليقين،وكن معنا يا رب ونحن نتمسك بحقنا بكل ماضينا من عزم وجرأة وصلابة. ربنا انك تعلم ما تخفي وتعلن وما يخفى عليك يا رب شيء في الارض ولا في السماء، فاهدنا يا رب سبيلنا ووفقنا وانصرنا انك نعم المولى ونعم النصير. رب علِمتَ فقدرت فلك القوة والقهر وبيدك الخلق والامر فكن معنا يا رب بالقرب »[119]. ربنا كن لنا عونا وهدى، ربنا بارك لنا في شعبنا وفي أمتنا، ربنا انك وعدت ووعدك الحق. رب طويت من عمري صفحات، ونشرت اليوم صفحة، فاجعل صفحتي هذه أدعى للخير وأخلى من الشر،وزينها بالحق وبرّئها من الباطل،واجعل فاتحتها وخاتمتها الاخلاص لك والعمل لوجهك. كل هذا اليقين الصوفي من أجل تغطية دينية لموقف سياسي متزعزع ولنظام سياسي. كما قد تظهر الدعوات في صورة آيات قرآنية تشير الى سلامة القلب واطمئنان النفس، مثل « يا أيتها النفس المطمئنة، ارجعي الى ربك راضية مرضية، فادخلي في عبادي، وادخلي جنتي »[120]. فالشعب مؤمن له قيمه، يؤمن بالوفاء وبكل القيم التي أرادها الله لهذا الكون. له ايمانه وما ورثه من رسالات السماء. لقد تم الصمود في السويس بسلاح الايمان، لقد هدم العدو المساجد والكنائس ولكنه لم يهدم روح البناء، لم يهدم عمق الايمان وصدق العقيدة وصلابة الجهاد. يتحول ذلك كله الى هوس ديني بسبب الفئة الطائفية والقتل والتكفير واحكام الردة والاضطهاد لكل فكر أو معارضة. وقد يقرن الايمان بالامل، دون دلالة معينة أو نظرية مجردة[121].

---

١١٩) كلمة السادات في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧٢/٤/١٥ س ٢ ص ١٧٣ - ١٧٦ ورقة اكتوبر ص ٤٣، بيان للامة ١٩٧١/٣/٧ س ١ ص ١٩٨، خطاب السادات الى الشعب السوداني الشقيق ١٩٧١/٣/٢٨ س ١ ص ٢٠٤، بيان اعلان مشروع اتفاق اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧١/٤/١٧ س ١ ص ٢٢٥، في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ١٩٧١/٥/٦ س ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٩، في افتتاح الدورة الاولى للمؤتمر القومي الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧١/٧/٢٣ س ١ ص ٤١٦ ص ٤٢٢.

١٢٠) خطاب السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب ٧٣/١٠/١٦ س ٢ ص ٣٤٥ في الجلسة الخاصة لمجلس الشعب ١٩٧٦/٣/١٤ ص ٨٢، بيان الى الامة ١٩٧٠/٩/٢٨.

١٢١) في جامعة الاسكندرية ١٩٧٣/٧/٢٦ س ٣ ص ٢٨٨، خطاب في المؤتمر الشعبي في أسيوط ٧١/١/١١ س١ ص ١٣٣ - ١٣٤.

د ـ العلم والايمان

سبق شعار العلم والايمان ابتداء من (١٩٧١) ثنائيّ الأصالة والايمان ثم ثلاثي الأصالة والصلابة والايمان.

ويعرف بالايمان الاصالة، فالايمان هو اتجاه نحو الله والاصالة اتجاه نحو التراث الحضاري. فأهم صفات هذا الشعب تمسكه بالايمان واعتزازه بالاصالة، وايمانه نقي خالص بريء من التعصب، ومتطهر من الشوائب التي علقت بجوهره في عصور الاضمحلال البعيد بما ينسب اليه زورا من روح التواكل، التي لا تعرف المسؤولية والتعلق بالخرافات ونفي دور ارادة الانسان والمجتمع في ان يواجه امور حياته المستمرة، مستعينا بما أودعه الله فيه من عقل ميزه به على سائر المخلوقات. ولكن شتان ما بين الكلام المعسول والواقع المر، فقد ازدادت الاضطرابات الطائفية، كما عمت الروح الاتكالية وسادت الخرافة اكثر فأكثر، وقلَّت نسبة التفكير العقلاني.

ويعتمد على الحجج الزمنية في الدعوة الى الجهاد بمعناه العام الذي لا يعني فقط الجهاد في سبيل الله بالقتال، بل يعني الجهاد في سبيل العلم وخدمة المجتمع، فالجهاد اعظم عبادة لقول الرسول « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم لا يفتر عن صلاة ولا صيام حتى يرجع »، وطلب العلم جهاد لقول الرسول « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع »، وقضاء حاجة المحتاج جهاد لقول الرسول « الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله »، فالايمان لا يتناقض مع العمل او البحث او العلم، فقد وضع الله طلب العلم في مستوى الجهاد في سبيل الله وجعله قرينا للايمان بقوله « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ».

والايمان هو الامانة التي يحملها كل الناس نحو الخالق، فقد اوصى الله في كل الاديان بالايمان، اذ يحتاج الناس في اشد الاوقات الى شحن نفوسهم بالايمان، « وعندما يرفض الشعب الهزيمة فانه يعتمد على الايمان. الايمان اذن سلاح سري رهيب. ونادرا ما يظهر مضمون الايمان مثل الايمان بالهدف وبالارض، وغالبا ما يكون ايمانا دينيا خالصا، ايمانا بالله وبنصره وقوته وتأييده، لقد جاء النبيّ (ﷺ) بالايمان، وهو اقوى سلاح ليجعل من الامة امة الايمان. والايمان يعطي القوة.

أما الاصالة فإنها لا تمنع التجديد، فقد كان للمجددين في تاريخ الامة شأن رفيع. وحق الامة في التصرف بأمور الدنيا وظروف العصر ليس بأقل من حق الاسلاف العظام

الذين جددوا وابتكروا وتصرفوا في امور دنياهم وظروف عصرهم. والتجديد لا يعني بالضرورة قطع الجذور عن التراث القومي والحضاري والروحي للشعب، ولا أية رغبة في التميز أو الاستعلاء، ولكنه المناطق ذات التراث الحضاري العميق، طبقا لاستقرار التاريخ لا يمكن بحكم الطبيعة ان تنطمس هويتها تحت أي ضغط. ان الانطلاق من هذه الجذور يحمي التنوع في الحضارات ويثري العالم بتعدده ويغني بتجاربه.

ثم يظهر ثالوث آخر يقرن فيه الصلابة بالايمان والاصالة؛ فيصبح الصلابة والاصالة والايمان. فرسالة النبي (ﷺ) رسالة الصلابة في الحق والتصدي للباطل، وابعاد الشخصية المصرية الاصالة والصلابة والايمان. فالايمان لا حدود له. ايمان بالله وبهذه الارض وبكل من عليها، ايمان بكل القيم التي ارادها الله لصلاح هذا الكون، ايمان بالذات وبالنفس عبر آلاف السنين. وابن البلد او ابن الشارع هو الذي تتحقق فيه هذه الصفات الثلاث؛ الاصالة والصلابة والايمان(١٤٢).

ولقد أصبح شعار انعلم والايمان شعارا لدولة المؤسسات ابتداء من مايو - ايار (١٩٧١)، فتذكر ورقة اكتوبر التي تعتبر بديلا عن «الميثاق» شعار «العلم والايمان» وضرورة تحقيقه، وانه شرط التقدم الحضاري، وانه احد مهام المرحلة الحالية. ان بناء الدول الاسلامية لا بد من ان يقوم على اساس من الدولة العلمية التي لا تتخلى عن الايمان، مع انها تأخذ بكل اسباب العلم، وقد نصح الرسول بهذا، وأقره الدين. وبناء الدولة الجديدة لا بد من قيامه على هذين المبدأين المتلازمين: العلم والايمان.

العلم والايمان طريق ثالث مع البناء العسكري الطريق الأول، والعمل السياسي العربي والخارجي الطريق الثاني لبناء المستقبل. اذ لا بد من بناء الدولة على العلم والايمان. بناء مصر العربية العظمى بالعلم والايمان. العلم وحده من غير الايمان قد يقي شر الغزو المادي ولكن دون غزو النفوس. والايمان وحده لا يكفي، بل العلم والايمان

---

١٢٢) في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧١/٥/٦ س ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٩، في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم جمال عبد الناصر ١٩٧٢/٩/٢٨ س ٢ ص ٣٧٢، لمناسبة عيد ١٩٧٣/٧/٢٣ س ٣ ص٢٤٤، الى الشعب المصري والامة العربية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب ٧٥/١٠/١٨ س ٥ ص ١٨ - ١٩، خطاب في مؤتمر البحوث الاسلامية ٧١/٤/٤ س ١ ص ١١ - ١٣، في عيد العمال ٧١/٥/١ س ١ ص ٢٤٩ - ٢٥٠، في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ٧١/٥/٦ س٢ ص ٢٥٧ - ٢٥٩، في وفد المحامين ٧١/٥/١٤ س ١ ص ٢٩٩.

شرطان اساسيان لاجتياز المحنة التي تمر بها الامة الاسلامية التي لم تفرق في تاريخها بين العلم والايمان، فقد تفوقت في الرياضة والفلك وعلوم الدين، وعنها نقل الغرب هذه العلوم. العلم والايمان متلازمان في الرسالة والعقيدة، ولا بد من العودة الى ما كانت عليه الامة من علم وايمان، لبناء المجتمع الاسلامي الجديد على اساسها. الايمان اخوة ومحبة ويقين، ومستقبل المجتمع الاسلامي هو الايمان الكامل برسالات السماء التي تفيض سماحة وصلابة وقوة واصالة[١٢٣]. وردا على سؤال عن تصور الدولة المصرية الحديثة، أجاب الرئيس السادات بأنها دولة العلم والايمان. العلم يعني تكنولوجيا العصر والايمان، أي عدم تحول الشباب الى « هيبيز » مثل المجتمع الاميركي حتى لا يكونوا مثلهم ويفقدوا الهدف، لان الدولة امامها بناء وعمل وجهد كبير، والعلم هو القدوة في العلم والايمان وفي العطاء الوطني. يقوم التقدم الحضاري على العلم والايمان. يعني شعار العلم والايمان، وهو شعار النظام بعد (١٩٧٠). ان العلم هو السلاح الذي لا يستطيع احد بغيره ان يدخل العصر، وان يبني مجتمع الاخاء والعدل، ويعني الايمان أنه مصدر الطاقة الهائلة التي يتلكها هذا الشعب الاصيل، كما أنه مصدر هدايته على طريقه المليء بالصعاب والتحديات. وهو الايمان بالله وكتبه ورسله، الايمان الذي يقيم الحق والعدل، الايمان الذي يرفع الوية الحب والاطمئنان لا الوية الحقد والتزمت والبغضاء. من الواجب اذن تربية الاجيال الشابة على الايمان وعلى قيمته الحقيقية والحذر من استغلال هذا الايمان او الانحراف به الانحراف الذي يدمر جوهره ويطمس نوره ويشوه جماله وجلاله. هذه المحاولة الصبيانية، محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية، مثل لما يمكن ان تنتهي اليه عمليات الانحراف عن جوهر الدين وعلاقته بالحياة. وهذه هي المسؤولية الملقاة على عاتق رجال الدين واجهزة التربية والاعلام الديني ووسائل التفتيش العام، وهي تباشر دورها في تعريف الاجيال بدينها واضاءة حياتها بقيمة الانسانية الرفيعة، ولا بد من بناء الانسان الجديد في اطار الاصالة العصرية، وعلى اساس من العلم والايمان، ولا بد من بناء المجتمع العربي المتقدم بالعلم والايمان، بل ان الشعار يقول: اي اسلوب للتهنئة يجب ان

---

١٢٣) ورقة اكتوبر ص ٦٢، ص ٦٤، خطاب امام مجلس الشعب ٧١/٥/٢٠ س١ ص ٣٣٥ في افتتاح الدورة الاولى للمؤتمر القومي الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي ٧١/٧/٢٣ س ١ ص ٣٩٤، ٤٠٠، ٤١٦، ٤٤٣، في جامعة الاسكندرية ٧٢/٧/٢٧ س ٢ ص ٣٣٧ - ٣٣٨، في اللقاء بوفد المؤتمر الاسلامي المنعقد في القاهرة ٧٢/٩/١٤ س٢ ص ٣٥٩ - ٣٦٢، في عيد العلم ٧٣/١٠/١ س ٣ ص ٣٢٨، الى المبعوثين العرب ٧٤/٤/٢٦ س ٤ ص ١٩٠، الى رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية ٧٤/٤/٢٥ س ٤ ص ٢٤٦.

يعتمد،ففي ذكرى المولد النبوي الشريف يقول الرئيس « كل عام وأنتم في أسمى درجات من العلم والايمان »[١٢٤].

وتقوم التنمية العقلية على اساس العلم والايمان، فالوطن يحتاج الى أصالة والى كل القدرات على الفكر والعمل المدمج بالايمان واليقين، الهدوء في اعماق النفس يعطيه الايمان وحده، واليقين يعطيه العلم.

ويطالب بتحقيق الشعار من عل، كتوجيه من السلطة التي تطالب بالعلم والايمان، فقد اعلن النظام منذ بدايته أن الدولة دولة العلم والايمان، وقد أصبح ذلك ايضا شعار الاشتراكية الديمقراطية[١٢٥].

والحقيقة ان شعار العلم والايمان يرتكز على طرف الايمان اكثر مما يرتكز على طرف العلم. اذ كثيرا ما يذكر الشعار ثم يركز الشرح على الايمان، فالايمان شرط العلم وانه احدث ما في العلم من تكنولوجيا، ولكن من غير الايمان لن تفيد شيئا[١٢٦].

كما تظهر مقولة « المقدّس » التي تتحول الى تابوه Tabou في عقول الناس. فالقضاء حرم مقدس[١٢٧].

ونادراً ما تتم الاشارة الى المضمون المادي للايمان مثل القوة والاستعداد والسلاح. والقوة تدل ان الشهادة لا تكفي بل لا بد من امتلاك احدث انواع السلاح، الايمان بالله دائما ونادرا ما يكون بالارض والتراث والتاريخ[١٢٨].

وظهرت المعجزات التي يعطيها الله الشّعبَ المؤمن. فقد أرسل الله علامات في السنوات الثلاث الماضية. بارك في المحاصيل كما لم يحدث منذ ثلاثين سنة. وبدأ البترول

---

١٢٤) حديث مع الصحافية اليوغوسلافية العالمية واريا نكوفتش ٧٣/٥/٢٧ س٣ ص١٨٢، في السويس ١٩٧٤/١٠/٢٤ س ٤ ص ٧٠٤ - ٧٠٥، الى الندوة الافريقية الآسيوية ١٩٧٥/٣/٨ ص ٩٦، المؤتمر الاسلامي في لاغوس ١٩٧٥/٣/٢٣ س ٥ ص ١٣٢ - ١٣٤.

١٢٥) في الاجتماع الدولي في القاهرة في ذكرى باندونغ ١٩٧٥/٣/١٣ س ٥ ص١٩١.

١٢٦) في الاتحاد الاشتراكي العربي، مارس اذار ١٩٧٦ ص ٦٨، في عيد العمال ١٩٧٥/٥/١/ س ٥ ص ٢٤٣، بيان الى الامة ١٩٧٥/٤/١٤ س ٥ ص، لقاء مع القيادات الدينية ١٩٧٧/٢/٨ ص ١٣، لمناسبة الذكرى السابعة لوفاة ناصر ٧٧/٩/٢٨، الى الشعب العربي والامة العربية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب ٧٥/١٠/١٨ س ٥ ص ١٨ - ١٩، المجلس الاعلى للجامعات، الاشتراكية الديمقراطية، رأي جامعة المنوفية ص ١٠٠، لقاء مع القيادات الدينية ١٩٧٧/٢/١٨ ص ١٣.

١٢٧) خطاب في لقائه مع رجال القضاء ١٩٧١/١/١٢ س ١ ص ١٤١

١٢٨) في عيد العمال ١٩٧٢/٥/١ س ١ ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

يتفجر، وهي كلها علامات تشير الى ان الله مع الشعب، وردا على سؤال خاص بوقوف جيل الشباب عند رؤية جديدة، وهل كان مخاض الرؤية الألم العظيم بعد (١٩٦٧) ام الايمان بعد(١٠) رمضان، أجاب الرئيس السادات: كلاهما. فبدون الايمان ما كان بالامكان انجاز ما تم انجازه. فالايمان فعل السحر ونداء المعركة الله أكبر فعل السحر في (٦) اكتوبر[١٢٩].

وتُعطى حرب اكتوبر الاسم الهجري «العاشر من رمضان» للتأكيد على الحرب الدينية، وتكثر المعجزات بعد حرب اكتوبر، فيعبر الرسول مع الجنود في القناة والعبور نفسه معجزة.

وفي اغلب الاحيان بعد (١٩٧٠) تبدأ الخطب السياسية بعبارة «باسم الله» أو «بسم الله الرحمن الرحيم» أو «بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وصاحب الذكرى الأمين»[١٣٠]. في المناسبات الدينية.

ويستعمل موضوع الشورى بعد (١٩٧٠) لمهاجمة دكتاتورية الطبقة، ومن أجل الدعوة الى المحبة[١٣١].

وبالرغم من ان ظهور الجماعات الدينية المتطرفة واستعمالها العنف سواء في حادث الكلية الفنية العسكرية أو في مقتل الشيخ الذهبيّ، ظهور طبيعي في هذا الجو المشحون بالعاطفة الدينية. وبنداء العودة الى الايمان، فان السلطة السياسية قد وقفت في وجه هذه الجماعات لأنها نازعتها السلطة وحاولت الانقلاب عليها أو لأنها شككت فيها وفي قدرتها على الاحتواء. ورداً على سؤال عن سبب تعدد ظهور التنظيمات الدينية السرية وعن احتمال وجود محركين من الخارج أو تعاطف مع مسؤولين سابقين في الداخل، أجاب الرئيس بأن ظاهرة «الهيبيز» نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن بسبب عمق التدين ظهرت الموجة هنا في شكل الشعوذة الدينية وهو ليس التدين. بالاضافة الى وجود محركين من الخارج. فالذي قام بعملية الكلية الفنية العسكرية هو صالح سريه من الخارج. وينحو بعض الأئمة هذا المنحى، وهذا يدفع بعض الشبان الى التطرف احيانا، ولكنها امور

---

١٢٩) في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ٧١/٥/٦ س ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩ في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ٧١/٥/٦ س ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٩، الى مدير جريدة «عكاظ» السعودية ١٩٧٤/٩/٦ ص ٥٨٠ ـ ٥٨١.

١٣٠) في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ٧٢/٤/٢٥ س ٢ ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

١٣١) في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم جمال عبد الناصر ٧٢/٩/٢٨ س ٢ ص ٣٧٩.

يمكن تداركها بفهم الدين الفهم الصحيح. فالتعصب الديني رد فعل على التسيب الغربي مضافا اليه العميل الخارجي، وبالتالي فمرده الى الخارج مرتين، مرة في نشأته ومرة في تنفيذه. لقد سيطر عملاء الالحاد والمادية على اجهزة الاعلام، فحدث رد فعل صادق ومخلص ومتحمس للعودة الى رحاب الدين في الجوامع. كان ذلك أمرا طبيعيا كرد فعل مضاعف للسيطرة السابقة على دعوة المادية والالحاد. فأراد الاعداء استثمار هذه الظاهرة بل تحول فجأة دعاة المادية والالحاد الى متطرفين في الدعوة الى الايمان. ان احداث (١٩/١٨) يناير - كانون الثاني وما وقع من جماعة دينية اتخذت من الدين سبيلا الى محاولة فرض نظام معين أو فرض آراء أو أفكار معينة على هذا الشعب والاعتداء على عالم جليل من علماء الاسلام ستقابل بمنتهى القمع والشدة[١٣٢]. فالنظام يعارض الفكرة بالسيف ولا يعارض الرأي بالرأي.

إنّ دعاة المادية والالحاد الذين قاموا بحوادث (١٩/١٨) يناير - كانون الثاني وجماعة التكفير والهجرة يغذي بعضهم بعضاً، فالجماعة الثانية رد فعل على الفئة الاولى، فاليمين المتعصب واليسار الملحد يلتقيان. لقد أوضحت احداث (١٩/١٨) يناير - كانون الثاني، والاحداث الاخيرة التي اريد بها استغلال الدين لفرض رأي بالقوة على المجتمع، ان اية محاولة من هذا النوع لا تعود الا الى الاجرام. فهو عمل غير مشروع تتصدى له المؤسسات والشعب بكل الحسم والعزم. كلاهما اعداء الحرية. فالارهاب الفكري الماركسي والشعوذة الدينية كلاهما مرفوض من الشعب الذي رفض استغلال احداث يناير - كانون الثاني، ورفض كل من ادعى لنفسه حق تكفير الناس وتوسل الى ذلك بالقتل والبغي والاجرام. ان ابواب التعبير مفتوحة ولكن القتل والارهاب مرفوضان، فليس الدين تعصبا وحقدا واستغلالاً من اجل الاغتيالات وحكم الارهاب. وكأن الموضوع القديم في صراع الثورة مع «الاخوان» في اول الثورة في عام (١٩٥٤) قد عاد من جديد هذه المرة في نهايتها مع الجناح الديني في «الاخوان». فقد كان شكري مصطفى عضوا في جماعة «الاخوان» ثم فصل منها. وقامت الاشتراكية الديمقراطية على لسان جامعة طنطا بالتنظير لذلك ايضا بأن التراث الديني هو العنصر الثابت الحضاري اللازم، فجاءت الايديولوجيات الاجنبية برمتها في هذه البيئة، فلم يكتب لها النجاح، وزادت في

---

١٣٢) حديث لجريدة الانوار اللبنانية ٧٥/٦/٢٢ س ٥ ص ٣٥٥، لمناسبة الذكرى السابعة لوفاة ناصر ١٩٧٧/٩/٢٨ ص ١١ - ١٥، الى مجلس الشعب ١٩٧٧/١٢/٩ ص ١٤.

ظاهرة الانفصام وفتحت ابواب التعصب الديني الذي نشهده بين الشبان، والذي يذكرنا بضعف الخوارج المسلمين[١٣٣].

وقد انتشرت بعد عام (١٩٧٠) حمى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، وكثرت المباريات فيها سواء بين الاتجاهات الدينية والاحزاب السياسية في الداخل، أو بين مصر والانظمة العربية الاخرى في الخارج.

وغالبا ما تنتهي الخطابة السياسية بعد عام (١٩٧٠) بآيات قرآنية مميزة، على رأسها «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب»، وهي تشير من الناحية النفسية الى قلق وعدم اطمئنان ونقص في الثقة في المواقف السياسية، ثم تغطية ذلك بطلب الهداية والرحمة، امام النفس وامام الآخرين، وايماء للناس بأن هناك طريق الصواب وهو طريق السلطة وان طريق الحكومة بتوفيق وهداية من الله. ثم تليها آية «ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا اصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به، واعفُ عنا، واغفر لنا، وارحمنا، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين»[١٣٤]. وهي تتكرر حوالي سبع مرات وهي تدل ايضا على الموقف النفسي ذاته الذي يعبر عن وضع سياسي قلق، خاطيء، ولكن الله يغفر الخطأ، والخطأ ليس اثما بل نسيانا، والخطأ يعني العمل فوق الطاقة. كما يعني خطأ السابقين وليس اللاحقين، كما لا يتطلب حساباً من الناس بل مغفرة من الله.

---

١٣٣) لمناسبة العيد الفضي للثورة ١٩٧٧/٧/٢٣ ص ٣٣، المجلس الاعلى للجامعات: الاشتراكية الديمقراطية، رأي جامعة طنطا ص ١٠٢

(١٣٤) ذكرت في عشر خطب سياسية: بيان في الجلسة الافتتاحية لمجلس الامة ٧٠/١١/١٩ س ١ ص٦٢، خطاب الى مجلس الشعب ٧١/٥/٢٠ س ١ ص٣١٣ في أول الخطاب، في لقائه بأعضاء لجنة المائة المكلفة بالاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكي ٧١/٦/٢ س ١ ص٥٠١، في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ٧٢/٧/٢٣ س ٢ ص٣٢٨، في تكريم ابطال حرب اكتوبر ٧٤/٢/١٩ س ٤ ص٢٩، في الذكرى ٢٢ لثورة ٢٣ يوليو ٧٤/٧/٢٣، في افتتاح دورة الانعقاد الاولى للمؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٧٥/٧/٢٢، في عيد العمال ٧٦/٥/١ لمناسبة اعادة انتخاب رئيس الجمهورية ٧٦/٥/١٩ امام مجلس الشعب ٧٢/١١/١٦ ص٣٤، بيان امام مجلس الامة ٧٠/١٠/١٧ س ١ ص١٢، بيان امام مجلس الامة ص١٦٩، حديث في الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب ٧٥/٩/٤ الى الشعب العربي والامة العربية، في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب ٧٥/١٠/١٨، في الذكرى السابعة لوفاة ناصر ٧٧/٩/٢٨، لعمال النقل البحري يولوي ١٩٧٧ ص٢٢، خطاب في مجلس الشعب ١٩٧٨/١/٢١ ص٤٩.

خاتمة

ويمكن القول ان استخدام « ناصر » الدينَ في المعارك السياسية خضع لقانون الفعل ورد الفعل. ففي مرحلة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) برزت القيم الثورية مضموناً للدين مثل التحرر، الثورة، القضاء على الاستعمار، التضحية، الجهاد، العمل الخ... ولكن في المرحلة التالية (١٩٥٤ - ١٩٥٦) ظهرت قيم أخرى للرد على الثورة المضادة مثل المحبة، التسامح، التعاون، الالفة، الرحمة، الايمان. فالقيم الثورية الاولى قيم ايجابية في حين ان القيم الثانية كانت للدفاع عن الذات وهي قيم سلبية. القيم الأولى هجومية والثانية دفاعية، الاولى تقدمية والثانية تراجعية. ثم ظهرت القيم الثورية من جديد في عام (١٩٥٨) بقيام الوحدة بين مصر وسورية، وأعيد تاريخ العرب الماضي الى الأذهان ووحدتهم في مواجهة الصليبيين والتتار. ولكن في عام (١٩٦١) بعد الانفصال بدا الهجوم على « الالحاد » الانفصالي السوري. والدفاع عن قيم الدين والايمان والدفاع عن الوحدة الوطنية ضد مخاطر النعرة الطائفية، ثم صدرت قوانين يوليو - تموز الاشتراكية في عام (١٩٦١) وبرزت قيم ثورية جديدة عن العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، ولكن في عام (١٩٦٥) عندما بدأت الرجعية العربية بتطويق النظام الاشتراكي في مصر بالحلف الاسلامي، ظهرت قيم للدفاع هجوما على الحلف والاعيب الاستعمار. وبعد هزيمة (١٩٦٧) ظهر رد الفعل السلبي في العودة الى الايمان حتى الان، وأصبح الدين سلاحا مشهرا ضد الناصريين والماركسيين بوجه خاص، وضد كل المعارضة السياسية بوجه عام. كان استخدام الدين تابعا معارك النظام السياسية ولم يكن بادئا بأية معركة.

ويمكن ملاحظة أمرين: الأول المعارك السياسية التي لم يكن الدين طرفا فيها، والثاني كيفية استخدام الدين في المعارك السياسية.

أولاً - لم تستعمل القيادة السياسية الدين في المعركة ضد اسرائيل، وهي معركة العرب الاولى - وذلك لان اسرائيل لم تكن تمثل تهديدا مباشرا للنظام المصري كما يفعل « الاخوان المسلمون » وبعض الرجعيين في البلاد العربية. كان الدين اذن يستخدم للدفاع عن الذات ولمواجهة اعداء النظام. توجد بعض اشارات عابرة رسمية عن تهديد اسرائيل شعوباً أخرى تقع بين النيل والفرات حيث تدعي ملكها الموعود، ولكن تلك كاشارة عابرة لا أثر لها(١٣٥). وقد يرجع السبب في ذلك الى أن اسرائيل ليست مسألة دينية بل

---

١٣٥) خطاب في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر نصرة الشعوب العربية بالقاهرة ١٩٦٩/١/٢٥ جـ ٧ ص ٤٠، أنظر أيضا =

تأخذ الدين وسيلة لتسويغ وضع سياسي. ولكن كان يمكن، والحال كذلك استخدام الاسلام أيضاً بالمنهج نفسه وسيلة للدفاع عن شعب فلسطين. وقد يكون السبب الدعاية في المحافل العالمية وكره العرب اللجوء الى الجهاد الديني حتى لا يوصفوا بالتعصب. ولكن اسرائيل في حقيقة الأمر لا ترى حرجاً في استخدام التوراة أساساً شرعياً لإقامة الدولة، ولا تتحرج من ان تذكر هذه الحجج أيضاً في المحافل الدولية. وقد يكون السبب وهو الارجح عدم جدية النظم العربية كلها بلا استثناء في محاربة اسرائيل تخوفاً منها، أو حرصا على كراسي الحكم، أو تخلياً عن القضية كلها باعتبار انها لا تمس مباشرة كل نظام عربي.

وفي مناقشات الرئيس مع أعضاء المؤتمر القومي، طالب محمد أنور عبد اللطيف وكيل وزارة الخزانة في محافظة الاسكندرية اعتبار المعركة بين العرب واسرائيل معركة دينية، وذلك لانها كذلك بالفعل عند الشعوب العربية والاسلامية، وبذلك يكون الدافع الرئيسي لدخولها ضد الصهيونية هو القتال في سبيل الله، وليس الامر فقط أمر تحرير الارض، وبخاصة إن العدو المغتصب يعتبرها معركة دينية ويعبىء لها جميع اليهود في مختلف أنحاء العالم بكامل قدراتهم وإمكاناتهم، وهم يعتبرون معركة يونيو - حزيران (١٩٦٧) انتقاما لمعركة خيبر التي هزم فيها الرسول اليهود. ويرد الرئيس على ذلك بأنه كلام يدخل في التعبئة العسكرية، وخارج عن الموضوع، أي أن سلاح الدين لا يتعدى تقوية الروح المعنوية من غير أن يكون سلاحا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومكانه ليس السياسة بل ادارة التوجيه المعنوي بالقوات الحربية. وعندما يريد العضو استئناف حديثه لعدم اقتناعه بوجهة نظر الرئيس، يقاطعه الرئيس، ولكن العضو يستمر في تذكيره بالقرآن «ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم»، ويقترح أن يأخذ المؤتمر العام بتوصية مؤتمر الاسكندرية ومحافظة أسيوط، واضافة موضوع التعبئة الدينية الى جدول الاعمال الذي سيتناوله المؤتمر بالمناقشة، «ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز». ولم يتحدث دعاة الدين ورجاله ووعاظه الذين هم في خدمة الرئيس، مثل أحمد موسى سالم ولكن د. محمود جامع إستأنف الموضوع نفسه، وقال ان اسرائيل حركة دينية صهيونية وجميع مؤلفات اليهود مثل حاييم وايزمان «التجربة والخطأ»، الذي ألفه سنة (١٩٢٨) تدل على أن اسرائيل تشير بمخطط زمني علمي لاذلال العرب والمسلمين وتطالب بكل الاراضي العربية ومن ضمنها خيبر.

= «فلسطين الامانة الغالية» النشرة التوجيهية (٨) الازهر مجمع البحوث الاسلامية الادارة العامة للوعظ والارشاد، المكتب الفني ١٩٦٩.

فالمسألة لا بد من أخذها بجدية. ولكن الرئيس لا يرد أيضا. ويذكر «كمال محمد شتا» بأن التعبئة العسكرية أيام الرسول كانت تقضي بأن يكون الجيش مع الشعب وكان الشعب مع الجيش،ونقطة انطلاق يقول الحلف فيها «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله» وأن الجيش الذي لا يؤمن بالله لا يمكنه أن ينتصر لان النصر من عند الله. وبالتالي فلا بد من بناء الجيش على القيم الروحية وعلى الدين حتى يأتي النصر،وليس على ما ترجع اليه الصحافة والتلفزيون، ولكن الرئيس أيضا لا يرد باعتبار أن ذلك خطابة سياسية. ويطالب الطالب أحمد محمود ابراهيم جاد بمعسكرات تربية دينية وخلقية للشبان ولكن الرئيس أيضا لا يرد[١٣٦].

وردا على سؤال عن احتمال قبول اسرائيل عودة أعداد كبيرة من العرب الى اراضيهم وهي الدولة التي أنشأت نفسها أساسا على أنها دولة يهودية يسودها اليهود، يجيب الرئيس بأن ذلك ممكن. فقد عاش اليهود والعرب مسيحيين ومسلمين منذ آلاف السنين. عاش اليهود في مصر وما زالوا يعيشون وعلى الرغم من الدعاية في الخارج ضد مصر فان اليهود يعيشون في سلام. لقد طلب البعض منهم مغادرة البلاد فتمت الموافقة على طلبهم، ولكنهم عادوا ورفضوا المغادرة وآثروا البقاء. لقد قبض على حوالي (٨٠) يهوديا بعد الحرب ثم افرج عنهم، ولكن قبض أيضاً على مسلمين ومسيحيين لدواعي الامن في البلاد. واسرائيل تعتقل حاليا اكثر من سبعة الاف عربي من الاراضي المحتلة وغزة.

ان الجالية اليهودية في مصر حوالي خمسة آلاف وتعيش كما كانت تعيش في سلام منذ آلاف السنين[١٣٧]. ويدل على ذلك أيضا جمع العرب واليهود معا تحت ظل الشعوب السامية،وبالتالي فالتشابه بينهما اكثر من الخلاف. فاليهود ساميون مثل العرب، وموسى مولود في مصر، فكيف يكون العرب معادين للسامية وهم ساميون. ينظر شعب مصر الى اليهود في مصر على أنهم مصريون. كما يشعر اليهود في الدول العربية أن الانسب لهم البقاء في الدول العربية التي عاش اباؤهم وأجدادهم فيها آلاف السنين من غير تفرقة من أن يهاجروا الى دول أخرى[١٣٨].

---

١٣٦) مناقشات دور الانعقاد الاول للمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ١٤ - ١٨/٦/١٩٦٨ ص ٥١٣ - ٥١٤، كلمات في الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٩٦٨/١٢/٢٣ جـ ٦ ص ٥٢٤ - ٥٢٥.

١٣٧) حديث الى كلير فتون دانيال مدير تحرير «نيويورك تايمز» ١٩٦٩/٤/٢٩ جـ ٧ ص ١١١ - ١١٢.

١٣٨) حديث مع س.ل. سولز برجر رئيس تحرير «نيويورك تايمز» ١٩٦٩/٢/٢٦ جـ ٧ ص ٦٦ - ٦٧، خطاب في =

ويظهر الاسلام في مواجهة اسرائيل، ومن أجل نصرة شعب فلسطين مرة واحدة في كلمة لأعضاء مجمع البحوث الاسلامية في القاهرة في اجتماع لنصر العروبة والاسلام والحق. فقد حثّ القرآن على التجمع والاتحاد وعلى التضامن في سبيل رد البغي والعدوان، وان هذا الاجتماع بمثابة خطوة من خطوات التضامن، فالعدو ليس اسرائيل وحدها بل من وراء اسرائيل الذي يتمثل في الاستعمار العالمي. يقوم المسلمون بجهد أقل مما تقوم به اسرائيل بالنسبة الى جمع الاموال. وعلى الامة العربية والشعوب الاسلامية واجب كبير وهو تعبئة الرأي العام في البلاد الاسلامية وفي جميع انحاء العالم.

الى جانب ذلك، تعريف المسيحيين وتحذيرهم من الخطر اليهودي الصهيوني، لان اسرائيل لم تفرق بين المسلم والمسيحي حينما احتلت أرض فلسطين، بل طردت المسلمين والمسيحيين. وهناك اكثر من مليون لاجىء فلسطيني بينهم المسلم والمسيحي. لذا لا بد من عمل المسلمين كلٌ في وطنه من أجل مناصرة القضية. علما بأن في كل بلد لجنة يهودية أو لجنة صهيونية تعمل بكل الوسائل وتجمع الاموال. والمال القليل في البداية يكون كثيرا في النهاية، وبهذا يمكن مساعدة الشعب الفلسطيني ومواجهة اسرائيل، والمساعدات التي تأخذها. وسيعز الله العروبة والاسلام ويمكن المسلمين من تخليص الأراضي المحتلة واسترداد حقوق شعب فلسطين. فالشعوب المسلمة شعوب تؤيد الحرية غير مفرقة بين دين ودين. ويظهر الاسلام احيانا في مواجهة اسرائيل، فتحرير الارض واسترداد الحق حتمية مقدسة، وجزء من الايمان الكلي، ابتداء من الايمان بالكرامة والشرف وارتفاعا الى الايمان بالله وبمشيئته. وكما تذكر القدس ويذكر المسجد الاقصى أمام ضم اسرائيل القدس القديمة، ويندّد كذلك بحرق المسجد الاقصى وتوقف حرب الاستنزاف في العطلة الدينية يومين أو ثلاثة، ولكن يظل الدين خارج المواجهة الشاملة.

وقد اعلن مؤتمر البحوث الاسلامية قراراته، وحث على مناهضة الصهيونية ستار الاستعمار الجديد، وبين أن التخلف عن هذا الجهاد عصيان وإثم كبير[١٣٩]. وبعد عام (١٩٧٠) تستمر الدعوة في التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين من ناحية، واليهود من ناحية أخرى، من مركز الضعف وليس من مركز القوة ومع الاعتراف باسرائيل دولة

= افتتاح دورة الانعقاد العادية لمجلس الامة ١٩٦٩/١١/٦ جـ ٧ ص ١٩٩ ملخص لحديث الرئيس في الجلسة الخاصة للهيئة البرلمانية لمجلس الامة ١٩٧٠/٣/٢٤ جـ ٧ ص ٣٢٦ حديث مع جيمس روستون رئيس تحرير «نيويورك تايز» ١٩٧٠/٢/١٣ ج٧ ص٢٩٦، «الاهرام» في ١٩٦٤/٤/٦.

١٣٩) كلمة في أعضاء مؤتمر البحوث الاسلامية في القاهرة ١٩٧٠/٣/٥ ج٧ ص٣١٨.

صهيونية. فالتاريخ يشهد بأن اليهود قد عاشوا تحت سقف واحد مع الفلسطينيين من مسيحيين ومسلمين. ويظهر التاريخ مما لا يدع مجالا للشك أن اليهود عاشوا قرونا طويلة في ظل الحكم العربي من غير تفرقة أو تمييز، سواء في الشرق الاوسط أو أفريقيا او اوروبا. لقد شهدت مصر مسيرة المسيح واحترمت المبادىء التي كافح من أجلها، وستظل تستقبل بالترحاب هؤلاء الذين يتبعون تعاليمه ويقومون بما دعا اليه إحلالا للسلام في ربوع ارض المسيح(١٤٠).

ويبرز موضوع القدس بخاصة بعد حرق المسجد الاقصى، فالقدس أولى القبلتين ليست ملكاً لفرد بل ملكا للجميع. وتساوي القدس وقفة لله وللمستقبل وتساوي المقدسات والحرمات وغزة أيضا وقفة لله وللمستقبل. ومن هذا المنطلق فان مجموعة من رجال الدين الذين يمثلون عدة كنائس مسيحية، قد حضرت المؤتمر الاسلامي في لاهور وأثبتت بما لا يدع مجالا للشك، أن القدس قضية مسيحية بالقدر نفسه الذي يقصد به انها قضية اسلامية، فكلنا مسلمين ومسيحيين ملتزمون أمام الله وأمام الاجيال القادمة بتحرير المدينة المقدسة من القوى التي عبثت بدور العبادة وأهدرت كرامة الإخوة المسيحيين والمسلمين، ومارست التفرقة العنصرية في الارض التي عاش فيها المسيح معلما، وتفانى من أجل كرامة الانسان. ليس هناك عربي واحد مسلما أكان أم مسيحيا، وليس هناك مسلم واحد في كل العالم الاسلامي يمكن أن يقبل سيادة اسرائيلية على القدس العربية(١٤١).

ان مهام الدول الاسلامية هي الحفاظ على المقدسات الاسلامية وعلى هوية القدس. وتبرز قضية القدس في مبادرة السلام. فالتراب الوطني والقومي في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم الله فيه موسى عليه السلام.

كانت القدس على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث. ويجب ان تظل كذلك مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين. فبدلا من أحقاد الحروب الصليبية لا بد من أن نحيي روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين، روح التسامح واحترام

---

١٤٠) في حفل العشاء الذي أقيم للرئيس نيكسون في قصر القبة ١٩٧٤/٦/١٢ س ٤ ص ٤٠٨. الى مؤتمر كنائس الشرق الاوسط وافريقيا ١٩٦٤/٦/١٩ ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

١٤١) في الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ١٩٧٢/٤/١٥ س ٢ ص ١٧٣ - ١٧٦، خطاب في ١٩٧٢/٧/٢٣ س ٢ ص ٣٢٨، الى المؤتمر الاسلامي بكوالا لامبور ١٩٧٤/٦/٢٣ س ٤ ص ٤٣٣ - ٤٣٤، حديث الى سليم اللوزي رئيس تحرير مجلة «الحوادث» اللبنانية س ٤ ص ١٠٦، استقبال شاه ايران ١٩٧٥/١/٨ س ٥ ص ١٩.

الحقوق. ان دور العبادة الاسلامية والمسيحية ليست أماكن لاداء الفرائض والشعائر بل انها تقوم شاهد صدق على وجودنا العربي الذي لم ينقطع، الا وإن القدس عند معشر المسلمين والمسيحيين ذات قدسية لا يرقى اليها شك بحال.

ان اداء صلاة العيد في المسجد الاقصى وزيارة كنيسة القيامة من شأنه ان يحقق أهداف مبادرة السلام. فما من مسلم أو مسيحي، وما من مسلم في العالم العربي الاسلامي الذي يضم (٧٠٠) مليون نسمة سيوافق على سيادة اسرائيل على الجزء العربي من القدس. تبقى القدس مدينة مفتوحة ملتقى الاديان الثلاثة، ولن يكون هناك احد في العالم العربي أو الاسلامي يقبل سيادة اسرائيل على الجزء العربي من القدس. لقد طالب المسيحيون عندما سلمت القدس الى عمر بن الخطاب أن تبقى القدس عربية. فعندما وصل عمر الى القدس سلمه البطريك صفرونيوس مفاتيحها. وهو تقليد متبع، وطلب منه الا يقيم أيّ يهودي في المدينة. هذه واقعة تاريخية تؤكد ضرورة السيادة العربية على الجزء العربي من القدس، ثم بعد ذلك يمكن حدوث التقاء بين الجزء العربي والجزء اليهودي في القدس[١٤٢].

ويظهر موضوع السلام لاول مرة في عام (١٩٦١) بالتأكيد على ما هو مذكور في القرآن من أن الحرب ليست للحرب، « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم »، فالعرب ليسوا طلاب حرب بل طلاب سلام قائم على العدل، لأن السلام لا بد من أن يقوم على العدل. لا يريد العرب الا حقوقهم التي كانت لهم دائما على مر السنين، وهم يعملون من أجل السلام ويجنحون له كما طلب الله منهم في القرآن. ولكن في الوقت نفسه فإنهم يستعدون للقتال لتحرير الاراضي، وهي أيضا من الوصايا التي أوصى الله بها في القرآن. ثم إنّ المبادرة تهدف الى بناء السلام على الارض على كل أرض الله. والدعوة للسلام ليست التماسا للامان خوف الهزيمة بل أداء للرسالة القومية ولتعاليم الدين وكل الاديان.

وبالرغم من عدم استناد القومية العربية في الثورة الى الدين صراحة، الا أن المنظرين تحدثوا عن الأصل الديني لمفهوم الوحدة العربية، وبخاصة في فترة الاصلاح الديني، وابتداء الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية لا سيا عند الكواكبي، ويصبح

١٤٢) حديث للتليفزيون الاميركي سي بي أس في برنامج واجه الامة ١٩٧٧/١١/٢٨ ،خطاب أمام مجلس الشعب ١٩٧٧/١١/٢٦ ص ٨، الى مجلس الشعب ١٩٧٧/١١/٩ ص ٤١ - ٥٩.

الدين مباشرة أو من خلال اللغة العربية عاملا من عوامل الوحدة الروحية في القومية العربية. فالاسلام ركن في القومية العربية وله دور حضاري، بل ان الاسلام هو خالق الامة العربية[١٤٣]

ولم يستخدم ناصر الدين من اجل معركة(١٩٥٦)، وخطابه المشهور في الازهر «سنقاتل سنقاتل» لم يشر الى الدين في شيء، مما يدل على أن المعارك الوطنية الواضحة لم تكن في حاجة الى أدلة وبراهين، ولم يكن فيها هجوم من الخصوم او دفاع من الأنصار، وهذا يدل على أن الدين لم يكن عاملا مقصوداً للتنمية، بل كانت تفرضه الظروف والاوضاع السياسية.

ولم يستخدم الدين في المعارك الداخلية من اجل تذويب الفوارق بين الطبقات، وقد كانت هناك فئات معارضة للاصلاح الزراعي وللتأميم ولقرارات (يوليو - تموز) الاشتراكية والتي من اجلها تم تشكيل لجنة تصفية الاقطاع. ولو كان ناصر يريد استخدام الدين وسيلة لتثبيت دعائم النظام الاشتراكي لفعل ذلك وهو بصدد البناء الاشتراكي داخل مصر. ولكنه استعمله فقط رداً على هجوم الأنظمة الرجعية العربية من الخارج على نظامه. وبالتالي يصبح موضوع استخدام الدين دفاعاً عن النظام السياسي، وليس استخدام الدين من أجل البناء الاشتراكي الداخلي للبلاد. ويتضح ذلك في سؤال الشيخ عاشور، المشهور، عن شد الحزام على البطون، ولماذا يتم الشد على الشعب الفقير دون القادة الاشتراكيين المترفين. ويتجاهل الرئيس السؤال ويرد على السؤال الثاني عن الاثارة الجنسية «والميني جيب» والتربية الدينية، بل ان السؤال الاول يحذف كلياً من الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام[١٤٤].

ولم يستعمل الاسلام لخدمة سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك لعدم الحاجة اليه. فالانفتاح يعبر عن رغبة الطبقات الحاكمة في الاثراء السريع ورغبة الطبقات الشعبية في الغذاء، بالاضافة الى انه لم تنشأ مقاومة سياسة الانفتاح في الداخل أو في الخارج

---

١٤٣) د. صوفي أبو طالب: دراسات في القومية العربية جـ ١ الدولة القومية ص ٦ جـ ٢ اسس القومية العربية ص ٣٧ - ٥٣ جـ ٢ الحركة القومية العربية ص ٧ - ١٥.

١٤٤) كلمات الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٩٧٨/١٢/١٣ ص٥٨٢ - ٥٨٣.

واستعملت سلاح الدين للهجوم عليه حتى يمكن استعمال السلاح نفسه في الرد.

ولم يدخل الاسلام عامل رابط بين شعوب آسيا وأفريقيا، ودافعاً للحركة الاسيوية الافريقية. لم يذكر الاسلام الا مع باكستان، ولم يذكر مع الهند أو أندونيسيا أو ماليزيا[١٤٥]. كما لم يدخل الاسلام في السياسة الخارجية الرسمية المعلنة مثل، سياسة عدم الانحياز وسياسة الحياد الايجابي، مع أنه يمكن فعل ذلك بسهولة فلو شاءته القيادة السياسية، لأعطت اشارة البدء لرجال الدين ومنظريها السياسيين.

ثانيا- لم يستخدم الدين عاملاً للتنمية بل استخدم وسيلة للدفاع عن النظام الاجتماعي وتغيراته الثورية ضد الهجوم عليه بالسلاح نفسه لدى النظم الرجعية. فهو سلاح مفروض على القيادة السياسية، للدفاع عن تغير حدث بالفعل ولتجريد المعسكر المعارض من أمضى سلاح معه وهو سلاح الدين أمام الجماهير، واعادة تصويبه اليه. وبالتالي فان حجة استخدام الرجعية سلاح الدين حجة واهية لأن ناصر يستخدم الدين مقابل ذلك في خدمة التقدم، فالوسيلة واحدة وهو الدين، والغاية مختلفة اختلاف التقدمية عن الرجعية.

لم يكن الدين عاملا من عوامل التنمية بمعنى انه لم يكن البادىء بالتغير الاجتماعي. كانت الثورة هي البادئة ثم يأتي الدين مسوّغاً قرارات الثورة وسلاحاً في معاركها اذا ما بدأ الهجوم عليها. كان الدين مثل الفن والفكر والثقافة وكل نشاطات الذهن الانساني في تاريخ الثورة المصرية، يستعمل سلاحاً للدفاع حسب الظروف بصرف النظر عن التناقضات في المواقف.

وفي الوقت الذي تنتقد فيه الثورة المصرية استخدام الدين لاغراض سياسية كما تفعل الرجعية العربية، تقوم الثورة المصرية أيضًا باستخدام الدين لاغراض سياسية، اما للدفاع عن نفسها ضد الرجعية العربية أو ضد سواها من الانظمة الأكثر توغلاً في الاشتراكية، وتستعمل الثورة المصرية القومية العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، وتفسر الحروب الصليبية على أنها حرب ضد القومية العربية من غير ان تستخدم الاسلام، في حين أنها في حرب اليمن تستخدم الاسلام من أجل التأكيد على الوحدة بين الشعبين. فمع سورية تظهر العلمانية ومع اليمن يظهر الاتجاه الاسلامي، وتهاجم القيادة

١٤٥) خطاب أمام ملك ماليزيا لم يذكر فيه الاسلام جـ ٥ ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

السياسية جماعة « التكفير والهجرة » على اساس أنها نصبت نفسها حكما على ايمان الناس.

وفي تصور القيادة السياسية التديّن، أي الدين، في لحظة تاريخية معينة يظهر السلوك الديني وكأنه نابع من الفطرة البشرية، والفطرة فيها الخيّر والشرير فيها الصالح والطالح و الصحيح والفاسد منذ الخليقة حتى الآن. وبالتالي تكون المسؤولية فردية. فأولياء الامور والعائلات هم المسؤولون أولا ثم المجتمع ثانيا. فمنذ قام المجتمع حتى اليوم فيه الصالح والفاسد، منذ قامت الخليقة من عهد آدم وقصة هابيل تتردد على اسماع الناس، والواجب هو العمل على تقويم الفاسد وتدعيم الصالح، اذن لا يوجد أساس اجتماعي للسلوك الديني، بل هو سلوك فطري، الصالح صالح بالطبع والفاسد فاسد بالطبع، وهي النظرة المحافظة التي تود الحفاظ على الوضع القائم وتجد الشرور الاجتماعية ضرورة لا مفر منها تعبر عن طبيعة البشر، أو كما يقول المسيحيون عن الخطيئة الأولى، معصية آدم وقتل هابيل قابيل[١٤٦].

وبالرغم من الخطابة السياسية التي تستعمل الدين وفقا للظروف، فالصحيح ما جاء في القرآن الكريم، « وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض ».

وقد كان التمييز بين النافع وغير النافع من أوائل دعوات الثورة ضد التشكيك والاثارة والهمس الجبان المتواري للنيل من الثورة[١٤٧]. لذلك بات من الصعب تطبيق أية نظرية في علم الاجتماع الديني لتحديد الصلة بين الدين والسياسة في الثورة المصرية، سواء أكان ذلك على أساس نظريات دوركايم، أم على أساس نظريات ماركس أو غيرهما من منظّري علم الاجتماع الديني.

---

١٤٦) كلمات في الجلسة الثانية للدورة الطارئة للمؤتمر القومي العام ١٣/١٢/٦٨ جـ ٦ ص ٥٨٢ - ٥٨٣،
١٤٧) لضباط وجنود القوات الجوية ١٩/٤/١٩٧٥.

الفصل السادس

اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي

د. عمرو محيي الدين
د. سعد الدين ابراهيم

مقـدّمة

تعتبر المنجزات الاقتصادية لثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢) من أهم التحولات التي غيرت وجه الحياة في المجتمع المصري في الربع الثالث من القرن العشرين. ولكن معركة الثورة في ميدان التنمية الاقتصادية، ككل معاركها الاخرى، تمّت تحت ظروف محلية واقليمية وعالمية بالغة الصعوبة. وفي تلك المعركة، ايضاً، انتصرت الثورة في بعض الجولات وانتكست في بعضها الآخر. ويغطّي هذا الفصل أساساً الفترة من (١٩٥٢ الى ١٩٧٠)، وهي الحقبة الناصرية، مع عرض مختصر للخلفية التي سبقت الثورة. ولكن حتى المدة من (١٩٥٢ الى ١٩٧٠) لم تكن كلها فترة نموّ في الاقتصاد المصري. لقد كانت السنوات العشر من (١٩٥٦) الى ١٩٦٥) العقد الذي انطلق فيه الاقتصاد المصري انطلاقته الهائلة بالقياس الى العقود التي سبقته والتي أعقبته. ففي ذلك العقد تمّت الخطة الخمسية الاولى والوحيدة في التاريخ الاقتصادي المصري المعاصر (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥). بعدها تكالبت عوامل داخلية وخارجية عرقلت من مجهودات التنمية، وكان أهمها على الاطلاق هزيمة (١٩٦٧).

ورغم أننا نؤمن بأن التحليل الاقتصادي المنفصل عن المعطيات السياسية والاجتماعية يظل مخلاً، ولا يصور الواقع في تعقيده وديناميكيّته بأمانة، فإننا سنؤجل مناقشة هذه المعطيات الى الجزء الأخير من هذا الفصل. أي أننا سنعرض لتجربة التنمية الاقتصادية في مصر بالطريقة الكلاسيكية اولاً، ثم في النهاية نعيد النظر اليها بمنظور سياسي اجتماعي نقدي.

وتظل كلمة أخيرة قبل أن ندخل في الموضوع، وهي: لماذا نستخدم اصطلاح «اشتراكية الدولة»؟ إن دخول الدولة في مصر كفاعل رئيسي في توجيه وادارة

الاقتصاد قد تمّ بصورة واضحة منذ منتصف الخمسينات. وبحلول الستينات كان هذا التدخّل قد أخذ قنوات متعددة أهمها: التخطيط المركزي الشامل، وانشاء القطاع العام الذي سيطر مع نهاية الخطة الخمسية على الاقتصاد المصري، والجهاز التشريعي المنوط به اصدار القوانين. هذا التدخل الواضح من الدولة في الاقتصاد قد يسميه آخرون « رأسمالية الدولة ». ولكننا نعتقد أن تدخل الدولة في مصر كان أحد أهدافه الرئيسية، الى جانب التنمية الاقتصادية، اعادة توزيع ثروة الطبقات الميسورة على الطبقات الدنيا والأقل حظاً. أي أن التدخل كان يهدف الى حماية وتوسيع حقوق الفئات الشعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة وطبقتي العمال والفلاحين. ولقد لخص الرئيس عبدالناصر هدف تدخل الدولة في شعارين متلازمين هما: « الكفاية »(*) و« العدل »، والكفاية تعني التنمية السريعة للاقتصاد ككل، والعدل يعني ضمان اعادة توزيع الثروة لصالح الكادحين في ريف مصر وحواضرها. ولا يمكن ان نسمي ذلك إلا تحولاً باتجاه « الاشتراكية ». ربما لم ينجح النظام السياسي في تحقيق هذا الهدف مائة بالمائة. وربما حصلت بعض الفئات في النصف الأدنى من الهرم الطبقي على أقل أو اكثر من غيرها. وهذه مسائل خلافية سنتعرض لها في نهاية الفصل. ولكن يظل ثقل الأدلة مؤكّداً حقيقة لا خلاف عليها، وهي أن اتجاه اعادة توزيع الثروة في مصر في الحقبة الناصرية كان من أعلى السلم الطبقي الى أسفله. وهذا يبرر في نظرنا أن نطلق على تلك الفترة: « اشتراكية الدولة ».

---

* الكفاية: في موضعها الذي اراده سياق التأليف تلقي عتمة على المقصود منها لذلك افضل أن تحل محلها لفظة اكتفاء أو لفظة استيفاء.

في تعريف التّنميَة الاقتصَاديّة

جرى العرف بين الاقتصاديين على تعريف التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق بأنها الوصول « الى زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن »[1]، أو بمعنى آخر، هو الوصول بمعدّلات نموّ الدخل القوميّ إلى مستوى تَفَوّق فيه بكثير معدل النمو السكاني بما تترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي سنة بعد اخرى. والواقع أن الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا بدّ وأن تكون مستمرّة وممتدة عبر فترة طويلة من الزمن، حتى يمكن القول بأن الاقتصاد القومي قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة. اذ أننا كما نعلم، يعتبر الاستثمار عنصراً جوهرياً من عناصر عملية التنمية، وزيادته انما تعتبر شرطاً ضرورياً للوصول الى معدلات عالية وسريعة لنمو الدخل القومي. وهذه الزيادة في الاستثمار لا يمكن تحقيقها الا اذا نجحنا في توليد المدّخرات الكافية لتمويلها. وتوليد هذه المدخرات انما يحتاج الى زيادة في الدخل الحقيقي الفردي تسمح بتوليد هذه المدّخرات. فالزيادة في الدخل الفردي الحقيقي زيادة سريعة ومستمرة تسمح بتوليد المدّخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، وهذه بدورها تؤدي الى زيادة الدخل القومي، ومن ثم الدخل الفردي سنة بعد أخرى، مما يسمح بتوليد كمية أكبر من المدخرات، ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي، وهذا ما تعنى به الزيادة التراكمية والدائمة عبر فترة ممتدة من الزمن في الدخل الفردي، الحقيقي وهو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته « بالنمو الاقتصادي الذاتي ».

(١) د. محمد زكي شافعي: « الانماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة ». مصر المعاصرة العدد ٣٣٤، اكتوبر ١٩٦٨، ص٧٣٤.

وواقع الامر أن الزيادة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي إنما هي المظهر الكمي لعملية التنمية الاقتصادية، ولكي تتم هذه التغيرات الكمية بنجاح فإنه لا بد وأن تسبقها تغيرات جوهرية في كثير من مظاهر المجتمع حتى تمهد الطريق للانطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي. ومن أمثلة هذه التغيرات الجوهرية، الاستقرار السياسي، واستعداد افراد المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية نفسياً، والتي تتطلب هي الأخرى تغيرات في سلوكهم واسلوب حياتهم، والقضاء على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها عرقلة عملية التنمية، واعداد الكفاءات الادارية والفنية اللازمة لتحمل عبء عملية التنمية.. الخ.

□ كذلك: فإن عملية التنمية الاقتصادية لا يكفي لحدوثها حصول زيادة في الدخل الفردي الحقيقي فقط، فالواقع أن هذا التغيير الكمي - لكي يتم بنجاح لا بدّ وأن تصاحبه تغيرات كيفية هامة تمثل في مجموعها عناصر عملية التنمية(*)، هذه التغيرات الجوهرية الكيفية هي التي من شأنها أن تؤدي الى الزيادة السريعة في الدخل الفردي الحقيقي. إن الزيادة السريعة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي التي تصاحب هذه التغيرات الكيفية في مظاهر الاقتصاد القومي هي في الواقع عملية التنمية الاقتصادية.

وهذه التغيرات الكيفية التي تصاحب عملية التنمية، هي التغيرات في هيكل الاقتصاد القومي أو في البنيان الاقتصادي، وهي تصيب النّسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد القومي، ومثال ذلك نسبة الاشخاص العاملين في الزراعة الى جملة القوى العاملة، ونسبة رأس المال القومي الى الدخل القومي، نسبة الانتاج الصناعي الى الانتاج الكلي[٢]، الخ. ان التغير في هذه النسب والعلاقات هو ما يطلق عليه اسم التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية.

□ وسنركز في دراستنا عملية التنمية الاقتصادية في مصر على تلك الفترة الممتدة من عام (١٩٤٥)، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى (١٩٦٥)، أي حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى. والواقع أن الاقتصاد المصري قد عرف خلال تلك الفترة تغيرات هيكلية جوهرية ليس فقط في النسب والعلاقات التي تميز الاقتصاد القومي، ففي هذه الفترة حدثت تغيرات جوهرية في الدور الذي تلعبه السلطة المركزية في الحياة

---

* فالواقع ان هذا التغيير الكمي لا بد من أن تصاحبه تغيرات كيفية هامة تمثل في مجموعها عناصر عملية التنمية لكي يتم بنجاح.

(٢) محمد زكي شافعي المرجع المشار اليه سابقاً، ص٧٤٤.

الاقتصادية، فكان لتطور وتغير هذا الدور أثر حيوي في الاقتصاد القومي، أضف الى ذلك أنه في النصف الثاني من الخمسينات، أصبح التنسيق الواعي المركزي للقرارات الاقتصادية الطابع المميز لاقتصادنا القومي.

والواقع انه اذا اخذنا بمعيار الزيادة السريعة في الدخل الحقيقي للفرد كمعيار للتنمية الاقتصادية، فإنه يمكن القول أن عام (١٩٥٦/١٩٥٧) يمثل الحد الفاصل بين فترة الركود وفترة النمو الاقتصادي السريع، اذ انه منذ بداية هذا القرن وعلى وجه التقريب منذ عام (١٩١٣) حتى عام (١٩٥٥) كانت الزيادة التي تمت في الدخل الحقيقي للفرد (٥٪)، بمعدل زيادة سنوي قدره (١ر٠٪) سنوياً، بينما كان معدل الزيادة السنوي في الدخل الحقيقي للفرد منذ سنة (١٩٥٦) حتى (١٩٦٥) حوالي (٤٪) سنوياً. وهذا يعني أن الزيادة التي تمت في هذه الفترة، أي منذ (١٩٥٦) حتى (١٩٦٥) تفوق أضعاف الزيادة الحقيقية في دخل الفرد التي تمت في الاثنين والأربعين عاماً السابقة (بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٥٥)[٣]. وهكذا يمكن القول أن عام (١٩٥٦) يمثل بداية فترة الانطلاق لعملية التنمية الاقتصادية في مصر في تاريخها الاقتصادي الحديث.

□ وللوصول الى فهم فحوى عملية التنمية الحقيقي في مصر والمراحل المختلفة التي مرت بها، فإن هذا لن يتسنى دون فحص طبيعة خصائص الاقتصاد القومي المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هذه الخصائص التي كانت تشكل في الوقت نفسه العقبات الرئيسية لعملية التنمية في مصر، والتي كان التغلب عليها يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية ومدى نجاحها. وهكذا فإننا نرى البدء بملاحظة سمات وخصائص الاقتصاد المصري في أعقاب الحرب الثانية.

خصائص الاقتصاد المصري في أعقاب الحرب الثانية:

كان الاقتصاد المصري في ذلك الوقت يعاني من الخصائص والسمات التي تعاني منها

(٣) يرى الاستاذ هانسن طبقاً للتقديرات التي قام بها انه في الفترة التي انقضت ما بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٢٨ انخفض الدخل الحقيقي للفرد حوالي ١٠٪، ولقد عاد الانخفاض ثانياً بحوالي ١٠٪ ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩، وهي فترة الأزمة العالمية. وهكذا في نهاية الحرب كان الدخل الحقيقي للفرد منخفضاً بحوالي ٢٠٪ عن مستوى سنة ١٩١٣. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي بداية الحرب الكورية، وعلى أثر ارتفاع اسعار القطن العالمية وتحسن معدل تبادل مصر التجاري، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد حتى كان في عام سنة ١٩٥١ يزيد ٢٥٪ عن مستواه سنة ١٩٣٩. وهكذا نرى أن محصلة الزيادة في هذه الفترة سنة ١٩١٣ و١٩٥١ ٥٪ فقط، اما ما بين سنة ١٩٥١ و١٩٥٥ فقد ظل الدخل الفردي ثابتاً دون زيادة او انخفاض.

كافة الدول المتخلفة، فالسمات كانت تشكل في الوقت نفسه مشاكل وعقبات النمو الاقتصادي في تلك البلدان، أما الخصائص فيمكن إجمالها في ما يلي: ١ - الانفجار السكاني. ٢ - انحراف البنيان الانتاجي. ٣ - البطالة البنيانية. ٤ - نقص رؤوس الأموال. ٥ - الاعتماد الاقتصادي على الخارج.

أما فيما يتعلق بالخاصة الاولى فقد واجهت مصر، مثلها في ذلك مثل عديد من البلدان النامية، انفجاراً سكانياً، بدأت تظهر بوادره في أعقاب الحرب العالمية الثانية اذ ارتفع معدل نمو السكان الى (٢٫٦٪) سنوياً في الفترة ما بين سنة (١٩٤٧) وسنة (١٩٦٠)، وذلك في مقابل (١٫٨٪) سنوياً في الفترة من سنة (١٩٣٧) الى سنة (١٩٤٧). ولقد كان هذا الانفجار السكاني راجعاً الى الانخفاض الكبير الذي لحق بمعدل الوفيات، بينما ظل معدل المواليد ثابتاً، وكان هذا نتيجة لزيادة مصروفات الحكومة على الصحة العامة وتحسين سبلها وزيادة عدد المستشفيات والاطباء، والتوسع في انتاج الادوية محلياً واستيرادها، مما أدّى الى زيادة القدرة على التحكم في الاوبئة والامراض، ممّا أدّى الى انخفاض معدل الوفيات انخفاضاً كبيراً حتى وصلت الى حوالي (١٦) في الألف في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مقابل (٢٧) في الألف في الفترة من (١٩١٧) الى (١٩٤٦)، بينما ظل معدل المواليد ثابتاً على ما هو عليه طوال تلك الفترة حتى يومنا هذا بمتوسط قدره (٤٣) في الألف من السكان[٤].

والواقع أن هذا الانخفاض في معدل الوفيات، والذي أدى الى الزيادة الكبيرة والسريعة في معدل النمو السكاني، انما يعود القدر الاكبر منه الى الانخفاض الشديد الذي لحق بمعدل وفيّات الأطفال الذي انخفض من (١٧٥) في الألف الى حوالي (١٠٨) في الألف.

ولقد كانت لهذا الإنفجار السكاني آثار هامة في اقتصادنا القومي تجدر الاشارة اليها، إذ تمثّل هذه الظاهرة حجر الزاوية في مشاكلنا الاقتصادية. ولقد كان من أثر هذا الانفجار السكاني الازدياد المستمر في الضغط السكاني على الموارد الاقتصادية المحدودة، وبصفة خاصة في الأرض الزراعية بوصفها منبع المواد الغذائية الرئيسي، ومصدر عمل الأغلبية من السكان. والواقع أن تاريخ مصر الاقتصادي الحديث يمكن وصفه بأنه تاريخ الصراع ما بين الزيادة السكانية والارض؛ ففي الفترة الممتدة ما بين عام (١٩١٧)

(٤) Hansen and Marzouk, op. cit, p. 24.

وعام (١٩٦٠)، بينما زاد الحجم السكاني على الضعف زادت المساحة المزروعة بحوالي (١١٪) فقط، مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة في تلك الفترة. وبالرغم من التحسن المستمر في وسائل الري والذي أدى الى إمكانية زراعة اكثر من محصول واحد على الرقعة المزروعة نفسها، وأدّى بالتالي الى توسع المساحة المحصولية؛ الا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض خلال تلك الفترة، كما هو واضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

النمو السكاني والمساحة المزروعة في مصر
١٨٩٧ - ١٩٦٠

السنة	السكان	المساحة المزروعة (فدان)	(بالمليون) المساحة المحصولية (فدان)
١٨٩٧	٩ر٧	٥ر٠	٦ر٧
١٩١٧	١٢ر٨	٥ر٣	٧ر٧
١٩٣٧	١٥ر٩	٥ر٣	٨ر٤
١٩٤٧	١٩ر٠	٥ر٧	٩ر٢
١٩٦٠	٢٦ر١	٥ر٩	١٠ر٤

[المصدر: الاحصاء السنوي العام سنة ١٩٦٠/٦١].
[المصدر: الإحصاء السنوي العام سنة ١٩٥٠/٥١].

وللانفجار السكاني آثار أخرى تتعلق بطبيعة هذا الانفجار، فقد سبقت الاشارة الى انه يعود الى انخفاض معدل الوفيات، بينما ظلّ معدل المواليد ثابتاً. وسبقت الاشارة ايضاً الى أن هذا الانخفاض في معدل الوفيات انما يرجع الجزء الاكبر منه الى انخفاض في معدل وفيات الاطفال. وقد ترتّبت على هذا، زيادة نسبة الاطفال الى جملة السكان، فبينما كانت نسبة الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة في تعداديّ سنة (١٩٣٧) وسنة (١٩٤٧) هي (٣٩٪) و(٣٨٪) على التوالي؛ زادت هذه النسبة الى (٤٤٪) في تعداد سنة

(١٩٦٠)[٥]. وقد كانت لهذا التغير الجوهري في هيكل اعمار السكان آثار عدة اولها: انخفاض نسبة القوى العاملة بالقياس الى جملة السكان، فقد انخفضت من (٣٠٪) سنة (١٩٤٧) الى (٢٦٪) سنة (١٩٦١)، وكذلك زادت نسبة الإعالة، أي زيادة عدد الافراد الذين يعولهم الفرد من القوى العاملة. ومن شأن وجود هذه النسبة الكبيرة من صغار السن بالقياس الى جملة السكان ظهور مشكلة البطالة التي تواجه الاقتصاد المصري في المستقبل. حينما يبلغ هؤلاء الأفراد سن العمل ويبدأون عرض طاقاتهم في سوق العمل.

وتجدر الإشارة هنا الى حقيقة ان هذا الإنفجار السكاني، انما يعود اساساً كما اشرنا الى التحسّن في وسائل واساليب الصحة العامة اكثر مما هو نتيجة لارتفاع معدل دخل الفرد الحقيقي، كما كانت الحال بالنسبة الى الدول المتقدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهذا من شأنه ان يؤدي الى مضاعفة جهود التنمية من جانب الدول النامية.

اما فيما يتعلق بانحراف البنيان الانتاجي في مصر في ذلك الوقت، فقد كان البنيان الاقتصادي السائد بنياناً، يلعب فيه القطاع الزراعي دوراً رئيسياً، ففي عام (١٩٤٥) كان القطاع الزراعي يسهم بحوالي (٤٢٪) من جملة الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت الصناعة تولد دخلا يمثل حوالي (١٢٪) من جملة الناتج المحلي في ذلك الوقت، وزيادة على ذلك فإن القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان يستوعب حوالي (٥٨٪) من القوى العاملة سنة (١٩٤٧)، بينما استوعبت الصناعة والكهرباء حوالي (٩٪) من جملة العمالة في ذلك الوقت. وهكذا يمكن القول أن البنيان الاقتصادي كان بنياناً اقتصادياً اولياً، يلعب القطاع الزراعي فيه دوراً فعالاً واساسياً سواء من جهة نظر العمالة أم الدخل.

وهذا امر طبيعي يتمشّى مع ظروف الاقتصاد المصرفي يومئذٍ، اذ انه نتيجة لانخفاض دخل الفرد[٦]، وبالتالي مستويات المعيشة، فإن الجزء الغالب من هذا الدخل الفردي لا بد من أن يوجه لاستيفاء حاجات المعيشة الاولية، وهذه يقوم بانتاجها القطاع الزراعي. أضف الى ذلك انه نتيجة لشيوع ادوات الانتاج البدائية في الزراعة، وبالتالي انخفاض انتاجية الفرد، استوعب القطاع الزراعي اعداداً ضخمة من القوى العاملة تفوق ذلك العدد الذي يمكن استيعابه تحت ظروف تكنولوجية متقدمة. وهكذا اسهمت الزراعة بالجزء الغالب من القوى العاملة، وأصبحت النسبة الاكبر منها تعمل

---

(٥) B. Hansen, op. cit. p. 26.

(٦) كان دخل الفرد الحقيقي على أساس اسعار ١٩٥٤ حتى ١٩٤٥ حوالي ٣٨ جنيهاً مصرياً.

لكي تواجه احتياجات النسبة الضئيلة الباقية التي تعيش خارج القطاع الزراعي، وهو عكس الامر في الدول المتقدمة.

□ وقد أدى تفاعل هاتين الخاصتين، وهما الانفجار السكاني، والبنيان الاقتصادي، الى ظهور الخاصة الثالثة للاقتصاد المصري وهي شيوع البطالة البنيانية، فنتيجة لازدياد السكان الكبير سنةً بعد أخرى ولعجز المساحة المزروعة عن أن تساير ولو الى حد بسيط هذه الزيادة السكانية، ونتيجة لصغر وضعف القطاع الصناعي عن أن ينمو ويستوعب أجزاء كبيرة من القوى العاملة، فإن الزيادة المستمرة في القوى العاملة لم يكن لها من ملجأ سوى البقاء في القطاع الزراعي، بسبب عجز القطاع الصناعي عن تقديم فرص العمل الكافية.

وهذا ادى الى أن يستوعب القطاع الزراعي اعداداً ضخمة من القوى العاملة تزيد عن حاجته، أي حاجة الوصول الى مستوى الانتاج المطلوب. وهذا بدوره ادى الى نشوء ظاهرة البطالة المقنّعة (أو فائض قوة العمل) وهي أهم صور البطالة البنيانية. ولقد اختلفت تقديرات حجم هذا الفائض من (٢٥٪) الى (٤٠٪)[٧] من القوى العاملة الزراعية. أضف الى ذلك أن البطالة المقنعة لم تكن فقط سمة من سمات القطاع الزراعي، اذ أن قوى عاملة كثيرة كانت تلجأ الى قطاع الخدمات الذي تسمح طبيعة العمل فيه باستيعاب اعداد تفوق طاقته، مما أدى الى ظهور هذه الظاهرة فيه ايضاً.

اما السمة الرابعة او الخاصة الرابعة من خصائص اقتصادنا القومي فهي انخفاض رؤوس الاموال المنتجة. وهذا نتيجة طبيعية لانخفاض مستوى دخل الفرد في ذلك الوقت الذي كان من شأنه أن يؤدي الى انخفاض القدرة على الادخار، وبالتالي الاستثمار. ففي عام (١٩٥٤) كانت ادخارات القطاع العائلي تمثل (١٢٪) من جملة ادخارات القطاع الخاص، وحوالي (١٠٪) من جملة المدخرات المحلية[٨]. اما الاستثمارات الإجمالية فقد كانت تمثل في سنة (١٩٤٦) حوالي (٩٪) من الدخل القومي الإجمالي، وهذا يوضح لنا كيف كانت تمثل الاستثمارات الصافية نسبة ضئيلة من الدخل القومي في ذلك الوقت.

والواقع أن انخفاض دخل الفرد، الذي نعتبره مسؤولاً عن انخفاض مستوى

---

(٧) A. Mohie El. Din: **Investment and Employment Problems in Egyptian Agriculture since 1935.** London: 1966.

(٨) B. O'BRIEN: **The Revolution in Egypt, Economic System.** London: 1967, p. 333.

الادخار وبالتالي الاستثمار في مصر، فإنه لا يصح ان يغيب عن بالنا مدى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي الذي كان سائداً في ذلك الوقت. وعدم العدالة في توزيع الدخل يمكن ان يعبر عنه بتوزيع الملكية الزراعية يومئذٍ، ففي عام (١٩٥٠) كان (٤٠٪) من المساحة المزروعة في حيازة (٥ر١٪) من الحائزين، بينما (٢٣٪) من هذه المساحة بحوزة (٧٩٪) من الحائزين. والواقع ان هذه الدخول المرتفعة لطبقة ملاك الاراضي لم تنتج عنها زيادة في المدخرات، وبالتالي استثمارات منتجة. فالجزء الأكبر من هذه المدخرات كان يذهب الى الاستهلاك المظهري او الى الاستثمارات غير المنتجة.

والواقع أن انخفاض الادخار، وبالتالي الاستثمار، إنما يمثل بجانب كونه صفة من صفات الاقتصاد القومي عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاقتصادية، اذ لو توافرت الكمية اللازمة من الاستثمارات لأمكن توجيهها الى الاستثمارات في الصناعة، مما يترتب عليه اتساع حجم القطاع الصناعي وزيادة الدخل الصناعي، وبالتالي الدخل القومي، كما يترتب عليه زيادة الاستثمارات في الصناعة واتساع ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب فائض القوى العاملة، وبالتالي تخفيف الضغط السكاني على المساحة المزروعة.

أما بالنسبة الى السمة أو الصفة الخامسة للإقتصاد المصري في تلك الفترة وهي الاعتماد على العالم الخارجي فيمكن القول أن جزءاً ليس صغيراً من الدخل القومي كان يتولد في القطاع الخارجي، فالدخل المتولد في قطاع التصدير كان في سنة (١٩٤٨) يمثل (٩ر١٨٪) من الناتج القومي الإجمالي[٩]. غير أن الأمر لم يكن فقط مقصوراً على كون جزء كبير من الدخل القومي يتولد في القطاع الخارجي، بل كانت الصادرات تعتمد في أغلبها على مادة خام واحدة هي محصول القطن، مما يترتب عليه اعتماد حصيلة الصادرات على حظ سلعة واحدة في الاسواق الدولية، وقد وصلت نسبة القطن الخام من جملة الصادرات الى ما يزيد على (٨٠٪). ولقد ترتب على هذا ارتباط الاقتصاد المصري ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات الدول المتقدمة واعتماده عليها، فحصيلة الصادرات كانت تعتمد على حجم الطلب ومستوى اسعار القطن في السوق الدولية أي سوق الدول الصناعية المتقدمة. فانخفاض الطلب على القطن من شأنه أن يعكس نفسه في انخفاض حصيلة الصادرات، وهذا من شأنه أن يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات (نتيجة لعدم وجود قطاع صناعات ثقيلة في الداخل) التي تعتمد على استيراد الكثير من المعدات والآلات من

(٩) B. Hansen, op, cit. p. 174.

الخارج، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي، وانخفاض مستوى العمالة، وانخفاض دخول عدد كبير من المنتجين. وهكذا نرى مدى ارتباط الاقتصاد المصري باقتصاديات الدول المتقدمة.

ونلاحظ أن أي تذبذب في أسعار القطن العالمية او في حجم الطلب عليه من شأنه أن يؤدي الى تذبذب حصيلة الصادرات وهذا يعكس نفسه، كما سبق ورأيناء على الاستثمار والدخل والعمالة في الداخل. والواقع أن أسعار المواد الخام (بما فيهاالقطن)، وحجم الطلب عليها تواجه تذبذبات قصيرة المدى من سنة الى أخرى في السوق الدولية، وهذه التذبذبات تعكس نفسها بتغيرات جوهرية في حصيلة النقد الأجنبي من سنة الى أخرى، ومن شأن هذا أن يعرقل خطط التنمية في الدول النامية.

وعلى سبيل المثال يكفي أن نشير الى أن متوسط التغيرات في أسعار القطن من سنة الى أخرى في الفترة من عام (١٩٠١) الى عام (١٩٥١) كانت في المتوسط (١٨٪ ±) وكان التغيرات السنوية في حجم الصادرات من القطن في الفترة السابقة حوالي (± ٢١٪) سنوياً. أما التغيرات السنوية في حصيلة الصادرات من القطن الخام فقد بلغت في المتوسط (٢٣٪ ±) في الفترة من سنة (١٩٠١) الى سنة (١٩٥١)[١٠]. وهكذا يتضح لنا مدى الآثار التي تحدث من جراء هذه التغيرات الفجائية على الاقتصاد القومي.

بقي أن نشير في هذا المجال اشارة عابرة الى الإطار الذي كان يعمل فيه الاقتصاد القومي في ذلك الوقت. ويمكن القول في هذا الصدد ان الاقتصاد القومي كان يمثل اقتصاد المشروع الخاص او المشروع الفردي، حيث كان يقوم باتخاذ القرارات الاقتصادية الافرادُ المنتجون مع احتفاظ السلطة المركزية بالدور التقليدي في الحياة الاقتصادية. ففي عام (١٩٥٢) ساهم القطاع الحكومي بحوالي (١٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي،ونسبة حوالي (٢٪) فقط من الدخل المحلي انما تعود الى المشروعات الحكومية مثل السكك الحديدية والكهرباء والغاز ومعمل التكرير بالسويس،بينما (١٤٪) منه كانت تعود الى أنشطة الحكومة التقليدية مثل الصحة والأمن والتعليم، الخ. ولقد أسهم القطاع

(١٠) United Nations: **Instability in Export Markets of Undeveloped Countries,** New York 1952. pp 4-6

الحكومي يومذاك بحوالي (٨٪) من العمالة. أما القطاع الخاص او الفردي فقد كان يسهم بحوالي (٨٤٪) من الدخل المحلي الاجمالي و(٩٢٪) من العمالة. أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد كانت ثلاثة ارباع الاستثمارات تقريباً يقوم بها القطاع الخاص، أما الاستثمارات الحكومية فقد انحصرت في الأنشطة التقليدية الحكومية: تحسين وسائل الري والصحة والتعليم والأمن، الخ.

عملية التنمية الاقتصادية في مصر:

يتضح من خصائص الاقتصاد المصري السابق في أعقاب الحرب الثانية مدى الخلل الهيكلي الذي كان يصيب الاقتصاد القومي في ذلك الوقت: انفجار سكاني شديد، بنيان انتاجي يلعب فيه القطاع الزراعي دوراً رئيسياً، هذا الى جانب اعتماد الاقتصاد المصري في تصديره على مادة اولية واحدة هي القطن، وما يصاحب ذلك من آثار تترتب على اعتماد البلد المتخلف في تصديره على مادة اولية واحدة. ولعل السبيل الوحيد لمعالجة الخلل الذي يحيق بهيكل الاقتصاد المصري انما يتمثل في توسع القطاع الصناعي، فباتساع هذا القطاع يزداد الدخل المتولد منه الى جملة الدخل القومي، وبالتالي تزداد الأهمية النسبية الى القطاع الصناعي وتنخفض أهمية النسبية الى القطاع الزراعي. كذلك فبازدياد الدخل المتولد من قطاع الصناعة يزداد الدخل القومي، ويترتب على هذا ازدياد قدرة القطاع الصناعي على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، وهذا من شأنه تخفيف الضغط السكاني في القطاع الزراعي، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي في ذلك القطاع، كما يترتب ايضاً على توسع القطاع الصناعي تخفيف الآثار التي تتأتى من اعتماد الاقتصاد القومي في تصديره على مادة خام واحدة هي القطن. وهكذا نرى أن التصنيع انما يمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية وفي مصر بصفة خاصة.

والواقع أن عملية التصنيع لكي تكون ناجحة وتترك اثرها، لا بدّ من تطور مماثل في قطاع الزراعة من شأنه رفع الانتاجية فيه دون ان تعرقل عملية التصنيع. فالزراعة تقوم بتقديم المواد الاولية اللازمة لكثير من الصناعات، كما تعتبر المصدر الرئيسي للقوة العاملة التي تحتاجها الصناعة، وتسهم بالنصيب الأكبر من حصيلة النقد الأجنبي الذي يستخدم لمواجهة حاجة الاستثمارات والاستهلاك الوسيط اللازم للصناعات. ويقوم القطاع الزراعي بتوليد الفائض اللازم من السلع الزراعية التي توفر لمواجهة الزيادة في السكان، بالإضافة الى مواجهة الطلب الناشىء عن زيادة العمالة المصطحبة عملية

التصنيع وزيادة الاستثمارات، وهذا يتطلب الارتفاع بالانتاجية الزراعية. وهكذا فعندما نشير الى التصنيع بكونه حجر الزاوية في عملية التنمية، فإن هذا لا يعني اهمال القطاع الزراعي، فالواقع ان هذا القطاع قد عجز حتى عام (١٩٥٥) عن القيام بدوره بشكل كامل. ففي الفترة من سنة (١٩٣٩) الى سنة (١٩٤٩) زاد الانتاج الزراعي بحوالي (١٠٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (١٪)[١١]. ولعل استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعي مثل السماد ومبيدات الحشرات قد ادى الى انخفاض مستوى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة في ذلك الوقت. أما في الفترة الممتدة من سنة (١٩٤٩) فقد زاد الانتاج الزراعي بحوالي (٤٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (٨ر١٪)[١٢] وهو معدل نمو يقل كثيراً عن معدل النمو السكاني في هذه الفترة والبالغ (٤ر٢٪) سنوياً. أما في الفترة ما بين (١٩٥٥) و(١٩٦٠) فقد زاد الانتاج الزراعي بمقدار (١٩٪) بمعدل زيادة سنوي قدره (٥ر٣٪)[١٣]، وهو أعلى معدل نمو وصل اليه الانتاج الزراعي في هذه الفترة. وتعود هذه الزيادة في معدل نمو الانتاج الزراعي الى زيادة الاستثمارات الزراعية في هذه الفترة والى ازدياد المستخدم من مستلزمات الانتاج الاساسية مثل السماد الكيماوي والمبيدات. كما تعود ايضاً الى استقرار الملكيات الزراعية التي ترتبت على قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الايجارات الزراعية واعطى المستأجر الزراعي استقراراً كان من شأنه أن يكون دافعاً لزيادة الانتاج الزراعي. كذلك ففي هذه الفترة زادت التسهيلات الائتمانية للزراع عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني، كما ازداد ايضاً عدد الجمعيات التعاونية والتسهيلات التي قدمتها للزراع.

ولقد كان لقانون الاصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر (ايلول) سنة (١٩٥٢) هدف أساسي،وهو توجيه جزء كبير من الاستثمارات التي كانت توجه لشراء الاراضي الى الاستثمار في الصناعة، وذلك حتى يمكن تدعيم عمليات التصنيع،وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية.

يتضح مما سبق كيف يمثل التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، كما يتضح ايضاً كيف ان التصنيع دون زيادة الانتاجية الزراعية يعتبر أمراً مشكوكاً فيه. ولقد ولدت المحاولة الاولى في التصنيع في تاريخ مصر القريب قبل الحرب العالمية الاولى،

---

(١١) انظر الجدول رقم (١) الملحق الإحصائي.

(١٢) انظر الجدول رقم (١) الملحق الاحصائي.

(١٣) انظر الجدول رقم (١) الملحق الاحصائي.

وزاد من تدعيمها اندلاع الحرب نتيجة صعوبة استيراد الكثير من السلع، مما ساعد على انشاء وتدعيم العديد من الصناعات. غير ان هذه المحاولة انتهت بنهاية الحرب الاولى وعودة سياسة الحرية التجارية التي فرضت على الدول المختلفة يومذاك، وقد أدى ذلك الى انهيار الكثير من الصناعات امام المنافسة الأجنبية. والواقع ان عملية التصنيع في مصر قد بدأت ثانية في الثلاثينات وقد دعمها عاملان اساسيان: الاول فرض التعريفة الجمركية التي أدت الى امكانية حماية الصناعة المحلية الوليدة، والثاني نشوب الحرب العالمية الثانية الذي أدى الى تدعيم سياسة التصنيع لمواجهة احتياجات الحرب. ففي الفترة ما بين (١٩٣٩) و(١٩٤٥) زاد الانتاج الصناعي بحوالي (٤٠٪)، بينما زادت العمالة في الصناعة ما بين (١٩٣٧) و(١٩٤٧) بحوالي (١٥٠) ألف عامل أي (٣٤٪)[١٤].

واذا تتبعنا نمو الإنتاج الصناعي نجد انه قد مر في مراحل متعددة: ففي الفترة من سنة (١٩٤٥) الى سنة (١٩٥٢) كان المعدل السنوي لهذا النمو هو (٧٫٣٪)[١٥]، وهو يفوق المعدل الذي تحقق في بلدان كثيرة.

والواقع انه منذ سنة (١٩٥٢)، وبالرغم من احتفاظ الحكومة بدورها التقليدي في الحياة الاقتصادية، فقد قامت السلطة المركزية في السنوات الاولى من الثورة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتدعيم وتشجيع عملية التصنيع. وقد اقتصر دور الحكومة في هذه الفترة الاولى من الثورة على تقديم المساعدات التي من شأنها دفع القطاع الخاص وأصحاب المشروعات الفرديّة للتوسع في الاستثمارات الصناعية، فزادت التعرفة الجمركية على الواردات المنافسة، بينما انخفضت بالنسبة الى المواد الاولية والسلع والرأسمالية اللازمة للاستثمارات الصناعية. ولقد دعّمت هذه الخطوات باعفاء الحكومة الشركات المساهمة الصناعية الجديدة، لمدة سبع سنوات من تاريخ انشائها، من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وكذلك اعفاء الأرباح الناتجة عن زيادة رأس مال الشركات القائمة مدة خمس سنوات، والأرباح المحتجزة من حوالي (٥٠٪) من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الأسهم الاسمية الى جنيهين بدلا من اربعة لكي تسهّل شراء الاسهم في الشركات الجديدة لأصحاب الدخول المتوسطة، كما قامت الحكومة برفع ضمانها ديون البنك الصناعي الى خمسة ملايين جنيه.

---

(١٤) B. Hansen, op. cit pp. 115 and 122.

(١٥) B. O'Brien, op. cit p. 334.

ولقد اسس في هذه الفترة مجلس الانتاج القومي الذي قام بوضع خطة اقتصادية وجهت الجزء الغالب من استثماراتها الى نشاط الحكومة التقليدي. ولقد كان دور هذا المجلس الرئيسي مساعدة القطاع الخاص، وتقديم التسهيلات اللازمة له. وفي بعض المشروعات الصناعية الاساسية لعب هذا دوراً فعالاً، فقد أسهم بنصيب في رأس مال شركة الحديد والصلب، كما أسهمت مصلحة السكة الحديدية بحوالي (٢٠٪) من رأس مال شركة عربات السكة الحديدية، ولقد قام ايضاً بتمويل انشاء شركتي السماد والاسمنت، كما قدم المجلس العديد من الخدمات الاساسية للقطاع الخاص.

والواقع ان تفاعل القطاع الخاص مع هذه التسهيلات الضخمة التي قدّمت له لم يكن كما كان متوقعاً، فقد انخفضت جملة استثمارات القطاع الخاص في الفترة من سنة (١٩٥٢) الى سنة (١٩٥٦) مع المقارنة بالفترة السابقة (سنة ١٩٥٢/٤٥)،وبصفة خاصة في الصناعة، بينما وجّه الكثير من الاستثمارات الخاصة الى قطاع المباني. ولقد انخفض معدل نمو الانتاج الصناعي في تلك الفترة الى (٥ر٦٪) سنوياً[١٦].

ولقد أدى هذا العجز من جانب القطاع الخاص عن تأدية دوره في عملية التصنيع الى تغير جوهري من جانب الحكومة فيما يتعلق بدورها في عملية التنمية، اذ رأت الحكومة أن ترك الامر للقطاع الخاص بمفرده ليس كافياً للإنطلاق بالاقتصاد القومي في معراج النمو الذاتي، وانه لا بدّ لها من أن تأخذ على عاتقها دوراً اكثر ايجابية وحيوية. وهكذا شهدت الفترة منذ سنة (٥٦) حتى سنة (٦٠) تغيراً جوهرياً في دور الحكومة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي شهدت هذه الفترة بداية توسع القطاع العام، فقد قرر دستور (١٩٥٦): أن التنمية الاقتصادية تتم وفق خطة موضوعة. وفي عام (٥٧) أُنشئت لجنة التخطيط القومي،وعهد اليها بوضع خطة للانماء الاقتصادي. وفي أعقاب حرب السويس مُصّرت جميع المصارف وشركات التأمين الأجنبية،وأُنشئت المؤسسة الاقتصادية التي عهد اليها بادارة اموال الحكومة في الشركات والمؤسسات المختلفة، كما استهدفت انشاء شركات مساهمة جديدة،إما بمفردها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص. ولقد تبعتها في وقت انشائها (٣١) شركة مساهمة،تقوم بانتاج العديد من المنتجات الصناعية مثل الحديد، والكيميائيات، والاسمنت والغزل والمنسوجات. وتمثل الشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية حوالي ثلث الانتاج الصناعي و(٢٠٪) من العمالة في القطاع

---

(١٦) O'Brien op. cit. p. 334.

الصناعي المنظم[١٧].

وشهدت الفترة من (١٩٥٧) الى (١٩٦٠) اول برنامج صناعي في مصر وهو الذي وضعته وزارة الصناعة، وكان يهدف الى زيادة معدل نمو الانتاج الصناعي من (٧٪) سنوياً الى (١٦٪)، بما يتحقق معه تغير نصيب الصناعة في الدخل القومي من (١١٪) الى (١٩٪)، وبالتالي احداث تغير هيكلي في الاقتصاد القومي. ولتحقيق هذا المعدل العالي من النمو، استهدف البرنامج تحقيق استثمارات اجمالية سنوية بين (١٩٥٧) و(١٩٦١) قدرها (٤٥) مليون جنيه في الصناعة، في مقابل متوسط استثمارات اجمالية سنوية في قطاع الصناعة في الفترة السابقة قدرها (٣٤) مليون جنيه[١٨].

وبالرغم من اتساع دور الحكومة في هذه الفترة وزيادة نطاق القطاع العام، فإن الإطار الرئيسي للاقتصاد القومي في هذه الفترة كان اطار المشروع الفردي. فقد احتفظت الحكومة بجزء هام في برنامج تصنيع القطاع الخاص لكي يقوم به وهو يمثل تلك الصناعات التي تعتبر اكثر ربحاً من غيرها، وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية، بينما احتفظت بالمشروعات الصناعية الاساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، كما انها كانت تنظر الى القطاع الخاص للقيام بالدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات في برنامجها الصناعي.

والواقع ان القطاع الخاص في هذه الفترة لم يسلك مسلكاً مختلفاً عن الفترة السابقة، فقد زادت استثماراته في قطاع المباني، فارتفعت الاستثمارات في هذا القطاع من (٤٠) مليون جنيه سنة (١٩٥٤) الى (٥٩) مليوناً سنة (١٩٥٨)، مما ادى الى تدخل الحكومة للحد من هذه الموجة من الاستثمارات في المباني. ونتيجة لعجز القطاع الخاص عن القيام بالاشتراك في تمويل العديد من المشروعات الصناعية الواردة في برنامج التصنيع، اتخذت الحكومة عدة اتجاهات لمواجهة هذه الحالة، اهمها القانون الصادر سنة (١٩٥٩)[١٩] والذي منع توزيع ارباح الشركات بما يزيد على (١٠٪) عن مستوى سنة (١٩٥٨)، كما أجبر الشركات المساهمة على الاستثمار في السندات الحكومية من الارباح الصناعية بما يوازي (٥٪) من القيمة المدفوعة للمساهمين.

---

(١٧) O'Brien op. cit. p. 90.

(١٨) O'Brien op. cit.p. 86.

(١٩) القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩.

والواقع أن هذه الفترة كما أشرنا قد اعتبرت بداية فترة الانطلاق في معارج النمو الذاتي. فقد بلغ معدل نمو الدخل القومي السنوي في هذه الفترة حوالي (٦٪) سنوياً، وهو معدل لم يتحقق من قبل. وأشرنا الى أن معدل نمو الانتاج الزراعي قد بلغ في هذه الفترة (٣٫٥٪) سنوياً، وهو معدل يفوق أي مستوى في أية فترة سابقة. ولقد كانت الحال كذلك بالنسبة الى الانتاج الصناعي، فقد وصل معدل نموه في هذه الفترة الى حوالي (٨٪) سنوياً.

وكان هذا النجاح في هذه الفترة ذا أثر كبير في كثير من السياسات التي اتبعتها الحكومة في الفترة القادمة، والتي سنشير اليها عند الكلام عن الخطة الخمسية الاولى.

هذه اشارة الى التطور الذي لحق بالإنتاج الصناعي في الفترة بين (١٩٥٢) و(١٩٦٠)، وكذلك الى الخطوات التي اتخذت لتوسيع هذا القطاع وتدعيمه، سواء من جانب القطاع العام أم القطاع الخاص. ومما لا شك فيه انه تجدر الاشارة هنا الى فحص وتقييم سياسة التصنيع في مصر التي تمت في الفترة السابقة، ويمكن في هذا المجال توضيح بعض النقاط الرئيسية التي نشير اليها فيما يلي:

أولاً: ان حركة التصنيع في مصر كانت «مدفوعة الطلب»، اي انها وجدت لمواجهة طلب موجود فعلا، أي أن السوق الذي تخدمه هذه الصناعة الجديدة كان موجوداً قبل انشائها، سواء أكان هذا الطلب محلياً أو اجنبياً. والواقع من الأمر أن الصناعات التي انشئت قد استهدفت اساساً وبصفة رئيسية تغطية الطلب المحلي على بعض السلع الرئيسية. وبما ان الطلب الذي قامت بتغطيته حركة التصنيع في مصر هو الطلب المحلي، وبما أن نجاح حركة التصنيع قد ساعدت عليه اقامة الحائط الضخم من الحماية الجمركية؛ فقد كان جوهر حركة التصنيع هنا هو انتاج سلع تحل محل الواردات التي كانت تستخدم لاشباع الطلب المحلي، وهكذا كانت سياسة احلال الواردات استراتيجية اساسية من استراتيجيات عملية التصنيع في مصر، لا في مراحلها الاولى فقط بل خلال تلك الفترة محل البحث (أي من ٤٥ حتى ٦٥). والواقع أن هذا من الامور المتوقعة في بداية أية عملية للتصنيع، لأن انشاء الصناعات من اجل السوق الخارجي (التي تدفع وتزيد عن الصادرات) يتطلب قدراً من الكفاءة في الانتاج والمنافسة تعجز عنها الصناعة الوليدة لندرة الخبرات الفنية والادارية. أما سياسة إحلال الواردات فامر أكثر واقعية اذ ان الطلب (أو السوق) على منتجات هذه السلعة موجود مسبقاً وتقوم الحماية الجمركية بضمان شبه احتكار لهذا السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة.

ثانياً: إن حركة التصنيع لم تكن فقط قائمة على سياسة إحلال الواردات، ولكن الصناعات التي انشئت كانت كلها مهيأة لمواجهة احتياجات الطلب النهائي. بعبارة أخرى كان الجزء الغالب من هذه الصناعات متمثلاً بالصناعات الاستهلاكية، وبصفة خاصة صناعات المواد الغذائية والغزل والمنسوجات. ففي عام (١٩٥٠) نجد ان الصناعات الاستهلاكية تمثل (٩٧٤) من القيمة المضافة في ذلك التاريخ، في حين ان الصناعات الاستثمارية كانت تمثل (٢٪) من القيمة المضافة[٢٠]. اما اذا حاولنا تقسيم الصناعات الوسيطة الى تلك التي تخدم الصناعات الاستهلاكية وتلك التي تخدم الصناعات الراسمالية، فيمكن اعادة التقسيم السابق الى صناعات استهلاكية وصناعات رأسمالية، الاولى تمثل (٩٣٪) من صافي الانتاج الصناعي، بينما تمثل الثانية (الاستثمارية) (٧٪) فقط من ناتج الصناعة وذلك في عام (١٩٥٠)، وهكذا كانت نسبة الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الاستثمارية (١٣٪)[٢١]. والواقع أن هذا الاتجاه في التصنيع إنما كان امراً طبيعياً، فكما قلنا أن السوق بالنسبة الى السلع الاستهلاكية قائمة وكائنة، وهي تمثل في حال اقامتها مخاطرة أقل وربحاً اكثر من الصناعات الرأسمالية. ونحن نعلم ان حركة التصنيع قد قامت على أساس قرارات المنظمين المصريين. أضف الى ذلك ان انشاء الصناعات الرأسمالية، كان يتطلب نوعاً من المهارة والخبرة لم تكن تملكه طبقة المنظمين المصريين في ذلك الوقت.

ولقد ظل هذا الهيكل سائداً في قطاع الصناعة حتى سنة (١٩٦٠)، ففي هذه السنة كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل (٦٥٪) من جملة القيمة المضافة، بينما كانت الصناعات الوسيطة تمثل (٣٢٪) من القيمة المضافة، في حين بلغت مساهمة الصناعات الرأسمالية (الاستثمارية) (٣٪) من القيمة المضافة. واذا حاولنا ايضاً اعادة التقسيم الى صناعات رأسمالية وصناعات استهلاكية فقط بحيث نضم الى كل من هذين القسمين ذلك الجزء من الصناعات الوسيطة الذي يخدمه، لذلك يمكن القول ان الصناعات الاستهلاكية كانت تمثل في سنة (١٩٦٠) نسبة (٩٠٪) من القيمة المضافة، بينما وصلت مساهمة الصناعات الاستثمارية الى (١٠٪) من هذه القيمة. وهكذا نرى أن سياسة انشاء الصناعات التي

(٢٠) F. Fahmy: **Growth pattern of Manufacturing sector in Egypt** (1959–1970). Memo No. 386; table (1)

(٢١) Ibid, Table (3).

تخدم طلب المستهلك النهائي ما زالت مستمرة كسياسة اساسية من سياسات التصنيع حتى عام (١٩٦٠)[٢٢].

ثالثاً: إن اسلوب التصنيع في مصر في هذه الفترة كان كثيف رأس المال فيما يتعلق بانشاء الصناعات الجديدة. او بعبارة أخرى كان اختيار الفن الانتاجي في حركة التصنيع التي تمت في مصر متميزاً تجاه الفن الانتاجي كثيف رأس المال. وهكذا عجز القطاع الصناعي في أن يسهم بنصيب وافر في تقديم فرص العمالة، وبالتالي لم يستطع ان يستوعب فائض القوة العاملة الزراعية. هذا الاتجاه نحو اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال قد يكون مبرراً من وجهة نظر المنظمين الفرديين الذين يسعون الى تحقيق اكبر ربح ممكن، والذين يقومون بحساب تكاليفهم على أساس اسعار عناصر الانتاج في السوق وليس اسعار هذه العناصر الحقيقية من وجهة نظر المجتمع كله.

جدول رقم (٢)

الانتاج والعمالة والاستثمار في الصناعة،
(١٩٣٧/١٩٦٠)
في ارقام قياسية (١٩٣٧=١٠٠)

السنة	الرقم القياسي للانتاج الصناعي	الرقم القياسي للعمالة في الصناعة	الرقم القياسي لرأس المال الصناعي، عدد الاحصنة الكهربية
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٧	١٥٤	١٣٩	١٠٥
١٩٦٠	٣٣٥	١٧٥	٢٩٥

[Source. B. Hansen & Marzouk: **Development & Economic Policy in the U. A. R.** (Egypt). Amsterdam: 1965, p. 130.]

وهكذا نرى أنه على حين زاد الانتاج الصناعي بين سنة (١٩٣٧) وسنة (١٩٦٠) بحوالي (٢٣٥٪)، وزادت الاستثمارات في الصناعة في تلك الفترة بحوالي (١٩٥٪)، فإن مساهمة القطاع الصناعي في العمالة كانت ضئيلة للغاية، إذ زادت العمالة في هذه الفترة

(٢٢) F. Fahmy. op. cit. table (3)

بحوالي (٦٩٪) فقط. وهكذا نجد أن مساهمة القطاع الصناعي في العمالة لم تتغير جذرياً في تلك الفترة، فقد زاد نصيب الصناعة في العمالة الكلية من (٩٪) سنة (١٩٤٧) الى (١٠٪) سنة (١٩٦٠)[٢٣].

والواقع من الأمر ان النظر الى القطاع الصناعي كوحدة مفردة يتضمن نوعاً من التضليل. ففي الواقع، انه وان لم يساهم القطاع الصناعي الصغير مساهمة فعالة في العمالة، فإن مساهمة القطاع الصناعي الكبير المنظمة في العمالة كانت اكثر ضآلة. ويكفي أن ننظر الى مدى توزيع العمالة في قطاع الصناعة حتى نتبين هذه الحقيقة.. ففي عام (١٩٦٠) نجد أن الصناعات الصغيرة التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال تسهم بحوالي (٥٣٪) من العمالة و(٣٣٪) من القيمة المضافة في الصناعة، بينما الصناعات التي يعمل فيها خمسون عاملاً فأكثر تسهم بحوالي (٤٠٪) من العمالة و(٥٩٪) من القيمة المضافة.

واذا كانت الصناعة قد عجزت، نتيجة لاختيار هذا الاسلوب من الفن الانتاجي، عن استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة، واذا كنا قد رأينا ان القطاع الزراعي يتمتع بوجود فائض من القوة العاملة فيه، فأين ذهبت الزيادة في القوى العاملة؟ الواقع ان هذه الزيادة قد استوعبت في قطاع الخدمات وهو قطاع يسمح بطبيعة تكوينه باستيعاب اعداد كبيرة فوق طاقته اذ يحوي كثيرا من النشاط المنتج. وهكذا زادت العمالة في الخدمات من (١٫٢٦٦) ألفاً سنة (١٩٢٧) الى (٢٫٣٩٨) ألفاً سنة (١٩٦٠) وزادت نسبة العمالة في الخدمات من (٢١٪) من جملة العمالة سنة (١٩٣٧) الى (٣١٪) سنة (١٩٦٠)[٢٤]. والواقع ان جزءاً من الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات يعود الى اتساع ذلك النشاط الذي يخدم الصناعة. ولكن الجزء الأكبر منه استوعب في نشاط غير منتج في داخل قطاع الخدمات. وهكذا فانتقال العمال الى قطاع الخدمات يعني في الواقع انتقالهم من نشاط قليل الانتاجية الى نشاط آخر قليل الانتاجية.

أما فيما يتعلق بتغيير البنيان الانتاجي من وجهة نظر التدخل فنجد الصورة متغيرة، فقد زاد نصيب الصناعة من الدخل المحلي الاجمالي من (١١٪) سنة (١٩٤٥)[٢٥] الى (١٩٫٩) سنة (١٩٦٠)، وهو تغيير ولا شك يعتبر جوهرياً ويعود، كما سبق القول، الى

---

(٢٣) B. Hansen op. cit. p. 35.

(٢٤) B. Hansen, op. cit. p. 35.

(٢٥) B. Hansen, op. cit. p. 319.

زيادة الانتاج الصناعي بالرغم من عدم زيادة العمالة الصناعية بنفس النسبة.

الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥):

اشرنا الى ان السلطة المركزية قد لاحظت عجز القطاع الخاص عن القيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، كما لاحظت ايضا بحكم خبرتها في الفترة السابقة مدى النجاح الذي أحرزته عملية التنمية. نتيجة لاتساع دور الحكومة وقيامها بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية. ونجد ان الامر لا يقتصر على مجرد تقديم برنامج للتصنيع يحوي مجموعة من المشروعات يتم توزيعها بين القطاعين العام والخاص، إذ ان الامر يقتضي توجيها واعياً لكافة موارد الدولة لتحقيق الاهداف القومية العامة. ومن هنا كان الاهتمام بوضع خطة عامة شاملة يتم على اساسها تحديد الاهداف القوميةالعامة، حيث يتم كذلك اختيار احسن الوسائل لاستخدام مواردنا القومية في سبيل تحقيق تلك الاهداف. ومن هنا كان انشاء لجنة التخطيط القومي التي قامت بوضع الخطة الخمسية الأولى والتي كانت في الواقع جزءاً من الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي بين سنة (١٩٦٠) وسنة (١٩٧٠).

ولقد استهدفت الخطة عدة اهداف رئيسية:

اولا: مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات. وهذا يعني معدل نمو سنوي قدره (٢ر٧٪). وستكون الزيادة في الدخل في الفترة الخمسية (٤٠٪) اي بمعدل نمو سنوي قدره (٧٪)، وهذا يعني زيادة معدل نمو الدخل الضروري الحقيقي ما بين (٤٪) و(٥٪) سنويا.

ثانيا: تحقيق عدالة اكثر في توزيع الملكية والدخل وزيادة تكافؤ الفرص.

ثالثا: زيادة فرص العمالة.

وقد كان معدل الزيادة السنوي في الدخل القومي نتيجة معدلات النمو المستهدفة في القطاعات المختلفة، ففي قطاع الزراعة استهدفت الخطة خلال الخمس سنوات (٦٠ - ٦٥) زيادة الدخل الزراعي بحوالي (٢٨٪) بمعدل زيادة سنوية قدرها (١ر٥٪) سنويا. ولقد استهدفت مضاعفة الدخل الصناعي خلال السنوات الخمس الاولى بمعدل زيادة سنوية قدرها (١٤٪)، اما معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاخرى فكانت سنويا

(٩ر٣٣٪) للنقل والمواصلات و(٢ر٥٪) للتجارة والمال و(٢ر٤٪) لقطاع الخدمات[٢٦].

ولتحقيق هذا المعدل من الزيادة في الدخل قدر حجم الاستثمارات اللازم لتحقيقه بحوالي (١٦٣٧) مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى. وقدرت الاستثمارات الزراعية (وتشمل الري والسد العالي) بحوالي (٣٨٣) مليون جنيه بينما قدرت الاستثمارات المستهدفة في الصناعة بـ (٧ر٤٤٤) مليون جنيه[٢٧].

ولقد استهدفت الخطة زيادة العمالة بحوالي مليون نسمة: (٥٠٪) من هذه الزيادة داخل قطاع الزراعة، بينما يستوعب القطاع الصناعي حوالي (٢٠٪) منها في العمالة[٢٨].

والواقع ان هدف العمالة هذا في الخطة لم يكن يتفق بأية حال من الاحوال والظروف القائمة في الاقتصاد المصري وقتئذ، فبينما قدرت لجنة التخطيط وجود فائض في القوة العاملة في الزراعة في الوقت نفسه استهدفت استيعاب الزراعة الجزء الاكبر من العمالة، بينما استهدفت الخطة استيعاب الجزء الاصغر من الزيادة في العمالة في قطاع الصناعة، وهذا يوضح لنا استمرار سياسة اختيار الفن الانتاجي كثيف رأس المال في قطاع الصناعة، وهو امر لا يتفق وطبيعة ظروف العمالة في الاقتصاد المصري عند وضع الخطة.

ولقد كانت الاستراتيجية الاغائية في قطاع الزراعة تتمثل في التركيز بصورة اساسية على التوسع الافقي، اي زيادة المساحة المزروعة نتيجة للانفجار السكاني الذي تواجهه مصر. والواقع ان هذا التركيز ادى الى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق المستهدف منه، فقد كان معدل النمو الذي تحقق (١ر٣٪) سنويا بدلا من (١ر٥٪) سنويا[٢٩]، وقد أدى هذا الى ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها على أثر زيادة العمالة في الخطة، بينما عجزت الزراعة عن أن تساير في انتاجها الزيادة في الطلب عليها.

اما في القطاع الصناعي فقد كانت المعايير التي وضعت لاختيار المشروعات المختلفة تتمثل في تحقيقها ثلاثة اهداف رئيسية:

---

(٢٦) انظر الجدول رقم (٢) الملحق الاحصائي.

(٢٧) اطار الخطة الخمسية الاولى وزارة التخطيط - يوليو سنة ١٩٦٠.

(٢٨) انظر الجدول رقم (٣) الملحق الاحصائي.

(٢٩) انظر الجدول رقم (٢)، الملحق الاحصائي.

أ - العائد على رأس المال مقاسا بالقيمة المضافة بالنسبة الى الوحدة من رأس المال المستثمر.

ب - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بأن يكون المشروع اما محلا للواردات او دافعا للصادرات. ولقد كانت الصفة التالية للمشروعات التي اختيرت هي احلال الواردات، وقد ظن المخطط ان هذا من شأنه ان يخفف العبء على ميزان المدفوعات الذي كان الاقتصاد القومي يعاني من عجز شديد فيه. والواقع ان هذه السياسة قد انتجت آثارا ضارة نتيجة للخطأ في تطبيق سياسة احلال الواردات[٣٠].

ج - اما ثالثاً فقد كان مدى تأثير المشروع في العمالة، والواقع ان هذا المعيار الثالث لم يؤخذ به عند تنفيذ الخطة. ولقد استهدفت الخطة في سنة (١٩٦٥)، وهي سنتها النهائية، ان تمثل الصناعات الاستهلاكية (٤٩٪) من القيمة المضافة، والصناعات الوسيطة (٤٣٪)، في حين استهدفت ان تساهم الصناعات الرأسمالية بحوالي (٨٪) من القيمة المضافة. اما اذا اتبعنا التقسيم الثنائي فاننا نجد ان الصناعات الاستهلاكية استهدفت ان تمثل في نهاية الخطة (٧٨٪) من القيمة المضافة، بينما كان الهدف بالنسبة الى الصناعات الاستثمارية (٣٢٪)[٣١].

اما معدل النمو الذي تحقق في قطاع الصناعة في خلال الخطة الخمسية فقد كان (٨٫٥٪) سنويا بالمقارنة بالمستهدف وقدره (١٤٪) سنويا. والواقع ان هذا المعدل المتحقق يمثل معدلا لم يصل اليه القطاع الصناعي في الفترات السابقة. وهذا الانخفاض في معدل النمو عن المستهدف في الخطة انما يعود الى ازمة النقد الاجنبي التي واجهت الاقتصاد المصري، والتي نتجت عنها صعوبة استيراد الكثير من مستلزمات الانتاج الضرورية، مما أدى الى انخفاض معدل نمو الدخل الصناعي في سنة (٦٤/٦٥) الى (٤٫٥٪)، بينما كان معدل النمو في السنة الاولى (١٢٪) وفي السنة الثانية (١٠٪).

لقد كان النمو في الدخل القومي الذي تحقق(٦٪)، وهو معدل يقرب كثيرا من معدل النمو المستهدف وقدره(٧٪)، ويوضح كيف ان الخطة قد حققت الجزء الاكبر من

---

(٣٠) د. عمرو محي الدين «النمو الاقتصادي واحتياجات الحرب في الواقع المصري» مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل سنة ١٩٦٨.

(٣١) F. Fahmy. op. cit. table (3).

اهدافها. والواقع من الامر ان معدلات نمو القطاعات السلعية قد عجزت عن تحقيق اهدافها، بينما جاوزت قطاعات الخدمات اهدافها. وهذا هو السبب في الوصول الى ذلك المعدل العالي لنمو الدخل القومي وهو (٦٪). والواقع ان معدل نمو الدخل القومي في قطاع الخدمات انما يعكس زيادة العمالة في هذا القطاع الى حد جاوزت فيه اهدافها في الخطة. فالزيادة في العمالة وبالتالي في الدخل في قطاع الخدمات حققت اهدافها، بينما عجزت القطاعات السلعية عن تحقيق اهدافها. وأدى ذلك الى نشوء ضغوط تضخمية عكست نفسها في مستويات الاسعار في ازدياد حدة ازمة ميزان المدفوعات.

اما فيما يتعلق بتوزيع الدخل على القطاعات المختلفة واهميتها النسبية، فقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة من (٩ر١٩٪) الى (٨ر٢١٪). وقد زادت الاهمية النسبية لقطاع التشيد من (٧ر٣٪) الى (٢ر٥٪) من اجمالي الدخل المحلي. اما اذا اخذنا بعين الاعتبار القطاعات السلعية جميعها فنجد ان نسبة مساهمتها في الدخل بقيت على ما هي عليه اي (٥٥٪). وكذلك الحال بالنسبة الى قطاع الخدمات. اما داخل قطاع الخدمات فقد زادت الاهمية النسبية للنقل والمواصلات من (٢ر٧٪) الى (٩٪). اما في قطاع الخدمات الاخرى فقد زادت من (٧ر٢٠) الى (٢٢٪)[٣٢].

هناك نقطة في نهاية هذا الموضوع يجب الاشارة اليها وهي ظاهرة تزايد الاستهلاك وظاهرة عجز ميزان المدفوعات التي صاحبت تنفيذ الخطة الاولى، فقد زاد الاستهلاك النهائي بنوعيه العام والخاص بمعدل سنوي قدره (١٠٪)[٣٣] بالاسعار الجارية، على حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (٥ر٨٪) سنويا (بالاسعار الجارية). وهذا المعدل للزيادة في الاستهلاك يفوق اضعاف الزيادة السكانية، وقد بلغ متوسط الزيادة في الاستهلاك الفردي سنويا (٧٪)، بينما كان معدل الزيادة السنوي للاستهلاك الجماعي (١٤٪)[٣٤]. وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة الاستهلاك، زيادة نسبة الاستهلاك للناتج القومي وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة، مما ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي بما يترتب عليه من زيادة في ازمة ميزان المدفوعات. اضف الى ذلك ان زيادة الاستهلاك العام والخاص قد عكست نفسها في زيادة حدة ازمة ميزان المدفوعات. وذلك لعجز الانتاج المحلي عن مواجهة الاستهلاك النهائي. وثانيا لأن جزءا

(٣٢) انظر الجدول رقم (١) الملحق الاحصائي.
(٣٣) انظر الجدول رقم (٤) الملحق الاحصائي.
(٣٤) انظر الجدول رقم (٤) الملحق الاحصائي.

كبيرا من الاستهلاك العام ذو نسبة عالية من الواردات. اضف الى ذلك ان طبيعة الصناعات في مصر تحتاج الى كثير من مستلزمات الانتاج المستورد مما ضاعف العبء على ميزان المدفوعات[٣٥].

هذه لمحة عامة وسريعة على عملية التنمية الاقتصادية في مصر حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى. والواقع ان الاقتصاد المصري وان كان قد واجه بعض الصعوبات فنشأت بعض المشاكل في طريق تنميته، إلا ان الخطوات التي حققها الاقتصاد القومي في طريق التنمية الاقتصادية تعتبر ولا شك خطوات جوهرية تستحق التسجيل.

---

(٣٥) انظر مقالنا السابق المشار اليه والمنشور ايضاً بمجلة «الطليعة» عدد مارس سنة ٦٧، ص٢٧.

التنمية الاقتصاديّة في مصر من منظور اجتماعي-سياسيّ

بعد ان عرضنا مجهودات ثورة يوليو (تموز) في التنمية من منظور اقتصادي بحت، يجدر بنا - حتى يكتمل الفهم ويتعمق - ان نتأمل فيها من منظور اجتماعي سياسي. ونعني بذلك اخذ البعد الطبقي الداخلي والبعد العالمي الخارجي في الحسبان. فالاقتصاد في اي مجتمع، وفي مصر بالذات، لا يعمل او يدور في فراغ.

ان من قادوا ثورة (١٩٥٢) واخذوا على عاتقهم تحرير مصر وتنميتها اقتصاديا كانوا عناصر وطنية تنحدر من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة. يقول جمال عبد الناصر: «إنني الابن الاكبر لاسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة. وقد كان ابي موظفا صغيرا في مصلحة البريد يبلغ مرتبه الشهري نحو عشرين جنيها، وهو مرتب يكفي بصعوبة لتأمين ضرورات الحياة. وقد ولدت في الاسكندرية. لكن ذكرياتي الاولى تدور حول قرية الخطاطبة وهي قرية تقع بين القاهرة والاسكندرية، حيث كان ابي يعمل وكيلا للبوسطة. وكنا دائما اسرة سعيدة يحكمها ابي. ولكن القوة الحافظة فيها كانت امي التي كنت انا واخوتي نتفانى في حبها»[٣٦]. وفي مناسبات عديدة يركز قائد الثورة على تجانس الخلفية الطبقية المتوسطة لرفاقه في خلايا الضباط الاحرار[٣٧].

ولنحن نبدأ تحليلنا الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) من هذه النقطة المحورية، لأنها - كما سنرى - تفسر الكثير من انتصارات وانتكاسات الجهد التنموي الهائل الذي حاولته الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر. فعمليات التحول

(٣٦) نقلاً عن «المرابط»، ملف خاص: «عبد الناصر يروي قصة الثورة»، العدد ٨٦، ١٩٧٨/٧/٢٢.

(٣٧) جمال عبد الناصر «فلسفة الثورة». القاهرة، ١٩٥٤.

الاجتماعي في مصر، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، قد تمت اذن بقيادة عناصر من الطبقة المتوسطة الصغيرة.

والطبقة المتوسطة عموما هي طبقة تلتقي عندها كل التيارات الفكرية والقيم والهموم السائدة في المجتمع. فهي بحكم موقعها الوسط على اتصال دائم بالطبقة الاعلى والطبقة الادنى، ويلتقي عندها استغلال الاولى للأخيرة، وهموم الاخيرة وانسحاقها بسبب هذا الاستغلال. لذلك نجد الطبقة المتوسطة اكثر فئات المجتمع حساسية وتنبها لكل ما يجري حولها. وهي، كقاعدة عامة، مصدر لا ينضب للآمال والطاقات النضالية الوطنية والاجماع حول الاستقلال والمسألة القومية. ولكن، حينما يأتي الامر للمسألة الاجتماعية فان الطبقة المتوسطة يختفي اجماعها وتتوزع وتتشرذم الى فئات مختلفة، بعضها يتطلع الى اعلى ويطمح الى وراثة مواقع وامتيازات الطبقة العليا، او على الاقل الالتحاق بصفوفها، وبعضها الآخر يوجه تعاطفه الى الطبقات الدنيا، ويحاول خدمتها وانتشالها من السحق والاستغلال. ولكن في كلا الحالين تظل عناصر هذه الطبقة وسطية توفيقية في قيمها واطارها الفكري وممارساتها العملية. فاذا قيض لها ان تقود المجتمع، فان هذه الوسطية تعكس نفسها على القرارات الكبرى. فاذا كانت مسيرة الثورة في الفترة من (١٩٥٢) الى (١٩٧٠) قد ظلت تحت قيادة عناصر الطبقة المتوسطة الصغيرة الملتزمة بمصالح من تحتها من الطبقات الكادحة، فان تلك القيادة قد انتقلت تدريجيا، ثم بشكل حاسم بعد رحيل عبد الناصر، الى عناصر من الطبقة المتوسطة اكثر اهتماما والتزاما بمصالح الطبقات الميسورة.

بدأت الثورة مسيرتها بصراع مع طبقة كبار الملاك او «الاقطاعيين»، وتجسم ذلك في صدور قانون الاصلاح الزراعي الاول بعد اسابيع من قيام الثورة (سبتمبر ـ ايلول، ١٩٥٢). وكان هذا علامة مبكرة على التزام القيادة بمصالح الفلاحين الكادحين، الذين ظلوا كما رأينا في الفصل الاول، ادنى طبقات المجتمع واكثرهم انسحاقا عبر عصور التاريخ المصري. وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي التالية كلها مؤكدة هذا الالتزام ومحدثة تغييرا جذريا في بطن الريف المصري لم يشهد مثيلا له طوال ستة آلاف سنة. فالامر لم يقتصر على مصادرة اراضي كبار الملاك وتوزيعها على الاجراء وصغار الفلاحين، وانما اكثر من ذلك فقد اعطى الفلاح شعورا جديدا بالتحرر والكرامة.

وظلت القيادة السياسية، مع ذلك تهادن البورجوازية الرأسمالية الكبيرة في المدن حتى نهاية الخمسينات. بل انها حاولت تقديم التشجيع والتسهيلات لها حتى تنشط

اقتصاديا، وتدفع بعجلة التصنيع الى الامام. ولكن هذه الاخيرة لم تستجب، وكان لا بد للصراع بينها وبين الطبقة المتوسطة الصغيرة ان ينفجر، وهو ما حدث. ووصل الصراع ذروته بالتأميات الشاملة وصدور القوانين الاشتراكية عام (١٩٦١).

ومع كل تلك الخطوات الجذرية في الريف والحضر على السواء، ظل فكر (واتجاهات) عناصر الطبقة المتوسطة الحاكمة وسطيا ثنائيا: يعادي الاقطاع والرأسمالية ويمضي في طريق الاشتراكية من ناحية، ويعادي الماركسية ويتردد او لا يمضي في طريق الاشتراكية الى نهايته من ناحية اخرى. يقتلع الرموز البشرية للاقطاع والرأسمالية من المراكز القيادية العليا في المجتمع، ولكنه لا يصفي أو يتخلص من تواجد ابناء هاتين الطبقتين في المستويات القيادية الاخرى. وقد كان هذا الموقف المزدوج قمة في الرحمة والانسانية، ولكنه، كما اثبتت التطورات فيما بعد، كان خطأ سياسيا جسيما. وكذلك، دفع هذا الموقف الثنائي المزدوج القيادة السياسية الى البحث عن ايديولوجية « خاصة ». فصراعها مع الاستعمار وعدم استجابة البرجوازية الكبيرة لها في اوائل سنوات الثورة جعلاها تخلص الى رفض النظام الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي. والتزامها بمصالح الطبقة المتوسطة التي تنحدر منها اضطرها الى رفض النظام الماركسي القائم على ديكتاتورية الطبقة البروليتارية الكادحة. ومن هنا حاولت جاهدة بناء تصور ايديولوجي استراتيجي توفيقي يقوم على منجزات الغرب الصناعي بشقيه الليبرالي والاشتراكي من ناحية، ومحاولة تطويعه لقيم واتجاهات التراث المحلي والاقليمي ووضعه في خدمة الطبقات الاقل حظا من ناحية اخرى. وقد انجبت هذه المحاولات وليدا شبه متكامل، جسّم نفسه في اكثر وثائق الحقبة الناصرية عمقا من الناحية الايديولوجية، الا وهو « الميثاق » (١٩٦٢).

ولكن نجاح هذا التصور الاستراتيجي الايديولوجي للتنمية والتحول الاجتماعي كان يتوقف على توافر شرطين: الشرط الاول: هو تواجد القيادة الناصرية التي ولدته، والذي كان استمرارها لازما لارضاعه ورعايته سنوات طويلة حتى يشب عن الطوق ويقوى عوده وتترسخ اقدامه. والشرط الثاني: غياب الضغوط الداخلية والخارجية، التي كانت دائمة التربص بهذا الوليد، تحاول ان تخنقه او تجهز عليه وهو في المهد. ولم يتوفر الشرطان الالسنوات قليلة. فقد تصاعدت الضغوط الخارجية الى أقصى درجاتها مع هزيمة (١٩٦٧)، مما اعطى فرصه ذهبية لتصاعد الضغوط الداخلية في السنوات القليلة التالية للهزيمة، ثم اختفى من كان يرضع ويرعى الوليد برحيل عبدالناصر عام (١٩٧٠).

ويمكن تصديقا لما خلصنا اليه اعلاه ان نقسم الحقبة الناصرية، من حيث تفاعل الاقتصاد والسياسة والاجتماع فيها، الى عدة فترات ادى كل منها جدليا وعضويا الى الفترة التي تليها.

الفترة الاولى، هي فترة التردد (١٩٥٢ - ١٩٥٦):

في السنوات الاولى للثورة شغلت القيادة السياسية الجديدة قضيتان اساسيتان، كان لهما تأثيرها في القرارات الاقتصادية. الاولى قضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال السياسي، والتي حسمت على خطوتين: أولاها اتفاقية الجلاء سنة (١٩٥٥)، وثانيتها دحر العدوان الثلاثي سنة (١٩٥٦). اما القضية الثانية فكانت تصفية القوى السياسية التقليدية التي سيطرت على مقاليد السلطة قبل عام (١٩٥٢). وتضمن ذلك اقصاء الملك عن العرش، واعلان الجمهورية، وحلّ الاحزاب السياسية وجماعة الاخوان المسلمين.

وقد ادى الانشغال بالقضيتين الى عدم الدخول في سياسات اقتصادية من شأنها إحداث تغير جذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي. وكان الاستثناء الوحيد هو قانون الاصلاح الزراعي. ولكن حتى هنا، اختلطت فيه اعتبارات التحول الاجتماعي مع متطلبات تصفية القوى السياسية القديمة. لذلك نجد الفترة الاولى من الحقبة الناصرية تتسم باتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الاول يمثل استمرار النظام الاقتصادي القديم. فقد اعلنت القيادة بوضوح في السنوات الاولى ان النظام الاقتصادي المتَّبع هو النظام الحر، وان دور الدولة سيقتصر على « خلق الاطار الملائم لدفع المشروع الخاص نحو الاستثمار والقيام بأعباء النمو الاقتصادي »، كما جاء في بيان ميزانية (١٩٥٤) الذي القاه الدكتور عبد المنعم القيسوني نيابة عن الحكومة. ومن هنا كانت معظم القوانين والقرارات الاقتصادية التي اتخذت في تلك الفترة تهدف الى تشجيع رأس المال الخاص والاجنبي للاستثمار في مصر. ولم تشترط الدولة انْ يكون نصيب مساهمة رأس المال المصري في الشركات الجديدة (٥١٪)، بل اكتفت بـ (٤٩٪). كذلك منحت الشركات المساهمة الصناعية الجديدة اعفاء من ضريبة الارباح مدة سبع سنوات، كما ذكرنا من قبل. واقتصرت الحكومة في استثماراتها على الهياكل الاساسية، مثل الطاقة والطرق ووسائل النقل ومشروعات الري، والتي من شأنها

خلق موفرات غير مباشرة للقطاع الخاص لكي يزيد من ارباحه واستثماراته في مجالات الانتاج المباشر.

اما ضرب النفوذ السياسي طبقة كبار الملاك فقد تم، كما اشرنا، من خلال قانون الاصلاح الزراعي. وهو القانون الذي وضع حدا اعلى للملكية الفردية بحوالي مائتي فدان، ووضع حدا اعلى للايجارات الزراعية بسبعة امثال الضريبة السنوية، ووضع حدا ادنى للاجور الزراعية، ومنع الايجار من الباطن. وقد ترتبت على هذا القانون آثار توزيعية هامة (تناقش بالتفصيل في الفصل التالي). ويكفي ان نذكر هنا ان نصيب صغار الملاك (اقل من خمسة افدنة) قد ارتفع من (٣٥) الى (٤٧) في المائة من جملة المساحة المنزرعة قبل وبعد تطبيق القانون. وفي المقابل انخفض نصيب من يملكون اكثر من خمسين فدانا من (٣٤) الى (٢٠) في المائة من جملة المساحة، وارتفع نصيب متوسطي الملاك (ما بين خمسة وخمسين فدانا) من (٣٠) الى (٣٣) في المائة. اي ان القانون قد افاد بصفة رئيسية صغار الملاك، وبصفة ثانوية متوسطي الملاك، وذلك على حساب كبار الملاك او «الاقطاعيين».

الفترة الثانية، هي فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠):

نطلق على هذه الفترة اسم فترة الوعي، لان قضية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة اصبحت القضية الأساسية بعد تحقق الاستقلال السياسي، وتصفية القوى السياسية القديمة في السنوات الاربع السابقة. ولقد اخذ «الوعي» صوراً متعددة كان من بينها ادراك القيادة الثورية المتزايد عدم جدوى مهادنة البرجوازية الكبيرة أو الاعتماد على القطاع الخاص، في احداث تنمية حقيقية. وقد اتسمت هذه الفترة بتزايد تدريجي لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد القومي، وهو الأمر الذي تجلى في صور عديدة أهمها:

أ - صدور الدستور الجديد سنة (١٩٥٦) ونصه على ان الاقتصاد يدار طبقا لخطة قومية شاملة. وبناء على ذلك أنشئت لجنة التخطيط القومي سنة (١٩٥٧)، وعهد اليها باعداد خطة خمسية لسنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٥).

ب - انشاء المؤسسة الاقتصادية عام (١٩٥٧)، كهيئة قابضة على كافة الشركات التي تمتلك فيها الدولة (٢٥٪) من الاسهم او اكثر. وكانت وظيفتها الاساسية اعداد البرامج لاستغلال موارد هذه الشركات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية الجديدة، سواء اكانت هذه المشروعات ملكية خالصة للحكومة ام مشتركة مع

القطاع الخاص. وتمكنت المؤسسة بالفعل من انشاء العديد من المشروعات الصناعية الجديدة في مجال الاسمدة والاسمنت والغزل والمنسوجات والحراريات.

ج - انشاء وزارة الصناعة وصدور قانون التنظيم الصناعي، الذي اطلق يدها في التوسع الصناعي السريع. كما عهد الى الوزارة الجديدة باعداد برنامج صناعي خلال فترة الانتقال (١٩٥٧ - ١٩٦٠) تمهيدا للخطة الخمسية. وقامت وزارة الصناعة باعداد وتنفيذ ذلك البرنامج، واخذت الدولة على عاتقها كافة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة، وتركت للقطاع الخاص فرصة المشاركة في المشروعات الصناعية المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية.

د - توسيع قاعدة احلال الواردات للصناعات الاستهلاكية حتى شملت الصناعات الاستهلاكية المعمرة (مثل الثلاجات والبوتاغاز واجهزة الراديو) التي تخدم طموح وحاجات الطبقات المتوسطة بمختلف شرائحها. كما جرى التوسع في الصناعات الاستهلاكية الاساسية التي تخدم الطبقات الشعبية. وصاحبت ذلك كله سياسات سعرية تجعل من الممكن لافراد هذه الطبقات شراء هذه السلع. وكذلك بدأ التوسع في سياسات دعم اسعار السلع الاساسية (اي بيعها بأقل من تكاليف الانتاج) التي تقوم باستهلاكها الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا في المدن، كما انه تم التوسع في الائتمان والاقراض الاستهلاكي لمتوسطي الموظفين وصغارهم.

هـ - صدور قانون تحديد ايجارات المساكن عام (١٩٥٨)، وتخفيض ايجارات المساكن القائمة بحوالي (٢٥٪). وقد ترتبت على ذلك اعادة توزيع المداخيل من فئة الملاك العقاريين الكبار الى مستأجري هذه المساكن، الذين ينتمي اغلبهم الى الطبقات المتوسطة والدنيا. وقد صدر قانون ثان عام (١٩٦١) بتخفيض آخر للايجار يصل الى (٢٥٪). وبالتالي بلغ مجمل التخفيض حوالي خمسين بالمائة. ولم تكن لذلك آثاره التوزيعية فحسب، بل انطوى ايضا على تحرير جزء من دخول الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا امكن توجيهه الى اشباع الحاجات الاستهلاكية لهذه الفئات الاجتماعية.

و - وضع خطط زراعية للتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث شملت القطر المصري كله، وجعلت الائتمان الزراعي متاحا لمتوسطي الفلاحين وصغارهم، والتوسع في القروض الائتمانية على المحاصيل الزراعية لشراء المدخلات اللازمة

لزيادة الانتاج كالتقاوى والاسمدة والمبيدات والخدمات الزراعية الاخرى لصغار المزارعين.

كانت تلك الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦٠) بداية حقيقية للتوسع الاقتصادي الهائل، الذي شهدته مصر لأول مرة في القرن العشرين. وقد تمثل هذا في ارتفاع معدل الدخل القومي الحقيقي الى (٦٪) سنويا، وارتفاع معدل نمو الانتاج الصناعي الى (٥ر٨٪). ولكن فترة الوعي تميزت اساسا بالصراع الذي بدأ يأخذ مجراه بين الطبقة المتوسطة الصغيرة، التي كانت السلطة السياسية في يد عناصر منها، وبين البرجوازية الصناعية الكبيرة التي كانت ما تزال في يدها القوة الاقتصادية. لقد كان من المفروض طبقا لبرنامج التصنيع الانتقالي (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ان يقوم القطاع الخاص بتمويل (٧٥٪) من الاستثمارات. ولكنه احجم عن تمويلها بمختلف الحجج. وقد اوصل هذا الاحجام الصراع الى ذروته بصدور القانون رقم (١) لعام (١٩٥٩)، الذي يحدد النسبة التي تقوم الشركات المساهمة بتوزيعها من الارباح على المساهمين بحد اقصى (٥٪)، وتحويل بقية الارباح او الفوائض لشراء سندات حكومية، استخدمت الدولة حصيلتها لبناء المزيد من المشاريع الصناعية.

ويتبين بجلاء في فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠) شيئان: الاول هو الاهتمام باشباع حاجات الطبقات المتوسطة والصغيرة، واعطاء اولوية اجتماعية للصناعات الاستهلاكية والخدمات طبقا لذلك. والثاني هو تزايد اقتناع القيادة السياسية بأن القطاع الخاص، البرجوازية الكبيرة، لن يكون هو العجلة المحركة لعملية التنمية الاقتصادية، وخاصة في الصناعة. ومن هنا اصطدامها بالبرجوازية الكبيرة، واعادة توزيع جزء متزايد من فوائض الثروة لديها لصالح الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا من ناحية، ولصالح برامج التصنيع من ناحية اخرى. وقد فعلت السلطة السياسية ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولكن محصلته الكلية كانت تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد.

لقد تكرس هذا التدخل، ووضحت النية على استمراره وزيادته، باعداد الخطة العشرية لمضاعفة الدخل القومي (١٩٦٠ - ١٩٧٠) خلال سنوات فترة الوعي (١٩٥٦ - ١٩٦٠). وقسمت الخطة الى مرحلتين خمسيتين: الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، والخطة الثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠). ولكن الخطة الخمسية الاولى هي فقط التي نفذت، بينما تعذر تنفيذ الثانية لأسباب كثيرة سنذكر بعضها فيما بعد.

الفترة الثالثة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) فترة التحول الاشتراكي: لقد تعرضنا بالتفصيل في اجزاء سابقة من هذا الفصل للتحليل الاقتصادي للخطة الخمسية الاولى، وما نود اضافته هنا هو التفاعلات السياسية والاجتماعية التي صاحبتها او نتجت عنها. في السنة الاولى للخطة، وضح بجلاء استمرار القطاع الخاص في احجامه عن القيام بدوره، وعدم استجابته لما كان ممثلوه في لجنة وضع الخطة قد تعهدوا به، وهو تنفيذ (٢٥٪) من برامج الخطة سنويا (مقابل اضطلاع القطاع العام بخمسة وسبعين في المائة). لذلك دفعت السلطة السياسية، ممثلة الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا حتى ذلك الوقت، بالصراع مع البرجوازية الكبيرة الى ذروته عام (١٩٦١). وبصدور قوانين التأميم في ذلك العام، حسم الصراع مع البرجوازية الصناعية هذه، وضمنت الدولة بذلك السيطرة الكاملة على موارد المجتمع بما يمكنها من تنفيذ الخطة.

وقد صاحبت قرارات التأميم وضرب البرجوازية الكبيرة في المدن ضربة ثانية لكبار ملاك الاراضي الزراعية في الريف، حيث صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني الذي يخفض الحد الاعلى للملكية الفردية من مائتي فدان الى خمسين فدانا فقط. وهو الامر الذي ادى بدوره الى مزيد من إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح صغار الملاك والاجراء الزراعيين. فارتفع نصيب صغار الملاك (اقل من خمسة افدنة) من (١٥٪) الى (٢٨٪) من الدخل الزراعي، وارتفع نصيب عمال الزراعة من (٥٪) الى (٩٫٧٪) من اجمالي الدخل الزراعي.

واذا اخذت بعين الاعتبار الخطوات المذكورة، مع خطوات اخرى سابقة ولاحقة لقرارات التأميم، لاتضح ان السياق العام كان تحولا اشتراكيا بكل اشكال ومعاني الكلمة. فمجانية التعليم بكل مراحله، والتوسع فيه، قد فتح الابواب واسعة امام ابناء الطبقات المتوسطة الصغيرة والدنيا بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الطويل. وقد اتاح لهم ذلك، بدوره، امكانيات الحراك الاجتماعي الرأسي (Vertical Social Mobility) الى اعلى - أي فرض تحسين الدخل والعمل والتعليم - التي هي مؤشرات الوضع الطبقي. ثم كانت قوانين تمثيل العمال في مجالس الادارة، وتمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين في المائة من مقاعد كل المجالس المنتخبة، تتويجا سياسيا لمكاسب الطبقات الاقل حظا في المجتمع المصري.

الفترة الرابعة (١٩٦٥ - ١٩٧٠). تراكم الضغوط والانتكاس: رغم التغير

في الشكل القانوني والعلاقات الاقتصادية، وانتقال معظم الملكية الى الدولة بعد قرارات التأميم ، وقوانين اشراك العمال في الادارة والفلاحين في المجالس المنتخبة، الا ان الفجوة ظلت واضحة بين التغيرات الهائلة في الاساس الاقتصادي التحتي، والتغيرات في البنيان او الهياكل العلوية. فندرة الكفاءات الفنية والادارية اضطرت الدولة الى استمرار اعتمادها على ابناء البرجوازية الكبيرة والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في ادارة اجهزة الدولة وتسيير القطاع العام. وظل هؤلاء هم الذين يفسرون وينفذون البرامج التنموية في مجالي الانتاج والخدمات، ويتخذون القرارات اليومية ذات التأثير المتراكم في الأمدين المتوسط والبعيد. وفي غياب تنظيم سياسي جماهيري فعال، عماده المستفيدون من التحول الاشتراكي من ابناء الطبقات الكادحة، يراقب ويحاسب ويدافع عن المنجزات الكبرى، استطاعت عناصر البرجوازية الكبيرة والمتوسطة ان تعيد فرض سيطرتها تدريجيا على القطاع العام واجهزة الدولة، وان تفرض مع هذه السيطرة تصوراتها وطموحاتها الطبقية، المضادة بطبيعتها لكل تحول اشتراكي. ثم بدأ تزاوجها، حقيقة ومجازا، مع بعض العناصر القيادية العليا في السلطة من ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة يميّع تدريجيا ولاء هذه الاخيرة للطبقات الكادحة، وينقله الى ولاء والتزام وتعاطف مع شرائح البرجوازية الكبيرة وفلول الارستقراطية الاقطاعية القديمة، التي لم تختف رموزها البشرية من المجتمع المصري.

حتى ابناء الطبقات الكادحة، التي اتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك الاجتماعي الى اعلى، سرعان ما بدأوا يتبنون تصورات وطموحات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار مسيرة التحول الاشتراكي. وكان ذلك ممكنا في غياب التنشئة السياسية والانتماء الايديولوجي ووضوح الرؤية الاستراتيجية السليمة، والتي كانت ستتحقق لو وجد التنظيم السياسي الشعبي الفعال. ولكن التنظيمات السياسية التي حاولت الثورة بناءها، من هيئة التحرير الى الاتحاد الاشتراكي مرورا بالاتحاد القومي، ظلت هياكل هشة بلا مضمون حقيقي. وبالتالي، عجزت عن القيام بتلك المهام الضرورية. أي أن عناصر البرجوازية الكبيرة بدأت في الالتفاف حول مسيرة التحول الاشتراكي وافراغها تدريجيا من مضمونها، ولم تجد من يتصدى لها من أبناء الطبقات الدنيا، اما لأن هؤلاء انفسهم تبنوا قيم البرجوازية الكبيرة أو لغياب التنظيم السياسي الفعال الذي كان يمكن أن يحبط هذا الالتفاف. وفي كلا الحالين خلق هذا الوضع ضغوطا واختناقات متعددة في نهاية الخطة الخمسية الأولى وفي اعقابها مباشرة.

وقد ضاعفت من هذه الضغوط المحلية ضغوط خارجية، منها وقف المعونة الاميركية للقمح، واضطرار الدولة الى تحويل جزء كبير من رصيدها من العملات الصعبة لشراء القمح من الاسواق العالمية. ومن تلك الضغوط ايضا المستوى المتزايد من الانفاق على حرب اليمن. وقد ادت كل هذه الضغوط مجتمعة الى ندرة في العملات الاجنبية، وبالتالي الى عجز بعض القطاعات الانتاجية عن الوصول بادائها الى الحد الامثل نتيجة عدم توافر قطع الغيار وبعض المعدات الرأسمالية.

ولكن الضغط الخارجي الاكبر كان هزيمة (١٩٦٧)، وما اعقبها من ارتفاع مستوى الانفاق الحربي حتى بلغ (١٨٪) من اجمالي الناتج القومي. وكان ذلك بالطبع على حساب الاستخدامات الاخرى للموارد، وخاصة الاستثمار. وقد ادى هذا الى اضطراب اسلوب التخطيط، والدخول في نظام الخطة السنوية بدلا من الخطط الخمسية والطويلة المدى، رغم ان ظروف حالة الحرب كان يجب ان تكون ادعى الى التمسك بالتخطيط الشامل والتعبئة الرشيدة للموارد.

ولكن عناصر البرجوازية الكبيرة والعناصر المتبرجزة الاخرى رأت في هزيمة (١٩٦٧) فرصتها الذهبية للتشكيك في جدوى التحول الاشتراكي واسلوب التخطيط الشامل. وبدأت تنادي علنا بضرورة اعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي، وفتح الابواب امام رؤوس الاموال الاجنبية. وقد استجابت القيادة السياسية بالفعل، جزئيا، لهذه الضغوط، واصدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ولكنها ظلت حريصة على القطاع العام والمكاسب الاشتراكية دون محاولة جدية للمزيد من التوسع في اي منها.

بدأت القوى المضادة ايضا تحمّل الاتحاد الاشتراكي - على ضعفه - والاشتراكية نفسها مسؤولية الهزيمة. وقد ساعد هذا على المضي في هذه الحملة نحو «الجو الكئيب» الذي خلقته الهزيمة من ناحية، وانشغال عبد الناصر شبه الكامل بإعادة بناء القوات المسلحة والبدء في حرب الاستنزاف من ناحية أخرى.

في تلك السنوات (١٩٦٥ - ١٩٧٠) بدأ معدل الزيادة في الدخل القومي يتباطأ، وانخفض المتوسط السنوي للفترة ككل الى (٥ر٢٪)، بل وصل في عام (١٩٦٨ - ١٩٦٩) الى معدل سالب.

وهكذا تكالبت الضغوط المحلية والخارجية على وقف مسيرة التحول الاشتراكي في

مصر. وبرحيل عبدالناصر في سبتمبر - ايلول (١٩٧٠)، سنحت الفرصة للقوى المختلفة، التي خلقت تلك الضغوط اساسا، ان تحكم التفافها حول بقايا الثورة الاشتراكية في مصر. ويتولى مقاليد السلطة في البلاد رئيس جديد كان من رفاق عبد الناصر، ينحدر من الخلفية الطبقية المتوسطة الصغيرة نفسها، بكل ولاءاتها المزدوجة. وتبدأ فترة مراجعة الحقبة الناصرية. وينتج عن هذه المراجعة، في ظل القوى السياسية الفاعلة، توجهات وسياسات اقتصادية واجتماعية من نوع مختلف، تعرف في مجملها «بالانفتاح». وهو الموضوع الذي يتناوله احد الفصول التالية.

* * *

لقد كانت اشتراكية الدولة في ظل الحقبة الناصرية انجازا فريدا في تاريخ مصر والوطن العربي والعالم الثالث. وبسبب القطاع العام الذي خلقته، تمكنت مصر من الصمود بعد هزيمة (١٩٦٧)، كما تمكنت من الاعداد لحرب اكتوبر (١٩٧٣). وحتى بعد محاولات الالتفاف والتصفية، ما زال هذا القطاع العام قائما حتى بعد رحيل عبد الناصر بسنوات. ولكن تجربة عملاقة هذا شأنها لم تخل من اخطاء، بعضها جسيم. ولا نكون امناء لعظمة التجربة ما لم يتم نقدها موضوعيا واستخلاص الدروس المستفادة من اخطائها، حتى تواصل مصر والامة العربية مسيرتها الى المستقبل باقدام اثبت. وهذا ما نفعله في الفصل الختامي من هذا الكتاب.

الفصل السابع

إعادة توزيع الدخل القومي بين الحضر والريف في مصر

د. كريمة كريم

١ ـ مقــدمة

ان الفجوة الاقتصادية بين الريف والحضر في مصر جليّة كبيرة بدرجة لا تخطئها العين. ويمكن ارجاع هذه الفجوة الى سببين: السبب الأول: كيفية توزيع الدخل القومي بين الحضر والريف، وهو ما يتوقف أساساً على التوزيع الهيكلي للنشاط الانتاجي بين القطاعين. فاقتصار الريف على الزراعة كمصدر دخل الغالبية العظمى من سكانه، مع انخفاض انتاجية الفرد في الزراعة بالقياس الى انتاجيته في مجالات النشاط الاقتصادية الأخرى (كالصناعة، والخدمات، الخ..) التي تتركز أساساً في الحضر يجعل من المتوقع، ابتداء، أن يكون النصيب النسبي للريف من الدخل القومي صغيراً. أما السبب الثاني، فهو اعادة توزيع الدخل القومي من الريف الى الحضر وهو ما يتوقف أساساً على نوع السياسات الاقتصادية المتبعة. وسنقتصر في هذه الدراسة على البحث عن مدى أهمية السبب الثاني، أي مدى أهمية السياسات الاقتصادية المتبعة، في تكوين الفجوة القائمة بين القطاعين في مصر.

فبعض هذه السياسات أدى الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف، مثل سياسة الاصلاح الزراعي، وبعضها أدى الى اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر مثل سياسة تسعير الحاصلات الزراعية الأساسية. فما هو الناتج الصافي لهذين النوعين من السياسات بالنسبة الى اعادة توزيع الدخل بين قطاعي الريف والحضر في مصر؟

والاجابة على هذا السؤال الخاص بأثر السياسات الاقتصادية المتبعة في اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر في مصر ليست مسألة سهلة. فهناك أنواع عديدة من هذه السياسات، بعضها له آثار مباشرة ملموسة على اعادة توزيع الدخل بين القطاعين، والبعض الآخر آثاره المباشرة تنصب أساساً على اعادة توزيع الدخل داخل القطاع الواحد حضراً كان أم ريفاً، وان كان له آثار غير مباشرة على اعادة توزيع الدخل بين القطاعين.

وسنقتصر في هذا البحث على السياسات الاقتصادية الرئيسية التي لها آثار مباشرة واضحة في اعادة توزيع الدخل بين القطاعين، وتتمثل في سياستي الاصلاح الزراعي وتسعير الحاصلات الزراعية، ولكن تقدير أثر هاتين السياستين الكمّي بالنسبة الى اعادة توزيع الدخل بين القطاعين لا يكفي - في تصورنا - لاعطاء الصورة الصحيحة لمدى أهمية الدور التوزيعي الذي تقوم به هذه السياسات بين القطاعين. فأيّة اعادة لتوزيع الدخل من الريف الى الحضر يكون له أهمية ودلالة أكبر اذا ما كانت الفجوة الاقتصادية القائمة أصلاً بين القطاعين - والتي تتمثل في التوزيع القائم للمداخيل بينهما - كبيرة عما اذا كانت هذه الفجوة صغيرة نسبياً. لأنه في الحالة الأولى لا يكون هناك مجال لمزيد من شدّ سكان الريف الأحزمة على البطون. وكذلك فان معرفة مقدار الفجوة الموجودة بين الحضر والريف لا تجعلنا نبالغ في القاء مسؤولية التدهور النسبي في الريف على سياسة دون أخرى، مما يجعلنا نخطىء في تشخيص المشكلة ثم العلاج. لأنه اذا كان التفاوت الاقتصادي بين القطاعين كبيراً، فإن السياسة الاقتصادية لن تكون اذن صاحبة المسؤولية الأولى في الواقع، ولذلك فإنّ من الأهمية بمكان، في تصورنا، محاولة تقدير البعد الاقتصادي للفجوة بين الريف والحضر، وهذا هو ما حاولنا القيام به، جزئياً[1]، في هذا البحث.

ويتلخص هدف البحث في الاجابة على سؤالين رئيسيين:

أولاً: ما هو مقدار التفاوت في المداخيل وفي مستويات المعيشة بين سكان الريف والحضر في مصر؟

---

١) أحد الأبعاد الهامة لهذه الفجوة، التي لن نتعرض لها في هذا البحث، هو توزيع الخدمات العامة بين الحضر والريف.

ثانياً: الى أي حد يمكن ارجاع أسباب هذا التفاوت الكبير بين الريف والحضر الى السياسات الاقتصادية المتبعة من حيث دورها في اعادة توزيع الدخل بين القطاعين؟

وللاجابة على هذين السؤالين، سنقسم البحث الى أربعة أجزاء، الجزء الأول، المقدمة، والجزء الثاني يشمل تقدير التفاوت في توزيع الدخل النقدي وفي مستويات المعيشة في الريف والحضر، والجزء الثالث يتضمن دراسة أثر السياسات الاقتصادية في اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر، والجزء الأخير، الخلاصة.

٢ - التفاوت في توزيع الدخل النقدي وفي مستويات المعيشة بين الريف والحضر

يهدف هذا الجزء من البحث الى تقدير الفجوة في الدخول وفي مستويات المعيشة بين الريف والحضر. ولتحقيق ذلك سنبدأ بتقدير متوسط المداخيل النقدي في كل من الريف والحضر عند نقاط زمنية متفرقة ـ كل خمس سنوات[٢] ـ وذلك على امتداد الخمس والعشرين سنة الماضية، ثم ننتقل الى بيان مدى التفاوت في مستويات معيشة الأفراد بدلالة مستويات المداخيل النقدية ومستويات الأسعار في كلا القطاعين.

أ ـ توزيع الدخل النقدي بين الريف والحضر:

ان عدم توفر بيانات عن مداخيل الأفراد في مصر جعل مهمة تقدير متوسط الدخل النقدي في كل من الريف والحضر مسألة غير سهلة. إذ علينا البحث عن طريقة تقدير مناسبة تستخدم البيانات المتاحة، مع حصر الفروض النظرية في أضيق نطاق ممكن، وتتلخص الطريقة التي استخدمت في محاولة تقدير اجمالي دخل قطاع الريف والحضر، ثم تقسيم كل منها على عدد السكان الخاص به.

وهناك أربع ملاحظات نود ذكرها بادىء ذي بدء بالنسبة الى تقديراتنا عن توزيع الدخل بين الريف والحضر في مصر.

---

٢) باستثناء الخمسينات، حيث راعينا أن يبدأ تقديرنا متوسط دخل الفرد في القطاعين عند بداية قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو ما يمثل بداية الفترة الزمنية التي يشملها هذا البحث. ولذلك كان تقديرنا متوسط الدخل الفردي في سنة ١٩٥٣ كنقطة ابتداء، ثم كان تقديرنا له في عام ١٩٦٠، ثم كل خمس سنوات بعد ذلك.

أولاً: بالنسبة الى تقسيم سكان الريف الى زراعيين وغير زراعيين، لم نستطع الاعتماد على بيانات التعداد الزراعي كأساس لتقديراتنا في هذا الصدد، وذلك لأن جزءاً كبيراً من سكان الريف غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادي. فمثلاً في تعداد (١٩٦٠) حوالي (٨) ملايين نسمة من اجمالي (١٣) مليون نسمة من سكان الريف، أي (٦٢٪) كانوا غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادي. وقد تم تقسيم السكان في الريف الى زراعيين وغير زراعيين على أساس أن (١٥٪) منهم يعملون في مجالات أخرى غير الزراعية،كما جاء في احدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)[٣].

ثانياً: لا توجد بيانات عن مداخيل الأفراد الذين لا يعملون بالزراعة في الريف. وللتغلب على هذه الصعوبة افترضنا أن متوسط دخل الفرد الذي لا يعمل بالزراعة ويقطن في الريف يساوي متوسط دخل الفرد في الحضر.

ثالثاً: تعاني طريقة قياس مقدار الفجوة في توزيع الدخل بين الحضر والريف بالاعتماد على تقدير متوسط الدخل الفردي في كل من القطاعين من العيوب التي تعاني منها المتوسطات عموماً. ومن أهم هذه العيوب أن المتوسطات لا تعكس مقدار التفاوت بين المتغيرات في المجتمع الذي تحسب له. أي، في مثالنا، لا يعكس متوسط الدخل الفردي في كل من الريف والحضر مقدار التفاوت في توزيع المداخيل ضمن كل من القطاعين،مما قد يعطي تقديراً خاطئاً للحجم الحقيقي لهذه الفجوة. فمثلاً قد تكون الفجوة في مستويات المداخيل بين القطاعين أكبر مما تعكسه الفجوة بين متوسط الدخل الفردي في كل من الريف والحضر، اذا كان التشتت في توزيع الدخول حول المتوسط كبيراً في القطاعين (أو في أحدهما)، بحيث يتم تركيز جزء كبير من دخل القطاع في يد قلة من الأفراد بينما يوزع المتبقي من الدخل على الأغلبية من سكان القطاع. وعدم توفر البيانات الخاصة بتوزيع الدخل في مصر،جعلنا غير قادرين على تقدير درجة التشتت في توزيع الدخول حول المتوسط في كلا القطاعين للتخفيف من هذا العيب الخاص باستخدام متوسط الدخل الفردي في دراستنا.

رابعاً: لكل ما تقدم، يجب أخذ التقديرات التي توصلنا اليها بخصوص توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر بحذر كبير. اذن يجب النظر الى هذه التقديرات على

---

٣) S. Radwan, **Agrarian Reform and Rural Poverty:** Egypt, 1952-1975, ILO, 1977, note 2, p. 7.

جدول رقم (١)

متوسط الدخل النقدي للفرد في الريف والحضر
(١٩٥٣ - ١٩٧٥)

السنة	متوسط دخل الفرد الواحد في الحضر (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد في الريف (بالجنيه)	متوسط دخل المزارع في الريف (بالجنيه)	نسبة متوسط دخل الفرد في الريف الى متوسط دخل الفرد في الحضر٪	نسبة متوسط دخل المزارع في الريف الى متوسط دخل الفرد في الحضر٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٢) ÷ (١)	(٥) = (٣) ÷ (١)
١٩٥٣	٥٦ر٦	٢٦ر١	٢٠ر٧	٤٦ر١	٣٦ر٦
١٩٦٠	٧٥ر٩	٣٦ر٤	٢٩ر٥	٤٨ر٠	٣٨ر٩
١٩٦٥	٩٨ر٠	٤٨ر٤	٣٩ر٦	٤٩ر٤	٤٠ر٤
١٩٧٠	١٠٩ر٤	٥٦ر٥	٤٧ر٣	٦٠ر٨	٤٣ر١
١٩٧٥	١٧٠ر٥	٩٥ر٥	٨٢ر٣	٥٦ر٠	٤٨ر٣

عمود (١) أخذ من عمود (٨) في جدول (I) في الملحق.
عمود (٢) حسب من جدول (I) في الملحق كالتالي عمود (١٠) جدول (I) ÷ عمود (٢) جدول (I)
عمود (٣) حسب من جدول (I) في الملحق كالتالي عمود (٧) جدول (I) ÷ عمود (٥) جدول (I).

أنها تقديرات تقريبية تهدف أساساً الى القاء بعض الضوء على الوضع النسبي للقطاعين بدلاً من ترك هذا الموضوع في ظلام تام كما هو الوضع الحالي.

ويبين جدول رقم (١) التقديرات الخاصة بمتوسط دخل الفرد النقدي في الريف والحضر. ويتضح من الجدول أن هناك فجوة كبيرة بين متوسط مداخيل الأفراد في الريف والحضر. اذ يبلغ متوسط دخل الفرد النقدي في الريف حوالي النصف ـ أو أكثر قليلاً ـ من متوسط دخل الفرد النقدي في الحضر. وتزداد هذه الفجوة اتساعاً اذا ما قارنا بين متوسط دخل المزارعين النقدي وهم يمثلون أغلبية سكان الريف، وبين متوسط الدخل النقدي في الحضر. ورغم ان هناك اتجاهاً عاماً الى التحسن في الوضع النسبي للريف بالمقارنة مع الحضر، كما يتضح من الاتجاه الصعودي لكل من نسبة متوسط دخل الفرد في الريف ومتوسط دخل المزارع الى متوسط الدخل في الحضر خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، الا أن الحجم المطلق للفجوة بين متوسط المداخيل النقدية في القطاعين ما زال كبيراً، بل وفي تزايد مستمر. فمثلاً بلغ حجم الفجوة بين متوسط الدخل النقدي في الحضر والريف (٧٥) جنيهاً عام (١٩٧٥) بالمقارنة مع (٣٠ر٥) جنيهاً عام (١٩٥٣)[٤].

ويلاحظ ان تقديرات متوسط الدخل في الريف التي توصلنا اليها في جدول (١) متحيزة الى أعلى بعض الشيء لأسباب ثلاثة:

أولاً، افتراضنا أن متوسط دخل الفرد الذي لا يعمل في الزراعة في الريف مساوٍ متوسط دخل الفرد في الحضر، وهو ما يرتفع كثيراً عن دخل المزارع ولكن التحيز الى أعلى، الناتج من هذا المصدر لن يكون، في تصورنا، كبيراً لسببين: (أ) سكان الريف الذين لا يعملون في الزراعة يمثلون (١٥٪) فقط من اجمالي سكان الريف. (ب) ان

---

٤) يلاحظ أن الفجوة بين متوسط دخل الفرد في الريف والحضر في مصر، رغم كبرها، الا انها ما زالت متواضعة بالمقارنة الى الوضع في كثير من الدول النامية الأخرى خاصة بالنسبة الى دول افريقيا. فالنسبة بين متوسط دخل الفرد في الحضر في مصر تتراوح بين حد أقصى ٢ر٢ في عام ١٩٦٥ وحد أدنى ٧ر١ في ١٩٧٥ وذلك بالنسبة للسنوات المبينة في جدول (١). قارن ذلك، مثلاً، ببنغلاديش، ٧ر٢ (عام ١٩٦٣/١٩٦٤) وسيلان ٠٧ر٢ (عام ١٩٦٣/١٩٦٤) وأوغندا ٢٤ر٣ (عام ١٩٦٤) وزامبيا ٣٨ر٩ (عام ١٩٦٦)، والبرازيل ٧٣ر٢ (عام ١٩٧٠). أما الدول التي تقترب من مصر من حيث مستوى هذه النسبة فهي الهند ٦٧ر١ (١٩٥٠ ـ ١٩٥٩) والفلبين ٩٢ر١ (عام (١٩٦٥)، وتايلاند ٥٥ر١ ـ ٠٥ر٢ (عام ١٩٦٣). وتنخفض هذه النسبة الى ٢٧ر١ في باكستان الغربية (عام ١٩٦٣/١٩٦٤) انظر:

.M. Lipton, **Ibid.** Table 5.1, p. 430.

متوسط دخل الفرد الذي لا يعمل في الزراعة في الريف يكون عادة أعلى بعض الشيء عن متوسط دخل المزارع[٥].

ثانياً، يتضمن اجمالي الدخل في الريف الايجار الذي يدفعه مستأجرو الأراضي الزراعية الى الملاك الغائبين الساكنين في الحضر. فعدم وجود بيانات عن مداخيل هؤلاء الملاك أو عددهم جعلنا غير قادرين على استبعاد ذلك الجزء من مجموع دخل الريف.

ثالثاً، يشتمل دخل قطاع الريف أيضاً على مداخيل المزارعين في الحضر، وهم الذين تقع أراضيهم على مشارف المدن. ولكن هؤلاء يمثلون على أية حال نسبة ضئيلة من سكان الحضر[٦].

ولا شك في أن التفاوت في المداخيل بين الريف والحضر يرجع بدرجة كبيرة الى التفاوت بين متوسط انتاجية الفرد في قطاع الزراعة وهو ما يمثل متوسط انتاجية الغالبية من سكان الريف. وبين متوسط انتاجية الفرد في القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي. وبالرغم من ارتفاع انتاجية الأرض الزراعية في مصر بالمقارنة مع الدول الأخرى[٧]، الا ان طرق الزراعة التقليدية المستخدمة في مصر والتي تقوم على الاستخدام الكثيف للعمل، تجعل نصيب المزارع من الناتج الزراعي متواضعاً. ولكن، هذا الاختلاف بين متوسط المداخيل النقدية في الريف والحضر لا يمكن أن نرجعه كلّية الى الاختلاف في متوسط انتاجية العمالة في القطاعين، وذلك لعدم وجود هذا الربط بين الأجر والانتاجية في العديد من المجالات في مصر. فالقطاع الحكومي مثلاً يعاني من البطالة المقنعة بالنسبة الى كثير من العاملين فيه. فهناك من لا ينتجون شيئاً ولكنهم يأخذون مرتبات في بداية كل شهر، يضاف الى ذلك أن جزءاً يعتد به من نشاط قطاع الخدمات في الاقتصاد المصري أصبح يقوم على تقديم خدمات غير منتجة اقتصادياً والحصول على عائد مقابلها. ومن أهم أمثلة هذا النوع من الخدمات، الوساطة في المجال التجاري، اذ نجد بين المستهلك ومنتج السلعة العديد من الوسطاء الذين يحصل كل واحد

---

٥) M. Lipton, **Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development** (Cambridge: Harvard Univ. Press) 1977. p.p. 149, 156.

٦) أنظر تعداد السكان لسنة ١٩٦٠، وتعداد السكان بالعينة لسنة ١٩٦٦.

٧) D.C. Mead, **Growth and Structural Change in the Egyptian Economy** (Illinois: Richard D. IRWIN, Inc.) 1967, pp. 74-75.

منهم على عائد مقابل وساطته غير المنتجة هذه. ويترتب على ذلك ارتفاع ثمن السلعة أضعافاً مضاعفة خلال مرحلة انتقالها من المنتج الى المستهلك، كما يترتب عليه أيضاً خلق مداخيل دون أن يقابلها خلق انتاج، مما يؤدي الى مزيد من الارتفاع في الأسعار.

والانخفاض الكبير في متوسط دخل الفرد في الريف، خاصة متوسط دخل المزارع يجعلنا نتساءل عن الموقع النسبي لهذه المداخيل من « خط الفقر »[٨] في مصر. وتحديد خط الفقر يعني تحديد ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر كل من يحصل على أقل منه « فقيراً »، وهي مسألة نسبة وتحكمية الى حد كبير. اذ يجب أن تُراعى في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر فيه. فمثلاً « تعريف الفقر » الذي يمكن تطبيقه في الولايات المتحدة والدول الغنية، لا بد ان يختلف عن التعريف الذي يصلح تطبيقه في مصر وغيرها من الدول النامية، فمن يعتبر (فقيراً) هناك قد يعتبر « ميسور الحال » هنا. كما أنها مسألة تحكمية أيضاً لأن هناك أكثر من طريقة لتعريف الفقر، وبالتالي تحديد « خط الفقر »[٩].

واحد المعايير الشائع استخدامها هو تحديد « خطر الفقر » بما يساوي مستوى الدخل الذي يقابل احتياجات الفرد الأساسية في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه. ولقد قام أحد الاقتصاديين[١٠] بتقدير « خط الفقر » في مصر، أي ذلك المستوى من الدخل الذي يكفي لتأمين احتياجات الفرد الأساسية، في السنوات (١٩٥٨/٥٩، ١٩٦٤/٦٥، ٧٤/٧٥) على أنه يساوي (١٨٫٦) جنيهاً، (٢٥) جنيهاً، (٥٤) جنيهاً على التوالي[١١] وبنسبة متوسط دخل الفرد في الريف الى مستوى الدخل عند « خط الفقر »، نجد أن هذه النسبة أخذت اتجاهاً نزولياً خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٥)، كما يتضح من جدول (٢) وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد في الريف أصبح

---

٨) Poverty line

٩) لاستعراض بعض المفاهيم والمقاييس التي تستخدم في تحديد خط الفقر انظر:
A.B. Atkinson, **The Economics of Inequality** (Oxford: Clarendon Press) 1976, pp. 186-191.

١٠) S. Radwan, **op. cit.**, pp. 40-43.

١١) يلاحظ أن التقدير في المرجع المذكور كان خاصاً بمستوى الدخل الذي يكفي لمقابلة الاحتياجات الأساسية لعائلة من خمسة أفراد. وكان التقدير ٩٣ جنيهاً ١٢٥ جنيهاً، ٢٧٠ جنيهاً في السنوات ١٩٥٨/٥٩، ١٩٦٤/٦٥، ٧٤/٧٥ على التوالي. انظر المرجع السابق مباشرة.

أكثر اقتراباً من خط الفقر عام (١٩٧٥) عنه في عام(١٩٦٠)، مما يعتبر مؤشراً آخر لزيادة تدهور سكان الريف النسبي. وهذا الوضع يصدق أيضاً على وضع المزارع النسبي في الريف. فنسبة متوسط دخل المزارع الى مستوى الدخل عند خط الفقر أكثر انخفاضاً في عام (١٩٧٥) منها في (١٩٦٥) و (١٩٦٠).

جدول رقم (٢)

متوسط دخل الفرد في الريف بالنسبة الى « خط الفقر »

السنة	دخل الفرد عند « خط الفقر »(*) (بالجنيه) (١)	نسبة متوسط دخل الفرد في الريف الى « خط الفقر » (٢)	نسبة متوسط دخل المزارع في الريف الى « خط الفقر » (٣)
١٩٦٠	١٨ر٦(**)	١ر٩٦	١ر٥٩
١٩٦٥	٢٥ر٠	١ر٩٤	١ر٥٨
١٩٧٥	٥٤ر٠	١ر٧٧	١ر٥٢

المصدر:

عمود (١) أخذ من: S. Radwan, **Ibid**; p. 42.
عمود (٢) حسب من عمود (٢) في جدول (١) وعمود (١) في جدول (٢)
عمود (٣) حسب من عمود (٣) في جدول (١) وعمود (١) في جدول (٢)

ب ـ مستويات المعيشة في الريف والحضر:

لا يعكس التفاوت بين مستويات المداخيل النقدية في الحضر والريف التفاوت بين مستويات معيشة الفرد في القرية والمدينة، اذ لا يتوقف مستوى معيشة الفرد، عموماً على مستوى دخله النقدي فقط، وانما يتوقف أيضاً على مستويات الأسعار السائدة في

(*) في منتصف العام.
(**) في سنة ١٩٥٨/٥٩.

السوق[١٢]، أي بعبارة أخرى على دخله الحقيقي[١٣]. ويتضح تدهور مستوى المعيشة النسبي في الريف بالمقارنة الى الحضر اذا قارنا الارتفاع في اسعار مجموعات السلع الأساسية التي تستوعب جزءاً يعتد به من الانفاق الاستهلاكي للجزء الأكبر من الأفراد في كلا القطاعين. ويبين بحث ميزانية الأسرة لسنة (١٩٦٤/٦٥) أن جزءاً يعتد به من انفاق الأفراد الاستهلاكي ذي متوسط الانفاق النقدي (٦٠) جنيهاً وأقل، وهم الذين يمثلون الجزء الأكبر من السكان في كل من الريف والحضر[١٤]، يذهب الى الانفاق على الحبوب والنشويات وعلى الطعام والشراب عموماً. ويبين جدول (٣) الأرقام القياسية للحبوب والنشويات، الطعام والشراب، والرقم العام لأسعار المستهلكين في الحضر والريف وذلك خلال الفترة ١٩٦٧/٦٨ - ١٩٧٥[١٥].

---

١٢) وجدير بالذكر أن مستوى المعيشة يتوقف أيضاً على مدى الانفاق العام على السلع والخدمات في كلا القطاعين، وعلى مدى استفادة السكان من هذا الانفاق وهذا خارج بطبيعته عن نطاق دراستنا. انظر: حاشية (٢). كما يلاحظ ايضاً أن مستوى المعيشة في الريف يتوقف على مقدار الاستهلاك الذاتي، الأمر الذي لا تدلنا عليه البيانات المتاحة عن الدخل في الريف.

١٣) لم نقم بتقدير متوسط دخل الأفراد الحقيقي في كل من الريف والحضر خلال الفترة محل الدراسة، ١٩٥٣ - ١٩٧٥، لعدم توفر ارقام قياسية مستقلة لكلا القطاعين قبل عام ١٩٦٧-١٩٦٨.

١٤) وهم يمثلون ٧٦ر٥٪ من اجمالي افراد العينة في الحضر و ٩٤ر٧٪ من اجمالي افراد العينة في الريف (بحث ميزانية الأسرة ١٩٦٤/٦٥، ص٢٤ - ٢٧) من الناحية الاحصائية يجب أن تكون العيّنة ممثلة للمجتمع المأخوذة منه لذلك افترضنا ان مجموعات الأفراد ذات الانفاق الاستهلاكي ٦٠ جنيهاً واقل هم الذين يمثلون الأغلبية في كل من مجتمع الريف والحضر.

١٥) بدأ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عمل أرقام قياسية خاصة بالريف والحضر ابتداء من شهر يوليو ١٩٦٧ فقط.

جدول رقم (٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في
حضر وريف مصر (١٩٦٦/٦٧ = ١٠٠)

السنة	الحبوب والنشويات		الطعام والشراب		الرقم العام	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
٦٧/٦٨	١٠٢ر١	١٠١ر٧	٩٩ر١	٩٩ر٦	١٠٢ر٠	١٠١ر٨
٦٨/٦٩	٩٩ر١	٩١ر٥	١٠٣ر٦	١٠٢ر٨	١٠٦ر١	١٠٥ر٦
٦٩/٧٠	٩٨ر٩	١٠٩ر٠	١٠٩ر١	١١٤ر٠	١٠٩ر٢	١١٣ر٥
٧٠/٧١	٩٨ر٩	١١١ر٧	١١٧ر٠	١٢٠ر٢	١١٣ر٦	١١٧ر٩
٧١/٧٢	٩٩ر٠	١٠٦ر٥	١٢٠ر٠	١١٩ر٦	١١٦ر٣	١١٧ر٦
١٩٧٣	١٠٤ر٩	١٣٧ر١	١٣٠ر٨	١٣٨ر٣	١٢٢ر٤	١٣١ر٢
١٩٧٤	١١٩ر٩	١٤٥ر٤	١٥٢ر٩	١٦٢ر٦	١٣٥ر٧	١٤٩ر٦
١٩٧٥	١٢١ر٢	١٥١ر٦	١٧١ر٥	١٨٥ر٤	١٤٨ر٩	١٦٧ر٩

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع ١٩٧٥، والعدد الثاني ١٩٧٧.

وبالنظر الى الأرقام القياسية في جدول (٣) نجد انه يمكن التمييز بين ثلاث فترات من حيث درجة الارتفاع في الأسعار. خلال الفترة (١٩٦٧/٦٨) الى (١٩٦٨/٦٩) نجد أنه كان هناك انخفاضٌ في اسعار بعض السلع (الحبوب والنشويات) وارتفاع في اسعار سلع اخرى كما يستدل من الارتفاع في رقم الطعام والشراب القياسي والرقم العام في الريف والحضر. أما الفترة الثانية، وتمتد من منتصف (١٩٦٩) الى منتصف (١٩٧٢)، فنجد انها تتميز بأنّ معدل ارتفاع الأسعار السنوي في الريف والحضر كان متقارباً باستثناء اسعار الحبوب والنشويات. فمتوسط ارتفاع أسعار الطعام والشراب السنوي كان (٥ر٧٪) في الحضر و (٥ر٦٪) في الريف. كما أن متوسط الارتفاع السنوي للرقم العام كان أيضاً متقارباً، (٣ر٤٪) في الحضر، (٤٪) في الريف ٪ ،أما اذا نظرنا الى الحبوب والنشويات، وهي التي تستوعب حوالي (٢٠٪ ـ ٤٠٪) من اجمالي الانفاق الاستهلاكي للأسر ذات المداخيل الدنيا في الريف[١٦]، فنجد أن أسعارها في الحضر ظلت تقريباً

(١٦) أي الأسر ذات الانفاق السنوي ٤٠ جنيهاً وأقل (انظر بحث ميزانية الأسرة ١٩٦٤/٦٥، ص٢٧).

ثابتة خلال الفترة، بينما ارتفعت في الريف بمعدل (٥٪) سنوياً. أما الفترة البادئة من منتصف (١٩٧٢) الى نهاية (١٩٧٥) فانها تتميز بارتفاع الأسعار في الريف والحضر ارتفاعاً كبيراً نسبياً، وان كان الريف ظل يعاني من ارتفاع الأسعار أكثر من الحضر، فخلال هذه الفترة كان متوسط ارتفاع أسعار الحبوب والنشويات السنوي (٧ر٤) في الحضر، بينما وصل الى (١٥٪) سنوياً في الريف. واذا نظرنا الى رقم أسعار الطعام والشراب القياسي نجد انه ارتفع بمعدل (٩ر١٦٪) سنوياً في المتوسط في الحضر و (٩ر٢١٪) سنوياً في الريف. فاذا علمنا ان الانفاق على الطعام والشراب يمثل حوالي (٦٠٪) من اجمالي إنفاق أغلبية السكان الاستهلاكي في كل من الريف والحضر[١٧]،وان كان مرتفعاً بعض الشيء في الريف عنه في الحضر، يتبين لنا مدى تأثير الارتفاع الكبير في أسعار هذه السلع، على مستويات معيشة الأفراد عموماً والأفراد في الريف خصوصاً الذين تبلغ مداخيلهم في المتوسط حوالي نصف مداخيل سكان الحضر. ولا يختلف معدل تغيّر اسعار المستهلكين النسبي في الرقم العام في الريف بالمقارنة بمثيله في الحضر عن الرقمين القياسيين الآخرين من حيث اتجاهه ضد سكان الريف، فبينما ارتفع الرقم العام بمعدل (٧ر١٠٪) سنوياً في الحضر بلغ ارتفاعه خلال الفترة نفسها (٨ر١٦٪) سنوياً في المتوسط في الريف.

يتضح مما سبق ان معدل ارتفاع اسعار الحبوب والنشويات والطعام والشراب عموماً اكبر في الريف عنه في الحضر. وهذا الوضع يثير الدهشة لأن الريف هو المصدر الأساسي لامداد الحضر بالحبوب وكثير من السلع الغذائية الأخرى. فكيف اذن ترتفع أسعار هذه السلع في الريف أكثر منها في المدن؟

ان أحد الأسباب الرئيسية المسؤولة عن ذلك، في تصورنا، هو نظام توزيع السلع المتبع في مصر والذي يهمل سكان الريف اهمالاً كبيراً. فالسلع المعانة مثلاً توزع اساساً في الحضر، يضاف الى ذلك عدم امتداد رقابة الحكومة على الأسعار الى هناك، فمثلاً ثمن بيع الأرز للمستهلك يزيد كثيراً في الريف عنه في الحضر رغم ان هذا السعر محدد من جانب الحكومة. وأحد الأسباب المسؤولة أيضاً عن إرتفاع الأسعار النسبيّ في الريف،أن نظام الدورات الزراعية المتّبع يجعل كثيراً من الزراع الصغار لا يستطيعون زراعة ما يحتاجونه من المحاصيل الغذائية، فيلجأون الى شرائها بأسعار مرتفعة من المزارعين

١٧) وهم الأفراد ذوو الانفاق السنوي ٦٠ جنيهاً وأقل ولقد قدرت متوسط نسبة الانفاق على الطعام والشراب الى اجمالي الانفاق من بحث (ميزانية الأسرة ١٩٦٤/٦٥، ص٢٤ - ٢٩).

الكبار الذين يسمح كبر مساحة اراضيهم بزراعتها الى جانب التزامهم بالدورة الزراعية[18].

يتضح مما سبق ان الفروق بين مستويات المعيشة في الريف والحضر اكبر مما تعكسه الفروق في متوسط المداخيل النقدية في القطاعين. فبالاضافة الى أن توزيع الدخل النقدي يتم في صالح الحضر بدرجة كبيرة، نجد ايضاً ان نفقة المعيشة ترتفع بمعدل اقل منها في الريف. فمعاناة الريف لا تقتصر، اذن على الانخفاض الكبير في نصيبه من كعكة الدخل القومي بالمقارنة الى الحضر، وانما تشمل ايضاً ما يتعرض له من ارتفاع كبير في الأسعار. وان كان توزيع الدخل القومي لصالح الحضر ليس مسألة قاصرة على الوضع في مصر، وانما هو وضع سائد في الدول النامية عموماً[19]، الا ان ارتفاع الأسعار في الريف المصري بمعدل اكبر منه في الحضر يعتبر ظاهرة فريدة نسبياً في العالم النامي[20].

هذه الفجوة الكبيرة القائمة بين الريف والحضر في مصر تعطي خاصية للدور الذي تقوم به السياسات الاقتصادية في اعادة توزيع الدخل بين القطاعين، فأيّة اعادة لتوزيع الدخل من الحضر الى الريف يكون مرغوباً فيها في ظل هذا التفاوت الكبير بين القطاعين، بينما أيّة اعادة للتوزيع في الاتجاه الآخر - أي من الريف الى الحضر - يكون مجحفاً اقتصادياً واجتماعياً لسكان الريف الذين يعيشون، كما رأينا، عند مستوى معيشة منخفض كثيراً عن مستوى معيشة سكان المدن.

٣ - أثر السياسات الاقتصادية في اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر

ليست لكل السياسات الاقتصادية آثار توزيعية مباشرة للدخل بين الحضر والريف.

---

١٨) S. Radwan, Ibid, p. 63.

١٩) يقل الدخل في الريف كثيراً عن مثيله في الحضر في الدول النامية. انظر: M. Lipton op. cit., p. 146.

٢٠) في الدول النامية، يكون الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الحضر اكثر ارتفاعاً، عادة، في الريف. ففي الهند، مثلاً، كان الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الحضر، يرتفع عن مثيله في الريف بحوالي ١٥٪ في الستينات وفي غانا، أيضاً كانت نفقة المعيشة في الحضر اكثر ارتفاعاً عن الريف بحوالي ٨٪ عام ١٩٦٢/٦١ (وان كان هذا الفارق تلاشى عام ١٩٦٧). انظر: Ibid

فهناك سياسات تنحصر آثارها التوزيعية للدخل أساساً فيا بين سكان القطاع الواحد، ريفاً كان أم حضراً، وهناك من السياسات ما يمتد أثرها الى اعادة توزيع الدخل فيا بين القطاعين، وهو ما نهتم به هنا.

يمكن التمييز، في تصورنا، بين ثلاثة أنواع من السياسات الاقتصادية من حيث أثرها المباشر وغير المباشر على توزيع الدخل بين الريف والحضر. النوع الأول يشمل تلك السياسات الاقتصادية التي يقتصر أثرها على احداث توزيع الدخل بين أفراد القطاع الواحد، سواء أكان قطاع الحضر أم الريف. ومن أمثلة ذلك قانون تحديد ايجارات المساكن والذي أدى الى اعادة توزيع الدخل بين الملاك والمستأجرين الذين هم أساساً من سكان الحضر. ويشتمل النوع الثاني على السياسات الاقتصادية التي تنصبّ آثارها المباشرة بدرجة كبيرة على اعادة توزيع الدخل داخل القطاع الواحد، ولكن من المتصور ان يكون لها آثار غير مباشرة واضحة على توزيع الدخل في ما بين قطاعي الحضر والريف. ومن أهم الأمثلة على ذلك قوانين التأميم سنة (١٩٦١). فآثار هذه القوانين المباشرة اعادة توزيع الدخل في قطاع الحضر أساساً في ما بين الرأسمالية الوطنية والدولة والعمال،الا ان آثارها غير المباشرة تمتد لتشمل توزيع الدخل بين الحضر والريف. لذلك فإن هيمنة الدولة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي انما يعني زيادة ايراداتها، وبالتالي زيادة قدرتها للتحكم في توزيع الموارد بين الحضر والريف. فمن المتصور، مثلاً، ان يؤدي التأميم الى زيادة الانفاق العام في الريف في شكل اقامة مشروعات تؤدي الى زيادة الانتاجية والدخل (مثل مشروعات الصرف والري)،أو في شكل تقديم مزيد من الخدمات الى سكان الريف (مثل ادخال مياه الشرب النظيفة والكهرباء الى الريف)[٢١]. أما النوع الثالث من السياسات الاقتصادية فهي تلك التي يكون لها آثار مباشرة على توزيع الدخل بين الحضر والريف، وقد يكون لهذه السياسات أيضاً آثار على توزيع

---

(٢١) ومن ناحية اخرى يذهب البعض الى أن سياسة التأميم قد تؤدي الى زيادة الفجوة بين القطاع الحديث (الحضر) والقطاع التقليدي (الريف) لما تؤدي اليه من رفع الأجور ومن انخفاض في معدل استيعاب العمالة في الصناعات المؤممة. انظر:

Oh. R. Frank, Jr. and R. Webb, «Causes of Income Distribution and Growth in Less Developed Countries: Some Reflections on the Relation between Theory and Policy», in **Income Distribution and Growth in the Less Developed Countries,** Ch. Frank, and R. Webb (eds.) (Washington; D.C.: The Brookings Institution) 1977, p. 69.

الدخل بين أفراد القطاع الواحد. هذا التقسيم المقدم للسياسات الاقتصادية من حيث آثارها التوزيعية للدخل بين الحضر والريف تقسيم تحكمي. فحتى النوع الأول من السياسات قد يكون له آثار غير مباشرة على توزيع الدخل بين الحضر والريف، ومثال ذلك ان قانون تحديد ايجارات المساكن وما يؤدي اليه من تخفيض العائد من بناء المساكن قد يؤدي الى زيادة الاستثمارات الخاصة في الزراعة، كاقامة مشروعات لتربية النحل، أو زراعة الزهور أو الفواكه، الخ. ولكن رغم ادراكنا الآثار التوزيعية غير المباشرة للدخل بين الحضر والريف بالنسبة الى الأنواع المختلفة من السياسات الاقتصادية، فان تفاوتها من حيث الأهمية النسبية لهذه الآثار وصعوبة تتبعها في ضوء الندرة النسبية للبيانات الاحصائية المتاحة، كان الباعث الأساسي لقصر دراستنا على النوع الثالث منها.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية والتي كان لها آثار مباشرة في توزيع الدخل بين الحضر والريف في اثنتين: الاصلاح الزراعي، وتسعير الحاصلات الزراعية. والسؤال الذي نود اثارته هنا هو: هل كان لكل من هذه السياسات أثر يعتد به في اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف؟ وتنقسم اجابتنا على هذا السؤال الى ثلاث خطوات: أولاً، بيان كيفية ممارسة كل من هاتين السياستين آثارها التوزيعية للدخل بين الحضر والريف، وثانياً التقدير الكمي، ولو بصورة تقريبية، لآثار سياسات توزيع الدخل هذه، وأخيراً تقييم أهمية الدور النسبية الذي تلعبه هذه السياسات في عملية اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر.

أ ـ الاصلاح الزراعي:

أدت قوانين الاصلاح الزراعي الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف عن طريقين: أولاً، استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين. وثانياً، تخفيض قيمة إيجار الفدان بالنسبة الى الطريق الأول، فإن استيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على ملاك جدد من صغار المزارعين أدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الريف،لأن كثيراً من أصحاب الملكيات الكبيرة كانوا يسكنون في الحضر وكانوا اما انهم يزرعون الأرض لحسابهم أو يؤجرونها. وبالتالي كان جزء من الدخل الزراعي يتدفق من الريف الى الحضر في شكل عائد لهؤلاء الملاك الكبار في الأراضي المزروعة لحسابهم أو في شكل ايجارات تدفع لهم عن الأراضي المؤجرة منهم، ونزع ملكية هؤلاء الملاك الكبار وتوزيع الأراضي المستولى عليها على سكان الريف،

أوقف هذا النوع من التدفقات من الريف الى الحضر. فقوانين الاصلاح الزراعي، وما أدت اليه اذن من تحديد ملكية الفرد في حدّها الأقصى بمائتي فدان عام(١٩٥٢)، ثم بمائة فدان عام (١٩٦١)، ثم بخمسين فداناً عام (١٩٦٩)، قد أدت الى اعادة توزيع الدخل في صالح الريف بما يساوي قيمة ما كان يدفع لهؤلاء الملاك الكبار. ولكن ما هو اثر هذا الجانب الكمي من قوانين الاصلاح الزراعي في اعادة توزيع الدخل بين القطاعين؟

لتقدير أثر نزع ملكية الأراضي الزراعية الكمي من كبار الملاك على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف، نفرض أن اصحاب الأراضي التي طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعي ـ خمسون فداناً وما فوق ـ كانوا ملاكاً غائبين يسكنون في الحضر. فاذا عرفنا انه حتى سنة (١٩٧٠) تم توزيع (٨١٧٥٣٨) فداناً على صغار الفلاحين، منهم (٤٣٤٠٠٠) فدان بناء على قانون الاصلاح الزراعي سنة (١٩٥٢)[٢٢]، واذا عرفنا أيضاً ان متوسط قيمة ايجار الفدان قبل قانون (١٩٥٢) وبعده كانت حوالي (٣٠) جنيهاً و (٢١) جنيهاً على التوالي[٢٣]. فإن المبلغ الذي كان يدفع كإيجار للملاك الغائبين والساكنين في الحضر، على فرض أن اجمالي المساحة التي وزعت على ملاك جدد كانت تؤجر بالفعل[٢٤]، بقدر حوالي (٢١٫٠٧٢) مليون جنيه[٢٥]. معنى ذلك ان حوالي (٢١٫١) مليون جنيه قد اعيد توزيعها من الحضر الى الريف سنوياً خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية كنتيجة لاستيلاء الدولة على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين[٢٦].

---

٢٢) S.Radwan, **op.cit,** p. 14٠ وان كان ذكر في ص١٦ من نفس المرجع ان المساحة المستولى عليها بناء على قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ تساوي ٤٥٠٣٠٥ فدان.

٢٣) B. Hansen and G. Marzouk, **Development and Economic Policy in the UAR (Egypt)** (Amsterdam: North-Holland Publishing Company) 1965, p. 90, Table 4.5.

٢٤) بلغ اجمالي المساحة التي وزعت على ملاك جدد ٨١٧٥٣٨ فداناً، وكانت تقل بعض الشيء من ١٣٪ من اجمالي الأرض المزروعة في مصر سنة ١٩٧٠ (R. Radwan, **op. cit.,** p. 16). وافتراضنا ان اجمالي هذه المساحة كانت تؤجر بالفعل لا ينطوي على مبالغة من حيث نسبة الأراضي المؤجرة الى اجمالي المساحة المزروعة في مصر قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، فلقد قدرت اجمالي المساحة الزراعية المؤجرة عام ١٩٥٠ بنسبة ٦٠٪ من اجمالي المساحة المزرعة.

(Radwan, **Ibid,** p. 6)

٢٥) ٤٣٤٠٠٠ × ٣٠ + (٨١٧٥٣٨ − ٤٣٤٠٠٠) × ٢١ = ١٣٫٠٢٠ مليوناً + ٨٫٠٥٢ مليوناً = ٢١٫٠٧١ مليون جنيه.

٢٦) يلاحظ ان هذا الرقم ـ ٢١٫١ مليون جنيه سيرتفع الى اكثر من الضعف اذا ما فرضنا ان ملاك الأراضي التي =

أما الطريق الثاني الذي أدت قوانين الاصلاح الزراعي من خلاله إلى اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر، فهو تخفيض القيمة الإيجارية للفدان الى ما يساوي سبعة امثال الضريبة على الأرض، ورفع نصيب المستأجر في ظل نظام المزارعة بالمشاركة الى نصف العائد من الفدان. فاذا فرضنا ان نصف الأراضي الزراعية المؤجرة والتي تبلغ مساحتها خمسين فداناً وأقل مملوكة لأفراد يسكنون في الحضر، فانه يمكن القول ان قوانين الاصلاح الزراعي قد أدت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف بما يساوي التخفيض في قيمة ايجار أراضي سكان الحضر المملوكة. ويقدر هذا الأثر التوزيعي للدخل، كمياً، بحوالي (١٠ر٣٣٤) مليون جنيه سنوياً[٢٧].

نخلص مما تقدم الى أن تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي قد أسهم في اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف. فهي أدت الى اعادة توزيع ما يقدر بحوالي (٢١ر١) مليون جنيه سنوياً من الحضر الى الريف من خلال الاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين. كما أدت ايضاً الى اعادة توزيع حوالي (١٠ر٣) مليون

= استولى عليها الاصلاح الزراعي كانوا يزرعون الأرض لحسابهم ولا يؤجرونها. ففي هذه الحالة يكون مؤدى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي ايقاف مقدار من التدفقات المالية، من الريف الى الحضر، تساوي قيمة العائد المحقق سنوياً من الفدان ـ أي القيمة المضافة للفدان ـ مضروباً في عدد الأفدنة المستولى عليها ـ وكانت القيمة المضافة للفدان عام ١٩٥٠ (أي قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الأول) ٦٤ر٧ جنيهاً بالأسعار الجارية، وفي عام ١٩٦٠ (أي قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الثاني) ٧١ر٥ جنيهاً (أنظر:
(B. Hansen. **op. cit.**, p. 78)

٢٧ حسب هذا المبلغ كالتالي(٣/٥ الحيازات المختلطة)(لأن متوسط نسبة مساحة الأرض المؤجرة الى المملوكة يساوي (١ر٥ + الحيازات المؤجرة) × متوسط الانخفاض في القيمة الايجارية للفدان أي (٣/٥ × ١٩٣٥٦١٠ + ١١٣٤٩٩٣) × ٩) ÷ ٢ = ١٠ر٣٣٤ مليون جنيه. أخذت البيانات التي استخدمت في الحساب من:
M. Abdel-Fadill, **Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt** 1952-1970 (Cambridge: Cambridge Univ. Press) 1975, p. 20.
ويلاحظ اننا في حساباتنا لم نفرق بين الأرض المؤجرة على أساس نقدي وتلك المؤجرة على أساس نظام المشاركة في الزراعة، ولكن، بما ان ٨٨٪ من مساحة الأرض المؤجرة كانت على اساس نقدي عام ١٩٦١ (**Ibid**, p. 21.) وبما ان المقصود من هذه الحسابات هو اعطاء صورة تقريبية لما هو حادث، فاننا لم نجد هناك داعياً للقيام بمزيد من الحسابات لتقدير عائد الفدان من المزارعة بالمشاركة، وفرضنا للتبسيط ان الكسب في هذا العائد يساوي الكسب من تخفيض الايجار النقدي. ويلاحظ ان تقديرنا هذا يعني ان الزيادة الاجمالية في دخل المستأجرين كلهم نتيجة لتخفيض القيمة الايجارية ٢٠ر٦٢٥ مليون جنيه=(١٠ر٣×٢). وهذا التقدير يتساوى تقريباً مع التقدير المقدم من البعض وهو ٢٠ مليون جنيه (**Ibid, p.23**) وان كان التقدير المقدم من وزارة الزراعة بهذا الخصوص يبلغ ٤٠ مليون جنيه (**Ibid**).

جنيه سنوياً من خلال تخفيضها قيمة الفدان الايجارية. وخلاصة ذلك أن قوانين الاصلاح الزراعي قد أدت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف بحوالي (٣١٫٤) مليون جنيه سنوياً خلال ربع القرن الأخير من الزمان.

وثمة نقطة أخيرة نود ذكرها هنا سريعاً، وهي أثر قوانين الاصلاح الزراعي في اعادة توزيع الثروة من الحضر الى الريف. فنزع الملكيات الكبيرة من الأراضي الزراعية واعادة توزيعها على صغار المزارعين أدى الى تحويل حوالي (١٣٪) من مساحة الأراضي الزراعية في مصر من ملكية سكان الحضر الى ملكية سكان الريف[٢٨].

ب - سياسة تسعير الحاصلات الزراعية:

تتمثل هذه السياسة في فرض حصة معينة من بعض الحاصيل يوردها الفلاح اجبارياً الى الجمعيات التعاونية بثمن محدد يقل عن الثمن السائد في السوق[٢٩]. واذا لم يستطع الوفاء بهذه الحصة تفرض عليه غرامة مالية كبيرة[٣٠]. وقد تتكون هذه الحصة من نسبة في الحاصيل، كما هو الحال بالنسبة الى القمح والأرز والبصل، وقد تتكون من كل المحصول كما هو الحال بالنسبة الى القطن منذ عام (١٩٦٥)[٣١]. هذا الفارق بين ثمن الحكومة وثمن السوق انما يمثل في الواقع ضريبة يدفعها الفلاح من دخله المتواضع. وترتفع قيمة هذه الضريبة اذا لم نأخذ في اعتبارنا الفارق فقط بين الثمن الذي يبيع به الفلاح حصته الاجبارية للحكومة، والثمن الذي يبيع به باقي المحصول في السوق الداخلية، وهو ما يمثل نفقة الفرصة المضاعة على الفلاح، وانما أيضاً الفارق بين هذا الثمن المفروض على الفلاح والثمن الذي تبيع به الحكومة في الأسواق الخارجية، أي ثمن التصدير، فكم من الدخل يقتطع من الريف عموماً، ومن الفلاح خصوصاً باتباع هذه السياسة؟ وبما ان

---

٢٨) وذلك على فرض أن أصحاب الملكيات الزراعية المستولى عليها كانوا من سكان الحضر.

٢٩) باستثناء القطن حيث حصل الفلاح على ثمن يفوق الثمن الذي بيع به القطن للمغازل المحلية في بعض السنوات (انظر جدول ٦).

٣٠) بالنسبة للأرز، مثلاً تحصل غرامة توريد بواقع ٥٠ جنيهاً عن كل طن لم يورد. انظر «اعلان اللجنة العليا لتسويق الأرز الى السادة منتجي الأرز»، جريدة «الأخبار» ١٩٧٨/٢/١٦، ص٦.

٣١) يلاحظ أن توريد ١٠٠٪ من محصول القطن الى الجمعيات التعاونية بدأ منذ ١٩٦٥، وان كانت اسعار بيعه وشرائه تحددها مؤسسة القطن منذ تأميم تجارته عام ١٩٦١.
أنظر:

B. Hansen and G. Marzouk, **op. cit**, p 105.

أغلب منشآت الدولة تقع جغرافياً في الحضر، والجزء الأكبر من نشاطها الاداري والانتاجي يتم أيضاً في الحضر، فإن أي اقتطاع للدخل من الريف لصالح الدولة سنعتبره اعادة توزيع الدخل لصالح الحضر. في ضوء هذا المفهوم يكون تقدير الدخل «الضائع» على الفلاح من جراء هذه السياسة الاقتصادية، بمثابة تقدير أثر السياسة الكمي في اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر.

ولتقدير قيمة «الضريبة المستترة» التي تفرض على المزارع من اتباع هذه السياسة الاقتصادية، سنقوم، أولا، بتقدير «الدخل الضائع» عليه من الفروق في اسعار القطن، ثم ننتقل الى المحاصيل الزراعية الأخرى التي تخضع لحصة توريد الحكومة الاجباري.

وجدير بالذكر ان تقديراتنا ستقتصر على الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) بالنسبة الى محصول القطن وعلى الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) بالنسبة الى المحاصيل الأخرى. واقتصارنا على هذه السنوات بالذات يرجع الى أسباب احصائية، فلم نستطع الحصول ـ حتى وقت كتابة هذه السطور ـ على البيانات الاحصائية اللازمة لعمل الحسابات المطلوبة لسنوات أخرى.

ويبين جدول (٤) عائد الفلاح وربح الحكومة من محصول القطن خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠.

جدول رقم (٤)

عائد الفلاح وربح الحكومة من محصول القطن (بالمليون جنيه)

السنة	ربح الحكومة من البيع الى المغازل المحلية	ربح الحكومة من التصدير	اجمالي ربح الحكومة	عائد المزارعين	اجمالي العائد من المحصول	نسبة ربح الحكومة الى عائد المزارعين (٪)	نسبة ربح الحكومة الى اجمالي العائد من المحصول (٪)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٦٥/١٩٦٤	٣ر٠	١٦ر١	١٩ر١	٣٠ر٠	٤٩ر١	٦٣ر٧	٣٨ر٩
٦٦/١٩٦٥	٤ر٢	١١ر٧	١٥ر٩	٣ر٥	١٢ر٤	-	١٢٨ر٢
٦٧/١٩٦٦	٣ر٤	١١ر٥	١٤ر٩	٨ر٢	٢٣ر١	١٨١ر٧	٦٤ر٥
٦٨/١٩٦٧	١ر١	١٤ر٣	١٥ر٤	٢٤ر٣	٣٩ر٧	٦٣ر٤	٣٨ر٨
٦٩/١٩٦٨	١ر٢	١٨ر٣	١٧ر١	٣٥ر٧	٥٢ر٨	٤٧ر٩	٣٢ر٤
٧٠/١٩٦٩	٢ر٧	١٥ر٩	١٣ر٢	٤٤ر٠	٥٧ر٢	٣٠ر٠	٢٣ر١

المصدر:

العمود (١) حسب من جدول (II) في الملحق كالتالي (متوسط ثمن بيع القطن للمغازل المحلية ـ متوسط ثمن شرائه من الفلاح) × كمية القطن التي تستهلك محلياً. وذلك بالنسبة للقطن طويل، ومتوسط، وقصير التيلة.

العمود (٢) احتسب من جدول (II) في الملحق كالتالي: (متوسط ثمن تصدير القطن ـ متوسط ثمن شرائه من الفلاح) × كمية القطن التي تصدر، وذلك بالنسبة للقطن طويل، ومتوسط، وقصير التيلة.

العمود (٣) يساوي حاصل جمع العمودين (١) و(٢) في الجدول.

العمود (٤) حسب من جدول (II) في الملحق كالتالي: (متوسط ثمن شراء قنطار القطن من الفلاح ـ متوسط تكلفة انتاج القنطار) (كمية القطن التي تستهلك محلياً + كمية القطن التي تصدر). وذلك بالنسبة للقطن طويل، ومتوسط، وقصير التيلة.

العمود (٥) يساوي حاصل جمع الأعمدة (٣) و (٤) في الجدول.

العمود (٦) = عمود (٣) ÷ عمود (٤).

العمود (٧) = عمود (٣) ÷ عمود (٥).

ويتضح من جدول (٤) ان الحكومة تحقق ربحاً متواضعاً من بيع القطن الى المحالج المحلية، أي من اعادة بيعه في السوق الداخلية، بل في بعض السنوات حققت خسارة. فربح الحكومة كان يتراوح ما بين (٣) مليون و (٤ر٢) مليون جنيه خلال (٦٥/١٩٦٤ - ٦٧/١٩٦٦)، ثم انخفض الى (١ر١) مليون جنيه عام (١٩٦٨/٦٧). وفي عام (٦٩/١٩٦٨ و ١٩٧٠/٦٩) بلغت خسارة الحكومة (١ر٢) مليون جنيه و (٢ر٧) مليون جنيه على

التوالي من بيع القطن الى المحالج المحلية. فرغم أن الحكومة تحتكر تجارة القطن، وبالتالي تستطيع أن تفرض ما تريده من أثمان، الا أنها وهي تقوم بهذه العملية تحاول مراعاة أمرين: أولاً، تحديد ثمن شراء القطن عند مستوى معقول نسبياً حتى يحقق الفلاح دخلاً معقولاً ،وأيضاً حتى تضمن الحكومة عدم تهربه من زراعة هذا المحصول الحيوي بالنسبة الى ما يدره من عملةٍ اجنبية على الدولة[٣٢]. وثانياً، تحديد ثمن البيع للمحالج المحلية عند مستوى يضمن وصول المنسوجات القطنية الى المستهلك المصري بثمن يقدر عليه اقتصادياً. وفي سبيل تحقيق هذين الأمرين نجد أن الحكومة لا تحقق ربحاً يذكر في الأسواق الداخلية بل قد تحقق خسارة أيضاً. أما بالنسبة الى اعادة بيع القطن في الأسواق الخارجية، فتحقق الحكومة أرباحاً كبيرة تعوّض ما قد يكون حققته من خسائر في الأسواق الداخلية. فربح الحكومة من تصدير القطن يتراوح ما بين حد أدنى (١١٫٥) مليون جنيه، عام (٦٧/١٩٦٦)، وحد أقصى (١٨٫٣) مليون جنيه عام (٦٩/١٩٦٨)، وذلك خلال الفترة (٦٥/١٩٦٤ - ٧٠/١٩٦٩) كما يتضح من جدول (٤).

أما اذا قارنا بين ما حققته الحكومة من ربح اجمالي في تجارة القطن داخلياً وخارجياً وبين ما حققه المزارعون من عائد خلال الفترة المذكورة ،نجد أن نصيب الحكومة يبلغ نسبة كبيرة من عائد المزارعين، بل وفي بعض السنوات يفوق ربح الحكومة عائد المزارعين. ففي سنة (١٩٦٥/١٩٦٤) كان ما حققته الحكومة من ربح يبلغ (٦٣٫٧٪) مما حققه المزارعون من عائد خلال الفترة المذكورة من المحصول. وفي عام (١٩٦٦/١٩٦٥) حقق المزارعون خسارة مقدارها (٣٫٥) مليون جنيه في محصول القطن، بينما حققت الحكومة ربحاً كبيراً في هذا العام، بلغ (١٤٫٩) مليون جنيه.

أما في عام (٦٧/١٩٦٦)، فقد بلغت نسبة ربح الحكومة الى عائد المزارعين (١٨١٫٧٪)، بينما حقق المزارعون عائداً من محصول القطن مقداره (٨٫٢) مليون جنيه، حققت الحكومة ربحاً مقداره (١٤٫٥) مليون جنيه. وابتداء من (٦٩/١٩٦٨) تحسنت الصورة بعض الشيء ،وأخذت نسبة ربح الحكومة الى عائد المزارعين اتجاهاً نزولياً، اذ وصلت هذه النسبة الى (٤٧٫٩٪) في العام المذكور، ثم انخفضت الى (٣٠٪) عام (٧٠/١٩٦٩).

ويمثل اجمالي ربح الحكومة من القطن « الضريبة المستترة » التي يدفعها المزارعون

---

٣٢) وان كان الفلاح حالياً يشكو من عدم ربحية زراعة القطن ويحاول فعلاً التهرب من زراعته.

على عائد هذا المحصول، إذ كان من المفروض أن يدخل هذا الربح جيب المزارعين اذا ما اقتصر دور الحكومة فقط على تسويق القطن لهم داخلياً وخارجياً، مقابل اقتضاء تكاليف هذه الوساطة، مصاريف نقل وتوصيل، وشحن وخلافه، وحساب نسبة هذه الضريبة المستترة على القطن - وتساوي نسبة ربح الحكومة الى اجمالي العائد من المحصول (عمود ٧ جدول ٤). وجدنا أنها تتراوح بين حد أدنى (١ر٢٣٪) في (١٩٦٩/٧٠)، وحد أقصى (٥ر٦٤٪) في عام (١٩٦٦/١٩٦٧)، وذلك باستثناء عام (١٩٦٥/١٩٦٦) الذي حقق فيه المزارعون خسارة، مما أدى الى ارتفاع نسبة الضريبة الى (٢ر١٢٨٪). نخلص من ذلك الى أن المزارعين يدفعون جزءاً يعتد به من دخل محصول القطن الى الحكومة من خلال سياسة تثمين هذا المحصول المتبعة.

وتتمثل المحاصيل الزراعية الأخرى التي تخضع لنظام حصة التوريد الاجباري في القمح، الأرز، البصل. ولن نتعرض هنا لتقدير الدخل الضائع على الفلاح من حصة توريد القمح الاجباريّ. فهذه الحصة كانت (٦ر٢٧٪) فقط من المحصول خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٠)، وهي لا شك حصة صغيرة بالمقارنة الى الأرز والبصل. كما ان الفارق بين الثمن الذي تشتري به الحكومة هذه الحصة الاجبارية وثمن القمح في السوق صغير أيضاً، اذ يبلغ حوالي (١ر١) جنيه فقط[٣٣]. وبناء على ذلك فإن الدخل الضائع على الفلاح من حصة توريد القمح الاجباري يتوقع أن يكون ضئيلاً نسبياً لا يستحق مشقة الجري وراء البيانات وعمل الحسابات اللازمة. وعلى ذلك فاننا سنقتصر على تقدير الدخل الضائع على الفلاح من حصة توريد كل من الأرز والبصل الإجباري خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٠)[٣٤]. وتتكون الحصة الاجبارية من (٦٦٪) من اجمالي محصول الأرز و(٥٧٪) من اجمالي محصول البصل[٣٥]. ويبين جدول (٥) عائد الفلاح من الأرز، والدخل الضائع عليه من حصة التوريد الاجباري.

---

٣٣) M. Abdel-Fadil, **op. cit.**, p. 89

٣٤) بدأ التوريد الاجباري للأرز والبصل من ١٩٦٧/٦٨ تقريباً.

٣٥) Abdel-Fadil, **Ibid.**

جدول رقم (٥)

عائد الفلاح من الأرز والدخل الضائع عليه
من حصة التوريد الاجباري (بالمليون جنيه)

السنة	عائد الحكومة من تصدير الأرز (١)	العائد من اجمالي الأرز المباع في السوق الداخلية مقوماً بسعر السوق (٢)	عائد المزارعين من الحصة الاجبارية للأرز (٣)	عائد المزارعين من بيع حصتهم الحرة من الأرز(*) (٤)	اجمالي عائد المزارعين (٥)	العائد الضائع على المزارعين (٦)	نسبة العائد الضائع الى اجمالي العائد من المحصول (٧)
١٩٦٨	١٢ر١	٥٩ر٤	١٣ر٠	٢٣ر٤	٣٦ر٤	٣٤ر١	٤٩ر١
١٩٦٩	١٨ر٧	٥٦ر٩	٢٢ر١	٢٣ر٤	٤٥ر٥	٣٠ر١	٣٩ر٨
١٩٧٠	١٩ر٧	٥٥ر٦	٢٤ر٨	٢٥ر٠	٤٩ر٨	٢٥ر٥	٣٣ر٩

المصدر:

عمود (١) أخذ من عمود (٢) حسب كالتالي: (اجمالي انتاج الأرز ـ الكمية المصدرة منه) (متوسط سعر السوق للطن في غير حصة الحكومة ـ متوسط تكلفة الطن). ولقد أخذت البيانات الخاصة باجمالي الانتاج، والكمية المصدرة، ومتوسط التكلفة من جدول III في الملحق. أما متوسط سعر السوق للطن من الارز في غير حصة الحكومة فهو ٤٠ جنيهاً للضريبة (أي ٣ر٤٢ جنيهاً للطن على أساس أن الطن يساوي ٠٥٨ر١ ضريبة) في سنة ٦٨/١٩٦٧ ولقد افترضنا ان هذا السعر لم يتغير حتى سنة ١٩٧٠.

عمود (٣) حسب كالتالي: الكمية من الأرز الموردة اجبارياً الى الحكومة × عائد الفلاح بالنسبة للطن. وأخذت البيانات من جدول III في الملحق.

عمود (٤) حسب كالتالي: (اجمالي انتاج الأرز ـ الكمية الموردة اجبارياً للحكومة) × عائد الفلاح من طن الأرز المباع في السوق. ولقد أخذت البيانات من جدول (٣) بالملحق.

عمود (٥) = عمود (٣) + عمود (٤)

عمود (٦) = عمود (١) + عمود (٢) ـ عمود (٥)

عمود (٧) = عمود (٦) ÷ (عمود (١) + عمود (٢)).

(*) يقصد بالحصة الحرة من الأرز، الكمية المتبقية للفلاح من المحصول بعد توريد الحصة الاجبارية للحكومة.

ويتبين من جدول (٥) أن ما يحققه الفلاح من عائد من بيع (٣٤٪) فقط من محصول الأرز، وهو المتبقي له من المحصول بعد توريد الحصة الاجبارية، يزيد عن، أو يساوي تقريباً ما يحققه من بيع (٦٦٪) من المحصول الى الحكومة. ففي عام (١٩٦٨)، مثلاً، كان عائد المزارعين من الحصة الاجبارية للأرز (١٣) مليون جنيه، بينما بلغ عائدهم من المتبقي من المحصول (٢٣ر٤) مليون جنيه. كذلك في عامي (١٩٦٩) و (١٩٧٠) كان عائد المزارعين من الحصة الاجبارية (٢٢ر١) مليون جنيه و (٢٤ر٨) مليون جنيه على التوالي، بينما كان دخلهم من بقية المحصول (٢٣ر٤) مليون جنيه و (٢٥ر٠) مليون جنيه، ويرجع ذلك الى أن الفرق بين الثمن الذي تشتري به الحكومة الأرز من الفلاح والثمن السائد في السوق والذي يبيع به الفلاح الجزء المتبقي له من المحصول يبلغ (٢٠) جنيهاً تقريباً للطن[٣٦].

ويزداد فارق الثمن، وبالتالي ربح الحكومة، اذا ما قارنا بين السعر الذي تشتري به الحكومة الأرز من الفلاح وبين متوسط ثمن تصديره. ففي خلال (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، مثلاً بلغ متوسط ربح الحكومة في الطن الواحد من صادرات الأرز (٣٢) جنيهاً[٣٧]. واذا قارنا ذلك بمتوسط ما ربحه الفلاح من الطن الواحد من الأرز خلال الفترة نفسها، وهو حوالي (١٠ر٥) جنيهاً للطن بالنسبة الى الأرز المباع للحكومة وحوالي (٢٤ر٣) جنيهاً للطن من الأرز المباع في السوق[٣٨]، لوضح لنا أن الحكومة تفوز بنصيب الأسد. فاذا أخذنا في الاعتبار عائد الحكومة من صادرات الأرز، وأيضاً العائد الضائع على المزارعين عن كل طن من الأرز يبيعونه الحكومة بالسعر المنخفض والمفروض عليهم، لوجدنا أن اجمالي العائد الضائع على المزارعين يقدر بحوالي (٣٥ر١) مليون جنيه، (٣٠ر١) مليون جنيه، (٢٥ر٥) مليون جنيه في الأعوام (١٩٦٨) و (١٩٦٩) و (١٩٧٠) على التوالي كما يتضح من جدول (٥). ويمثل هذا العائد الضائع على المزارعين (الضريبة المستترة) التي يدفعونها على محصول الأرز.

ويتضح مدى ارتفاع هذه الضريبة اذا ما نظرنا الى نسبة العائد الضائع الى اجمالي

---

٣٦) ففي أواخر الستينات كان السعر الذي تشتري به الحكومة الأرز من الفلاح ٢٠ جنيهاً للطن بينما كان الثمن في السوق حوالي ٤٠ جنيهاً .(Abdel-Fadil, **Ibid.** p. 89) وفي الوقت الحاضر يبلغ السعر الذي تشتري به الحكومة الأرز ٥٠ جنيهاً والسعر في السوق حوالي ٧٠ جنيهاً.

٣٧) حسب من: M. Abdel-Fadil, **Ibid.**, p. 105.

٣٨) حسب متوسط ربح الفلاح في طن الأرز من الأعمدة (٦)، (٧) من جدول (III) في الملحق.

العائد من المحصول. وهو ما كان من المفروض أن يدخل جيب المزارعين، اذ نجد أنها تتراوح ما بين (١ر٤٩٪) سنة (١٩٦٨) و(٩ر٣٣٪) سنة (١٩٧٠) كما يظهر من جدول (٥). ويلاحظ أن العائد الضائع على المزارعين في حالة الأرز يفوق العائد الضائع عليهم، والذي يتمثل في اجمالي ربح الحكومة، في حالة القطن، فمثلاً، يتضح من جدول (٤) وجدول (٥) انه في الأعوام (١٩٦٨)، (١٩٦٩)، (١٩٧٠)، كان العائد الضائع على المزارعين من محصول القطن (٤ر١٠) مليون جنيه، (١ر١٧) مليون جنيه، (٠ر١٣) مليون جنيه على التوالي، بينما كان العائد الضائع على المزارعين من محصول الأرز (١ر٣٥) مليون جنيه، (١ر٣٠) مليون جنيه، (٥ر٢٥) مليون جنيه في نفس السنوات.

أما اذا نظرنا الى أثر السياسة السعرية المتبعة بالنسبة الى البصل في دخل الفلاح لوجدنا أن أثرها يقل كثيراً على حالة الأرز أو القطن. فالفارق بين الثمن الذي تشتري به الحكومة الحصة الاجبارية من البصل، والثمن السائد في السوق يبلغ حوالي (٥ر٥) جنيهات للطن[٣٩]، وهو يقل كثيراً لا شك عن فارق الثمن في حالة الأرز. كما أن عائد الحكومة من صادرات البصل يتواضع بالمقارنة الى عائدها من صادرات الأرز أو القطن؛ فمثلاً في (١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠) كان عائد الحكومة من صادرات الأرز (١ر١٢) مليون جنيه (٧ر١٨) مليون جنيه، (٧ر١٩) مليون جنيه، بينما بلغ عائدها من صادرات البصل في السنوات نفسها (٨ر٣) مليون جنيه، (٠ر٥) مليون جنيه، (٧ر٤) مليون جنيه كما يتضح من الجدول رقم (٦).

٣٩) بناء على اسعار ٦٨/١٩٦٧ كان ثمن طن البصل المباع للحكومة ١١ جنيهاً بينما كان ثمنه في السوق ٥ر١٦ جنيهاً (Abdel-Fadil, **Ibid.**, p. 89)

جدول رقم (٦)
عائد الفلاح من البصل والدخل الضائع عليه من حصة التوريد الاجبارى

(بالمليون جنيه)

السنة	عائد الحكومة من صادرات البصل	العائد من اجمالي البصل المباع في السوق الداخلية مقوماً بسعر السوق	عائد المزارعين من البصل المورد اجبارياً للحكومة	عائد المزارعين من بيع حصتهم الحرة من البصل(*)	اجمالي عائد المزارعين	العائد الضائع على المزارعين	نسبة العائد الضائع الى اجمالي العائد من المحصول %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٩٦٨	٣ر٨	١ر٧	٠ر٢	٠ر٩	١ر١	٤ر٤	٨٠ر٠
١٩٦٩	٥ر٠	٢ر٠	٠ر٢	١ر١	٠ر٩	١ر٦	٨٧ر١
١٩٧٠	٤ر٧	١ر٥	٠ر٤	٠ر٨	١ر٢	٥ر٠	٨٠ر٦

(*) يقصد بالحصة الحرة من البصل، الكمية المتبقية للفلاح من المحصول بعد أن يورد حصته الاجبارية للحكومة.

المصدر:

عمود (١) حسب كالتالي: الكمية المصدرة من البصل × عائد الحكومة من الطن المصدر من البصل. أخذت هذه البيانات من الأعمدة (٢) و (٥) من جدول (IV) في الملحق.

عمود (٢) حسب كالتالي (اجمالي انتاج البصل ـ الكمية المصدرة منه) × العائد بالنسبة الى طن البصل المباع في السوق الداخلية. ولقد أخذت هذه البيانات من الأعمدة (١)، (٢)، (٩) من جدول (IV) في الملحق.

عمود (٣) حسب كالتالي: كمية البصل الموردة اجبارياً للحكومة × عائد الفلاح من طن البصل المورد اجبارياً. ولقد أخذت هذهالبيانات من الأعمدة (٦)،(٨) من جدول (IV) في الملحق.

عمود (٤) حسب كالتالي: (اجمالي انتاج البصل ـ الكمية الموردة اجبارياً للحكومة) × العائد من طن البصل المباع في السوق الداخلية. ولقد أخذت البيانات اللازمة من الأعمدة (١)، (٦)، (٩) من جدول (V) في الملحق.

عمود (٥) = عمود (٣) + عمود (٤)

عمود (٦) = عمود (١) + عمود (٢) − عمود (٥)

عمود (٧) = عمود (٦) − (عمود (١) + عمود (٢) .

ولذلك نجد أن العائد الضائع على المزارعين بالنسبة الى توريد البصل الإجباري متواضع نسبياً، اذ يبلغ مقدار العائد الضائع على المزارعين كأي قيمة الضريبة المستترة على محصول البصل، (٤ر٤) مليون جنيه، (١ر٦) مليون جنيه، (٥) مليون جنيه في السنوات (١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠) على التوالي كما يتضح من جدول (٦).

ولكن رغم تواضع قيمة العائد الضائع على المزارعين الا أن نسبته الى اجمالي العائد من محصول البصل مرتفعة للغاية. إذ تبلغ هذه النسبة (٨٠٪، ١ر٨٧٪، ٦ر٨٠٪) في الأعوام (١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠) على التوالي. ويعني ذلك انه رغم تواضع القيمة المطلقة «للضريبة المستترة» التي يدفعها الفلاح على العائد من محصول البصل، الا أن نسبة هذه الضريبة مرتفعة للغاية، وتفوق في ارتفاعها نسبة الضريبة المستترة المدفوعة على العائد من القطن أو الأرز.

يتضح مما تقدم أن السياسة المتبعة الخاصة بتسعير بعض الحاصلات الزراعية الأساسية والتوريد الاجباريّ لها، كليّاً أو جزئياً، تؤدي الى اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر على أساس ان الحكومة تُعتبر، كما أوضحنا مسبقاً، جزءاً من الحضر.

ولمعرفة مدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه السياسة في اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف، علينا أن ننظر الى اجمالي الدخل الضائع على المزارعين من محاصيل القطن، الأرز، البصل، أي اجّمالي الضريبة المستترة التي يدفعونها على هذه المحاصيل بالنسبة الى اجمالي الدخل الزراعي. ويتبين من جدول (٧) أن نسبة اجمالي الدخل الضائع على المزارعين في مصر عن هذا الطريق الى الدخل الزراعي كانت (٧ر٧٪) في (١٩٦٨، ١٩٦٩) ثم انخفضت الى (٦ر٥٪) في عام (١٩٧٠).

جدول رقم (٧)

نسبة الدخل الضائع على المزارعين في مصر من الدخل الزراعي

السنة	اجمالي الدخل الضائع على المزارعين من القطن ، الأرز، البصل (بملايين الجنيهات) (١)	الدخل الزراعي بالأسعار الجارية (بملايين الجنيهات) (٢)	نسبة اجمالي الدخل الضائع على المزارعين الى الدخل الزراعي (٪) (٣)
١٩٦٨	٤٩ر٩	٦٤٤ر٠	٧ر٧
١٩٦٩	٥٣ر٣	٦٨٨ر٠	٧ر٧
١٩٧٠	٤٣ر٥	٧٧٢ر٠	٥ر٦

المصدر: العمود (١) يساوي مجموع العمود (٣) في جدول (IV) والعمود (٦) في جدول (V) والعمود (٦) في جدول (VI).

العمود (٢) يشير الى الدخل الزراعي في منتصف العام وأخذ من:

M. Abdel-Fadil, Ibid P. 64.

يتضح مما سبق أن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في مصر خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، والتي كان لها آثار مباشرة على اعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف كان لها آثار مختلفة في هذا المجال. فقوانين الاصلاح الزراعي أدت الى اعادة توزيع الدخل من الحضر الى الريف، بينما سياسة تسعير الحاصلات الزراعية تؤدي الى اعادة توزيعه من الريف الى الحضر[٤٠]. فما هي محصلة هذه السياسات على اعادة توزيع الدخل بين القطاعين؟ ويبين جدول رقم (٨) أنه اذا أخذنا الآثار الكمية للسياستين في الاعتبار نخلص الى أن هناك اعادة في توزيع الدخل من الريف الى الحضر. ويبلغ صافي

٤٠) على عكس الوضع عندنا في مصر، تهدف سياسة تسعير الحاصلات الزراعية في فرنسا الى رفع مداخيل المزارعين فيها. انظر:

L. Fauvel and U.Klamm, «the Effects of Policies of Price Support on Agricultural Incomes», in the **Distribution of National Income,** Proceedings of a Conference held by the International Economic Association, J. Marshall and B. Ducros (eds.) (London: Macmillan and Co. Ltd.) 1968, pp. 698-712.

الدخل الذي أعيد توزيعه من الريف الى الحضر (١٨ر٥) مليون جنيه، (٢١ر٩) مليون جنيه، (١٢ر١) مليون جنيه في الأعوام (١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠) وهو ما يمثل (٢ر٩٪، ٣ر٢٪، ١ر٦٪) من اجمالي الدخل الزراعي في السنوات الثلاث المذكورة.

جدول رقم (٨)

صافي الدخل الذي يعاد توزيعه من الريف الى الحضر

السنة	صافي الدخل الذي يعاد توزيعه من الريف الى الحضر (بملايين الجنيهات) (١)	نسبة صافي الدخل الذي يعاد توزيعه الى اجمالي الدخل الزراعي (٪) (٢)
١٩٦٨	١٨ر٥	٢ر٩
١٩٦٩	٢١ر٩	٣ر٢
١٩٧٠	١٢ر١	١ر٦

المصدر: عمود (١) يساوي حاصل طرح ٣١ر٤ مليون جنيه (أثر قوانين الاصلاح الزراعي) في توزيع الدخل سنوياً من الحضر الى الريف من اجمالي الدخل الضائع على المزارعين من القطن، الأرز، البصل (عمود ١ جدول (VII). عمود (٢) = عمود (١) جدول (VIII) ÷ عمود (٢) جدول (VII).

اذن، فان التفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في الريف والحضر لا يرجع أساساً الى السياسات الاقتصادية المتبعة. فسياسة تثمين الحاصلات الزراعية، تعيد توزيع ما يقل عن (١٠٪) من الدخل الزراعي في مصر. ومضمون ذلك أن تدهور وضع الريف النسبي الكبير بالمقارنة مع الحضر أكثر تعقيداً مما قد يظنه البعض من مجرد ارجاعه الى السياسات المتبعة. فجذور هذه المشكلة تمتد الى الهيكل الانتاجي السائد في الريف، سواء من حيث نوع النشاط الاقتصادي القائم (الزراعة فقط) أو من حيث نظام الانتاج المتبع.

ولكن كون أن السياسة المتبعة في تثمين الحاصلات الزراعية ليست هي المسؤولة

أساساً عن التدهور النسبي في وضع الريف لا يعني غضّ النظر عما يحدث من إعادة التوزيع بين القطاعين. فالانخفاض الكبير في متوسط دخل الفرد في الريف بالمقارنة الى الحضر يجعل لأية اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر، مهما قل نطاقها، آثاراً ملموسة على مستوى دخل الفرد والأسرة في الريف، خاصة ذوي الدخل المحدود. فالمزارعون الصغار وأسرهم هم الذين تعتمد مداخيلهم أساساً على العائد من القطن والأرز، وخلافه من المحاصيل الحقلية[٤١]، وبالتالي فان أي توزيع للدخل عن طريق تسعير هذه المحاصيل في غير صالح المزارعين، يكون لها آثار يعتد بها على مستوى معيشة هؤلاء الأفراد.

والخلاصة، انه رغم انخفاض نسبة صافي الدخل الزراعي الذي يعاد توزيعه منْ الريف الى الحضر الى اجمالي الدخل الزراعي، فان الانخفاض في متوسط دخل الفرد في الريف يجعل اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر، مهما صغرت، غير مرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً.

---

٤١) أنظر: M. Abdel-Fadil, **op. cit.**, pp. 34-35.

الخلاصة

يتضح مما سبق أن هناك فجوة كبيرة ومتزايدة بين مستويات المداخيل والمعيشة في ريف وحضر مصر. كما يتضح أيضاً أن السياسات الاقتصادية الرئيسية التي لها آثار مباشرة على اعادة توزيع الدخل بين القطاعين ـ وهي سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وقوانين الاصلاح الزراعي ـ ليست هي السبب الأساسي لوجود هذه الفجوة. وهذا يعني ضمنياً أن الأسباب الرئيسة وراء هذا التفاوت الاقتصادي الكبير بين الريف والحضر في مصر ترجع الى كيفية توزيع الدخل القومي بين القطاعين وليست الى اعادة توزيعه.

ولكن عدم ارجاع الفجوة الاقتصادية القائمة الى السياسات بصفة اساسية لا يعني عدم أهمية الدور الذي تقوم به هذه السياسات في اعادة توزيع الدخل بين الريف والحضر. فمع وجود هذا التفاوت الكبير بين القطاعين تصبح أيّة اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الحضر ـ مهما صغرت ـ مجحفة اقتصادياً واجتماعياً بسكان الريف. وعلى ذلك، فانّه لا بد من اعادة النظر في سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وغيرها من السياسات التي تؤدي الى اعادة توزيع الدخل من الريف الى الحضر. بل يجب الا نكتفي بايقاف هذا النوع من السياسات الاقتصادية، وانما العمل على ايجاد انواع بديلة عنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الريف للتخفيف من حدة التفاوت الاقتصادي القائم بين القطاعين.

ان الفجوة الكبيرة القائمة بين الريف والحضر في مصر لها آثارها الضارة اجتماعياً واقتصادياً، فاذا غضضناالنظر، مؤقتاً، عما يتضمنه هذا الوضع من تعارض مع اعتبارات العدالة الاجتماعية، نجد أنه يتعارض أيضاً مع اعتبارات التنمية الاقتصادية في مصر. فلا تعتبر هذه الفجوة مجرد عامل محايد، من حيث تأثيرها في هدفنا الأساسي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية بأقصى سرعة ممكنة، وانما تتعارض مع هذا الهدف من عدة نواح؛ فهي تتعارض معه سواء في حالة تركيزه على مفهوم «النمو الاقتصادي» أو على مفهوم «القضاء على الفقر» وتحقيق العدالة في توزيع الدخل».

فاذا كان مضمون التنمية الاقتصادية الأساسيّ في مصر تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج القومي بغضّ النظر عن كيفية هذا الناتج(٤٢)، فإن وجود هذا التفاوت الكبير بين الريف والحضر يتعارض مع هذا الهدف. فانقسام الاقتصاد القومي الى جزء متقدم نسبياً (الحضر) وجزء متخلف (الريف)، وما يترتب على هذه الثنائية من خلل في مستويات الأجور والأسعار داخل الدولة الواحدة، يجعل تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومي مسألة مشكوك فيها(٤٣). ويضاف الى ذلك ما تخلقه ثنائية الاقتصاد القومي من صعوبة في ادارة هذا الاقتصاد وتوجيهه بما يحقق سرعة النمو. فمثلاً، السياسات الاقتصادية التي قد يصلح تطبيقها في الجزء المتقدم من الاقتصاد القومي قد تقل فاعليتها كثيراً اذا ما طبقت في الجزء المتخلف منه(٤٤). ويذهب البعض الى أن اعادة توزيع الموارد الانتاجية في الدول النامية في صالح الريف «المتخلف» يؤدي الى رفع معدل نمو الناتج القومي عن المعدل السائد في هذه الدول(٤٥).

اما اذا كان مضمون التنمية الاقتصادية الأساسيّ القضاء على الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، وهو المضمون الحديث للتنمية(٤٦)، فمن الواضح أنّ وجود التفاوت الكبير القائم بين الريف والحضر في مصر يتعارض مع هذين الهدفين. فالقضاء على الفقر يقتضي رفع مستويات المعيشة في الريف حيث يتجمع اغلبية الفقراء(٤٧). كما أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل، يتطلب أيضاً رفع مستويات مداخيل

٤٢) على اساس أن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي سيؤدي تلقائياً، الى تحقيق توزيع افضل للدخل،وان كانت تجارب الدول النامية اثبتت أنه غالباً لا يؤدي نموّ المرتفع الناتج القومي الى توزيع افضل له. انظر: محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات امام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٥٧ - ٦٠.

٤٣) ومثال ذلك عدم التوسع في نظام تطبيق الضرائب المباشرة في الزراعة (ريف) في مصر واستبدالها بالضرائب غير المباشرة بالمقارنة الى الوضع في الصناعة والقطاعات الأخرى (حضر).

٤٤) بالنسبة الى آثر «ثنائية الجهاز الانتاجي على توزيع الدخل والنمو» أنظر:
Ch. R. Frank, Jr., & R. Webb, «An Overview of Income Distribution in Less Developed Countries: Policy Alternatives and Design» in Income Distribution and Growth, **op. cit.**, pp. 38-39.

٤٥) نتيجة لما يؤدي اليه ذلك من رفع انتاجية العمل ورأس المال في الزراعة.

٤٦) لمزيد من التفصيل عن المنظور الحديث للتنمية، انظر: محبوب الحق، مرجع سابق، ص٦١ - ٦٩.

٤٧) H. Chenery et al., **Redistribution with Growth,** published for the World Bank and the Institute of Development Studies (London: Oxford Univ. Press) 2nd printing, 1975, pp. 19-20.

السكان في الريف. فعدالة التوزيع تتحقق بزيادة الدخل في الريف (حيث الدخل منخفض) بالمقارنة مع الحضر (حيث الدخل مرتفع)، فضلاً عن أنها تتدعم بزيادة نصيب الريف من الدخل القومي، لأن توزيع الدخل في الريف، عادة، أكثر عدالة منه في الحضر[٤٨]. فاذا اضفنا الى ذلك أن الريف يضم الجزء الأكبر من السكان في مصر، فان اهمية القضاء على هذه الفجوة بين الريف والحضر تصبح أكثر الحاحاً[٤٩]، والسبيل الى ذلك ليس مجرد التخلي عن سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي لها آثار توزيعية في غير صالح الريف، وانما بجانب ذلك لا بد من البحث عن الأسباب الرئيسة وراء توزيع الدخل القومي بين القطاعين بالطريقة التي يتم بها حالياً.

ورغم أن البحث عن هذه الأسباب وتحليلها يحتاجان الى دراسة مستقلة، الا أن النظرة السريعة الى الأمور تشير الى أن اقتصار الريف المصري على الزراعة كمصدر لدخل سكانه، واتباعه طرق الزراعة التقليدية ذات الاستخدام الكثيف للعمل يعتبران من الأسباب الرئيسة وراء انخفاض متوسط دخل الفرد في الريف. فمع ارتفاع انتاجية الأرض الزراعية الحالية في مصر، تصبح زيادة انتاجية الفرد في الزراعة ـ وبالتالي زيادة دخله ـ ممكنة عن طريق احداث تغيير اساسي في الفن الانتاجي المستخدم، بحيث يمكن تحقيق مستوى الانتاج الزراعي الحالي نفسه باستخدام عدد أقل من الأفراد، مع ايجاد مصادر دخل أخرى في الريف للأفراد الذين يستغنى عنهم في الزراعة. واحد التصورات الممكنة لتحقيق ذلك، والتي تحتاج الى دراسة متمعنة قبل الجزم بها، هي

---

٤٨) أنظر: Ibid., p. 21, and M. Lipton op. cit., p. 17

٤٩) والقضاء على هذه الفجوة لا يعني بالضرورة تحقيق المساواة الكاملة بين متوسط الدخل في الريف والحضر. فاذا كانت ظروف المعيشة في الحضر تتطلب تحمل الفرد لنفقات اضافية لا يتحملها زميله من سكان الريف ـ كتكاليف المواصلات مثلاً ـ فان تحقيق المساواة الحسابية في الدخل يصبح في هذه الحالةظلماً. ولاستعراض ومناقشة العوامل التي تستوجب الاختلاف في مداخيل الأفراد بصفة عامة، انظر:
R.B. Tobbarah. «the Adequacy on Income: A Social Dimension in Economic Development», in **Measuring Development, the Role and Adequacy of Development Indicators,** N. Baster (ed.) (London: Frank Cass) 1972, pp. 57-75.

وأيضاً لمناقشة فكرة ان المساواة (equity) لا تعني المساواة في المداخيل (equality of income) انظر:
J. Tinbergen, **Income Distribution: Analysis and Policies** (Amsterdam :North-Holland Publishing Company) 1975, pp. 126-135.

ادخال الصناعة في الريف المصري جنباً الى جنب مع مكننة الزراعة فيه، ولدينا امثلة ناجحة لبعض الدول النامية بخصوص تصنيع الريف، وما ترتب عليه من نتائج طيبة للغاية بالنسبة الى تقليل الفجوة بين الريف والحضر[٥٠].

والخلاصة، أن القضاء على الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر يجب أن يأخذ مكاناً مرتفعاً في سلم الأولويات القومية اذا ما أردنا أن نسرع بمعدلات التنمية الاقتصادية في مصر، ناهيك عن اعتبارات العدالة الاجتماعية. والقضاء على هذه الفجوة لا يتطلب فقط ايقاف السياسات الاقتصادية التي لها آثار توزيعية على الدخل لصالح الحضر، خاصة سياسة تسعير الحاصلات الزراعية، وانما يتطلب أيضاً البحث عن الأسباب الرئيسة وراء الوضع الحالي لتوزيع الدخل القوميّ بين الريف والحضر في مصر والعمل على التخلص منها. فهكذا تصبح التنمية الاقتصادية في مصر تنمية قومية « شاملة » وليست مجرد تنمية « حضرية ».

الملحق

جدول (I)

السكان والدخل في الريف والحضر على المستوى القومي

السنة	أجمالي عدد السكان بالألف (١)	سكان الريف بالألف (٢)	سكان الحضر بالألف (٣)	سكان الريف الذين لا يعملون بالزراعة بالألف (٤)	سكان الريف الذين يعملون بالزراعة بالألف (٥)	الدخل المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات (٦)
١٩٥٣	٢١٩٤٣	١٤٣٠٦	٧٦٣٧	٢١٤٦	١٢١٦٠	٨٠٦ر٠
١٩٦٠	٢٥٨٣٢	١٦١١٠	٩٧١٢	٢٤١٨	١٣٧٠٢	١٣٢٤ر٤
١٩٦٥	٢٩٣٨٩	١٧٦٠٤	١١٧٨٥	٢٦٤١	١٤٦٦٣	٢٠٠٥ر٦
١٩٧٠	٣٣٣٢٩	١٩٢٨٠	١٤٠٤٩	٢٨٩٢	١٦٣٨٨	٢٦٢٦ر٧
١٩٧٥	٣٧٢٥٨	٢٠٩٩٤	١٦٢٦٤	٣١٤٩	١٧٨٤٥	٤٧٧٨ر٨

٥٠) مثل تجربة تايوان، ذات النظام الرأسمالي، والصين، ذات النظام الاشتراكي، أنظر:
H. J. Bruton, «Industrialization Policy and Income Distribution» in Income Distribution and Growth **op. cit.**, pp. 117-119.

تابع جدول (I)

السكان والدخل في الريف والحضر على المستوى القوميّ

السنة	الدخل الزراعي بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات (٧)	متوسط الدخل للسكان في الحضر والسكان غير الزراعيين في الريف بالجنيه (٨)	اجمالي دخل السكان غير الزراعيين في الريف بملايين الجنيهات (٩)	اجمالي دخل سكان الريف بملايين الجنيهات (١٠)	اجمالي دخل سكان الحضر بملايين الجنيهات (١١)
١٩٥٣	٢٥٢	٥٦ر٦	١٢١ر٥	٣٧٣ر٥	٤٣٢ر٥
١٩٦٠	٤٠٣ر٩	٧٥ر٩	١٨٣ر٥	٥٨٧ر٤	٧٣٧ر٠
١٩٦٥	٥٩٢ر٤	٩٨ر٠	٢٥٨ر٨	٨٥١ر٢	١١٥٤ر٤
١٩٧٠	٧٧٣	١٠٩ر٤	٣١٦ر٤	١٠٨٩ر٤	١٥٣٧ر٣
١٩٧٥	١٤٦٨ر٥	١٧٠ر٥	٥٣٦ر٩	٢٠٠٥ر٤	٢٧٧٣ر٤

المصدر:

عمود (١)، أخذ من Capmas Statistical Yearbook. 1975, p. 4 أما عدد السكان في عام ١٩٧٥، فلقد قدر على أساس زيادة السكان بمقدار ٢ر٣١٪ عن عام ١٩٧٤. وقد أخذت الزيادة السنوية ٢ر٣١٪ من النتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ (انظر البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، ١٩٧٧، ص٣٦).

عمود (٢) أخذ من عدة مصادر: قدر عدد سكان الريف في عام ١٩٥٣ على أنهم ٦٥ر٢٪ من اجمالي السكان. ولقد تم هذا التقدير على أساس ان نسبة سكان الريف الى اجمالي السكان انخفض من ٦٧٪ في تعداد ١٩٤٧ الى ٦٣٪ في تعداد ١٩٦٠ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)، السكان والتنمية في جمهورية مصر العربية ١٩٧٥ ص١١٤ أي بمعدل ٣٠٨ر. سنوياً، أما عدد سكان الريف في ١٩٦٠، فلقد أخذ مباشرة من السكان، التنمية، المرجع السابق مباشرة، وأخذ عدد سكان الريف خلال ١٩٦٥، ١٩٧٢ من S. Radwan, op. cit. p. 23.

ولقد قدر سكان الريف عام ١٩٧٥ على انهم يمثلون ٥٦ر٣٥٪ من اجمالي السكان. فلقد تبين من النتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ ان نسبة سكان الحضر ارتفعت الى (٤٤٪) من اجمالي السكان بعد أن كانت (٤٠ر٥٪) في تعداد ١٩٦٦ (البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، ١٩٧٧، العدد الأول، ص٣٨) معنى ذلك ارتفاع نسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان بمعدل ٣٥ر٠٪ سنوياً، فيا بين ١٩٦٦ - ١٩٧٦، أي حتى عام ١٩٧٥، يمثل سكان الحضر ٤٣ر٦٥٪ من اجمالي السكان وسكان الريف، اذن ٥٦ر٣٥٪ من اجمالي السكان.

....

= العمود (٣) = عمود (١) - عمود (٢)

عمود (٤) و (٥)، أخذت البيانات الخاصة بالفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ من S. Ramadan.

بالنسبة الى عدد سكان الريف الذين يعملون بالزراعة في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ قدروا على أساس أنهم يمثلون ١٥٪ من سكان الريف، وهذه هي الطريقة نفسها التي قدر بها عدد السكان الذين لا يعملون بالزراعة في السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٢ في كتاب د. سمير رضوان (**Ibid.**,footnote 2)ولقد اخذت هذه النسبة (١٥٪) من احدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). ولقد استبعد الاعتماد على بيانات التعداد السكاني لتقدير سكان الريف غير العاملين بالزراعة وذلك لارتفاع نسبة السكان غير المصنّفة حسب النشاط الاقتصادي في التعداد. فمثلاً في تعداد ١٩٦٠ حوالي ٨ ملايين نسمة من اجمالي ١٣ مليون نسمة في الريف (أي ٦٢٪) كانوا غير مصنفين حسب النشاط الاقتصادي (**Ibid**, footnote 2, p. 7). ولقد قدر سكان الريف العاملين بالزراعة في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بطرح تقديراتنا للسكان في الريف غير العاملين بالزراعة من اجمالي سكان الريف.

عمود (٦) و (٧) أخذا من المصادر التالية:

Ch. Issawi, **Egypt in Revolution: an Economic Analysis** London: Oxford Univ. press) 1965, p. 115.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوي للاحصاءات العامة ١٩٥٢ - ٦٧، يونيه ١٩٦٨ ، ص٢٢٢ .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية، ١٩٥٢ - ١٩٧٦، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص٢١٥ .

- يلاحظ انه بالنسبة الى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، تم حساب الدخل الاجمالي والدخل الزراعي في نهاية الأعوام المذكورة، ولم تؤخذ الأرقام كما هي موجودة في المصدر لأنها كانت تمثل الدخول في منتصف العام، وليس في نهايته(★).

عمود (٨) حسب كالتالي:

$$\frac{\text{الدخل المحلي الاجمالي (عمود ٦) - الدخل الزراعي (عمود ٧)}}{\text{سكان الريف غير العاملين في الزراعة (عمود٤) + سكان الحضر (عمود٣)}}$$

عمود (٩) = عمود (٤) × (عمود ٨)
عمود (١٠) = عمود (٧) + عمود (٩)
عمود (١١) = عمود (٦) - عمود (١٠)

(★) يمثل هذا الرقم الناتج المحلي الاجمالي في منتصف عام ١٩٥٣ . ولكن الدخل المحلي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (II)

أسعار القطن والكميات المصدرة منه والمستهلكة محلياً، ومتوسط تكلفة الانتاج

١ - القطن طويل التيلة:

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المتري من الفلاح (بالجنيه) (١)	متوسط ثمن بيع القنطار المتري للمغازل المحلية (بالجنيه) (٢)	متوسط ثمن تصدير القنطار المتري (بالجنيه) (٣)	الكمية التي تستهلك محلياً (بالالف قنطار متري) (٤)	الكمية التي تصدر (بالألف قنطار متري) (٥)
٦٥/١٩٦٤	١٧ر٣	١٩ر٩	٢٠ر٧	٤٠٦	٤٠٧٠
٦٦/١٩٦٥	١٧ر٣	١٩ر٩	١٩ر٧	٨٤٣	٤٠٠٦
٦٧/١٩٦٦	١٧ر٣	١٩ر٩	١٩ر٧	٤٥٤	٣٣٧٥
٦٨/١٩٦٧	١٧ر٩	١٩ر٩	٢١ر٩	٤٦٤	٢٩٨٢
٦٩/١٩٦٨	١٩ر٧	١٩ر٩	٢٤ر٨	٥٩٤	٢٩٩٣
٧٠/١٩٦٩	٢١ر٠	١٩ر٩	٢٤ر٣	٧٢٠	٤١٨٥

تابع جدول (II)

أسعار القطن بالكميات المصدرة منه والمستهلكة محلياً ومتوسط تكلفة الانتاج

٢ - القطن متوسط التيلة

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المتري من الفلاح بالجنيه (٦)	متوسط ثمن بيع القنطار المتري للمغازل المحلية بالجنيه (٧)	متوسط ثمن تصدير القنطار المتري بالجنيه (٨)	الكمية التي تستهلك محلياً بالألف قنطار متري (٩)	الكمية التي تصدر بالألف قنطار متري (١٠)
٦٥/٦٤	١٤ر٩	١٦ر٠	١٥ر٧	١٢٦	٢٣٠٩
٦٦/٦٥	١٤ر٩	١٦ر٠	١٤ر٨	١٢٧	٢٤٤٢
٦٧/٦٦	١٤ر٩	١٦ر٠	١٤ر٦	١٥٤	١٠٦٦
٦٨/٦٧	١٥ر١	١٤ر٧	١٥ر٥	٢٣٠	١٨٢٥
٦٩/٦٨	١٥ر١	١٤ر٧	١٦ر٤	٢٤٤	١٥١٨
٧٠/٦٩	١٥ر١	١٤ر٧	١٥ر٨	٣٩٧	٢٠٦٤

تابع جدول (II)

أسعار القطن بالكميات المصدرة منه والمستهلكة
محلياً ومتوسط تكلفة الانتاج

٣ - القطن قصير التيلة:

السنة	متوسط ثمن شراء القنطار المتري من الفلاح بالجنيه (١١)	متوسط ثمن بيع القنطار المتري للمغازل المحلية بالجنيه (١٢)	متوسط ثمن تصدير القنطار المتري بالجنيه (١٣)	الكمية التي تستهلك محلياً بالألف قنطار متري (١٤)	الكمية التي تصدر بالألف قنطار متري (١٥)	متوسط تكلفة انتاج القنطار المتري بالجنيه (١٦)
٦٥/٦٤	١٤ر٤	١٥ر١	١٥ر٣	٢٥٢٨	٤٦٥	١٢ر٨
٦٦/٦٥	١٤ر٤	١٥ر١	٢٠ر٢	٢٦٥٣	٤٠٠	١٦ر٢
٦٧/٦٦	١٤ر٤	١٥ر١	١٨ر٨	٢٩٠٨	٨٣٧	١٤ر٨
٦٨/٦٧	١٥ر٠	١٥ر١	١٩ر٢	٢٩٠١	٣٨٧	١٣ر٤
٦٩/٦٨	١٥ر٨	١٥ر١	١٩ر٢	١٧٤٨	٣١٩	١٢ر٧
٧٠/٦٩	١٥ر٨	١٥ر١	١٩ر٢	٢٥٦٩	١٨٩	١٣ر٨

المصدر:

الأعمدة (١)، (٢)، (٣)، (٦)، (٧)، (٨)، (١١)، (١٢)، (١٣)، أخذت من M. Abdel-Fadil **op. cit,** pp. 94-95. ولكن في المصدر، كان الثمن بالريال (tallari) ولقد تم تحويله الى الجنيه. (الريال = ٢ر٠ جنيه).

الأعمدة (٤)، (٥)، (٩)، (١٠)، (١٤)، (١٥) أخذت من جهاز التعبئة العامة والاحصاء، **ومؤشرات جمهورية مصر العربية الاحصائية**، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، ١٩٧٣، ص٩٤، ٩٥. ولقد قسمت أنواع القطن المذكورة في المصدر الى ثلاث مجموعات - طويل التيلة - متوسط التيلة - قصير التيلة - على الأساس التالي: مجموعة القطن طويل التيلة يشمل جيزة ٤٥، جيزة ٥٩ كرنك، منوفي، جيزة ٦٨، جيزة ٦٩. وتشمل مجموعة القطن متوسط التيلة أصناف القطن التالية: جيزة ٤٧، جيزة ٦٧. جيزة ٣٠، بهتيم ١٨٥، ودندرة، وتشمل مجموعة القطن قصير التيلة الأصناف التالية: جيزة ٦٦، أشموني، زاجوراه، وأصناف أخرى.

العمود (١٦)، أخذ من سجلات قسم الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة ويلاحظ أن تكلفة الانتاج تشمل ايجار الأرض.

(*) لقد فرضنا أن ثمن تصدير القطن قصير التيلة في عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩/٧٠ لم يتغير عما كان عليه في عام ١٩٦٧/٦٨، وذلك لعدم وجود هذه الأثمان في المصدر.

جدول (III)

كميات الأرز المنتجة والمصدرة والموردة اجبارياً للحكومة واسعاره

السنة	اجمالي انتاج ارز الشعير بالألف طن (١)	الكمية المصدرة من الأرز المبيض بالألف طن (٢)	متوسط تكلفة انتاج الطن من الأرز بالجنيه (٣)	الكمية الموردة اجبارياً للحكومة بالألف طن (٤)	الثمن الذي تشتري به الحكومة طن الأرز شعير من الفلاح بالجنيه (٥)	عائد الفلاح من طن الأرز المورد اجبارياً للحكومة بالجنيه (٦)	عائد الفلاح من طن الأرز المباع في السوق بالجنيه (٧)
١٩٦٨	٢٩٠١	٣٩٥	١٨ر٦	١٩١٥	٢٥ر٤	٦ر٨	٢٣ر٧
١٩٦٩	٢٨٦٧	٤٩٨	١٨ر٣	١٨٩٢	٣٠ر٠	١١ر٧	٢٤ر٠
١٩٧٠	٢٩١٥	٧٠٧	١٧ر١	١٩٢٤	٣٠ر٠	١٢ر٩	٢٥ر٢

المصدر:

عمود (١) أخذ من: جهاز التعبئة العامة المركزي والاحصاء، المؤشرات الاحصائية مرجع سابق. ولقد تم تحويل وحدة الحساب من ضريبة كما جاءت في المصدر الى طن على اساس الطن = ١ر٠٥٨ ضريبة.

عمود (٢) أخذ من: M. Abdel-Fadil, **op. cit.**, p. 105.

عمود (٣) حسب من: (سعد طه علام. مذكرة رقم ١٠٨٤، معهد التخطيط القومي)، جدول (I) وكان الحساب كالتالي: تكاليف انتاج الأرز بما فيها الايجار/متوسط محصول الفدان من الأرز. ولكن وحدة الحساب التي جاءت بها البيانات كانت «الضريبة» ولقد تم تحويلها الى «طن» على أساس: الطن = ١ر٠٥٨ ضريبة.

عمود (٤) ٦٦٪ من المحصول يورد للحكومة اجبارياً.
أنظر **Ibid**, p. 89.

عمود (٥) أخذ من: **Ibid.**, p. 105.

عمود (٦) = عمود (٥) – عمود (٣)

عمود (٧) حسب على اساس طرح متوسط تكلفة انتاج طن الأرز (عمود ٣) من ٤٢ر٣ جنيهاً وهو ثمن السوق. فلقد كان ثمن سوق الأرز ٤٠ جنيهاً للضريبة عام ١٩٦٧/١٩٦٨.

(**Ibid.**, p. 89.) وفرضنا ان هذا الثمن لم يتغير عامي ١٩٦٩، ١٩٧٠.

جدول (١٧)

كميات البصل المنتجة والمصدرة والموردة اجبارياً للحكومة واسعاره

السنة	اجمالي انتاج البصل بالألف طن (١)	الكمية المصدرة بالألف طن (٢)	ثمن الطن المصدر من البصل بالجنيه (٣)	متوسط التكلفة لانتاج الطن من البصل بالجنيه (٤)	عائد الحكومة بالنسبة للطن المصدر من البصل بالجنيه (٥)	الكمية الموردة اجبارياً للحكومة بالألف طن (٦)	الثمن الذي تشتري به الحكومة طن البصل من الفلاح بالجنيه (٧)	عائد الفلاح من طن البصل المورد اجبارياً للحكومة بالجنيه (٨)	عائد الفلاح بالنسبة لطن البصل المباع في السوق بالجنيه (٩)
١٩٦٨	٤٤٧ر٢	٩٢ر١	٥٣ر٣	١١ر٨	٤١ر٥	٢٥٤ر٩	١٢ر٧	٠ر٩	٤ر٧
١٩٦٩	٥٦٧ر٤	١٣٧ر٣	٤٨ر١	١١ر٨	٣٦ر٣	٣٢٣ر٤	١١ر٣	٠ر٥	٤ر٧
١٩٧٠	٤٣٦ر٨	٩٠ر٨	٦٣ر٧	١٢ر٢	٥١ر٥	٢٤٩ر٠	١٤ر٠	١ر٨	٤ر٣

المصدر:

عمود (١) أخذ من: جهاز التعبئة العامة المركزي والاحصاء، مؤشرات جمهورية مصر العربية الاحصائية. مرجع سابق، ص١٠٣، ولكن في المصدر كانت وحدة القياس «القنطار» ولقد تم تحويلها الى طن على أساس: الطن = ٢٢ر٢٦ قنطار

عمود (٢) أخذ من: جهاز التعبئة العامة المركزي والاحصاء، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية. اعداد مختلفة.

عمود (٣) حسب على أساس قسمة قيمة الصادرات من البصل على الكمية. ولقد أخذت البيانات الخاصة بقيمة الصادرات والكمية من: جهاز التعبئة العامة المركزي والاحصاء، المؤشرات الاحصائية، مرجع سابق.

عمود (٤) أخذ من سجلات قسم الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة. ولقد تم تحويل وحدة الحساب من قنطار الى طن على اساس الطن = ٢٢ر٢٦ قنطار.

عمود (٥) = عمود (٣) - (عمود ٤)

عمود (٦) حسب كالتالي: الكمية التي تورد اجبارياً من البصل بالنسبة الى متوسط انتاجية الفدان (= ٥٧٪) × الكمية المنتجة من البصل (عمود ١).
أخذت نسبة التوريد الاجباري للبصل من M. Abdel-Fadil, op. cit., p. 89

عمود (٧) الثمن الذي تشتري به الحكومة من الفلاح هو نفس الثمن المزرعي للمحصول (قسم الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة).

عمود (٨) = عمود (٧) - عمود (٤)

عمود (٩) حسب على فرض أن متوسط سعر الطن من البصل في السوق لم يتغير حتى سنة ١٩٧٠ عن عام ١٩٦٧/١٩٦٨، وهو ١٦ر٥ جنيهاً للطن كما جاء في **Ibid.** ولقد حسب هذا العمود على اساس طرح متوسط تكلفة انتاج الطن من البصل (عمود ٤) من ١٦ر٥ جنيهاً.

المراجع

- محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، تقديم د. اسماعيل صبري عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- د. سعد طه علام، مذكرة رقم ١٠٨٤، معهد التخطيط القومي.

Abdel-Fadil, M., **Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970** (Cambridge: Cambridge Univ. Press) 1975.

Adelman, I., and C. Taft Morris, **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries** (Stanford: Stanford Univ. Press) 1975.

Atkinson, A. B., **The Economics of Inequality** (Oxford: Clarendon Press) 1976.

(ed.) **The Personal Distribution of Incomes** (London: G. Allen and Unwin Ltd.) 1976.

Baster, N. (ed.), **Measuring Development, the Role and Adequacy of Development Indicators** (London: Frank Cass) 1972.

Chenery, H. et al., **Redistribution with Growth,** published for the World Bank and the Institute of Development Studies (London: Oxford Univ. Press) 2nd printing, 1975.

Frank, Jr., Ch., & R. Webb (eds.), **Income Distribution and Growth in the Less-Developed Countries** (Washington, D. C. : the Brookings Institution) 1977.

Hansen, B., & G. Marzouk, **Development and Economic Policy in the UAR (Egypt)** (Amsterdam: North-Holland Publishing Company) 1965.

Issawi, Ch., **Egypt in Revolution; an Economic Analysis** (London: Oxford Univ. Press) 1963.

Lipton, M., **Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development** (Cambridge: Harvard University Press) 1977.

Mabro, R., **The Egyptian Economy** (Oxford: Clarendon Press) 1974.

Marshall, J., and B. Ducros (eds.), **The Distribution of National Income.** Proceeding of a Conference held by the International Economic Association (London: Mac Millan Co. Ltd.) 1968.

Mead, D. C. **Growth and Structural Change in the Egyptian Economy** (Illinois: Richard D. Irwin Inc.) 1967.

Radwan, s., **Agrarian Reform and Rural Poverty: Egypt, 1952–1975,** ILO, 1977.

Tinbergen, J., **Income Distribution, Analysis and Policies** (Amsterdam: North Holland Publishing Company) 1975.

United Nations Research Institute for Social Development, **Contents and measurement of Socio–Economic Development: an Empirical Enquiry,** report No. 70, Geneva, 1970.

الفصل الثامن

الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر

١٩٧١ـ ١٩٧٧

د. جودة عبد الخالق

١ـ المقـدّمَة

منذ أوائل السبعينات حدث تحول في سياسة مصر الاقتصادية وأصبح هذا التحول يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي. ونحاول في هذا الفصل الاجابة على عدد من الاسئلة التي تثور بخصوص هذه السياسة. وما يعني الانفتاح الاقتصادي؟ وهل يمس العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر أم يتعداها الى آليات العمل داخل الاقتصاد المصري؟ وما هي الجذور التاريخية لهذه السياسة؟ وما هي ابعادها؟ وكيف تفسر الاتجاه نحو الاخذ بها في مصر؟ وهل يمكن الربط بين هذا الاتجاه وبين تعثر التحول الى الاشتراكية في النصف الاول من الستينات؟ وايا كان تفسير الاخذ بسياسة الانفتاح فما هو تأثيرها الفعلي والمحتمل في النمو الاقتصادي في مصر؟.

والفكرة الاساسية التي يدور حولها البحث الحالي هي أن الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي لم يظهر عشوائيا ولا من فراغ، وانما هو نتيجة طبيعية لضغط الفئات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت في المجتمع المصري نتيجة لفشل عملية التحول الاشتراكي بسبب العوامل الكثيرة التي اسهمت في تخريب هذه العملية سواء على الصعيد المحلي أم الخارجي.

لقد أفرزت فترة التحول منذ أوائل الستينات عناصر جديدة في القطاع العام والزراعة والتجارةوالمقاولات،أمكنها أن تراكم الثروات الخاصة بسبب قصور التنظيم الاجتماعي أو الإطار المؤسس للإقتصاد القومي. وبعد ان حصلت هذه الفئات على الحد الادنى من القوة الاقتصادية بدأت تضغط للأخذ بالانفتاح.

هذا عن التفسير. اما عن التأثير، فان تحليلنا يحملنا على ان نتوقع ان تكون هناك زيادة نمو في البداية، في مرحلة اعادة دمج هذا الاقتصاد في السوق الرأسمالية العالمية. ولكن بمجرد ان يتم ذلك، فمن المتوقع ان يتباطأ معدل النمو، بعد أن يكون هيكل الاقتصاد القومي قد أصبح موجها الى الخارج[١]، وبعد ان تكون تنميته قد اجهضت[٢]، يضاف الى هذا ان اي نمو يتسنى تحقيقة غالبا ما يصطَحَب بدرجة عالية من اللامساواة.

لذلك سنقسم دراستنا الى الاقسام التالية. في قسم ثان ندرس تعريف الانفتاح الاقتصادي وفي قسم ثالث نلقي الضوء على الجذور التاريخية للانفتاح وتطوره في مصر. وفي القسم الرابع نتناول تطور الاطار المؤسس للاقتصاد المصري. وفي القسم الخامس نعرض بالتفصيل اهم ابعاد سياسة الانفتاح. اما القسم السادس فنخصصه لدراسة تأثير هذه السياسة في نمو الاقتصاد المصري. والقسم السابع والاخير نُضمنه النتائج والاستخلاصات التي نخرج بها من هذه الدراسة.

٢ - معنى الانفتاح

ان من اصعب الامور تحديدمعنى الانفتاح بدقة[٣]، ومن الغني عن البيان ان نذكر ان الاقتصاد المصري لم يكن مغلقا قبل الاخذ بسياسة الانفتاح[٤]. والجدول رقم(١) يبيّن تطور نسبة التجارة الخارجية الى الدخل خلال الفترة السابقة على الانفتاح.

---

(١) Extraverted وهذا هو الاصطلاح الذي يستخدمه سمير أمين، انظر كتابه: **Uneven Development A Study of pre-capitalist social Formations** (New York: Monthly Review Press, 1976).

(٢) يستخدم البعض اصطلاح التنمية المشوهة او المعوجة distorted development لوصف هذه الحالة، انظر: فؤاد موسى، «محاولة لتحديد المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية» في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، استراتيجية التنمية في مصر، ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٧٨، ص ٢٧ - ٤١.

(٣) لمناقشة مفصلة لمعنى الانفتاح انظر، جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط مشروع الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢)، القاهرة اغسطس - آب (١٩٧٧)، المجلد الثالث الفصل الأول.

(٤) بل في الحقيقة هناك ادلة على ان الاقتصاد المصري قد ازداد تبعية للخارج خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٤) انظر في هذا:

جودة عبد الخالق، «نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج بدراسة للتجربة المصرية ١٩٦٠ - ١٩٧٤»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصادين المصريين، القاهرة (١٩٧٧).

جدول رقم (١)

التجارة الخارجية والدخل القومي في مصر (١٩٥٢ - ١٩٦٦).
(بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة الخارجية	الدخل القومي	نسبة ٪
١٩٥٧	٢٣٢ر٢	٢٦٦ر٠	٤٩٨ر٢	١٠٧٤ر٧	٤٦
١٩٥٨	٢٤٥ر٢	٢٦٨ر١	٥١٣ر٣	١١٨٥ر٠	٤٣
١٩٥٩	٢٥٨ر٦	٢٩٨ر٧	٥٥٧ر٣	١٣١٨ر٩	٤٢
١٩٦٠	٢٩٦ر٤	٣٢٢ر١	٦١٨ر٥	١٤٥٩ر٣	٤٢
١٩٦١	٢٥٠ر٢	٣٠٤ر٩	٥٥٥ر١	١٥١٥ر٣	٣٧
١٩٦٢	٢٤١ر٧	٣٥٦ر١	٥٩٧ر٨	١٦٨٤ر٦	٣٦
١٩٦٣	٣٥٦ر٩	٤٧٥ر٠	٧٣١ر٩	١٨٨٧ر٩	٤٤
١٩٦٤	٣٦٦ر٥	٤٨١ر١٩	٨٤٨ر٤	٢٠٥٠ر٦	٤١
١٩٦٥	٤٠٦ر٩	٤٨٨ر٠	٨٩٤ر٩	٢٤٠٢ر٩	٣٧
١٩٦٦	٤٢٠ر٨	٤٤٥ر٣	٨٦٦ر١	٢٤٩٣ر٨	٣٥

المصدر :
UN, yearbook of National Accounts Statistics.
UN, yearbook of Foreingn Trade Statistics,
Different volumes.

وقد انخفضت خلال الفترة إلا انها لا زالت مرتفعة نسبيا. واهم من هذا لا يمكن الادعاء بان الانخفاض في نسبة التجارة الخارجية الى الدخل يعود الى اية سياسة واعية لقفل الاقتصاد المصري أو الانغلاق. يضاف الى هذا ان مصر استمرت في الحصول على مقادير كبيرة من المساعدات الاقتصادية، وعلى ذلك لا يمكن القول بان الانفتاح قد اعتمد على ردّة فعل لحالة قائمة من الانغلاق.

والواقع ان معنى سياسة الانفتاح ومضمونات هذه السياسة يمكن فهمها بدرجة افضل عند دراسة هيكل التجارة الخارجية وليس مستواها. فاذا ما نظرنا الى توزيع تجارة مصر الخارجية جغرافياً خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٦) نلاحظ نمطا واضحاً. والجدول (II) يوضح هذا النمط، ومنه نلاحظ ان مجموعة اقتصاديات السوق المتقدمة (وهي

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية ١٩٦٠ - ١٩٧٦

	الصادرات				الواردات			
السنة	أ س م	أ ك ش	أخرى	المجموع	أ س م	أ ك ش	أخرى	المجموع
١٩٦٠	٤٣ر٠	٣٦ر٢	٢٠ر٨	١٠٠ر٠	٦٤ر٥	١٨ر٨	١٦ر٧	١٠٠ر٠
١٩٦٥	٣٢ر٢	٤٣ر٤	٢٤ر٤	١٠٠ر٠	٥٧ر٨	١٩ر٤	٢٢ر٨	١٠٠ر٠
١٩٦٦	٢٨ر١	٤٦ر٦	٢٥ر٣	١٠٠ر٠	٥٧ر٨	٢١ر٣	٢٠ر٩	١٠٠ر٠
١٩٦٧	٣١ر١	٤٥ر٣	٢٣ر٦	١٠٠ر٠	٤٢ر١	٣٧ر٩	٢٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٦٨	٢٧ر٥	٤٥ر٣	٢٧ر٢	١٠٠ر٠	٤٧ر٦	٣٥ر٩	١٦ر٠	١٠٠ر٠
١٩٦٩	٢٣ر٢	٥٠ر٧	٢٧ر١	١٠٠ر٠	٤٦ر٩	٢٨ر٥	٢٦ر٦	١٠٠ر٠
١٩٧٠	١٨ر٦	٥٦ر٤	٣٥ر٠	١٠٠ر٠	٤٣ر٧	٢٩ر٧	٢٦ر٦	١٠٠ر٠
١٩٧١	١٧ر٦	٥٩ر٧	٣٨ر٧	١٠٠ر٠	٣٦ر٨	٣٢ر٧	٣٠ر٣	١٠٠ر٠
١٩٧٢	٢٠ر٩	٥٩ر٨	١٩ر٣	١٠٠ر٠	٣٩ر١	٣٢ر٧	٢٨ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٣	٢٨ر٣	٥٥ر١	١٦ر٦	١٠٠ر٠	٥٣ر٢	٢٩ر٥	١٧ر٣	١٠٠ر٠
١٩٧٤	٣٠ر٨	٥٥ر٤	١٣ر٨	١٠٠ر٠	٥١ر٧	٢٤ر١	٢٤ر٢	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١٤ر٥	٧٤ر٠	١١ر٥	١٠٠ر٠	٦٥ر٤	١٤ر٨	٢٠ر٨	١٠٠ر٠
١٩٧٦	٣٢ر٠	٤٨ر٩	١٩ر١	١٠٠ر٠	٦٧ر٦	١٤ر٨	٢٨ر٦	١٠٠ر٠

أ س م = اقتصاديات السوق المتقدمة

أ ك ش = اقتصاديات الكتلة الاشتراكية

المصدر : البنك الأهلي المصري النشرة الاقتصادية، امدادات مختلفة.

اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الاميركية) ومجموعة دول الكتلة الاشتراكية (وهي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي)، وقد تبادلتا المركز كأكبر شريك لمصر في التجارة الخارجية. ثم حلّت مجموعة دول الكتلة الاشتراكية محل مجموعة دول السوق المتقدمة كأكبر مشتر للصادرات المصرية منذ أوائل الستينات، ولا زالت محتفظة بمركزها حتى (١٩٧٦). ولقد احتفظت مجموعة دول السوق المتقدمة بمركز كأكبر بائع للواردات المصرية على امتداد الفترة، رغم اتجاهه للانخفاض في أوائل الفترة واتجاهه للارتفاع في أواخرها. ويجب ان نلاحظ ان التجارة مع مجموعة دول الكتلة الشرقية تتم على اساس اتفاقات التجارة والدفع الثنائية، ومن هنا تبدو إحدى الملامح الغريبة لتجارة مصر الخارجية، اذ على حين تتم صادراتها طبقا لاتفاقات التجارة والدفع بصفة رئيسة، نجد

ان الواردات تتم على اساس قوى السوق بشكل اساسي.

يمكننا في ضوء ما تقدم ان نفترض ان سياسة الانفتاح الاقتصادي تعني اعادة وضع الدول الرأسمالية المتقدمة على قائمة المشترين للصادرات المصرية وزيادة نصيبهم النسبي في الواردات المصرية. بعبارة اخرى، نفترض على ضوء ما تقدم ان سياسة الانفتاح الاقتصادي تعني اعادة دمج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية. ولكن التجارة تسير في خط متواز من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ومن هنا كان صدور القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤)، وتعديله بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة.

ومن أجل مزيد من تحديد معنى الانفتاح نشير الى ورقة اكتوبر باعتبارها الوثيقة الهامة في هذا المجال. ولقد كان الانفتاح احد الاهداف الرئيسة التي حددتها ورقة أكتوبر[٥]. وتقدم ورقة اكتوبر تشخيص متاعب مصر الاقتصادية التالي[٦]. فبسبب الانفاق العسكري هبط معدل التنمية لمصر من (٢٦٫٧) خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) الى اقل من (٥٪) سنويا بعد ذلك. وبالرغم من كل الموارد المحلية التي يمكن تعبئتها للتنمية، فلا تزال هناك حاجة ماسة للموارد الاجنبية. وهذا يمدنا بالمبرر لسياسة الانفتاح الاقتصادي: فهي تقوم على تقدير احتياجات الاقتصاد المصري من ناحية وعلى الفرص المتاحة للتمويل الخارجي من ناحية أخرى[٧].

وعلى ذلك فالانفتاح في تصور ورقة أكتوبر، يعني فتح الاقتصاد المصري للاستثمار المباشر الخاص، عربيا كان أم اجنبيا. ويجري التركيز في توضيح المبرر للانفتاح على عنصرين أساسيين، التمويل والتكنولوجيا. وهذا مبني على التجريد الذي يتجاهل دور العوامل الاجتماعية في التنمية. وهذا المنحى يقوم على الخلط بين النمو والتنمية في حين ان التنمية عملية أكثر تعقيداً او عمقا وشمولا من النمو. انها تتضمن القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة[٨].

---

(٥) أنظر الرئيس محمد أنور السادات، «ورقة أكتوبر»، جمهورية مصر العربية هيئة الاستعلامات، ابريل ـ نيسان (١٩٧٤)، ص ٦٢.

(٦) المرجع السابق مباشرة.

(٧) المرجع السابق مباشرة.

(٨) Dudley Seers, «What are we trying to measure?» in Nancy Baster, **Measuring Development:** The role and adequacy of development indicators (London: Frank Cass, 1972).

ان آلنمو قد يكون في الواقع مناقضا التنمية، اذا ما صَحِبَهُ ازدياد الفقر والبطالة واللامساواة. والتجربة التاريخية لدول العالم الثالث غنية بأمثلة النمو السريع المصحوب بهذه الاعراض الخبيثة[٩].

ان احد ابعاد الانفتاح هو اعادة ادماج مصر في السوق الرأسمالية العالمية. ولكن اعادة تشكيل علاقات مصر الاقتصادية الدولية يتطلب بالضرورة اعادة تشكيل طريقة عمل الاقتصاد المصري في الداخل.وسوف نتناول هذه النقطة بالتفصيل في القسم الخاص بأهم ابعاد سياسة الانفتاح الاقتصادي.

٣ - الجذور التاريخية للانفتاح

دعنا الآن بعد ان ناقشنا معنى الانفتاح الاقتصادي، نتتبع جذوره وتطوره التاريخي متى بدأت؟ ومتى كانت الخطوة الاولى على طريق الانفتاح؟ لقد ذكرنا ان الانفتاح سياسة ذات شقين: انها تتضمن اعادة تشكيل علاقات مصر الاقتصادية والدولية، كما تتضمن اعادة تشكيل طريقة عمل الاقتصاد المصري في الداخل. ونتناول اولا تطور الشق الاول التاريخي.

(أ) كانت الخطوة الاولى اصدار القانون (١٥٦) لسنة (١٩٥٣)،لتشجيع الاستثمار الاجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية في القطاعات الهامة مثل الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة. ولقد عدل هذا القانون بالقانون (٤٧٥) لسنة (١٩٥٤) لجعله أكثر جاذبية واغراء لرأس المال الاجنبي.

(ب) في سنة (١٩٦٠) صدر القرار الجمهوري رقم (٢١٠٨)، وعدل في العام التالي بالقرار رقم (٤٣٧)، وجعل قبول مشروعات الاستثمار الاجنبي مشروطا باستصدار قرار جمهوري.

(جـ) اكد ميثاق العمل الوطني الصادر عام (١٩٦٢) الحاجة الى رأس المال الاجنبي والامكانيات التي يمكن ان يتيحها.

(د) صدر القانون (٥١) لسنة (١٩٦٦) المتعلق باقامة منطقة حرة في بور سعيد، محتويا

---

(٩) See H. B Chenery **et. al., Redistribution with Growth** (London: Oxford U. Press, 1974).

قسماً من رأس المال الاجنبي الذي يستثمر في المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التأميم. ولكن هذا القانون لم يقدر له ان يطبق بسبب حرب (١٩٦٧) والظروف التي اعقبتها.

(هـ) اعترف القانون (٣٢) لسنة (١٩٦٦) والخاص بهيئات وشركات القطاع العام بامكانية مشاركة رأس المال الاجنبي المشروعات العامة.

(و) لكن الخطوة الحاسمة على طريق الانفتاح جاءت عام (١٩٧١).ففي ذلك العام صدر القانون (٦٥) لسنة (١٩٧١) لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة، وقد شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل. ونص القانون على ان المشروعات التي تنشأ طبقا له تعتبر مشروعات خاصة، بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين. وقد انشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربي والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها.

(ز) ثم صدر القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) معدلا بالقانون (٣٢) لسنة(١٩٧٧)،وهو أهم خطوة في اتجاه اعادة صياغة علاقات مصر الاقتصادية والدولية. ويقوم هذا القانون على سبعة مبادىء رئيسة:

- ضمان النفع المتبادل لكل من الاقتصاد القومي والمستثمرين العرب والاجانب.
- تشجيع مشاركة من رأس المال المحلي، العام والخاص لرأس المال العربي والاجنبي.
- خلق ظروف ملائمة لتدفق رأس المال العربي.
- خلق الشروط اللازمة لجعل مصر مركزا ماليا ونقديا.
- تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية والحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار.
- تخطي العقبات الادارية والاجرائية ضد توسع الاستثمار.
- اعطاء أولوية للمشروعات التي تساعد على زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي والتي تتيح الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للتنمية.

٤ ـ تطور الاطار المؤسسي للاقتصاد المصري خلال الفترة (٥٢ ـ ١٩٦٥)

لم تكن هناك تغيرات مؤسسية جذرية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٥٢ ـ ١٩٥٧) باستثناء قانون الاصلاح الزراعي عام (١٩٥٢).

ولقد لعبت الدولة دورا محدودا للغاية في النشاط الاقتصادي خارج الزراعة. وفي عام (١٩٥٧) انشئت المؤسسة الاقتصادية لكي تقوم بدور الشركة القابضة للشركات المختلطة (عام ـ خاص) والممتلكات الاجنبية المصرة. ولقد كان اهم مايميز السياسة الاقتصادية خلال الجزء من هذه الفترة الممتد من اواخر الخمسينات وأوائل الستينات هو انها تمثلت في توجيه القطاع الخاص(١٠).

لكن نطاق القطاع العام اتسع نتيجة إجراءات التأميم الواسعة النطاق خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) ونشأت مؤسستان جديدتان الى جانب المؤسسة الاقتصادية، هما مؤسسة مصر ومؤسسة نصر في عام (١٩٦١)، ثم سرعان ما قسمت هذه المؤسسات الثلاث في نهاية (١٩٦١) الى حوالي اربعين مؤسسة نوعية. ومن هنا تشكل مع بداية الستينات هيكل تنظيمي واضح للقطاع العام، متمثلا في المؤسسات النوعية كهمزة وصل بين الوزارة في أعلى الهرم التنظيمي والمشروعات في قاعدته(١١).

وظل هذا التنظيم قائما قرابة عقد كامل، وحتى اوائل السبعينات. وفي تقديرنا ان هذا الهيكل التنظيمي للقطاع العام كانت له عيوب كثيرة، وان هذه العيوب كانت جسيمة.

---

(١٠) وبنهاية عام (١٩٥٨) كانت المؤسسة تملك حصة مسيطرة في رأس مال (٥٢) شركة تغطي مجالات واسعة للنشاط مثل الكيماويات والصناعات الهندسية والتعدينية والبترول والنقل والمواصلات والمصارف والتأمين... الخ. انظر:

A. Hassan El Dakkak, **The United Arab Republic: Some economic features**, Cairo, 1959, p. 64.

مشار اليه في. محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، دراسة في المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث ١٩٦٧ ص ١٨٦.

(١١) اسماعيل صبري عبدالله، تنظيم القطاع الخاص، المبادىء النظرية وأهم القضايا التطبيقية، القاهرة، دار المعارف بمصر، (١٩٦٩) ص ٢٦٥.

فالمؤسسة هي، من الناحية النظرية، الجهة المسؤولة عن الاشراف على الشركات التابعة لها. لكن من الناحية العملية، تعذر على المؤسسة مراقبة حسابات الشركات التابعة لها نتيجة لعدم صدور القرار واللوائح المنظمة لاعمال ادارات المراجعة والمحاسبة في المؤسسات العامة، وبذلك انحصرت رقابة المؤسسة على ما يتبعها من شركات في أمرين: اقتراح تشكيل مجلس ادارة الشركة، والموافقة أو الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الشركة أو جمعيتها العمومية، اي ان اشراف المؤسسة العامة النوعية على شركاتها قاصر على مرحلة وضع الخطط دون متابعة التنفيذ وتقييم مختلف اوجه النشاط[١٢].

وقد ادى كل هذا الى خلق فراغ في الاشراف على الشركات العامة (١٢أ) وخلق جوّ مؤاتٍ لتحويل الفائض الاقتصادي الذي برز في القطاع العام الى جانب الجيوب الخاصة.

ومن الممكن الاستمرار في الحديث باستفاضة عن مثالب تنظيم القطاع العام السابق ذكره ولكن يكفي ان نذكر هنا انه في ظل هذا التنظيم، كان هناك خلط بين طبيعة الوحدة الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي وفي المجتمع الرأسمالي[١٣]. فلقد اعتبرت المشروعات العامة ملكا « خاصا للدولة[١٤]. وقام على ادارتها في معظم الحالات افراد لم يكن لديهم ايمان بالنظام الاشتراكي[١٤أ]. هذا على المستوى الجميعي، ثم اقيمت واجهة لمجتمع اشتراكي بلا محتوى حقيقي. لذلك بقي الاقتصاد المصري اقتصادا رأسماليا تديره الدولة، وبالتالي يتحكم فيه جهازها البيروقراطي.

كانت تلك طبيعة التحولات المؤسسية التي حدثت في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٥)، وقد تضمنت تغيراً في علاقات ملكية وسائل الانتاج على نطاق واسع خارج الزراعة ولكن بسبب طبيعة تنظيم القطاع العام الجديد، لم يكن هناك

---

(١٢) عبد السلام بدوي، الرقابة على المؤسسات العامة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ من ص ٤٣١ - ٤٣٣.

(١٢أ) انظر الدراسة القيمة التي قام بها الدكتور اسماعيل ‌صبري عبد الله، وايضا دراسة الدكتور عبدالسلام بدوي المشار اليها في الحاشيتين السابقتين.

(١٣) دويدار، مرجع سابق، من ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(١٤) المرجع السابق مباشرة ص ٢٣٣.

(١٤أ) بل قانون الشركات رقم (٢٦) لسنة (١٩٥٤)، والذي وضع قبل اجراءات التأميم ظل يطبق بعد التأميم والتحول الى الاشتراكية. انظر: عبد السلام بدوي - مرجع سالف الذكر، ص٤٣٦.

تغير مناظر في السيطرة على وسائل الانتاج. وعلى ذلك فبينما حدث تغير كبير في نطاق الملكية العامة لوسائل الانتاج لم يكن هناك اتجاه واضح لتأكيد سيطرة الشعب على هذه الوسائل، ولقد كان لهذا أثره في كيفية اقتسام الناتج الاجتماعي والتصرف فيه، وهذا ما نوضحه الآن.

ولكي نقيم الدليل على الرأي الذي ذهبنا اليه في هذا الجزء، فاننا نستعرض أهم التطورات الفعلية في الاقتصاد المصري ذات الدلالة خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) والجدول رقم (III) يوضح تطور التوزيع الوظيفي للدخل في مصر خلال السنوات (١٩٥٩/١٩٦٠) و(١٩٦٩/١٩٧٠) ويميز الجدول بين الدخل في شكل أجور والدخل في صورة عوائد حقوق التملك. ويعتبر توزيع الدخل بين هذين النوعين مؤشرا طيبا، قد يكون غير كاف، لمدى السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج، فارتفاع نسبة الدخل من الأجر يمكن أن يؤكد تزايد هذه السيطرة.

وتوضح بيانات الجدول أن نسبة الدخل من الأجر قد قفزت من (٩ر٤٠٪) عام (١٩٦٠/٦١) الى (٠ر٤٤٪) عام (١٩٦١/٦٢) ثم (٤٧٪) عام (١٩٦٢/٦٣). وجدير بالملاحظة أن عامي (١٩٦١/١٩٦٢) و(١٩٦٢/١٩٦٣) شهدا أهم اجراءات التأميم التي تمت في الستينات وأوسعها مدى. وعلى ذلك نستنتج انه، نتيجة لاجراءات التأميم في أوائل الستينات، ارتفعت نسبة الدخل الذي يؤول الى العمل، وانخفضت بالتالي نسبة الدخل الذي يؤول الى رأس المال. ولكن هذا التطور كان الى حين فقط، إذ لم يثبت عقد الستينات ان انتصف وتأكد للبيروقراطية السيطرة على القطاع العام، حتى بدأ هذا الاتجاه ينعكس وعادت الامور تسير سيرتها الاولى.

جدول رقم (٣)

توزيع الدخل القومي لمصر (١٩٥٢/٦٠ - ١٩٦٩/١٩٧٠)

السنة	نسبة الدخل من الاجر (٪)	نسبة الدخل من غير الاجر (٪)	الدخل القومي (٪)
١٩٥٩/٦٠	٤٢ر٨	٥٧ر٢	١٠٠ر٠
١٩٦٠/٦١	٤٠ر٩	٥٩ر١	١٠٠ر٠
١٩٦١/٦٢	٤٤ر٠	٥٦ر٠	١٠٠ر٠
١٩٦٢/٦٣	٤٧ر٠	٥٣ر٠	١٠٠ر٠
١٩٦٣/٦٤	٤٧ر٦	٥٢ر٤	١٠٠ر٠
١٩٦٤/٦٥	٤٦ر٢	٥٣ر٨	١٠٠ر٠
١٩٦٥/٦٦	٤٣ر٢	٥٧ر٨	١٠٠ر٠
١٩٦٦/٦٧	٤٢ر٣	٥٧ر٧	١٠٠ر٠
٦٧/١٩٦٨	٤٤ر١	٥٥ر٩	١٠٠ر٠
٦٨/١٩٦٩	٤٤ر٨	٥٥ر٢	١٠٠ر٠
١٩٦٩/٧٠	٤٢ر٨	٥٧ر٢	١٠٠ر٠

المصدر: حسن م. ابراهيم، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري وأثرها في تكوين رأس المال خلال عشر سنوات من التنمية المخططة (١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٩/١٩٧٠)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص١٥.

ومن ذلك يتضح ان الاتجاه نحو توزيع اكثر عدالة فوائد النمو الاقتصادي المخطط في الستينات لم يعمر طويلا. وتحت قناع التحول الاشتراكي تراكمت الملكيات ,والثروات الخاصة ولكن بدون سند قانوني، ولم يلبث معظم القائمين على أمر المشروعات العامة أن كونواثروات ضخمة[١٥]وبدأوا يبحثون عن أوجه استثمار مأمونة ومربحة خارج القطاع العام، فلا عجب اذن ان نجد من بين من يدعون للانفتاح ويساندونه خليطا من قادة القطاع العام ورجال الاعمال[١٦].

(١٥) فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة (١٩٧٦)، ص ١٣٤.

(١٦) ومن ابرز قادة القطاع العام المنادين بسياسة الانفتاح مصطفى كامل مراد، رئيس احدى شركات القطاع العام. وقد قال في مناقشة مشروع قانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة (١٩٧٤) يجب ان تتجه الحكومة اولا الى احداث تغيير شامل للقوانين التي تحكم الهيكل الاقتصادي.

انظر، جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، اللجنة التشريعية، قانون استثمار المال العربي والاجنبي =

٥ ـ تطور الاقتصاد المصري منذ ١٩٧١

تشير بداية السبعينات الى تبلور مجموعة المصالح المنادية بالانفتاح، ويمكن أن نميز عنصرين رئيسيين لهذه المجموعة:

(أ) رأس المال التجاري والصناعي.

(ب) القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية للحكومة والقطاع العام[١٧]. ومن المهم أن نتمعن الاصول التاريخية لهذه الطبقة الرأسمالية الناشئة، لقد تكونت هذه الطبقة من العناصر التالية[١٨]:

الاول: رأس المال الخاص في الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والتشييد. ولقد نما رأس المال الخاص هنا بمعدل سريع جدا مستفيدا من مشروعات الانفاق العام عن طريق المقاولات وعقود الامداد.
ويكفي ان نذكر ان القطاع الخاص يستأثر بأكثر من (٩٠٪) من اجمالي نقل البضائع بالطرق، في حين ان البضاعة المنقولة ملك القطاع العام بالاساس، ناهيك عن تفضيل الوسيلة الاكثر تكلفة وهي النقل بالسيارات، ويقدر ان الخسارة السنوية الناتجة عن هذا تبلغ (١٠٠) مليون جنيه [١٨أ]، تذهب لرأس المال الخاص وعلى حساب القطاع العام.

الثاني: أوليغاركية الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية، فلقد استخدم النفوذ السياسي والاقتصادي لتدعيم المصالح الخاصة.

الثالث: كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون في المقاولات وتجارة الجملة وتجارة الصادرات. ويقدر أنه في منتصف الستينات سيطر (٢١٩) تاجرا فقط على كل

= والمناطق الحرة، مجموعة الاعمال التحضيرية، ص ٨٥. كما تحدث مؤيدا الانفتاح الاقتصادي عند مناقشة مشروع القانون العضو نصر عبد الغفور والعضو أحمد صادق السايدي وهما من كبار رجال الأعمال، واتخذ الموقف نفسه العضو صلاح الطاووطي وهو محام ثري، وانضم اليهم في الاتجاه نفسه العضو احمد حلمي بدر، وهو رئيس احدى شركات القطاع العام، ولحن هنا نقدم امثلة فقط للتدليل على ما ذكرناه في المتن. لكن يمكن للقارىء مراجعة المصدر المشار اليه.

(١٧) انظر الحاشية السابقة، وراجع ايضا فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص١٣٦ ـ ١٣٧

(١٨) فؤاد مرسي. المرجع السابق مباشرة، ص٢٥٠ ـ ٢٥٥.

(١٨أ) أنظر المهندس علي فهمي الدمنستاني «النقل في مصر»، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، (٢٣ ـ ٢٥ مارس ـ اذار ١٩٧٨) ص ـ ١ ـ.

تجارة الجملة التي بلغ حجمها آنذاك (٦٠٠) مليون جنيه. كما قام مقاولو القطاع الخاص بتنفيذ (٧٠٪) من كل الانشاءات في الخطة الخمسية الاولى ؛ على حجم أعمال يقدر بنحو (٥٤) مليون جنيه.

الرابع: كبار الرأسماليين وملاك الاراضي الذين نجحوا في تحويل ثرواتهم الى مجالات ناشطة غير ظاهرة ولكنها مرتفعة العائد، سواء في الداخل أو الخارج.

الخامس: فئة من المغامرين واللّصوص والخارجين على القانون.

هذه الفئات أخذت تزداد قوة بقدر ما ازدادت رأسمالية الدولة ضعفا، وبالتالي بدأت تضغط جهرا لتغيير السياسة الاقتصادية نحو الانفتاح. على ان مجموعة المصالح الداخلية هذه وجدت ظهيرا لها في قوى ضغط خارجية، دولية واقليمية، شدت من ازرها. وتمثلت القوى الدولية في المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدوليّ للتعمير وللتنمية، وصندوق النقد الدولي، وتمثلت القوى الاقليمية في بعض دول المنطقة العربية وفي مقدمتها السعودية. ولقد تجمعت مجموعة المصالح الخارجية دولية واقليمية، فيما يعرف حاليا باسم المجموعة الاستشارية الدولية[١٩]. ورغم قصر الفترة التي تمت فيها اجراءات الانفتاح حتى الآن فانها شهدت عدداً كبيراً من التغيرات الهامة التي من شأنها أن تعيد شكل طريقة عمل الاقتصاد المصري، سواء في ما يتعلق بآلياته الداخلية أم في ما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجي، وبالتالي في ما يتعلق بامكانيات نموه في المستقبل.

وأهم هذه العلاقات على طريق الانفتاح ما يلي:

(أ) القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧).

ليس من المغالاة القول بأن القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) هو أهم خطوة منفردة أتخذت على طريق الانفتاح. وأهم ما ينص عليه هذا القانون ما يلي:

(١) فتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والاجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبا. وعلى وجه التحديد، يذكر القانون مجالات التصنيع والتعدين

---

(١٩) في آخر اجتماعات المجموعة الاستشارية الدولية في باريس في شهر يونيو (١٩٧٨) اشارت المجموعة الى ان الاهتمام يتركز في العام الحالي على معالجة مشاكل اصلاح البناء الاقتصادي في مصر لتحقيق التغيير الاقتصادي الواجب لتصحيح المسار الاقتصادي. كما اكد رئيس الوفد الاميركي في اجتماعات المجموعة الاستشارية تأييد بلاده التام سياسة الانفتاح. انظر «الاهرام» (١٧/٦/١٩٧٨).

والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات، واستصلاح الاراضي البور الصحراوية واستزراعها، والانتاج الحيواني والثورة المائية والاسكان والامتداد العمراني، وشركات الاستثمار ومصارف الاستثمار ومصارف الاعمال وشركات اعادة التأمين، والتعمير والمقاولات وبيوت الخبرة الفنية[٢٠].

ومن الواضح ان هذه القائمة في المجالات التي يمكن ان يرتادها رأس المال الاجنبي أو الاستثمار المباشر تشمل كل المجالات المتصورة، ورغم ذلك فقد شمل نص القانون عبارة « وغيرها من المجالات »، ومن ثم يصعب تصور مجالات محددة مقصورة على رأس المال الوطني، سواء كان عاما أم خاصا.

(٢) توظيف رأس المال الاجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص من تقرير انفراد رأس المال العربي أو الاجنبي في مجالات مصارف الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروع مؤسسات مركزها في الخارج، وجواز انفراد رأس المال العربي أو الاجنبي في المجالات المحددة[٢١]، وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة في الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون، تعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص[٢٢].

(٣) عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها[٢٣].

(٤) اعفاء الارباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقا لهذا القانون من الضريبة على الايرادات المنقولة وملحقاتها، ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها، ومن الضريبة العامة على الايراد وذلك كله مدة خمس سنوات. ويسري الاعفاء وللمدة ذاتها على عائد الارباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطيات الخاصة.

كما تعفى الاسهم من رسم الدمغة اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام، كما يكون الاعفاء بالنسبة الى مشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة واستصلاح الاراضي لمدة عشر سنوات، يجوز مدها (بقرار من رئيس الجمهورية) الى خمسة عشر

---

(٢٠) المادة ٣ من القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) معدلا بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧).

(٢١) المادة (٤) من القانون المذكور.

(٢٢) المادة (٩) من القانون المذكور.

(٢٣) المادة (٧) من القانون المذكور.

عاما. كما يجوز (بقرار من رئيس الجمهورية) اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أوبعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم[٢٤].

تلك هي اهم نصوص القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) معدلا بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) ذات الصلة بالتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري. ويهمنا ان نلقي الضوء بوجه الخصوص على مضمون هذه النصوص بالنسبة الى التحولات الهيكلية.

ففي المقام الاول، نجد ان باب الاقتصاد المصري قد فتح بعد سلسلة من التعديلات[٢٥] على مصراعيه لرأس المال الاجنبي. ولما كان رأس المال الاجنبي تسيطر عليه شركات متعددة الجنسية، فان فتح الاقتصاد المصري بلا حدود أمام رأس المال الاجنبي المباشر يحمل في طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري. وفي هذا الاطار، فان أية تنمية تحدث في مصر لا بد، وأن تكون «تنمية تابعة»[٢٦] وبمروز الوقت، يمكن أن يضر هذا باستقلال البلاد السياسي.

وفي المقام الثاني: فرغم ان من المبادىء الدستورية المقررة في مصر أن القطاع العام يسيطر على قطاعات الاقتصاد القومي الاستراتيجية، الا ان القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) معدلا بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) لا يحدد مجالا معينا للقطاع العام. فكل مجالات النشاط الاقتصادي تقريبا مفتوحة للاستثمار الاجنبي الخاص.

وفي المقام الثالث: فطالما ان الشركات التي تنشأ طبقا للقانون المذكور تعتبر من شركات القطاع الخاص، ايا كانت صفة رؤوس الاموال المسهمة فيها، فان هذا يبشر بأن يتقلص حجم القطاع العام نسبيا، بالمقارنة مع القطاع الخاص.

---

(٢٤) المادة (١٦) من القانون المذكور.

(٢٥) المادة (١٦).

والنغمة السائدة هنا هي نغمة القصور. فالقانون (٦٥) لسنة (١٩٧١) كان قاصرا عن جذب رأس المال الاجنبي، لذلك عدل وصدر محله القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وبعد ثلاث سنوات اخرى. اكتشف ان القانون المذكور لا يزال «قاصرا» عن تحقيق الهدف، لذلك عدل وصدر القانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) وبذلك تلاحظ ان قانون الاستثمار له مدة حياة لا تتعدى ثلاث سنوات فقط. وهذا في حد ذاته يضفي على بيئة باستثمار درجة من عدم الاستقرار كفيلة بتنشيطه، كما انه يخلق لدى المستثمر الاجنبي الرغبة في طلب المزيد من التسهيلات والامتيازات والضمانات.

(٢٦) انظر جلال امين، «تنمية أم تبعية اقتصادية»، مصر المعاصرة العدد (٣٦٦) اكتوبر (١٩٧٣).

وعلى ذلك، فان ما نخشاه، ونحذر منه، هو ان قانون استثمار المال العربي والاجنبي، والمناطق الحرة سيسهل لرأس المال الاجنبي وشركات متعددة الجنسية مهمة التسلل الى السوق المصرية، وامتصاص الفائض الاقتصادي من الاقتصاد المصري، واقامة نمط «للتنمية» يقوم على التوجه الخارجي(٢٧) بشكل اساسي.

(ب) القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير: -

كانت الخطوة الثانية الهامة على طريق الانفتاح هي اصدار القانون(١١٨) لسنة (١٩٧٥) للتصدير والاستيراد. هذا القانون ينص على ان يكون الاستيراد مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام. كما أنه تضمن نصوصا تبيح للافراد استيراد اشياء للاستخدام الشخصي. أما بالنسبة الى التصدير، فقد نص القانون على ان يكون مجال التصدير مفتوحا أمام القطاع العام والقطاع الخاص والافراد، بعد أن الغى القوانين رقم (٩) و (٢٠٣) سنة (١٩٥٩) للواردات والصادرات، والقانون (٩٥) لسنة (١٩٦٣) في شأن تنظيم الاستيراد.

وكنتيجة لهذه التعديلات تم تفكيك احتكار الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية ،وعلى ذلك، صدر قرار وزير التجارة رقم (١٠٥٨) لسنة(١٩٧٥) مبيحا للافراد المصريين والاجانب(٢٨)، استيراد اي شيء فيما عدا (١٨) سلعة قصر استيرادها على القطاع العام وهي:

القمح ودقيقه، الذرة، الفول والسمسم، الشاي والسكروزيت الطعام، والشحوم الحيوانية والنباتية، والدخان، والقطن وغزل القطن، والجوت، والفحم، والنفط ومنتجاته، والاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاسلحة ومستلزمات الانتاج الحربي.

ومن الواضح باستعراض القائمة السابقة، انه باستثناء مواد الطعام الاساسية،

---

(٢٧) وهو ما يسميه سمير امين. extraverted development
انظر كتابه الهام.

Samir Amin, **unaqual Development; Astudy of the social Formations ot peripheral Capitalism.** (New York: Monthly Review press, 1976).

(٢٨) في ندوة عن «الاستيراد بدون تحويل عملة» عقدتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع في (١٩٧٨/٢/٢٠) ذكر وزير التجارة أن الاستيراد اصبح الان قاصرا على المصريين دون الاجانب.

والوقود والطاقة والبنود الاستراتيجية (للدفاع)، يمكن للقطاع الخاص أن يستورد أي شيء آخر. وعلى وجه الخصوص، يمكن له ان يستورد الآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطة، وهي العناصر الاساسية لأي برنامج للاستثار. ليس هذا فقط بل يمكن ايضا لرأس المال الاجنبي ان يسيطر على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية، ولذلك فان القانون (١١٨) لسنة (١٩٧٥) انما اتى ليكمل القانون الرئيسي للانفتاح، القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) معدلا بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧). فلقد رأينا كيف ان القانون الاخير يجعل من كل المشروعات التي تنشأ طبقا له مشروعات خاصة، حتى ولو كان القطاع العام هو المسهم الاكبر فيها.

ويمكن القول ان القانون (١١٨) لسنة (١٩٧٥) سوف تترتب عليه نتائج أساسية على النمو طويل الاجل والتنمية في الاقتصاد المصري. ويرجع هذا الى أمرين: أولهما ان القانون قد أحدث تغييرا أساسيا في تنظيم تجارة مصر الخارجية، وثانيهما ان تجارة مصر الخارجية تلعب دورا هاما في نمو الاقتصاد القومي.

لذا فإننا نتناول النقطة الثانية أولا، واذا تأملنا البيانات في الجدول (IV) فانها توضح ارتباطا وثيقا بين العجز الجاري في ميزان المدفوعات المصري ومعدل الاستثار. فمعدلات الاستثار المرتفعة يصاحبها، بصفة عامة، عجز كبير في حساب ميزان المدفوعات المصري الجاري. كذلك فان معدلات الاستثار المرتفعة يصاحبها معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي[٢٩]. وليس هذا مستغرباً فبسبب عجز المجتمع المصري عن تعبئة الفائض الاقتصادي المحتمل، كان هناك دائما فجوة ادخار تتمثل في نقص المدخرات المحلية في أن تكفي الاستثار القومي، مما استلزم فجوة تجارة، أي زيادة في الواردات على الصادرات، بالحجم نفسه[٣٠]، فبالنسبة الى بلد كمصر حيث انه بلد صغير الحجم نسبيا، وعلى درجة كبيرة من التخصص في الانتاج، لا بد وان تلعب التجارة الخارجية اذن دورا هاما في النمو الاقتصادي، ويترتب على ذلك ان اي تغيير في تنظيم تجارة مصر الخارجية بما يغير من تركيبها السلعي، لا بد وان يؤثر في نمو الاقتصاد المصري الطويل الاجل.

---

(٢٩) وينطبق هذا بدرجة أكبر على الفترة (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥) منه على الفترة (١٩٦٥ - ٦٦ - ١٩٦٩/٧٠) ففي الفترة الثانية تأثر الاقتصاد المصري بحرب (١٩٦٧) وحرب الاستنزاف خلال (١٩٦٨ و١٩٦٩).

(٣٠) وحتى لو لم توجد فجوة الادخار، فان الاستثار يتطلب سلعا انتاجية قد لا يتوفر انتاجها في الداخل وبالتالي يتحتم استيرادها. فالواردات هامة للجهد الاستثاري حتى لو لم توجد مشكلة في تمويل الاستثار.

جدول رقم (٤)

العجز الجاري في ميزان المدفوعات
ومعدل نمو الاقتصاد المصري (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٩/٧٠)

(بملايين الجنيهات المصرية بالاسعار الجارية)

السنة	العجز الجاري في ميزان المدفوعات	الاستثمار كنسبة من الدخل٪	معدل نمو الدخل٪
١٩٦٠/٦١	١٥ر٥	١٦ر٥	١ر٦
١٩٦١/٦٢	٨٦ر٤	١٧ر٨	٣ر٥
١٩٦٢/٦٣	١٠٤ر٠	١٩ر٥	٨ر٩
١٩٦٣/٦٤	١٣٥ر٦	٢٢ر٣	٨ر٧
٦٤/١٩٦٥	٧٥ر٩	٢٠ر٧	٥ر٥
١٩٦٥/٦٦	١٣٧ر٠	١٨ر٧	٤ر٥
١٩٦٦/٦٧	٥٦ر٧	١٦ر٠	٥ر٧
١٩٦٧/٦٨	٣٦ر٤	١١ر٦	٢ر٧
١٩٦٨/٦٩	٢٢ر٨	١٢ر٥	٥ر٨
١٩٦٩/٧٠	٢١ر١	١٢ر٠	٦ر٩
متوسط ١٩٦٠/٦١ ١٩٦٤/٦٥	٨٣ر٥	١٩ر٤	٦ر٥
متوسط ١٩٦٥/٦٦ ١٩٦٦/٧٠	٤٥ر٦	١٤ر٢	٣ر٠

المصدر: جودة عبدالخالق، نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج - دراسة التجربة المصرية (١٩٦٠ - ١٩٧٤)، في التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٧٧، ص٦٢٧.

والاعتبار الآخر الذي يستمد منه القانون (١١٨) لسنة (١٩٧٥) أهمية من حيث تأثيره في النمو طويل الاجل والتنمية الاقتصادية في مصر، هو أن القانون يحدث تغييرا

أساسيا في تنظيم تجارة مصر الخارجية لسماحه للقطاع الخاص، المصري والاجنبي، بممارسة هذا النشاط الهام للاقتصاد القومي. ولا يتمثل مصدر الاهمية في مجرد منافسة القطاع الخاص القطاع العام في غير المجالات التي يحتكرها الاخير، فعلى العكس، تعتبر المنافسة، بصفة عامة[٣١]، أفضل من الاحتكار، انما تتبدى أهمية القانون المذكور في أن الاستيراد حين يتم بواسطة القطاع الخاص، على الاقل جزئيا فانه سوف يتحدد، كماً ونوعاً، باعتبارات الربح. وطالما أن السلع الاستهلاكية أسهل في التعامل فيها من كل السلع الوسيطة والاستثمارية، فان التعديلات التي استحدثها القانون (١١٨) لسنة (١٩٧٥) يتوقع أن تسفر عن تغير التركيب السلعي لواردات مصر. ويتوقع أن تزداد أهمية السلع الاستهلاكية في الواردات وتقل بالتالي أهمية السلع الوسيطة والاستثمارية. ولا بد أن يؤدي هذا الى الاضرار بامكانيات نمو الاقتصاد المصري في المستقبل. يضاف الى ذلك أنه، في ضوء نمط توزيع الدخل في مصر، ستميل الواردات من السلع الاستهلاكية الى أن تكون من النوع الكمالي، وهو نوع له أثر تقليد قوي، مما يرجى اتجاها عاما نحو زيادة الاستهلاك. وعلى ذلك فيتوقع ارتفاع الميل الى الاستهلاك دون زيادة مقابلة في قدرة المجتمع على الانتاج. وتكون نتيجة هذا كله اما زيادة الاعتماد على الخارج أو ازدياد الاحساس بالاحباط الفردي والتوتر الاجتماعي في الداخل، أو كلاهما. وكل هذا يبدو أكثر أهمية اذا نظرنا الى القانون (١١٨) لسنة (١٩٧٥) كاجراء مكمّل لاجراءات أخرى، مثل سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة والتي سنناقشها بشيء من التفصيل فيما بعد.

(جـ) قانون النقد الاجنبي رقم (٩٧) لسنة (١٩٧٦):

من المعروف أن مصر ظلت تتبع نظام الرقابة على الصرف على مدى عشرين سنة، منذ (١٩٥٧) وحتى (١٩٧٦)، حين صدر القانون رقم (٩٧) لسنة (١٩٧٦) بشأن النقد الاجنبي، هذا القانون قصد به تحرير معاملات النقد الاجنبي في الداخل. وقد أقر حق

---

(٣١) الا اذا كان مجال النشاط يتميز بدرجة عالية من الاحتكار، وهناك الكثير من الدلائل على ان التجارة الخارجية تحتكرها الحكومات والشركات متعددة الجنسية. كذلك الحال اذا كان المشروع يواجه منحنى نفقة متناقصة، وفي هذه الحالة تستحيل المنافسة، انظر:

Paul A.Samuelson **Economics** Third Canadian ed. c Toronto; Mc Graw-Hill Co, 1971, p.p. 576-7.

كل شخص قانوني، باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام، في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من أي مصدر (في ما عدا صادرات السلع والسياحة) وفي التعامل بالنقد الاجنبي من خلال المصارف المخولة بذلك رسميا وهي المصارف المصرية المؤممة، وبنك «تشيز» الاهلي وبنك مصر الدولي والبنك المصري الاميركي، ويلاحظ أن المصارف الثلاثة الاخيرة، بحكم القانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧)، هي مصارف خاصة يشارك فيها رأس المال الاجنبي. وبذلك فان المصارف الخاصة تنافس مصارف القطاع العام في الحصول على الودائع بالعملات الاجنبية، تلك الودائع التي يعاد تدويرها الى المراكز المالية الدولية، وفي بعض الحالات الى المقترضين المصريين.

ولا شك في أن القانون (٩٧) لسنة (١٩٧٦) يوفر درجة من المرونة في معاملات النقد الاجنبي، وهي صفة مرغوب فيها. لكنه في الوقت نفسه يهدر السيطرة على النقد الاجنبي المتحصل من بعض المصادر الهامة (مثل مداخيل المصريين العاملين في الخارج). وفي ضوء انعدام أية سلطة للبنك المركزي المصري على عمليات المصارف الاجنبية في مصر (منها المصارف الثلاثة المخولة طبقاً لهذا القانون) يتضح أن صياغة وتنفيذ أية سياسة للنقد الاجنبي في مصر تصبح أمراً مستحيلا. وبالاضافة الى ذلك، فان كل القضية المتعلقة بالتخطيط القومي، معناه وامكانياته وادواته، تصبح قضية مطروحة بالحاح.

(د) نظام الاستيراد بدون تحويل عملة:

من أهم دعائم سياسة الانفتاح نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، الذي استحدث عام (١٩٧٤). وطبقا لهذا النظام، يمكن لأي شخص لديه موارد بالنقد الاجنبي أن يستخدمها في الاستيراد مباشرة، دون الحاجة للرجوع الى الجهاز المصرفي. وهذا مثال آخر من أمثلة التخلص من سلطة الضبط والتحكم اللازمة للتخطيط. فهذا النظام يعني في الواقع مبادلة عمل المصريين العاملين في الخارج بسلع أجنبية معظمها سلع استهلاكية غير ضرورية[٣٢].

ولا يقف الامر عند هذا الحد، بل ان هذا النظام يتعارض تعارضاً صارخاً مع الهدف الذي يعلن عنه رسمياً دائماً، وهو هدف تدعيم مركز الجنيه المصري، والسبب في

---

(٣٢) انظر البيانات في ما بعد للتدليل على وجهة النظر هذه.

هذا هو أن أسعار السلع المستوردة لا تخضع لرقابة مشددة يعتد بها حتى الآن[٣٣]، بحيث أن معدلات الربح تصل الى نسب خيالية (تفوق ١٠٠٪ في حالات كثيرة)، وعلى ذلك فإن سعر الصرف المتضمن في هذه العمليات ينطوي على قيمة منخفضة كثيراً للجنيه المصري، وهذا في حد ذاته يخلق ضغوطاً شديدة لخفض سعر الجنيه المصري في السوق الموازية[٣٤].

(هـ) انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع:

اتفاقات التجارة هي اتفاقات ثنائية تنظم التجارة بين بلدين، وتحدد السلع محل التبادل. واتفاقات الدفع هي اتفاقات ثنائية تحدد طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن اتفاقات التجارة. وعادة ما يوقع بروتوكول يحدد قوائم السلع المتبادلة واسعارهاوكمياتها. واتفاقات التجارة والدفع بهذا المعنى ضرورة لا غنى عنها للتخطيط الاقتصادي. وقد تمثلت سياسة الانفتاح الاقتصادي، من بين ما تمثلت فيه، في تصفية اتفاقات التجارة والدفع المعمول بها والانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة[٣٥]. ولا شك أن مثل هذا الاجراء سيجعل من المستحيل تخطيط التجارة الخارجية، وسيجعل تجارة مصر الخارجية عرضة لقوى السوق وما قد تجلبه من تقلبات حادة. ويمثل هذا الاجراء خطوة هامة في سبيل إعادة تشكيل علاقات مصر الاقتصادية الدولية، واعادة ربط الاقتصاد المصري بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وهو ما لا بد أن ينعكس على آلية العمل داخل الاقتصاد المصري ذاته.

(و) اعادة تنظيم القطاع العام:

تجري عملية اعادة تنظيم القطاع العام جنبا الى جنب مع الاجراءات الاخرى

---

(٣٣) والقرار المشهور (١١٩) لسنة (١٩٧٧)، الذي اصدره وزير التجارة بتحديد حد أقصى لنسبة الربح في السلع المستوردة يساوي (٣٠٪) هو خير دليل على ذلك.

(٣٤) تتمثل السوق الموازية في بيع وشراء العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري بعلاوة تشجيعية وقد بدأ العمل بها عام (١٩٧٣).

(٣٥) كما ذكرنا في القسم الثاني من هذا البحث، ويجيء الاتجاه للانفتاح تحت ضغوط خارجية. وجاء الضغط لالغاء اتفاقات التجارة والدفع من جانب صندوق النقد الدولي وقد تم (حتى فبراير - شباط ١٩٧٨) الغاء العمل باتفاقات مع (٢٢) دولة وبناء على المباحثات الأخيرة مع صندوق النقد الدولي تقرر الغاء العمل بزيد منها، انظر «الأهرام» (١٩٧٨/٢/٢٦).

التي تشكل في مجموعها سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد بدأت عملية تنظيم القطاع العام سنة (١٩٧٥) حين صدر القانون (١١١) بالغاء المؤسسات العامة. فلقد كانت هذه المؤسسات تقوم بدور الشركات القابضة التي تنسق وتخطط وفي بعض الاحيان تتابع، نشاط الشركات التابعة لها. ولا شك أن طريقة تنظيم القطاع العام كانت في حاجة الى اعادة نظر، فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة الفعالة، وترتب عليها انخفاض الكفاءة الانتاجية. ولكن الغاء المؤسسات العامة دون خلق بديل فعال لها يحمل معه خطر انقلاب ادارة الشركات الى المبادىء والاساليب الرأسمالية.

وبالاضافة الى الغاء المؤسسات العامة، تفكر الحكومة حاليا في بيع جزء من رأس مال القطاع العام للجمهور(٣٦). واذا ما نفذ هذا الاقتراح، فان رأسمالية الدولة ستتحول الى الرأسمالية الخاصة. ولكن هذه العملية تحمل حدودها في طياتها، فسوف يتم بيع رأس مال المشروعات الناجحة فقط للافراد(٣٧)، لأن القطاع الخاص لن يشتري المشروعات الخاسرة، فمثل هذه المشروعات اما أن تصفى، أو أن تبقى «ملكا للشعب في مجموعه».

(ز) الترخيص للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة التجارية:

في غمار الاجراءات التي استهدفت التحول الى الاشتراكية في الستينات صدر القانون (١٠٧) لعام (١٩٦١) بقصد القيام بأعمال الوكالة التجارية على القطاع العام،

---

(٣٦) انظر «الاهرام» (١٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٨) فقد اعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ان الحكمة من هذا الاجراء هي جعل كل مواطن مالكاً وسائل الانتاج ،لكن وان كان هذا الحق مقرراً نظريا، الا ان كل مواطن ليس في مقدوره شراء جزء من رأس المال وبالتالي قد يؤدي الى العكس تماما، حيث يستطيع البعض ان يملك ويتحكم، ويجرد البعض الاخر من أية ملكية أو سيطرة.

(٣٧) لن يسري بيع أسهم شركات القطاع العام على كل الشركات وانما تلك التي يسهم فيها القطاع الخاص بالفعل وعددها (١٩) شركة، على ان تكون البداية بثلاث شركات ناجحةوهي: شركة مصر للغزل والنسيج بدمياط والشركة الشرقية للكتان والقطن بالاسكندرية وشركة مصر للالبان بالقاهرة، انظر: «الاهرام» (١٩٧٨/٢/٢).

وليس سرا ان صندوق النقد الدولي كان يضغط على مصر لقبول تعويم الجنيه المصري في اطار اقتراحه باقامة السوق التجارية للصرف الاجنبي. ولا زال الصندوق يمارس ضغوطه لالغاء الدعم والاعانات «وترشيد» العلاقة بين الاسعار والدخل، وكان ضغطه حاسما في قرار الحكومة التخلص من اتفاقات التجارة والدفع تدريجيا.

وقد اصبح نطاق هذه الاعمال محصورا بين (١٣) شركة قطاع عام منذ ذلك التاريخ وحتى عام (١٩٧٤)، حين ظهر القانون (٩٣) مرخصا للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة التجارية. وتلا ذلك القرار الجمهوري (١٩٠٦) لسنة (١٩٧٤) الذي قصر مزاولة هذا النشاط على المصريين. وحتى فبراير - شباط (١٩٧٨) بلغ عدد التراخيص الممنوحة لاعمال الوكالة التجارية اكثر من (٨٠٠) ترخيص.

ومن شأن اعادة العمل بنظام الوكيل التجاري الخاص تشجيع نشاط الشركات الدولية، ربما على حساب المشروعات الوطنية. وهذا لا يخلق للمشروعات الوطنية البيئة الملائمة التي تساعدها على النمو والتطور.

٦ - أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على نمو الاقتصاد المصري

ان النمو الاقتصادي يتحصل في زيادة الناتج القومي بصورة مطردة، وتأتي هذه الزيادة اما نتيجة لزيادة الكميات المستخدمة من موارد الانتاج او رفع كفاءة استخدامها. ولذلك يتطلب بحث تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي وتقصّي اثرها في كمية الموارد المتاحة من ناحية، وعلى كفاءة استخدام هذه الموارد من ناحية اخرى، والعامل الاخير يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الرأسمالية الناشئة في مصر في ظل الانفتاح.

أولا: تأثير سياسة الانفتاح على كمية الموارد المتاحة:

سوف نتحدث هنا عن الموارد على انها تشمل العمل ورأس المال والتكنولوجيا، وجدير بالملاحظة ان الانفتاح قصد به[٣٨] ان يكون اداة للحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا من الخارج. ولكن اذا عرفنا حجم الموارد المالية المتدفقة لأغراض الاستثمار في تراكم رأس المال المنتج يمكننا، بناء على فروض معينة، اشتقاق حجم العمالة المتضمن في ذلك.

وطبقاً لبيانات الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة، بلغ عدد المشروعات التي وافقت عليها الهيئة حتى نهاية سنة (١٩٧٧) (٧٧٤) مشروعا، يبلغ

(٣٨) انظر «ورقة اكتوبر»، مرجع سابق.

اجمالي رأسمالها (٨ر١) بليون جنيه، منها (٤ر١) بليون جنيه بالنقدالاجنبي. لكن هناك مسافة طويلة بين الموافقة على مشروعات الانفتاح وتنفيذ هذه المشروعات،بل ان بعضها لا ينفذ على الاطلاق. وطبقا لاحد التقديرات لا يزيد التدفق السنوي الفعلي خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٧) على (١٣٪) من الاستثمار المخطط لسنة(١٩٧٨)، بينما لا يتعدى الاستثمار في المشروعات التي بدأت الانتاج بالفعل (٣٪) من الاحتياجاتالسنوية[٣٩]، اي ان رأس المال المتدفق الى مصر، في شكل استثمارات مباشرة طبقا للقانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بالقانون (٣٢) لسنة(١٩٧٧)،متواضع من حيث الحجم حتى الان.

فاذا انتقلنا الى فرص العمالة التي يتيحها الاستثمار الاجنبي طبقا لقانون الاستثمار نصطدم بندرة البيانات في هذا المجال. وطبقا لتصريح مسؤول[٤٠]، فان سياسة الانفتاح الاقتصادي قد حققت فرص عمالة لحوالي (١٣٩) ألف عامل سنويا، في المشروعات التي نفذت حتى الآن والبالغ رأسمالها (١٩٨) مليون جنيه.

ويجب ان نأخذ مثل هذا التقدير لفرص العمالة بتحفظ شديد، فهو يتضمن ان خلق فرصة عمل يتطلب استثمار حوالي (١٤٢٥) جنيهاً مصرياً، وهذا مبلغ متواضع للغاية، واذا اخذنا بتقدير اكثر معقولية لرأس المال اللازم لخلق فرصة عمل، لما زادت فرص العمل الناتجة عن الانفتاح عن (٤٠) ألفاً فقط. قارن هذا بالاحتياجات السنوية لفرص العمل في مصر والتي تقدر بحوالي (٤٠٠) الف،اي ان مساهمة سياسة الانفتاح في خلق فرص العمل لا تزيد على (١٠٪) من احتياجات البلاد.

ماذا عن إسهام سياسة الانفتاح في اتاحة الفرصة لجلب التكنولوجيا؟
ان الاجابة على هذا السؤال صعبة لاكثر من سبب، فمن ناحية، ليس هناك طريقة متعارف عليها لقياس المدخل التكنولوجي في المشروعات المختلفة، كما هي الحال بالنسبة إلى رأس المال والعمل.

ومن ناحية اخرى ليست كل انواع التكنولوجيا على قدم المساواة من حيث فعاليتها في دفع الاقتصاد القومي على طريق النمو، وبصفة عامة، فان ما يمكن تسميته

---

(٣٩) انظر، جودة عبد الخالق «اهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري (١٩٧١ - ١٩٧٧)»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، (٢٣ - ٢٥ مارس - اذار ١٩٧٨)، ص٣٩.

(٤٠) انظر تصريح الدكتور وهبي غبريال بالهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة، والمنشور في «جريدة أخبار اليوم» بتاريخ (١٩٧٨/٦/٢٤)..

تكنولوجيا الانتاج لا تكون بفعالية ما يمكن تسميته بتكنولوجيا الاستهلاك نفسها. ومن ناحية ثالثة، يجب الا يغيب عن ذهننا ان التكنولوجيا التي تصحب رأس المال الاجنبي، عادة ما تكون باهظة الثمن ومكرسة لتبعية الاقتصاد القومي للخارج[٤١].

ثانيا: تأثير سياسة الانفتاح على نمط وكفاءة استخدام الموارد:

ان سياسة الانفتاح بابعادها المختلفة التي تحدثنا عنها في الجزء السابق من هذه الدراسة تتحصل في اطلاق العنان للحرية الاقتصادية وجهاز الثمن، وبالتالي تقليل دور التخطيط في توجيه الموارد. ولا بد ان ينعكس هذا بالضرورة على نمط وكفاءة استخدام الموارد. فاستخدام جهاز الثمن كموجه الموارد يترتب عليه نمط لاستخدامها يحقق الربحية الخاصة على حساب الربحية الاجتماعية، ولا يمكن التقليل من أهمية هذا الاعتبار في بلد كمصر، حيث يتميز توزيع الدخل بدرجة كبيرة من اللامساواة. ومن شأن الاهتداء بجهاز الثمن ايضا تشجيع نشاط العائد السريع على حساب النشاط ذي الاهمية الحيوية للاقتصاد القومي. يضاف الى هذا ان التضخم الذي يمر به الاقتصاد المصري حاليا، والذي هو في جزء منه نتيجة لسياسةالانفتاح[٤٢]، يشجع على اتجاه الاستثمار نحو مجالات المضاربة الناشطة في السلع والعقارات.

اما من حيث تأثير سياسة الانفتاح على كفاءة استخدام الموارد، فنتوقع ان يكون ايجابيا. ذلك ان بيت الداء في نظام الرأسمالية الدولية الذي سبق الانفتاح ومهد له يتمثل في غياب اي قدر من المحاسبة والرقابة.

---

(٤١) فالتكنولوجيا تحتكرها الآن الشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporation (MNC).أو Transnational Corporation (TNC) وهي عـادة تحمـل تكلفة التكنولوجيا بصورة ضمنية في ثمن ما تورده من آلات ومعدات مسعرة على أساس ما يسمى بسعر التحويل **Transfer price**، وهو سعر تحكمي يستخدم في المحاسبات بين الشركة الام وشركاتها الفرعية. هذا بالاضافة الى الثمن الذي تقضيه الشركات دولية النشاط للتكنولوجيا، والذي أثبتت الدراسات أنه مغالى فيه بدرجة كبيرة، انظر:
Constantine Vaitsos, «The Process of Commercialization of Technology in the Andean Pact», in Hugo Radice (ed). **International Firme and Modern Imperialism**, Penguin Books, 1975, pp. 183-214.

(٤٢) انظر: جودة عبد الخالق مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٧.

وطالما ان المشروعات التي تنشأ في ظل الانفتاح مشروعات خاصة، فلا بد ان يتوافر فيها شرط وجود المحاسبة والرقابة. ومن شأن هذا ان يرفع من كفاءة استخدام الموارد بطبيعة الحال.

والجدول (٧) يحتوي على بيانات عن الاستثمار الاجنبي داخل البلاد طبقا للقانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وتعديلاته بالقانون (٣٢) لسنة (١٩٧٧) وسوف نركز على المشروعات التي بدأت الانتاج بالفعل. وتأتي السياحة على رأس قائمة هذه المشروعات، تليها المصارف والمؤسسات المصرفية ومشروعات النقل فالمنسوجات والمشروعات الهندسية. وقد يتوهم المرء ان مشروعات الكيماويات والمنسوجات والمشروعات الهندسية هي من النوع الحيوي للاقتصاد القومي، بمعنى ذلك النوع الذي ينتج سلعا وسيطة ومستلزمات انتاج وليس سلعا استهلاكية، ولكن تأمل ارقام رأس المال لهذه المشروعات سرعان ما يبدد هذا الوهم. فمتوسط رأسمال المشروع في الصناعات الكيماوية لا يصل الى (٤٠٠) الف جنيه، ولا يزيد رأسمال المشروع في الصناعات الهندسية على (٢٠٠) الف جنيه.

جدول رقم (٥)
مشروعات الاستثمار داخل البلاد التي وافقت عليها هيئة الاستثمار التي وردت عنها بيانات الانفاق الاستثماري حتى (١٩٧٧/١٢/٣١)
(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع	مشروعات ووفق عليها			مشروعات بدأت الانتاج			مشروعات تحت التنفيذ			حجم الاستثمار الكلي		
	عدد	رأس مال كلي	عملة أجنبية	العدد.	رأس المال الكلي	عملة أجنبية	العدد	رأس المال الكلي	عملة أجنبية	م. موافق عليها	م. في الانتاج	م. تحت التنفيذ
شركات الاستثمار	٢٨	١٦٨ر١	١٤٧ر٠	٥	٩٨ر٦	٩٤ر٥	٨	٢٨ر٩	٢٠ر٠	١٦٨ر١	٩٨ر٦	٢٨ر٩
البنوك والمؤسسات المصرفية	٣٤	١١١ر٧	٧٩ر٤	١٧	٤٠ر٧	٢٨ر١	٧	١٢ر٠	١٠ر٠	١١١ر٧	٤٠ر٢	١٢ر٠
السياحة	٨٩	٣٢٤ر٤	٢٤٩ر٠	١٢	٣٥ر٧	٢٤ر٠	٤٠	١٤٠ر٠	٩٨ر٥	٥٣٥ر٨	٤٨ر٧	٣٢٤ر٠
الاسكان	٢١	٢١٢ر٩	٩٨ر٠	١	٠ر٠٥	٠ر٠٥	١٢	٨٠ر٣	٣٩ر٨	٢٣٦ر٦	٥ر٥	٢٨٠ر٠
النقل	١٣	١٣٩ر٣	١٣٦ر٧	٤	٣ر٣	٢ر٤	٢	١٠ر٧	١٠ر٥	١٦٢ر٨	٢ر٩	١٠ر٨
الصحة	١٢	٢٨ر٩	٢١ر٥	-	-	-	٠ر٤	٣ر٤	١ر٠	٤٣ر٧	٠٠	٣ر٦
الزراعة	٢٣	٧٤ر٥	٤٠ر٠	١	٣ر٠	٠ر٣	١١	٢٦ر٤	١٥ر١	٢٢٤ر٥	١٢ر١	٧٩ر٠
المقاولات	٢٣	١٥ر١	٨ر٨	٨	٣ر٦	٢ر٣	١	٠ر١	٠ر٠٥	١٧ر٦	٣ر٦	٠ر١
التعليم والتدريب	١	٢ر٨	٢ر٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠ر٩	٠٠	٠٠
المنسوجات	٣٩	٩٦ر٤	٣٧ر٢	١٠	٢ر٠	١ر٥	١٤	٩٢ر٥	٣٤ر٧	٥٧٤ر٢	٢ر١	٥٦٩ر١
المواد الغذائية والمشروبات.	١٩	١٠ر٤	٥ر٩	١	٠ر٨	٠ر٦	١٣	٧ر٥	٤ر٧	١٥ر٨	١ر١	١٠ر١

تابع جدول رقم (٥)

القطاع	مشروعات ووفق عليها			مشروعات بدأت الانتاج			مشروعات تحت التنفيذ			حجم الاستثمار الكلي		
	عدد	رأس مال كلي	عملة أجنبية	العدد	رأس المال الكلي	عملة أجنبية	العدد	رأس المال الكلي	عملة أجنبية	م. موافق عليها	م. في الانتاج	م. تحت التنفيذ
الكيماويات	٨٩	١٠٢ر٥	٧١ر١	٣٣	١٢ر٨	٩ر١	٢٩	٤٦ر٠	٢٥ر١	١٥٨ر٢	١٣ر٥	٧٢ر٣
م. هندسية	٣٨	٥٧ر٧	٣٢ر٤	١٠	٢ر٠	١ر١	٦	٦ر٠	٤ر٦	١١٠ر٢	٢ر٧	٦ر٠
مواد البناء	١٩	٤٩ر١	٢٣ر٦	٣	١٦ر٩	٢ر٠	١١	١٨ر٨	١٢ر٣	٩٩ر٣	٥٠ر٠	٣٤ر٦
المعادن	٢٣	٤٣ر٠	١٣ر٥	٤	١ر٥	ر٧	١١	١٨ر٣	١١ر١	٢٩ر٣	١ر٥	٢٣ر٩
الادوية	٨	٦ر٩	٣ر٨	٠٠	٠٠	٠٠	٢	٠ر٩	٠ر٨	١٤ر٢	٠٠	١ر٤
التعدين	٣	٣ر١	٢ر٤	٣	٣ر١	٢ر٤	٠٠	٠٠	٠٠	٣ر١	٣ر١	٠٠
المجموع	٤٨٢	١٤٢٦ر٧	٩٧٨ر٢	١١٢	٢٢٣ر٥	١٦٩ر١	١٧١	٤٨٧ر٦	٢٨٨ر١	٢٥١٤ر٠	٢٨١ر٤	١١٧٠ر٢

المصدر: Investment and Free Zones Authority **Facts and Figures II.** Dec 1977.

ويمكن القول، بناء على استقراء البيانات الواردة في الجدول (٧) ان مشروعات الاستثمار الصناعي داخل البلاد هي مشروعات موجهة أساساً لانتاج سلع استهلاكية للسوق المحلية في مصر. وفي حالات كثيرة، فهي مجرد وسيلة للقفز فوق الحاجز الجمركي المصري من أجل اقتناص هذه السوق. وبهذا المعنى فلا ينتظر من مشروعات الاستثمار الاجنبي في مجال الصناعة المساهمة في تحقيق نهضة صناعية حقيقية في مصر.

ماذا عن مشروعات السياحة والاسكان والمصارف الاجنبية؟ ان مدى مساهمة مشروعات الاسكان في تحسين فرص الحياة للمصريين،يتضح من ان مشروعات الاسكان الموافق عليها تنصرف الى بناء الوحدات السكنية الفاخرة فقط[٤٣]، اما بالنسبة الى مشروعات السياحة، فان الاستثمارات في هذا المجال لا تشكل آثار دفع امامية او خلفية قوية، وبالتالي فهي لا تشكل دفعة لنمو الاقتصاد المصري. اما المصارف الاجنبية فهي تنافس المصارف الوطنية المصرية في المهارات البشرية المتاحة وفي المدخرات المحلية، بل انها تعمل بتحويل مدخرات المصريين للاستثمار في الخارج[٤٤].

ثالثا: الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الرأسمالية الناشئة:

أشرنا فيما سبق الى ان تحول مصر في التوجه الاقتصادي خلال السبعينات المتمثل في الانفتاح الاقتصادي، يعتبر نتيجة طبيعية لفشل تجربة الانتقال الى الاشتراكية في البلاد خلال الستينات. فلقد تم تحويل الرأسمالية الخاصة الى رأسمالية الدولة، وسرعان ما ولدت الاخيرة قوى بدأت تضغط للعودة الى الرأسمالية الخاصة مرة اخرى. وقد تمثل التجسيد العملي لهذا الضغط في قرارات الانفتاح، على رأسها القانون (٤٣) لسنة (١٩٧٤). والان يثار السؤال: ما هي طبيعة الرأسمالية المصرية التي ظهرت الى حيز الوجود العلني في مرحلة الانفتاح؟.

لقد حاولنا الاجابة على هذا السؤال باستقصاء الواقع، فتم حصر المشروعات التي اعلنت في الجريدة الرسمية خلال الفترة من أغسطس ـ آب (١٩٧٥) حتى ديسمبر ـ كانون الاول (١٩٧٧) وتحليل بياناتها الاساسية. وقد بلغ عدد المشروعات المدروسة حوالي أربعين مشروعاً واسفرت عملية تحليل بياناتها عن النتائج التالية:

---

(٤٣) فالاسكان الاقتصادي والشعبي في مصر محدد الايجار اداريا، وبالتالي لا يشكل مجالا مغريا للاستثمار الخاص.

(٤٤) يشير الجزء الثاني من تقرير البنك المركزي المصري لعام (١٩٧٦) الى أن المصارف الاجنبية في مصر تعبىء مدخرات المصريين لاستثمارها خارج البلاد.

أولا: انها رأسمالية تابعة: بمعنى ان رأس المال المصريّ في معظم الحالات يأتي في ركاب رأس المال الاجنبي[٤٥]. فمن (٣١) مشروعاً استثمارياً، جاء رأس المال المصري بصحبة رأس المال الاجنبي في (٢٢) حالة.

ثانيا: انها رأسمالية عائلية: فلقد اتضح ان الطابع العائلي يغلب على الاسهام المصريّ في هذه المشروعات. فالمؤسسون المصريون في شركة الجتيال لصناعة الاحذية والنعال هم اولاد محمد محمود[٤٦]، ومن بين الشركاء المصريين المؤسسين لشركة ليسيكو (مصر) لصناعة البلاد القيشاني، والادوات الصحية نجد الاخوين محمد ومصطفى عزت عبد الوهاب والاخوين عبد الفتاح ومحمود السيدالحضري[٤٧]، وجميع الشركاء المصريين مؤسسي شركة الجيزة لانتاج الدواجن (ش.م.م.) هم اولاد حامد محمود[٤٨].

ونجد الاخوين محمد ومصطفى عـزت عبد الوهاب من بين مؤسسي شركة صانشين للسياحة والخدمات السياحية[٤٩]، ومن مؤسسي شركة مصر ايران لتكييف الهواء نجد اولاد مرعي احمد مرعي وجمال الدين عبد اللطيف سلطان وفؤاد عبـد اللطيـف سلطـان وصلاح يوسف الخادم وراجية صلاح يوسف الخادم[٥٠]، ومعظم مؤسسي شركة الفنادق والسياحة الغربية (ش.م.م.) هم اولاد الاخوين عامر اسماعيل ومحمد اسماعيل (وعددهم عشرة[٥١]، وبين مؤسسي الشركة العمومية للالياف الصناعية (ش.م.م.) نجد: محمود عثمان احمد وابراهيم عثمان احمد وهادية عثمان احمد واحمد عثمان احمد ومحمد عثمان احمد وعثمان محمد احمد واحمد محمد احمد ومحمد حسين احمد وعمرو حسين احمد وليلى حسين احمد واسماعيل ابراهيم احمد وسامية اسماعيل وهبي وبهية اسماعيل وهبي ونبيل

---

(٤٥) لا تغطي هذه الدراسة مشروعات التوكيلات التجارية، اذ لم نستطع الاستدلال على مصدر للمعلومات حولها. لكننا نعرف من اعلانات الجرائد اليومية ان بعض المحسوبين على نظام (١٩٥٢) يشتغلون وكلاء لشركات اجنبية. ونذكر على سبيل المثال وجيه أباظه صاحب توكيل «بيجو».

(٤٦) انظر الجريدة الرسمية، (٢١ اغسطس - آب ١٩٧٥).

(٤٧) الجريدة الرسمية، (٢٥ سبتمبر - ايلول ١٩٧٥).

(٤٨) عفاف وليلى ونادية وعزة ومحمود. انظر الجريدة الرسمية، (٣٠ سبتمبر - ايلول ١٩٧٥).

(٤٩) الجريدة الرسمية، (٣٠ أكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٥).

(٥٠) الجريدة الرسمية، (٣ يونيو - حزيران ١٩٧٦).

(٥١) الجريدة الرسمية، (١٧ يوليو - تموز ١٩٧٦). وهم جلال عامر اسماعيل واحمد عامر اسماعيل وزكي عامر =

عزمي عبد الوهاب ومحمد سعيد عبد الوهاب(٥٢). ومن مؤسسي شركة القاهرة للدواجن نجد حامد محمود حامد وسعاد حسين مرعي ونصر سيد احمد مرعي وحسين صبري الخولي.

ومن بين الـ (١٦) مؤسسا مصريا شركة المقاولات والصناعيات التخصصية بالمشاركة مع شركة (IDL) لوكسمبورج، نجد محمود عثمان احمد وهادية عثمان احمد ومحمد عثمان احمد واحمد عثمان احمد وابراهيم عثمان احمد ومحمد حسين احمد وعمر حسين احمد وهند حسين احمد وليلى حسين احمد واسماعيل ابراهيم احمد وعثمان محمد احمد واحمد محمد احمد وسامية اسماعيل وهبي وبهية اسماعيل وهبي(٥٣)، ومن مؤسسي الشركة المصرية للدواجن، نجد اسماء مراد ابراهيم ابو المجد ومحمد ابراهيم ابو المجد ومصطفى ابراهيم ابو المجد واحمد حسين حسني ومصطفى حسين حسني وعبد الهادي حسين حسني وفتحي حسين محمود السقا وعلي حسن محمود السقا ونصري نخلة عبيد وجابر نجيب عبيد ووهيبة محمد محمد عاشور وحسين زغلول محمد عاشور(٥٤)

ولا بد ان القارىء قد لاحظ تكرار الاسماء نفسها للعائلات نفسها تقريبا. وبذلك تكون احدى سمات الرأسمالية المصرية الناشئة انها رأسمالية عائلية ولا يعني هذا ان المشروعات التي اقامتها هذه الرأسمالية مشروعات عائلية، فمثل الامثلة الواردة أعلاه تتضمن شركات مساهمة.

ثالثا: انها رأسمالية تجارية: ففي كل الحالات تقريبا نجد ان الهدف الرئيسي من المشروعات هو التجارة، واي نشاط انتاجي آخر يأتي بشكل مكمل. وبذلك نقول ان رأس المال الناشىء في مصر الآن يميل الى ان يكون رأس مال تجاريّاً(٥٥).

ان المبرر المعلن للاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر هو معالجة

= اسماعيل وفرج عامر اسماعيل وفرجاني عامر اسماعيل وفايد محمد اسماعيل وفؤاد محمد اسماعيل وعبد الله محمد اسماعيل وفاروق محمد اسماعيل وعلي محمد اسماعيل.

(٥٢) الجريدة الرسمية، (٩ يوليو - تموز ١٩٧٧).

(٥٣) الجريدة الرسمية، (٨ ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٧).

(٥٤) الجريدة الرسمية، (٢٥ اغسطس - آب ١٩٧٧).

(٥٥) Merchant Capital.

مشاكل انخفاض المدخرات، وبالتالي ضعف التراكم الرأسمالي، وتخلف التكنولوجيا. ولقد اتضح من دراستنا ان معدل تدفق رأس المال متواضع حتى الان، وانه لا ينتظر ان تكون التكنولوجيا القادمة من النوع الملائم وبالثمن المعقول(٥٦). والدراسات الاخرى تؤكد اننا يجب الا نأمل في ازدياد تدفق رأس المال الاجنبي ولا في انتظار نتائج طيبة من هذا التدفق مستقبلا(٥٧).

ومن هنا تبدو الصورة اكثر شحوبا بالنسبة الى تأثير الانفتاح الاقتصادي في النمو من خلال تدفق رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا. يضاف الى هذا ان عناصر سياسة الانفتاح الاخرى، وبالذات اجراءات تحرير الاستيراد، قد ادت الى رفع الميل للاستهلاك، وبالتالي خفض الميل للادخار(٥٨). ومعنى ذلك ان سياسة الانفتاح تنذر باجهاض امكانيات النمو في الاقتصاد المصري.

٧ ـ خلاصة:

استهدف هذا البحث القاء الضوء على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعت في مصر منذ (١٩٧٤)، متناولا معنى هذه السياسة وعناصرها المختلفة وآثارها في نمو الاقتصاد القومي. ويقدم البحث رؤية محددة لسياسة الانفتاح، فهي لا تعني انفتاحا بعد انغلاق، اذ لم يكن الاقتصاد المصري مغلقا في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وانما تمثل سياسة الانفتاح في عكس العملية التي تمت

---

(٥٦) نحن نريد ان نعقد الدعوة الى الانفتاح من داخلها، وقناعتنا الاساسية هي ان رأس المال والتكنولوجيا ليستا اسباب التنمية ولكنها نتائجها، فالتنمية عملية تغيير اجتماعي في الاساس تتناول تغيير علاقات الانتاج وكيفية اقتسام الناتج الاجتماعي والسيطرة على الفائض الاقتصادي والتصرف فيه.

(٥٧) انظر: ابراهيم العيسوي، «مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر» ودكتور محمد محمود الامام، «دور رأس المال الاجنبي في التنمية طويلة الاجل، في التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين، القاهرة (١٩٧٦) الفصلان الرابع والثالث.

(٥٨) توضح البيانات المتاحة ازدياد الواردات زيادة حقيقية بمعدل (٤٦٪) عام (٧٤) في حين لم تتعد الزيادة الحقيقية في الدخل المحلي (٣ر٨٪)، مما أدى الى ارتفاع نسبة الواردات الى الدخل من (١٥٪) عام (١٩٧٣) الى (٢٨٪) عام (١٩٧٤) وارتفاع نسبة الواردات الى الدخل، مع ثبات نسبة الصادرات والاستثمار الى الدخل يعني بالضرورة ارتفاع الميل للاستهلاك. انظر:

Gouda Abdel-Khalek, «Open-Door Economic Policy and Economic Growth in Egypt, 1971-1977», mimeographed, p. 20.

في مصر في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات والتي تمثلت في تحويل الرأسمالية الخاصة الى رأسمالية الدولة.

ان ما هو حادث الان هو تحويل رأسمالية الدولة الى الرأسمالية الخاصة. يرتبط بهذا ويكمله اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر، بحيث يعاد ادماجها في السوق الرأسمالية العالمية.تلك السوق التي حاولت مصر الفكاك منها في اواخر الخمسينات والنصف الاول من الستينات.

ويدلل البحث على ان بذور الاتجاه الحالي للانفتاح تعود الى النصف الاول من الستينات، حينما نقلت الملكية الخاصة الى جهاز الدولة البيروقراطي دون اشراف او رقابة جماهيرية، الامر الذي اتاح لمن سيطروا على وسائل الانتاج المؤممة تكوين ثروات طائلة. كما استفاد القطاع الخاص من هذا الظرف واستخدم القطاع العام لصالحه. وشكلت قيادات القطاع العام المستفيدة منه وعناصر القطاع الخاص القوى الضاغطة للاتجاه الحالي نحو الانفتاح.

ثم يقدم البحث اخيرا تحليلا لتأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي على نمو مصر الاقتصادي، فيبين ان هذا التأثير ربما كان في الجانب السلبي اكثر منه في الجانب الايجابي.فهذه السياسة لم تزد من كمية الموارد المتاحة زيادة كبيرة حتى الان، ولا ينتظر ان تزيد منها في المستقبل. ومن ناحية اخرى فهي تؤدي الى رفع الميل للاستهلاك وتقلل معدل الادخار المحلي.وكل هذه عوامل غير مشجعة للنمو الاقتصادي، يقابل هذا في الناحية الاخرى امكانية زيادة كفاءة الموارد من خلال رقابة القطاع الخاص وبحكم طريقة عمله.

الفصل التاسع

التنمية والموارد البشرية

نادر فرجاني

مقـدمة

التنمية عملية تغيير اجتماعي ـ اقتصادي بنائي متكامل ينطوي على تعبئة فعالة، واستغلال افضل، موارد مجتمع معين يهدف الى تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لاعضاء المجتمع في مدى زمني محدد، وصولا الى تصور مثالي لما يجب ان يكون عليه المجتمع.

ونود أن نفصل بعض عناصر هذا التعريف للتنمية. فمن ناحية لا نفصل هنا على الاطلاق بين ما جرى العرف على تسميته بالنواحي الاقتصادية وبين النواحي الاجتماعية للتنمية. وبالتأكيد لا نقصر التنمية على التنمية الاقتصادية. فلعل العبرة الجوهرية الناتجة عن خبرة التنمية في العالم الثالث ،هي إستحالة تحقيق نمو اقتصادي ينعكس في تحسن ملموس لقدر الجماهير، بدلالة مؤشرات التقدم الحقيقية، بدون تغيير اجتماعي ـ سياسي عميق.

ومن ناحية أخرى، يتضمن مفهوم الرفاهية، في تصورنا، عناصر مادية، تختلف بوضوح عن مفهوم الاستهلاك المادي الواسع النطاق، السائد في بعض المجتمعات المصنعة، كما انه ينطوي على عناصر جوهرية غير مادية او معنوية. وفي هذه الحدود يمكن تصور قائمة مختصرة لاهداف التنمية في دول العالم الثالث تحتوي على:

أ ـ إشباع الحدود الدنيا للحاجات الاساسية (الغذاء، والصحة، والتعليم، والمسكن والملبس) لكل اعضاء المجتمع، كأولوية اولى، يليها تحقيق مستويات أعلى من الإشباع المادي.

ب ـ الاستمتاع بالجوانب المعنوية للرفاهية مثل الحرية والاستقلال والمشاركة والامن والجمال.

جـ - تقليل الفروق في مستوى الرفاهية داخل المجتمع وبين المجتمع وباقي العالم الى أقل حد ممكن.

ولقد أصبح من نافلة القول في ادبيات التنمية، بل وفي الكتابات الدارجة، أن البشر هم غاية التنمية وهم، في الوقت نفسه، أداتها. ولقد ذكرنا قبلا أن تحقيق أعلى مستوى ممكن لرفاهية البشر في المجتمع هو الهدف النهائي للتنمية، ولكن هذا ليس الا أحد جانبي العلاقة بين التنمية والناس. فالتنمية لا تتحقق الا بجهود البشر، كأفراد، وبدرجة اهم، كأعضاء في جماعات ومؤسسات. ويتعدى اعتماد التنميةعلى البشر. ثم أن مجرد حقيقة ان العمل هو أحد عناصر الانتاج بالمفهوم الاقتصادي الضيق، فإن محرك عملية التنمية الحيوي هو تنظيم البشر الاجتماعي الذي يؤدي الى اطلاق طاقات الجماهير الخلاقة، خاصة عن طريق مشاركتها في تحديد أهداف المجتمع واتخاذ القرارات في ما يتعلق بكيفية الوصول اليها.

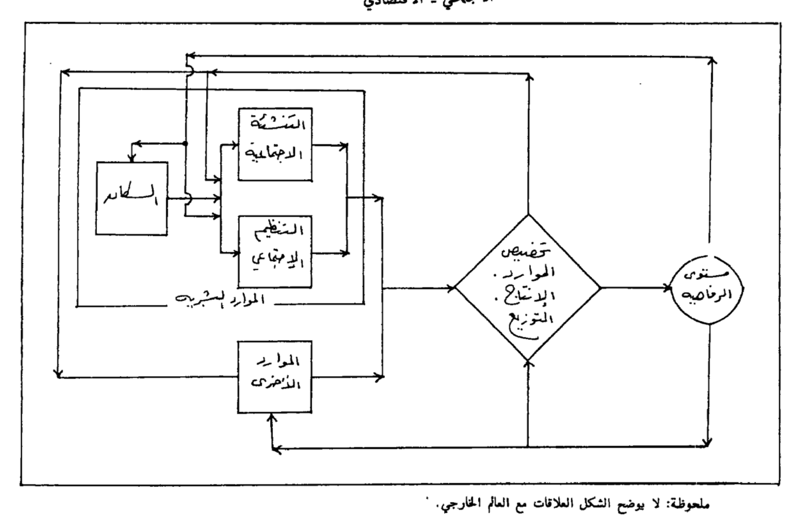
كذلك فإنّ البشر كمٌّ وكيفٌ. يتحدد الكم بعوامل سكانية. ويتوقف الكيف على طبيعة التنشئة الاجتماعية والرعاية التي يقدمها المجتمع لافراده، والتنظيم الاجتماعي الذي تتحول من خلاله طاقات البشر الفردية الى طاقة اضخم كثيراً وأفضل نوعاً عن مجرد جمع هذه الطاقات الفردية جبريّا. ويحدد الكم والكيف البشري في المجتمع مساهمة البشر في انتاج مكونات الرفاهية، التي تؤدي بدورها الى تحديد مستوى الرفاهية في المجتمع، ثم كم وكيف المجتمع البشري مستقبلاً. ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالشكل التخطيطي المبسط الآتي:

شكل رقم (١)

ويبيّن هذا الشكل الاعتماد المتبادل والوثيق بين محددات الموارد البشرية في المجتمع، كماً وكيفاً، من ناحية وبين كافة أوجه النشاط الانساني في المجتمع. ونضرب بعض الأمثلة فقط على هذا. فلا شك في أن طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يقدمها المجتمع لاعضائه تتوقف الى حد كبير على مستوى الرفاهية السائد في المجتمع. أي أن لمستوى الرفاهية دوراً في تحديد نوعية البشر في المجتمع. ويسهم مستوى الرفاهية ايضاً في تحديد الكم السكاني عن طريق التأثير في مكوّنات التغير السكاني؛ الإنجاب، والوفاة، والهجرة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

شكل رقم (١)

تمثيل تخطيطي مبسط لموقع الموارد البشرية في النسق الاجتماعي - الاقتصادي



ملحوظة: لا يوضح الشكل العلاقات مع العالم الخارجي.

ونتيجة لهذه العلاقة التبادلية والوثيقة بين الموارد البشرية في المجتمع ونشاطه الاجتماعي - الاقتصادي، فان تنمية الموارد البشرية تحتل من عملية التنمية مركز القلب، خاصة وان أغلب دول العالم الثالث تتمتع بوفرة نسبية في المواردالبشرية ،وان خصائص البشر في تلك البلاد لا تتمشى مع متطلبات التنمية، ولا مع أهدافها. وعموماً يمكن القول أن تنمية المجتمع لا تحدث بدون تنمية موارده البشرية. كما تنعكس التنمية مباشرة على موارد المجتمع البشرية، كمّاً وكيفاً.

ويهدف هذا الفصل، في اطار دراسة التغيير الاجتماعي والتنمية في مصر في الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٧) الى دراسة تغيّر الموارد البشرية في مصر. فنتعرض اولا لنظرة الوثائق السياسية والقانونية الرئيسة الى الموارد البشرية خلال الفترة محل الدراسة ،ثم نقدم عرضاً لتطور الموارد البشرية خلال هذه الفترة، بدءاً بالناحية السكانية ثم ننتقل بعد ذلك الى أحد أبعاد عملية التنشئة الاجتماعية الهامة، وهو التعليم (ونودّ أن نلفت نظر القارىء الى أن أبعاداً أخرى للتنشئة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي تعالج في فصول أخرى للكتاب، انظر فصلي د. عليّ الدين هلال ود. نزيه نصيف) ،بعد ذلك نتطرق بالدراسة الى أحد أشكال المساهمة المباشرة في خلق مكونات الرفاهية عن طريق العمل.

ونود أن نورد بعض الملحوظات على أسلوب معالجتنا للموضوع:

أولاً - لا يسمح المقام، ولا المساحة المخصصة للموضوع، بتقديم دراسات تفصيلية ومتعمقة للعناصر الثلاثة الداخلة هنا: السكان والتعليم والعمالة. وإنما كان إهتمامنا الاساسي رصد وتقييم الظواهر التي تنطوي على تغيير بنائي على مستوى المجتمع ككل[١] في هذه المجالات عبر الفترة محل الدراسة، تلك الظواهر التي كان، أو يتوقع ان يكون لها، تأثير جوهري في التنمية والتغير الاجتماعي في مصر. ويعني ذلك بالضرورة عدم التطرق الى ظواهر حدثت، وتعد عابرة في المنظور طويل الأجل، وإن كانت هامة في الأجل القصير.

ثانياً - ان الفترة الزمنية محل الدراسة (١٩٥٢ - ١٩٧٧)، يمكن تقسيمها الى فترات جزئية تبعاً لطبيعة ودرجة التغير الاجتماعي - الاقتصادي. فبالتأكيد يمكن تقسيم هذه الفترة،أولا الى عهد عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧١)[٢]، وعهد ما بعد عبد الناصر (١٩٧١

---

(١) مثلا لم نتعرض، كما كان ينبغي في دراسة اكثر تفصيلاً، للفروق بين الريف والحضر في الظواهر محل الدراسة.

(٢) قد يقتضي تحري الدقة التاريخية بدء هذه الفترة في (١٩٥٤) بدلا من (١٩٥٢).

ـ ١٩٧٧)، حيث يختلف العهدان جذريّاً من حيث طبيعة ودرجة التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي. أما عهد عبد الناصر فقد انتهى بوفاته،وبالتالي يصبح من الممكن نظرياً تقييمه. كذلك وقد انقضى على انتهائه فترة معقولة من الزمن تسمح بتوفر البيانات والمعلومات التي تكفي لمحاولة التقييم. وعلى الرغم من أن عهد ما بعد عبد الناصر قد حفل ببدايات مؤكدةٍ تغيّراً إجتماعياً ـ اقتصادياً يختلف جذرياً عما ساد في عهد عبد الناصر، إلا أن العملية التاريخية ما زالت تفضّ اختامها ولم تمر عليها فترة كافية تسمح بتوفر البيانات والمعلومات اللازمة للتقييم (مثلا يصعب توفر بيانات احصائية بعد ١٩٧٥).

ولهذا، فإن هذا العمل ينطوي اساساً على رصد وتحليل وتقييم الظواهر والسياسات في مجال الموارد البشرية في عهد عبد الناصر، مع محاولة استشراف معالم مرحلة ما بعد عبد الناصر وما تنطوي عليه لمستقبل التنمية والتغير الاجتماعي في مصر.

كذلك يمكن تقسيم عهد عبد الناصر داخلياً الى ثلاث فترات متمايزة تفصلها السنوات (١٩٦١ و١٩٦٧). تميزت الفترة الاولى بتلمس الطريق نحو التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي، بينما تتسم الفترة الثانية بوجود رؤية اجتماعية ـ اقتصادية محددة وعمل دؤوب لمحاولة تحقيقها، والفترة الثالثة هي ما اصطلح على تسميتها بالنّكسة. ولكننا لن نحاول فرض هذا التقسيم على العرض التالي، وإنما ستظهر انعكاساته على الظواهر المختلفة الداخلة في الدراسة.

ثالثاً ـ ولو أن الدراسة تنحو في الأساس للاتجاه الكمي، إلا أننا قد قصرنا التدليل الاحصائي على أقل مدى ممكن. ويظهر ذلك اساساً في أخذ نقاط زمن ارتكازية قليلة خلال الفترة وقبلها مباشرة (عادة ١٩٥٠، ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥ إذا أمكن). وبالطبع يمكن نتيجة لهذا ألا يظهر التدليل الإحصائي بعض الظواهر التي حدثت، وانقضت، خلال فترةٍ تحدها نقطتان زمنيتان من هذه، ولكننا اعتبرنا مثل هذه التغيرات عابرة وليس لها اهمية مباشرة، في موضوع دراستنا. كذلك لم نرجع في التدليل الإحصائي زمنياً الى الوراء قبل(١٩٥٢)،الا بما يكفي لوضع نقطة ابتدائية مناسبة لمتابعة التغير في ظاهرة ما خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وهذه تختلف من حالة لأخرى. ولكن عدم توفر البيانات منعنا احياناً من الرجوع الى الوراء من الزمن بما يكفي، أو حتى تغطية الفترة الزمنية الأصلية للدراسة.

أولاً: الموارد البشرية في الوثائق السياسية والقانونية الرئيسية

نعرض هنا نظرة النظام السياسي للموارد البشرية من خلال ما أورده عنها في وثائقه السياسية الاساسية التي عبر بها عن فكره السياسي في عهد عبد الناصر، ابتداء باعلان أهداف الثورة في (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢)، ثم نشر كتيب « فلسفة الثورة » لعبد الناصر في (١٩٥٣)، ومروراً بميثاق العمل الوطني الذي أقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في (٣٠) يوليو ـ تموز (١٩٦٢)، وانتهاء ببرنامج العمل الوطني الذي اعلنه عبد الناصر في (٣٠) مارس ـ آذار (١٩٦٨). ونلاحظ أن هذه الوثائق الثلاث تتوافق زمنياً مع التقسيم الثلاثي الذي قدمناه قبلا لعهد عبد الناصر. فيقدم « فلسفة الثورة » الخلفية الفكرية السياسية لقيامها، والحيرة ازاء كيفية الاستمرار بها. بينما تظهر في الميثاق لأول مرة، نظرة اجتماعية اقتصادية ـ سياسية متكاملة تحدد شكل المجتمع المستهدف، وكيفية الوصول اليه. أما برنامج « ٣٠ مارس » فيتضمن وجهة نظر النظام بشأن ضرورات التصحيح التي نبعت من اعتبار درس هزيمة (١٩٦٧). أما في عهد ما بعد عبد الناصر، فالوثيقة السياسية الرئيسية هي « ورقة أكتوبر » التي قدمها السادات في ابريل ـ نيسان (١٩٧٤)، وتتضمن تبريراً وتنظيراً للتحولات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي يستهدفها النظام القائم.

والهدف من هذا العرض تحديد موقع الموارد البشرية من الفكر السياسي للنظام، ومعرفة ما اذا كان هذا الفكر يحتوي تصوراً عن تغيير بنائي في طبيعة الموارد البشرية للمجتمع، ودورها في تحقيق اهدافه. إلا أنه يجب التحفظ أنه أحياناً ما تكون السياسات المعلنة مجرد شعارات سياسية جوفاء أو، على أحسن الفروض من قبيل النوايا الطيبة، وبالتالي لا تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي.

ولذلك فإننا نحاول هنا ايضاً أن نبيّن مدى تحول الاعلانات السياسية الى قواعد اساسية لإدارة المجتمع في صورة قوانين تحكم حركته. وقد اكتفينا بتجميع المواد المتعلقة بالجوانب المختلفة للموارد البشرية في الدساتير المصرية المتعاقبة خلال الفترة محل الدراسة، فالدستور أبو القوانين. ونتطرق هنا الى دستور جمهورية مصر الذي عمل به ابتداء من موافقة الشعب عليه في استفتاء عام ،يوم (٢٣) يونيو - حزيران (١٩٥٦)، ثم الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذي أعلن في مارس - آذار (١٩٦٤)، وأخيراً دستور جمهورية مصر العربية الذي بدىء العمل به منذ (١١) سبتمبر - أيلول (١٩٧٢)[٣].

الا أن الدستور لا يبين حركة المجتمع الفعلية في اتجاه مّا مرتبط ببعض مواده. فالدستور يحتوي عموميات، وأحياناً تكون مغلفة بتحفظات قد تخفف منها أو تبطلها تماماً. فالمحك الحقيقي إذن لدور نظام سياسي معين في التغيير الاجتماعي - الاقتصادي في مجال ما ،هو تتبع ودراسة ما جرى فعلاً في هذا المجال، وهذا ما سنحاوله في الجزء التالي. ثانياً - ومع ذلك تبقى دراسة نظرة النظام هامة من حيث التعرف إبتداءً على نواياه، ومن حيث التعرف على الفجوة بين النوايا والتطبيق في ما بعد.

لم يتضمن اعلان المبادىء الستة لأهداف ثورة (٢٣) يوليو - تموز تصوراً محدداً متصلاً بالموارد البشرية في المجتمع[٤]، وقد يكون هذا متوقعاً في اعلان مجموعة من المبادىء العامة، خاصة وأن هذه المبادىء قد تضمنت رغبات متعلقة بإزالة بعض سوءات الواقع الذي قامت الثورة لتغييره، بدون نظرة اجتماعية - اقتصادية متكاملة عن المجتمع المنشود وكيفية الوصول اليه.

وينطبق التقييم نفسه على كتيب « فلسفة الثورة » الذي قدمه كاتبه على أنه « مجرد دورية استكشاف في الميدان الذي نحارب فيه، معركتنا الكبرى من اجل تحرير الوطن من كل الاغلال »[٥]. فلم يتضمن الكتيب إلا شرحاً لأسباب قيام الثورة، وتصوراً للتاريخ الوطني المصري، وما واجهته الثورة الوليد في بداية عهدها، وكيف أوقع في يدي القائمين عليها عندما تبين لهم أن مهمتهم بدأت، ولم تنته، عند قيام الثورة وعزل

---

(٣) حلمي، محمود؛ « دستورنا الجديد »، دار الفكر العربي، القاهرة؛ (١٩٧٣). ص٥ - ٩.

(٤) والاهداف هي: القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الاقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إنشاء جيش وطني قوي، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة حياة ديمقراطية سليمة، انظر حافظ، حمدي؛ « ثورة ٢٣ يوليو »؛ الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٦٤). ص٤٢٠.

(٥) عبد الناصر، جمال؛ « فلسفة الثورة »، هيئة الاستعلامات، القاهرة.

الملك، وتصوراً عن دور مصر العربيّ والأفريقيّ والاسلاميّ.

على أن هدف الثورة الخامس، اقامة عدالة إجتماعية، وشرح عبدالناصر له في « فلسفة الثورة »، يتضمن مفهوماً عامّاً ذا أهمية في مجال دراستنا، وهو مفهوم المساواة وتكافؤ الفرص، والذي ظهر بعد ذلك باستمرار في كل الوثائق السياسية وقنن في كل الدساتير التالية[٦].

ولكن الميثاق الوطني يعتبر تزايد السكان « مشكلة معقدة تشكل أخطر العقبات في طريق رفع مستوى الانتاج ». ويقيم الميثاق علاقة ثنائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل تزايد السكان، ويحدد معدل النمو الاقتصادي بحيث يتعدى معدّل زيادة السكان ويسمح برفع مستوى المعيشة. وبينما يحبذ تشجيع « تجربة » تنظيم الاسرة إلا أنه يؤكد أن زيادة الانتاج هي الحل الحاسم للمشكلة السكانية[٧]. وبينما لم يشر برنامج « ٣٠ مارس » الى النواحي السكانية، فقد ركزت « ورقة اكتوبر » على « إعادة توزيع السكان » على رقعة البلاد الجغرافية ،مع التركيز على « الاهتمام بالأقاليم لاعادة بناء القرية المصرية »،ورسم « خريطة جديدة لمصر تتضمن مناطق جديدة يمكن تعميرها »[٨].

أي أن الميثاق اهتم بمعدل نمو السكان ،بينما إنصبّ اهتمام « ورقة أكتوبر » على تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان. وإن كان الميثاق قد أعطى نموّ السكان وزنا أهم من مكانه الحقيقي في مواجهة التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي في مصر، إلا أن حَلّ مواجهة تزايد السكان النهائي الذي تضمنه يتفق والتصور الاشتراكي العلمي لدور السكان في المجتمع.

وقد احتل العلم والتعليم، ودورهما في تغيير المجتمع، مكاناً هاماً في الوثائق السياسية للفتر محل الدراسة. فينتقد الميثاق الدور التقليدي للتعليم في تخريج موظفين ينخرطون في سلك الأنظمة القائمة التي « لا تأبه بمصالح الشعب »، ويطالب بتغيير « ثوري » في كافة مناهج التعليم بهدف « تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ». ويقرر الميثاق « حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه »،ويؤكد أن العمل الثوري لا بد أن يكون عملاً علمياً ، فالعلم هو « السلاح

(٦) لم يكن دستور (١٩٢٣) والذي ظل مطبقاً حتى (١٩٥٢)، يحتوي على مثل هذا النص. انظر حلمي، محمود مرجع سابق، ص١٢٧ - ١٢٩.

(٧) عبد الناصر، جمال؛ « الميثاق الوطني »، هيئة الاستعلامات، القاهرة. ص٨٨.

(٨) السادات، أنور؛ « ورقة اكتوبر »، هيئة الاستعلامات، القاهرة.

الحقيقي للارادة الثورية »، ولهذا فإن للجامعات ومراكز العلم دوراً عظيماً في صنع المستقبل لا يقل أهمية عن « مسؤولية السلطات الشعبية المختلفة »، ولكن لكي نقوم بهذا الدور يجب الا تكون « أبراجاً عاجيةً » وأن يكون شعار الثورة الثقافية - مرحلياً على الأقل - هو « العلم للمجتمع »[9].

وقد بين برنامج « ٣٠ مارس » أن من المهام الرئيسية للمرحلة القادمة « تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر... استناداً على العلم والتكنولوجيا »، كما أضاف وجوب أن ينص الدستور على « حقوق التعليم المجاني »[10].

أما ورقة اكتوبر فقد افاضت في كيفية تطوير التعليم. فنصّت على ضرورة تصفية الأمية، والتوسع في التعليم الفني، والقيام « بثورة شاملة » في نظم ومفاهيم التعليم والتثقيف العام بكل أنواعه ومستوياته، ابتداء من محو الأمية الى التعليم العام والفنّي والجامعيّ، إلى البحث العلمي والتكنولوجي، حيث ان هناك هدفين متلازمين للتعليم والتثقيف العام هما:

١ - إيجاد الفرد المتعلم المستنير القادر على فهم مجتمعه وعصره.

٢ - تزويده بخبرة متقدمة تتناسب مع الخبرة المطلوبة في شى مواقع العمل. « ويتطلب هذا تنويع التعليم والبحث العلمي، وربطهما بالبيئة وبمواقع الانتاج، ومتابعة وتطبيق نظرية التعليم المستمر، ومتابعة التقدم العلمي والتكنولوجي ». كذلك دعت « ورقة اكتوبر » الى القضاء على الفارق الاجتماعي بين أنواع التعليم[11].

ويحتوي كل من الميثاق الوطني وبرنامج « ٣٠ مارس » على تأكيدات قوية لقيمة العمل، ودوره في المجتمع وحقوق العمال. فيرفع الميثاق شعار « العمل شرف » و« العمل حق » و« العمل واجب » و« العمل حياة ». ويقرر أن « العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وإنما أصبحت قوى العمل مالكة عملية الانتاج ذاتها، شريكة في إدارتها، شريكة في أرباحها، تحت أوفى الأجور، وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل »، وينص على حق كل مواطن في « عمل يتناسب مع كفاءته واستعداده »، وعلى توزيع « خيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة »[12]. ويمضي برنامج

---

(٩) عبد الناصر، جمال؛ « الميثاق الوطني »، مرجع سابق. ص٦١، ٦٨، ١٠٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩.

(١٠) عبد الناصر، جمال؛ برنامج « ٣٠ مارس »، هيئة الاستعلامات، القاهرة. ص١٦، ١٨.

(١١) السادات، أنور؛ « ورقة أكتوبر »، مرجع سابق.

(١٢) عبد الناصر، جمال؛ « الميثاق الوطني »، مرجع سابق. ص١١٨، ٦٧، ١٠٦، ٧٣م.

« ٣٠ مارس » في تحديد المهام التالية : تحقيق العمالة الكاملة ، « واطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية » و« توفير الحافز الفردي » و« تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ». وينص البرنامج على وجوب أن ينص الدستور على « اشتراك العمال في إدارة المشروعات وارباحها ، وعلى تأكيد أهمية العمل باعتباره معيار القيمة الانسانية الوحيد »(١٣).

وتتضمن « ورقة اكتوبر » العمل على « توفير قدر ممكن من فرص العمل للقوى العاملة »،وتحدد للدولة مسؤولية تنظيم الظروف الملائمة لعمل « القوى العاملة التي تزيد عن فرص العمل المتاحة في الأجل القصير » في خارج البلاد(١٤).

ويمكن القول ان « ورقة اكتوبر »، بالمقارنة « بالميثاق » وبرنامج « ٣٠ مارس »، لم تبرز القيمة أو الدور الاجتماعي للعمل ،وإن كانت قد تضمنت مفهوماً فنياً أفضل عن كيفية تطوير القوى العاملة ـ عن طريق التعلم والتثقيف. وفي الواقع، فإن كل الوثائق السياسية للفترة محل الدراسة قد قصرت عن تقديم تصور متكامل لقضية الموارد البشرية من حيث ابعاد المشكلة السكانية المختلفة وعلاقتها بعملية التنمية، ومن حيث وضع برنامج متكامل لتثوير أوضاع التعليم والعمالة في المجتمع، اللهم إلا عن طريق المقولة العامة بادارة التنمية طبقاً لخطة قومية شاملة. وقد انعكس ذلك على التغيرات الفعليّة التي تمت في مجالي التعليم والعمالة ـ كما في غيرها من المجالات ـ اذ تمت كلها بصورة اصلاحية اكثر منها ثورية.

ويمكن إعتبار كل من دستوري (١٩٥٦ و١٩٦٤) تقنيناً للفكر السياسي للنظام في مرحلة معينة أتى بعد ان تبلورت معالم المرحلة سياسياً. فدستور (١٩٥٦) يمثل المرحلة الاولى لعهد عبدالناصر،وهو في بعض نصوصه تعديل لدستور (١٩٢٣) في اطار اهداف الثورة ومنطلقاتها. ودستور (١٩٦٤) يعبر عن المرحلة الثانية، التحول الاشتراكي، أي تقنيناً للميثاق الوطني. ولكن دستور (١٩٧١) لا يندرج تحت هذه القاعدة. فقد أقر الدستور قبل أن يقدم الفكر السياسي للنظام الحالي بشكل متكامل بحوالي ثلاث سنوات. ولهذا فإن هذا الدستور قد لا يعبر عن الفكر السياسي المتضمن في « ورقة اكتوبر » أصدق تعبير ،إلا اذا لاحظنا أن بعض نصوص الدستور ـ مثلا تلك الخاصة بحقوق العمال ـ تنتهي بالتحفظات المشهورة ،« طبقاً للقانون » « ووفقاً للقانون » وما شابه.

---

(١٣) عبد الناصر، جمال؛ برنامج « ٣٠ مارس »، مرجع سابق. ص١٦ ـ ١٨.

(١٤) السادات، أنور؛ « ورقة اكتوبر »، مرجع سابق.

ولا تحتوي الدساتير الثلاثة على أية نصوص تتصل إتصالاً مباشراً بالنواحي السكانية.

أما بالنسبة الى التعليم فقد نصت الدساتير الثلاثة على اهتمام الدولة بالنشء والشبان وبأن التعليم حق تكفله الدولة وعلى إشراف الدولة على التعليم. وقد تضمن دستور (١٩٥٦) نقلا عن دستور (١٩٢٣) نصاً عن حرية التعليم، في « حدود القانون والنظام العام والآداب »[١٥]. ولم تتضمن الدساتير التالية نصاً مشابهاً له. كذلك تضمن دستورا (١٩٥٦ و١٩٦٤) نصاً عن كفالة حرية البحث العلمي لا يوجد له نظير في دستور (١٩٧١). وينص دستورا (١٩٥٦ و١٩٧١) - دون دستور (١٩٦٤) - على أن التعليم في المرحلة الاولى إلزامي، ويضيف دستور (١٩٧١) أن « تعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى »[١٦]. وبينما نص دستور (١٩٥٦) على مجانية التعليم قبل الجامعي، وسّع دستورا (١٩٦٤ و١٩٧١) نطاق المجانية الى كافة مراحل التعليم. وقد تضمن دستور (١٩٧١)، لأول مرة، مواد تنص على إلتزام المجتمع « بالحقائق العلمية » و« استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي »، وكون « التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام » وإعتبار « محو الأمية واجباً وطنياً تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه »[١٧].

وقد كان دستور (١٩٥٦) أول دستور مصري يضم نصوصاً خاصة بالعمل والعمال، فنص على حق العمل. ثم أضاف الدستوران التاليان أن العمل واجب وشرف. وبينما نص دستور (١٩٥٦) على أن الدولة تعنى بتوفير العمل ،فقد كفلت الدولة هذا الحق طبقاً لدستور (١٩٧١)،وأضاف هذا الدستور عدم جواز فرض أي عمل آخر على المواطنين إلا بمقتضى قانون[١٨]. واعتبرت الدساتير الثلاثة الوظائف العامة تكليفاً في خدمة الشعب. وأضاف على ذلك دستور (١٩٧١) بأنها حق ،وتكفل الدولة حماية الموظفين العامين ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي، إلا في الأحوال التي يحددها القانون »[١٩]. وقد نص

(١٥) كان دستور (١٩٢٣) ينص ايضاً على أن التعليم الاولي الزامي وعلى أنه مجاني في مدارس الحكومة. حلمي، محمود؛ مرجع سابق. ص١٢٩. انظر نفس المرجع لنصوص دساتير (١٩٥٦، ١٩٦٤، ١٩٧١) ص١٢٧ - ٢٣٠.

(١٦) سنرى فيا بعد ان إستيعاب الاطفال لم يكن كاملا في المرحلة التعليمية الاولى وقت اقرار دستور (١٩٧١).

(١٧) المواد ١٢، ١٨، ١٩، ٢١. حلمي، محمود؛ المرجع السابق ص٢٠٣ - ٢٠٤.

(١٨) المادة ١٣. حلمي، محمود؛ المرجع السابق، ص٢٠٣.

(١٩) المادة ١٤. حلمي، محمود؛ المرجع السابق، ص٢٠٣.

دستور (١٩٥٦) على « تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة العدالة الاجتماعية ». كما نص دستورا (١٩٥٦ و١٩٦٤) على حق التأمين الاجتماعي للمواطنين جميعاً في حالات الشيخوخة والمرض او العجز عن العمل أو البطالة، وعلى كفالة الدولة للمصريين « معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال، بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الإجتماعي، والتأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة، وتنظيم حق الراحة والإجازات »[٢٠]. وقد أبقى دستور (١٩٧١) على خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة ـ وفقاً للقانون ـ وضمان حد أدنى، فقط، للأجور، ولم يتطرق الى النواحي الأخرى المتعلقة بظروف العمل.

وقد كفلت الدساتير الثلاثة حق إنشاء النقابات ،وأعطتها الشخصية الاعتبارية في حدود القانون. ولكن دستور (١٩٧١) أضاف أن يكون إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ،وأن تكون « ملزمة بمسألة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية[٢١] ». وقد تضمن دستور (١٩٧١)، لأول مرة، نصوصاً تتعلق بحق « المحاربين القدماء والمصابين في الحرب أو بسببها، ولزوجات الشهداء وأبنائهم، الأولوية في فرص العمل ـ طبقاً للقانون »، وبإشتراك العاملين في إدارة المشروعات وفي ارباحها[٢٢].

ويلاحظ أن الدساتير الثلاثة قد قصرت حتى عن تضمين المبادىء التي حوتها الوثائق السياسية التي تقابلها، مع التحفظ الذي ذكر قبلا عن دستور (١٩٧١) وورقة أكتوبر. ولكن الأهم من ذلك هو الفجوة التي نشأت بين النصوص الدستورية والواقع الفعلي والتي سيبدو حجمها عند عرض تطورات الموارد البشرية في فترة الدراسة خاصة في مجالي التعليم والعمالة، ونذكر هنا على سبيل المثال فقط قضية إلزامية التعليم الابتدائي ـ المنصوص عليها في دستوري (١٩٢٣ و١٩٥٦) والتي لمّا تتحقّق.

---

(٢٠) من دستور ١٩٦٤ ـ مواد ٣٠، ٤٠، حلمي، محمود؛ المرجع السابق. ص١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢١) المادة ٥٦. حلمي، محمود؛ المرجع السابق. ص٢٠٨.

(٢٢) المادة ١٥. حلمي، محمود؛ المرجع السابق. ص٢٠٤.

ثانياً: تطوّر الموارد البَشـريّة

أ ـ السكان

١ ـ مدى توفر البيانات وطبيعتها

تمت هذه الدراسة في ظروف عدم توفر بيانات دقيقة عن الأوضاع السكانية في مصر. فمن ناحية تتعرض البيانات السكانية في مصر، كأغلب بلاد العالم الثالث، لكثير من أوجه القصور. ومن ناحية أخرى فانه حتى وقت إعداد الدراسة لم يكن قد نشر إلا النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان الذي أُجري في عام (١٩٧٦)، وهو التعداد الكامل الاول منذ تعداد (١٩٦٠).

وبالطبع فقد تمت دراسة الأوضاع السكانية المقدمة هنا في حدود البيانات المتوفرة فعلا، وهي قليلة نسبياً، ومعيبة أحياناً. ولما كان قصور البيانات يزداد وضوحاً كلما زادت درجة التفصيل في الدراسة، ولما كنا لا نستطيع الخوض في دراسة سكانية تحليلية للَبيانات المتوفرة ومحاولة العمل على اكتشاف أوجه القصور وتصحيحها في هذا المقام، فقد أدت هذه الاعتبارات الى الإجمال في دراسة أغلب النواحي السكانية مع الإشارة فقط الى الأخطاء الهامة وحجمها، كلما أمكن.

وسنناقش في هذا الجزء تطور النمو السكاني، تركيب السكان النوعيّ، العمري، وبعض نواحي الانجاب والوفاة، وتوزيع السكان الجغرافي والهجرة الداخلية، الهجرة الخارجية، احتمالات نمو السكان في المستقبل، ثم نختتم هذا الجزء بعرض تحليلي للسياسة السكانية في مصر.

٢ ـ حجم السكان والنمو السكاني

بلغ عدد سكان مصر طبقاً للنتائج الأولية لآخر تعداد للسكان حوالي (٣٨٫٢)

مليون نسمة في نوفمبر ـ تشرين الثاني (١٩٧٦)، منهم (٣٦٫٨) مليون داخل حدود الجمهورية وحوالي (١٫٤) مليون خارجها[٢٣].

ويتضح من استعراض التطور في حجم سكان مصر في التعدادات المختلفة (جدول رقم (١)) أن عدد السكان قد زاد أقل من عشرة ملايين نسمة في تعداد (١٨٩٧) الى حوالي ١٨ مليون نسمة في تعداد (١٩٤٧)، ثم الى (٣٨) مليون نسمة في تعداد (١٩٧٦). وبعبارة أخرى فإن زيادة السكان بمقدار ثمانية ملايين نسمة قد إستغرقت خمسين عاماً، على حين أن زيادة السكان بحوالي عشرين مليوناً بعد عام (١٩٤٧) قد استغرقت أقل من ثلاثين عاماً. ويبين هذا الطفرة الكبيرة في عدد سكان مصر في الفترة الزمنية محل الدراسة. ويعني عدد السكان من (١٩٧٦) كثافة إجمالية للسكان تبلغ حوالي (٣٧) شخصاً في الكيلومتر المربع. وإذا أخذنا في الاعتبار المساحة المأهولة فقط لتعدت الكثافة الألف شخص في الكيلومتر المربع، وهذا من أعلى المعدلات السكانية في العالم ويكاد يكون معدل كثافة مدن لا دول[٢٤].

ويبدو النمط الزمني لنمو سكان مصر في المعدلات السنوية بنمو السكان بين التعدادات المختلفة (جدول رقم (١))، ومنه يظهر أن معدل النمو بعد (١٩٤٧) كان أعلى بكثير عنه قبل ذلك. ويرجع هذا الى الفرق بين المواليد والوفيات، اذ أنه من المعلوم أن النمو السكاني في مصر يتحدد أساساً بالمواليد والوفيات حيث لم تشكل الهجرة الخارجية الدائمة ـ من مصر أو إليها ـ عنصراً ذا أهمية في النمو السكاني. ويلاحظ أن معدل الوفيات الخام قد انخفض من مستواه المرتفع قبل الحرب العالمية الثانية ـ حوالي خمسة وعشرين في الألف من السكان ـ إلى ما يقرب من النصف عام (١٩٧٥)، على حين بقي معدل المواليد الخام على مستواه المرتفع، ولم يبدأ في الإنخفاض المستمر إلا بعد (١٩٦٠)، وإن كان قد عاد الى الارتفاع مرة ثانية ابتداء من عام (١٩٧٣) (انظر جدول رقم (٢))[٢٥].

---

(٢٣) يزيد الرقم (١٫٤) مليون كثيراً عن التوقعات الخاصة بالمصريين المقيمين بالخارج. انظر القسم الخاص بالهجرة الخارجية فيما بعد.

(٢٤) حمدان، جمال؛ شخصية مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (١٩٧٠). ص٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢٥) تشير آخر الاحصاءات المتوفرة ان معدل المواليد الخام في سنتي (١٩٧٦ و١٩٧٧) بقي على نفس قيمته في (١٩٧٥)، أي (٣٧٫٧) في الالف من السكان. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المشكلة السكانية وارتباطها بمعدلات الخصوبة، القاهرة، (١٩٧٨).

جدول رقم (١)

عدد السكان في التعدادات ومعدل النمو السنوي

(١٨٩٧ - ١٩٧٦)(*)

سنة التعداد	عدد السكان بالألف	معدل النمو بين التعدادات في المائة (***)
١٨٩٧	٠٩٧٤٩	١ر٣٤
١٩٤٧	١٩٠٢٢	٢ر٣٨
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	٢ر٥٤
١٩٧٦	٣٨٢٢٨(**)	٢ر٣١

المصدر: من جهاز تنظيم الاسرة والسكان. الموقف السكاني في مصر. القاهرة (١٩٧٧)، ص٢.

(*) للايجاز، لم نورد بيانات تعدادات (١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧).

(**) من النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان (١٩٧٦). يشمل المصريين الموجودين بالخارج ليلة التعداد ويقدرهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحوالي (٤ر١) مليون نسمة.

(***) بافتراض الصيغة الاسية لنمو السكان بين التعدادات.

جدول رقم (٢)
معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية
(١٩٤٠ - ١٩٧٥)

السنة	المعدل في الألف من السكان		الزيادة الطبيعية(*)
	المواليد	الوفيات	
١٩٤٠	٤١ر٣	٢٦ر٣	١٥ر٠
١٩٥٠	٤٤ر٢	١٩ر٠	٢٥ر٢
١٩٦٠	٤٣ر٢	١٦ر٩	٢٦ر٢
١٩٦٥	٤١ر٧	١٤ر١	٢٧ر٦
٠٠٠٦	٤١ر٢	١٥ر٩	٢٥ر٣
٠٠٠٧	٣٩ر٢	١٤ر٢	٢٥ر٠
٠٠٠٨	٣٨ر٢	١٦ر١	٢٢ر١
٠٠٠٩	٣٧ر٠	١٤ر٥	٢٢ر٥
١٩٧٠	٣٥ر١	١٥ر١	٢٠ر٠
٠٠٠١	٣٥ر١	١٣ر٢	٢١ر٩
٠٠٠٢	٣٤ر٤	١٤ر٥	١٩ر٩
٠٠٠٣	٣٥ر٧	١٣ر١	٢٢ر٦
٠٠٠٤	٣٥ر٧	١٢ر٧	٢٣ر٠
١٩٧٥	٣٧ر٧	١٢ر٢	٢٥ر٥

المصدر: من جهاز تنظيم الاسرة والسكان. الموقف السكاني في مصر. القاهرة (١٩٧٧). ص٤.
أرقام (١٩٧٥) من: جهاز التعبئة العامة المركزي والإحصاء: المشكلة السكانية وارتباطها بمعدلات الخصوبة. القاهرة. (١٩٧٨).

ويبين الجدول رقم (٢) تفصيل التغير في معدل النمو (معدل الزيادة الطبيعية) مع الزمن، فقد بدأ معدل الزيادة في الارتفاع بشكل واضح في نهاية الاربعينات وبلغ ذروته في أوائل الستينات - حيث تعدى (٥ر٢٪) - ثم انخفض حتى بلغ أدنى قيمة له في (١٩٧٢) - ٢٪ - ثم عاود الزيادة مرة أخرى ابتداء من (١٩٧٣) حتى تعدى (٥ر٢٪) مرة أخرى في (١٩٧٥) وما بعدها.

(*) الزيادة الطبيعية = المواليد-الوفيات.

ويرجع هذا النمط المشاهد أساساً إلى نمط التغير في معدل الوفيات حتى منتصف الستينات،ثم الى نمط التغير في معدل المواليد بعد ذلك. وقد تحقق الإنخفاض في معدل الزيادة الطبيعية في الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٢) نتيجة لإنخفاض معدل المواليد، إلا أن هذا الاتجاه انعكس بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣).

وإن كان يجدر بنا أن نتذكر، عند مناقشة معدلات المواليد والوفيات، ان هذه المعدلات تتعرض لدرجة من الخطأ تعود الى التقصير في تسجيل المواليد والوفيات التي تزداد كلما رجعنا الى الوراء في الزمن[٢٦]. إلا انه يمكن القول بأن ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر بعد (١٩٤٧) يرجع الى انخفاض معدل الوفيات قبل انخفاض معدل المواليد وبدرجة اسرع. فبينما أمكن تخفيض معدل الوفيات بدرجة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطور الهائل في مجالات الطب والصحة العامة وتحسن الخدمات الصحية، يرتبط انخفاض معدلات الإنجاب بتغير اجتماعي ـ اقتصادي أعمق. ويمكن القول بأن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في مصر ما زالت تحبذ معدلات مرتفعة نسبياً للإنجاب.

وعلى الرغم من أن نتائج تعداد (١٩٧٦) قد بينت أن معدل النمو السكاني بين التعدادات قد بدأ في الإنخفاض في الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٦)، إلا أن استمرار هذا الانخفاض في الفترات التالية رهن بنمط التغير في معدل المواليد. فمعدل المواليد هو العامل المحدد لمعدل النمو السكاني في مصر حالياً ومستقبلاً،حيث ان معدل الوفيات قد انخفض الى مستوى معقول ،ولكن معدل المواليد ما زال مرتفعاً نسبياً. كما انه يمكن التنبؤ بدرجة ثقة أكبر بنمط التغير المحتمل في الوفيات في المستقبل، ويمكن القول بأن الاتجاه الانخفاضي في معدلات الوفيات الخام المشاهد منذ الحرب العالمية الثانية سيستمر وإن كان بصورة أبطأ.

أما بالنسبة الى معدّل المواليد، فالمتتبع للتغير طويل الأجل منذ بداية القرن الحالي ـ اذا أخذ في الاعتبار أن عدد المواليد يتعرض لدرجة من نقص التسجيل بدأت مرتفعة وقلت مع الزمن ـ يمكن أن يتبين اتجاهاً نزولياً مستمراً نتيجة للتطور الاجتماعي ـ

---

(٢٦) انظر: Fergany, N.; «A Reconstruction of Some Aspects of the Demographic History of Egypt»! The American University in Cairo, Cairo, 1976. ص٣٣ ـ ٥١.

الاقتصادي التلقائي للبلاد تتخلله فترات هبوط شديد نسبياً في فترات الحروب: (العالميتين الاولى والثانية والعدوان الثلاثي في (١٩٥٦) يليها ارتفاع مستوى اعلى قليلاً من مستوى الاتجاه العام. ولكن يمكن ايضاً ملاحظة ان الانخفاض في معدل المواليد منذ الستينات قد حدث بمعدل اكبر مما كان سائداً منذ بداية القرن الحالي، نتيجة لتغير اجتماعي - اقتصادي أضخم بعد (١٩٥٢)، وبداية برنامج تنظيم الأسرة في منتصف الستينات. ثم جاءت ظروف (١٩٦٧) وما بعدها لتشكل ضغطاً إضافياً على معدل المواليد عن طريق تأجيل الزواج وتأجيل المتزوجين للإنجاب في حالات غير قليلة. وقد تمثلت عودة معدل المواليد الى الارتفاع بعد (١٩٧٣)، رجوعاً الى المستوى الذي يتناسب مع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد، مع قليل من التعويض بالزيادة ابتداء من (١٩٧٥)، ما يسمى بطفرة المواليد المعروف حدوثها عقب الحروب نتيجة لعودة السكان الى ممارسة مستويات عادية للزواج والإنجاب، مع تعويض ما كان قد تأجل في فترة الحرب[٢٧] وعلى هذا فمن المتوقع أن يتم تعويض الانخفاض الناجم عن ظروف الحرب في معدل المواليد، أن يعود هذا المعدل للتغير تبعاً للإتجاه الذي تحدده ظروف التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للبلاد.

٣ - التركيب النوعي والعمري للسكان

اتسم سكان مصر حتى (١٩٦٠) بالتوازن بين عدد الذكور وعدد الإناث. ولكن بيانات التعدادات تشير الى ازدياد عدد الذكور عن الإناث في المجتمع بعد ذلك. ثم أظهرت النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) طفرة في نسبة الذكور الى الإناث التي بلغت - بين المصريين داخل الحدود ١٠٤٪ - مما يعني زيادة حوالي ثمانمائة ألف ذكر عن الإناث. واذا اخذنا في الاعتبار ان غالبية المصريين خارج البلاد وقت التعداد هم من الذكور لارتفعت نسبة النوع الى اكثر من ذلك مما يصعب تصديقه.

عموماً يجب التنويه بأن توزيع السكان حسب العمر يتعرض في المجتمعات النامية لاخطاء تنتج عن عدم حصر بعض السكان أو ابلاغ اعمار خاطئة، ولذلك نهتم هنا في المقام الاول بالشكل العام للتركيب العمري.

---

(٢٧) لا يمكن ان تظهر طفرة للمواليد إلا في عام (١٩٧٥)، حيث لم توقع اتفاقية فصل القوات إلا في مارس (١٩٧٤)، وبالتالي تظهر تغيرات العودة الى الانجاب في (١٩٧٥) وتغييرات العودة الى الزواج ثم الإنجاب بعد ذلك.

ولم تتوفر بيانات تفصيلية عن التركيب العمري للسكان من تعداد (١٩٧٦) حتى الآن، ولكن في حدود المعلومات المتوفرة يتبين أن التركيب العمري لسكان مصر، شأنهم في ذلك شأن دول العالم الثالث، ترتفع فيه نسبة صغار السن، فقد كانت نسبة السكان الأقل من خمسة عشر عاماً في (١٩٦٠) تزيد عن (٤٠٪) انظر الجدولين رقم (٤) و(٥). وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأطفال يتعرضون لنسبة غير قليلة من نقص حصر التعدادات لزادت النسبة عن ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع العمري للسكان يتحدد بأنماط معدلات المواليد والوفيات التي سادت في الماضي، على اعتبار أن الهجرة الدائمة من أو إلى مصر لم تكن ذات أهمية في تحديد الوضع السكاني في مصر. ويمكن تبعاً لذلك تفسير ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع المصري بانخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد عند قيم مرتفعة كما ذكرنا قبلا.

وينعكس هذا التوزيع العمري الفتي على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. ذلك أن السكان في فئة العمر الأقل من خمسة عشر عاماً هم عامة من المستهلكين غير المنتجين، مما يعني أن زيادة نسبتهم في التركيب العمري من شأنها إضافة اعباء إعالتهم على فئة المنتجين في المجتمع وعلى الاقتصاد القومي. كما ينعكس ذلك أيضاً على أنماط الاستثمار، اذ يجب تدبير الموارد اللازمة لتوفير التعليم والتدريب المناسبين، ورفع المستوى الصحي للأطفال الذين يمثلون قوة الانتاج في المستقبل، وإلا انعكس ذلك على إنخفاض مستوى كفاءة الموارد البشرية في المجتمع. وتبدو هذه الحقيقة كمياً في ارتفاع نسبة الاعالة الخام المحسوبة من التوزيعات العمرية، وقد زادت هذه النسبة من (١٩٤٧) الى (١٩٦٠) ثم انخفضت بين (١٩٦٠) و(١٩٧٦). انظر جدول رقم (٤).

ويلاحظ من جدول رقم (٥) أن نسبة الاطفال الأقل من (١٢) سنة قد انخفضت في تعداد (١٩٧٦) عنها في تعداد (١٩٦٠). ويرجع ذلك، في المقام الاول، الى انخفاض المواليد في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٢) عن الفترة (١٩٤٨ - ١٩٦٠). ولكن قد تزيد هذه النسبة مستقبلاً نتيجة لارتفاع معدل المواليد بعد (١٩٧٣)، ويتوقف مدى هذه الزيادة على نمط التغير في معدل المواليد مستقبلاً.

جدول رقم (٣)

توزيع السكان حسب النوع ونسبة النوع في التعدادات

(١٩٣٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد السكان بالألف ذكور	اناث	نسبة النوع(*)
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٠٠ر٢
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	٩٨ر١(**) (٩٩ر٩)
١٩٦٠	١٣٠٦٨	١٢٩١٦	١٠١ر٢
١٩٧٦	١٨٦٩٩	١٧٩٥٧	١٠٤ر١(***)

المصدر: من جهاز تنظيم الاسرة والسكان. الموقف السكاني في مصر. القاهرة، (١٩٧٧). ص٨.

(*) نسبة النوع = $\frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الاناث}} \times ١٠٠$

(**) هناك مناقشة مشهورة في الدراسات السكانية لمصر حول ما اذا كان تعداد (١٩٤٧) تعرض لاخطاء تحيز كبيرة. وطبقاً لتصحيح أجراه البدري على التعداد، ونعتقد انه معقول، ترتفع نسبة النوع في (١٩٤٧) الى (٩٩ر٩). انظر:

Fergany, N. ; «A Reconstruction of Some Aspects of the Demographic History of Egypt»; The American University in Cairo, Cairo, 1976.

ص ٤ - ٥

(***) التوزيع النوعي في النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) يخص السكان الموجودين داخل حدود مصر وفي وقت التعداد.

جدول رقم (٤)

التركيب العمري النسبي للسكان ونسبة الاعالة الخام(*)

(١٩٤٧، ١٩٦٠)

فئة العمر	نسبة السكان٪	
	١٩٤٧	١٩٦٠
صفر - ٤	١٣ر٧	١٥ر٩
٥ - ٠٩	١٢ر٧	١٤ر٦
١٠ - ١٤	١١ر٧	١٢ر٢
١٥ - ١٩	١٠ر١	٠٨ر٣
٢٠ - ٢٩	١٥ر١	١٤ر٣
٣٠ - ٣٩	١٣ر٩	١٣ر
٤٠ - ٤٩	١٠ر٥	٠٩ر٣
٥٠ - ٥٩	٠٦ر٤	٠٦ر٣
٦٠ - ٦٤	٠٢ر٩	٠٢ر٦
٦٥+٠٠	٠٣ر١	٠٣ر٥
نسبة الاعالة الخام٪	٧٠ر١	٨٥ر٩

المصدر: من Valaoras, V G; «Population Analysis of Egypt»; Ćairo Demographie Center, 1972.

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للسكان حسب العمر

(١٩٦٠، ١٩٧٦)

السنة	اقل من ١٢ سنة	نسبة السكان٪		الجملة	نسبة الاعالة الخام(*) ٪
		١٢ - ٦٤	٦٥+		
١٩٦٠	٣٥ر٥	٦١ر٠	٣ر٥	١٠٠ر٠	٦٣ر٩
١٩٧٦	٣١ر٦	٦٥ر٥	٢ر٩	١٠٠ر٠	٥٢ر٧

المصدر: من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان، القاهرة. (١٩٧٧).

(*) نسبة الاعالة الخام= عدد السكان في فئة العمر (١٥ - ٦٥) / عدد السكان خارج فئة العمر (١٥ - ٦٥) × ١٠٠

(*) لاحظ فرق الحد الادنى للسن بين هذه النسب والنسب المتضمنة في جدول (٤)

٤ ـ الانجاب والوفاة

للاسف لا تمكننا البيانات المتاحة، ولا الدراسات السابقة، من تقديم دراسة وافية لتطور ظاهرتي الانجاب والوفاة في مصر في الفترة محل الاعتبار، في حدود المنهجية والمادة الملائمة للمقام الحالي، خاصة وأن البيانات التفصيلية عن الإنجاب والوفاة تتعرض لأخطاء كثيرة تجعل من الصعب الاعتماد عليها بدون تحليل دقيق لهذه الاخطاء. لذلك نكتفي هنا بتلخيص بعض الجوانب الهامة المتعلقة بالإنجاب والوفاة.

ذكرنا في ما سبق أن معدل المواليد هو العامل الاهم، والاكثر تغيراً، في تحديد معدل النمو السكاني في مصر. ويتحدد معدل المواليد في المجتمع بدوره بعدة عوامل رئيسية: نسبة السكان في اعمار الانجاب، نسبة المتزوجات في الاعمار المختلفة، ومعدلات الانجاب التفصيلية حسب العمر للمتزوجات.

وقد كانت نسبة السكان في أعمار الإنجاب ثابتة تقريباً حتى (١٩٦٠)، ولكنها زادت قليلا في (١٩٧٦) نظراً الى انخفاض نسبة الاطفال، والمتوقع ان تكون نسبة السكان في أعمار الانجاب في مصر مرتفعة نسبياً حتى عام (٢٠٠٠)، إذ ستنتقل القاعدة العريضة من الاطفال في المجتمع حالياً إلى هذه الاعمار مستقبلا. وبالتالي يجب أن نتوقع استمرار معدلات مواليد مرتفعة نسبياً في المستقبل، حتى مع إنخفاض معدلات الانجاب التفصيلية حسب العمر.

وتدل النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) على وقوع تغير ملحوظ وهام في تركيب السكان حسب الحالة الزواجية ،يتلخص في ارتفاع نسبة السكان في سن الزواج الذين لم يسبق لهم الزواج، من (١٧٫٩٪) في (١٩٦٠) الى (٢٤٫٩٪) في (١٩٧٦)، وبدرجة أكبر قليلا بالنسبة الى الاناث عن الذكور، على حساب إنخفاض نسبة السكان المتزوجين ونسبة المطلقين والأرامل. ولهذه الظاهرة ما يبررها في إرتفاع نسبة تعليم الإناث في كافة المراحل التعليمية وصعوبة الظروف التي تحيط بتكوين الاسر الجديد. ومما لا شك فيه أن انخفاض المتزوجين هو أحد العوامل التي تساعد على انخفاض معدلات المواليد، وقد ساعد هذا العامل بالطبع على انخفاض معدلات المواليد في أواخر الستينات واوائل السبعينات.

ولما كان استعمال الوسائل المختلفة لمنع الحمل هي الطريق المستخدمة لضبط الإنجاب، فإن مدى وطبيعة ممارسة منع الحمل لها اهمية كبيرة في تحديد معدّلات

الإنجاب. وتوضح نتائج بحث أجري على نطاق قومي خلال (١٩٧٤، ١٩٧٥) أن نسبة الزوجات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل تصل الى حوالي(٢٧٪)، وإن كان استعمال الوسائل يحدث متأخراً في الحياة الإنجابية، حيث بدأ حوالي نصف من يستعملن الوسائل في استعمالها بعد انجاب الطفل الرابع[٢٨].

ويتحدد معدل الوفيات في المجتمع بكثير من العوامل السكانية، لعل أهمها توزيع السّكّان العمريّ والنوعيّ، اذ تختلف معدلات الوفيات اختلافاً كبيراً بحسب العمر وتختلف ايضاً حسب النوع ـ ومعدلات الوفيات التفصيلية حسب العمر والنوع. والتوزيع العمري الفتي الذي يتسم به سكان مصر يساعد على استمرار معدل الوفيات المنخفض في المجتمع ككل.

ولمعدل وفيات الرُّضَّع أهمية خاصة في تحديد مستوى الوفيات والمستوى الصحي العام، كما ان ارتفاعه يعد من العوامل التي تساعد على ارتفاع معدلات الإنجاب، نظراً الى أن الأزواج في المجتمعات المتخلفة ينجبون عدداً أكبر من الأطفال عن العدد الذي يرغبون فيه لمعرفتهم أن نسبة كبيرة من اولادهم ستموت في طفولتها. ويلاحظ ان معدل وفيات الرُّضّع قد انخفض إنخفاضاً شديداً بعد الحرب العالمية الثانية من (١٥٣) لكل ألف مولود حيّ في (١٩٤٥) الى (١٣٠) في (١٩٥٠) الى حوالي (١٢٠) في المتوسط خلال الستينات، الى حوالي (١٠٥) في المتوسط في النصف الاول من السبعينات[٢٩]. إلا أن المعدل ما زال مرتفعاً في السبعينات، حيث لا زال يتوفّى اكثر من عشر المواليد احياء قبل بلوغهم العام الاول من العمر طبقاً للبيانات المتوفرة.

وجدير بالذكر أن معدل وفيات الرّضّع يتعرض لدرجة كبيرة نسبياً من الخطأ نتيجة لقصور تسجيل وفيات الأطفال الرضع[٣٠] كما أن درجة القصور هذه تقل مع التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي. وبالتالي يتوقع ان يكون المستوى الفعلي لوفيات الرضع

---

(٢٨) جهاز الاحصاء والتعبئة العامة، المركزي. المشكلة السكانية وارتباطها بمعدلات الخصوبة. القاهرة، (١٩٧٨). ص٥.

(٢٩) المصدر: جهاز تنظيم الاسرة والسكان. الموقف السكاني في مصر. القاهرة، (١٩٧٧). ص٢٢.

(٣٠) تقدر احدى الدراسات ان درجة القصور في تسجيل وفيات الرضع في اوائل السبعينات تصل الى حوالي الثلث. انظر:

Fergany, N. ; «A Reconstruction of Some Aspects of the Demographic History of Egypt».

مرجع سابق، ص٤٩.

أعلى من المحسوب في البيانات المتوفرة، وان يكون الانخفاض الحقيقي في معدل وفيات الرضع عبر الزمن اكبر مما هو مشاهد من هذه البيانات.

٥ - التوزيع الجغرافي للسكان والهجرة الداخلية

لعل أهم خصائص توزيع السكان الجغرافي في مصر التباين الكبير في توزيع السكان بين وادي النيل والدلتا من ناحية، وباقي القطر من ناحية أخرى، اذ نجد ما يقرب من (٩٩٪) من جملة سكان مصر يتركزون في الوادي والدلتا (حوالي ٣ر٥٪ من المساحة الكلية للبلاد).

وفي داخل الوادي والدلتا يلاحظ المتتبع توزيع السكان بين الريف والحضر إتجاهاً مطرداً لزيادة نسبة سكان الحضر على حساب إنخفاض نسبة سكان الريف. فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من أقل من الخمس في بداية القرن الحالي إلى حوالي الثلث في (١٩٤٧) الى ما يقارب النصف في منتصف السبعينات. انظرجدول رقم (٦). ويرجع ذلك الى إرتفاع معدل نمو السكان في الحضر عن الريف نتيجة للهجرة المستمرة من الريف الى الحضر. ومن المهم هنا ملاحظة قِدَم ورسوخ تيار الهجرة الريفية -الحضرية، كتعبير عن مجموعة من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع المصري تؤدي الى نزوح السكان من الريف الى الحضر سعياً وراء ظروف عمل ومعيشة افضل.

ولعل تطور سكان القاهرة والاسكندرية جدير بالملاحظة نظراً الى الحجم السكاني الضخم للمحافظتين، ففي سنة (١٩٧٦) ضمّتا أكثر من خمس سكان الجمهورية، كما ان القاهرة الكبرى اصبحت تجمعاً حضرياً هائلا بحجمه ومشاكله. ويلاحظ نمو سكان المدينتين المطّرد، حتى أن عدد سكانهما تعدّى في (١٩٧٦) الثمانية ملايين نسمة. وما زالت الاسكندرية تنمو بمعدل أعلى من معدل نمو سكان الجمهورية ككل، بدليل زيادة نسبة عدد سكانها الى عدد سكان الجمهورية. وقد كان هذا الاتجاه صحيحاً ايضا بالنسبة الى محافظة القاهرة حتى (١٩٦٦)، إلا أنه انعكس في تعداد (١٩٧٦)، حيث قلّت - لأول مرة - نسبة سكان القاهرة الى جملة سكان مصر. وربما يرجع ذلك في المقام الاول الى انحسار تيار الهجرة الى القاهرة في بداية السبعينات نتيجة لازدياد مشاكل الاقامة والمعيشة فيها. ومن الجدير بالذكر ان عدد سكان الامتداد العمراني لمدينة القاهرة - ويشمل مدينتي الجيزة وشبرا الخيمة - قد بلغ (٧ر٦) مليون نسمة، بينما تعدى عدد سكان اقليم القاهرة الكبرى - ويشمل أجزاء أخرى من محافظتي الجيزة والقليوبية - الثمانية ملايين نسمة طبقاً للنتائج الأولية لتعداد (١٩٧٦).

جدول رقم (٦)

سكان الحضر ومدينتي القاهرة والاسكندرية ونسبتهم الى جملة السكان
(١٩٠٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد السكان بالالف			النسبة الى جملة السكان٪		
	الحضر	القاهرة	الاسكندرية	الحضر	القاهرة	الاسكندرية
١٩٠٧	٢١٤٥	٦٧٨	٣٥٦	١٩	٦ر١	٣ر٢
١٩٤٧	٦٢٧٧	٢٠٩١	٩١٩	٣٣	١١ر١	٤ر٩
١٩٦٠	٩٦٥١	٣٣٤٩	١٥١٦	٣٧	١٢ر٩	٥ر٩
١٩٦٦	١٠٤٣٤	٤٢٢٠	١٨٠١	٤٠	١٤ر٢	٦ر١
١٩٧٦	١٦٢٠٤	٥٠٨٤	٢٣١٩	٤٤(*)	١٣ر٩(*)	٦ر٣(*)

المصدر: جهاز تنظيم الاسرة والسكان. الموقف السكاني في مصر. القاهرة (١٩٧٧). ص٢٥، ٢٩.

وتلعب الهجرة الداخلية دوراً كبيراً في اعادة توزيع السكان داخل مصر سواء بين الريف والحضر أم بين المحافظات المختلفة. ففي تعداد (١٩٦٠) مثلا كان حوالي ربع السكان يقيمون في غير محل ميلادهم. ولكن في صدد دراسة الهجرة الداخلية تواجهنا مشكلة عدم وجود بيانات تمكننا من الدراسة الوافية للظاهرة في السنوات العشر الأخيرة، وهي سنوات كانت حافلة بالتغيير في هذا المجال، خاصة في ما يتعلق بالتهجير من محافظات القناة وعودة المهجرين الى محافظاتهم بعد حرب اكتوبر. وسوف تتوفر بيانات جديدة عن الهجرة الداخلية في النتائج التفصيلية لتعداد (١٩٧٦)،ولهذا سنكتفي هنا بعرض بعض ملامح الهجرة الداخلية من تعدادي (١٩٦٠ و١٩٦٦)[٣١].

ويمكن تصنيف المحافظات المصرية على أساس اتجاهات الهجرة الداخلية في فترات ما قبل تعدادي (١٩٦٠، ١٩٦٦) الى مجموعتين[٣٢]:

(*) من النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) محسوبة على اساس عدد سكان الجمهورية داخل البلاد وقت التعداد.

(٣١) حدثت تغييرات كبيرة في تعريف حدود المحافظات بين تعدادي (١٩٤٧ و١٩٦٠).

(٣٢) على اساس بيانات محل الميلاد والإقامة في التعداد يعد مهاجرا من كان مقيماً وقت التعداد في غير محل ولادته.

=

أ - محافظات جاذبة، وتشمل القاهرة والاسكندرية، وبور سعيد، والاسماعيلية والسويس والجيزة، وتتصدرها محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس، حيث بلغت نسبة الهجرة الصافية اليها من جملة السكان (٢٢٪ ، ١٧٪ ، ٣٢٪) على الترتيب في عام (١٩٦٦).

ب - محافظات طاردة، وتشمل باقي المحافظات المصرية، وتتصدرها محافظات المنوفية (الوجه البحري)، وسوهاج وقنا وأسيوط (الوجه القبلي)، حيث بلغت نسبة الهجرة الصافية منها (٢٢٪ ، ١٤٪ ، ١٠٪) على الترتيب في عام (١٩٦٦).

وهناك محافظات تغير وصفها بالنسبة الى هذا التقسيم من (١٩٦٠) الى (١٩٦٦). فمحافظة اسوان تحولت بعد عام (١٩٦٠) من محافظة طاردة الى محافظة جاذبة لسد احتياجات العمل في السد العالي، وكذلك محافظة كفر الشيخ فقد تحولت من محافظة ضعيفة الجذب في (١٩٦٠) الى محافظة طاردة في (١٩٦٦).

واذا حاولنا التنبؤ بالتغيّرات في أوضاع الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) لأمكننا أن نضيف الى الصورة السابقة ما يلي:

أ - ظلت محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة محتفظة بمواقعها كمحافظات جاذبة السكان.

ب - تغير موقف محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس حيث تركها سكانها اثر تنفيذ سياسة تهجير سكان منطقة قناة السويس بعد العدوان الاسرائيلي في (١٩٦٧)، ثم تحولت الى محافظات جاذبة بعد حرب اكتوبر (١٩٧٣) وبدء عودة المهجرين.

جـ - ترتب على تهجير سكان منطقة القناة أن استقبلت محافظات الوجه البحري مهجري منطقةالقناة ،مما ترتب عليه تحول بعض هذه المحافظات التي كانت طاردة السكان الى محافظات جاذبة في فترة ما بين حربي (١٩٦٧ و١٩٧٣)، ولكن يتوقع ان تكون المنوفية قد احتفظت بموقعها كمحافظة طاردة السكان حتى في هذه الفترة، ثم عادت اوضاع الهجرة الداخلية في هذه المحافظات الى وضعها المعتاد.

= | انظر: عبد الحكيم، محمد صبحي؛ «الهجرة الداخلية في مصر». دراسات سكانية. جهاز تنظيم الاسرة والسكان، القاهرة، (١٩٧٦).

د ـ قلت قوة جذب محافظة اسوان عن الفترة السابقة نظراً الى انتهاء العمل في السد العالي.

وهناك علاقة بين توزيع السكان بين الريف والحضر والهجرة الداخلية في مصر، اذ يلاحظ ان الحضر قد جذب حتى عام (١٩٦٦) غالبية المهاجرين العظمى داخل مصر، فنجد أن (٩٣٪) من جملة المهاجرين حتى عام (١٩٦٦) إتجهوا الى الحضر. كذلك يلاحظ ان معظم المهاجرين الى حضر مصر هم من سكان الحضر نفسه. فتبلغ نسبة المهاجرين من حضر المحافظات الى حضر مصر (٦٨٪) من جملة المهاجرين الى حضر مصر. أي أن الهجرة الى مدن مصر هي في معظمها عملية ذاتية، أو هجرة بين المدن[٣٣].

٦ ـ الهجرة الخارجية

تنقسم الهجرة الخارجية الى مؤقتة ودائمة، ويقصد بالهجرة الدائمة مغادرة البلاد والاستيطان في بلد آخر، بينما في الهجرة المؤقتة يغادر احد المواطنين البلاد للاقامة المؤقتة في بلد آخر لمدة طويلة نسبياً ـ سنة فأكثر ـ ولغرض محدد ـ يكون عادة العمل.

والهجرة الدائمة كانت، وما زالت، ضئيلة الحجم في مصر وإن كانت ـ كما تدل البيانات المتاحة ـ قد ازدادت قليلا في نهاية الستينات ثم عادت الى الإنكماش. ولكن الهجرة المؤقتة بغرض العمل اكتسبت في السنوات الأخيرة ـ خاصة بعد ١٩٧٣ ـ ابعاداً هائلة من حيث الحجم وانعكاساتها على التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع، نتيجة لتدفق اعداد متزايدة من المصريين للعمل في الدول العربية النفطية.

وعلى الرغم من أهمية ظاهرة الهجرة الخارجية ـ خاصة المؤقتة ـ في مناقشة الاوضاع السكانية في مصر، فإن عدم شمول البيانات يكون عائقاً أساسياً. فبداية لا تتوفر بيانات عن عدد المهاجرين الفعليّ، وانما تتوفر بيانات عن عدد من أصدرت لهم تصاريح الهجرة الدائمة او من اكتسبوا صفة المهاجرين بعد مغادرتهم. كذلك تتوفر بيانات عن عدد تصاريح العمل في الخارج واعداد المصريين الذين عبروا الحدود. وهذه البيانات لا يمكن الاعتماد عليها تماماً في تحديد حجم الهجرة، إذ كثيراً ما تكون الاسباب التي تعطى عند مغادرة البلاد ـ عن قصد او بدون قصد ـ مختلفة عن السبب الحقيقي، او المصير

---

(٣٣) انظر: سالم، فائزة محمد، تحضر السكان والهجرة الداخلية في مصر في الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٦٦)، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة (١٩٧٧) (غير منشور).

النهائي، للمغادرة. كذلك لا تشمل بيانات تصاريح العمل في الخارج فئات في غاية الاهمية كالحرفيين والعاملين لدى الأفراد او لحسابهم الخاص والعاملين بالهيئات الدولية والعربية، ولا توجد بيانات عن مرافقي حاملي التصاريح ولا عن الاشخاص الموجودين في الخارج ولم يقوموا بتجديد تصاريح العمل. أي أن بيانات تصاريح العمل في الخارج لا تغطي في الواقع إلا جزءاً طفيفاً من حجم الهجرة المؤقتة بدافع العمل. ولهذه الأسباب لا نستطيع ان نقدم هنا إلا بعض المؤشرات عن تطور ظاهرة الهجرة الخارجية.

وبدراسة بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، بوزارة الداخلية، عن عدد من اصدرت لهم تصاريح الهجرة الدائمة ومرافقيهم وكذلك عدد من اكتسبوا صفة المهاجرين ـ وان لم يغادروا البلاد بهذا القصد، تتضح ضآلة حجم الهجرة الدائمة الى الخارج، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ان عددا ممن تصدر لهم اجازات الهجرة يعودون الى مصر دون الاستقرار في الخارج. انظر جدول رقم (٧). فلم يتعد عدد هؤلاء كليّاً خلال الخمسة عشر عاماً (١٩٦٢ ـ ١٩٧٦) ستين الفا ـ بمتوسط سنوي قدره اربعة آلاف نسمة سنويا تقريباً. كذلك يلاحظ إرتفاع عدد المهاجرين الدائمين في نهاية الستينات، والانخفاض الشديد في عدد من صرح لهم بالهجرة الدائمة في السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦) حيث لم يتعد الخمسمائة في (١٩٧٦)، وربما يرجع ذلك الانخفاض الى سهولة العمل المؤقت في الخارج حالياً، إلا انه يجب ملاحظة ان هناك عددا ممن يستقر بهم المقام في الخارج دون ان يكونوا قد حصلوا على تصريح بالهجرة الدائمة او ان يطلبوا اعتبارهم كذلك فيما بعد، ويتوقع ان يكون عدد هؤلاء قد زاد نتيجة إزالة القيود على السفر الى الخارج.

ويتضح من الجدول رقم (٧)، إستنتاجا من تطور عدد تصاريح العمل في الخارج الممنوحة للمواطنين، ولو أنه مؤشر ضعيف للظاهرة، أن حجم ظاهرة عمل المصريين في الخارج كان ثابتاً تقريباً خلال الستينات، ولكنه بدأ في الزيادة، باضطراد بعد (١٩٦٧) حتى وصل عدد تصاريح العمل الممنوحة عام (١٩٧٦) أكثر من عشرة أضعاف ما منح في (١٩٦٦).

وفي غياب بيانات مباشرة او تقديرات جيدة لحجم الهجرة الخارجية، يمكن التوصل الى تقدير سريع عن طريق طرح مجموع المصريين الذين عبروا حدود البلاد الى الخارج من مجموع المصريين الذين عبروا حدود البلاد الى الداخل خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. ويمكن من بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية التوصل الى مثل هذا التقدير للفترة الزمنية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٦). ويتضح ان عدد المصريين الذين يتوقع ان

يكونوا في الخارج في نهاية (١٩٧٦) لا يكاد يتعدّى نصف مليون نسمة، خرج غالبيتهم العظمى في السبعينات.

احتالات نمو السكان في المستقبل

لا تعد دراسة الأوضاع السكانية في مجتمع ما عبر فترة زمنية معينة كاملة الا

جدول رقم (٧)

بعض مؤشرات الهجرة الخارجية
(١٩٦٢ - ١٩٧٦)

السنة	عدد المهاجرين(*) الاصليين والمرافقين	عدد من اكتسبوا(*) صفة المهاجرين	عدد تصاريح العمل(**) بالخارج بالالف	عدد العابرين الحدود بالألف(*)	
				الى الخارج	الى الداخل
١٩٦٢	٨٦٩		٥	٩٢	٩٨
٣	١٧٨٧		٦	٨٦	٨٦
٤	١٦٤٥		٦	١٠٧	١٠٠
٥	١٤٧٩		٥	١١٨	١١٣
٦	٢٣٦٤		٥	١٦٢	١٥٢
٧	٢٥٨٩		٧	١٠٩	١٠٨
٨	٣٦٣٦		٩	١٤٨	١٣٤
٩	٥٦٤٥	٢٣٠٢٣	١١	١٩٧	١٧٨
١٩٧٠	٣٧٢٦		١٦	٢٣١	١٩٨
١	٢٨٦٥		٢٦	٣٢٤	٢٦١
٢	١٧٠٨		٣٣	٤٤٨	٣٦٢
٣	١٢٧٤		٣٧	٦٥٠	٥٠٥
٤	٧٥٨		٣٦	٧٨٦	٧٣٨
٥	٣٥٥	٢٣٦	٤٠	٧٢٤	٦٨٦
٦	٢٥٣	٣٠٠	٦٠	٦٣٤	٥٩٦

(*) بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية - وزارة الداخلية، القاهرة، (١٩٧٧).
(**) بيانات مصلحة الامن العام - وزارة الداخلية، القاهرة، (١٩٧٧).

بمناقشة احتمالات نمو السكان في المستقبل، حيث تعود بذور هذا النمو المستقبلي بدرجة كبيرة الى تغيرات سكانية حدثت في الماضي. ونظراً الى طبيعة الدراسة والأفق الزمني لها، فلن ندخل في تفاصيل اسقاطات سكانية، بل سنكتفي بتلخيص النتيجة الجوهرية التي توصلت اليها كل اسقاطات السكان على مدى الاجل الطويل في مصر. فقد انتهت كلها - على الرغم من اختلاف اساليب الاسقاط - الى ان عدد سكان مصر في نهاية القرن الحالي سيتراوح بين الستين والسبعين مليونا(٣٤).

تطور السياسة السكانية في مصر

لا نستطيع مناقشة تطور السكان في مصر على مدى فترة تطول الى الربع قرن بدون التعرض لما يسمى بالمشكلة السكانية في مصر والجهود التي بذلت لمواجهتها. فمصر من البلاد التي توصف بانها تعاني من « انفجار سكاني » يعيق جهود التنمية فيها. ويصل بعض المغالين الى اعتباره عاملا اساسيا من محددات التخلف الاجتماعي - الاقتصادي في مصر. وتستتبع هذه النظرة عادة إقتراح برامج تنظيم الأسرة، بمعنى توفير خدمات ضبط الحمل على نطاق واسع وبتكلفة زهيدة، بالاضافة الى حملات اقناع وحثّ للمواطنين على استعمال هذه الخدمات، كالحل العملي الذي يمكن ان يحقق نتائج سريعة في مجال تخفيض معدلات الإنجاب، وبالتالي تقليل معدلات نمو السكان.

وبداية نود انّ نقرر ان مصر تعاني من مشكلة سكانية. ولكن هذه المشكلة لا تتمثل في « انفجار سكاني »، ولا يمثل هذا برنامجا لتنظيم الأسرة حلّها النهائي. فمشكلة مصر السكانية ليست إلا وجهة نظر في مشكلة التخلف الاجتماعي - الاقتصادي عامة. والمشكلة، بهذا التصور، تتمثل في ان هناك سمات سكانية معينة، متشابكة وتتفاعل فيما بينها، تؤدي الى نتائج سلبية لمستوى رفاهية السكان ومعدل زيادته. ويمكن إيجاز هذه النواحي السكانية في ارتفاع معدل النمو السكاني، وسوء التوزيع المكاني وخصائص سكانية لا تتمشى مع مقتضيات زيادة مستوى رفاهية السكان بسرعة. وقد وصفنا

(٣٤) انظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الاتجاهات السكانية في جمهورية مصر العربية حتى سنة (٢٠٠٠)، القاهرة، (١٩٧٣).

والتطبيق على مصر في:

Fergany, N. ; «Report on the Latin American World Model», ALRPG Memo No. 11, Institute of National Planning, Cairo, 1976.

Frejka, T; Future of Population Growth; The Population Council, New York; 1976.

المحورين: الاول والثاني في ماسبق، وتقدم عرضا للوضع في ما يتعلق بخاصيتين هامتين من خصائص السكان: التعليم والعمالة، في ما بعد.

ولكن يجب ان يكون واضحا انه لا توجد علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين وضع التخلف الاجتماعي - الاقتصادي وبين هذه السمات السكانية، وانما العلاقة في حقيقتها جدلية. فوجود هذه السمات السكانية يشكل عائقا امام جهود التنمية، ولكن هذه السمات ايضا انعكاس لأوضاع التخلف، بحيث لا يمكن القضاء على بعضها إلا بتنمية حقيقية، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني وسوء توزيع السكان المكاني، ويمثل القضاء على بعضها الاخر، كانخفاض المستوى التعليمي وضعف الكفاءة الانتاجية، اهدافا ووسائل للتنمية.

ولتوضيح هذه النقطة نأخذ احد الابعاد السابقة ونناقشه بشيء من التفصيل. وقد اخترنا بعد النمو باعتباره محور تصور دور «الانخفاض السكاني»[1] الخاطىء في النمو الاجتماعي - الاقتصادي. وكما رأينا قبلا، يعود ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر، كما في باقي البلاد النامية التي لها الخاصية نفسها، الى انخفاض معدلات الوفيات بدرجة اسرع من انخفاض معدلات الانجاب. ومن هذا نشأت الرغبة في تخفيض معدلات الانجاب لكي تقل معدلات نمو السكان.

ولكن معدلات الانجاب حصيلة عاملين: الاول قرار، واع او غير واع، يتخذه الازواج في المجتمع بتنظيم الانجاب او عدم تنظيمه. والثاني وسائل تحقيق هذا القرار اذا كان القرار بالتنظيم. ولكن القرار بالطبع هو النقطة الحاسمة في السلسلة السببية المتصلة بالانجاب. فالشواهد التاريخية تدل على انه عندما يتخذ الازواج قرار التنظيم في مجتمع ما فانهم يتمكنون من تنفيذه حتى عندما كانت وسائل ضبط الانجاب الحديثة لم تتوفر بعد، وقرار تنظيم الانجاب، وحدوده، ليس الا إستجابة للظروف الموضوعية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في المجتمع.

واذا اردنا تخصيص مناقشة المجتمع المصري، فان هناك اسبابا اجتماعية - اقتصادية تؤدي بالأزواج في المجتمع المصري الى انجاب عدد كبير نسبيا من الاطفال. ونذكر منها إنخفاض المستوى التعليمي والثقافي الذي يؤدي الى غياب الرغبة في التخطيط للحياة وعدم القدرة عليه، انتشار الزواج المبكر، انخفاض مستوى السكان المعيشي مما يؤدي الى عدم تشكيل الاطفال مشكلة اقتصادية للاسرة، بل حقيقة الأمر أن الأطفال ما زالوا مصدر عائد اقتصادي للأسرة في سن مبكرة اكثر منهم عبئا اقتصاديا في المجتمع المصري، إعتماد اساليب الانتاج على العمل الكثيف (وحتى بعض العمليات الزراعية

يفضل لها الاطفال الصغار)، انخفاض مكانة المرأة المصرية الى حد كبير مما يؤدي الى ان تستمد المرأة مكانتها - بل وامنها - من موقعها من انجاب الاطفال - ، خاصة الذكور، وحتى الان يشكل الاطفال الضمان الاساسي للاباء والامهات عند الحاجة او المرض، وهم ايضا مصدر فخر وقوة. وارتفاع معدلات وفيات الاطفال يؤدي بالازواج الى الانجاب الكثير لعلمهم ان بعض المواليد سيموتون، اضافة الى خلفية دينية تقوم على كثير من المعتقدات الخاطئة التي تتعارض مع مفهوم تنظيم الاسرة وانجاب عدد الاطفال الذي يتناسب مع طاقات الاسرة وامكانية تربية الاطفال تربية سليمة، وعدم توفر خدمات ووسائل تنظيم الانجاب بالكفاءة والسهولة الواجبة.

ونود ايضا ان نشير الى ان هذه الاسباب تتفاعل مع بعضها تفاعلا قويا ،ولا يمكن فصل أحدها عن الباقي واعتباره السبب الاساسي لظاهرة ارتفاع معدلات المواليد في المجتمع. وهذا ليس بالأمر الغريب في مثل هذه الظواهر التي تمتد الى جذور اجتماعية - اقتصادية متشابكة ومعقدة.

ومن عرض هذه الاسباب نرى ان الطريق الوحيد لاحداث تخفيض كبير في معدلات الانجاب هو العمل على معالجة الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية لقرار تنظيم الانجاب بحيث تتوفر البيئة الاجتماعية - الاقتصادية التي تتلاءم مع معدلات انجاب منخفضة وينتج عن هذا أمران:

١ - ان تخفيض معدلات الانجاب جذرياً، لا يتأتى إلا بتغيير اجتماعي - اقتصادي عميق.

٢ - ان دور برنامج تنظيم الاسرة - بالمفهوم السابق توضيحه - قاصر على مواجهة الطلب على خدمات ضبط الانجاب استجابة للظروف الاجتماعية - الاقتصادية السائدة.

وعموماً، يمكن القول ان حل المشكلة السكانية النهائي في مصر،لا يتأتى إلا عن طريق خطة للتنمية تتوخى استحداث وتعضيد الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤدي الى تخفيض معدلات الانجاب ،والتوصل الى توزيع افضل للسكان على رقعة البلاد الجغرافية،وخصائص تتناسب مع مستوى كفاءة انتاجية مرتفعة.

ومنذ الخمسينات كان هناك احساس بأهمية اعتبار العلاقة بين نمو السكان من ناحية وبين التقدم الاقتصادي - الاجتماعي من ناحية اخرى، ظهر، كما ذكرنا قبلا ،

في معالجة الميثاق الوطني نموّ السكان وعلاقته بالنمو الاقتصادي وكيفية مواجهته. وكانت النظرة الى المشكلة السكانية حتى ذلك الحين تنحصر في ان عدد السكان يتزايد بدرجة اسرع من جهود التنمية، مما يصعب معه تحقيق ارتفاع حقيقي في مستوى معيشة السكان. وعلى الرغم من الاحساس بخطورة الوضع، الا ان تصور النظام كان ان حل هذه المشكلة نهائيا يتمثل في زيادة الانتاج بمعدل اسرع من زيادة السكان. وكانت الجهود المبذولة في مجال تنظيم الاسرة تقتصر على نشاط الجمعيات التطوعية الاهلية التي كانت تقدم خدمات ضبط وتنظيم الانجاب في عيادات خاصة.

ولكن كيف تطورت السياسة السكانية في مصر بعد ذلك؟ كانت أولى الخطوات التي قامت بها الحكومة لمواجهة تزايد السكان في مصر هي إنشاء المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة وجهازه التنفيذي في (١٩٦٦). وعلى الرغم من ان المجلس الاعلى شكل من مجموعة من الوزراء والمسؤولين في مجالات نشاط الدولة المختلفة، اي بصورة تنم عن فهم الجذور الاجتماعية - الاقتصادية لظاهرة ارتفاع معدلات الانجاب، الا ان العمل الحكومي في هذا المجال اخذ شكل برنامج تقليدي لتنظيم الاسرة يقوم على تقديم خدمات ضبط الانجاب بتكلفة زهيدة في الوحدات الصحية الحكومية وبعض مراكز الخدمة الأهلية، مع حملات للتوعية ولإقناع المواطنين بتنظيم النسل. واتخذ المجلس الاعلى قرارا بتحديد هدف برنامج تنظيم الاسرة بتحقيق تخفيض قدره واحد في الألف في معدلات المواليد الخام سنويا. وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى بداية السبعينات، وكان معدل المواليد قد بدأ في الانخفاض بشكل وصفناه واوضحنا اسبابه في ما سبق.

ولكن في بداية السبعينات اقترن فهم اعمق محددات ظاهرة ارتفاع معدلات الانجاب في دوائر جهاز تنظيم الاسرة والمجلس الاعلى بملاحظة انخفاض معدل التزايد في الاقبال على خدمات تنظيم الاسرة[٣٥] وكان نتيجة تفاعل هذين العاملين تطوير السياسة القومية لتنظيم الاسرة والسكان[٣٦] التي احتفظت بهدف احداث تخفيض قدره واحد في

---

(٣٥) انظر: Bindary, A. ; «Population Planning in Egypt»; International Journal of Health Services, Volume 3, No. 4; 1973.

(٣٦) المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة والسكان؛ السياسة القومية لتنظيم الاسرة والسكان. القاهرة، (١٩٧٣).

الالف في السنة في معدل المواليد الخام للفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٢)،ولكن حددت مجموعة من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي يجب معالجتها آنيا للتوصل الى تخفيض معدلات المواليد. وهذه العوامل هي: مستوى المعيشة، التعليم، تشغيل المرأة، مكننة الزراعة، التصنيع، وفيات الاطفال، الضمان الاجتماعي، التوعية والاعلام، خدمات تنظيم الاسرة. فأضافت بذلك عناصر الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية لقرار تنظيم الانجاب الى عناصر البرنامج التقليدي لتنظيم الاسرة. كما تضمنت السياسة محاولة لتحديد دور كل من الوزارات والاجهزة المتضمنة في المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة والسكان[٣٧] في تنفيذ السياسة.

وفي منتصف السبعينات، وكان معدل المواليد قد عاود الارتفاع كما أسلفنا، حدث تطور آخر في نظرة محلل وجهاز تنظيم الاسرة والسكان للمشكلة السكانية، مضمونه الاعتراف بصعوبة الهدف المقرر في السياسة طوال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٢)[٣٨]، وتقرير وجود ابعاد اخرى للمشكلة السكانية، غير بعد النمو، يجب ادخالها في الاعتبار في اية معالجة علمية وواقعية للسكان في المجتمع المصري، مثل التوزيع المكاني والخصائص السكانية[٣٩]. وهذا التصور الحالي للمشكلة السكانية في مصر وكيفية مواجهتها من جانب الحكومة المصرية يتفق والتصور العلمي السليم للأمور التي أوردناها في ما سبق.

الا انه يجب ان نشير الى امرين هامين يتعلقان بالتنفيذ العملي لسياسة تنظيم الاسرة في مراحلها المختلفة في مصر:

١ - ان خدمة تنظيم الاسرة ليست على أعلى المستويات الممكنة، ولكن هذا ليس بالامر الغريب. فخدمات تنظيم الاسرة في الاغلب الأعم تقدم في إطار الخدمات الصحية العامة وهي متدهورة في مصر عموماً وتتسم بالتخلف وعدم الكفاءة، وسنتعرض في القسم التالي لوضع الخدمة التعليمية مثلا، ولا يمكن ان نتصور امكانية فصل خدمة حكومية معينة ورفع مستواها بغض النظر عن باقي الخدمات.

٢ - ولو ان المفهوم الذي يتبناه جهاز ومجلس تنظيم الاسرة والسكان للمشكلة السكانية وكيفية مواجهتها سليم تماماً، إلا ان محاولة تطبيقه يغشاها مشكلتان رئيسيتان:

---

(٣٧) تمت اضافة كلمة «السكان» لتوسيع مجال اهتمام المجلس والجهاز بعد إقرار «السياسة».

(٣٨) Fergany, N. ; «Prospects of long-Range Population Growth and Some Related characteristics in Egypt»; L'Egypte Contemporaine, No. 365; 1977

(٣٩) The Supreme Council for Population and Family Planning; Project Reguest for U.NFPA Assistance (1977-1980; Part I. Cairo, 1977).

ا ـ ان التراث العملي والخبرة العملية المتوفرين لا يقدمان أساليب اجرائية محددة لتحويل هذا المفهوم الى خطط وبرامج تنفيذية.

ب ـ إن ما هو ممكن التخطيط له في إطار هذا المفهوم يقتضي وجود مؤسسة تخطيطية نشطة وقادرة على مستوى المجتمع تتبنى ادخال النظرة السكانية في خطة قومية للتنمية، وهذا غير قائم في مصر حالياً.

ب ـ التعليم

التعليم هو احد الابعاد الاساسية لعملية التنشئة الاجتماعية التي تكتسب اهمية خاصة في عمليات التنمية المخططة. ومن المعروف ان نجاح جانب من اهم تجارب النمو والتنمية،يعزى بمقدار كبير الى تحضير مسبق في مجال التعليم.

ويمكن ان نفرق بين الحالة التعليمية للسكان، او الرصيد التعليمي للمجتمع في نقطة زمنية معينة، وبين العملية التعليمية التي تحدد التغيير في الرصيد التعليمي للمجتمع. وللعملية التعليمية، كأداة لتغيير المجتمع في ثلاثة ابعاد: كم وصنف ونوع. وسنحاول في ما يلي عرض وتحليل تطورات الرصيد التعليمي والعملية التعليمية في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧).

١ ـ رصيد المجتمع التعليمي:

١ ـ ١ ـ مشكلة الأمية

لعل إنتشار الامية الهجائية هو أخطر جوانب تخلف الأوضاع التعليمية في اي مجتمع. فالشخص الامي غير قادر لا على المشاركة الفعالة في الانتاج، ولا حتى على الاستمتاع بحياته كآدمي في هذا العصر. وتزداد درجة خطورة المشكلة اذا ما اعترفنا بان مجرد محو الامية الهجائية لا يكفي للمشاركة الفعالة في الحياة. فالامر يقتضي عدم وجود الامية الوظيفية والثقافيةوالسياسية،حتى تستقيم الحياة على مستوى بشري كريم يتناسب ونهاية القرن العشرين.

وقد بدأت ثورة (١٩٥٢) بتركة مثقلة فيما يتعلق بالأمية، ففي تعداد (١٩٤٧) كان اربعة أخماس الشعب المصري، واكثر من (٩٠) بالمائة من الاناث، من الاميين. ولم يتغير هذا الوضع بعد مرور ثماني سنوات. انظر جدول رقم (٨). ولم تبدأ نسبة الامية في

الانخفاض إلا في الستينات حتى وصلت الى (٦٥٪) في (١٩٦٦). وتظهر النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) انخفاضا كبيرا في نسبة الامية، الى حوالي(٥٧٪)،على عكس ما كان متوقعا قبل ظهور نتائج التعداد، نظرا الى ضعف جهود محو الامية، وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للاطفال في سن التعليم الابتدائي حتى منتصف السبعينات، وعدم كفاءة التعليم في المرحلة الابتدائية ،خاصة في السنوات السابقة للتعداد مباشرة. ويلاحظ انه على الرغم من انخفاض نسبةالأمية ،الا ان عدد الأميين قد تضاعف تقريبا ،في الفترة الزمنية محل الدراسة، حتى زاد عن الخمسة عشر مليونا في منتصف السبعينات. ويجب ملاحظة ظاهرةخطيرة ،وهي ان الانخفاض في نسبة الامية كان اسرع منه في حالة الذكور عنه لدى الاناث، مما ادى الى اتساع الفجوة في الامية بين الذكور والاناث في المجتمع. واذا اخذنا في الاعتبار ان المستوى العام لمن يكملون الدراسة الابتدائية غير مرض[٤٠]، خاصة في السنوات الاخيرة، .لاتضح ان حجم مشكلة الامية اكبر بكثير مما تظهره الاحصاءات الرسمية[٤١].

ويمكن القول على الرغم من صدور قانون في شأن تعليم الكبار ومحو الامية في (١٩٧٠) ينص على اعتبار الامر مسؤولية قومية سياسية تتضافر لتحقيقها كافة مؤسسات المجتمع، ويجب تشكيل لجان عليا لمحو الامية واعتبار الاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم السياسي الوحيد لفترة طويلة، القضاء على الامية واحدة من مهامه الاساسية، الا ان المجتمع المصري لم يتمكن من مواجهة مشكلة الامية بشكل حاسم. فلا زال اكثر من نصف المصريين في منتصف السبعينات لا يستطيعون حتى القراءة والكتابة. ويرجع هذا الفشل الاساسي الى سببين رئيسيين:

(١) عدم إمكانية تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي بالسرعة اللازمة، فبدلا من أن يتم استيعاب كل الاطفال في سن التعليم الإجباري بحلول عام (١٩٧٠)،كما كان مخططاً، لم تتعد نسبة الاستيعاب في الصف الاول (٧٠٪) في ذلك العام، بالإضافة الى الاطفال الذين يتسربون من المدارس الابتدائية قبل حصولهم على

---

(٤٠) كثر النقاش في السنوات الأخيرة حول مستوى خريجي المدارس الابتدائية، ولا يستطيع البعض اعتبارهم غير اميين، وهؤلاء يرتدون للأمية بسهولة شديدة.

(٤١) يبدو انه قد اعتبر من أكمل اربع سنوات في المدرسة الابتدائية غير أمي في تعداد (١٩٧٦).

شهادة اتمام الدراسة الابتدائية. وبالتالي تتم سنوياً اضافة اعداد كبيرة من أصل أفواج ضخمة من الاطفال في سن الالزام الى جيش الامية.

(٢) لجوء الاجهزة المسؤولة عن القضاء على الامية، بما في ذلك التنظيم السياسي، الى الاساليب التقليدية للتعليم التي تقوم على المدرسية، وابتعادها عن الاسلوب الوحيد الذي اثبت نجاحه في محاربةالأمية ،وهو تعبئة واستغلال طاقات الجماهير على أوسع نطاق في حملة سياسية واعية ضد الأمية.

جدول رقم (٨)

عدد الاميين ونسبتهم من السكان البالغين خمسة عشر عاماً فاكثر
(١٩٤٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد الاميين بالالف			النسبة٪		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٤٧(*)	٣٨٦٤	٥٢٦١	٩١٢٥	٦٩	٩١	٨٠
١٩٦٠	٤٣٤٩	٦٥٥٦	١٠٩٠٦	٦٨	٩١	٨١
١٩٦٦	٥٤٣٥	٨٣٣٥	١٣٧٧٠	٥٢	٨٨	٦٥
١٩٧٦(**)	٦٢٠١	٩٤١٠	١٥٦١١	٤٣	٧١	٥٧

المصدر: (١٩٤٧ - ١٩٦٦):

UNESCO; Statistical Yearbooks, 1963&1976, Paris

(١٩٧٦): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والاسكان. القاهرة، (١٩٧٧).

١ - ٢ الحالة التعليمية لغير الاميين

واذا انتقلنا الى دراسة الحالة التعليمية لغيرالاميين ،للاحظنا أن الغالبية منهم غير مؤهلين،أي ملمين بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي مؤهل، ولو حتى شهادة اتمام

(*) باستبعاد ٣٪ من سكان غير مصنفين حسب الحالة التعليمية.

(**) السكان البالغون عشرة اعوام فأكثر.

الدراسة الابتدائية، على انخفاض مستواها. ومع أن نسبة هؤلاء قد انخفضت بشكل واضح عبر الثلاثين عاماً الماضية، إلا أن اكثر من نصف غير الاميين، من النوعين، كان في هذه الفئة في عام (١٩٧٦)،انظر جدول رقم (٩). وبطبيعة الامر زادت نسبة المؤهلين من غير الاميين زيادة واضحة بين (١٩٤٧ و١٩٧٦)، خاصة بين ذوي المؤهلات الأقل من العالية،حيث تضاعفت نسبتهم مرتين تقريباً خلال الفترة. وللأسف لم تمكننا البيانات المتوفرة من التعداد الأخير حتى الآن مقارنة اكثر تفصيلا بحسب المؤهل.

وعلى عكس الأمر في حالة الأمية، فقد تمكنت الاناث من غير الأميات من تحسين وضعهن التعليمي بدرجة اسرع من الذكور غير الاميين خلال الفترة (١٩٤٧ - ١٩٧٦). فقد انخفضت نسبة غير المؤهلات منهن بشكل اكبر عن الذكور خلال الفترة، وخاصة بالنسبة الى الحاصلات على مؤهل جامعي، حيث كانت نسبتهن في (١٩٧٦) عشرة أمثالها في (١٩٤٧)، بينما لم تتعد هذه النسبة ثلاثة أمثالها في حالة الذكور. ووصل الأمر الى أن كانت نسبة غير المؤهلات من غير الأميات في (١٩٧٦) أقل من النسبة للذكور، بينما كانت نسبة الحاملات لمؤهل أقل من العالي في (١٩٧٦) أكبر من النسبة المقابلة للذكور.

جدول رقم (٩)

الحالة التعليمية لغير الاميين البالغين عشرة أعوام فأكثر حسب النوع
(١٩٤٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	الحالة التعليمية لغير الاميين							
	غير مؤهل		مؤهل أقل من العالي		مؤهل عالٍ		الجملة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٩٤٧(*)	٨٨ر٥	٩٢ر٦	٩ر٥	٧ر٠	٢ر١	٠ر٤	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	٧٥ر٦	٧٧ر٥	٢١ر١	٢١ر٣	٣ر٣	١ر٢	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦	٥٨ر٥	٥٥ر٩	٣٥ر٩	٤٠ر٠	٥ر٦	٤ر١	١٠٠	١٠٠

المصدر: (١٩٤٧): مصلحة الاحصاء والتعداد ،تعداد سكان مصر - (١٩٤٧)، القاهرة(١٩٥٣).
(١٩٦٠): مصلحة الاحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان - (١٩٦٠). القاهرة (١٩٦٣).
(١٩٧٦): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . النتائج الاولية للتعداد العام (١٩٧٦). القاهرة، (١٩٧٠).

(*) السكان خمس سنوات فأكثر.

ولكن ما زالت نسبة المؤهلات جامعياً من غير الأميات أقل من النسبة المقابلة للذكور. ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة المؤهلين جامعياً في مصر كانت مرتفعة نسبياً بمقارنة درجة تقدمها الاجتماعي - الاقتصادي عامة، وزادت هذه النسبة عبر سنوات الثورة بشكل ملموس، الى أن تعدت في (١٩٧٦) مثيلتها في بعض الدول الأوروبية المتقدمة[٤٢].

٢ - العملية التعليمية

٢ - ١ أهم محاولات إصلاح النظام التعليمي

على الرغم من ان التعليم قبل العالي كان مجانياً، والتعليم الاولي ملزماً قبل قيام الثورة، الا ان المرحلة الاولى للتعليم في مصر كانت تستوعب اقل من نصف الاطفال اللائقين[٤٣]، [٤٤]. وكان التعليم في المدارس الاولية تعليماً لعامة الشعب في القرى والمدن، بينما كان للخاصة - وفي المدن الكبرى فقط - رياض الاطفال تعدهم للمدرسة الابتدائية التي تقدم تعليماً أرقى يؤهل خريجيهالتكملة تعليمهم في المرحلة الثانوية لمدة (٥) سنوات، ثم في التعليم العالي اذا استطاعوا. وبالتالي كان التعليم في الثانوي والعالي في جوهره لخصوص الخاصة [٤٥].

وبعد قيام الثورة صدر في (١٩٥٣) قانون يوجب توحيد النظام التعليمي قبل العالي في ثلاث مراحل، ابتدائية (٤ سنوات)، فانتهت بذلك ثنائية التعليم في المرحلة الاولى، واعدادية (٤ سنوات) للناجحين في مسابقة للقبول عند نهاية المرحلة الابتدائية، وثانوية (٣ سنوات) للناجحين في الشهادة الاعدادية ووفق مجموع درجاتهم[٤٦]. وشملت

---

(٤٢) بلغت هذه النسبة في سويسرا مثلا حوالي ٣٪ في ١٩٧٦.

(٤٣) اقرت مجانية التعليم الاولي في (١٩٤٤)، وفي (١٩٥٠) امتدت المجانية الى التعليم الثانوي. وقد وضع مشروع في(١٩٢٥)يهدف لتعميم التعليم الاولي ليشمل كل الاطفال اللائقين في (١٩٤٧).
انظر: يوسف، يوسف خليل، أهم معالم تطور التعليم في مصر، جهاز تنظيم الاسرة والسكان، القاهرة، (١٩٧٥).

(٤٤) في مناقشة العملية التعليمية سنستعمل تسميات المرحلة الاولى والثانية والثالثة للدلالة على السنوات الست الاولى من السلم التعليمي (المرحلة الابتدائية حالياً) والسنوات الست التالية (المرحلتين الاعدادية والثانوية حالياً)، ومرحلة التعليم العالي، على الترتيب.

(٤٥) في السنة المالية (٥١/٥٢) كان حوالي ثلثي ميزانية التعليم مخصصاً للتعليم في المرحلة الثانوية والعالمية انظر: الجيار، سيد ابراهيم؛ «تاريخ التعليم الحديث في مصر»؛ القاهرة، (١٩٧٧).

(٤٦) وكانت هذه بداية استحداث مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب في نهاية مرحلة تعليمية معينة، =

المرحلة الاعدادية والثانوية طبقاً لهذا القانون، مدارس عامة ونسوية وصناعية وزراعية وتجارية. كما استحدث هذا القانون مدارس ابتدائية راقية تلي المدرسة الابتدائية، كبديل للمدرسة الاعدادية، وتستهدف اعداد طلابها للحياة العملية حسب البيئة والنوع (زراعية في الريف وتجارية وصناعية في المدن للبنين ونسوية للبنات). ومن الجدير بالذكر انه قد تم في (١٩٥٣)أيضاً ،اعداد مناهج جديدة لجميع مراحل التعليم قبل العالي تضمنت تغييرات تتعلق بالمحتوى التاريخي والوطني والقومي للمقررات.

وكانت هذه هي محاولة الثورة الاولى لاصلاح عيوب النظام التعليمي كما ارتأتها في ذلك الحين. وفي (١٩٥٦) زيدت مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية ست سنوات. وتقررت إلزامية التعليم الابتدائي للأطفال من سن السادسة. وفي السنة التالية إعتبرت المرحلة الاعدادية مرحلة مستقلة لمدة ثلاث سنوات. وبهذا وصل السلم التعليمي في مصر الى شكله الحالي: المرحلة الابتدائية (٦ سنوات) والمرحلة الاعدادية (٣ سنوات) والمرحلة الثانوية (٣ سنوات)، على أن تضم المرحلتان الأخيرتان فروعاً عامة، وفنية (زراعية وصناعية وتجارية). وكان المقصود أن تكون المدارس الفنية الاعدادية والثانوية نهاية المطاف التعليمي بالنسبة الى الغالبية العظمى من طلابها[٤٧].

وانعكس الاهتمام بالتعليم في الخمسينات ايضاً في مجموعة من القرارات الخاصة برفع مستوى اعداد المعلمين. فقد كان معلمو المرحلة الاولى قبل الثورة ينقسمون الى فئتين؛ معلمي المدارس الاولية وهم من خريجي مدارس المعلمين الاولية التي تستمد طلبتها من خريجي المدارس الاولية (أي أن المدارس الاولية كانت تمثل حلقة شبه مغلقة من حلقات النظام التعليمي). أما الفئة الثانية، معلمو المدارس الابتدائية، فقد كانوا من خريجي معاهد التربية أو من خريجي دور المعلمين (٥ سنوات بعد الابتدائية). ولكن بعد توحيد مدارس المرحلة الابتدائية زيدت مدة الدراسة بمدارس المعلمين الى خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية. وفي (١٩٥٨) تغيرت شروط القبول للشّهادة الاعدادية ومدة الدراسة الى ثلاث سنوات ،(زيدت بعد ذلك الى اربع في ١٩٥٩ ثم خمس في ١٩٦٢). اما مدرسو الاعدادي والثانوي الجدد فقد قصروا على خريجي كليات اعداد المعلمين (٤

= كأساس عام لاختيار من يلتحقون بالمرحلة التعليمية الاعلى من بين مجموع الراغبين ،والذي كان احدى دلالات تساوي الفرص بين المواطنين في التعليم خلال فترة الدراسة، وأصبح في ما بعد احد معالم النظام التعليمي ،خاصة في القبول في الجامعة.

(٤٧) ألغيت المدارس الاعدادية الفنية في (١٩٦٢).

سنوات بعد إتمام الدراسة الثانوية العامة) أو حملة الإجازة والبكالوريوس (أحياناً بعد الحصول على الدبلوم العام في التربية ـ سنة بكليات اعداد المعلمين).

وهكذا تمت الخطوات الاساسية في إصلاح نظام التعليم قبل العالي في الخمسينات من عهد عبد الناصر، وقد بدأت مبكرة، بعد قيام الثورة كدليل اهتمام قادتها بالتعليم. وكان النصف الثاني من الخمسينات فترة نهوض في هذا النوع من التعليم انعكس في نواح كثيرة، منها حركة بناء للمدارس واسعة النطاق، فقد قامت مؤسسة الأبنية التعليمية بإنشاء حوالي (٨٥٠) مدرسة في ثلاث سنوات، أي بمتوسط مدرستين كل ثلاثة أيام تقريباً[٤٨]. إلا أن تأمل هذه الخطوات يبين أن الاسلوب الاصلاحي كان الغالب على معالجة الثورة أمور التعليم، فقد انصب الاهتمام اساساً على هيكل التعليم والطبيعة الطبقية للتعليم قبل الثورة والقصور الشديد في بعض المناهج، ولكن في اطار المفهوم التعليمي السائد قبل الثورة، بدون نظرة ثورية حقيقية إلى دور التعليم في تغيير المجتمع. فلم تحدث، مثلا، أية محاولات جادة لربط التعليم بالإنتاج ومواقعه ولا بالبيئة وجهود تطوير المجتمعات المحلية. وإن كان هذا الاتجاه منطقياً في بداية عهد عبد الناصر حيث لم يكن اتجاه الثورة الاجتماعي ـ الاقتصادي قد تحدد بعد، إلا انه لم يحدث أي تغيير ثوري في اوضاع التعليم بعد التوصل الى نظرية اجتماعية ـ اقتصادية متكاملة المعالم في بداية الستينات. ولعل هذا يدل على أن تلك النظرية لم تترجم بصورة اجرائية كافية لتطبيقها، خاصة في مجال اطلاق الطاقات البشرية لتطوير المجتمع.

ولم تحدث تطورات جوهرية في نظام التعليم قبل العالي بعد ذلك. ولكن في (١٩٧٠) إستحدثت امكانية امتداد مدارس التعليم الفني الى خمس سنوات، كما بدأت تجربة المدرسة الموحدة التي تدمج فيها المرحلتان الابتدائية والاعدادية في (٨) سنوات دراسية (١٩٧٢). وكذلك تمت دراسة كل مناهج التعليم قبل الجامعي وطورت في (١٩٧٤) بمواءمة الاتجاه السياسي والاجتماعي الجديد.

ولقد حظي التوسع في التعليم العالي، وخاصة الجامعي، باهتمام خاص من الثورة. وقد تم التوسع هذا عن طريقين، إما زيادة القبول في الكليات والمعاهد العليا القائمة فعلا، بدون زيادة مناظرة في الإمكانيات او بإنشاء كليات ومعاهد جديدة سواء في

---

(٤٨) في الفترة من (١٩٥٤ ـ ١٩٥٧) أنشأت مؤسسة ابنية التعليم (٨٥١) مدرسة بالإضافة الى (٢٥٠) مدرسة ملحقة بالوحدات المجمعة بينما لم تقم أكثر من (٨) مدارس في عام (١٩٥١) ومدرسة واحدة في (١٩٥٢). انظر: الجبار، سيد ابراهيم، المرجع السابق، ص٢٠٥.

الجامعات القائمة فعلا[٤٩] أم بجامعات الاقاليم التي استحدثت بعد (١٩٥٢). وقد بدأ الاهتمام بقضية الجامعات الاقليمية، بانشاء جامعة اسيوط التي كان قد صدر قرار انشائها في (١٩٤٩). وقد بدأت الدراسة ببعض كليات الجامعة في (١٩٥٧) بعد دراسة واعداد لم تحظ بها أية من الجامعات الاقليمية التي انشئت فيما بعد.

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات أنشىء عدد كبير من المعاهد العليا الزراعية والصناعية والتجارية المستقلة بهدف تخريج الاخصائيين الفنيين في هذه الحالات، ولكن هذه المعاهد، للأسف، تحولت فيما بعد الى كليات في الجامعات الاقليمية. وفي عام (١٩٦١) أنشئت جامعة الأزهر التي تولت شؤون التعليم العالي الذي كان قائماً في الجامع الازهر، بالإضافة الى العمل على تخريج علماء يجمعون بين الدراسة الاسلامية والدراسة العلمية، واستحدثت في الجامعة كليات للطب والهندسة والزراعة والتجارة والتربية بالإضافة الى كليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية، كذلك دخلت المرأة مؤسسة الازهر بإنشاء كلية البنات الاسلامية. وتقررت مجانية التعليم العالي في (١٩٦٢)، وبذلك اصبح التعليم في كل مراحله بالمجان في مصر.

وقد كانت السبعينات فترة رواج في انشاء الجامعات الاقليمية التي نبتت، في اغلب الاحوال، من كليات تابعة لاحدى الجامعات القائمة في مدن اقليمية. فقد بدأت كلية الطب في المنصورة تابعة لجامعة القاهرة، وكلية الطب في طنطا تابعة لجامعة الاسكندرية، في (١٩٦٢)، وكانتا فيما بعد نواة انشاء جامعتي المنصورة وطنطا. وقد تم انشاء الجامعات الاقليمية بدون اعداد مناسب من حيث المنشآت والتجهيزات وهيئات التدريس. وتضم قائمة الجامعات المصرية حالياً القاهرة وعين شمس والازهر وحلوان بالقاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة وطنطا والزقازيق والمنيا والقناة (بالاسماعيلية)، بالإضافة الى فروع لهذه الجامعات في بني سويف (القاهرة) وَبَنْها (الزقازيق).

٢ ـ ٢ الانتشار الكمي للتعليم

لا شك في انه قد تم توسع كمي ضخم في التعليم خلال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) بصورة مطلقة متمثلة في ازدياد اعداد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة. فقد زاد عدد الطلبة في النظام التعليمي المصري من أقل من مليونين في (١٩٥٠) الى ما يناهز

---

(٤٩) في (١٩٥٢) كانت هناك ثلاث جامعات فقط؛ القاهرة والاسكندرية وعين شمس، بالإضافة الى الجامع الازهر وبعض المعاهد العليا.

السبعة ملايين في (١٩٧٥)، وبصورة نسبية أيضاً تظهر في ارتفاع نسبة المقيدين في المراحل التعليمية المختلفة الى السكان اللائقين للدراسة من حيث العمر. وللجانب الثاني اهمية كبيرة، اذ انه المقياس الحقيقي لمدى تغطية المجتمع بالعملية التعليمية، كما يتصل باعتبارات تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع. انظر جدول رقم (١٠).

ولكن التوسع الكمي المطلق في التعليم لم يتم بصورة متوازنة، فقد كان التوسع في التعليم في المرحلة الثانية اكبر نسبياً من المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثالثة أكبر نسبياً من المرحلة الثانية. فبينما كان عدد طلبة المرحلة الاولى في (١٩٧٥) حوالي ثلاثة أمثال

جدول رقم (١٠)

عدد الطلبة ومعدلات التسجيل الاجمالية
في مراحل التعليم المختلفة
(١٩٥٠ - ١٩٥٥)

السنة	عدد الطلبة بالألف				معدل التسجيل الإجمالي٪(*)		
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الجملة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
١٩٥٠	١٣١٠	٥٠٠	٣٤	١٨٤٤	٤١	١٧	...
١٩٥٥	١٨٦٩	٥٥٤	٦٧	٢٤٩٠	٥٢	١٦	...
١٩٦٠	٢٦٦٣	٥٩٤	١٠٧	٣٥٠٨	٦٦	١٦	٤ر٩
١٩٦٥	٣٤٩٨	١٠٢٠	١٧٥	٤٦٩٣	٧٥	٢٦	٦ر٨
١٩٧٠	٣٧٩٥	١٥٠٧	٢٣٣	٥٥٣٥	٦٩	٣٢	٧ر٩
١٩٧٥	٤١٢١	٢١٠٨	٤٥٥	٦٦٨٤	٧٢	٤٠	١٢ر٥
أوروبا ١٩٧٥					٩٦	٨٠	٢٥ر٥

المصدر: UNESCO: Statistical Yearbooks, 1963, 1970, 1976, Paris.
UNESCO: Education Statistics, La test Available Year, January 1978, Paris.

(*)معدل التسجيل الإجمالي = عدد الطلبة المقيدين بالمرحلة / عدد السكان في فئة السن المناظرة

وفئات السن المناظرة هي (٦ الى أقل من ١٢)، (١٢ الى اقل من ١٨) (١٨ الى اقل من ٢٢) للمراحل الاولى والثانية والثالثة على الترتيب.

عددهم في (١٩٥٠)، كانت النسب المماثلة للمرحلة الثانية أربعاً وللمرحلة الثالثة ثلاث عشرة. وقد أدى هذا الى زيادة الاختلال في تدرج الرصيد التعليمي الذي كان مختلا اصلا قبل بداية الثورة ،اذ كانت نسبة السكان في المراحل التعليمية العليا اكثر مما يتلاءم مع نسبتهم في المراحل التعليمية الدنيا. ولعل اهم مظاهر إختلال التدرج التعليمي حالياً هو وصمة الأمية التي ما زال يحملها اكثر من نصف سكان مصر، مع ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا كما ذكرنا قبلا.

ولقد حظي التوسع في التعليم الجامعي باهتمام خاص من ثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢). ويرجع ذلك في نظرنا الى سببين:

١ ـ الرغبة في اعداد كوادر مصرية من خريجي الجامعات والمعاهد العليا لتحمل مسؤوليات تطوير المجتمع.

٢ ـ الاستجابة للرغبة الجماهيرية، التي ساعد على خلقها النظام السياسي احيانا، في التحاق ابناء الشعب بالتعليم الجامعي الذي كان، وما زال، رمزا ووسيلة للرقي الاجتماعي،خاصة بعد حرمان غير القادرين من هذا النوع من التعليم قبل الثورة.

وكانت نتيجة ذلك توسع هائل في اعداد طلبة التعليم العالي،لم يخدم بالضرورة امكانيات تطوير المجتمع لأنه ارتبط بتدهور في مستوى التعليم العالي سنعود اليه فيما بعد.

والمتأمل نمط النمو في مراحل التعليم المختلفة يلاحظ ان الزيادات الاساسية والاكبر في عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية، وهي المهمة الاولى والاصعب في نشر التعليم في بلد كمصر، تمت في عهد عبد الناصر وبالتحديد في السنوات العشر (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) (تضاعف عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية خلال هذه الفترة). وبالرغم من نمو التعليم الجامعي بدرجة نسبية اكبر في عهد عبدالناصر، وخاصة في الستينات[٥٠]، الا ان الطفرة الهائلة في حجم ذلك التعليم حدثت بعد (١٩٧٠)،حيث تضاعف عدد طلبة التعليم العالي في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)، فقد كان العائد السياسي لزيادة القبول في التعليم العالي مرتفعا وقتئذ.

---

(٥٠) ارتبط مفهوم التحول الاشتراكي وتكافؤ الفرص بفتح الطريق للتعليم العالي ،خاصة بعد قرار مجانية التعليم العالي في (١٩٦٢).

وقد انضوت نسب متزايدة من المصريين في الاعمار المختلفة تحت لواء التعليم، كما يظهر من تتبع زيادة معدلات التسجيل، وقد ساعد على ذلك مجانية التعليم. كما ان دخول ابناء فئات اجتماعية، ازدادت اتساعا مع الزمن، للتعليم وخاصة في مراحله التي هي الاعلى من الابتدائية، لأول مرة كان احد مظاهر تكافؤ الفرص امام المصريين التي حرصت عليها الثورة وشعرت بها الجماهير. ويظهر التوسع النسبي الأكبر في مرحلتي التعليم الثانية والثالثة بصورة اخرى في معدلات التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة، اذ زاد معدل التسجيل في المرحلة الاولى عبر الفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٥) بحوالي (٧٥٪) نظير (١٣٠٪) في المرحلة الثانية، بينما زاد معدل التسجيل في المرحلة الثالثة بحوالي (١٥٠٪) في الخمس عشرة سنة الاخيرة من هذه الفترة. الا انه من ناحية اخرى نلاحظ ان نسبة استيعاب التلاميذ اللائقين في المرحلة الاولى لم تزل (٧٢٪) في (١٩٧٥) على الرغم من تقرير الزامية التعليم الابتدائي منذ ما قبل الثورة. كذلك لا زالت معدلات التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة حوالي النصف من مثيلاتها في دول اوروبا[٥١]، اي ان العملية التعليمية ما زالت في مصر، من وجهة النظر الكمية، غير قادرة على ملاقاة مسؤوليتها في اعداد الموارد البشرية بدرجة كافية.

٢ - ٣ - صنوف التعليم

لم يحظ التعليم الفني، خاصة في المرحلة التعليمية الثانية، على الرغم من اهميته الفائقة في اية محاولة جادة للتغير الاجتماعي - الاقتصادي، بالعناية الكافية في الفترة محل الدراسة. ولعل ذلك يرجع لسببين:

١ - غياب نظرة متكاملة للتغيير المطلوب وكيفية احداثه ودور الانتاج في ذلك، وبالتالي ما يتطلبه تحديث وتطوير الانتاج من إعداد في مجالات التعليم والتدريب.

٢ - صعوبة التوسع في مجالات التعليم الفني في التعليم في مرحلة ما قبل العالي وفي التعليم العالي العلمي والعملي بالمقارنة بالتوسع في التعليم العام. فزيادة اعداد الطلبة في التعليم العام والتعليم العالي النظري لا تقتضي ما يتطلبه التوسع في التعليم الفني والكليات العلمية والعملية من معامل وورش وما شابه.

---

(٥١) في هذا الجزء والاجزاء التالية نقدم بعض مقارنات بين مصر والدول الاوروبية. ولا يعني هذا على الاطلاق وضع هذه الدول كنموذج مثالي يجب ان تحتذيه مصر. كما نعلم أن ضرورات التنمية المخططة قد =

ونجد ان نسبة طلبة المرحلة التعليمية الثانية في التعليم الفني والمهني في السبعينات كانت (١٨٪)،وهذه نسبة ضئيلة اذا ما قارناها بمثيلتها في اوروبا في (١٩٧٤)، مع العلم بان احتياجات التنمية قد تتطلب عمالة فنية اكثر نسبيا من مجتمع متقدم. وتزداد الامور سوءا عند متابعة تطور نسبة الطلبة التاريخي في صنوف التعليم المختلفة، فباستثناء عام (١٩٥٠) كانت نسبة الطلبة في التعليم العام دائما اكبر من نسبتهم في (١٩٥٥)، وكانت هذه النسبة تتزايد باطراد، غالبا على حساب نسبة الطلبة في التعليم الفني والمهني في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥). انظر جدول رقم (١١). ونصل الى قمة المأساة عندما يتبين لنا ان الغالبية العظمى من طلبة التعليم الفني والمهني منتسبون الى تخصصات التعليم التجاري لا الى التعليم الزراعي او الصناعي. ففي العام الدراسي (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) كان التوزيع النسبي بين طلبة التعليم الصناعي الى الزراعي الى التجاري كنسبة (١ر٠) الى (٣ر١) الى (٧ر٠)[٥٢]، مما أدى الى نقص شديد في خريجي التعليم الصناعي والزراعي وفائض كبير في خريجي التعليم الثانوي التجاري. والنتيجة النهائية لهذا الاتجاه هي الأزمة الخانقة التي تمر بها مصر في فئة الفنيين في الوقت الحالي، خاصة بعد فتح سوق العمالة في البلاد العربية النفطية، مما أدى الى ارتفاع فاحش في تكلفة العمالة الفنية مع تدهور مستواها.

اما بالنسبة الى التعليم الجامعي فقد كان هناك احساس بأهمية التخصصات العملية (الهندسية والطبية والزراعية) منذ وقت طويل. وقد تبلور هذا الاحساس في الاتجاه لانخفاض نسبة الطلبة في التخصصات الاجتماعية والانسانية في التعليم العالي في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)، حتى وصلت نسبة طلبة التعليم العالي في المجالات العلمية والعملية الى اكثر من مثيلتها في بعض الدول الاوروبية في (١٩٧٠)، ولكن يحيط بهذا الاتجاه طفرتان في نسبة الطلبة بصدد هذه التخصصات في الفترتين (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥)، (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)، حيث تم في هاتين الفترتين توسع كبير في القبول في الجامعات والمعاهد العليا ـ لاعتبارات سياسية واجتماعية ـ وكان هذا يتم اساسا عن طريق القبول في

= تقتضي أشكالاً معينة من التعليم او اتجاهات محددة في تطويره لا تتفق مع ما هو قائم فعلا في الدول الاوروبية. الا انه من وجهة نظر أخرى، لا تبدو هذه المقارنة غير مقبولة في اطار نوع التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي تم في مصر في الفترة محل الدراسة، ولا في حدود استخدامنا لها هنا.

(٥٢) يوسف، يوسف خليل؛ «أهم معالم تطور التعليم في مصر»، القاهرة، (١٩٧٥). ص٨.

الكليات والمعاهد العليا في مجال الانسانيات والعلوم الاجتماعية. انظر الجدول رقم (١٢). الا انه داخل مجموعة الدراسات الانسانية والاجتماعية كان هناك تركيز اكثر من اللازم على العلوم الاجتماعية (وتشمل التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية والصحافة والجغرافيا والاجتماع وما شابه ذلك)،وداخل مجموعة التخصصات العلمية والعملية كان هناك اهتمام اكبر بالجانب العملي، الطب والهندسة والزراعة من العلمي (العلوم الطبيعية)،ولعل ذلك يعود في المقام الاول الى رفع شعار «العلم للمجتمع» في الميثاق الوطني،وتأجيل «العلم للعلم» لمراحل تالية من التقدم.

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي لطلبة المرحلة الثانية
حسب صنف التعليم
(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	نسبة الطلبة ٪		
	عام	فني ومهني	اعداد مدرسين
١٩٥٠	٧٨	٢٠	٢
١٩٥٥	٧٤	٢١	٥
١٩٦٠	٧٥	٢١	٣
١٩٦٥	٨٢	١٣	٥
١٩٧٠	٨٠	١٨	٢
١٩٧٥	٨١	١٨	٢
اوروبا ١٩٧٤	٧٢	٣٧	١

المصدر: UNESCO; Statistical Yearbooks, 1963, 1970 & 1976; Paris.
UNESCO; Education Statistics, Latest Available Year, January 1978, Paris.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي حسب صنف التعليم
(١٩٥٠ - ١٩٧٤)

السنة	نسبة الطلبة٪											
	العلوم الانسانية	التعليم	الفنون	القانون	العلوم الاجتماعية	المجموع	العلوم الطبيعية	الهندسة	الطب	الزراعة	المجموع	المجموع الكلي
١٩٥٠	١٠	٢	-	٢٠	٢٢	٥٤	٦	١٣	١٩	٨	٤٦	١٠٠
١٩٥٥	٢٢	٨	١	١٩	١٩	٦٩	٣	١٠	١٣	٥	٣١	١٠٠
١٩٦٠	١٧	٦	١	١٣	٢٣	٦٠	٥	١٣	١٠	١٢	٤٠	١٠٠
١٩٦٥	١٢	٧	٢	١٠	٢٤	٥٥	٥	١٦	١١	١٣	٤٥	١٠٠
١٩٧٠	١٢	٩	٢	٨	٢٢	٥٣	٣	١٦	١٥	١٣	٤٧	١٠٠
١٩٧٤	١٢	١٢	٢	٩	٢٦	٦١	٤	١٢	١٣	١١	٣٩	١٠٠
سويسرا ١٩٧٤	٢١	٨	٣	١١	١٤	٥٧	١٥	٩	١٧	٢٠	٤٣	١٠٠

المصدر: UNESCO; Statistical Yearbooks, 1963, 1970 & 1976; Paris.
UNESCO; Education Statistics, Latest Available Year; January 1978; Paris

- اقل من ١٪

٢ ـ ٤ ـ تعليم الاناث

لتعليم الاناث انعكاسات اجتماعية ـ اقتصادية هامة. فهو مؤشر اساسي لمدى تكافؤ الفرص بين المواطنين. وهو كذلك تعبير عن مدى التقدم الاجتماعي الحقيقي الذي يقتضي تثوير وضع المرأة في المجتمع. واخيرا فهو محدد هام مدى مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي في مجتمعات لا زال دور المرأة الأول يعد داخل المنزل.

وبداية نقرر ان تعليم الاناث ما زال متخلفا عن تعليم الذكور في كل المراحل التعليمية،مما يعيق تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين من النوعين ويساعد على تكريس تخلف وضع المرأة العام في المجتمع. كما ان الانجاز في مضمار تعليم الاناث، بالنسبة الى تعليم الذكور، لا يتناسب على الاطلاق مع تجربة في تغيير المجتمع عمرها اكثر من خمسة وعشرين عاما.

ونبدأ بالتعليم الابتدائي لأهميته الشديدة في تكوين القاعدة العريضة للتدرج التعليمي. ونلاحظ ان نسبة الاناث في تلاميذ المرحلة الاولى كانت (٣٨٪) في السبعينات، اي اكبر قليلا من النسبة التي كانت سائدة قبل قيام الثورة (٣٦٪)، وحتى اقل من النسبة التي تحققت في الستينات، (٣٩٪)، والمفروض ان تقترب هذه النسبة من (٥٠٪).

ولكن كما رأينا بالنسبة الى الحالة التعليمية، اذا انتقلنا من المرحلة الاولى الى ما بعدها، فقد حقق الاناث طفرات كبيرة في وجودهن النسبي في النظام التعليمي، فزادت نسبتهن حوالي (٣٠٪) في المرحلة الثانية واكثر من (٣٠٠٪) في المرحلة الثالثة. ويدل هذا على انه لم يحدث تغيير جذري في الاتجاه نحو تعليم الاناث، والا لكان قد ظهر بنسبتهن في التعليم الابتدائي. ولكن ما حدث فعلا هو دفع القطاعات التي كانت تعلم بناتها فعلا الى تعليمهن بمراحل اعلى. ولعل هذه الظاهرة في قطاع التعليم ليست الا انعكاساً لطبيعة التغيير الاجتماعي الذي احدثته سنوات الثورة في المجتمع المصري عموما.

وداخل المرحلة التعليمية الثانية، احتفظت الاناث بنسبة كبيرة من طلبة مدارس اعداد المدرسين طوال فترة الدراسة. كذلك حققن انجازا اضخم نسبيا من الذكور في التعليم الفني اذ زادت نسبتهن في التعليم الفني والمهني بحوالي (٦٠٪)، وقد تمت هذه الزيادة في السبعينات وكانت في غالبيتها العظمى نتيجة لزيادة الالتحاق بالمدارس الثانوية التجارية التي يتراكم خريجوها في سوق العمالة.

أما بالنسبة الى المرحلة التعليمية الثالثة فقد ازدادت نسبة الطالبات في التخصصات العملية والعلمية بدرجة اكبر من زيادتها في العلوم الانسانية والاجتماعية، وان كانت نسبتهن في الاولى لا زالت اقل من نسبتهن في الثانية.

جدول رقم (١٣)

نسبة الطالبات للجملة في مراحل التعليم المختلفة حسب صنف التعليم
(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية: عام	المرحلة الثانية: فني ومهني	المرحلة الثانية: اعداد مدرسين	المرحلة الثانية: جملة	المرحلة الثالثة: انسانيات و اجتماعيات	المرحلة الثالثة: طبيعية وعملية	المرحلة الثالثة: جملة
١٩٥٠	٣٦	٢٦	٢١	٤٦	٢٦	...	...	٧
١٩٥٥	٣٧	٢٧	٢٢	٤٢	٢٧	١٥	٨	١٤
١٩٦٠	٣٩	٢٨	٢١	٥٣	٢٧	٢٠	٩	١٧
١٩٦٥	٣٩	٢٩	٢١	٤٢	٢٩	٢٥	١٦	٢١
١٩٧٠	٣٨	٣١	٣١	٤٥	٣١	٣٣	٢٠	٢٧
١٩٧٥	٣٨	٣٥	٣٤	٤٤	٣٥	٣٤	٢٢	٣٠
سويسرا ١٩٧٤	٤٩	٤٩	٤٧	٦٧	٤٩	٥٢(*)	٣٣(*)	٤٥(*)

(جميع القيم: نسبة الطالبات ٪)

المصدر: UNESCO; Statistical Yearbooks; 1963, 1970 & 1976; Paris.
UNESCO; Education Statistics, Latest Available Year, January 1978; Paris.

* السويد في (١٩٧٤).

٢ - ٥ - نوعية التعليم

ننتقل الآن الى تقييم العملية التعليمية. واجماع الآراء هو ان التوسع الضخم الذي تم في كم التعليم خلال ربع القرن محل الدراسة كان على حساب نوعية المدرسة ونوعية المعلم ومناهج وطرق التدريس، وبالتالي على حساب نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطالب وقيمة العملية التعليمية للمجتمع ككل.

واذا اخذنا منظور قيمة العملية التعليمية للمجتمع لأمكننا ان نحدد اهمية التعليم في جانبين: مدى اسهام التعليم في تحقيق تكافؤ الفرص في المجتمع، ومدى مساهمة التعليم في تطوير المجتمع عن طريق المعارف والخبرات والمهارات التي يكتسبها المواطنون من خلاله. وفي ما يلي نناقش هاتين النقطتين.

بالنسبة الى تكافؤ الفرص، كانت ادواته الرئيسة في مجال التعليم هي مجانية التعليم، واختيار الطلبة الذين يلتحقون بمرحلة تعليمية اعلى من ضمن خريجي المرحلة السابقة على اساس مجموع درجاتهم. اما الاداة الثانية، وبالرغم من بعض عيوبها، فقد استقرت في النظام التعليمي المصري، وان كان لها بعض استثناءات زادت لدرجة غير مقبولة في التعليم العالي. اما مجانية التعليم فهي، وان كانت قائمة من وجهة النظر الرسمية، الا انها اصبحت في الواقع صورية الى حد كبير. فالوضع الآن هو ان الانضمام الى المؤسسة التعليمية شبه مجاني، ولكن الحصول على مجموع درجات مرتفع، واحيانا مجرد النجاح، رهن بتوفر امكانيات مادية لا تتوفر الا للقادرين، مما يهدد امكانية تحقيق تكافؤ الفرص عن طريق التعليم من اساسها.

وهذه الامكانيات المادية تكون لازمة للدروس الخصوصية التي استشرت من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة، ولكنها تجتاح طلبة الشهادات العامة، وخاصة الثانوية، بشكل يكاد يكون وبائيا، مما حدا بوزير التعليم ان يقول في (١٩٧٧) ان «الوزارة وصل بها الامر الى ان اصبحت العملية التعليمية تمثل عبئا على الاسر ولم يصبح التعليم المجاني الا عملية صورية»[٥٣] وأصبح تعبير «انتقال التعليم من المدرسة الى المنزل» متداولاً بين المهتمين بشؤون التعليم في مصر[٥٤].

---

(٥٣) عن الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم في جريدة «الاهرام»، (١١) مارس (١٩٧٧). القاهرة.

(٥٤) انظر مثلا مقال حليم فريد تادرس «المشكلة والحل... في الدروس الخصوصية» في جريدة «الاهرام»، (٢٩) آبريل (١٩٧٨). القاهرة.

اما فيما يتعلق بمدى كفاءة التعليم في تزويد المواطنين بالمعارف والخبرات والمهارات، فنلاحظ ان العملية التعليمية في مصر تعاني من عيبين جوهريين: ارتفاع نسبة الفاقد التعليمي، بمعنى عدم استمرار نسبة كبيرة ممن يلتحقون بالنظام التعليمي، وتدني محتوى المعارف والخبرات والمهارات التي يحصل عليها خريجوه.

أ ـ نسبة الفاقد في التعليم:

تدل إحدى الدراسات على انه اذا طبقت الظروف التعليمية المشاهدة في السبعينات على دفعة من التلاميذ يلتحقون بالتعليم الابتدائي، فانه من اصل الف تلميذ، يصل (٧٢٥) فقط الى الصف الخامس، اي يتسرب اكثر من الربع خلال الصفوف الاربعة الاولى من المرحلة الابتدائية، ويتخرج من المرحلة الابتدائية (٤١٣) تلميذا فقط، يلتحق غالبيتهم العظمى بالمرحلة الاعدادية التي يتخرج منها (٢١٧)، يلتحق منهم (٢٠٠) بالمرحلة الثانوية ويتخرج منها حوالي المائة، نصفهم من التعليم الثانوي العام واكثر من ربعهم قليلا من التعليم الثانوي التجاري، اي انه لا ينهي المرحلة الثانوية الا عشر التلاميذ ولا ينهي المرحلة الاعدادية التي يجب ان تعتبر الحد الادنى المقبول للتعليم، الا حوالي خمس التلاميذ. انظر الجدول رقم (١٤).

ب ـ المحتوى التعليمي

نحاول الآن ان نقدم وصفا للمداخل الاساسية للعملية التعليمية، ومن تقييمنا مدى جودة وكفاءة هذه المداخل يمكننا الحكم على محتوى هذه العملية التعليمي.

وقد كانت نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومي تناهز مثيلتها في اوروبا، بل تعدتها في (١٩٧٥)، الا انه يجب ان نتذكر ان مقتضيات تطوير الموارد البشرية للتنمية قد تتطلب نسبة انفاق مرتفعة على التعليم في البداية، وان الناتج القومي للفرد في مصر قليل اصلا.

على الرغم من ازدياد الانفاق الكلي على التعليم خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠)، إلا ان نصيب الطالب من هذا الانفاق لم يرتفع كثيرا، واذا اخذنا في الاعتبار ارتفاع الأسعار فربما وجدنا أنه لم يرتفع على الاطلاق. وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الطالب

جدول رقم (١٤)

تتبع دفعة تخيلية من (١٠٠٠) تلميذ طبقا للظروف التعليمية في السبعينات

المرحلة	عدد الطلبة في بدايتها	عدد الخريجين في نهايتها	انتاجية المرحلة(*) %
الصفوف الابتدائية الاربعة الاولى	١٠٠٠	٧٢٥	٧٢ر٥
الصفين الخامس والسادس الابتدائي	٧٢٥	٤١٣	٥٧
الاعدادية	٤٠٥	٢١٧	٥٤
الثانوية	٢٠٠	٩٩	٥٠
عام	١٠٠	٥٠	٥٠
صناعي	٢٧	١٣	٤٩
زراعي	١٢	٦	٥٠
تجاري	٥٤	٢٧	٥٠
اعداد معلمين	٧	٣	٤٣

المصدر: يوسف، يوسف خليل، اهم معالم تطور التعليم في مصر، (١٩٧٥).

(*) عدد الخريجين في نهاية المرحلة / عدد الطلبة في بدايتها

من الانفاق العام على التعليم بشكل واضح من (١٩٧٠) حتى (١٩٧٥)، إلا أن الرقم لا يزال ضئيلا بالمقارنة بما ينفق على الطالب في أوروبا ـ حوالي واحد الى عشرين ـ انظر الجدول رقم (١٥)، وينعكس هذا في عدم كفاية المنشآت والتجهيزات، أو عدم وجودها أصلا في بعض الحالات.

جدول رقم (١٥)

الانفاق العام على التعليم ونسبته الى الناتج القومي ونصيب الطالب منه
(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	الانفاق بالمليون جنيه	النسبة من الناتج القومي الاجمالي ٪	نصيب الطالب بالجنيه
١٩٥٠	٣٧	٧ر٤	١ر٢٠
١٩٦٥	١١٠	٨ر٤	٤ر٢٣
١٩٧٠	١٤٥	٨ر٤	٢ر٢٦
١٩٧٥	٢٦٢	٨ر٥	٢ر٣٩
اوروبا ١٩٧٤		٩ر٤	٧٩٤(*)

المصدر: UNESCO; Statistical Yearbooks, 1963, 1970 & 1976; Paris.
UNESCO; Education statistics, Latest Available Year, January 1978; Paris.

(*) (١١٣٤) دولارا أميركياً باستخدام معامل التحويل: دولار اميركي = ٧ر٠ جنيه مصري.

وقد ادى هذا الى ان تستخدم كثير من المنشآت التعليمية لاكثر من فترة دراسة يوميا (٣٥٪) من المدارس الابتدائية، (٣٩٪) من المدارس الاعدادية، (٧٢٪) من المدارس الثانوية التجارية، مثلا انظر جدول رقم (١٦). ونتج عن هذا بالطبع اهمال كثير من اوجه النشاط المدرسي الاساسية لتكوين النشء، خاصة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية. وحتى داخل المدرسة تكدست الفصول باعداد من الطلبة يصعب معها تلقي العلم بصورة مفيدة في حدود اوجه القصور الاخرى المحيطة بالعملية التعليمية.

ولعل المعلم هو العامل الحاسم في اية عملية تعليمية. ولكن المعلمين غير متوفرين بالدرجة الكافية، وبعضهم دون مستوى الكفاءة التدريسية المطلوبة. فقد قرر وزير التربية والتعليم النقص في اعداد المدرسين في التعليم قبل العالي للعام الدراسي (١٩٧٣ - ١٩٧٤) بحوالي (٢٥) الف معلم، (منهم ١٤ الف بالتعليم الابتدائي)[٥٥]. ومتتبع العلاقة بين عدد الطلاب والمدرسين خلال الفترة محل الدراسة يلاحظ ارتفاعا مستمرا في عدد الطلبة لكل

(٥٥) حلمي، مصطفى كمال؛ «حركة التعليم في مصر»، القاهرة، (١٩٧٤).

جدول رقم (١٦)

توزيع المدارس حسب فترات العمل وصنف التعليم(*)
(١٩٧٤ - ١٩٧٥)

المرحلة وصنف التعليم	فترة صباحية	فترة(**) مسائية	فترتين يوميا	الجملة
الابتدائي	٦٥	٢٠	١٥	١٠٠
الاعدادي	٦٢	٣٣	٦	١٠٠
الثانوي العام	٨٢	١٤	٤	١٠٠
الثانوي الزراعي	١٠٠	-	-	١٠٠
الثانوي الصناعي	٥٣	١	٤٦	١٠٠
الثانوي التجاري	٢٨	٤٩	٢٤	١٠٠
اعداد المعلمين	١٠٠	-	-	١٠٠

المصدر: يوسف، يوسف خليل، «اهم معالم تطور التعليم في مصر»؛ القاهرة، (١٩٧٥).

(*) المدرسة هنا طلبة وهيئة تدريس وادارة وليس مبنى.

(**) مدرسة تعمل في المساء في مبنى مدرسة اخرى صباحية.

مدرس في مرحلتي التعليم الاولى والثانية. وفي (١٩٧٥) كان عدد الطلبة للمدرس ضعف مثيله في اوروبا في كل مراحل التعليم. انظر جدول رقم (١٧). الا ان الجانب الاكثر خطورة على جانب المدرسين هو كون اعداد غير صغيرة منهم دون التأهل المناسب. ففي (١٩٧٥) كان حوالي (١٥٪) من مدرسي المرحلة الابتدائية لا يحملون مؤهلا تربويا متوسطا و(٣٧٪) من مدرسي المرحلة الاعدادية و(٨٪) من مدرسي المرحلة الثانوية، دون مستوى الكفاءة المقرر[٥٦]. ورغم هذا العجز الواضح، كما وكيفا، في المدرسين، فان وزارة التعليم تدفع كل عام بأفضل العناصر للعمل في البلاد العربية لاعتبارات سياسية واجتماعية.

وقائمة اوجه القصور في العملية التعليمية تكاد لا تنتهي وتتضمن، الاعتماد على

(٥٦) وزارة التربية والتعليم، ادارة الاحصاء؛ احصاء مقارن لتوزيع مدرسي التعليم العام والفني حسب مستوى الكفاية؛ القاهرة، (١٩٧٥).

التلقين كطريقة للتدريس، والحفظ والاسترجاع كالأسلوب الاساس للنجاح في الامتحانات، والتركيز على الجانب المعرفي وليس على تنمية القدرات المدرسية والمركزية، وانتهاء العام الدراسي قبل موعده بأكثر من شهرين... الخ(٥٧).

وينطبق كثير مما ذكرناه من اوجه نقص النظام التعليمي على التعليم قبل العالي والتعليم العالي على حد سواء. ولكن هناك بعض الجوانب التي تأخذ ابعادا اخطر في التعليم الجامعي منها في التعليم قبل العالي. فللتوسع الكمي، دون مواكبته بزيادة في المنشآت والتجهيزات وهيئات التدريس، عيوبه في التعليم قبل العالي،ولكنه يكون مدمرا في التعليم العالي، والتلقين والحفظ والاسترجاع سوءات في التعليم قبل العالي ولكنها

جدول رقم (١٧)

عدد الطلبة للمدرس في مراحل التعليم المختلفة

(١٩٥٠ - ١٩٧٥)

السنة	عدد الطلبة للمدرس		
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
١٩٥٠	٢٩	١٨	...
١٩٥٥	٣٨	٢٠	٢٠
١٩٦٠	٣٩	١٧	٢٥
١٩٦٥	٣٩	٢٠	٢٣
١٩٧٠	٣٨	٢٦	١٦
١٩٧٥	٤٠	٢٧	٢١(*)
اوروبا ١٩٧٤		١٤	١١

المصدر: UNESCO; Statistical Yearbooks, 1963, 1970 & 1976; Paris.
UNESCO; Education Statistics, Latest Available Years, January 1978; Paris.

(*) (١٩٧٤).

(٥٧) انظر يوسف، يوسف خليل؛ «أهم معالم تطور النظام التعليمي في مصر»؛ القاهرة، (١٩٧٥). كذلك الجيار، سيد ابراهيم؛ «تاريخ التعليم الحديث في مصر»، القاهرة، (١٩٧٧). ص٢٣٨ - ٢٣٩.

تتنافى مع اوليات التعليم العالي - خاصة الجامعي - حيث المفروض ان تكون الجامعات والمعاهد العليا منارات للفكر والتحديث.

ومع ذلك فقد تم التوسع في انشاء الجامعات الاقليمية مثلا بدون اعداد مناسب. بل انه بالنسبة الى هيئات التدريس جاء انشاء هذه الجامعات الاقليمية على حساب الجامعات القائمة فعلا. والتي كانت، ولا زالت، تنوء باعداد طلبتها وقلة هيئات تدريسها العاملة[٥٨] سواء بانتقال هيئات التدريس منها الى الجامعات الجديدة او تحمل اعباء التدريس في الجامعات الجديدة بالاضافة الى اعبائهم القائمة. والواقع ان الصورة العامة للتعليم العالي ليست احسن من الصورة العامة للتعليم قبل العالي، ان لم تكن اسوأ، جملة وتفصيلا.

جماع ما ذكرناه كله يتضح لنا ان الصعوبة في ان تكون العملية التعليمية قد اسهمت اسهاما فعالا في تطوير المجتمع المصري. فهي، كغيرها من النواحي الخدمية والانتاجية في مصر، تنوء بحملها، ومع ذلك فهي تستمر، ولكنه استمرار مع التدني.

---

(٥٨) عاصرت فترة انشاء الجامعات الاقليمية انتشار ظاهرة اعارة اساتذة الجامعات للعمل في الخارج، خاصة في البلاد العربية النفطية، مما أدى الى تقليل اعداد هيئات التدريس الموجودة في مصر من اصل اعداد لا تتناسب مع الاحجام الطلابية.

ج ـ العمالة

١ ـ مقدمة

نحاول في هذا الجزء عرض وتحليل التغيرات التي طرأت على قوة العمل والعمالة في مصر في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)،والتي يمكن وصفها بانها تغيرات بنائية في هذا المجال يمكن ان تؤدي الى زيادة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في المجتمع او تعظيم الانتاج. ولكن قبل ان نتعرض الى هذه التغيرات نود ان نورد الملاحظات الاتية:

اولا ـ ان خصائص القوى العاملة والعمالة التي تتعلق بتعظيم الانتاج، في كثير من جوانبها، غير مفتوحة للتدخل المباشر من قبل النظام ،وانما تتأثر بعوامل اخرى، عادة طويلة الاجل، مثل التغيرات في التركيب السكاني او سياسات التعليم والتدريب. ومثال ذلك نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي التي تتأثر كما سنرى، بعوامل سكانية واجتماعية بطيئة التغيير تحت الظروف العادية، وتركيب القوى العاملة المهني الذي يتحدد بسياسات التعليم والتدريب، ولكن بعد فترة تأخير تطول او تقصر حسب الحال. اما النواحي المتعلقة بتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وتندرج في مصر تحت ما سمي بمكاسب العمال الاشتراكية، فقد اشرنا اليها في الجزء الخاص بالوثائق السياسية والقانونية ولكن نعود اليها مرة اخرى هنا من حيث وصف ما حدث فعلا. ولا يعني هذا التقسيم بالطبع انه لا توجد علاقة من حيث المبدأ بين حصول العمال على حقوقهم وتعظيم الانتاج، وان كانت احدى النظرات المتواترة بالنسبة الى هذا الموضوع ان حصول العمال على مكاسب معينة في مصر لم يصاحبه تعميق واجب زيادة الانتاج.

ثانيا ـ ان المعلومات الاساسية اللازمة لدراسة التغير في القوى العاملة والعمالة لا تتوفر بالدرجة او السرعة التي تتوفر بها بيانات التعليم مثلا، او حتى بعض البيانات السكانية. فالبيانات التفصيلية عن القوى العاملة والعمالة لا تتوفر الا من التعدادات، وهي متباعدة زمنيا، او من بحوث القوى العاملة بالعينة.

وقد اجريت في مصر اربعة تعدادات يمكن ان تفيدنا في بيانات الفترة محل الدراسة وهي تعدادات (١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٦). ولكن هناك اختلافات بين التعريفات والاساليب في هذه التعدادات من ناحية، ومن ناحية اخرى كان تعداد (١٩٦٦) بالعينة فقط، وبالتالي لا تتوفر بعض الخصائص التفصيلية منه، والبعض الاخر المتوفر تشوبه عيوب ملحوظة. واخيرا فان تعداد (١٩٧٦) لم تتوفر منه حتى الان بالنسبة الى قوة العمل والعمالة الا بعض النتائج الاولية البسيطة. اما بحوث القوى العاملة بالعينة فقد بدأت في (١٩٥٧) ثم اجريت سنويا في الفترة (١٩٦١ ـ ١٩٦٤) وتوقفت مدة ثلاث سنوات ثم عادت ابتداء من (١٩٦٨). وطبعا ستتم دراستنا في اطار هذه المحددات. وعلى وجه التحديد نود الاشارة الى انه، نظرا الى طبيعة التغيرات البطيئة في كثير من خصائص القوى العاملة ولطبيعة البيانات المتوفرة، فلم نتمكن في اغلب الاحوال، من اظهار الفرق بين عهدي عبد الناصر وما بعده.

٢ ـ مكاسب العمال

لم تبدأ ثورة (٢٣) يوليو ـ تموز (١٩٥٢) بنظرة طليعية الى دور العمال في المجتمع، بل اندرج العمال، كغيرهم من الفئات الاجتماعية، تحت المعاملة التي اقتضتها اعتبارات استقرار النظام الجديد، وربما بدرجة اعنف نظرا الى فعالية نشاطهم السياسي[٥٩]. ولكن العمال ايضا دخلوا تحت مظلة العدالة الاجتماعية التي تبنتها الثورة. وكان اول اجراءاتها في هذا المجال رفع الحد الادنى للاجر الى خمسة وعشرين قرشا مصريا في (١٩٥٣)، وان كان هذا لم يسر بشكل كامل حتى نهاية الخمسينات، وفي (١٩٥٦) اعلن مشروع للتأمين العمالي تموله مساهمات اصحاب الاعمال والعمال، نظم الاجازات المرضية والاعتيادية

(٥٩) كان أول ضحايا «الثورة البيضاء»، اثنان من عمال كفر الدوار اعدما بدون محاكمة لقيادتهما اضراباً قبل انقضاء شهر على قيامها، وبعدها سحب حق الإضراب واصبح غير قانونيّ.

ومكافآت ترك الخدمة ووضع قيودا جديدة على حق اصحاب العمل في فصل العمال. ولكن هذا المشروع كان قاصرا في البداية على المؤسسات الكبرى في القاهرة والاسكندرية.

ومع اعلان التحول الاشتراكي تحققت طفرة كبيرة في وضعية العمال في العملية الانتاجية وعائدهم منها. فقد تضمنت قوانين (١٩٦١) الاشتراكية النص على حق العمال في كل مؤسسة في ربع ارباحها، يوزع منها عليهم مباشرة العشر ويخصص (٥٪) للخدمات الاجتماعية والاسكان ويوجه الباقي لخدمات اجتماعية مركزية للعمال. وجدير بالذكر ان العمال قد عرفوا في هذا القانون بمن « يتقاضى اجراً عن عمله » كذلك تقرر، لأول مرة، اشتراك العمال في مجلس ادارة المؤسسة التي يعملون بها عن طريق ممثل للعمال وآخر للموظفين يجري انتخابها بالاقتراع السري، وتحدد الحد الاقصى عدد اعضاء مجلس الادارة بسبعة، حتى لا تقلل فاعلية ممثلي العمال والموظفين عن طريق زيادة اعضاء مجالس الادارة. كما صدر قانون حدد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية باثنتين واربعين ساعة في الاسبوع، مع عدم جواز العمل في اكثر من مؤسسة واحدة. وصدر قانون آخر بتعديل احكام قانون التأمينات الاجتماعية وجعلها اجبارية، وزيدت نسبة اسهام اصحاب الاعمال الى (١٤٪) من الاجور، كما زيدت الاجازات الاعتيادية والمرضية وحسنت شروطها، واصبح فصل العمال شبه مستحيل، وتحددت الاوضاع الخاصة بمكافآت نهاية الخدمة ومعاش الشيخوخة والوفاة والتعطل. كذلك نظمت مؤسسة التأمينات الإجتماعية بقرار جمهوري[٦٠].

وقد شهدت الفترة التالية لذلك شكاوى من اساءة استخدام بعض العمال الحقوق التي حصلوا عليها في (١٩٦١) وما بعدها بالنسبة الى الاجازات والحماية من الفصل، مما ادى الى تعثر العملية الانتاجية وصعوبة ادارتها. وقد نتج عن هذا ان خففت القيود على فصل العمال في حالات الاهمال الجسيم وزيدت القيود على الاجازات في (١٩٦٦).

وقد تم رفع الحد الادنى للأجور الى اربعين قرشا بعد (١٩٧١)، وادخلت كذلك تحسينات على اوضاع العمال في التأمينات الاجتماعية. ولكن تضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادي بدايات رجوع عن الحقوق التي اكتسبها العمال في عهد عبد الناصر، خاصة فيما يتعلق بالحماية من الفصل.

اما بالنسبة الى حق التنظيم النقابي، فقد شجع تكوين النقابات والاتحادات في

(٦٠) حافظ، حمدي؛ ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق. ص١٥٤ - ١٦٣.

البداية،وبعد ذلك اصبحت عضويتها اجبارية لفئات معينة من العمال . ولكن النقابات والاتحادات العمالية تعرضت باستمرار الى كثير من الضغوط والقيود التي حدَّت من حركتها الحرة والزمتها جانب السلطة.

ومرة اخرى نلاحظ ان التغيرات الجوهرية التي حدثت في مجال اشتراك العمال في ادارة الانتاج والاستفادة من عائده تمت في عهد عبد الناصر، وبالتحديد في بداية الستينات، فترة التحول الاشتراكي،ولم يحدث بعد ذلك الا تحسينات، واحيانا نكوص.

٣ ـ مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي

زاد عدد السكان النشطين اقتصاديا، قوة العمل، بحوالي خمسة ملايين نسمة عبر فترة الدراسة، بمعدل اقل من معدل زيادة السكان، ولكن نسبة مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي كانت قليلة لدى المقارنة بالبلاد المتقدمة طوال الفترة، كما انها انخفضت خلال هذه الفترة. انظر الجدولين (١٨)، (١٩)[٦١].

ومرجع انخفاض نسبة مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي الى عوامل سكانية واخرى اجتماعية. فمن السمات السكانية لمصر والتي تعرضنا لها سابقا، اتساع قاعدة التركيب العمري النسبي الذي يترتب عليه انخفاض نسبة السكان في سن العمال، وقد ازداد اتساع قاعدة التركيب العمري ـ للسكان اقل من (١٥) سنة ـ بين (١٩٤٧ و ١٩٦٠)، ثم نقص عن مستوى (١٩٦٠) في (١٩٧٦) طبقاً لنتائج التعداد الاولية، الى مستوى (١٩٤٧) نفسه تقريبا ،وانعكس هذا الاتجاه في نسبة الاعالة الخام كما ذكرنا قبلا. وبالطبع فان تغيرات مشاركة السكان النسبية في النشاط الاقتصادي الناتجة عن تغيرات التوزيع العمري ليست خاضعة للتدخل المباشر من قبل النظام السياسي.

ولكن هناك عاملاً اخر له الاهمية الاولى في انخفاض نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويمكن التدخل فيه بشكل مقصود، وهو قصور اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي عن اسهام الذكور. فقد كانت نسبة اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي طوال اغلب فترة الدراسة حوالي عشر النسبة المقابلة للذكور، او اقل، وارتفعت عن ذلك فقط في النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦). ويعود هذا القصور المخزي الى التقاليد

(٦١) تشير بيانات تعدادات (١٩٤٧ و١٩٦٠ و١٩٦٦) وبحث القوى العاملة بالعينة حتى (١٩٧٣) الى انخفاض مطرد في نسبة مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي بالنسبة الى الذكور والاناث على حد سواء ،ولكن النتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦) تظهر قفزة مفاجئة في هذه النسبة، خاصة بالنسبة للاناث (من ٤٩٪ الى ٥٣٪ للذكور ومن ٣٪ الى ٩٪ للإناث) مما يثير الريبة.

والقيم الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة في المجتمع،والتي تفرز عقبات كثيرة امام عمل الاناث مثل عدم اتاحة فرص التعليم والتدريب وصعوبة العمل في مهن او مجال معين للنشاط وغالبا ما يُمنع عملهن على الاطلاق خارج نطاق المجالات الزراعية والمجالات الاقتصادية الثانوية التي تتم داخل المنزل، والتي يمكن ان تستنفد طاقة المرأة ولكن لا على الصورة الافضل. وباستثناء القفزة الكبيرة بين تعدادي (١٩٦٦ و١٩٧٦) - والتي يمكن ان تعود الى فروق في التعريفات والاجراءات بين التعدادين،خاصة وان نتائج تعداد (١٩٧٦) ما زالت اولية - فقد اتجهت نسبة اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي الى الانخفاض. ولا يعني ذلك ان وضع المرأة الاجتماعي قد ساء نسبيا خلال فترة الدراسة. فعلى العكس، كسبت المرأة كثيرا من الحقوق السياسية والاجتماعية، مثل حقوق الترشيح والانتخاب والمساواة بالرجل في الاجر وامتيازات العمل، كما اقتحمت مجالات عمل جديدة كثيرة خلال هذه الفترة. ولكن العامل الاساس وراء هذا هو ازدياد تعليم الاناث الذي اشرنا اليه قبلاً والذي ادى الى سحب بعض الاناث من سوق العمالة الى التعليم. ويتبين هذا من دراسة نسب المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر والنوع، جدول رقم (١٩)، حيث يبدو الانخفاض الكبير في هذه النسب للاناث اقل من عشرين عاما، سن التعليم، وارتفاعها في فئة العمر (٢٠ الى اقل من ٣٠)، سن العمالة ربما حتى الزواج، في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣)[٦٢].

ولكن، في النهاية، تبقى الحقيقة ان نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ظلت قليلة جداً لدى المقارنة بالدول المتقدمة، وبالدور الذي يجب ان تلعبه المرأة في تطوير المجتمع، طوال خمسة وعشرين عاماً من التغير الاجتماعي - الاقتصادي، وانخفضت باطراد في اغلب سنوات هذه الفترة،خاصة في الأعمار الكبيرة (٣٠ سنة فأكثر). انظر جدول رقم (١٩).

ولا يقتصر تأثير انتشار التعليم على انخفاض نسبة اسهام الإناث في النشاط الاقتصادي، بل يلاحظ أثره ايضاً بالنسبة الى الذكور. اذ انخفضت نسبة اسهام الذكور في النشاط الاقتصادي لدى اعمار التعليم (أقل من ٢٥ سنة)[٦٣] باطراد عبر الفترة (١٩٤٧ - ١٩٧٣) كما كانت هذه النسب في اوائل السبعينات اقل من نظائرها في

---

(٦٢) الانخفاض الكبير لدى نسب المشاركة في النشاط الاقتصادي للاناث من (١٩٤٧) الى (١٩٦٠) يعود لاختلاف في تعريف النشاط الاقتصادي بالنسبة الى الاناث بين التعدادين.

(٦٣) اعلى من السن المقابلة للإناث حيث يستمر الذكور في التعليم في المتوسط لمرحلة أبعد من الاناث.

سويسرا. انظر جدول رقم (١٩).

وكانت محصلة كل هذه الاتجاهات بقاء نسبة الاعالة[٦٤]، التي تكون حول المائة في المجتمعات المتقدمة، مرتفعة جداً طوال فترة الدراسة مع ارتفاعها باطراد حتى السبعينات، ثم انخفاضها في (١٩٧٦)، طبقاً للنتائج الاولية لتعداد (١٩٧٦)، على النمط التالي:

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٦
١٩٤	٢٣٦	٢٦١	٢٧٨	٢١٩

جدول رقم (١٨)

عدد السكان النشيطين اقتصادياً ونسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان سن ٦ سنوات فأكثر

(١٩٤٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	عدد السكان النشيطين اقتصادياً بالالف			نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي٪		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٤٧(*)	٥٨٢٨	٦٤٩	٦٤٧٧	٦٢ر١	٦ر٨	٣٤ر١
١٩٦٠	٧١٥٥	٦١٤	٧٧٦٩	٥٥ر١	٤ر٨	٣٠ر١
١٩٦٦	٧٧١٢	٦٢٢	٨٣٣٤	٥١ر٢	٤ر٢	٢٧ر٩
١٩٧٦(**)	٩٨٨٣	١٦٦٠	١١٥٤٣	٥٢ر٩	٩ر٢	٣١ر٥

المصدر: (١٩٤٧ - ١٩٦٦):

International Labour Office: Yearbook of Labour Statistics, 1960, 1970 & 1977; Geneva.

(١٩٧٦): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. النتائج الاولية للتعداد العام. القاهرة، (١٩٧٧).

(*) لا يشمل السكان خارج البلاد ليلة التعداد ـ للسكان خمس سنوات فأكثر. من النتائج الأولية لتعداد (١٩٧٦)

(**) السكان خمس سنوات فأكثر.

(٦٤) $\frac{\text{عدد السكان غير النشيطين اقتصادياً}}{\text{عدد السكان النشيطين اقتصادياً}} \times ١٠٠$

جدول رقم (١٩)

معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب العمر والنوع
(١٩٤٧ - ١٩٧٣)

فئات العمر	١٩٤٧(*)			١٩٦٠(*)			١٩٧٣(*)			سويسرا ١٩٧٠		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
اقل من ١٥	٢٥ر٧	٨ر٤	١٧ر٢	١٢ر٠	٤ر٢	٨ر٢	٩ر٦	١ر١	٥ر٦	-	٠ر١	-
١٥ -	٧٩ر١	١٣ر٩	٤٧ر٧	٦٨ر٤	٨ر٦	٣٩ر٥	٤٩ر٠	٤ر٢	٢٨ر٤	٦٢ر٨	٥٨ر٤	٦٠ر٧
٢٠ -	٨٩ر٣	١٠ر١	٤٨ر٨	٨٦ر٦	٧ر٣	٤٧ر٩	٦٥ر٥	٩ر٧	٣٧ر٨	٨٧ر٧	٧١ر٢	٧٩ر٦
٢٥ -	٩٤ر٦	٩ر٥	٤٩ر١	٩٦ر٠	٤ر٨	٤٥ر٧	٩٤ر٦	٧ر٣	٤٤ر٩	٩٦ر٢	٥٠ر٧	٧٤ر٢
٣٠ -	٩٧ر٣	١١ر٣	٤٨ر٧	٩٧ر٩	٤ر٦	٥١ر٠	٩٨ر٤	٣ر٥	٤٦ر٨	٩٨ر٧	٤٣ر٩	٧١ر٧
٥٠ -	٩٥ر٧	١٢ر٦	٥٣ر٢	٩٥ر٧	٤ر٢	٤٩ر٨	٩٧ر٤	٢ر٨	٥٠ر٧	٩٥ر٩	٤١ر١	٦٧ر٨
٦٠ -	٩٢ر٨	١١ر٩	٤٨ر٩	٨٠ر٢	٣ر٢	٤٢ر١	٨٤ر٤	٢ر٢	٤٥ر٢	٨٧ر٣	٢٩ر٩	٥٦ر٣
٦٥ فأكثر	٨٣ر٨	٩ر٧	٤٣ر٥	٦٢ر٥	١ر٩	٣٠ر٠	٣٨ر٦	٠ر٧	٢٠ر٥	٣١ر٧	٩ر٧	١٨ر٦
الجملة	٦٢ر١	٦ر٨	٣٤ر١	٥٥ر١	٤ر٨	٣٠ر١	٤٩ر٣	٣ر١	٢٦ر٤	٦٣ر٩	٣٢ر١	٤٧ر٨

المصدر: (١٩٦٠، ١٩٧٣، ١٩٧٠ (سويسرا)):

International Labour Office: Year book of Labour Statistics, 1970 & 1977; Geneva

(١٩٤٧): مصلحة الاحصاء والتعداد. تعداد سكان مصر (١٩٤٧). القاهرة (١٩٥٣).

(*) من التعدادات. (١٩٤٧): السكان ٥ سنوات فأكثر. (١٩٦٠): السكان ٦ سنوات فأكثر.

(**) تقدير من بحث القوى العاملة بالعينة - القوة العاملة المدنية المستخدمة. السكان ١٢ سنة فأكثر.

٤ ـ بنيان العمالة

لا شك في أن بنيان العمالة هو من أهم محددات طبيعة ومدى كفاءة النشاط الاقتصادي في المجتمع. وسنحاول فيما يلي عرض التغيرات التي طرأت على بنيان العمالة في فترة الدراسة.

٤ ـ ١ التركيب القطاعي للعمالة

بدأت الثورة في (١٩٥٢) والاقتصاد المصري يحكمه قطاع الزراعة وبدا أن حلّ المشكلة الاقتصادية في مصر يتمثل في تنويع التركيب القطاعي للاقتصاد، وعلى وجه الخصوص في بناء قطاع صناعي عريض وكفؤ. ولكن عبر سبع وعشرين سنة انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الزراعي فقط من (٦٤٪) الى (٤٨٪)، بينما زاد عدد العاملين بهذا القطاع بحوالي المليون نسمة. وهذا لا يمثل بالطبع تغييراً ضخماً، وإن كان غير ضئيل. وترتب على هذا النقص في نسبة العاملين بقطاع الزراعة نسبة العاملين بالقطاعين الثاني والثالث. ولكن، للأسف، ذهب ثلثا هذه الزيادة الى قطاع الخدمات والثلث فقط الى قطاع الاساس الثاني. نقول للأسف لأن قطاع الخدمات، خاصة الخدمات الحكومية، في مصر يعاني من نقص التشغيل كما نرى فيما بعد وان الامل، كما قلنا، كان معقوداً على بناء القطاع الثاني.

وقد تمت أغلب الزيادة في العمالة في القطاع الثاني في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)، فترة الخطة الخمسية، حيث زاد كل من الاستثمار والعمالة في الصناعة خلال هذه الفترة، ثم تلا ذلك انخفاض في معدل النمو في العمالة الصناعية[٦٥].

ومما سبق يتضح ان التركيب القطاعي للعمالة لم يتعرض لتغيير بنائي جوهريّ طوال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧). فلا زال الاقتصاد المصري، من حيث العمالة، يحكمه القطاع الزراعي، وما زالت الصناعة تحتل المكان الأخير في تشغيل الايدي العاملة المصرية، بينما تفتح الخدمات ابوابها الرحبة للعمالة غير المنتجة في كثير من الأحيان. وبالطبع، لا زال التركيب القطاعي للعمالة في مصر بعيداً جداً عن التركيب السائد في الدول المتقدمة. انظر جدول رقم (٢٠).

---

(٦٥) Mohie-Eldin, A; «Employment Problems and Policies in Egypt»; Beirut, 1975: p.9.

جدول رقم (٢٠)

التركيب القطاعي للسكان النشطين اقتصادياً(*)

(١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٤)

القطاع	١٩٤٧(**)		١٩٦٠(**)		١٩٧٤(***)		سويسرا ١٩٧٠	
الزراعة والصيد	٦٣ر٨		٥٨ر٣		٤٧ر٦		٧ر٧	
التعدين والمحاجر	٠ر٢	٦٤ر٠	٠ر٢	٥٨ر٥	٠ر٢	٤٧ر٨	٠ر٢	٧ر٩
الصناعة	١٠ر١		٩ر٣		١٥ر٤		٣٧ر٩	
الكهرباء والمياه والغاز	٠ر٣		٠ر٥		٠ر٤		٠ر٨	
التشييد	١ر٧	١٢ر٠	٢ر١	١١ر٩	٢ر٧	١٨ر٥	٩ر٥	٤٨ر٢
تجارة الجملة والتجزئة	٩ر٤		٨ر٣		١١ر٧		١٧ر٥	
النقل والتخزين والاتصالات	٣ر١		٣ر٤		٤ر٥		٥ر٧	
الخدمات	١١ر٣	٢٣ر٨	١٧ر٨	٢٩ر٥	١٧ر٥	٣٣ر٧	٢٠ر٧	٤٣ر٩
الجملة	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠		١٠٠ر٠		١٠٠ر٠	

المصدر:

International Labour Office, Yearbook of Statistics, 1960, 1970 & 1977; Geneva.

٤ ـ ٢ التركيب المهني للعمالة

يعكس تركيب العمالة المهنيّ درجة رقي مهارات السكان النشطين اقتصادياً وله علاقة وثيقة بتركيب العمالة القطاعيّ. والملاحظ انه مع التقدم الاقتصادي تزيد نسبة العاملين في المهن الفنية والإدارية والكتابية (ذوي الياقات البيضاء)، على حساب نقص نسبة عمال الانتاج المباشرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة (ذوي الياقات الزرقاء).

(*) باستبعاد غير المصنفين حسب القطاع (٢ر٠٪، ٥ر٠٪، ٨ر٢٪) في ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٤ على الترتيب).

(**) من التعدادات (١٩٤٧): السكان ٥ سنوات فأكثر، (١٩٦٠): السكان ٦ سنوات فأكثر.

(***) تقدير من بحث القوى العاملة بالعينة ـ القوى العاملة المدنية المستخدمة ـ السكان ١٢ سنة فأكثر.

وقد ارتبط التغير في تركيب العمالة القطاعيّ بتغير مقابل في تركيب العمالة المهنيّ. فلم تنخفض نسبة الفلاحين جوهرياً (حوالي ١٠٪ فقط في خمس وعشرين سنة)، وارتفعت نسبة العاملين ذوي الياقات البيضاء من (١٣٪) الى (٢٠٪) فقط مقابل انخفاض مماثل في نسبة العاملين ذوي الياقات الزرقاء الى حوالي (٨٠٪) في (١٩٧٢). وما زال الفلاحون يمثلون ثلثي عمال الانتاج المباشرين على عكس الدول المتقدمة حيث يلعب هذا الدور عمال الانتاج في القطاع الثاني، انظر جدول رقم (٢١).

٤ ـ ٣ تركيب العمالة حسب الحالة العملية

يدل تركيب العمالة حسب الحالة العملية[٦٦] على درجة تعقيد تنظيم الانتاج الاقتصادي في المجتمع. فكلما زاد حجم المؤسسات الانتاجية كلما قل دور المنظم الفرد والمشروعات العائلية والصغيرة وبالتالي زادت نسبة العاملين بأجر. كما ان لنسبة العاملين بأجر في مجتمع به قطاع عام كبير أبعاداً سياسية تتعلق بكون الدولة هي المستخدم قوة العمل الرئيس الوحيد أحياناً. واخيراً، فإن لتركيب العمالة حسب الحالة العملية، كمؤشر للتنظيم الاقتصادي، علاقة بطبيعة البطالة والتشغيل في المجتمع، حيث تظهر البطالة السافرة في العاملين بأجر، بينما قد تعاني المشروعات الفردية والعائلية من نقص التشغيل بدون حدوث بطالة سافرة. ولتوزيع العمالة حسب الحالة العملية بالطبع علاقة بتركيبها القطاعي والمهني.

وسنحاول هنا تتبع الحالة العملية عن طريق نسبة الموظفين والعاملين بأجر للسكان النشطين اقتصادياً. ونلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت باطراد خلال العشرين سنة (١٩٤٧ ـ ١٩٦٦)، ثم عاودت الانخفاض في بداية السبعينات. انظر جدول رقم (٢٢). وقد بقيت نسبة العاملين بأجر ثابتة تقريباً عبر هذه الفترة في القطاع الاول، وإن كانت قد ارتفعت قليلا في الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٦٠)، ثم عادت للانخفاض بعد ذلك. ولكن حدثت فيها زيادات جوهرية في القطاعين الثاني والثالث، ففي الصناعة زادت النسبة بحوالي (١٧٠٪) وفي الخدمات بحوالي (٧٥٪). وقد تمت الطفرة الاساسية في نسب العاملين بأجر في القطاعين الثاني والثالث بين (١٩٤٧ و١٩٦٠). وعموماً فلا زالت المشروعات

---

(٦٦) التصنيف المستخدم: يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا. يعمل لحسابه ويستخدم آخرين، يعمل بأجر نقدي، يعمل بدون أجر نقدي.

جدول رقم (٢١)

التركيب المهني للسكان النشطين اقتصادياً(*)
(١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٢)

المهن	١٩٤٧(**)	١٩٦٠(**)	١٩٧٢(***)	سويسرا ١٩٧٠
الفنية والمهنية	٢ر٨	٣ر٢	٥ر٧	١٢ر٣
الادارية	١ر٠	١ر٠	١ر٥	٢ر١
الكتابية	٢ر٠	٣ر٧	٥ر٢	١٨ر٢
البيع	٧ر٠	٨ر٢	٧ر١	٧ر٩
الجملة	١٢ر٨	١٦ر١	١٩ر٥	٤٠ر٥
الفلاحون	٦٢ر٠	٥٤ر٩	٥٣ر٠	٨ر٥
عمال النقل والمواصلات والاتصالات	٢ر٥	٣ر١	١٨ر٩ (للبندين معاً)	٤٠ر٠ (للبندين معاً)
الحرفيون وعمال الانتاج والتعدين	١٣ر٦	١٦ر٣		
عمال الخدمات	٩ر٢	٩ر٥	٨ر٥	١١ر٤
الجملة	٨٧ر٣	٨٣ر٨	٨٠ر٤	٥٩ر٤
الجملة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: (١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٠) (سويسرا):
International Labour Office; Yearbook of Labour Statistics, 1960, 1970 & 1977. Geneva.
١٩٧٢- جهاز التعبئة العامة والاحصاء المركزي؛ بحث القوى العاملة بالعينة، دورة مايو ١٩٧٢؛ القاهرة، (١٩٧٤).

(*) باستبعاد غير المصنفين حسب المهنة (٢ر٥٪، ٦ر٠، ٢ر٧٪ في (١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٧٢) على الترتيب).
(**) من التعدادات (١٩٤٧): السكان ٥ سنوات فأكثر. ١٩٦٠: السكان ٦ سنوات فأكثر.
(***) تقدير من بحث القوى العاملة بالعينة. القوى العاملة المستخدمة. السكان ١٢ سنة فأكثر.

العائلية والصغيرة تغلب على العمالة في الاقتصاد المصري. ففي (١٩٧٠) كان أقل من نصف السكان النشطين اقتصادياً يعملون بأجر، مقارناً بحوالي (٨٥٪) في سويسرا. ويرجع ذلك، في المقام الاول، الى إرتفاع نسبة العمالة من القطاع الأول الذي تغلب عليه المشروعات الفردية والعائلية. كذلك لم يحدث تطور جوهري في تنظيم الانتاج ينعكس على تركيب العمالة حسب الحالة العملية عبر فترة الدراسة.

جدول رقم (٢٢)

نسبة الموظفين والعاملين باجر للنشطين اقتصادياً
حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية
(١٩٤٧ - ١٩٧٠)

القطاع	١٩٤٧(*)	١٩٦٠(*)	١٩٦٦(*)	١٩٧٠	سويسرا ١٩٧٠
الزراعة والاستخراجية	٣٧ر١	٤٤ر٢	٣٨ر٥	...	٢٣
الصناعة	٣١ر٨	٨٠ر٠	٧٩ر٠	...	٩٠
الخدمات	٤٠ر٣	٦٨ر٧	٧١ر٥	...	٩٢
الجملة	٣٧ر٣	٥٠ر٥	٥٤ر٣	٤٦ر٨	٨٥

المصدر: (١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٠) (سويسرا):
International Labour Office Yearbook of Labour Statistics, 1960, 1970 & 1977. Geneva.
:(١٩٧٠)
Mohie-Eldin, A.; Employment Problems and Policies in Egypt; Beirut, 1975. Table X.

(*) من التعدادات (١٩٤٧): السكان ٥ سنوات فأكثر (١٩٦٠، ١٩٦٦): السكان ٦ سنوات فأكثر.
(**) تقدير من بحث القوى العاملة بالعينة. القوى العاملة المدينة المستخدمة. السكان ١٢ سنة فأكثر.

٥ ـ البطالة

نحاول هنا تتبع مدى حدوث البطالة في مصر عبر الفترة محل الدراسة. ونفرق بين البطالة السافرة وبين نقص التشغيل، حيث أنّ للأخير أهمية كبيرة في الاقتصاديات التي تزداد فيها نسبة العاملين بدون أجر، كما هو الحال في مصر، من ناحية، ونظراً الى انه نشأ في مصر نوع من نقص التشغيل في نطاق العمالة بأجر، في الحكومة والقطاع العام.

أما بالنسبة الى البطالة السافرة فلا تتوفر بيانات يمكن الاعتداد بها عن مستوى البطالة قبل بيانات بحث القوى العاملة بالعينة الذي بدأ في (١٩٥٧). وفي الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) كان معدل البطالة حول الخمسة في المائة. ويلاحظ عمرو محيي الدين أن هذا المعدل مرتفع جداً في الواقع اذا اخذنا في الاعتبار أن نصف السكان النشطين اقتصادياً كانوا يعملون بدون اجر حتى (١٩٦٠)،وبالتالي لا يدخلون في حسابات البطالة

جدول رقم (٢٣)

عدد ونسبة المتعطلين
(١٩٥٧ ـ ١٩٧٥)

السنة(*)	العدد بالألف	النسبة للنشطين اقتصادياً٪
١٩٥٧	٣٥٩	٥ر١
١٩٦٠	٢٨٨	٤ر٨
١٩٦٤	١٣١	١ر٩
١٩٧٠	١٩٨	٢ر٤
١٩٧٥	٢٣٣	٢ر٥

المصدر: ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

International Labour Office; Yearbook of Labour Statistics, 1970 & 1977; Geneva.

١٩٥٧:

Mohie-Eldin, A. ; Employment Problems and Policies in Egypt: Beirut, 1975. Table XIV

(*) من بحوث القوى العاملة بالعينة. لم يجر البحث في السنوات (٦٥، ٦٦، ١٩٦٧).

السافرة[٦٧]. وتدل الاحصاءات على انخفاض معدل البطالة السافرة الى أدنى مستواهُ - حوالي (٢٪) - في منتصف الستينات. ويعود هذا الى عاملين اساسيين: فرص العمل الكثيرة التي خلقتها مشروعات الخطة الخمسية والقرار الذي صدر في (١٩٦١) وكفل لخريجي الجامعات العمل في دوائر الحكومة أو القطاع العام لحل مشكلة الدفعات الكبيرة التي قبلت في الجامعات بعد قيام الثورة مباشرة ولم تجد لها فرص عمل مقابلة عند تخرجها في نهايةالخمسينات ،الا أن حل هذه المشكلة أوجد مشكلة أخرى قد تكون أعقد على المدى الطويل وسنعود اليها مرة اخرى بعد قليل. وقد عاد معدل البطالة الى الارتفاع في السبعينات فبلغ حوالي (٥ر٢٪)،ويرجع هذا الى ضعف الإنفاق الاستثماري في نهاية الستينات واوائل السبعينات.

ويكاد يكون هناك اجماع على وجود نقص في التشغيل في مصر، بمعنى وجود عدد من العاملين اكبر من العدد اللازم لتوفير العمل الذي يحتاجه مستوى الانتاج، في حدود تنظيم الانتاج الحالي. ولكن لا يوجد اتفاق على مدى نقص التشغيل في القطاع الاقتصادي الاهم من وجهة نظر العمالة - الزراعة[٦٨]. ولكن الأهم من ذلك بالنسبة إلينا أن الدراسات السابقة لا تمكننا من تتبع مستوى نقص التشغيل في الاقتصاد المصري عبر الفترة محل الدراسة.

إلا أنه قد حدث بالتأكيد زيادة في نقص التشغيل في الحكومة والقطاع العام ابتداء من الستينات، نتيجة للقرار الذي أشرنا اليه قبلا بضمان تشغيل خريجي الجامعات. وقد كانت النتيجة الحقيقية لهذا القرار هي إخفاء بطالة كانت ستكون سافرة، اذا روعيت مقتضيات كفاءة التشغيل في الحكومة والقطاع العام، تحت ستار وهمي من التشغيل غير المنتج. وقد إمتد هذا القرار فيا بعد إلى خريجي المرحلة التعليمية المتوسطة، وأصبح خريجوها يوزعون مع خريجي الجامعات، إذا أرادوا، على جهات عمل في الحكومة والقطاع العام بعد انتظار طال الى ثلاث سنوات في الفترة الأخيرة. ولا يضطر الى الانتظار طوال هذه الفترة إلا من لا تمكنهم ظروفهم وصلاتهم الاجتماعية من تدبير عمل بسرعة، وهؤلاء

---

(٦٧) Mohie-Eldin, A; Employment Problems and Policies in Egypt: Beirut, 1975; p. 21.

(٦٨) انظر:
Mohie–Eldin, A; Employment Problems and Policies in Egypt; Beirut, 1975. pp. 42–61.

عادة يكونون اكثر الخريجين حاجة الى العمل. وقد نجم عن هذه الظاهرة الخطيرة في سوق العمل المصري تشوهات في العلاقة بين النظام التعليمي والعمالة من ناحية، وفي التركيب النفسي والكفاءة الانتاجية للشبانِ من جهة أخرى. ففي خلال فترة الانتظار حتى التعيين يلجأ الشبان غير القادرين على توفير فرص عمل تتناسب مع تعليمهم الى أية أعمال تدر عليهم دخلاً - داخل أو خارج مصر - وقد لا يكون لها علاقة بما تعلموه. وعند حدوث التعيين، عن طريق ادارة القوى العاملة بوزارة العمل، فقد يكون أحدهم بعيداً عن التخصص، وهو على أي حال يأتي بعد فترة طويلة من التخرج من نظام تعليمي قاصر، وفي مكان عمل قد لا يحتاج الى الشاب، او قد يكون غير قادر على إستيعابه، مما يؤدي الى هبوط الكفاءة الانتاجية لكل من الشاب والمؤسسة التي التحق بها على حد سواء، وترسيخ قيم سلبية من العمل والانتاج.

٦ - انتاجية العمل

إن المحك النهائي في تقييم التغير في مجال العمالة من وجهة نظر تقدم المجتمع هو انتاجية العمل، وللأسف لم نتمكن من التوصل الى سلسلة زمنية تعبر عن انتاجية العمل في مصر في الفترة محل الدراسة، وانما استطعنا التوصل الى سلسلتين مختلفتين عبرنا عنهما بصورة أرقام كما في جدول رقم (٢٤).

وبايجاز شديد، تدل الأرقام على حدوث طفرة كبيرة في انتاجية العامل في الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٠)، بعد كساد نسبي في السنوات الخمس السابقة، وعلى طفرة أخرى أقل قليلا في فترة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، تلاها انخفاض في السبعينات. ويعني هذا، إضافة الى أشياء أخرى واضحة، أن الطفرات التي تمت في نهاية الخمسينات وبداية الستينات في انتاجية العامل - على أهميتها وقيمتها - لم

= Mabro, R., The Egyptian Economy, 1952–1972; Clarendon Press, Oxford, 1974; pp. 25–27.

El-Issawi, I.; Application of the FAO Simulation Model to Egypt; Institute of National Planning. Cairo, 1977.

تحدث في الواقع نتيجة لتغيرات بنائية مدت جذوراً قوية الى تربة النسق الاجتماعي - الاقتصادي المصري، ولكنها كانت استجابة لجهود اصلاحية قوية آتت أكلها في المدى القصير وان كانت لم تساعد على اطراد الزيادة في انتاجية العمل في مصر.

جدول رقم (٢٤)

ارقام قياسية لمتوسط انتاجية العامل
(١٩٥٠ - ١٩٧٣)

السنة	الرقم القياسي	
	(*)	(**)
١٩٥٠	١٠٠	
١٩٥٥	١٠٤	
١٩٦٠	١٥٢	١٠٠
١٩٦٥		١٣٩
١٩٧٠		١٣٤
١٩٧٣		١٣٧

(*) محسوبة من بيانات عن الدخل القومي من:
United Nations, Statistical Office; Statistical Yearbook, 1960 & 1965; New York
وتقديرات لعدد السكان النشطين اقتصادياً بافتراض نمو خطي بين ارقام تعدادي (١٩٤٧ و ١٩٦٦) في جدول رقم (١٨).

(**) محسوبة من بيانات عن القيمة المضافة الى العامل (بأسعار ١٩٧٢) من:
World Bank; World Tables, 1976; Washington, D. C. ; 1977.

خاتمة

نستخلص من العرض السابق ان تنمية الموارد البشرية في مصر في الفترة محل الدراسة كانت حلماً ناقصاً وتعثراً في الواقع. فلم تكن الصورة واضحة في بداية الثورة، وحتى عندما اكتملت صورة التغيّر الذي يراد احداثه في المجتمع لم تتبلور هذه الصورة في خطوات اجرائية محددة تكفل تحقيقها. وبالتالي فإن ما حدث في مجال تنمية الموارد البشرية لم يرقَ الى ما كان قائماً من عناصر هذا الحلم. وما كان يمكن أن يتحقق ما وجد من عناصر الحلم مثالياً. ولعل اهم اسباب ذلك هو انه كان فقط حلماً ناقصاً وليس رؤية متكاملة. ولذلك، أيضاً، فإن الارتداد عن كثير مما تحقق لا يكون صعباً، وقد بدأ.

قائمة المراجع

اولاً: بالعربية

١ - « الأهرام » - الجريدة، (١٩٧٧/٣/١١)؛ حديث وزير التربية والتعليم؛ القاهرة، (١٩٧٧).

٢ - « الأهرام » - الجريدة، (١٩٧٨/٤/٢٩)، مقال « المشكلة والحل... في الدروس الخصوصية » - حليم فريد تادرس، القاهرة، (١٩٧٨).

٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ الاتجاهات السكانية في جمهورية مصر العربية حتى سنة (٢٠٠٠)؛ القاهرة، (١٩٧٣).

٤ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء؛ بحث القوى العاملة بالعينة، دورة مايو (١٩٧٢)؛ القاهرة، (١٩٧٤).

٥ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والإسكان؛ القاهرة، (١٩٧٧).

٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء؛ المشكلة السكانية وارتباطها بمعدلات الخصوبة في جمهورية مصر العربية؛ القاهرة، (١٩٧٨).

٧ - الحيار، سيد ابراهيم؛ تاريخ التعليم الحديث في مصر وابعاده الثقافية؛ مكتبة غريب، القاهرة، (١٩٧٧).

٨ - السادات، أنور؛ « ورقة اكتوبر »؛ هيئة الاستعلامات، القاهرة.

٩ - المجلس الأعلى لتنظيم الاسرة والسكان؛ السياسة القومية لتنظيم الاسرة والسكان (١٩٧٣ - ٨٢)، القاهرة، (١٩٧٣).

١٠ - جهاز تنظيم الاسرة والسكان؛ الموقف السكاني في مصر، الوضع الحالي واحتمالات المستقبل القاهرة، (١٩٧٧).

١١ - حافظ، حمدي؛ ثورة ٢٣ يوليو، الأحداث، الأهداف والانجازات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٦٤).

١٢ ـ حلمي، محمود؛ دستورنا الجديد؛ دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٧٣).
١٣ ـ حلمي، مصطفى كمال؛ حركة التعليم في مصر، تقرير وزير التعليم، القاهرة، (١٩٧٤).
١٤ ـ حمدان، جمال؛ شخصية مصر ـ دراسة في عبقرية المكان؛ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (١٩٧٠).
١٥ ـ سالم، فائزة محمد؛ تحضر السكان والهجرة الداخلية في مصر في الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٦٦) قسم الجغرافيا ـ جامعة عين شمس، القاهرة، (١٩٧٧) ـ غير منشور ـ.
١٦ ـ عبد الحكيم، محمد صبحي؛ الهجرة الداخلية في مصر؛ دراسات سكانية، جهاز تنظيم الاسرة والسكان، القاهرة، (١٩٧٦).
١٧ ـ عبد الناصر، جمال؛ فلسفة الثورة؛ هيئة الاستعلامات، القاهرة.
١٨ ـ عبد الناصر، جمال؛ الميثاق الوطني؛ هيئة الاستعلامات، القاهرة.
١٩ ـ عبد الناصر، جمال؛ برنامج «٣٠ مارس»؛ هيئة الاستعلامات، القاهرة.
٢٠ ـ مصلحة الاحصاء والتعداد؛ تعداد سكان مصر (١٩٤٧)؛ القاهرة، (١٩٥٣).
٢١ ـ مصلحة الاحصاء والتعداد؛ التعداد العام للسكان (١٩٦٠)، الجزء الثاني، جداول عامة؛ القاهرة، (١٩٦٣).
٢٢ ـ وزارة التربية والتعليم ـ ادارة الاحصاء؛ احصاء مقارن لتوزيع مدارس التعليم العام والفني حسب مستوى الكفاية؛ القاهرة، (١٩٧٥).
٢٣ ـ يوسف، يوسف خليل، اهم معالم تطور التعليم في مصر فيما بين قبيل ثورة يوليو ـ تموز (١٩٥٢) والوقت الحاضر (١٩٤٦/١٩٤٧ ـ ١٩٧٣/١٩٧٤)؛ جهاز تنظيم الاسرة والسكان، مكتب البحوث، القاهرة، (١٩٧٥).

ثانياً: بالانجليزية

٢٤ - Bindary, A. ; Population Planning in Egypt; An Attempt at Conceptualization; International Journal of Health Services, Volume 3, No. 4; 1973.

٢٥ - EL–Issawi, I. ;Application of the FAO Simulation Model to Egypt Institute of National Planning; Cairo, 1977.

٢٦ - Fergany, N. ; A Reconstruction of Some Aspects of the Demographic History of Egypt in the Twentieth Century; DPA Technical Paper No. 31; The American University in Cairo; 1976.

٢٧ - Fergany, N. ;Report on the Latin American World Model Project of the Bariloche Foundation, Argentina; ALRPG Memo No. 11, Institute of National Planning; Cairo, 1976.

Fergany, N. ; Prospects of Long–Range Population Growth and Some Related Characteristics in Egypt; L'Egypte Contemporaine, No. 365; 1977. - ٢٨

Frejka, T. ; Future of Population Growth, Alternative Paths to Equilibrium; The Population Council, New York; 1976. - ٢٩

International Labour Office· Yearbook of Labour. Statistics, 1960, 1965, 1970, 1977; Geneva. - ٣٠

Mabro, R. ; The Egyptian Economy, 1952–1972; Clarendon Press, Oxford; 1974. - ٣١

Mohie–Eldin A. ; Employment Problems and Policies in Egypt; Study presented to the Seminar on Manpower and Employment Planning in the Arab countries, Beirut, 12–24 May, 1975. - ٣٢

Supreme Council for Population and Family Planning; Project Request for UNFPA Assistance 1977–1980; Part I; Cairo, 1976. - ٣٣

UNESCO; Education Statistics, Latest Available Year; Paris, January, 1978. - ٣٤

UNESCO; Statistical Yearbook, 1963, 1970, 1976; Paris. - ٣٥

United Nations, Statistical Office; Statistical Yearbook, 1960 & 1965; New York. - ٣٦

Valaoras, C.G. ; Population Analysis of Egypt (1935–1970); Cairo Demographic Center, Occasional Paper No. 1; Cairo, 1972. - ٣٧

World Bank; World Tables, 1976; Washington, D.C. ; 1977. - ٣٨

الفصل العاشر

التنمية والتحول الاجتماعي للمرأة والأسرة في مصر

د. نوال السعداوي

د. سعد الدين ابراهيم

مقـدّمة

كانت الاسرة، وما تزال، مؤسسة اجتماعية رئيسية في المجتمع المصري. فإلى جانب وظائفها المعروفة في كل المجتمعات، كانت الاسرة المصرية وحدة انتاجية متكاملة سواء في ارتباطها بالارض وفلاحتها جماعيا في الريف، او اسهام معظم افرادها في حرفة رب الاسرة في المدينة. كما كانت الاسرة هي الملجأ الاخير الذي يجد فيه افراد الاسرة الذكور الحماية او الدعم النفسي والوجداني ضد تعسف السلطة السياسية، وفي مواجهة الضغوط والاحباطات اليومية. وكلما زادت درجة الاستغلال الاقتصادي والقهر السياسي في المجتمع المصري، كانت الاسرة تزداد تماسكا في مواجهتها.

وتشهد الادلة التاريخية ان المرأة المصرية كانت تتمتع بدرجة عالية من المساواة بالرجل حتى عصر الاسرة السابعة الفرعونية (٢٤٢٠ قبل الميلاد)[١]. فإلى ذلك الحين لم تقتصر الالوهية او مناصب الحكام على الذكور، وانما شملت ايضا النساء، كما تشهد بذلك اسطورة «ايزيس»، وظهور النساء على جدران المعابد بحجم الرجال انفسهم. ولكن كان وضع المرأة يتدهور خلال عصور الاضمحلال وفي فترات السيطرة الاجنبية، كما حدث خلال حكم الاسر الثامنة الى الثالثة عشرة[٢]. وعندما كانت تشهد مصر نهضة جديدة او تحرر نفسها من السيطرة الاجنبية كان ذلك ينعكس على وضع المرأة وتستعيد مكانتها العالية في المجتمع، كما حدث بعد الاسرة الثالثة عشرة التي عرفت فيها مصر ملكات شهيرات مثل نفرتيتي وحتشسبوت. ثم تدهور وضع المرأة مرة اخرى، وظل كذلك خلال

---

(١) حسن صبحي البكري: ايزيس واوزيريس (ترجمها عن اليونانية) القاهرة: دار القلم، سلسلة الالف كتاب، رقم ٢٣٥، سنة النشر غير مبينة.

(٢) جان يويوت: مصر الفرعونية، ترجمة سعد زهران، القاهرة: نشر وزارة التعليم العالي ١٩٦٦ ص١٢٩.

فترات السيطرة الاجنبية التي بدأت بالفرس عام (٥٢٥) قبل الميلاد ،وانتهت بالرومان البيزنطيين عند الفتح العربي لمصر عام (٦٤٠) بعد الميلاد.

حينما دخل العرب مصر أتوا معهم بدين شمولي وقيم اسلامية جديدة تنظم الاسرة والعلاقات بين الرجل والمرأة. ورغم ان الدين الاسلامي لم يحقق مساواة المرأة كاملة بالرجل بمقاييس القرن العشرين، الا انه في القرن السابع الميلادي كان يمثل نقلة هائلة بالقياس الى ما ساد من قبل ولما كان سائداً في المجتمعات غير الاسلامية المعاصرة، في ذلك الوقت. وتحسن وضع المرأة كثيراً، وأصبحت حقوقها في الاسرة وحيال زوجها وأطفالها متوازنة مع واجباتها بنصوص القرآن والسنّة. لقد كانت رؤية الاسلام وما دعا اليه في هذا الصدد تطوراً ثورياً في النظام الاسري كما في كل النظم الاجتماعية الاخرى. ولكن روح الرؤية الثورية الاجتماعية للإسلام لم تستمر طويلاً، وسرعان ما طفت على السطح بعد القرن الاول الهجري القيم والعلاقات القبلية وشبه الاقطاعية التي كان الاسلام قد قضى عليها أو أخمدها. وقد انسحب ذلك على كل نظم المجتمع من السياسة الى الاسرة. وظلّ تاريخ مصر والعالم العربي - الاسلامي يتسم بفجوة متزايدة بين الرؤية الاصلية للإسلام، وبين الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي الذي فرضته الفئات الحاكمة. واستمرت هذه الفجوة من القرن التاسع الميلادي الى القرن التاسع عشر، اذ كان تدهور وضع المرأة جزءاً لا يتجزأ من التدهور العام للمجتمع المصري، والذي اشتد بوجه خاص في فترة الحكم العثماني - المملوكي (من القرن الرابع عشر الى القرن التاسع عشر).

والذي نقصده بتدهور وضع المرأة في تلك القرون كان يتمثل اساسا في استبداد الرجل بها واستغلال المجتمع لها. فبينما ظل هناك اصرار على قيامها بكل واجباتها التي نص عليها الاسلام، بدأت حقوقها (التي نادى بها الاسلام ايضا) تتقلص تدريجيا، حتى اصبحت من الناحية العملية بلا اية حقوق تقريبا وطفت على السطح وتكررت القيم والممارسات الجاهلية القبلية التي تنظر الى المرأة كمتعة وكمتاع، وتتحكم في مصيرها تزويجا وتطليقا، وتفضل عليها الذكور منذ الولادة الى الموت، وتحرمها من ممارسة اية سلطة في المؤسسة الاسرية. ومع ذلك ظلت الاسرة متماسكة. ولكن الذي كان يحكم هذا التماسك هو السلطة الابوية الذكورية المطلقة، والتي تعتمد على القسر واستخدام العنف كلما لزم الامر. اي ان الاسرة اصبحت صورة مصغرة للمجتمع المصري الكبير في عهود الاضمحلال. فكما كان الحاكم يتربع على القمة ويستغل ويقهر كل الشرائح الاجتماعية

التالية بدرجات متفاوتة حتى يصل القهر منتهاه عند القاعدة، فكذلك كان رب الاسرة هو اكبر الذكور فيها يفعل بدرجات حتى يصل منتهى قهره واستغلاله الى القاعدة - الاناث[٣]. ومن الملاحظ انه كلما كان يشتد قهر الحاكم على الرعية، كان قهر الذكور نساءهم في الاسرة طاغيا[٤]. فكأن المرأة اصبحت النقطة التي يلتقي عندها كل الاستغلال والقهر السائدين في المجتمع كله.

المرأة والاسرة في مصر الحديثة:

كانت الحملة الفرنسية ، كما اشرنا عدة مرات، علامة تحوّل. ففي اعقاب الهزة الحضارية والسياسية التي احدثتها في مجتمع مصر التقليدي، تولى الحكم محمد علي وقد بدأ محمد علي حركة واسعة «لتحديث» المجتمع المصري. وتطبيق المقولة العامة التي ذكرناها من قبل بتحسين وضع المرأة في عصور النهضة والازدهار. وقد اصاب المرأة شيء من حركة محمد علي التحديثية. فقد بدأت في عهده اول محاولة لتعليم البنات. ورغم المقاومة الشديدة التي لقيها في هذا الصدد فإنه افتتح اول مدرسة للممرضات[٥]. ولكن حين اصابت محمد علي نكسة في مطامحه الامبراطورية نتيجة اجهاض الدول الاوروبية هذه المطامح، انتكست ايضا البداية المتواضعة التي بدأها بتعليم البنات، ومع هذه المحاولة التحديثية الثانية في عهد الخديوي اسماعيل فتحت اول مدرسة ابتدائية للبنات عام (١٨٧٣). ولم تكن مقاومة الاسر المصرية هذه المرة بالصلابة نفسها التي لقيها محمد علي. وقد شجع ذلك الارساليات الاجنبية على فتح مزيد من المدارس وقبول المصريات فيها. ثم بدأ التعليم الرسمي الثانوي للبنات عام (١٩٠٠) حينما انشىء قسم معلمات السنية[٦].

(٣) انظر لمزيد من التفاصيل عن وضع المرأة المصرية والعربية في تلك الفترة:
-Saad Eddine Ibrahim and N. Hopkins (editors): **Arab Society in Transition.** Cario: The American Universitty press, 1977, P; 81 — 87.

(٤) يؤكد هذه الحقيقة الكاتب فرانتز فانون في ملاحظاته على الحجاب ووضع المرأة العربية في ظل السيطرة الاجنبية انظر:
—FrantzFanon: **A dying Colonialism.** New York: Monthly Review press, 1965.

(٥) احمد عزت عبد الكريم: التعليم في عهد محمد علي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٨، ص٢٩٧.

(٦) ابراهيم عبده ودرية شفيق: تطور النهضة النسائية من عهد محمد علي إلى عهد فاروق، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٤٥ ص ٤١ . انظر أيضاً زينب فريد: تطور تعليم البنت في مصر في العصر الحديث. القاهرة: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٦١ .

ومع نهاية القرن التاسع عشر، كان المجتمع المصري يموج بنهضة فكرية عامة نتيجة الاتصال بأوروبا وحركة الترجمة التي بدأها رفاعة رافع الطهطاوي الذي نادى بتعليم المرأة وتحريرها من الظلم في كتابه «المرشد الامين في تعليم البنات والبنين (١٨٧٢)». واعطى هذه الدعوة مزيدا من الدفع الشيخ جمال الدين الافغاني وتلاميذه من بعده، مثل عبد الله النديم والشيخ محمد عبده وقاسم امين. وحين كتب محمد عبده ينقد الوضع المتردي للمرأة المصرية ويهاجم سوء استخدام الرجل حق عدد الزوجات والطلاق، تعرض لهجوم شديد من رجال الازهر. لكن ذلك لم يثنه عن الاستمرار في دعوته، حيث اعلن ان اهم اسباب الضعف التي اصابت المسلمين هو تخلف المرأة، لأن «النساء قد ضرب بينهن وبين العلم بما يوجب دينهن او دنياهن بستار لا يدرى متى يرتفع» وقال في احدى خطبه بالجمعية الخيرية «نتمنى تربية بناتنا فان الله تعالى يقول: ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف، الى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تشرك الرجل والمرأة في التكاليف الدينية والدنيوية، وترك البنات يفترسهن الجهل ويستهوين الغباء من الجرم العظيم»[٧].

ومن اهم الكتب العربية التي تناولت قضية المرأة كتاب «تحرير المرأة» سنة (١٩٠٠)، لقاسم امين، ثم كتابه الثاني «المرأة الجديدة» (١٩١١). وبالرغم من ان دعوة قاسم امين كانت من اجل تعليم المرأة لحماية الاسرة وتربية الاطفال، وبالرغم من انه استند في دعوته الى مبادىء الدين الاسلامي ولم يخرج عليها، إلا انه هوجم بشدة من رجال الأزهر والذين كانوا أحد الأعمدة التي يرتكز عليها حكم الخديوي المستغل والمستبد بالشعب المصري، بالتعاون مع الاستعمار الانجليزي.

وقد شاركت المرأة العربية بقلمها منذ بداية هذه المعركة لتحرير المرأة، ومن هؤلاء النساء عائشة التيمورية التي جمع قلمها بين الادب العربي والتركي والفارسي في الشعر والنثر. ثم جاءت بعدها زينب فواز التي نبغت في الشعر والبيان. اما ملك حفني ناصف التي اشتهرت باسم «باحثة البادية» (١٨٨٦ - ١٩١٨)، فقد شاركت بقلمها القوي في الكتابة من اجل تحرير المرأة، وكانت معاصرة لقاسم امين لكن اراءها اعتبرت تكملة لدور رفاعة الطهطاوي ودعوته، التي سمتها اصلاحا واعتبرها قاسم امين تحريرا[٨]. وقد

---

(٧) عباس العقاد: محمد عبده: القاهرة وزارة التربية والتعليم ١٩٦٠ - ص٢٩٩.

(٨) مجدي ناصف: آثار باحثة البادية: القاهرة طبعة المؤسسة المصرية للكتاب والنشر، السنة غير مبينة ص٣٥.

نبغت ملك حفني ناصف في التأليف الى حد ان لطفي السيد قال ان كتابتها صورة عن الكاتبات العربيات اللائي تفوقن على كثير من الكتاب الرجال[٩]، وقد كافحت ملك حفني من اجل تعليم البنات.

ومن الكاتبات الرائدات «مي زيادة» المرأة العربية التي استطاعت رغم تخلف نظرة المجتمع الى المرأة ان تنشيء «صالونها» الادبي في القاهرة (١٩١٥، ١٩١٦)، وكان يحضر ندوتها الادبية كل ثلاثاء طائفة من الادباء والمفكرين المصريين والعرب. وكانت في العشرين من عمرها، ومع ذلك استطاعت ان تجمع حولها شيوخ الادب والفكر في مصر.

المرأة المصرية في ثورة (١٩١٩):

احتل الانجليز مصر سنة (١٨٨٢)، واستنزفوا مواردها واستغلوا شعبها رجالا ونساء بمثل ما فعل من سبقهم من المستعمرين الاجانب. وقد هب الشعب المصري بجميع فئاته سنة (١٩١٩) ثائرا ضد الاحتلال البريطاني. وقد لعب رجال ونساء الطبقة العاملة والفلاحون والفلاحات دورا كبيرا في ثورة (١٩١٩).

وكانت النساء الكادحات هن اللائي اشتركن اشتراكا فعليا في الثورة المصرية سنة (١٩١٩)، وخرجن مع الرجال الى الطرق الزراعية يقطعن اسلاك الهاتف وينزعن قضبان السكك الحديدية ليحجزن قطارات السلطات الانجليزية. وقد هجم بعض النساء على المراكز التي اعتقل فيها الانجليز بعض المواطنين والثوار المصريين وسقط بعضهن قتلى وجرحى برصاص الانجليز، ومنهن الشهيدة «شفيقة محمد» التي قتلها الانجليز يوم (١٤) مارس ١٩١٩، (وحمدية خليل) من كفر الزغاوى بالجمالية وسيدة حسن وفهيمة رياض وعائشة عمر وغيرهن من المصريات البطلات[١٠].

واشتركت سيدات الطبقة العالية في ثورة (١٩١٩) بزعامة هدى شعراوي، وقامت تظاهرة من هؤلاء النساء ضد الانجليز نادت باستقلال مصر وحريتها. وكانت النساء في هذه التظاهرة يرتدين الحجاب واليشمك والملابس السوداء، وسرن نحو البرلمان لكن السلطات الانجليزية استخدمت معهن القوة وفرقتهن. وقد نظمت النساء بعد ذلك جهودهن لمقاومة الاحتلال البريطاني، وذلك بمقاطعة البضائع الانجليزية وسحب اموالهن من

---

(٩) ابراهيم عبده ودرية شفيق: تطور النهضة النسائية.. مرجع مشار اليه سابقاً، ص١٢.

(١٠) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ الجزء الأول ص ٢١١.

المصارف والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وربما كان من اهم التغيرات الرمزية في تلك الاحداث اقبال المصريات على خلع حجابهن، كما فعلت الجزائريات في اتون الثورة الجزائرية بعد ذلك بأربعين سنة[١١].

وقد سارت حركة تحرير المرأة المصرية في خط متواز مع حركة تحرير مصر واستقلالها،واكدت المرأة باشتراكها في ثورة (١٩١٩) وجودها في المجتمع المصري كقوة لها قدرتها على العمل والتحرك والمشاركة في تحرير الوطن،مما جعل المجتمع المصري يبدأ بتغيير نظرته اليها ويتقبل جهودها التي اعقبت الثورة.

وقد حصلت المرأة المصرية على مكاسب بعد ثورة (١٩١٩) منها تكوين اول اتحاد نسائي مصري سنة (١٩٢٣). وكانت معظم هذه المكاسب من نصيب الطبقة العالية والمتوسطة رجالا ونساء ،ولم تتأثر بها كثيرا نساء الطبقات الدنيا في المجتمع ،لذلك كان من السهل اجهاض معظم مكاسبها المحدودة. وقد حدث للحركة النسائية في مصر ما حدث للحركةالعمالية،اذ انها لم تعبر عن مشاكل الاغلبية الساحقة من النساء اوالرجال ،وانتهى بها الامر الى التعاون مع القصر والاحزاب ضد مصالح الشعب.وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والاحزاب الرجعية،كما ظلت تتسم بالابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي واقتصر نشاطها على مجال الخدمة الاجتماعية[١٢]. ورغم زيادة محسوسة في تعليم البنات، ودخول المرأة بعض مجالات العمل، في السنوات الثلاثين التالية، إلا ان اية قفزة نوعية كان لا بد ان تنتظر قيام نهضة جديدة.

ثورة يوليو ـ تموز والمرأة المصرية

مثلما فعلت الثورة في كل جوانب المجتمع المصري والعربي، فقد احدثت تحولات عميقة في وضع المرأة، ومن خلال ذلك اثرت جذريا في الاسرة المصرية والبناء الاجتماعي بأكمله. ولكن انجازاتها في قضية المرأة شابتها الاخطاء نفسها التي شابت بقية انجازاتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع. ولنبدأ بالمنجزات:

---

(١١) انظر مرجع مشار اليه سابقاً -Frantz Fanon: A Dying Colonialism.

(١٢) محمد انيس والسيد رجب حراز: التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث.

١ - منح المرأة حقوقها السياسية:

نص دستور (١٩٥٦)اي بعد قيام الثورة بأقل من اربع سنوات على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل وظائف الدولة بكل مستوياتها، وقد يبدو هذا شيئا عاديا بمعايير السبعينات من هذا القرن. ولكنه وقتئذ كان «ثورة مصغرة» وكان نسفا لتقاليد وممارسات لم تتغير منذ ثلاثة عشر قرنا. وكانت هذه هي المرة الاولى التي تحصل فيها المرأة في اي مكان من العالم العربي الاسلامي على مثل تلك الحقوق.

وفي الانتخابات التي تلت صدور الدستور بسنة واحدة (١٩٥٧)،رشح عدد من النساء انفسهن في دوائر انتخابية، وفاز معظمهن. واصبح في اول مجلس نيابي بعد الثورة، لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية المصرية والعربية، خمس نائبات. وقد استمر ترشيحهن وانتخابهن وتمثيلهن في كل المجالس النيابية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ. ومثل هذه الظاهرة لا تشهد فقط باحقاق الثورة مبدأ المساواة، ولكنها تشهد ايضا بالتغيير الذي طرأ على اتجاهات الرجل في المجتمع المصري. ففي البداية ظل عدد النساء اللائي استخدمن حقهن في التصويت محدودا للغاية، اذ لم يتعد في انتخابات (١٩٥٧) اكثر من (١٥٠ر٠٠٠) امرأة مقابل (٥ر٦) مليون رجل، اي ان اصوات النساء فقط لم تكن كافية لانتخاب هذا العدد من المرشحات، وهذا يعني ان عددا كبيرا من الرجال قد صوت لصالح هؤلاء النساء المرشحات.

ولكن عدد من استخدمن حقهن في التصويت كان يتزايد باطراد مع كل انتخابات نيابية تالية. ففي انتخابات (١٩٦٥) تضاعف عددهن تقريبا الى (٢٥٠،٠٠٠). وقفز هذا العدد بعد اول انتخابات اجريت بعد الهزيمة (١٩٦٧) الى اكثر من مليون صوت، اي اربعة امثال عددهن في الانتخابات السابقة، وهو امر لا يخلو من الدلالة. فقد اهتزت المرأة المصرية بذلك الخطب القومي. وكما فعلت في كل المعارك القومية السابقة، عبرت عن تواجدها واستعدادها لغسل عار الهزيمة بمشاركة سياسية لم يسبق لها مثيل.

وكانت الثورة حريصة على دفع قضية المرأة الى اقصى ما تسمح به معطيات المجتمع وتقاليده، على الاقل كما فسرت هي هذه المعطيات وحدود الممكن. وحينما صدر «الميثاق» سنة (١٩٦٢) عبر عن هذا الحرص بمنتهى الوضوح ،فالثورة لم تعتبر منح المرأة حقوقها السياسية نهاية المطاف. فجاء الميثاق لينص على «ضرورة اسقاط بقايا الاغلال

التي تعيق حركة المرأة الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة ». وبعد صدور الميثاق بعدة اسابيع ترجمت القيادة الناصرية هذا الحرص ترجمة عملية بتعيين امرأة في منصب وزاري لاول مرة في تاريخ مصر(١٣).

٢ ـ المكاسب التعليمية:

وعت الثورة منذ البداية ان الحقوق السياسية بدون تعليم او استقلال اقتصادي تظل محدودة الاثر في اعطاء الحرية مضمونها الحقيقي. لذلك كان التعليم من اهم الميادين التي حاولت الثورة احداث تغيير نوعي وتوسيع كمي فيها. فقد واجهت الثورة مجتمعا تزيد الامية فيه عن (٨٠٪)، وترتفع بين النساء الى حوالي (٩٠٪).

كانت مجانية التعليم في كل مرحلة من اولى الخطوات التي اتخذتها الثورة. ثم كان التوسع في بناء وافتتاح المدارس خطوة ملازمة. وفي الفترة من (١٩٥٥) الى (١٩٦٥)، كانت تبني مدرسة جديدة كل يومين(١٤). وقد كان لذلك اثره الواضح في زيادة تعليم الاناث. فقفزت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن من (٧ر٣٪) في تعداد (١٩٤٧) الى (٤ر١٧٪) في تعداد (١٩٦٦) وارتفع عدد من يحملن الشهادات بين النساء من (١ر١٪) الى (٧ر٣٪) أي بزيادة اكثر من ثلاثة امثال ما بين التاريخين(١٥).

ولكن القفزة الهائلة في تعليم الاناث حدثت في المستوى الاعدادي الثانوي العام والثانوي الفني. ففي الأول ـ الاعدادي ـ وصلت نسبة الزيادة الى (٢٨٢٪) بين عامي (١٩٥٣) و(١٩٧١). وفي التعليم الثانوي العام وصلت الزيادة الى سبعة أضعاف، وفي التعليم الثانوي الفني الى اكثر من (١٧) ضعفا (١٧٥٠٪) خلال المدة نفسها (١٩٥٣ ـ ١٩٧١)(١٦).

وفي التعليم الجامعي نجد زيادة قليلة في عدد الطالبات ابتداء من عام (١٩٥٣). ففي الكليات النظرية (الآداب والتجارة والحقوق والتربية)، ارتفع عددهن من ثلاثة

---

(١٣) الاشارة الى تعيين الدكتورة حكمت ابو زيد وزيرة للشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٢. وقد عينت بعد ذلك كل من الدكتورة عائشة راتب، والدكتورة آمال عثمان في مناصب وزارية مماثلة.

(١٤) مركز الابحاث والدراسات السكانية: المرأة المصرية في العشرين عاماً (١٩٥٢ ـ ١٩٧٢) القاهرة، الجهاز الاداري للتعبئة والاحصاء ١٩٧٣ ص٤١.

(١٥) المرجع السابق، ص٤٢.

(١٦) المرجع السابق، ص٤٣ ـ ٤٤.

آلاف طالبة الى (٢٨) الف طالبة في المدة (١٩٥٣ - ١٩٧١).اي ان العدد تضاعف تسع مرات خلال السبعة عشر عاما الاولى من قيام الثورة. على ان اقبال الطالبات على الكليات العملية، التي اعتبرت الى ذلك الحين ذكورية لا تناسب طبيعة الاناث الرقيقة، فقد ارتفع عدد الطالبات في كليات الهندسة، مثلا، من (١١) طالبة عام (١٩٥٢) الى (٢٢٧٤) طالبة عام (١٩٧٠) أي بزيادة (٢٥٠٠٪). وارتفع عددهن في الكليات الطبية من (٧٣٢) طالبة عام (١٩٥٢) الى (٧٤٤٤) طالبة عام (١٩٧٠) - أي بزيادة قدرها (١٠١٨٪) -[١٧]. لذلك كله زادت نسبة الاناث الحاملات شهادات جامعية من (٢ر٠٪) سنة (١٩٦٠) الى (٢ر١٪) من جملة السكان سنة (١٩٧٦)[١٨].

كانت معظم هذه الزيادات في التعليم المتوسط والعالي نتيجة اقبال بنات الطبقات الوسطى على المدارس والجامعات، وهو الشيء الذي ظل الى قيام الثورة محصورا بين افراد الطبقة الارستقراطية. وكانت مجانية التعليم، كما اشرنا، وتكافؤ الفرص من اهم الشروط التي فتحت الابواب واسعة امام الاناث. فقد الغيت كل القوانين التي تفرق بين الجنسين في التعليم او الالتحاق بالجامعات. ولكن بنات الطبقة الدنيا وخاصة في الريف لم يستفدن بالدرجة نفسها من الفرص التعليمية الواسعة التي اتاحتها الثورة. وظل معظمهن، على احسن تقدير، يكتفين بسنتين او ثلاث من التعليم الرسمي في المدارس الابتدائية. بل من الملاحظ ان حوالي (٣٨٪) من البنات في سن التعليم الالزامي لم يدخلن المدارس على الاطلاق - طبقا لاحصاءات (١٩٧٠)[١٩] - وربما يرجع ذلك اما لعدم توفر المدارس في بعض المناطق النائية، او لتقصير الآباء في تعليم البنات بسبب التقاليد المتوارثة، او بسبب الاعتماد عليهن في العمل الزراعي وفي الخدمة في البيت، او بسبب الزواج المبكر. ومع ذلك تظل الانجازات في ميدان تعليم البنات، وفي التعليم عموما، لا مثيل لها في التاريخ المصري. فالذين علمتهن الثورة في عشرين عاما يزيد عددهن آلاف المرات عن عدد من تعلمن في المائة وخمسين سنة السابقة، اي منذ اول نهضة تحديثية في عهد محمد علي.

---

(١٧) المرجع السابق، ص٤٧.

(١٨) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء: النتائج الاولية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦. القاهرة ١٩٧٢.

(١٩) مركز الابحاث والدراسات السكانية. المرأة المصرية في العشرين عاما (١٩٥٢ - ١٩٧٢). مرجع مشار اليه اعلاه ص ٤٢.

المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الاخرى:

باحقاق المساواة السياسية وافساح مجال التعليم امام المرأة المصرية، كان لا بد من ان يظهر تأثير ذلك في فرصها الاقتصادية. وكانت بداية منجزات الثورة في تقليص حجم الاستغلال الاقتصادي بتصفية «الاقطاع» و «البرجوازية» الكبيرة دفعة كبيرة، وان تكن غير مباشرة، في تحرير المرأة المصرية. فما كان يقع من استغلال في مصر لم يكن يميز بين الرجال والنساء. بل، كما قلنا، كانت المرأة مستغلة استغلالا مركبا: من قبل الطبقات المتسلطة على الجميع من ناحية، ومن قبل الرجال (آباء او ازواجاً او اخوة) من ناحية ثانية. لذلك كان تقليص استغلال الطبقات المتسلطة للمجتمع عموما يمثل ازالة احد شريحتي استغلال المرأة.

ولكن تشريعات الثورة لم تكتف بذلك العدل النسبي غير المباشر. وخطت خطوات مباشرة في تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء، وذلك من خلال قوانين العمل. فينص القانون رقم (٩١) لسنة (١٩٥٩) في المادة (١٣٠) صراحة على انه «لا تفرقة» بين الرجل والمرأة في قانون العمل. وفي المواد (١٣٣) الى (١٣٩) من القانون نفسه ما ينطوي صراحة على الاعتراف بحق المرأة المزدوج في العمل وفي الامومة. ويرعى القانون هذا الحق، الذي هو في الوقت نفسه وظيفة اجتماعية، بالنص على منح المرأة العاملة اجازة «وضع» او «ولادة» لمدة شهر كامل بمرتب او اجر كامل اذا كانت تعمل في الحكومة[٢٠]، واجازة تصل الى خمسين يوما بأجر قدره (٧٠٪) من اجرها الاصلي اذا كانت تعمل في القطاع الخاص.

ولا يوجد اي نص في القانون المصري اليوم يفرق بين الجنسين في تولي الوظائف. فالقانون رقم (٢١٠) لسنة (١٩٥٩) بشأن نظام موظفي الدولة لم يشترط للتعيين في الوظيفة سوى ان يكون المرشح لها مصريا حسن السيرة والسلوك، ومستوفيا شروط السن والاهلية والكفاءة (المادة رقم ٦). وبمقتضى القانون، يطبق مبدأ «تساوي الاجور عند تساوي الاعمال»، وبالتالي تحصل الموظفات والعاملات في الحكومة والقطاع العام على اجور مساوية اجور زملائهن من الرجال.

وبدءا من دستور (١٩٥٦)، الذي اعطى المرأة حقوقها السياسية، نصت المادة

---

(٢٠) القانون ١٤٦ لسنة ١٩٦٤.

(١٩) على ان « تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وبين واجباتها في الاسرة ». وقد تكرر النص نفسه في دستور (١٩٧١). وقد ترجم قانون العمل هذا الالتزام الدستوري بالنص على ان تنشأ دار حضانة لأطفال العاملات في اي مصنع تعمل به مائة عاملة او اكثر. وتنفيذاً لأحكام هذا القانون أنشئت مئات دور الحضانة بواسطة المصانع والشركات. كما ان الجمعيات النسائية الأهلية قامت بانشاء (٩٧٨) دار حضانة في الفترة من (١٩٦٠) الى(١٩٧٢)[٢١] ،لتستفيد بخدماتها النساء العاملات في مصانع توظف اقل من العدد الادنى الذي يتطلبه القانون (اي اقل من مائة عاملة).

ونتيجة لكل التسهيلات، تزايد دخول النساء المصريات في سوق العمل الحكومي والقطاعين العام والخاص بعد قيام الثورة. وتشير الاحصاءات الرسمية الى ان نسبة النساء العاملات بأجر خارج المنزل، قد ارتفعت من اقل من (٣٪) من اجمالي القوى العاملة المصرية قبل الثورة مباشرة الى (٥ر٦٪) في سنة (١٩٦٠)، الى (٢ر٩٪) سنة (٩٧٦)[٢٢]. اي ان هذه النسبة قد تضاعفت ثلاثة أمثال ما كانت عليه عشية قيام الثورة. ولا يدخل في هذا العدد ـ بالطبع ـ العاملات في الزراعة والخدمات المنزلية، وخاصة في الريف، حيث يعتبرن رغم قيامهن بأعمال انتاجية جزءاً من الاقتصاد المنزلي.

وجدير بالذكر ان الحقوق السياسية والفرص التعليمية والتسهيلات الاجتماعية في حد ذاتها ليست كافية وان كانت ضرورية، لاتاحة فرص العمل امام النساء. فهذه الاخيرة تتحقق فقط حينما يشهد الاقتصاد القومي ككل نموا مطرداً « يسمح بزيادة الطلب على الايدي العاملة. وكما رأينا في فصل سابق (اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي). شهد الاقتصاد المصري نموا في الفترة من (١٩٥٦) الى (١٩٦٥) لم يسبق له مثيل منذ عهد محمد علي في اوائل القرن التاسع عشر. وكان لحركة التصنيع ـ بالذات ـ اثرها الهائل في زيادة الطلب على الايدي العاملة النسائية. ففي تعداد (١٩٤٧) لم تتعد نسبة النساء في الصناعة (٦ر٠٪)، ولكنها ارتفعت الى (٥ر٣٪) في سنة (١٩٦١)، ثم قفزت الى (٦ر١٣٪) في سنة (١٩٦٩)[٢٣]. اي ان هذه النسبة تضاعفت (٢٢) مرة في السنوات الثاني عشرة الأولى من الثورة.

---

(٢١) مركز الابحاث والدراسات السكانية، المرأة المصرية في العشرين عاماً. مرجع مشار اليه سابقاً ص٥١.

(٢٢) المرجع السابق، ص٥١ ـ ٧٢.

(٢٣) المرجع السابق، ص٥١ ـ ٧٢.

وكما هو متوقع، كان هناك نوعان من « التركز » النسائي في سوق العمل. النوع الاول، هو تركز النساء العاملات في المراكز الحضرية (او المدن). فقد كانت نسبة العاملات بأجر، اللائي يعشن في المدن الكبرى في عام (١٩٧٢)، تصل الى حوالي (٧٤٪) من مجموع قوة العمل النسائية التي تعمل بأجر. اما النوع الثاني من التركز فقد كان تركزا مهنيا، فمهنة التدريس، مثلا، استقطبت نسبة تصل الى حوالي (٩٧٣) من العاملات في المهن التعليمية والفنية. ومهنة التمريض استقطبت حوالي (٣٩٪) من العاملات في المهن الطبية والصحية[٢٤].

ولا شك في ان عمل المرأة بأجر يساعدها على الاستقلال اقتصاديا عن الاب او الزوج خاصة، ويعطي حقوقها السياسية مضمونا حقيقيا. وقد ثبت من عدة دراسات ميدانية ان عمل المرأة لم يؤثر في قيامها بواجباتها الأسرية، وخاصة تنشئة اطفالها. كما انه ادى الى تغيير اتجاهات الرجال المتواجدين معها في العمل نفسه. ويخلص احد هذه البحوث الى ان «وجود المرأة في العمل مع الرجال في مكان واحد ادى الى تغيير الفكرة التقليدية عن المرأة في انها لا تصلح إلا للمنزل. فقد تبيّن للرجل من واقع العمل ان المرأة العاملة كفؤ. وتتحمل المسؤولية مثله تماما. بحيث لا يوجد هناك فروق بين المرأة والرجل في ما يمكن ان يقوم به كل من عمل »[٢٥]. كما ثبت من الدراسة نفسها ان التفاعل والتبادل بين الرجال والنساء في علاقات العمل لم يؤديا بصفة عامة الى تفاعل متبادل في العلاقة الخاصة الجنسية[٢٦]. وهذه نقطة على درجة كبيرة من الاهمية في مجتمع ما زال يحيط المرأة بقيود في علاقاتها الخاصة. وبالتالي فهي تدرك ان تجاوز علاقات العمل يمكن ان يصيب مكتسباتها الاقتصادية بالانتكاس.

وقد ثبت ان المرأة لا تنشد العمل خارج المنزل لأسباب اقتصادية فحسب - رغم اهمية تلك الاسباب - ولكنها تجد في العمل ايضا وسيلة لتأكيد ذاتها وتحقيق امكانياتها والاسهام في تطوير المجتمع[٢٧].

---

(٢٤) المرجع السابق، ص٥١ - ٧٢.

(٢٥) كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأةالعاملة، القاهرة،مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٢ ص١٨٤.

(٢٦) المرجع السابق، ص٢٦١.

(٢٧) المرجع السابق ص٢٦٢ وايضاً دراسة دكتوراه غير منشورة انظر:

Barbara Lethem Ibrahim Work Experience and the changing self-concept Among Egyptian Women, Bloomington university of Judiana P.H.D. The in progress, department of sociology.

ولكن كل هذا لا يعني ان مكتسبات المرأة المصرية في ظل الثورة، كانت بلا مشكلات .فكما حدث في مجتمعات اخرى، سبقت مصر في هذا المضمار اذ تعرضت النساء العاملات الى منافسة قوية من الرجال، وخاصة أولئك الذين لم تتغير نظرتهم الى المرأة بعد. كما انها اصبحت تقوم بمجهود مضاعف، لأن واجبات الوظيفة او العمل خارج المنزل لم تقلل من واجباتها والتزاماتها - الأمر الذي يسبب لها ارهاقا نفسيا وجسديا من جراء العمل داخل البيت وخارجه - كما ان الضمانات القانونية التي حاول بها المشرّع في ظل الثورة ان يوفر لها بعض التسهيلات (مثل دور الحضانة) لم تطبق دائما بعناية او كفاءة نظراً الى تحايل بعض اصحاب الاعمال عليها، وخاصة في القطاع الخاص.

وقد انعكست هذه المشكلات في ظاهرتين. الاولى زيادة التوترات النفسية بين النساء. فقد تبين مثلا ان نسبة « العصاب » بين العاملات تزيد عنها بين العاملين الرجال من زملائهن (٢ر٧٪ مقابل ٥٪)[٢٨]. والظاهرة الثانية هي زيادة حالات الطلاق في المجتمع المصري - وان تكن طفيفة - إلا انها ثابتة احصائياً بين سنتي (١٩٦٠ و١٩٧٦)[٢٩]، وقد يتصل بالشيء نفسه ظاهرة انخفاض معدلات الزواج بين التاريخين المذكورين[٣٠]، وتفسير هذه الاخيرة يمكن ان يعزى ايضا، الى اسباب اخرى ايجابية اهمها شعور المرأة غير المتزوجة بالاستقلال الاقتصادي، وبالتالي تناقص الضغوط الاجتماعية عليها لكي تتزوج[٣١]. ولكن يبدو كل هذا ثمنا مقبولا من الاغلبية العظمى للنساء العاملات. فقليلات جدا منهن يتركن العمل خارج المنزل لأي ظرف من الظروف، وقد يضحي بعضهن بفرصة زواج او حتى مخاطر الطلاق اذا كان البديل ترك العمل[٣٢]. ويعتبر هذا تطورا نوعيا ذا مغزى في قيم واتجاهات النساء المصريات. فقيمة « العمل »

---

(٢٨) نوال السعداوي: المرأة والصراع النفسي، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧. ص١٠.

(٢٩) من اجل الاطلاع على نسب الزواج والطلاق، انظر الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء النتائج الاولية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦ مرجع مشار اليه سابقاً.

(٣٠) نفس المرجع السابق.

(٣١) من الاسباب الأخرى التي يمكن ذكرها لتفسير تناقص معدلات الزواج بين ١٩٦٦ و١٩٧٦ حالة الحرب التي استقطبت اعداداً كبيرة من الذكور في سن الزواج من ١٩٦٧ - ١٩٧٣. وتفاقم مشكلة الاسكان في مصر في السنوات العشر الأخيرة وخاصة في المدن.

(٣٢) Barbara Lethem Ibrahim: Work Experience and self concept Among Egyptien Women op. cit.

مرجع مشار إليه سابقاً.

التي ارساها التحول الاشتراكي في مصر بعد الثورة، والتي قال عنها الميثاق ان « العمل حق وشرف وواجب »، يبدو انها قد تعمقت بدرجة كبيرة بين النساء العاملات في المجتمع المصري.

اين تعثرت الثورة في مسألة المرأة؟

رغم الانجازات التي حققتها الثورة المصرية من حيث تحرير المرأة ومنحها حقوقاً سياسية وتعليمية واقتصادية لم تحصل على مثلها من قبل، ورغم انها فعلت ذلك في بضع سنوات، بينما استغرق الحصول على مثل هذه الحقوق حتى في اوروبا الغربية والولايات المتحدة عدة عقود، إلا ان الثورة لم يصبها التوفيق في ثلاث مسائل هامة تجاه المرأة المصرية:

المسألة الاولى هي المرأة المصرية في الريف:

ما زالت الغالبية من النساء والرجال على السواء تعيش في الريف (حوالي ٦٠٪). والملاحظ ان منجزات الثورة في تحرير المرأة وافساح مختلف الفرص امامها، لم تمتد الى الريف المصري بصورة محسوسة. وكانت الفئات النسائية التي استفادت من معظم هذه المكتسبات مركزة في المدن، وخاصة الكبرى منها. وحتى في المدن، كانت معظم المستفيدات من الطبقة الوسطى والصغيرة. اي انه كما في عدة ميادين اخرى، لحق الطبقات الوسطى بكل شرائحها القدر الاعظم من منجزات ثورة يوليو - تموز (١٩٥٢). وتظل الاغلبية الساحقة (٧١٪) من النساء الريفيات لا يعرفن القراءة والكتابة (اميات)، ولا يستفدن او يمارسن معظم الحقوق التي اقرتها الثورة في مواثيقها ودساتيرها وقوانينها.

المسألة الثانية هي قوانين الاحوال الشخصية:

لم يواكب منح المرأة حقوقها السياسية والتعليمية والاقتصادية حقوقا مدنية جديدة في مجال الاحوال الشخصية، ونعني بالاخيرة الزواج والطلاق والميراث. فلأن اغلبية المصريين من المسلمين، فما زالت تسري عليهم قواعد الشريعة الاسلامية كما فسرها فقهاء المؤسسة الدينية منذ عدة قرون. في الميراث مثلا، لا توجد مساواة بين الجنسين،فالأنثى طبقاً للقانون، ترث نصف ما يرثه الذكر سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة. وفي حالة الابن الوحيد فهو يرث كل تركة ابويه، أما في حال البنت الوحيدة

فهي ترث فقط نصف التركة ، ويذهب النصف الآخر الى الأقارب حسب درجة قرابتهم بالطريقة التي يحددها القانون .

وينص قانون الزواج على ان واجب الزوج الانفاق وواجب الزوجة الطاعة. ان بيت الطاعة حسب المادة من القانون رقم (٧٨) لسنة (١٩٣١) « تتيح للزوج طلب دخول زوجته في طاعته ويرغم الزوجة على الامتثال لحكم الطاعة الصادر لمصلحة الزوج قهرا ولو اقتضى الأمر ارسال القوة ودخول المنازل ».

ولا يتم الزواج في القانون إلا بعد موافقة الزوجة وتوقيعها على العقد أو موافقة وكيلها الذي توكله عن نفسها . ومن حق الزوج في القانون ان يطلق زوجته اذا أراد ، ويقع الطلاق في رأي ائمة الاسلام الأربعة بمجرد التلفظ بلفظه ، أي ان يقول الزوج « انت طالق » فتصبح زوجته مطلقة ، ويقع الطلاق في حضور الزوجة أو غيابها ، وبعلمها أو بغير علمها . وقد نتج عن ذلك مشاكل متعددة منها عدم علم الزوجة بالطلاق واستمرارها في الحياة مع مطلقها ، وفي الوقت المناسب ، مثلا ، حين يموت مطلقها فتعرف انه ليس زوجها ، وليس من حقها أن ترثه لا هي ولا اطفاله النين أنجبتهم منه بعد الطلاق . وقد تظهر زوجة أخرى على أنها الزوجة الشرعية هي وأطفالها ويرثون الزوج حسب القانون .

وفي مقابل هذه الحرية غير المحدودة للرجل في الطلاق فإن المرأة لا تستطيع الطلاق إلا اذا وافق زوجها او اذا قررت المحكمة ذلك. فإذا لم يحدث ذلك ورفض الزوج ان يطلقها أو رفضت المحكمة طلب طلاقها فإنها تظل زوجته رغم ارادتها ، ويستطيع زوجها لو اراد ان ينفذ عليها حكم الطاعة فيسوقها البوليس الى بيت الزوجية . ومن حق الرجل ان يتزوج اربع زوجات في وقت واحد وليس من حق الزوجة إلا ان تتزوج رجلا واحدا . والزوجة لا تستطيع السفر الى الخارج إلا باذن من زوجها لأنه هو الذي يوافق على اصدار جواز سفر لها ، والا فلا تستطيع اصدار جواز سفر .

ورغم احتفاظ المرأة المصرية رسميا باسمها بعد الزواج دون ان تحمل اسم زوجها كما يحدث في كثير من البلاد الغربية ، ورغم حق المرأة المصرية النظري في التصرف في اموالها بغير اذن الزوج ، إلا ان القيود الموضوعة على الزوجة والتي تجعل من الزوج على زوجته وقادرا على طلاقها في اي وقت ، يجعل مثل هذه الحقوق النظرية بغير فائدة تذكر لأغلبية النساء . ولا زال قانون الاحوال الشخصية المصري يعطي للزوج سلطة

منع الزوجة من العمل اذا اراد، بينما لا تتمتع هي بمثل هذا الحق حياله. ويتعارض هذا القانون الذي صدر عام (١٩٣٨) مع قانون العمل الذي صدر بعد قيام الثورة (عام ١٩٥٩). وينص الاخير، كما اشرنا في موضع سابق، على اعطاء الانسان المصري (رجلا او امرأة) الحق الكامل في العمل دون تفرقة بين الجنسين. ولكن الممارسة العملية للقضاة والمحاكم هي تسيير او تنفيذ قانون الاحوال الشخصية الصادر قبل الثورة على قانون العمل الصادر بعد الثورة.

ورغم ان تعدد الزوجات مقيد في الاسلام بشروط عديدة، اهمها العدل كاساس وهو شرط يستحيل تحقيقه كما ذكر القرآن «ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» «وان لم تعدلوا فواحدة» فإن ممارسة الرجال العملية منذ قرون جعلت التعدد حقا حرا، يساء استخدامه في معظم الحالات.

لقد اطلنا قليلا في مسألة قوانين الاحوال الشخصية لانها تمثل في نظرنا اهم اخفاق للثورة في ميدان المرأة والاسرة. فبدون مساواة مدنية، يتعثر على النساء ممارسة او الاستفادة من عدد كبير من المكتسبات الضخمة التي اقرتها الثورة. وربما يفسر اخفاق الثورة في تغيير قوانين الاحوال الشخصية التي لم يدخل عليها اي تعديل يذكر منذ (١٩٣٨) الى المعارضة الشرسة من مشايخ الازهر والمؤسسة الدينية المصرية. فبعد تقلص نفوذهم ودورهم السياسي، نتيجة التطور الاجتماعي من ناحية والغاء المحاكم الشرعية وتطوير الازهر وعلمنته من ناحية اخرى، اصبح موضوع الاحوال الشخصية المجال الوحيد الذي من خلاله يفرضون نوعا من الهيمنة على بعض المقدرات في المجتمع المصري. والتفسير الآخر لاخفاق الثورة في هذا المجال هو تكاثر المعارك التي كانت تخوضها في جبهات متعددة داخلية وخارجية، ورغبتها في عدم اعطاء الفرصة «للرجعية العربية» في اتهامها بالالحاد والخروج على تعاليم الاسلام وهي في خضم معركة التحول الاشتراكي. ومع وجاهة هذه التفسيرات تبقى حقيقة ان بلاداً عربية اسلامية اقل ثورية من النظام المصري مثل تونس والاردن ،استطاعت ان تعدل في هذه القوانين وخاصة في مجال تعدد الزوجات (الذي منعته تونس منعا باتا)، وتقييد حرية الرجل في الطلاق.

والشيء الذي ينبغي تذكره في هذا الصدد هو ان حجر الزاوية في ايّة تنمية حقيقية هو القضاء على الاستغلال وعدم المساواة في كل الجوانب وعلى كل المستويات، طبقا لما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب. لذلك سيظل موضوع مساواة المرأة وتحريرها غير مكتمل ما لم يتم تغيير قوانين الاحوال الشخصية في مصر، وذلك كان احد التحديات

الحقيقية التي لم توفق فيها الثورة المصرية، وسيظل ذلك احد التحديات الكبرى التي ستواجه اي حركة او ثورة شعبية جديدة في مصر.

المسألة الثالثة هي الحركة النسائية في مصر:

احد إخفاقات الثورة الاخرى في ميدان المرأة هو تقليصها ـ ان لم يكن وأدها ـ للحركة النسائية التي نمت تلقائيا وفي ظروف نضالية منذ ثورة (١٩١٩) ـ كما اشرنا في بدايات هذا الفصل ـ في الحقيقة تزعمت هذه الحركة منذ العشرينات سيدات من الارستقراطية والبرجوازية المصرية الكبيرة. ولكن اجنحتها النقابية ضمت كثيرا من نساء الطبقة الوسطى والطبقات العاملة. وهي في كل الاحوال كانت تقوم بوظيفة توعية سياسية واجتماعية هائلة.

ان موقف الثورة من الحركة النسائية لا يمكن فصله عن موقفها من كل التنظيمات السياسية التي نشأت قبل عام (١٩٥٢). فاتجاه الثورة المبدئي كان تصفية كل هذه التنظيمات، وخلق تنظيم شعبي واحد على أساس ثورية جديدة. ومن هنا نشأت هيئة التحرير، فالاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي. وفي كل منها كان يوجد جناح نسائي مسؤول عن قيادة ورعاية الحركة النسائية.

ولكن « فوقية » هذه التنظيمات السياسية جعلتها تتسم بالشكلية والبيروقراطية وكانت في حركتها تفتقد الى التلقائية ،وتخلو من قيادات تأخذ زمام المبادرة في كل ما يتعلق بالمطالب الشعبية. وتعودت مع مرور الزمن ان تترك للقائد جمال عبد الناصر، اتخاذ كل القرارات الكبرى. وكان حال التنظيم النسائي في ذلك حال التنظيم الام، وهو الاتحاد الاشتراكي. لذلك ابتعدت العناصر النسائية، الواعية والمهيّأة لعمل سياسي حقيقي، تدريجيا عن التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي. ولم يكن هذا الابتعاد راجعا الى عدم تقديرهن ما فعلته الثورة من اجل المرأة المصرية، بقدر ما كان موقفا رافضا غياب الديمقراطية السياسية داخل التنظيم من ناحية، وازدراء الكثير من العناصر الانتهازية التي كانت تتسابق الى إشغال المراكز القيادية في التنظيم النسائي من ناحية اخرى. وفي ذلك ايضا كانت « الحالة الخاصة » انعكاسا للحالة العامة في المجتمع المصري.

مسألة المرأة بعد الحقبة الناصرية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)

كانت المفارقة في موقف الثورة من قضايا المرأة والاسرة هي الآتي: منحت الثورة في سني حكم عبد الناصر المرأة المصرية حقوقا ومكتسبات ضخمة لم يكن معظم نساء

مصر يحلمن بتحقيقها في تلك الفترة الزمنية القصيرة. ولكن الثورة لم تعط النساء الوسائل التنظيمية التي تمكنهن من الاستفادة الكاملة بما حصلن عليه من ناحية، ومواصلة الحركة التلقائية لتوسيع هذه الحقوق والمكتسبات من ناحية اخرى.

وكما حدث نتيجة هذه المفارقة في ميادين اخرى بعد رحيل عبد الناصر، حدث في ميدان تحرير المرأة، فقد بدأ «الحجاب» يعود الى الظهور بين عدد متزايد من النساء المصريات في المدن بوجه خاص، بعد ان كان قد اختفى تماما على مدى اكثر من ربع قرن، كما بدأت تطفو على السطح في الصحافة اليومية وفي مجلس الشعب دعوة لتعود المرأة الى البيت [٣٣]، وحينما حاولت بعض القيادات النسائية المستنيرة، في عام (١٩٧٤) تقديم مشروع لتعديل قانون الاحوال الشخصية تعديلات طفيفة تقيد قليلا من اساءة استخدام الرجل حق الطلاق و« بيت الطاعة »، اعترضت عليه المؤسسة الدينية، واذعنت الحكومة على الفور لهذا الاعتراض، واوقفت النقاش حوله في مجلس الشعب.

والخلاصة هي ان عدم نمو واستمرار حركة نسائية حقيقية في الحقبة الناصرية ترك الميدان فسيحا للعناصر المحافظة والرجعية، لا لتجميد المكتسبات التي تحققت في تلك الحقبة فقط، وانما ايضا للانقضاض عليها وتصفيتها. ولا نعتقد ان ذلك سيتم بسهولة فرغم كل ما يبدو من مظاهر « الردة » على منجزات الحقبة الناصرية في مختلف الميادين (القومية والاقتصادية والاجتماعية)، الا ان ما تحقق في تلك الحقبة في ميدان المرأة كان متفقا مع طبيعة الامور، ومتسقا مع اتجاه التاريخ وحركة التحرر الانساني. بل ربما تكون محاولات « الارتداد » هذه حافزا على نمو حركة شعبية عامة، بما في ذلك حركة نسائية، تقف في وجه الهجمة الرجعية في مصر والعالم العربي، وتواصل مسيرة التحرر التنموية التي بدأها عبد الناصر في منتصف القرن العشرين.

---

(٣٣) الاشارة هنا هي الى مشروع القانون الذي قدمه اللواء سعد الدين الشريف عضو مجلس الشعب الى المجلس عام ١٩٧٧ ويحمل توقيعات اكثر من عشرين نائباً. وما زال القانون الى الآن (يوليو ١٩٧٨) محل الدراسة، ولم يصدر بعد.

الفصل الحادي عشر

التنمية في مصر: الحلم الذي لم يتحقّق بعد

د. سعد الدين ابراهيم

مقـدّمَة

في هذا الفصل الختامي لا بد من اعادة تجميع الخيوط الكثيرة التي عرضت لها فصول هذا الكتاب لكي نستخلص المبادىء العامة لمعيقات التنمية في مصر. وفي رأينا ان دراسة التنمية في مصر بعد الثورة خارج سياقها التاريخي الحضاري والجيوبوليتكي الدولي هو عبث وظيفي سطحي، أو تمرين امبريقي مبتور.

لقد شهدت مصر الحديثة ثلاث محاولات جدية للتنمية. وقد تركت كل محاولة بصماتها العميقة على البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي المصري، وعلى علاقة مصر بالنظام الدولي. كانت اولى هذه المحاولات في عهد محمد علي، وثانيتها في عهد الخديوي اسماعيل، والثالثة في عهد عبد الناصر. وفي رأينا ان الحديث عن امكانية التنمية وعقباتها في مصر المعاصرة لا يمكن ان يكون متعمقا في تفسيره الا بتشريح هذه المحاولات الثلاث. وحتى لا نثقل على القارىء بتفاصيل تاريخية، فسنوجز حديثنا من تجربتي محمد علي واسماعيل، وسنفصل في تجربة عبد الناصر نظرا الى التصاقها الزمني بواقعنا الراهن، ولأنها صلب هذا الكتاب.

أ ـ النمو الاقتصادي

١ ـ النمو الاقتصادي من خلال رأسمالية الدولة والاستبداد الشرقي

تمثل تجربة محمد علي نموذجا فريدا في النمو الاقتصادي السريع على اسس حديثة في مجتمع شرقي تقليدي. تولى محمد علي مقاليد الامور ـ كما نعلم ـ في اعقاب الفوضى الحضارية والسياسية التي خلفتها الحملة الفرنسية على مصر. وفي اثناء ولايته الطويلة

(١٨٠٥ ـ ١٨٤٩)، شهدت مجتمعات الشرق (آسيا وافريقيا) اول تجربة «للتعصير» على الطراز الغربي، وقد اعطتنا هذه التجربة الدروس الاولى في امكانيات النجاح ومزالق الفشل عند محاولة نقل مجتمع من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة. في المرحلة التقليدية ـ كما نعرف ـ يكون المجتمع اقل تباينا وتعقيدا في هياكله الاقتصادية والسياسية والثقافية الديمغرافية ويكون الناس فيه على اقل درجة من التحكم في بيئتهم الطبيعية والانسانية، وتكون ـ بالتالي ـ فرصهم في الحياة متدنية، وفرصهم في المساواة شبه معدومة. وعكس ذلك تماما الحال في المجتمع الحديث.

ما الذي فعله محمد علي؟ بذل كل جهوده في السنوات الخمس الاولى من ولايته في توطيد حكمه وتثبيت اقدامه، والقضاء على كل القوى السياسية المعارضة او المناوئة. ثم انفق السنوات العشرين التالية في برامج تنموية هائلة كان هدفها النهائي مساعدته في تحقيق امجاد امبراطورية طموحة. وقضى السنوات العشر الاخيرة ينظر الى البناء الشامخ الذي شيد صرحه وهو يتساقط امام عينيه كبيت من ورق.

بدأت برامج محمد علي التنموية بتغيير نظام ملكية وحيازة الارض[١]. قضى على نظام الالتزام وجباية الضرائب القديم الذي كان اقرب ما يكون الى شبه نظام اقطاعي تسلسلي افقي (مغاير للنظام الاقطاعي الرأسي الوراثي الذي ساد في اوروبا العصور الوسطى في عدة وجوه مهمة). وبالغاء هذا الاقطاع المملوكي ـ العثماني، اصبح محمد علي مالك الارض الوحيد. ثم طور محمد علي نظام الري، بحفر عدد كبير من القنوات والمصارف، وتشييد القناطر والجسور وهو الامر الذي ادى الى توسيع الرقعة الزراعية، وتحويل معظمها (الوجه البحري او الدلتا) الى الري المستديم، وبالتالي زراعتها على مدار السنة بمحصولين او ثلاثة (بدلا من ري الحياض الذي قصر الزراعة على محصول واحد سنويا). وثالثا، ادخل محمد علي محاصيل جديدة اهمها القطن الطويل التيلة، كمحصول نقدي للتصنيع المحلي والتصدير الخارجي. وعلى هذه القاعدة الزراعية المتينة انطلق محمد علي اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. باتساع رقعة الارض افقيا ورأسيا، نتيجة كل هذه المشروعات، بدأت مصر تحقق فائضاً كبيرا من هذا القطاع.

بالفائض من قطاع الزراعة، بدأ محمد علي يستثمر في الصناعة والتجارة والتعليم

---

١ ـ انظر في هذا الصدد مؤلفاً جماعياً من تحرير احمد عزت عبد الكريم: الارض والفلاح في مصر على مر العصور (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤).

الحديث. في الصناعة، تم بناء عشرات المصانع بآلات حديثة، وفي التجارة، احتكر محمد علي معظم مجالات التصدير والاستيراد الرئيسية، وفي التعليم قام بارسال البعثات الى الخارج واستورد الخبرات الاجنبية لتعليم وتدريب مئات الطلاب في عشرات المدارس والمعاهد التي بناها على كل المستويات وفي مختلف التخصصات.

فعل محمد علي كل هذا من اجل بناء مؤسسة عسكرية قوية وعصرية. وقد كان له ما اراد. واطلت مصر على العالم فجأة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر كعملاق اقتصادي وعسكري اقليمي، متشوق في غير صبر الى تغيير النظام العالمي القائم بما يسمح لمصر بالهيمنة على كل الشرق العربي والسودان وجنوب شرق البحر المتوسط. باختصار، اراد محمد علي ان يرث الامبراطورية العثمانية المتداعية، ويقتحم نادي القوى الكبرى في ذلك الوقت. وكان لدى محمد علي في مصر من مقومات القدرة العسكرية والاقتصادية ما يؤهله موضوعياً لهذا الطموح المبكر. ولكن اعضاء النادي من الدول الأوروبية لم يسمحوا له بما اراد واشترك معظمهم (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا) في حلف مؤقت، وهزموه عسكريا، وبددوا احلامه واجبروه على التقلص والانكماش داخل حدود مصر التاريخية. ونعلم بقية القصة. كانت تلك هي نكسة مصر الكبرى في القرن التاسع عشر، عاش بعدها محمد علي مع جند الخواطر وجيوش الذكريات.

كانت تجربة محمد علي، على شموخها، قائمة على الاستبداد والتسلط. فرغم تزايد انتاجية قوة العمل المصرية، الا ان مستوى الدخل والمعيشة لم يتغير كثيرا. ولم تشارك قوى الشعب في اتخاذ او صنع القرار من قريب او بعيد. لذلك نقول ان نظام محمد علي حقق نموا اقتصاديا من خلال الاحتكار ورأسمالية الدولة، القائمين على التخطيط الفوقي المحكم، بلا مشاركة شعبية او ديموقراطية سياسية. ولارتباط التجربة بشخص الحاكم واحلامه الفردية، ولغياب المشاركة القاعدية، كان انتهاء الحاكم او تبدد احلامه معناه نهاية التجربة، مهما كان انجازها وروعتها في الفترة الوسيطة من حكم محمد علي (١٨١٠ - ١٨٣٠). عظم شأن مصر اقليميا وعالميا ولكن ساء حال المصريين ولم تتحسن فرصهم في الحياة.

٢ - النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخارج والبذخ الشرقي

ظلت النكسة التي اصابت مصر في نهاية حكم محمد علي حوالي ثلاثين سنة، تعاقب

على السلطة فيها عباس وسعيد وكادت مصر ترتد في هذه الفترة الى مرحلة المجتمع التقليدي تماما، الا انها كانت قد اندمجت في النظام الاقتصادي الدولي كدولة تابعة. كان عباس ساذجا ضيق الافق وكان سعيد ابيقوريا مسرفا. واخذ اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) من جده محمد علي الطموح، ومن عمه اسماعيل السذاجة، ومن سلفه سعيد الابيقورية والاسراف. واراد ان يبني مؤسسة عسكرية عصرية، ويعيد امجاد محمد علي الامبراطورية. فبدأ برامج طموحة للتعليم وانشاء المرافق العامة، ونقل مظاهر الحضارة الاوروبية وزرعها في البيئة المصرية. ولكن بسبب سذاجته من ناحية، وبذخه من ناحية اخرى، كان لا بد له من الاعتماد على الخارج في تمويل مشاريعه.

في عهد اسماعيل اعيد فتح مدارس وكليات عديدة، وبدأ تعليم البنات لاول مرة. وجلب الخديوي خبراء ومستشارين في حقول شتى. ثم حفر قناة السويس، وشيدت في مصر شبكة رائعة من السكك الحديدية، وبنيت قناطر وجسور اضافية، ونشطت حركة الترجمة والتفاعل الثقافي مع الغرب، وافتتحت اول دار للأوبرا في الشرق، وبدأت اول مجهودات تخطيط المدن الكبرى، وخاصة القاهرة على اسس عصرية. وارسلت مصر جيوشها الى خارج الحدود، وكان اداؤها العسكري رفيعا.

تم هذا كله في ظل اقتصاد حر، وبلا تخطيط او تحكم فوقي او قاعدي. كان هذا النشاط المحموم المتعدد الجوانب والمستويات بلا جهاز عصبي او عمود فقري يضبط حركة الجسم المصري، وفي وسط نظام دولي رأسمالي، في اوج حيويته وتعطشه للتوسع وبسط النفوذ والهيمنة على اسواق العالم الافريقي - الاسيوي، وعلى مصادر المواد الخام، وعلى طرق التجارة في البر والبحر. ولما كان الخديوي اسماعيل ساذجا ومبذرا في الوقت نفسه، فان برامج التنمية التي نفذها كانت قشرية مظهرية لم تؤد الى تحسين فرص حياة الغالبية العظمى من الشعب المصري تحسينا حقيقيا كما لم تؤد الى تغيير جوهري ايجابي في هياكل مصر وقاعدتها الاقتصادية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، لم يخلق اسماعيل قطاعا اقتصاديا رائدا يحقق له فائضا كبيرا يمكنه من تحقيق برامجه الطموحة - كما فعل محمد علي - لذلك اضطر اسماعيل الى تمويل كل مشاريعه بالاستدانة من الخارج، وحينما زادت الديون الخارجية زاد نفوذ وتدخل الدول الدائنة في شؤون مصر الداخلية. وكان تسلسل الحوادث - كما نعرف - عزل اسماعيل من السلطة. وقضى نحبه منفيا يجتر ذكريات ليالي الشرق الاسطورية في جو عظماء وعظميات اوروبا الغربية. ويستعيد انغام عايدة الفرعونية - الايطالية - ولكن اسماعيل عاش ليرى نهاية النهاية، وجند الامبراطورية

البريطانية يحتلون ارض مصر لاستخلاص ما استدانه من اوروبا، ولجمع فوائد مركبة مضاعفة.

كان الاحتلال نكسة مصر الثانية في خلال القرن التاسع عشر. توقفت جهود النمو الاقتصادي المتنوع، وزاد ربطه بعجلة الاقتصاد الرأسمالي البريطاني كمزرعة للقطن، وكسوق للبضائع الانجليزية، وانتكس التعليم كما وكيفا. وظلت مصر تعيش كبلد تابعة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، بدرجة او بأخرى، لمدة سبعين سنة (١٨٨٢ - ١٩٥٤).

٣ - التنمية من خلال اشتراكية الدولة والاستبداد العادل

كان من اروع ما حدث لمصر والعالم الثالث في هذا القرن قيام ثورة يوليو - تموز (١٩٥٢) بقيادة جمال عبد الناصر. ولا ترجع عظمة الحدث الى منجزاته المحسوسة على كثرتها، بقدر ما ترجع الى طبيعة التجربة الناصرية الرائدة وللمبادىء التي استنها والشعارات التي رفعتها، والمعارك التي خاضتها، والانتصارات التي احرزتها، والهزائم التي منيت بها. ان طبيعة التجربة الناصرية الفريدة تضارع في ملحميتها ونتائجها السالبة والموجبة تجربة محمد علي في اوائل القرن الماضي، مع كل الاختلافات التي فرضها تغير الزمان والمكان الجيوبوليتيكي وهياكل المجتمع المصري نفسه.

قضى عبد الناصر السنوات الاولى من ولايته في تدعيم اقدامه واقدام النظام الجديد في السلطة وتخلص من بقايا المعارضة السياسية المنظمة التي خلفها النظام القديم.

ومثل محمدعلي، ادرك عبد الناصر من البداية ان مسألة الارض والفلاح هي إحدى المسائل المركزية في مصر على مر العصور[٢]. فاصدر قانون الاصلاح الزراعي الذي حطم القاعدة الاقتصادية لطبقة كبار الملاك، وخلق فئات جديدة انضمت الى طبقة صغار ومتوسطي الملاك في الريف المصري. كما عمل على تحسين وسائل الري والصرف، واستصلاح الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية. وكان بناء السد العالي احد المشروعات العملاقة في تجسيم محاولاته الجادة في تنمية مصر اقتصاديا. فزادت المساحة اثناء ولايته بحوالي ٨ في المائة، وزادت المساحة المحصولية حوالي ١٥ في المائة. وفي الفترة من (١٩٥٢) الى (١٩٦٥) نجحت مصر في زيادة انتاج الطمام بنسبة تفوق زيادة السكان

---

٢ - المرجع السابق.

لأول مرة منذ الثلاثينات من القرن الحالي[٣].

في الصناعة، نجحت مصر الناصرية في تحطيم اسطورة قدرها الزراعي، واستطاعت في السنوات العشر الاولى من ثورتها مضاعفة الانتاج الصناعي مرتين. فقد ارتفعت الارقام القياسية للانتاج في المصانع التي تشغل عشرة عمال فأكثر من (١٠٠) في سنة (١٩٥٢) الى (٣٨٣) في سنة (١٩٦٠)، وزاد انتاج الكهرباء نحو (٨٠٠) بالمائة بين سنتي (١٩٥٢) و(١٩٧٠). زاد عدد العاملين في الصناعة من (٣٥٠) ألفاً الى (٢ر١) مليون، وارتفع نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من (٩) الى (٢٢) في المائة بين اوائل الخمسينات واوائل السبعينات[٤]. هذه القفزات الهائلة في تصنيع مصر ما كان لها ان تتم بهذا الحجم وبهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها قطاعا عاما، اخذ على عاتقه قيادة الاقتصاد القومي. ومن هنا قولنا ان النمو الاقتصادي في مصر ـ وخاصة بين ١٩٥٢ و١٩٦٥ ـ كان نموذجا لاشتراكية الدولة. انه مشابه لتجربة محمد علي في مركزيته، ولكنه يختلف عنه في دوافعه ونتائجه. فبينما كان محمد علي محتكرا كل اوجه الاقتصاد الرئيسية ومديرا لها من خلال بيروقراطية مركزية، فانه لم يوظف ايا من فائض القيمة لمصلحة من يعملون بالانتاج، او لتحسين فرص حياتهم، او لتحقيق اي نوع من المساواة بين فئات الشعب وطبقاته. بينما كان العكس في ظل الناصرية. وترى مظاهر الاندفاع نحو تعظيم فرص الحياة والمساواة في فرص الحياة اوضح ما يكون في الخدمات واهمها التعليم والصحة.

في التعليم، كان ابرز منجزات الثورة خلق نظام قومي موحد للتعليم. وبذلك وضعت حدا للتشتت والفوضى والتناقض في تنشئة الاجيال المصرية. فقد كانت هناك عدة انظمة متوازية لا ترتبط مع بعضها من ناحية، ولا ترتبط باهداف قومية او انتاجية من ناحية اخرى. كان هناك نظام التعليم الديني (الكتاتيب، المعاهد الدينية، الازهر) وكان هناك نظام او نظم التعليم الاجنبي الخاص (فرنسي انجليزي، الماني... الخ) وكان هناك نظام التعليم العام الحكومي، ونظام التعليم العام الاهلي. في خلال السنوات العشر الاولى للثورة اصبح هناك نظام قومي موحد ومجاني ومرتبط، من حيث المبدأ على الاقل، باهداف التنمية الشاملة. وكان نتيجة ذلك ارتفاع عدد التلاميذ

---

٣ - علي الجرتيلي: خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص٩٢ ـ ٩٣.

٤ - المرجع نفسه ص٩٨.

والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من (٢) مليون في اوائل الخمسينات الى (٦) مليون في اوائل السبعينات، أي بزيادة (٣٠٠٠) بالمائة[٥]. واهم من ذلك النمو الهائل الذي فتح قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية امام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا. باختصار كان التعليم احد الاليات الفعالة لا فقط في تعظيم فرص الحياة، وانما ايضا في تحقيق دفعة اكبر نحو المساواة في فرص الحياة.

في الصحة، تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء كما وكيفا في المدة ما بين (١٩٥٢) و(١٩٦٥). فقد ارتفع متوسط عدد السمرات الحرارية للفرد المصري يوميا من (٢٣٠٠) الى (٢٦٠٠)، وزادت نسبة البروتيين من (٣٥) غراما الى نحو (٥٠) غراما بين سنتي (١٩٥٢) و(١٩٦٥). وفي هذه الناحية وصلت تغذية الفرد المصري الى المستوى العالمي المقبول، طبقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية[٦]. كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية. فقد تزايد عدد الاطباء ثلاثة امثال (من ٥٠٠٠ طبيب سنة ١٩٥٢ الى ١٨ر٠٠٠ طبيب سنة ١٩٧٠، اي بزيادة ٣٧٥٪)، واصبح معدل السكان طبيبا لكل (٢٠٠٠) شخص بعد ان كان طبيبا لكل (٤٣٠٠) شخص. وانعكس كل ذلك في معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين. فقد انخفض المعدل الاول من (١٧ر٨) في الالف سنة (١٩٥٢) الى (١٣ر٢) سنة (١٩٧١). وانخفض معدل وفيات الاطفال من (١٥٠) الى (١٢٠) في الالف[٧]. وارتفع المتوسط العمري (فرصة البقاء على قيد الحياة) من (٤٢) سنة الى (٥٣) سنة بين التاريخين نفسيهما[٨].

ان اختيارنا للزراعة والصناعة والتعليم والصحة كمؤشرات محسوسة للتنمية في ظل التجربة الناصرية قد لا يعطي هذه التجربة حقها في التقييم الموضوعي. ولكننا نكتفي بهذه المؤشرات ونجملها، هي وغيرها، في مؤشرين مركبين يحلو للاقتصاديين استخدامهما وهما: نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الدخل القومي.

في الفترة من (١٩٥٥) الى (١٩٦٥) تضاعف الناتج المحلي الاجمالي من بليون جنيه

---

٥ - المرجع السابق

٦ - هذه البيانات وغيرها مشتقة من المرجع السابق ص٩٩،

٧ - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء: الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٥ (القاهرة: ١٩٧٦) ص١٨.

٨ - المرجع السابق

الى (١ر٩) بليون جنيه بالاسعار الثابتة[٩]. وهو معدل نمو يصل الى (٦) في المائة سنويا وكان للصناعة في هذا النمو ـ كما رأينا ـ نصيب الاسد. ولكن ارتفاع متوسط الدخل الفردي في خلال تلك الفترة لم يكن بالنسبة نفسها ونتيجة الزيادة المطردة في السكان، فقد كانت هذه النسبة حوالي (٢ر٨) في المائة سنويا بين عامي (١٩٥٢) و(١٩٦٥). اي ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد من حوالي (٣٧) جنيها الى حوالي (٥٢) جنيها سنويا بالاسعار الثابتة. ويعتبر هذا الارتفاع على تواضعه (٤٣٪)، «حدثاً جديدا في التاريخ الاقتصادي الحديث لمصر» طبقا لاحد الاقتصاديين الكلاسيكيين[١٠]. ففي الاربعين سنة السابقة على التجربة الناصرية لم يرتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد على الاطلاق، بل اغلب الظن انه انخفض قليلا عما كان عليه في اوائل القرن هذا، بينما لم تزد نسبة ارتفاعه في الفترة من (١٩٦٧) الى الوقت الحالي (١٩٧٧) عن (١) في المائة سنوياً[١١].

باختصار، حققت الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر، معدلات رفيعة في التنمية في الفترة من (١٩٥٢) الى (١٩٦٥). وهي معدلات لم تتحقق في التاريخ المصري الحديث منذ عهد محمد علي، كما انها معدلات لم تحققها معظم دول العالم الثالث في الخمسينات والنصف الاول من الستينات. وهي في مجملها تنمية حققت مزيدا من فرص الحياة ومن المساواة في هذه الفرص لافراد الشعب المصري.

وكان يغلب على التجربة عدة سمات بارزة. اهمها مركزية الدولة، وقيادة القطاع العام في كل المجالات سواء المتصل منها بالانتاج او بالخدمات. ثانيا، اخذت التنمية بأسلوب التخطيط الشامل في الفترة من (١٩٦٠) الى ١٩٦٥). ثالثاً، هيمنت قيادة عبد الناصر على مسيرة هذه الجهود التنموية، بما انطوت عليه هذه الهيمنة من ايجابيات وسلبيات. لذلك فقد كانت تنمية فوقية تستند الى شخصية الزعيم او البطل، وتتم من خلال جهاز بيروقراطي قوامه ابناء الطبقات الوسطى بكل شرائحها العسكرية والمدنية، ودون مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات الكبرى سياسية كانت أم اقتصادية. هذا رغم انتفاع الطبقات الشعبية الدنيا في الريف والحضر بنصيب وافر من ثمرات التجربة الناصرية في التنمية. لهذا اطلقنا على هذه التجربة عنوان «التنمية من خلال اشتراكية الدولة والاستبداد العادل».

---

٩ ـ علي الجرتيلي: خمسة وعشرون عاما...، مرجع مشار اليه سابقا، ص١٨.

١٠ ـ المرجع نفسه، ص١٨٨.

١١ ـ المرجع نفسه، ص١١٩.

الدخل القومي الحقيقي
ومتوسط نصيب الفرد منه بالاسعار الثابتة
في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٤

السنوات	الدخل القومي بالمليون جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	متوسط نصيب الفرد من الدخل بالجنيه	معدل النمو السنوي (٪)
١٩٥٢	٨٠٦		٣٧ر١	
١٩٥٣	٨٧١	٨ر١	٢٩ر١	٥ر٤
١٩٥٤	٩٣٠	٦ر٨	٤٠ر٨	٤ر٣
١٩٥٥	٨٨١	٥ر٣٠٠	٣٧ر٧	٧ر٦٠٠
١٩٥٦	٨٩٧	١ر٨	٣٧ر٥	٠ر٥٠٠
١٩٥٧	٩٥٩	٦ر٩	٣٩ر٩	٦ر٤
١٩٥٨	٩٨٥	٢ر٧	٣٩ر٤	١ر٣٠٠
١٩٥٩	١ر٠٩١	١٠ر٨	٤٢ر٦	٨ر١
١٩٦٠	١ر١٣٩	٤ر٤	٤٣ر٣	١ر٦
١٩٦١	١ر١٩٠	٤ر٥	٤٤ر٢	٢ر١
١٩٦٢	١ر٣٢٤	١١ر٣	٤٨ر٠	٨ر٦
١٩٦٣	١ر٤١٦	٦ر٩	٤٩ر٩	٤ر٠
١٩٦٤	١ر٤٨٠	٤ر٥	٥٠ر٧	١ر٦
١٩٦٥	١ر٥٥٤	٥ر٠	٥٢ر٢	٣ر٠
١٩٦٦	١ر٥٥٩	٠ر٣	٥١ر٨	٠ر٨٠٠
١٩٦٧	١ر٥٤٤	١ر٠	٤٩ر٤	٤ر٦٠٠
١٩٦٨	١ر٦٣٢	٥ر٧	٥١ر٠	٣ر٢
١٩٦٩	١ر٧٤٦	٧ر٠	٥٣ر٢	٤ر٣
١٩٧٠	١ر٧٦٧	١ر٢	٥٢ر٤	١ر٥٠٠
١٩٧١	١ر٨٥٦	٥ر١	٥٣ر٩	٢ر٩
١٩٧٢	١ر٧٨٩	٣ر٦	٥١ر٤	٤ر٦
١٩٧٣	١ر٨٥٩	٣ر٩	٥٢ر٢	١ر٦
١٩٧٤	١ر٩١٣	٢ر٩	٥٢ر٦	٠ر٨
١٩٧٥				

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء: العيش في مصر. القاهرة: نوفمبر ١٩٧٧، (رقم ٠٠١/٨٣٣١٠٠) ص٦١.

فجر عبد الناصر طاقات ومشاعر هائلة داخل مصر ومن حولها في المنطقة العربية. ولكنه لم يحسن تعبئة هذه الطاقات والمشاعر تنظيميا ومراسيا. لقد كان عبد الناصر اول زعيم مصري يحكم منذ (٢٥٠٠) سنة، وكانت انتماءاته شعبية حقيقية، وكان ولاؤه للجماهير وللطبقات المحرومة، وقد بادلته هذه الجموع الولاء والتأييد. ولكن وسائله في حكم مصر وفي التعامل مع الجماهير ظلت اسلوبا فوقيا تعتمد على الاعلام السطحي الديماغوجي من ناحية، وعلى خوض المعارك نيابة عن الشعب وحده من ناحية ثانية، وعلى الانفراد بالقرار السياسي من ناحية ثالثة، وعلى جهاز بيروقراطي تكنوقراطي غير مسيس من ناحية رابعة. وكان استعداد عبد الناصر لخوض المعارك المحلية والقومية والدولية من اجل اهداف نبيلة اكبر من القدرات الذاتية المتاحة، واكبر بكثير من القدرات الشعبية التي سمح لها ان تخرج من مكانها. في هذا الصدد يمثل عبد الناصر كتلة من التناقضات العملاقة.

المهم ان قوة الدفع الهائلة في تجربة عبد الناصر التنموية وصلت الى اعلى مدها في منتصف الستينات. وبعدئذ اطبقت عليه التحديات التي لم يفلح في مواجهتها بالاستجابات الخلاقة المطلوبة. وكما كانت الضربة النهائية في تجربتي محمد علي واسماعيل من الخارج، فان الضربة التي نكست تجربة عبد الناصر كانت ايضا من الخارج ـ الهزيمة المروعة على ايدي الغرب ممثلا في اسرائيل عام (١٩٦٧).

٤ ـ النمو من خلال الانفتاح
على الغرب والديموقراطية المحكومة

لكي تكتمل الصورة في عرضنا تجارب التنمية، لا بد من اشارة، ولو موجزة الى الفترة الراهنة، وهي فترة السنوات العشر الاخيرة التي شهدت فيها مصر هزيمة (١٩٦٧)، ورحيل عبد الناصر في (١٩٧٠)، وولاية السادات منذ ذلك التاريخ الى الوقت الحاضر، مرورا بحرب اكتوبر (١٩٧٣)، وما تلاها من محاولة للنمو من خلال الانفتاح على الغرب. وللانصاف، لا يمكن الادعاء بان النتائج النهائية لتجربة قائمة تسمح بتقييمها او الحكم عليها. ولكن هذا لا يمنع من قراءة بعض المؤشرات العامة واصدار بعض الاحكام الاولية مرحليا.

كانت هزيمة (١٩٦٧) بداية مراجعة جبارة لسياسات وممارسات الفترة السابقة سياسيا واقتصاديا ومحليا وعربيا ودوليا. في الداخل كان بيان (٣٠) مارس (١٩٦٨) يحتوي على بعض بذور ما حدث في السنوات العشر التالية، وخاصة في مجال خلق واعطاء التنظيمات الشعبية فرصتها للمشاركة في الاستعداد للمعركة، وفي صنع القرارات، وفي مجال السماح للقطاع الخاص بهامش اكبر من حرية الحركة في مجالات المجتمع الاقتصادية.

وفي كلا المجالين المذكورين كان وصول الرئيس السادات الى مقاليد السلطة يمثل دفعة لحتمية تلك البذور. ففي مجال التنظيم السياسي ميزات الحريات الليبرالية تمارس على نطاق اوسع، وسمح لبعض الاحزاب بالتكوين، وظهرت بوادر وممارسات ديموقراطية حقيقية. ولكن احداث (١٨) و(١٩) يناير - كانون الثاني (١٩٧٧) وما انطوت عليه من احتجاج وتحد واضح للسلطة من فئات شعبية كبيرة، جعلت النظام يتراجع في هذا المجال بدرجات خلفية محسوسة. وظهر ان التفاؤل بديموقراطية حقيقية سابق لأوانه، وان النظام في احسن الاحوال لن يسمح إلا بديموقراطية محكومة.

في مجال التنظيم الاقتصادي اندفع النظام - تحت ضغوط طبقية محلية وضغوط عربية ودولية غربية - الى ابعد بكثير مما كان بيان (٣٠) مارس يقصده او يرجوه. فقد اطلق العنان للقطاع الخاص، وبدأ في تشجيع رؤوس الاموال العربية والغربية على الاستثمار في مصر، وسن من القوانين والتشريعات ما يلزمها من ضمانات الامن والحماية والربح والاعفاءات الضريبية (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤)، وفتح باب الاستيراد بدون تحويل عملة، واعتمد سعرا موازيا للجنيه المصري (غير السعر الرسمي) يجعله اقرب الى قيمته الحقيقية في مقابل الدولار والعملات الصعبة الاخرى.

لقد تضمنت ورقة اكتوبر، التي قدمها السادات في اعقاب حرب (١٩٧٣)، كل المؤشرات السابق ذكرها. ومع انها تضمنت ايضا ما يفيد دعم القطاع العام باعتباره المنطلق الرئيسي للتنمية، وضرورة دعم جهاز التخطيط واعطائه سلطات واسعة، الا ان ممارسات النظام الفعلية لم تترجم ذلك الى حقيقة. بل يبدو ان العكس هو السائد حاليا بالنسبة الى القطاع العام وجهاز التخطيط[١٢].

---

١٢ - المرجع نفسه، ص٢٥٠ - ٢٥٢.

وطبقا للتقديرات الرسمية، فان القطاع الخاص لم يزد اسهامه حتى عام (١٩٧٦) عن (٨) في المائة من جملة الاستثمارات (حوالي ١٠٠ مليون جنيه) القومية - رغم كل الحرية التي اطلقت له - يقول الاقتصادي المصري علي الجرتيلي لم يكن في مصر قبل الثورة قطاع خاص يؤتمن على تحمل مسؤوليات التنمية على المستوى المرتجى. وفي الوقت الحاضر (اي بعد مضي اربع سنوات على تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة) يقتصر نشاط هذا القطاع - رغم ما قدم له من تسهيلات - على الاستثمار «في الاسكان والتجارة وانتاج السلع والخدمات الكمالية والاستيراد والتصدير الذي يجذب فئات تقتصر تطلعاتها الى الكسب السريع، ولا يتصور اقبالهم على الاستثمار الصناعي»[١٣].

اما عن نتائج الانفتاح الاقتصادي مع الغرب في ختام السنوات الاربع الاولى فيقول الجرتيلي: «رغم الدعاية العارمة التي صحبت السياسة الجدية، كان تدفق الاموال الخاصة منذ صدور القانون «٤٣» رذاذاً على حد تعبير رئيس الجمهورية»[١٤]. وتنشر من آن لآخر بيانات عن مشروعات عربية او اجنبية اقرت، غير انه لم يظهر الكثير منها بعد الى حيز الوجود، إلا أن المعروف ان رقم الاستثمار الفعلي المنفذ ضئيل.

وفي تعليقه على ما تطلبه الشركات الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال الخاصة كشروط للاستثمار في مصر، يقول الاقتصادي المصري انها «تنطوي على الكثير من الاسراف والمغالاة في بلد نام، ويخشى ان يكون ايرادها من قبيل التعجيز لاستحالة تحقيقها في الاجل القصير او ان يكون ذلك تبريرا لنكوصهم عن مبدأ الاستثمار في حد ذاته، او عدولاً لأسباب اخرى عن تنفيذ ما تمت الموافقة عليه من مشروعات»[١٥].

وقد انعكست محصلة الاوضاع والممارسات الحالية - وهي تجميد القطاع العام واهمال مبدأ التخطيط واضعاف اجهزته من ناحية، والاخذ بتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية من ناحية اخرى - على توزيع الدخل القومي في منتصف السبعينات. فقد انخفض نصيب العمل في الدخل القومي من حوالي (٥٠) الى (٤٦) في المائة في السنوات الخمس الاخيرة، بينما ارتفع نصيب الملكية الخاصة الى (٥٤) في

---

١٣ - المرجع نفسه، ص٢٥٧.
١٤ - المرجع نفسه، ص٢٥٧.
١٥ - المرجع نفسه، ص٢٨٣.

المائة[١٦]. اما من ناحية التوزيع الشخصي للدخل، فقد زاد التفاوت بدرجة كبيرة. فقد بلغت نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها (٢ر٥) في المائة من السكان (اي ٧٥٠ الف شخص) حوالي (٢٤) في المائة[١٧].

ويعلق الاقتصادي «صقر احمد صقر» بأن الادلة المتاحة بعد عام (١٩٧٦) تشير الى اتجاه هذا التفاوت نحو التزايد في الوقت الراهن. ومما يضاعف من حدة التفاوت المذكور موجة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري مؤخرا، وما يترتب عليها من اعادة لتوزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات القادرة. ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان اعادة التوزيع لصالح اصحاب الملكية قد تمت اساساً لصالح طبقة جديدة - غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية - وهي الرأسمالية الطفيلية والتي تمىل للكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ. والمشكلة هي ان هذه الطبقة تتميز بارتفاع ميلها إلى أنماط الاستهلاك الترفي. وتمىل هذه الانماط من خلال اثر التقليد والمحاكاة، على خلق التناقض بين التطلمات الاستهلاكية والدخول المتواضعة، الأمر الذي يؤدي الى السمي وراء كسب المال بأية وسيلة، وبالتالي فانها تدفع الى الانحراف والفساد، غير ما يترتب على هذه الانماط[١٨] من أثر في تزايد الواردات من السلع الكمالية والتي تؤدي الى تفاقم ميزان المدفوعات.

ويبدو ان الانفاق الترفي لا يقتصر على افراد الطبقات الطفيلية الجديدة وانما ينطبق على الانفاق الحكومي ايضا. فاذا ما استثنينا نفقات الدفاع والتعليم والصحة والمرافق والخدمات الاجتماعية الاخرى، فاننا نجد باقي بنود الانفاق الاخرى قد زادت نسبتها في السبعينات الى حوالي (١١) في المائة من مجموع الانفاق الحكومي، بعد ان كانت نسبتها لا تتجاوز (٥) في المائة في منتصف الستينات. ومعظم هذه الزيادة تعزى الى نمو الجهاز الحكومي السرطاني الذي لا تربطه ادنى صلة بقضية الدفاع او مسألة التنمية[١٩]

وكنتيجة حتمية، تزايد العجز العام في ميزانية الدولة من (٩١) مليون جنيه عام (١٩٦٥) الى (١٩٥٤) مليون جنيه عام (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، وزادت الديون الخارجية من

---

١٦ - صقر احمد صقر «الادخار واستراتيجية التنمية في مصر» مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨) ص٨٧.

١٧ - انظر حول هذه النقاط:
فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي (دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ص٢٩٨ - ٣٠١.

١٨ - صقر احمد صقر «الادخار واستراتيجية التنمية في مصر» مرجع مشار اليه سابقا، ص٨٧.

١٩ - المرجع نفسه، ص٩٣.

حوالي (١٠٠٠) مليون جنيه عام (١٩٧٠) الى حوالي (٥٠٠٠) مليون جنيه في عام (١٩٧٥)[٢٠]. وقد ادى ذلك بدوره الى زيادة تدخل الهيئات المالية الاجنبية المقرضة في شؤون مصر الاقتصادية. وكان ابرز مظاهر هذا التدخل في اواخر عام (١٩٧٦)، حينما اشترط كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة المصرية ضرورة سحب دعمها لبعض السلع الضرورية، وتعويم الجنيه المصري، والسماح لقوانين العرض والطلب الحرة بممارسة مفعولها في تسيير جهاز الاسعار. وحينما اذعنت الحكومة لهذه التوصيات واعلنت قراراتها الاقتصادية بسحب الدعم في يناير ـ كانون الثاني (١٩٧٧)، انفجرت المظاهرات الغضبى في كل المدن المصرية والرئيسية واشتبك المتظاهرون بقوات الامن، وسقط اكثر من سبعين قتيلا ومئات الجرحى ـ طبقاً للبيانات الرسمية [٢١]. وقد تراجعت الحكومة عن قرارها بسحب الدعم بعد انفجار المظاهرات بعدة ساعات. وكانت تلك الاحداث ابشع ما مر بمصر من مظاهر العنف والعصيان الداخلي منذ حريق القاهرة في يناير ـ كانون الثاني (١٩٥٢) اي خلال ربع قرن من الزمان.

٥ ـ نظرة مقارنة لتجارب التنمية في مصر

عند التوقف لدى طبيعة التجارب الاربع، التي عرضنا لها بايجاز هنا، نلمس تشابها بين تجربتي محمد علي وعبد الناصر في كثير من الوجوه، ونلمس تشابها مماثلا بين تجربتي الخديوي اسماعيل والسادات، وبالطبع هناك اختلافات جوهرية مهمة بين التجارب الاربع بصفة عامة.

اعتمدت تجربتا محمد علي وعبدالناصر على التخطيط المركزي والحكم المطلق وعلى جهاز بيروقراطي تكنوقراطي، وعلى الموارد الذاتية الى حد كبير وعلى الخارج بدرجة محدودة. وكان التصنيع احد الاعمدة الرئيسية للتجربتين. ونما الاقتصاد بسرعة وخلق فوائض كبيرة من القيمة استغلت في مجالات اقتصادية وغير اقتصادية. وارتبطت التجربتان بتضخم دور مصر اقليميا ودوليا، وبهيمنة على المشرق العربي. ولكن كانت هناك فروق هامة. اهمها ان اوتوقراطية محمد علي كانت فوقية منفصلة عن الشعب متعالية عليه وغير متعاطفة معه. لذلك لم يعد على الشعب من نتاج النمو الاقتصادي اي

---

٢٠ - المرجع نفسه، ص٩٣.

٢١ - الاهرام القاهرية ١٩٧٧/١/٢١.

فوائد مؤثرة ايجابيا في فرص الحياة او في تضييق التفاوت الطبقي الصارخ، كما لم تخلق طبقات او تكوينات اجتماعية جديدة ذات شأن. لذلك كانت الاثار المتبقية بعد انتكاس التجربة محدودة للغاية في الامد الطويل. بينما كانت تجربة عبدالناصر، رغم فوقيتها، متصلة بالشعب ومتعاطفة معه. لذلك عادت على الشعب ثمرات معظم المنجزات التنموية. وادى ذلك الى تضييق الفوارق الطبقية، والى حراك اجتماعي هائل، والى تعظيم فرص الحياة امام المصريين. لذلك حتى بعد انتكاسها، ظلت آثارها وستظل الى اجل طويل. خاض محمد علي حروبه لمطامح شخصية امبراطورية لا تستند الى مبدأ او عقيدة، ولكنه اعد لها واحسن التخطيط والتنفيذ وانتصر في معظمها عسكريا، بينما خاض عبد الناصر حروبه تحت شعارات قومية وتحررية تستند الى حس مرهف بدور مصر التاريخي في العالم، والى ايمان مطلق بقيادتها امتها العربية، ولكنه لم يعد لهذه الحروب بالقدر الكافي، ولم يحسن تخطيطها او تنفيذها، وهزم في معظمها عسكريا وان كان قد انتصر في معظمها سياسيا واستراتيجيا. بينما اعتمدت تجربتا اسماعيل والسادات على الانفتاح على الغرب، وعلى ديمقراطية محكومة، وعلى الانفاق الاستهلاكي الكمالي والمشاريع المظهرية والعروض الخارجية، وعلى تعاظم نفوذ الدائنين في شؤون مصر الداخلية. وقد اتسمت الحروب فيها بالاعداد والاداء الجيد والانتصارات العسكرية الجزئية، ومع عدم ترجمة ذلك الى انتصارات سياسية استراتيجية بعيدة الامد. ولكن الاختلاف بينهما في الدرجة كبير وهو ما يرجع الى ان اسماعيل كان حاكما من اصل اجنبي، متعاليا على الشعب غير متعاطف معه او ملتزم بآماله.

ب ـ الدروس والمعضلات

لقد قصدنا من عرضنا تجارب التنمية في مصر ان يكون تحليلنا في السياق التاريخي السوسيولوجي لكي نستخلص منه اهم المبادىء العامة التي تحكم حركة المجتمع المصري، واهم دروس النجاح والفشل والمحاولة والخطأ.

١ ـ دروس النجاح

لعل اهم دروس النجاح في تجارب مصر التنموية هي كما كشفت عنه من امكانيات هائلة يختزنها هذا المجتمع التاريخي بارثه الطويل، وبطبيعته النهرية، وبتجانسه البشري. اولى هذه الامكانيات هي القدرة على النمو الاقتصادي السريع. فقد اثبتت تجربتا محمد علي وعبد الناصر، على وجه الخصوص انه ايا كانت نقطة البداية ـ وفي كلا الحالين كانت اقرب الى الصفر ـ فان توفر الرؤية ووجود التصميم من جانب الحاكم يمكن ان يعطي نتائج اقتصادية باهرة. ولقد استطاع كل منهما ان يضاعف الناتج القومي في عشر سنوات، وان يجد قوة عمل متجاوبة ومستعدة للتدرب والانجاز بأجور حدية، توفر فائضا، يمكنه اعادة استثماره في الانتاج والخدمات.

والدرس الثاني من دروس النجاح، هو امكانية التصنيع بكل مستوياته من ثقيل ومتوسط وخفيف. فرغم ما صادف محاولات التصنيع من صعوبات وتعثرات في بداية تجربتي محمد علي وعبد الناصر، الا ان الشاهد هو انها خلقا صناعات استطاعت، بعد مدة وجيزة في عمر الشعوب، ان تقف على قدميها وتسهم في الناتج القومي بنسب متزايدة عاما بعد عام. وان كانت معظم صناعات محمد علي قد اندثرت نتيجة الاهمال المتعمد، فان صناعات التجربة الناصرية قد صمدت رغم الإهمال غير المتعمد...

والدرس الثالث، هو امكانية الاعتماد على الذات في المقام الاول. لقد كان ذلك شأن تجربتي محمد علي وعبد الناصر. ولا نقصد هنا انهما انغلقتا على حدود مصر، او لم تعتمدا على مساعدات اجنبية. ولكن هذا الاعتماد كان ثانويا ومكملا لما يتم احداثه داخليا وانجازه بجهود محلية. لقد اعتمد الأول على الخارج في تدريب الطاقة البشرية العالية أساساً، فارسل البعوث وجلب بعض الخبراء، واعتمد الثاني على الخارج اساسا في استيراد المعدات والمعونات الفنية والقروض من الكتلة الاشتراكية. ولكنهما كليهما كانا حريصين على الاحتفاظ بحرية الحركة والاستقلال في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية الى ابعد الحدود.

الدرس الرابع، من دروس النجاح هو ضرورة وامكانية التخطيط المركزي. وقد رأينا نجاح كل من محمد علي وعبدالناصر في حصر وتجميع الموارد المادية لمصر في يد الدولة، وفي رسم اهداف انتاجية شاملة، ثم في ترشيد الموارد، لتحقيق الاهداف بواسطة جهاز بيروقراطي تكنوقراطي معتدل الكفاءة. ومهما كانت عيوب التخطيط في التجربة، فان الشاهد انه كان ممكنا، واهم من ذلك انه حقق معظم اهدافه المرسومة.

٢ - دروس الفشل

ان الاجهاض الكلي لتجربة محمد علي والولادة القيصرية المتعثرة لجنين غير مكتمل النمو في تجربة عبد الناصر، والحمل الزائف في تجربة اسماعيل، والمجهول في تجربة السادات يعطينا من دروس الفشل او احتمال ما يساوي قيمة دروس النجاح - ان لم يعظمها شأنا.

درس الفشل الاول هو خطورة عدم المشاركة الشعبية في التنمية وفي وضع القرارات المصيرية. وقد شاب هذا المثلب الخطير كل تجارب التنمية الاربع، وان يكن بدرجات متفاوتة. لقد كان عدم المشاركة معدوما تماما في تجربة محمد علي، وشبه معدوم في تجربة عبد الناصر، بينما كانت هناك مشاركة محدودة في تجربتي اسماعيل والسادات. ولكن حتى في التجربتين الاخيرتين فقد كانت بلا مضمون جوهري فعال لانها كانت مشاركة في عدم التخطيط. اي اننا في تجربتين كنا بصدد تخطيط بلا مشاركة شعبية، وفي تجربتين بصدد مشاركة بلاتخطيط. وغياب المشاركة، في كل الاحوال، معناه ارتباط الجهود التنموية بشخص الحاكم وجهاز الدولة الذي يتربع فوقه. وبالتالي يمكن ان « ينفض

السامر »، وتتقلص التجربة بانتهاء هذا الحاكم (موتا او اعتزالا او يأسا من تحقيق احلامه الذاتية). كما ان عدم المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية الكبرى يترك الحبل على الغارب للحاكم او بطانته في تبديد فائض القيمة الذي تحققه الجهود التنموية، في حروب او مغامرات خارجية، او على نزوات استعراضية او امتيازات طبقية لفئات قليلة داخل المجتمع.

درس الفشل الثاني هو خطورة عدم الاعتماد على الذات. لقد ادى اعتماد اسماعيل على الخارج في تجربته، اعتمادا يكاد يكون كليا، الى افلاس خزينة الدولة، تعاظم النفوذ الاجنبي داخل مصر، حتى انتهى الامر بالاحتلال الكامل السافر. وهناك بوادر مماثلة في تجربة السادات. ان توفير رأس المال والتكنولوجيا والخبرات الفنية من مصادر خارجية ليس فقط امرا شاقا، ولكن تحقيقه على احسن الافتراضات، يعتبر تهديدا لعملية التنمية نفسها بالمعنى الذي حددناه في مقولاتنا العشر.

ان الاعتماد الاساسي على الخارج يعتبر افراغا لعملية التنمية من محتواها الحقيقي الذي يهدف الى انهاء التبعية السياسية والاقتصادية والنفسية. فمثل هذا الاعتماد معناه نسف احتمالات نمو الثقة بالذات فرديا وجماعيا. والثقة بالذات هي شرط اساسي وجودي للتحرر. فالتحرر الحقيقي - كما قررنا في مقولاتنا العشر - هو التنمية، والعكس صحيح. هذا معناه من وجهة نظر هذه المقولات ان معدل نمو اقتصادي قدره خمسة في المائة سنويا، ولكن من خلال الاعتماد على الذات، هو افضل لمجتمعنا في المدى الطويل من معدل نمو قدره عشرة في المائة بالاعتماد على الخارج. المعدل الاول يعتبر تنمية حقيقية (خاصة اذا صاحبته عدالة توزيعية). اما المعدل الثاني فهو، على ارتفاعه، مجرد نمو اقتصادي قد يكون طفيليا او سرطانيا. وحتى ان لم يكن كذلك فهو ينطوي على تكريس لا تقليص للسيطرة الاجنبية. لقد كانت التنمية في تجربتي محمد علي وعبد الناصر (حتى ١٩٦٧) من النوع الاول. وكان النمو في تجربة اسماعيل، وهو ايضا على ما يبدو في تجربة السادات من النوع الثاني.

درس الفشل الثالث هو استحالة التنمية بلا تخطيط شامل متوازن. والذي نقصده هنا هو التخطيط للتنمية المادية والبشرية ولنظام متسق من القيم والمعايير والمؤسسات الحديثة. وفي التجارب الاربع التي عرضنا لها كان التخطيط اما غائبا تماما (تجربة اسماعيل) او شبه غائب (تجربة السادات)، او تخطيطا مسطحا (محمد علي وعبدالناصر). ان اي تخطيط حقيقي لا بد ان يفجر كل طاقات الافراد العقلية

والوجدانية والسلوكية وينقلها الى حدودها المثلى، ولا بد ان يغربل نظام القيم والمعايير السائدة ليتبقى منها ما هو متفق مع متطلبات التنمية، مثل العمل والمثابرة والانضباط والتعاون الجماعي واحترام الآخرين على قدر جهودهم. ويحارب منها ما هو مضاد للتنمية، مثل القدرية والتعصب والانتهازية والدونية الفردية المفرطة وعدم احترام الوقت والنظام. ويضيف اليها قيما ومعايير جديدة مثل الايمان بالعلم والنظرة التحليلية والابتكار والتجديد واحترام العمل اليدوي.

درس الفشل الرابع هو استحالة تحقيق تنمية حقيقية في مصر الا في جو نضالي شعبي. وليست هذه العبارة من قبيل الطنطنة الانشائية الحماسية، ولكنها مبنية على تجارب التاريخ الحديث في العالم الثالث، وعلى حقائق الواقع المعاصر للمجتمع المصري. ولقد كانت اعلى معدلات التنمية في مصر هي خلال السنوات الخمس عشرة الاولى لثورة يوليو ـ اي في الخمسينات والنصف الاول من الستينات ـ في هذه الفترة كان النظام المصري في موقف الهجوم والتحدي للنظام الدولي الاقليمي والعالمي، ورغم ان الجماهير المصرية لم تشارك بالقدر المطلوب في المعارك التي دارت، الا ان هذه المعارك قد خلقت جوا نضاليا انعكس على معظم جوانب الحياة في المجتمع المصري، كانت تلك الحقبة هي فترة المعارك الكبرى، النضال المسلح ضد الانجليز واجلائهم عن مصر في (١٩٥٥)، الوقوف في وجه الاحلاف الاجنبية وخاصة حلف بغداد، تأميم قناة السويس، الصمود للعدوان الثلاثي، معركة بناء السد العالي، المد القومي الوحدوي في العالم العربي. وربما كان الخطأ الاكبر للنظام الناصري هو انه في اعقاب النجاح في كل معركة كان يقلص من مشاركة الجماهير الشعبية في المعركة التالية، وبات الشعب في منتصف الستينات يتوقع ان يحارب النظام وحده بقيادة «البطل» عبد الناصر وان ينتصر. حتى اذا جاءت معركة (١٩٦٧) كانت المشاركة الشعبية قد انعدمت تماما، وانهزم البطل ومؤسسته العسكرية. ولو ان النظام في عشية الهزيمة قد فهم المغزى الحقيقي لخروج الشعب في (٩) و(١٠) يونيو، رافضا استقالة عبدالناصر ورافضا الهزيمة، لأدرك ان المفتاح الحقيقي للانتصار في المعارك ـ سواء كانت عسكرية أم تنموية ـ هو المشاركة الشعبية في جو نضالي. اننا اذا قبلنا المقولة التي تقرر ان التنمية هي التحرر، وان التحرر لا يتم الا بالعنف الجماعي في مواجهة قوى السيطرة (داخليا اوخارجيا)، فلا بد ان نخلص الى ان التنمية لا تتم الا في جو نضالي. فهذا هو الجو الوحيد الذي يمكن فيه تعبئة اعداد كبيرة من جماهير الشعب وجعلهم يدركون، من خلال خبرة المواجهة الجماعية، قدرتهم على التحدي والتغير،

ويكسبهم الثقة بالذات، ويعودهم على العمل الجماعي لتحقيق اهداف عامة، ويخلصهم من التواكلية والقدرية وعدم الانضباط. وهذه باختصار، هي الشروط اللازمة لعملية التنمية، حتى بالمفهوم الغربي. واتمام عملية التنمية من خلال جو نضالي هو الطريق الوحيدة لخلق تراكم مادي ومعنوي (مشابه للتراكم الرأسمالي والتراكم الاشتراكي في نتائجه ووظائفه وان لم يكن في وسائله).

ذلك ان الافراد في هذه الحالة لا يتوقعون او يصرون على مقابل او حوافز مادية آنية لكل مجهود او تضحية يقومون بها. وهذه نقطة في غاية الاهمية في مجتمعنا ومجتمعات العالم الثالث عموما. فنحن لا نستطيع مجاراة مجتمعات العالمين الاول والثاني في الاجور والحوافز المادية. ولكن الجو النضالي يحمل في طياته حوافز من نوع آخر - حوافز معنوية وروحية - والاحساس بالمساهمة في صنع التاريخ، في المقام الاول. مثل هذه الحوافز ترتبط برؤية مستقبلية تعد الجماهير بحياة افضل لهم ولابنائهم من بعدهم.

الدرس الخامس من دروس الفشل، هو استحالة التنمية بدون وجود القدوة القيادية المستقبلية التي اشرنا اليها في الفقرة السابقة والتي لا تكتسب اية مصادفة لدى الجماهير ما لم تقدم القيادات النموذج في فكرها وسلوكها ومظهرها. ان فشل تجربة اسماعيل وتعثر تجربة السادات يرجعان الى انعدام القدوة التي تجسم كل القيم ومعايير السلوك التي تتطلبها عملية التنمية. فاذا كانت هذه الاخيرة تتطلب مثلا الادخار والعزوف عن الاستهلاك المظهري والتقشف؛ فان فئات المجتمع المختلفة لن تأخذ هذه الشعارات والمبادىء مأخذ الجد ما لم تجسمها الفئات الحاكمة نفسها في حياتها اليومية العامة والخاصة. او اذا كان تزايد السكان يمثل عقبة من عقبات التنمية - كما هو الحال في مصر - وان احدى وسائل التحكم في المشكلة هي تأخير سن الزواج وتأجيل الانجاب بعد الزواج، وتقوم اجهزة الاعلام بحملة من اجل ذلك، فلا يعقل ان تأخذ الجماهير هذه الحملة مأخذ الجد اذا هي رأت ابناء وبنات الفئات الحاكمة يتزوجون في سن مبكرة، وينجبون بعد الزواج مباشرة. واذا كان العمل الجاد المنتج هو العمود الفقري لاية عملية تنموية، وهو اساس القيمة، وبالتالي يحث الناس عليه، ويقال لهم انه سيكون هو المعيار الوحيد او الرئيسي للجزاء وتوزيع الناتج القومي، فلن يصدق ذلك الكثيرون وهم يرون فئات تتصاعد وتتراكم مداخيلها من أعمال طفيلية غير منتجة - مثل السمسرة والوساطات، والمضاربات العقارية والسوق السوداء، والارتشاء والدعارة. فحيث لا ترتبط معايير الاداء الموضوعية بالثواب والعقاب، يشيع في المجتمع ابشع امراض النهم

الطفيلي والانتهازية والفساد، وما يسميه حامد عمار بنمط «الشخصية الفهلوية» مهما رفع من شعارات بواسطة القيادة.

٣ - معيقات التنمية

دروس النجاح والفشل التي اشرنا الى اهمها في الفقرات السابقة هي في رأينا، المدخل الحقيقي لفهم معيقات التنمية في المجتمع المصري. وهي كما رأينا لا بد ان تحلل وتفهم في سياقها التاريخي والسوسيولوجي. اما الكلام عن معيقات خارج هذين السياقين فلا يعدو ان يكون اما تجريدا ميتافيزيقيا او قلبا معاكسا لطبيعة الظواهر، تختلط فيه الاسباب بالنتائج - كمن يضع العربة امام الحصان - لقد درجت العادة، مثلا، على الحديث عن مشكلة **تزايد السكان** كأحد المعيقات الرئيسية للتنمية في مصر. والشواهد حقيقية تشير الى ان معظم النمو الاقتصادي الذي احرزته مصر في ربع القرن الماضي قد التهمته الزيادة السكانية. بمعنى انه لو كان معدل الزيادة السكانية (١ر٣) بدلا من (٢ر٦) في المائة في العشرين سنة الاخيرة، لاصبح متوسط الدخل الفردي الحقيقي اكثر من مائة جنيه، بدلا من (٥٢) جنيها سنويا. كذلك درجت العادة عند الحديث عن مشكلة **الامية** وتأثيرها السلبي في انتاجية قوة العمل المصرية - وهو لا شك فيه. وهناك مشكلة **تخمة الجهاز الاداري** بالعدد المتزايد من خريجي الجامعات الذين تلتزم الدولة بتوظيفهم سنويا في اعمال غير منتجة، تجعلهم في الواقع عاطلين مقنعين - وهو الامر الذي يكلف الخزانة العامة مبالغ طائلة من ناحية، ويشل فاعلية اجهزة الدولة من ناحية اخرى. وهناك مشكلة **الهجرة من الريف الى الحضر**، وتضخم حجم المدن الرئيسية وخاصة القاهرة، الامر الذي يجعل نمو المدن نموا سرطانيا، ويمتص جزءا من ثروة المجتمع التي كان يمكن استثمارها في تنمية الريف والمدن الصغرى من ناحية، ويفقد المدن الكبرى وظيفتها الإنتاجية الريادية من ناحية آخرى. وهناك **مشكلة المرأة المصرية** وتخلفها وغيابها عن الاسهام الحقيقي بدور فعال في تنمية المجتمع بسبب التقاليد من ناحية، وقوانين الاحوال الشخصية من ناحية اخرى. وهناك **مشكلة القيم والمعايير ونمط الشخصية المصرية** التي يقال لنا انها تواكلية قدرية عاطفية خنوعية تراثية. وان ذلك كله معيق للتنمية ومعاد «للعصرية». والشواهد كثيرة للتدليل على صحة قدر كبير مما يقال في هذا الصدد.

المسألة في نظرنا هي ان كل هذه المشكلات وغيرها نتاج للتخلف، وليست اسبابه الحقيقية. ان اعتبارها نتائج من شأنه الدوران في حلقات مفرغة. وحينما يردد القادة،

واصفياؤهم من العلماء والمفكرين، الحديث عن معيقات التنمية بهذا الشكل فهم، بقصد او غير قصد، يشيعون جوا من «القدرية العلمية الحديثة» لان المغزى العملي لما يرددون هو ان التنمية لن تتم الا بازاحة هذه المعيقات. وطالما ظلت المعيقات فلا امل يرجى من احراز التنمية.

ان السبب الحقيقي لهذه المشكلات هو عدم القدرة او عدم الرغبة في تعبئة المجتمع لمواجهة المشكلات من جانب قياداته والمتسلطين على مقاليد الحكم فيه. ان مواجهة المشكلات بالتعبئة الجماهيرية الشاملة هو نفسه عملية التنمية. العاجز أو غير الراغب او المانع هذه التعبئة هو المعيق الحقيقي للتنمية. عجز القيادة هو اما لغياب الرؤية العلمية الصحيحة او لغياب الارادة السياسية القومية. وامتناع القيادة عن مثل هذه التعبئة هو اما لخوف او لمصلحة شخصية او طبقية.

ان لكل مشكلة من المشكلات التي تسوقها المعالجات الكلاسيكية كمعيقات التنمية (مثل تزايد السكان والامية والقيم التقليدية والصراع الخارجي.. الخ) حلا او حلولا معروفة وقد واجهتها، وتغلبت على مثيلاتها، مجتمعات اخرى في العالم الثالث. والحل دائما كان ينطوي على تعبئة جماهيرية وعلى اقناع هذه الجماهير بدفع الثمن المادي او المعنوي المطلوب. وكانت الجماهير تقتنع لان القيادات كانت حازمة، واهم من ذلك كانت البادئة بدفع الثمن المطلوب. حتى لو كان على حساب شعبيتها في الامد القصير. فمثل هذه الشعبية التي تقوم على التأجيل والتسويف هي شعبية زائفة قد تؤدي بالقادة انفسهم الى الهلاك. ويتردد احيانا ان قياداتنا «مشفقة رحيمة» لا تريد ان تستخدم اساليب الحزم والصرامة في مواجهة هذه المشكلات كما فعل قادة آخرون في مجتمعات اخرى. والرأي لدينا هو سطحية هذا الادعاء، حيث لا تتردد ولم تتردد مثل هذه القيادات في استخدام العنف الصارم مع الجماهير حينما تتحدى او تهدد هذه الاخيرة مصالح وسلطات الطبقةالحاكمة .ان المشكلات تبقى بلا حل لان هناك من يستفيدون من عدم حلها: وهم المستغلون.

ان الاستغلال (الداخلي او الخارجي)، كما تؤكد مقولاتنا العشر يؤدي بالمجتمع الى كل المشكلات التي يقال لنا انها معيقات للتنمية. والانطلاق التنموي لن يتحقق الا بانهاء الاستغلال. اما كيف ننهي الاستغلال، فذلك يتم بالطريقة نفسها، التي فرض بها.

خاتمة

عروبة مصر

أشرنا في عدة مواضع من الفصل الاول الى كيفية اكتمال عروبة مصر لغة وثقافة ووجدانا في القرون الثلاثة التي اعقبت الفتح الاسلامي، والى قيام مصر منذ القرن العاشر الميلادي بدور قيادي في عالمي: العروبة والاسلام. فهي التي دفعت عنها هَجْمتين شرستين هما: الهجمة الصليبية والهجمة المغولية التتارية. لقد أثبتت القرون العشرة الأخيرة ان مصر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الحيويّ تقوى به ويقوى بها. مصر بدون امتها العربية تصبح ضَعيفة هزيلة تسيل لعاب الطامعين فيها. والوطن العربي بدون مصر يصبح لقمة سائغة لقوى السيطرة الاجنبية، سواء من الغرب أو من الشرق. والطامعون في ارض العرب ـ منذ القدم والى اواخر القرن العشرين ـ يعون هذه الحقيقة كل الوعي. لذلك يحاولون دائماً عزل مصر عن امتها العربية لتسهل لهم السيطرة على كل منهما.

وكل زعماء مصر العمالقة ـ من صلاح الدين الى محمد علي الى عبدالناصر ـ وعوا أيضاً هذه الحقيقة، وعملوا طبقاً لمنطقها الذي لا يخطىء. أما بعض زعماء مصر الآخرين فقد غابت او غيبت عنهم هذه الحقيقة فضلوا الطريق، وضاعت منهم ارض مصر واستقلال امتها العربية.

إننا لم نناقش عروبة مصر في معرض حديثنا عن التنمية والتغير الاجتماعي في مصر، في ربع القرن الماضي. لأن عروبة مصر منذ عشرة قرون هي احد الثوابت الحضارية التاريخية، شأنها في ذلك شأن كل الثوابت الأخرى مثل طبيعتها النهرية، ومجتمعها المستقر، ومركزية الارض والموقع. وربما كان المتغير الوحيد في هذا الصدد ـ إذا

جاز التعبير ـ ليس عروبة مصر، وإنما وعي قيادتها السياسية ما تنطوي عليه هذه العروبة من معان وما تلقي عليهم وعلى مصر من مهام ومسؤوليات قومية عربية.

فما الذي طرأ على وعي قادة مصر بحقيقة عروبتها كأحد ثوابت التاريخ والمجتمع؟ او بالأحرى ما هو الفارق بين العهد الناصري والعهد الساداتي في التعامل مع هذه الثابتة الخالدة؟ إن ما طرأ من تغيير في هذا الصدد هو مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي ـ السياسي ـ الجيوبوليتيكي.

مصر عبد الناصر قبلت ما تمليه الثابتة التاريخية المجتمعية: تواءمت معها، واكدتها، وانعكس ذلك في كل ممارساتها الإقليمية والعالمية. وكان ذلك يعني ـ باختصار ـ الاستجابة لنبض الامة من المحيط الى الخليج، والتصدي لمهام الثورة القومية، وانهاء التبعية، والعمل من أجل وحدة الأمة العربية وحريتها. وفي سبيل ذلك قادت مصر الناصرية المعارك وخاضت الحروب. وانتصرت في بعضها وهزمت في البعض الآخر. وابتهجت معها الأمة العربية في الانتصارات؛ وابتأست معها في الانتكاسات. ولكن في النصر والهزيمة لم تتخلّ مصر الناصرية عن دورها القيادي؛ ولم يبادرها شك في أن ذلك هو منطق وجودها وحقيقة تاريخها. وهي بذلك كانت تمثل تيار المقاومة ضد قوى السيطرة الخارجية، وتقود تيار التقدم بمعناه التنموي التحرريّ الحقيقي الذي تحدثنا عنه في مقدمة هذا الكتاب.

ويبدو ان مصر السادات اختارت التخلي ـ ولو إلى حين ـ عن هذا الدور؛ وادارت ظهرها لأمتها العربية، وولّت وجهها شطر الغرب الذي حاربنا طوال قرن من الزمان للتخلص من سيطرته، واستغلاله. فالقيادة الحالية في مصر هي اكثر اهتماماً بما يقوله عنها رجل الشارع في واشنطن ولندن وباريس، ولا تهتم كثيراً بما يشعر به المواطن العربيّ، او ما يقوله عنها في بغداد ودمشق والقاهرة والرباط.

ولكن الفارق بين القيادتين خلال ربع قرن لا يقتصر على الوعي او غياب الوعي بما تمليه عروبة مصر في ممارستها الاقليمية والعالمية. بل الفارق ينسحب ايضاً على ممارستها الداخلية ـ كما تعكس ذلك الفصول الستة الأخيرة من هذا المجلد ـ فالذي يتوجه نحو الغرب ـ أو أية قوة اجنبية خارجية ـ يتوجه بالضرورة داخلياً نحو قوى اجتماعية مستغلة وطفيلية، ومضادّة لمسيرة التنمية الحقيقية والمساواة الاجتماعية. أي انه يتوجه ـ باختصار ـ ضد القوى الشعبية الوطنية العريضة داخل مصر.

إن الذي يقبل التبعية على المستوى العالمي، يقبل بالضرورة التصالح والمهادنة مع القوى المستغلة عربياً ومصرياً. إن الولايات المتحدة تمثل الأصل والقوى المتحالفة معها في المنطقة وفي داخل مصر تمثل الفروع. لذلك فقبول اية قيادة في مصر التبعية للأصل - مهما غلفت هذه التبعية - يعني منطقياً المصالحة مع الفروع. ذلك هو منطق الأمور. ومن خلال هذا المنطق لا بد أن نفهم مبادرة النظام الحاكم في مصر نحو التصالح مع اسرائيل، وتخليه بذلك عن الاستمرار في احدى المعارك المصيرية للأمة العربية في القرن العشرين.

إن التيار القابل لمهادنة قوى السيطرة الاجنبية، والضالع معها، والمستفيد من تبعيته لها، ليس تياراً جديداً في وطننا العربي أو في داخل مصر نفسها. لقد تواجد طوال القرنين الأخيرين. وكان دائماً يسخر من تيار المقاومة، ويحاول إضعافه، أو طعنه من الخلف. لقد خلق تيار الهزيمة، هذا، ثقافته وإعلامه وكتابه وفكره. وإن كان قد خبا وتوارى في فترة المدّ القومي الناصري، فإنه لم يمت ابداً، بل اغلب الظن انه تسرب الى الخلف او تحت الارض، انتظاراً لفرصة تاريخية سانحة، فعندما واتته هذه الفرصة بعد هزيمة (١٩٦٧)، ثم تعاظمت الفرصة في اعقاب وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، استغل تيار الهزيمة معاناة الشعب المصري وضائقاته الاقتصادية، بل ربما ساعد على اذكائها حتى يروج لثقافته وفكره وممارساته العالمية والاقليمية والداخلية. كما لم يفت هذا التيار استغلال الاوضاع العربية خارج مصر، وتجسيم بعض الممارسات الخاطئة للأنظمة الحاكمة في الاقطار النفطية.

اذا كان تيار الهزيمة قد تواجد دائماً فوق السطح أو تحته طوال قرنين، فما هو الجديد؟

الجديد هو ان هذا التيار لم تسنح له الفرصة من قبل في السيطرة على الحكم في اكبر دولة مركزية في الوطن العربي خلال العقود الأربعة الماضية. إذ تواجد في عراق نوري السعيد أو لبنان شمعون أو اردن الملك عبد الله... أو غيرها. ولكن ان يتواجد في مصر السبعينات، ويحل مكان تيار المقاومة، فتلكم هي النكبة القومية الحقيقية على مصر، وعلى أمتها العربية.

مصر هي ضابط ايقاع المنطقة العربية، وهي جهازها العصبي. الوطن العربي بدون ضابط الايقاع لا بد ان تختلط حركته وتسوده الفوضى. الوطن العربي بدون جهازه العصبي محكوم عليه بالشلل الجزئي أو الكلي. مصر - ضابط الايقاع - دون وطنها العربي الكبير ستصدر نشازاً لا يستمع اليه أحد، أو حركات لا يستجيب لوقعها الكثيرون.

ومصر ـ الجهاز العصبي ـ لا تستطيع ان تؤثر في الجسم العربي أو توجه حركاته وسكناته.

إن تخلي النظام الحاكم في مصر عن دوره كضابط ايقاع وكجهاز عصبي، هو المسؤول عن جو الكآبة القومية، وعن السحابة القاتمة التي تخيم على سماء الامة العربية في الوقت الراهن. ولكن تخلّي النظام القائم عن دور مصر، وتعسفه في فصلها عن الجسم العربي لا يمكن ان يدوم طويلاً. انه ضد منطق التاريخ والاجتماع والسياسة والاقتصاد والجغرافيا.

لذلك فلا بد من أن تعود مصر لتواصل قيادتها لمسيرة القومية. ولا بد لتيار المقاومة من أن يقهر تيار الهزيمة. وسواء أطال الزمن أم قصر، فستنقشع السحابة القاتمة من سماء الأمة، وستشرق الشمس ثانية.

المحتوى[1]

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

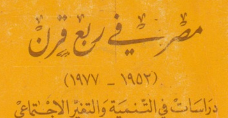
الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

مَعهَد الإنْمَاء العَرَبيّ
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بَيروت - لبْنان

الهيْئة القوْميّة للبَحْث العلمي
ص.ب ٨٠٠٤ - طرابلس
الجماهيريّة العربيّة الليبيّة الشعْبيّة الاشتراكيّة



(١٩٥٢ - ١٩٧٧)

دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي

ظهرت مئات الكتب والمقالات عن الثورة المصرية والتجربة الناصرية، باللغة العربية ولغات اجنبية عديدة. وهذا التراث الضخم من الكتابات هو شهادة حية على عظمة ما حدث في مصر ابتداء من الساعات الاولى ليوم (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢). وما زال سيل الكتابة مستمراً لا يتوقف.

فما الذي يقدمه هذا الكتاب؟

او بالاحرى، ما هو الجديد الذي يضيفه هذا الكتاب؟ إن معظم ما كتب عن الثورة المصرية الى الآن كان اما دفاعاً عنها وتمجيداً لمنجزاتها، أو هجوماً عليها وتجسيماً لأخطائها. ولا نكاد نجد كتاباً يعالج هذا الحدث نفسه. فقليلون هم الذين يستطيعون أن يأخذوا موقفاً موضوعياً من الأحداث الكبرى التي تؤثر في حياتهم وحياة مجتمعاتهم، إما سلباً أو إيجاباً. ولكن المشتركين في إعداد هذا الكتاب قد قبلوا تحدي المحاولة الموضوعية العلمية في دراسة تجربة الثورة المصرية في التنمية والتغيير الاجتماعي.

